

جامعة لونيبي علي - البليلة 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

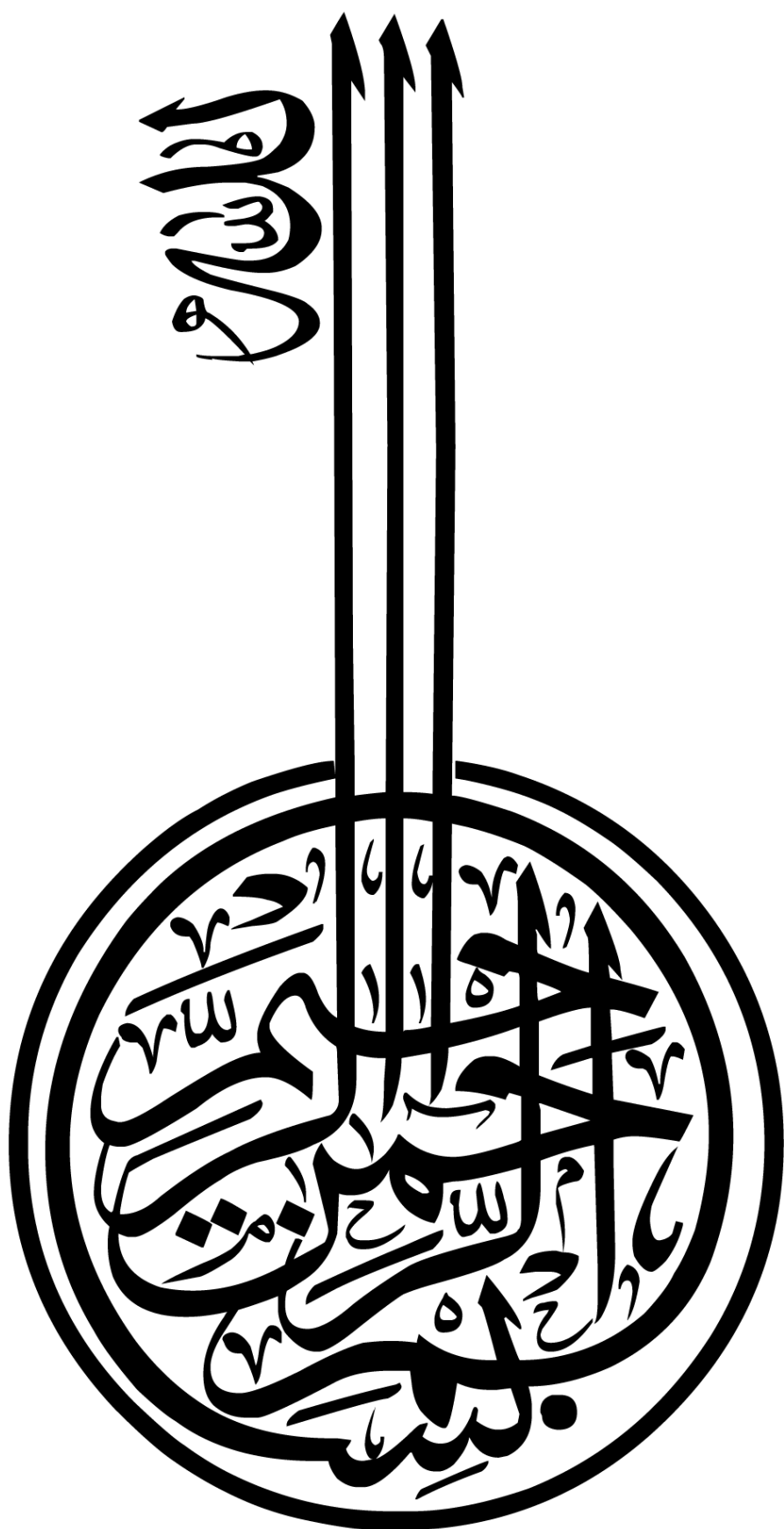
دور الموارد البشرية في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: إدارة الموارد البشرية

إشراف الأستاذ:
د. بلمادي سفيان

إعداد الطالب:
مطروح لياس

أعضاء لجنة المناقشة			
أ.د. جاني مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة لونيبي علي - البليلة 2	رئيس
د. بلمادي سفيان	أستاذ محاضر أ	جامعة لونيبي علي - البليلة 2	مشرفا مقرر
د. حمديس مقبولة	أستاذ محاضر أ	جامعة لونيبي علي - البليلة 2	مساعد مشرف
د. كوري زهيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة لونيبي علي - البليلة 2	ممتحنا
د. مغربي نسيم	أستاذ محاضر أ	جامعة لونيبي علي - البليلة 2	ممتحنا
أ.د. طليب أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة	ممتحنا
أ.د. بلعيفة أمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة	ممتحنا



شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تذلل العقبات، والصلاة والسلام على خير البرية معلم البشرية ومرشد الإنسانية، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

في لحظة التمام هذه، أقف بإمتنان عميق أمام كل من مدّ يد العون لإنجاز هذا الجهد العلمي، وأبدأ بتقديم أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف بلمادي سفيان، الذي لم ييخل علي بفيض علمه وسعة صدره، وكان لتوجيهاته السديدة وحرصه على الدقة العلمية الأثر البالغ في تقويم مسار هذه الأطروحة وإخراجها في حلتها المنشودة، فجزاه الله عني وعن العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بجميل العرفان إلى السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا بقبول تقييم هذا العمل، مؤمناً بأن ملاحظاتهم وقراءاتهم النقدية ستكون بمثابة الضياء الذي يغني هذه الدراسة ويمنحها النضج العلمي اللازم.

ويطيب لي أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة الكلية الأفاضل خاصة لجنة التكوين بقسم العلوم السياسية الذين نهلت من علمهم طيلة مساري الدراسي، كما يمتد إمتناني ليشمل كافة طاقم الإدارة وموظفي الكلية.

ويمتد الشكر موصولاً إلى كل من يسّر لي سبل البحث الميداني، وأخص بالذكر الإطارات وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور أقدال عبد الحكيم، كما أتقدم بجزيل الشكر لكل المهندسين والفلاحين الذين فتحوا لي آفاق المعرفة الميدانية وشاركوني خبراتهم بكل سخاء، فلولا تعاونهم الصادق لما إستقام للجانب التطبيقي قائمة.

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة؛ الذي غرس فيّ الطموح ورحل قبل أن يرى الثمر، إلى من

أفتقده في يومي هذا، أسكنه الله فسيح جناته وجعل هذا العمل صدقة جارية له.

إلى نبع الحنان ودعاء الرضا؛ والدي الغالية، التي كانت دعواتها صمام أمني، وعطفها

وقودا لإستمرارِي، حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى إخوتي وعائلي، تقديرا لوفائهم ووقوفهم بجاني في كل مراحل العمر.

إلى كل من علمني حرفا، وإلى كل باحث مخلص يسعى لرفعة هذا الوطن ونفع

الأمة.

وإلى روح الأستاذ الدكتور بن أحمد علي رحمه الله وأسكنه فسيح جنات الخلد.

يرتبط استقرار المجتمعات البشرية وتطورها بقدرتها على تنظيم المعرفة وتطبيق المهارات في مختلف الأنشطة، وهو ما وضع المورد البشري في مقام الفاعل الأول لبناء الحضارات وتطوير الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها، ولعل القطاع الفلاحي هو الميدان الأكثر احتياجاً لهذا المورد في ظل التحديات المعاصرة المتعلقة بالأمن الغذائي والنمو السكاني ومختلف التحديات والضغوط البيئية، إن الانتقال بالمورد البشري من مجرد قوة عاملة تقليدية إلى عنصر إستراتيجي يتطلب إستراتيجية تجمع بين مخرجات البحث العلمي والتأهيل المهني وبين القدرة على إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، خاصة في البيئات التي تمتلك مؤهلات واعدة وتحتاج إلى إدارة عقلانية لمواجهة التحديات المناخية، حيث يبرز دور المورد البشري في تنفيذ السياسات الفلاحية وكفاعل أساسي في تبني التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها لتحسين الإنتاجية وضمان استدامة الأنظمة الفلاحية، وتتجلى قيمة الإستثمار في المورد البشري في القدرة على خلق التوازن بين استجابة القطاع لاحتياجات الحاضر الغذائية وبين صيانة حق الأجيال القادمة في الموارد المتاحة، مما يجعل من رفع الكفاءة المهنية والعلمية للمورد البشري، سواء في مستويات التنفيذ الميداني أو التخطيط التقني، الضمانة الوحيدة لتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة وتحويل الأمن الغذائي من هدف نظري إلى واقع ملموس ذي بعد إستراتيجي يستجيب للمتطلبات الحالية وقادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية والتحديات البيئية.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، التنمية الفلاحية المستدامة، الأمن الغذائي، الفلاحة الذكية، السياسات الفلاحية، تحسين الإنتاج.

Abstract:

The stability and development of human societies are linked to their ability to organize knowledge and apply skills in various activities, which has made human resources the primary driver of civilization-building and the development of economic activities of all kinds. Perhaps the agricultural sector is the field most in need of this resource in light of contemporary challenges related to food security, population growth, and various environmental challenges and pressures; Transforming human resources from a mere traditional labor force into a strategic asset requires a strategy that combines the outcomes of scientific research and professional training with the ability to manage natural resources efficiently, especially in environments with promising potential that require rational management to address climate challenges, where the role of human resources is paramount in implementing agricultural policies and as a key actor in adopting and utilizing modern technology to improve productivity and ensure the sustainability of agricultural systems; The value of investing in human resources lies in the ability to strike a balance between the sector's response to current food needs and the preservation of future generations' right to available resources; This makes enhancing the professional and scientific competence of human resources—whether at the levels of field implementation or technical planning—the only guarantee for achieving sustainable agricultural development and transforming food security from a theoretical goal into a tangible reality with a strategic dimension that meets current requirements and is capable of withstanding economic fluctuations and environmental challenges.

Keywords: Human resources, sustainable agricultural development, food security, smart agriculture, agricultural policies, improving production.

مقدمة

إن التطور البشري منذ نشأة المجتمعات الأولى إرتبط بشكل وثيق بقدرة الإنسان على التنظيم والتكيف مع متطلبات البقاء والإنتاج، حيث شكلت المعرفة والمهارة المكتسبة المورد الأساسي الذي أدى إلى بداية ظهور الحضارات، وقد بدأت عمليات التنظيم الإجتماعي والإقتصادي بشكل فطري، حيث كانت الموارد البشرية مجرد قوة عاملة يتم توجيهها لإنجاز المهام المطلوبة، ومع تزايد تعقيد الأنشطة البشرية، خاصة في المراحل الإنتقالية كالثورات الزراعية والصناعية، ظهرت الحاجة إلى تطوير هذه القوة، وتحول الإهتمام تدريجيا من مجرد إستغلال الطاقة الجسدية إلى التركيز على القدرات العقلية والفنية والإبتكارية، مما وضع الأسس الأولى لمفهوم تنمية الموارد البشرية، حيث لم تعد التنمية مقتصرة على التدريب التقني المباشر، بل شملت بناء القدرات المعرفية والسلوكية التي تضمن إستمرارية الفرد في المساهمة بفاعلية ضمن الهيكل التنظيمي أو الإجتماعي الأوسع، وهو ما يعكس إدراكا متزايدا بأن قيمة المورد البشري تكمن في إمكاناته الكامنة وقدرته على التعلم المستمر، مما يجعله المحرك الأهم لتحقيق أي تقدم تنموي على مستوى المنظمة والمجتمع.

وتمثل إدارة الموارد البشرية تطورا منهجيا ووظيفيا متقدما للجهود التنظيمية، حيث نشأت كإستجابة مباشرة للتحديات التي فرضتها بيئة الأعمال سريعة التغير والحاجة إلى التعامل مع العنصر البشري بإعتباره عنصرا إستراتيجيا لا يمكن إهماله، وتشمل إدارة الموارد البشرية مجموعة متكاملة من الوظائف والأنشطة المترابطة التي تبدأ بالتخطيط مرورا بالإستقطاب والإختيار والتدريب والتطوير، وصولا إلى تقييم الأداء والتحفيز والتعويضات، وقد تجاوزت الإدارة الحديثة للموارد البشرية الدور التقليدي الإداري والوظيفي البحت، لتصبح شريكا إستراتيجيا يساهم في رسم الأهداف التنظيمية والمساعدة في تحقيقها، وهذا التغير الجذري في المنظور يؤكد أن الفاعلية الكلية لأي مؤسسة تعتمد على مدى كفاءة نظام إدارة الموارد البشرية في المواءمة بين أهداف الأفراد ورسالة المنظمة، إذ أن تكامل وظائف الإدارة يهدف إلى تعظيم الإستفادة من الطاقات البشرية المتاحة، وتهيئة بيئة عمل تشجع على الإبتكار وتحافظ على الكفاءات، وتضمن التكيف المستمر مع التطورات التكنولوجية والمعرفية المستمرة.

إن العلاقة بين تنمية الموارد البشرية وبين إدارتها هي علاقة تكاملية ووظيفية، حيث تعد التنمية أحد الركائز الأساسية ضمن الإطار الوظيفي الأوسع للإدارة، وتتجه النظرة المعاصرة إلى دمج

مفهوم التنمية والإدارة ضمن إطار إستراتيجي موحد، يركز على تحقيق أهداف المنظمة طويلة الأجل من خلال الإستثمار الفعال في رأس المال البشري، وينعكس هذا التكامل بوضوح في النشاطات الرئيسية التي تتطلب مهارات متخصصة ومستمرة التطوير، حيث لا يمكن تحقيق كفاءة الإنتاج دون برامج تطوير مستدامة وموجهة، كما أن أهمية إدارة الموارد البشرية لا تقاس فقط بالكفاءة الداخلية للوظائف الإدارية مثل التوظيف أو الرواتب، بل بقدرتها على توجيه التنمية نحو تحقيق مخرجات ذات أثر ملموس على الأداء الكلي، وهذا التوجه الإستراتيجي يتطلب تحديدا للاحتياجات التدريبية والتطويرية، وربطها المباشر بأهداف الأداء المستقبلي، خاصة أن الإستثمار في المورد البشري يساهم في بناء القدرات المؤسسية والمجتمعية اللازمة لمواجهة مختلف التحديات البيئية.

وتمثل الحاجة إلى الغذاء متطلبا بيولوجيا وفيزيولوجيا أساسيا وضروريا لإستمرار وبقاء النوع البشري، حيث لا يمكن إستمرار الحياة أو الحفاظ على الوظائف العضوية والقدرات الإدراكية بشكل سليم دون الحصول المنتظم على الطاقة والعناصر الغذائية الضرورية، ولم تقتصر هذه الحاجة على مستوى البقاء الفردي فحسب، بل كانت محركا تاريخيا للتحول الإجتماعي والإقتصادي على مر العصور، فالجهد المستمر والمنظم للبحث عن مصادر الغذاء المستدامة هو ما دفع المجتمعات القديمة للإنتقال من مرحلة الصيد والجمع إلى مرحلة الإستقرار المتمثلة في الزراعة، مما أدى إلى نشأة التجمعات البشرية وتأسيس الحضارات الأولى، وعليه فإن أي نظام إجتماعي أو إقتصادي لا يمكنه أن يحقق إستقراره أو تطوره دون ضمان قدرته على تلبية هذه الحاجة الأساسية للسكان، وتتأثر العلاقة بين الإنسان والغذاء بالبيئة الطبيعية المحيطة، حيث تتطلب ديمومة توفير الغذاء تفاعلا منظما مع الموارد الطبيعية المائية والأرضية والمناخية، وهذا التفاعل يفرض تحديات دائمة تتعلق بأساليب الإنتاج وكفاءتها، حيث أن فهم الغذاء كمتطلب أساسي يتجاوز كونه سلعة إستهلاكية، ليصبح قضية تتركز حولها إهتمامات الدول والمجتمعات لضمان إستمراريتها وتحقيق رفاهيتها.

وقد شهد العالم تسارعا كبيرا في معدلات النمو السكاني العالمي، خاصة في العقود الأخيرة، مما وضع ضغطا كبيرا ومستمر على منظومات الإنتاج ككل، حيث تواجه المجتمعات المعاصرة تحديات متزايدة تتصل بتأمين الإحتياجات الأساسية للسكان، وفي مقدمتها الغذاء، بإعتباره عنصرا رئيسيا في ضمان الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي، وتتنامى أهمية هذا التحدي مع تزايد معدلات النمو الديمغرافي، وإتساع الإختلالات البيئية، وتغير أنماط الإستهلاك، مما يجعل مسألة تحقيق الأمن الغذائي

أولوية إستراتيجية ترتبط مباشرة بقدرة الدول على بناء أنظمة إنتاج وتوزيع غذائي فعالة، وهو ما يفرض تحديا يتمثل في ضرورة تحقيق زيادة مستمرة ومضطردة في الإنتاج الزراعي والحيواني في فترة زمنية قصيرة نسبيا، وتزداد حدة هذا التحدي في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية عالية وتزامن ذلك مع محدودية الموارد الطبيعية، حيث يتطلب الحفاظ على مستويات إستهلاك ثابتة إستغلالا مكثفا للأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، مما قد يؤدي إلى إستنزاف هذه الموارد وتقليل قدرتها على الإستدامة في الأجيال القادمة، كما أن النمو السكاني لا يؤدي فقط إلى ضرورة زيادة في الكمية المطلوبة من الغذاء، بل يؤدي أيضا إلى تغيير في نوعية الأنماط الإستهلاكية مع إرتفاع مستوى الدخل في بعض المناطق، مما يضع ضغوطا إضافية على إنتاج سلع غذائية معينة، ولذا فإن العلاقة بين النمو الديموغرافي والقدرة على تلبية الحاجات الغذائية هي علاقة تحد مستمر تتطلب جهودا متواصلة لزيادة كفاءة الإنتاج والتوزيع.

للعوامل البشرية تأثير كبير في تحديد مسار وكمية الإنتاج الفلاحي، نظرا لأن الإنسان يمثل حلقة الوصل بين جميع عناصر العملية الإنتاجية، فهو المنتج الذي يوظف المهارات والتقنيات، والمستهلك الذي يحدد الطلب الفعلي على المنتجات، والموزع الذي يربط بين مناطق الإنتاج والاستهلاك، ولما كانت حاجات الإنسان في حالة تغير مستمر، وتتأثر بالظروف الإقتصادية والإجتماعية التي يمر بها المجتمع، فإن هذه العوامل البشرية تتسم بالديناميكية والتغير المستمر بدورها، ويجب الإعتراف بأن تأثير هذه العوامل لا يعمل بشكل مطلق، بل يظل مرهونا ومقيدا بالظروف الطبيعية المتاحة، مثل خصوبة التربة وتوافر الموارد المائية ومدى ملائمة المناخ، وتتجسد العوامل البشرية في مجموعة واسعة من المحددات التي تتفاعل مع بعضها البعض، أهمها حجم وكثافة السكان الذين يمثلون الطلب الأساسي، ورأس المال المتاح للإستثمار في المعدات والتقنيات، ودرجة التقدم العلمي المتمثل في البحث والتطوير والإبتكار في المجال الفلاحي، يضاف إلى ذلك كفاءة شبكات المواصلات التي تؤثر في سلاسة التوزيع والوصول إلى الأسواق، وحجم وطبيعة الأسواق التي توجه القرارات الإنتاجية، إلى جانب التوجيه الحكومي الذي يشمل السياسات الفلاحية والدعم المقدم للقطاع، وكذلك العلاقات الدولية التي تؤثر على التجارة والتبادل الغذائي والتكنولوجي.

تعد موارد الأرض الزراعية عنصرا أساسيا في منظومة الإنتاج الفلاحي الأولية، ويبرز دورها بشكل خاص مع الزيادة السكانية المتسارعة على مستوى العالم، وما يترتب على ذلك من زيادة مستمرة في

الضغط السكاني على مساحات الأرض المتاحة للإستغلال الفلاحي، نتيجة تزايد الطلب على الغذاء والمواد الغذائية الأولية الضرورية كمواد خام، ولقد تطلب هذا الضغط المتنامي التعامل مع كل مساحة من مساحات الأرض المتاحة بتخطيط علمي عقلاني وإقتصادي للموارد، بهدف تحسين العائد الإنتاجي، ونتيجة لهذه الضرورة، تزايد الإهتمام بإستخدامات الأرض الزراعية وتطورت مفاهيمها بتنوع الإختصاصات التي تناولتها، فعرفها البعض بأنها نشاط إنساني يتفاعل مع الأرض، بينما عرفها آخرون بأنها أنشطة الإنسان المرتبطة بالأرض إرتباطا مباشرا، في حين عرفت بشكل أشمل بأنها دالة لمتغيرات متعددة تشمل الأرض والماء والهواء والعامل البشري، كما عرفت بأنها تمثل تفاعلا بين الإنسان والبيئة لغرض تحقيق الإستغلال المناسب للأرض، وبرز مفهوم لاحق لإستخدامات الأرض الزراعية يأخذ سعة المساحات التي تشغلها زراعة كل محصول كمعيار أساسي للقياس، واقترن بهذا المفهوم نظام لقياس إستخدامات الأرض يقوم على مقياس يأخذ بنسبة ما يشغله كل محصول من مجموع المساحات التي تشغلها المحاصيل المختلفة، مما سمح بتحليل النمط الزراعي السائد، وقد تطور مفهوم إستخدامات الأرض الزراعية ليصبح غرضا تطبيقيا يتطلب منهجه تعدد طرق جمع بياناتها وعرضها، وأصبح جمعها يتم على أساس الوحدة الجغرافية لضمان دقة التحليل ومعرفة متطلبات الإنسان من الأرض للعيش فيها وإستعمالها، لتلبية حاجاته الفلاحية.

وقد شهدت العلوم الفلاحية تحولا تدريجيا عبر العصور، حيث بدأت كمعرفة تراكمية تعتمد على التجربة والملاحظة المباشرة للبيئة والعوامل الطبيعية، ثم تطورت لاحقا لتصبح مجالا منهجيا يخضع للبحث العلمي المنظم والمقيد بأدوات قياس، وأدى هذا التطور إلى فصل الفلاحة كعلم له قواعده عن الممارسة التقليدية، خاصة مع ظهور المناهج التجريبية في العصر الحديث، حيث كان للتقدم المحقق في مجالات العلوم الأساسية مثل الكيمياء والفيزياء والأحياء دور في تعميق فهم العمليات الحيوية للنمو، وتكوين التربة والتغذية النباتية، مما أتاح إمكانية التدخل العلمي نحو تحسين مستوى الإنتاجية، ويعد العنصر البشري الأكاديمي المتمثل في العلماء والباحثين والمختصين هو الذي قاد هذا التطور، حيث ساهمت جهودهم في وضع النظريات، وتصميم التجارب، وتطوير الأدوات التحليلية اللازمة، وقد أتاح هذه المعرفة المتراكمة إمكانية تأسيس علوم متخصصة ضمن الإطار الفلاحي، مثل علوم التربة وعلم الآفات الزراعية، ويمثل هذا الإنتقال من التجربة إلى المنهجية العلمية خطوة أساسية في توفير الأساس المعرفي اللازم للتعامل مع تحديات الإنتاج الفلاحي والبيئي المتزايدة.

كما ساهمت الموارد البشرية الأكاديمية والفنية في دفع عجلة التطوير الفلاحي من خلال إدخال تقنيات جديدة وتحسين الأساليب الفلاحية المتبعة، وقد برز دور إدارة الموارد البشرية وتنمية الموارد البشرية عبر توجيه وتطوير الكفاءات نحو التخصصات المبتكرة ودعم عملية نقل المعرفة من مراكز البحث إلى المجال التطبيقي، كما تجلّى هذا التطور في مجالات دقيقة مثل الهندسة الوراثية وتحسين السلالات النباتية والحيوانية، بهدف رفع مقاومتها للأمراض والمناخ وتحسين خصائصها الإنتاجية التي تؤثر مباشرة في المردودية، وتتطلب هذه التخصصات العلمية المتقدمة وجود نظام فعال لتنمية الموارد البشرية يضمن التكوين المستمر والتدريب المتخصص للفنيين والمهندسين الفلاحين، وفي الوقت ذاته تقوم إدارة الموارد البشرية بوضع الأطر اللازمة لإستقطاب وتوظيف والحفاظ على هذه الكفاءات المتخصصة داخل المؤسسات الفلاحية والبحثية، إذ شكلت هذه التخصصات العلمية خطوة مهمة نحو تطوير الأساليب الفلاحية، حيث أتاحت إمكانية تطبيق أساليب دقيقة مبنية على أسس علمية لمواجهة التحديات القديمة والتحديات المستجدة، مما يؤكد الترابط بين الإستثمار في الكفاءة البشرية وتقدم التقنيات الإنتاجية.

كما أن العمل على تحسين جودة حياة الإنسان كان الدافع والحافز وراء مختلف التطورات كالثورة الزراعية والصناعية والتكنولوجية والرقمية، وذلك من خلال تسخير الموارد المادية والطبيعية لخدمة الحاجات البشرية والتطلعات التي تتعدد وتزايد باستمرار، والتي أدت بالإنسان في مختلف العصور إلى البحث عن الوسائل الأفضل لتحقيقها، مستعينا بمختلف الإمكانيات الجسدية والعقلية والتكنولوجية، وإذا كان تحسين ظروف حياة الإنسان يستلزم إشباع المزيد من الحاجات التي تزداد باستمرار مع إرتفاع عدد السكان وإرتفاع مستوى التقدم العلمي، فإنه يصبح من المهم البحث عن السبل التي تسمح بإستدامة التنمية الفلاحية.

ويرتبط التعليم العالي والبحث العلمي بتوفير المعرفة المتخصصة وتأهيل الكفاءات البشرية، ويؤثران على تطور القطاعات الإنتاجية، ومنها القطاع الفلاحي، إذ تضطلع المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي بدور في صياغة الأسس النظرية والتطبيقية التي توجه الممارسات الفلاحية، ويتم ذلك عبر الأنشطة البحثية التي تتناول جوانب تطوير الأصناف النباتية، وتحسين كفاءة إستخدام الموارد المائية، وفحص خصائص التربة، وإدارة الآفات الزراعية، ولا يقتصر دور هذه المؤسسات على توليد المعرفة، بل يمتد ليشمل إعداد الكوادر الفنية والأكاديمية القادرة على إستيعاب وتطبيق

التقنيات الحديثة في المجال الفلاحي، وتمثل مخرجات البحث العلمي مصدرا لتحديث الأساليب الإنتاجية، والمساهمة في تكييفها مع الظروف المناخية والجغرافية المحلية، وهو ما يخدم هدف رفع مستوى الأداء في القطاع الفلاحي.

على اعتبار الفلاحة والزراعة وسائل تنمية حيوية علمية واقتصادية، إذ تعد المصدر الذي يحتاج إليه الإنسان بالدرجة الأولى، فقد لقيت مواضيع الإستدامة الفلاحية والأمن الغذائي إهتمامات كل الدول ومختلف المنظمات، وقد برز مصطلح الأمن الغذائي الذي يستهدف إدارة وصيانة الموارد الطبيعية وتحسينها بطريقة تضمن مقاومتها لمختلف العوامل البيئية الطبيعية والإحتباس الحراري وندرة الأمطار، والآفات كالحشرات والملوثات، لتحقيق المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية، إذ يعتبر الأمن الغذائي من التحديات التي تواجه البشرية، مما يستلزم إعادة النظر في الإستراتيجيات والسياسات الفلاحية، والتشريعات التي تمس الفلاحة والغذاء خاصة في ظل التغيرات المناخية الراهنة التي تتطلب الإستعجال في إعداد مخطط وطني إستراتيجي شامل، والجزائر بدورها على غرار الكثير من الدول هي كذلك وضعت من ضمن أولويات إستراتيجيتها الفلاحية تحقيق الأمن الغذائي، حيث يضمن ذلك على الخصوص إيلاء المورد البشري الأهمية الكبرى، فالمورد البشري بما يعنيه من تكوين وتدريب وخبرة وإبداع، من بين أهم بنود الإستراتيجيات والتشريعات التي تضعها الدول في سبيل تعزيز الأمن الغذائي ومن ثم تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تملك إمكانيات فلاحية كبيرة، مستمدة من مساحتها الجغرافية الكبيرة وتنوع أقاليمها المناخية، يشمل هذا التنوع المنطقة الساحلية ذات المناخ المتوسطي الرطب، مروراً بمنطقة الهضاب العليا ذات الطبيعة الشبه جافة، وصولاً إلى الأقاليم الصحراوية القاحلة والجافة جنوباً، حيث يوفر هذا التباين بيئات ملائمة لإنتاج محاصيل متباينة، ويترك أثراً مباشراً على التنوع الفلاحي الذي يمكن تحقيقه، وقد أتاح إمكانية زراعة مدى واسع من المحاصيل، بدءاً بالحبوب والخضراوات والزراعات المطرية في المناطق الشمالية والداخلية، وأشجار الفواكه، وإنهاء بزراعات النخيل والتمور والإنتاج المكثف في الأقاليم الجنوبية، وتتطلب هذه البيئات المتباينة أساليب إنتاج مختلفة، وتكيفاً مع محدودية الموارد المائية في الجنوب وضرورة تطوير تقنيات الري المناسبة، مما يبرز أهمية استغلال التنوع البيولوجي والطبيعي لدعم الإنتاج في مختلف مناطق البلاد، إذ تواجه الفلاحة تحديات عديدة تؤثر في قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل

وعلى التنمية الفلاحية المستدامة، وتنوع هذه التحديات بين عوامل طبيعية قاهرة، مثل محدودية الموارد المائية المتجددة والتغيرات المناخية وظاهرة التصحر، وتدهور جودة التربة في العديد من المناطق، وأخرى إقتصادية وتنظيمية تؤثر على كفاءة استغلال الموارد المتاحة، كالتمويل وعدم مراقبة وتنظيم سلاسل الإمداد والتسويق، بالإضافة إلى عوامل هيكلية تتعلق بالإطار القانوني والإجرائي للنشاط الفلاحي.

تعتبر التنمية الفلاحية المستدامة إطارا لضبط وتنظيم الإنتاج وتوفير الغذاء، وتعد عاملا مهما لدعم الأمن الغذائي على المستوى الوطني، وذلك بالنظر إلى إمكاناتها في دعم القدرات الإنتاجية الداخلية وتأسيس آليات لزيادة تنوع الموارد وضمان إستمرارية الإمداد على المدى الطويل، وتتطلب هذه التنمية بطبيعتها إستخدام الموارد الطبيعية كالأرض والمياه بطريقة تضمن الحفاظ على خصائصها وقدرتها الإنتاجية للأجيال اللاحقة، غير أن تحقيق هذه المتطلبات لا يمكن فصله عن شروطها المرتبطة بالعامل البشري، إذ يظل العنصر البشري محدد رئيسيا في كفاءة منظومات الإنتاج الفلاحي، وفي فعالية السياسات الفلاحية المتبناة، كما أن قدرة القطاع الفلاحي على التكيف مع التحديات التي تفرضها التحولات المناخية والإقتصادية المتسارعة، مثل ندرة المياه أو تقلبات الأسواق، تعتمد بشكل مباشر على مهارات ومعارف القوى العاملة وإدارة هذه الموارد البشرية، هذا يؤكد أن التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي هي نتاج لتفاعل بين الإدارة العقلانية للموارد الطبيعية وكفاءة الموارد البشرية.

وإنطلاقا من هذا الطرح فإن البحث في دور الموارد البشرية ضمن إطار التنمية الفلاحية المستدامة يفرض نفسه كمسعى علمي يهدف إلى تحليل وتقييم الديناميات الداخلية التي تحكم العلاقة بين الإنسان والموارد الطبيعية، ويسعى إلى فهم آليات إدارة هذه الموارد بطريقة عقلانية تضمن الإستجابة لحاجيات الجيل الحالي دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة في الوصول إلى قاعدة الموارد نفسها، حيث أن معالجة تحديات التنمية الفلاحية المستدامة تتجاوز في الوقت الحالي الإعتماد على وسائل الإنتاج التقليدية أو التقنيات الفلاحية الحديثة فقط، بل تتجه إلى بناء القدرات البشرية المؤهلة التي تمتلك المهارات اللازمة لإتخاذ القرار الفعال في بيئة معقدة ومتطورة بإستمرار، ويشمل ذلك القدرة على تطبيق المبادئ المرتبطة بالحوكمة، وضمان نجاعة إستخدام الموارد، وتفعيل

متطلبات الإستدامة في مختلف مراحل العملية الإنتاجية، وعليه فإن تركيز البحث على المورد البشري يعكس إدراكا لأهميته في تحويل الأهداف التنموية إلى واقع تطبيقي.

أ- أهمية الدراسة

وتستمد الدراسة أهميتها من كونها تقدم قراءة تحليلية لواقع الموارد البشرية في القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإحتياجات المتزايدة لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، خاصة مع تحليل مدى إهتمام الإطار التشريعي والقانوني في الجزائر بهذه الموارد وكيفية تفعيلها عبر برامج التكوين والتعليم العالي المتخصص، وتتضح أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تعميق الفهم للعلاقات التفاعلية، حيث تكمن أهمية الدراسة في كونها تساهم في تقديم إطار نظري وتطبيقي يوضح العلاقات التي تربط بين الموارد البشرية والأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، وهذا يتيح بناء رؤية متكاملة للقطاع الفلاحي تتجاوز النظرة التقليدية البحتة لتشمل البعد البشري والإداري كعامل ضروري في نجاح السياسات الفلاحية.
- قراءة واقع الموارد البشرية والآفاق المستقبلية، إذ تعكس الدراسة واقع الموارد البشرية في ظل متطلبات تعزيز الأمن الغذائي، وتفتح آفاقا للتعرف على المشاريع المكرسة في إطار التنمية الفلاحية المستدامة، وهذا التركيز على الواقع المعاش وربطه بالآفاق المستقبلية يعزز من قيمة الدراسة التطبيقية كمرجع لفهم التحديات المتعلقة بالموارد البشرية في القطاع.
- إستنتاج المعوقات والسياسات المتبعة: توفر الدراسة أساسا لإستنتاج وتقييم المعوقات والتحديات الفعلية التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة ومختلف أبعادها، وتحديد السياسات والمشاريع الوطنية المتبعة في هذا المجال، هذا الجانب يساهم في توفير مادة علمية يمكن الإستناد إليها في صياغة مقترحات عملية وموجهة.

ب- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد وتحليل العلاقة بين كفاءة الموارد البشرية وبين تحقيق الأمن الغذائي وتجسيد متطلبات التنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر، وتتمثل الأهداف الأساسية في إبراز الأثر الذي يمكن أن تحدثه الكفاءات البشرية المؤهلة في القطاع الفلاحي على مختلف أبعاد الأمن الغذائي،

كما تسعى الدراسة إلى الوصول إلى فهم آليات تحقيق الملائمة بين متطلبات الأجيال الحالية والقادمة من الغذاء، وهو ما يعد أساس مبدأ الإستدامة، كما تهدف الدراسة إلى تحديد وتقييم المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، والإطلاع على السياسات والمشاريع المتبعة في هذا الإطار، مما يساهم في تحديد مسارات تحسين مستوى الأداء الفلاحي وانعكاساته على القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الأخرى، وتتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز الدور الإيجابي للموارد البشرية وتحقيق الملائمة بين الأجيال، حيث تهدف الدراسة إلى توضيح الآثار الإيجابية المترتبة على دور الموارد البشرية المؤهلة في تعزيز الأمن الغذائي للدولة، والعمل على تجسيد مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة، كما تسعى للوصول إلى فهم آليات تحقيق التوازن بين متطلبات الجيل الحالي من الموارد الغذائية ومتطلبات الأجيال القادمة، وهو ما يشكل الركيزة الأساسية لمبدأ الإستدامة في القطاع الفلاحي.
- تحليل الواقع التشريعي والتعليمي لمكانة المورد البشري، إذ تهدف الدراسة إلى الكشف عن مستوى الإهتمام بالموارد البشرية المعنية بالقطاع الفلاحي من زوايا متعددة، كتحقيق برامج التكوين والتدريب المتخصص المتاحة، ودور التعليم العالي والمعاهد المتخصصة في تأهيل الكوادر، إضافة إلى تحليل مدى مراعاة المشرع الجزائري لمتطلبات تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة في القوانين والإجراءات المسخرة لذلك.
- تقييم الانعكاسات الشاملة للتحسين الفلاحي، حيث تسعى الدراسة إلى قياس الإنعكاسات المتوقعة لتحسين مستوى الفلاحة وكفاءة الموارد البشرية على مختلف القطاعات، بما في ذلك الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية.

ت- مبررات إختيار الموضوع:

يرتبط هذا البحث إرتباطا وثيقا بثلاثة محددات أساسية: التنمية الفلاحية المستدامة والأمن الغذائي والموارد البشرية، إن التنمية الفلاحية بوصفها عملية تهدف إلى ضمان إستمرارية الإنتاج وتلبية الحاجات الغذائية، لا يمكن أن تحقق غاياتها دون الإعتماد على كفاءة المورد البشري، ففي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، أصبح المورد البشري يمثل العامل المرجعي في تحقيق الأداء المتميز، لما يحمله من خبرات ومهارات تؤثر في جودة وكفاءة منظومات الإنتاج، وعليه فإن الحاجة قائمة لإجراء

دراسات معمقة تحلل الدور الأساسي للموارد البشرية في تعزيز القدرة الداخلية للدولة على مواجهة التحديات المتزايدة التي تهدد الأمن الغذائي، خاصة تلك المرتبطة بالتغيرات البيئية والمناخية وتراجع الموارد الطبيعية، وهو ما يبرر إختيار هذا الموضوع كآلاتي:

- المبررات الذاتية: تتمثل المبررات الذاتية في إختيار الموضوع فيما يلي:

- برز الإهتمام بالموضوع من ملاحظة متنامية لأهمية التنمية الفلاحية المستدامة والأمن الغذائي والتي تقع ضمن أولويات الدول، فقد إتضح أن البحث في العوامل التي تدعم هذه المنظومة يساهم في توضيح الأسس التي تقوم عليها قدرتها على الصمود، ومن هنا جاءت الرغبة في تناول عنصر الموارد البشرية بإعتباره أساسا يتقاطع مع مختلف مكونات المنظومة الغذائية.
- يظهر أن النقاش المتعلق بتطوير القطاع الفلاحي يركز غالبا على الجوانب التقنية والإنتاجية، بينما يظل الدور البشري أقل تناولا رغم أثره المباشر في نجاح السياسات والبرامج، وقد شكل هذا التباعد بين الإهتمام بالوسائل المادية والتقنية وإغفال البعد الإنساني دافعا للبحث في مساهمة المورد البشري ضمن هذا الإطار.
- لوحظ أن مسألة التنمية الفلاحية المستدامة تطرح تحديات متشابكة تتعلق بإدارة العمل وتطوير الكفاءات وتوجيه السلوك المهني نحو ممارسات أكثر إستدامة، وقد جعلت هذه الملاحظة الحاجة ملحة إلى دراسة توضح كيفية توافق هذه المتطلبات مع قدرات الموارد البشرية وإمكاناتها.
- الربط بين الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة أفرز أسئلة متعددة حول موقع الإنسان داخل هذا النسق ومدى تأثيره في إستقراره وفاعليته، فكان إختيار الموضوع محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة في إطار علمي يسعى إلى تحليل دور المورد البشري ضمن واحدة من أهم القضايا التنموية.

- المبررات الموضوعية: تتمثل المبررات الموضوعية في إختيار الموضوع فيما يلي:

- تتجلى أهمية إختيار الموضوع في تنامي الإهتمام الدولي والأكاديمي بقضية الأمن الغذائي بإعتبارها إحدى الجوانب الأساسية للإستقرار الإجتماعي والإقتصادي، فقد أصبحت الدول تبحث عن مقاربات أكثر شمولية لمعالجة هشاشة المنظومات الغذائية في ظل التقلبات المناخية والضغط

السكانية، ومن هنا برزت الحاجة إلى دراسات توضح العوامل المؤثرة في تحقيق هذا الأمن وفي مقدمتها المورد البشري.

- قطاع الفلاحة يشهد تحولات تقنية وتنظيمية كبرى فرضت ضرورة إعادة تقييم مكانة المورد البشري داخل منظومات الإنتاج، فإعتماد التقنيات الحديثة وتبني نهج الفلاحة المستدامة كشف عن فجوات واضحة في تأهيل الموارد البشرية العمالية وتسييرها، وقد جعل هذا الوضع من دراسة العلاقة بين الموارد البشرية والتنمية الفلاحية مطلباً موضوعياً يفرضه واقع الميدان.
- إضافة إلى ذلك تشهد الأدبيات المتخصصة توسعاً في تحليل المحددات غير المادية للتنمية الفلاحية مثل مهارات الفاعلين وسلوكهم وقدرتهم على التكيف مع التغيرات، غير أن هذا التوسع ما يزال محدوداً مقارنة بالبحوث التقنية والإقتصادية، ومن ثم يساهم هذا الموضوع في سد جانب من النقص بإبراز الدور الإستراتيجي للمورد البشري ضمن التحولات الجارية.
- كما أن الضغوط المتزايدة على المنظومات الغذائية نتيجة التغير المناخي وتذبذب الموارد الطبيعية جعلت إستدامة التنمية الفلاحية مرتبطة بقدرة العاملين على تبني ممارسات رشيدة وتحسين كفاءاتهم، وهو ما أضفى بعداً علمياً إضافياً على دراسة هذا الموضوع بإعتباره يستجيب لحاجة موضوعية لفهم كيفية توجيه الموارد البشرية نحو تحقيق الإستدامة وتعزيز الأمن الغذائي.

ث- الدراسات السابقة:

لقد اعتمدت الدراسة على مراجع علمية تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، ومن بينها:

- دراسة الدكتور بن عيسى كمال الدين، مشكل العجز الغذائي وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر¹، حيث تضمنت الدراسة الإشكالية التالية: ما هو التشخيص الموضوعي لمشكلة العجز الغذائي في الجزائر، وكيف تساهم إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في التخفيف منها، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: أن الجزائر تعاني من عجز غذائي مزمن وهذا راجع إلى غياب إستراتيجية تحفيز الفلاحين من خلال حمايتهم من تقلبات الأسعار، وتعتمد مختلف المنتوجات الزراعية على

¹ بن عيسى كمال الدين، مشكل العجز الغذائي وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2019.

سقوط الأمطار، مع الإعتماد على المساحات الشاسعة، وعدم إنتهاج إستراتيجية واضحة من أجل تحقيق إستدامة الغذاء.

- وكذلك دراسة الدكتور سالت محمد مصطفى، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح¹، حيث تعالج الأطروحة علاقة التنمية الزراعية المستدامة بالأمن الغذائي من خلال شعبة القمح بإعتبارها المنتج الغذائي الأكثر حساسية في الجزائر، إذ يتبين أن إختلالات الإنتاج وضعف المردودية وغياب التنظيم داخل الشعبة جعلت البلاد في وضع تبعية غذائية مزمنة رغم وفرة الموارد المالية خلال عقود سابقة، وتكشف الأطروحة عن أن منظومة الأمن الغذائي تتأثر بعوامل إقتصادية وهيكلية وتنظيمية، أبرزها محدودية الإستثمار المنتج وهشاشة سلاسل القيمة وضعف أداء الفاعلين داخل الشعبة، وقصور سياسات الدعم التي لم تنجح في رفع الإكتفاء الذاتي ولا في تحسين إستخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، كما توضح الدراسة، من خلال التحليل الإحصائي والتطبيقي في ولاية تيارت، أن تحسين الأمن الغذائي يتطلب إعادة هيكلة طرق الإنتاج وترشيد إستغلال الأراضي والمياه مع إعتماد آليات تنظيم فعالة، وتعزيز القدرات التقنية والتنظيمية للفلاحين، بما يجعل التنمية الفلاحية أكثر قدرة على الإستجابة للطلب المتنامي ورفع كفاءة النظام الغذائي الوطني.

- دراسة الدكتورة فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة 2000-2012²، تقدم هذه الأطروحة معالجة واسعة لقضية الأمن الغذائي ضمن رؤية تربط بين التنمية المستدامة والقدرة الفعلية على إدارة الموارد الزراعية الأساسية، إذ تنطلق من تحليل تاريخي لظهور المشكلة عالميا وتتبع الأزمات المتلاحقة في أسعار الغذاء وما رافقها من ضغوط ديموغرافية وبيئية، ثم تنتقل إلى تفكيك بنية الموارد الإقتصادية وخصائصها وتطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومؤثراتها، قبل أن تتعمق في تفسير إختلال منظومة العرض والطلب على الغذاء، وأثر السياسات الإقتصادية الدولية والشركات الكبرى والتكنولوجيا الزراعية على إستقرار الغذاء،

¹ سالت محمد مصطفى، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص: إقتصاد زراعي، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، قسم العلوم الزراعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

² فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة 2000-2012، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، التخصص: إقتصاد البيئة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

وتولي الأطروحة إهتماما واسعا للإدارة البيئية المتكاملة وتطبيقاتها في إدارة الأرض والمياه والتنوع البيولوجي، مع إبراز أثر سوء استخدام الموارد الزراعية على التدهور البيئي وتراجع الإنتاجية، كما تبرز كيف أن تحقيق الإستدامة يتطلب تخطيطا بيئيا صارما وسياسات تحافظ على قاعدة الموارد وتوظف التكنولوجيا والبحث العلمي في رفع الإنتاجية دون إستنزاف المحيط الطبيعي، لتصل إلى إستنتاجات تؤكد الحاجة إلى إعادة ضبط السياسات وفق إعتبارات الإستدامة وتطوير أساليب إدارة الموارد وتحسين كفاءة استعمال الأرض والمياه، ورفع فعالية البحث العلمي الزراعي، مع دعم توجهات إنتاج أصناف غذائية إستراتيجية بطرق صديقة للبيئة.

كما تم الإعتماد على كتاب الأنظمة الغذائية المستدامة والتنوع البيولوجي، إتجاهات وحلول لصياغة السياسات والبحث والعمل لباربارا بيرلينغيم، ساندرو ديرنيني¹، الكتاب يتناول الروابط بين النظم الغذائية المستدامة والتنوع البيولوجي، ويتطرق إلى فقدان التنوع الحيوي، وضعف جودة الغذاء، وضرورة إسترجاع الدور الحيوي للتنوع البيولوجي، وتشجيع الأنماط الغذائية الغنية بالمنتجات المحلية التقليدية، كما يعتبر أن الأمن الغذائي لا يقتصر على زيادة الإنتاج الفلاحي، بل يعتمد على جودة الإنتاج وعلى تنوع الأنظمة الفلاحية، وعلى إستغلال الموارد الحيوية المحلية، والإعتماد على التنوع الزراعي والغذائي لا على بضعة محاصيل كبرى، مع إعادة التفكير في النموذج الفلاحي السائد، إذ يدعو إلى الإنتاج المحلي الموسمي، وتقليل الإعتماد على المواد الكيميائية، لضمان الإستدامة الفلاحية، أما في ما يتعلق بالموارد البشرية فالكتاب يوضح أن الموارد البشرية في هذا الإطار هي المحرك الأساسي، كما يؤكد أن الإنتقال نحو أنظمة غذائية مستدامة يحتاج إلى فلاحين مؤهلين، وتقنيين قادرين على تطبيق الزراعة الإيكولوجية، وخبراء تغذية قادرين على توجيه المستهلكين، وصناع قرار يفهمون ترابط السياسات الفلاحية والغذائية والبيئية، كما يشدد أيضا على دور المجتمع المدني والقطاع الخاص، ودور الباحثين في الإبتكار ونشر المعرفة، وتوجيه السلوك الغذائي نحو خيارات صحية ومستدامة، ويعتبر أن ضعف التأهيل ونقص التكوين والإستمرار في تبني المعرفة التقليدية عوامل تعيق بناء نظم غذائية مستقرة وعادلة.

¹ Barbara Burlingame, Sandro Dernini, SUSTAINABLE DIETS AND BIODIVERSITY, DIRECTIONS AND SOLUTIONS FOR POLICY, RESEARCH AND ACTION, Nutrition and Consumer Protection Division, FAO, Rome, Italy, 2012.

يمكن إبداء خلاصة موجزة عن الدراسات السابقة، حيث تطرقت بشكل جزئي إلى الموضوع من ناحية تناول دور المورد البشري، وبشكل عام لوحظ غياب دراسات باللغة العربية تبحث في موضوع دور الموارد البشرية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، مع قلة الدراسات التي تتناول الدور المهم للموارد البشرية، خاصة في مجال السياسة الخارجية، إضافة إلى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال الطاقة، وعليه تحاول الدراسة معالجة الموضوع، من خلال البحث في العلاقة بين الموارد البشرية و تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، و دراسة دور كل الفواعل على مختلف مستوياتها ومدى علاقاتها وتأثيراتها بالموضوع، خاصة في ظل التطور التكنولوجي، وفي ظل جهود التعليم العالي والبحث العلمي.

ج- المشكلة البحثية:

لم يعد النشاط الفلاحي يعتمد فقط على وفرة الموارد الطبيعية أو توسع المساحات الزراعية، خاصة في ظل الزيادة السكانية المستمرة وتغير الأنماط الاستهلاكية وتزايد التحديات المرتبطة بتقلبات المناخ، مما يفرض ضغوطا متزايدة على الموارد الطبيعية المتاحة، بل أصبح مرتبطا بقدرة العنصر البشري على توظيف المعرفة العلمية وإستخدام التقنيات الحديثة وإمتلاك مهارات التسيير والإستشراف، بما يسمح برفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وتثمين الموارد المتاحة، بما يضمن وصول جميع الأفراد في كل الأوقات إلى الغذاء الكافي والأمن والمغذي، مع قدرة القطاع الفلاحي على الإستمرار في الإنتاج دون إستنزاف للموارد الطبيعية الأساسية، من خلال الموازنة بين الحاجات الحالية والمتطلبات المستقبلية، فالإنسان هو المسؤول عن إدارة هذه الموارد المعقدة، وإتخاذ القرارات بشأن تبني التقنيات الحديثة، وتفعيل برامج الإرشاد والتكوين، وتطبيق التشريعات المنظمة للقطاع.

يتطلب ذلك قدرة العاملين في هذا القطاع على إكتساب المعارف الملائمة لمتطلبات التنمية وإستيعاب التقنيات الحديثة التي تسمح بالتحكم في عوامل الإنتاج ورفع الفعالية في إستخدام الموارد الطبيعية، إذ تمثل تنمية الموارد البشرية في القطاع الفلاحي أحد الآليات الأساسية لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها المحيط الإقتصادي والبيئي والإجتماعي، حيث يمثل العنصر البشري الحلقة التي تربط بين السياسات العمومية ونتائجها في الميدان من خلال تنفيذ البرامج الفلاحية وتطبيق الممارسات المستدامة ومتابعة عمليات الإنتاج، ويظهر أثر المورد البشري أيضا في قدرته على التكيف مع التغيرات الإقتصادية والبيئية

وتطوير أساليب العمل بما يتوافق مع أهداف التنمية الفلاحية المستدامة، حيث أن فعالية السياسات الفلاحية وأثر البرامج العمومية يبقى رهينا بمدى جاهزية المورد البشري وقدرته على التكيف مع متطلبات التنمية المستدامة، وعليه يكون سؤال المشكلة البحثية كالآتي:

ما مستوى الدور الذي يرجى أن تضطلع به الموارد البشرية لتعزيز الأمن الغذائي، وتجسيدها لمفهوم التنمية الفلاحية المستدامة، وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

ح- الأسئلة الفرعية: إن الإشكالية المطروحة تنطوي على أسئلة فرعية كما يلي:

- ✓ ما هو الإطار النظري والتكاملي الذي يربط بين خصائص الموارد البشرية ومتغيرات الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة؟
- ✓ ما هو واقع كفاءة الموارد البشرية ومدى تبنيتها للأساليب الفلاحية الحديثة في النشاط الفلاحي بالجزائر؟
- ✓ ما مدى تأثير مساهمة الموارد البشرية على الواقع من خلال الإرشاد والتكوين في رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية على مستوى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة؟
- ✓ ما هي البرامج التي وضعتها الجزائر قصد تنمية الموارد البشرية تعزيزا للأمن الغذائي وتجسيدها لمفهوم التنمية الفلاحية المستدامة؟

خ- فرضيات الدراسة:

- تعتبر العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الموارد البشرية إستجابة طبيعية للتحويلات المتسارعة التي تشهدها البيئة التنظيمية بمختلف أبعادها.
- إن الإقتصار على المنظور التقليدي للنشاط الفلاحي يعيق التحول إلى المنظور التنموي المتكامل ولا يساير التغيرات الهيكلية التي يشهدها العالم.
- هناك علاقة تكاملية تربط بين إدارة المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، بحيث يتوقف مستوى تجسيد الهدف بمستوى التنظيم المؤسسي وبمدى كفاءة المورد البشري ومستوى تكوينه.

- هناك علاقة تأثير وتأثر في مساهمة الموارد البشرية في رفع الكفاءة الفلاحية بالإعتماد على البحث العلمي والإرشاد والدعم في استخدام التقنيات الفلاحية الحديثة على تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر.

د- الإطار النظري للدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع، حرصت الدراسة على الاستناد على إطار نظري ومنهجي متكامل يربط بين المبادئ الأساسية للموضوع والقضايا المطروحة، ويهدف هذا الإطار إلى تقديم تحليل وتفسير منطقي لكيفية إرتباط المتغيرات الرئيسية ببعضها، مما يسمح بتشكيل فهم واضح للعلاقة بين دور الموارد البشرية وتحقيق متطلبات الإستدامة في المجال الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي، حيث تستند الدراسة من الناحية النظرية على:

أولاً: نظرية التنمية البشرية المستدامة:

هي نهج شامل يسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها، وذلك من خلال تحقيق توازن بين النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية والحفاظ على البيئة، والتي تركز على أن الإنسان هو محور عملية التنمية وهدفها، مع ضرورة توفير المتطلبات المادية والمعنوية له، وقد نشأ توجه التنمية البشرية المستدامة داخل الفكر التنموي في بداية التسعينيات نتيجة للجمع بين منهجين للتنمية، الأول هو إستراتيجية التنمية البشرية، التي تم طرحها في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والثاني منهج التنمية المستدامة، والذي وضعه أخصائيو بيئيون، وتم إعتماده من طرف مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية، المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992، حيث ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان مبادرات من أجل التغيير: إن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق النمو الإقتصادي وحسب، بل وتقوم أيضا بالتوزيع العادل لفوائده، وهي أيضا نموذج للتنمية يعمل على المحافظة على البيئة لا بتدميرها، حيث يمكن البشر، وهو في الأساس نمط تنمية يمنح الأولوية للفقراء، ويتيح الفرص والخيارات لهم، مع توفير إمكانية المشاركة في صنع وإتخاذ القرارات المتعلقة بمعيشتهم، ولذا فإن التنمية البشرية المستدامة هي منهج تنموي يدافع عن مبادئ الطبيعة وعن الفقراء وفرص العمل وكذا المرأة والطفل، وهو أساس الإنتقال من التركيز على التنمية الإقتصادية إلى التركيز على الإنسان بإعتباره محور التنمية، وهذا التوجه يعد إمتدادا لرؤية التنمية البشرية التي تربط

بين توسيع قدرات الإنسان وبين ضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد، وقد ظهر في إطار نقد للنماذج التي تقيس التقدم بالأرقام الاقتصادية فقط دون النظر لجودة الحياة وللعدالة البيئية والاجتماعية.

أما رواد هذا التوجه فهم مجموعة من المفكرين الذين أسسوا لفكرة التنمية المتمحورة حول الإنسان وعلى رأسهم محبوب الحق¹ الذي وضع الأساس العملي لمفهوم التنمية البشرية وشارك في صياغة التقارير الدولية الأولى، وقد هدف إلى تغيير محور الاهتمام لإقتصاديات التنمية، بتحويل النظرة من زيادة الدخل المالي القومي إلى سياسات تضع الإنسان في مركزها، حيث أن زيادة الدخل الفردي والقومي بالعمل، لا يعكس بالضرورة نوعية وجودة الحياة التي يعيشها المجتمع، كما وساهم مع العالم أمارتيا سين مساهمة كبيرة في إبتكار مؤشر التنمية البشرية الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة، وقد كانت أفكاره وإقتراحاته حجر الأساس الذي من خلاله إنشاء المجلس الإستشاري للإقتصاد والمجتمع في الأمم المتحدة، ويشير المؤشر إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، وهو ما يعتمد عليه برنامج الأمم المتحدة بغرض تطوير وتنمية الدول وتحسين أوضاع المجتمعات في الدول المختلفة، ويقاس مؤشر التنمية البشرية وفقاً لثلاثة معطيات هي متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع، والقدرة الشرائية للفرد.

ويعد أمارتيا سين² أحد أبرز المنظرين من خلال تركيزه على مفهوم القدرات الإنسانية وقدرته على ربط البعد الأخلاقي بالبعد التنموي.

كما ساهم باحثون آخرون في تعميق الطرح المستدام مثل غروهارلم برونتلاند³، التي عرفت التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تلي متطلبات الحاضر دون التأثير بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها الخاصة، كما ركزت على أنه: لا يمكن معالجة الجوع والمرض والفقر ما لم تتمكن أيضاً من تزويد الناس بنظام بيئي صحي يمكن أن تنمو وتزدهر فيه إقتصاداتهم، بإعتبار أن الصحة هي جوهر التنمية البشرية، وقد ربطت بين إحتياجات الحاضر وحقوق المستقبل في تقرير مستقبلنا المشترك،

¹ عالم إقتصاد باكستاني وضع الأسس لقياس مؤشرات التنمية البشرية المعتمد من طرف منظمة الأمم المتحدة.

² عالم الإقتصاد الهندي الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد، الذي قدم إسهامات في إقتصاد الرفاه، ونظرية الخيار الاجتماعي، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والنظريات الاقتصادية للمجاعات، ونظرية اتخاذ القرار، واقتصاديات التنمية، والصحة العامة، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية.

³ سياسية نرويجية ديمقراطية إشتراكية ودبلوماسية وطبيبة، وأحد الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة والصحة العامة، ومبعوثة خاصة معنية بتغير المناخ لدى مكتب الأمم المتحدة، ولقد عملت لثلاث فترات كرئيسة وزراء النرويج، كما تولت منصب مدير عام لمنظمة الصحة العالمية.

وهذا التراكم البحثي هو ما مهد لظهور نظرية التنمية البشرية المستدامة كتوجه نظري يجمع بين رفاه الإنسان وحماية البيئة وضمان العدالة بين الأجيال.

يرى رواد هذه النظرية أن مؤشر نهج التنمية البشرية يعتمد على مدى ما إذا كان الناس قادرين على أن يكونوا أو يفعلون أشياء مرغوبة في الحياة، كأن يكون بإمكانهم الحصول على تغذية جيدة ومحمية وصحية وهي ركائز الأمن الغذائي، مع القيام بالعمل والحصول على التعليم، والحق في التصويت، والحق في المشاركة في الحياة المجتمعية، وتعتبر حرية الاختيار أمراً أساسياً، لأن إختيار الفرد يختار أن يكون جائعاً أثناء الصوم كعبادة يختلف تماماً عن الشخص الجائع غير القادر على شراء الطعام، أو لأن البلد في حالة اللا أمن غذائي.

تقدم نظرية التنمية البشرية المستدامة إطاراً مناسباً لدراسة دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، لأنها تنظر إلى الإنسان باعتباره محور العملية التنموية وترتبط بين تنمية قدراته وبين تحقيق الإستدامة في إستغلال الموارد الطبيعية، ويتيح هذا التوجه فهم كيفية مساهمة تنمية مهارات الفلاحين وتطوير كفاءاتهم وترسيخ الوعي البيئي لديهم في رفع الإنتاجية وتحسين جودة الممارسات الفلاحية، بما يضمن استغلالاً رشيداً للموارد وحماية ديمومتها، وتعزز هذه النظرية أهمية الإستثمار في المورد البشري داخل القطاع الفلاحي باعتباره شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي وضمان إستمرارية الأنظمة الفلاحية في الحاضر والمستقبل، وتجدر الإشارة إلى أن منهج التنمية البشرية المستدامة لا يقلل من مدى أهمية الدور الذي يؤديه التطور التكنولوجي، وتكوين رأس المال المادي في التنمية الإقتصادية، ولكنه يؤكد على أنهما مجرد وسائل أهميتها تقتصر على خدمة الإنسان، وعليه فإن أنماط التنمية التي تعطي الأولوية للتقنيات على حساب الإنسان وتسمح بإنفصام النسيج الإجتماعي تحت شعار النمو والتطور، لا يمكن أن تضمن تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات التي تطبق فيها، يختلف منهج التنمية البشرية المستدامة عن منهج رأس المال البشري، فهو ينظر إلى الإنسان باعتباره غاية للتنمية بينما يرى منهج رأس المال البشري أن الإستثمار في الإنسان وسيلة تعزز النمو الإقتصادي، ويركز منهج التنمية المستدامة على الجوانب الجماعية في قدرات الناس ويعتبر تطوير معارف الأفراد ومهاراتهم ضرورياً لكنه غير كاف لتحقيق تنمية مستدامة عبر الزمن، إذ يؤكد أن أنماط التفاعل داخل المجتمع هي التي تميز بين رأس المال الإجتماعي ورأس المال البشري، كما يتضمن

هذا المنهج مفهوم الإستدامة بوصفه مرتبطاً بتنمية المجتمع ككل، ولهذا ينظر للإستدامة كهدف عام يشمل المجتمع كله.

ثانياً: نظرية الإدارة الخضراء للموارد البشرية:

إدارة الموارد البشرية الخضراء وهي مقاربة نظرية تركز على دمج البعد البيئي داخل وظائف الموارد البشرية مثل التوظيف الأخضر والتكوين الأخضر وتقييم الأداء البيئي والتحفيز المرتبط بالسلوك المستدام، وهي مفهوم حديث يركز على دمج الأهداف البيئية في إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة، وتهدف إلى تعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين وتطبيق ممارسات مثل التوظيف الأخضر والتدريب الأخضر والتعويضات الخضراء لتحسين الأداء البيئي والقدرة التنافسية للمؤسسة.

نشأت إدارة الموارد البشرية الخضراء بإعتبارها إمتداداً للتوجه البيئي الذي بدأ ينتشر في النظريات الإدارية مع نهاية التسعينيات، ثم أخذ طابعا أكثر وضوحاً مع دخول الألفية الجديدة حين بدأت المؤسسات تبحث عن طرق لدمج الإستدامة في وظائفها الداخلية، خاصة بعد تزايد النقاش العالمي حول التغير المناخي والتنمية المستدامة، وهذا التطور دفع الباحثين إلى دراسة دور الموارد البشرية بإعتبارها الأداة التي تغير سلوك العاملين، وتوجه الثقافة التنظيمية نحو البعد البيئي.

لا يوجد مؤسس واحد لهذا التوجه، لأنه لم يظهر كنظرية مغلقة بل كمسار بحثي تشكل تدريجياً عبر مساهمات متعددة في الإدارة البيئية وإدارة الموارد البشرية، ومن أبرز الأسماء التي ساهمت في بلورته:

دوجلاس رينويك¹ الذي يعتبر مؤسس الإدارة الخضراء للموارد البشرية، والذي يعرف إدارة الموارد البشرية الخضراء بأنها دمج إدارة الموارد البشرية في الإدارة البيئية، ومع مساهمة توم ريتمان²،

¹ أستاذ بمعهد التنمية المهنية والشخصية، وأستاذ مشارك في العمل المستدام في قسم إدارة الموارد البشرية بكلية نوتنغهام للأعمال.

² أستاذ في الإدارة بجامعة دورهام، بالمملكة المتحدة، باحث في التطورات المعاصرة في إدارة الموارد البشرية الخضراء بالمجلة الدولية لإدارة الموارد البشرية.

وستيوارت ماجواير¹، خاصة من خلال مقالاتهم في بداية العقد 2010 حيث وضعوا الأساس العلمي لممارسات التوظيف الأخضر والتكوين الأخضر وتقييم الأداء البيئي.

كما برزت مساهمات سوزان جاكسون²، وشاربل خوسيه شياييتا جابور³، التي عمقت الربط بين الإستدامة والموارد البشرية وأسست للإطار التحليلي الذي أصبح يعرف اليوم باسم إدارة الموارد البشرية الخضراء.

يشمل مفهوم إدارة الموارد البشرية الخضراء جميع الأنشطة التي تساعد المنظمة في القيام بعملها بما يتوافق مع متطلبات جعل البيئة نظيفة وآمنة، وفي هذا الصدد تركز سياسات الموارد البشرية على تزويد الفرد بالمعرفة حول قدرات الإستدامة البيئية من خلال إشراكه في برامج تعليمية وتدريبية محددة، ويقوم على مبادئ أساسية وهي حماية البيئة والإستدامة، حيث أن دمج ممارسات إدارة الموارد البشرية التقليدية بالإدارة البيئية ينتج GHRMP ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء، التي تؤدي إلى تحقيق إستراتيجية التمايز بتقديم منتجات وخدمات مميزة عن المنافسين، إضافة إلى تحقيق حفظ الطاقة وخفض التكاليف ولا سيما التشغيلية منها، وتحقيق الإستجابة والسرعة في الإستجابة للتكيف مع متغيرات البيئة وطلبات الزبائن.

تعد إدارة الموارد البشرية الخضراء إطارا مناسباً لدراسة دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة لأنها تركز على دمج الممارسات البيئية داخل وظائف الموارد البشرية، ومن خلال هذه المقاربة يمكن فهم كيف يساهم توظيف الفلاحين المؤهلين، وتكوينهم على الممارسات الفلاحية الصديقة للبيئة، وتحفيزهم على الإلتزام بالسلوكيات المستدامة، في تعزيز الإنتاجية الفلاحية وحماية الموارد الطبيعية، كما تبرز إدارة الموارد البشرية الخضراء أهمية دور السياسات التنظيمية والتحفيزية في ترسيخ ثقافة الإستدامة داخل القطاع الفلاحي، ما يساهم في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة من خلال ضمان إستمرارية النظم البيئية والفلاحية للأجيال القادمة.

¹ أستاذ في كلية الإدارة بجامعة شيفيلد، بالمملكة المتحدة، أحد الباحثين المؤسسين الذين ساعدوا في وضع الأسس النظرية للإدارة الخضراء للموارد البشرية، مختص في الإستدامة البيئية والتنمية المستدامة، الإقتصاد الدائري، نظم معلومات الأعمال والموارد البشرية الإلكترونية.

² باحثة أمريكية في مجالات إدارة المتانة البيئية، والإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، والتدريب المهني، وتنوع معدات العمل، والإدارة من أجل الاستدامة البيئية، في كلية الإدارة وعلاقات العمل بجامعة روتجرز، جامعة ولاية نيوجيرسي.

³ أستاذ إدارة الموارد البشرية الخضراء وإدارة سلسلة التوريد الخضراء والمستدامة، كلية نيوما للأعمال، بروان، فرنسا.

ذ- الإطار المنهجي للدراسة:

تقتضي الدراسة الإستعانة ببعض المناهج العلمية للإحاطة بالموضوع وقد تمثلت في:

- **المنهج الوصفي:** يركز على وصف الظواهر أو الخصائص كما هي في الواقع، ويهدف إلى تقديم صورة وافية ودقيقة للظاهرة دون محاولة تفسير الظواهر، ويشمل هذا الجزء النظري أو المفاهيمي من خلال المراجع العلمية والتي نتناول فيه الموارد البشرية والأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، وكما يساهم المنهج الوصفي في تشكيل الخلفية العلمية، والتي تفيد في إثراء الجوانب المختلفة لموضوع البحث، وذلك بالإعتماد على توفر المعلومات الكافية والصحيحة حول الموضوع، من أجل الحصول على نتائج أفضل يتم تفسيرها بطريقة سليمة.

- **المنهج التحليلي:** يهدف المنهج التحليلي إلى تجاوز مرحلة الوصف الظاهري للمتغيرات، والانتقال إلى مرحلة تفسير العلاقات وتحديد أسبابها، مما يضمن تعميق فهم الظاهرة المدروسة، ويستخدم هذا المنهج في البحث لتفكيك وتحليل المضمون المتعلق بالمعلومات التي تخص المتغيرات الخارجية المؤثرة على القطاع الفلاحي، كتحليل البيانات التي تتناول الجانب البيئي، مثل رصد التغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة على الموارد المائية والأرض، والجانب السياسي والتشريعي مثل تحليل النصوص القانونية والسياسات العامة المرتبطة بالفلاحة والأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية، ويساعد هذا التحليل في ربط النتائج الكمية المستخلصة من الدراسة الميدانية بالإطار التنظيمي والبيئية المحيطة، مما يتيح إستنتاج العلاقة الحقيقية بين كفاءة المورد البشري والتحديات الخارجية، وصولاً إلى بناء تفسيرات معمقة للظاهرة المدروسة في إطارها الشامل.

- **المنهج الإحصائي:** يعتبر هذا المنهج هو الإطار المنهجي الذي يسمح أولاً بجمع البيانات ووصف الخصائص، ومن ثم إستخدام الأدوات الإحصائية لقياس العلاقات وإختبار الفرضيات، حيث ينقسم دوره إلى:

- **الإحصاء:** يعتبر الإحصاء المرحلة الأولى والأساسية في أي تحليل كمي للبيانات المستخلصة من العينة كبيانات الاستبيان، حيث يهدف إلى تنظيم وتلخيص وعرض هذه البيانات بطريقة منهجية ومفهومة، ويتم ذلك بإستخدام مقاييس إحصائية متعددة، أبرزها مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسطات الحسابية، ومقاييس التشتت كالانحراف المعياري والمدى؛ إن الهدف الرئيسي للإحصاء الوصفي هو

تقديم صورة دقيقة وواضحة لواقع الظاهرة المدروسة من منظور العينة، كوصف مدى موافقة المبحوثين على عبارة ما، أو تحديد الخصائص الديمغرافية للعينة، هذه المقاييس تتيح وصف واقع المتغيرات وتحديد الأوزان النسبية لأهمية العبارات دون الخوض في تفسير العلاقات أو اختبار الفرضيات.

- التحليل: يمثل التحليل المرحلة المتقدمة حيث يتجاوز دوره من مجرد الإحصاء لينتقل إلى قياس العلاقات بين المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة، ويتم ذلك عبر مجموعة من الأدوات الإحصائية المتخصصة، مثل معاملات الارتباط التي تقيس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، واختبارات الانحدار التي تستخدم لتحديد مدى تأثير متغير مستقل على متغير تابع، كما يشمل هذا الإحصاء اختبارات الفروق كاختبار "ت" أو تحليل التباين، لتحديد ما إذا كانت الفروق المرصودة بين المجموعات ذات دلالة إحصائية أم لا، إن الهدف النهائي للإحصاء التحليلي هو التوصل إلى إستنتاجات يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة الأوسع، وتقديم الدليل الكمي الذي يثبت مدى صحة الفرضيات أو دحضها.

ر- مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

إن الدراسة العلمية تقتضي تحديد مدلولات المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة، وقد تضمنت الدراسة عدة مصطلحات، يتمثل أهمها فيما يلي:

- المورد البشري:

يعرف المورد البشري بأنه مفهوم يضم كافة العاملين في القطاع العام والخاص إضافة إلى القادرين على العمل والراغبين فيه، وهو كافة العناصر البشرية بمهاراتهم وطاقاتهم ومؤهلاتهم وأدائهم إضافة إلى أولئك المتوقع إنضمامهم للمنظمة من خلال إستقطاب وجذب المرشحين للعمل، ويختلف هذا المورد عن باقي الموارد الإقتصادية لكونه يمتلك الإرادة والقدرة على الابتكار وتوليد المعرفة وتكييفها مع المتغيرات المستمرة، وتشمل أهميته في إطار التنمية المستدامة وبخاصة في القطاع الفلاحي قدرة الفلاحين والخبراء على تبني التقنيات الحديثة، وتطبيق الممارسات الفلاحية المستدامة، وتحقيق كفاءة أعلى في إستخدام الموارد الطبيعية كالأرض والمياه، فتتمية الموارد البشرية عبر التدريب والتعليم ورفع الكفاءات هي حجر الزاوية لأي إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والنمو

الإقتصادي المستدام، حيث أن نجاح أو فشل أي عملية إنتاجية يعتمد أولاً وأخيراً على نوعية وكفاءة العنصر البشري الذي يديرها.

- إدارة الموارد البشرية:

اختلفت التعريفات التي قدمت لإدارة الموارد البشرية فنظراً لتزايد الإهتمام بهذا المورد بات الباحثون ينقسمون في تعريفهم له بين مفهومين تقليدي وآخر حديث، إذ يشير المفهوم حسب النظرة التقليدية إلى أنه وظيفة محدودة الأهمية تقتصر على ممارسات روتينية كتدوين معلومات العاملين في سجلات، وضبط أوقات العمل والإنجازات والترقيات، وصرف الرواتب، إذ لم يكن مدى تأثيرها على كفاءة ونجاح المنظمات بارزاً، أما النظرة الحديثة فقد عرفت إدارة الموارد البشرية على أنها أهم الوظائف الإدارية التي لا تقل أهمية عن الوظائف الأخرى كالتسويق والإنتاجية والإدارة المالية، وذلك لأهمية المورد البشري وتأثيره على مدى الكفاءة الإنتاجية، وهي بذلك تشمل عدة أنشطة رئيسية، من أهمها تحليل وتوصيف الوظائف، وتخطيط الموارد البشرية، مع عملية جذب وإستقطاب الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المنظمة، بالإضافة إلى تدريب وتنمية الموارد البشرية، وزيادة الدافعية لديهم لأداء العمل وتقييم أدائهم.¹

- رأس المال البشري:

هو مجموعة المعارف والمهارات والخبرات والقدرات التي يمتلكها الأفراد وتنعكس على إنتاجيتهم، حيث يمثل الإستثمار في التعليم والتدريب والصحة أهم مصادر تنميته، ويعد عنصراً مهماً في تحسين أداء المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وهو المعرفة المحفوظة في ذهن الفرد العامل والتي لا تملكها المنظمة بل هي مرتبطة بالفرد شخصياً، وتتمثل في المهارات والإبداع والخبرات.

- التنمية:

يرى عدد من الاقتصاديين أن التنمية تعني زيادة الدخل القومي، وإستمراره في الإرتفاع خلال فترة طويلة بحيث يفوق معدل نموه معدل نمو السكان، ويقود إلى تغييرات في البنية الاقتصادية للدولة،

¹ عبد اللاوي صبيحة، الإتجاهات الحديثة في الإدارة، محاضرات موجهة للسنة أولى ماستر تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونييسي علي – البليدة 02، 2023، ص 6.

وقد كان مفهوم التنمية إلى غابة ستينات القرن الماضي مرتبطاً بقدرة الإقتصاد على تحقيق نمو في الدخل القومي، غير أن التنمية تتجاوز الجوانب المادية والمالية في حياة الشعوب، لذلك ترى على أنها عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة توجيه النظامين الإقتصادي والإجتماعي، وتحسين مستوى الدخل والإنتاج إلى جانب إحداث تغييرات واسعة في البنية المؤسسية والإجتماعية والإدارية للإقتصاد الوطني، ويؤكد المفهوم الحديث للتنمية على الإرتقاء بأداء عناصر الإنتاج وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في خدمة أغراض التنمية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والبنى التحتية، مع تنظيم البيئة الطبيعية والبشرية عبر الحد من التلوث وتقليص الفوارق بين الريف والمدينة بما يعزز الإستقرار ويحد من الهجرة.¹

- التنمية المستدامة:

من أهم التعريفات وأوسعها إنتشاراً التعريف الوارد في تقرير برونديتلاند، والذي نشر من طرف اللجنة عبر الحكومية، التي أنشأت من قبل الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن الماضي، والتي ترأسها جروهارلن برونديتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تلبى متطلبات الجيل الحاضر دون الإخلال أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق متطلباتها، ويمكن أن تعني تحقيق الحد الأعلى من الحاجيات الإقتصادية للنشاط البشري في حدود ما هو متاح من الموارد الطبيعية المتجددة، وقدرة الطبيعة على إستيعابه، مع تداخل إحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة مع بعض، بشرط أن تكون تلك المتطلبات مما لا يسبب تهديداً بالموارد الطبيعية الحيوية.²

- الفلاحة المستدامة:

الفلاحة المستدامة هي نمط إنتاج فلاحي يقوم على إستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلائي، حيث يحافظ على خصوبة التربة وجودة المياه والتنوع البيئي مع ضمان مردودية إقتصادية مستقرة على المدى الطويل، ظهر هذا المفهوم مع تزايد الوعي العالمي بتدهور البيئة وتراجع الأنظمة الزراعية التقليدية، فصار التركيز على الموازنة بين تلبية حاجات السكان من الغذاء وبين حماية الموارد للأجيال

¹ الدليمي محمد دلف أحمد، جغرافية التنمية – مفاهيم – نظريات – تطبيق، جامعة الأنبار، العراق، 2009، ص 36.

² الغامدي عبد الله بن جمعان، التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 12.

القادمة، وتعتمد الفلاحة المستدامة على تقنيات مثل الدورة الزراعية، وترشيد إستغلال المياه، وتقليل المواد الكيميائية، ودعم الممارسات التي تعزز صحة التربة وقدرة المنظومة الفلاحية على الصمود أمام التغيرات المناخية.

- التنمية الفلاحية المستدامة:

التنمية الفلاحية المستدامة هي مسار شامل يهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي بطريقة تضمن تلبية حاجات الجيل الحالي من الغذاء وتحسين معيشة السكان الريفيين دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وهي تتجاوز حدود الممارسات الفلاحية لتشمل بناء سياسات عمومية فعالة، وتطوير البنى التحتية الريفية، وتعزيز البحث العلمي والإبتكار، ودعم الفلاحين عبر التمويل والتأطير والإرشاد، وتنمية القدرات البشرية، وتنظيم الأسواق وسلاسل التوزيع، بما يؤدي إلى قطاع فلاحي قادر على الصمود والمنافسة، ويحقق توازنا بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للاستدامة.

- الإدارة الخضراء:

الإدارة الخضراء هي نهج تنظيمي يدمج الإعتبارات البيئية في مختلف عمليات التخطيط وإتخاذ القرار داخل المؤسسات، بهدف تقليل الأثر السلبي على الموارد الطبيعية وتعزيز الكفاءة في إستخدام الطاقة والمياه والمواد، وهي بذلك ترتبط بمفهوم الفلاحة الخضراء التي تعتمد ممارسات فلاحية تحد من التلوث وتحافظ على خصوبة التربة وجودة الماء وتقليل الإنبعاثات، وتستند إلى التقنيات النظيفة والموارد المتجددة، ويتقاطع ذلك مع الإقتصاد الأخضر الذي يقوم على توجيه الأنشطة الإقتصادية نحو مسارات تراعي البيئة وتخلق فرص عمل مستدامة وتحقق نموا إقتصاديا بأقل إنعكاس ممكن على البيئة، لينتهي في إطار أوسع وهو التنمية الخضراء التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية وحماية البيئة عبر سياسات ذات توجهات طويلة المدى تحافظ على حق الأجيال القادمة في الموارد.

- الأمن:

الأمن مصطلح يشير إلى حالة من الطمأنينة والإستقرار، حيث يكون الأفراد والمجتمعات قادرين على حماية حياتهم وممتلكاتهم من المخاطر والتهديدات المحتملة، وعلى مر التاريخ إرتبط هذا

المفهوم بالحماية من الأخطار المباشرة مثل الحروب والجريمة والكوارث الطبيعية، كما يشمل القدرة على ضمان الإستقرار الداخلي وتلبية الإحتياجات الأساسية، وفي الدراسات السياسية الحديثة توسع مفهوم الأمن ليشمل أبعادا متعددة تتجاوز مجرد الدفاع العسكري أو الأمن الداخلي، بحيث أصبح يشمل الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وحماية الموارد الطبيعية الحيوية، والتكيف مع التحولات العالمية المتسارعة، ويظهر أن الأمن الغذائي يعد إمتدادا طبيعيا لهذا المفهوم، حيث يرتبط توفير الغذاء الكافي والمستدام مباشرة بإستقرار الأفراد والمجتمعات وقدرتهم على العيش بطمأنينة وأمان.¹

- الأمن الغذائي:

أوضح المؤتمر العالمي للأغذية الذي إنعقد في روما خلال نوفمبر 1974 أن مشكلة الجوع قد أصبحت تهديدا عالميا خطيرا، لا سيما بالنسبة للدول النامية التي تعتمد بشكل متزايد على إستيراد المواد الغذائية، فقد أصبح ضمان حق الحصول على الغذاء غير متاح لجميع السكان، وأضحى من الصعب على هذه الدول التصدي للتدهور العميق في وضعها الغذائي نتيجة العوامل الإقتصادية المتعاقبة، أبرزها إرتفاع أسعار المنتجات الفلاحية والغذائية، بالإضافة إلى تداعيات زيادة أسعار المنتجات البترولية ومشتقاتها، ونتيجة لذلك وجدت هذه الدول نفسها عاجزة عن توفير الموارد الضرورية لتلبية إحتياجات شعوبها الغذائية بشكل مستمر، وقد دفع هذا الواقع المفكرين والإقتصاديين إلى التفكير بجدية في صياغة مفهوم واضح للأمن الغذائي، نظرا لتقارب المفاهيم المرتبطة به وتعدد إستخداماته في مجالات السياسة والإقتصاد والتنمية، بهدف تطوير إستراتيجيات فعالة تضمن إستقرار الإمدادات الغذائية وتحقيق التنمية المستدامة.

- الأمن البيئي:

نتيجة للقضايا البيئية التي أفرزها النصف الثاني من القرن الماضي، والتي في مقدمتها التلوث والتدهور البيئي والتغير المناخي، وتآكل طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي وإتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من المشاكل البيئية، أدى إلى إعادة النظر في العلاقة بين الإقتصاد والبيئة، أو متطلبات التنمية الإقتصادية وإعتبارات المحافظة

¹ بلمادي سفيان، جيوسياسة الطاقة والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية ودولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 19.

على البيئة، مما يستدئ بالضرورة حماية البيئة من خلال مراعاة الأنشطة الإقتصادية للأهداف البيئية، خاصة مع تزايد النمو السكاني وكثرة النشاطات والعوامل البشرية مما أدى إلى تزايد الإستهلاك البيئي، خاصة مع التطور التكنولوجي الصناعي مما إنعكس سلبا على البيئة، ويعد الأمن البيئي أحد المفاهيم المعاصرة لتجسيد الآليات الوقائية لحماية البيئة، ضمن أدوات تسيير وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

- الإستدامة البيئية:

الإستدامة البيئية هي القدرة على إدارة الموارد الطبيعية والنظم البيئية بطريقة تحافظ على توازنها ووظائفها الحيوية دون إستنزاف أو تدهور، بما يضمن إستمرار قدرتها على دعم الحياة وتلبية حاجات الإنسان الحالية والمستقبلية، وتشمل حماية التنوع البيولوجي، وترشيد إستغلال المياه والتربة والحد من التلوث، ومواجهة آثار التغيرات المناخية، مع تبني أنماط إنتاج وإستهلاك تقلل الأثر البيئي وتحقق إنسجاما بين النشاط البشري والمحافظة على البيئة.

- التكوين:

يشير التكوين إلى العملية المنظمة الهادفة إلى تنمية مهارات الأفراد ومعارفهم وقدراتهم المهنية، بما يؤهلهم للإندماج الفعال في النشاط الفلاحي والمساهمة في تحسين أداء المؤسسات الفلاحية، فهو مسار مستمر يقوم على تزويد الفلاحين والفاعلين في القطاع بالأسس العلمية والتقنية اللازمة للتعامل مع التطورات الحديثة في تقنيات الفلاحة والري والتسيير، ويساهم التكوين في رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال تحسين قدراتهم على إتخاذ القرارات السليمة، وتعزيز قدرتهم على تبني الابتكارات والأساليب الحديثة، مما ينعكس مباشرة على مستوى الإنتاجية وإستدامة النشاط الفلاحي، ويعد التكوين عنصرا أساسيا في بناء قطاع فلاحي قادر على مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغيرات المناخية وضغوط السوق.

- الإرشاد الفلاحي:

يتولى الإرشاد الفلاحي جهازا إداري يعكف على نقل المعرفة والتقنيات الحديثة إلى الفلاحين، عبر ربط البحث العلمي بالتطبيق الميداني، بهدف تحسين أداء في النشاط الفلاحي، ويعتمد على أساليب التواصل والتوعية والتوجيه الفردي والجماعي لرفع مستوى وعي الفلاحين بالتقنيات الأنجع في

مجالات الإنتاج والحماية النباتية والري وترشيد إستغلال الموارد، كما يلعب الإرشاد دورا مهما في مرافقة الفلاح في إتخاذ القرار وتقييم المخاطر وإعتماد ممارسات صديقة للبيئة، مما يجعله أداة أساسية لتعزيز التنمية الفلاحية المستدامة، ومع تطور التحديات بات الإرشاد يشمل أيضا التكوين المستمر وتحسين مهارات التسيير وربط المنتجين بالأسواق والمؤسسات، وتعزيز قدراتهم على التكيف مع التغيرات المناخية.

- القطاع الفلاحي:

القطاع الفلاحي هو أحد الركائز الإستراتيجية للإقتصاد الوطني، ويضم مجموع الأنشطة المرتبطة بالإنتاج النباتي والحيواني، وما يتصل بهما من خدمات وتوزيع وتحويل، ويكتسي أهمية خاصة لإرتباطه المباشر بالأمن الغذائي، وتوفيره فرص العمل، ودوره في تثبيت السكان في المناطق الريفية، ويعتمد هذا القطاع على موارد طبيعية كالتربة والمياه والمناخ، وعلى موارد بشرية تشكل المحرك الأساسي لعمليات الإنتاج، وتواجه الفلاحة في الدول النامية تحديات تتمثل في التغيرات المناخية وتقلبات السوق ومحدودية الموارد، وضعف البنى التحتية، مما يجعل تطويره وفق مبادئ الإستدامة ضرورة ملحة، ويعتبر القطاع الفلاحي أيضا مجالا للإستثمار والإبتكار، وفضاء مهما لتطبيق السياسات العمومية المتعلقة بالتنمية الريفية والفلاحية.

- تحسين الإنتاجية:

تحسين الإنتاجية هو عملية تهدف إلى زيادة كمية وجودة الإنتاج الفلاحي مع تقليل التكاليف والجهد والموارد المستعملة، عبر تطوير مهارات الفلاح وإعتماد التقنيات الحديثة وتحسين الممارسات الإنتاجية، ويعد هذا المفهوم نقطة هامة في تحقيق الأمن الغذائي، لأن أي زيادة في الإنتاجية تعني قدرة أكبر على تلبية الطلب الداخلي وتقليص التبعية للخارج، ويتم تحسين الإنتاجية من خلال عدة عوامل، منها إستخدام بذور محسنة، وإعتماد أنظمة الري الفعالة، وتطوير أساليب التسميد، وإعادة تدوير المخلفات الفلاحية، ورفع كفاءة الموارد البشرية العمالية عبر التكوين والإرشاد، كما يشمل تحسين الإنتاجية الرفع من مردودية الأرض، وإستعمال التكنولوجيا، وتنظيم العمل داخل المزارع، بما يعزز القدرة التنافسية للنشاط الفلاحي ويجعل التنمية أكثر إستدامة.

- السياسات الفلاحية:

السياسات الفلاحية هي مجموعة القوانين والإجراءات والبرامج التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم وتوجيه النشاط الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، ودعم الفلاحين وتحسين أداء القطاع على المدى الطويل، وتشمل هذه السياسات الدعم المالي والتقني، وتنظيم الأسعار وتوفير التمويل وتطوير البنى التحتية الريفية، وتأهيل الموارد البشرية، كما تشمل السياسات الفلاحية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتنظيم السوق وتشجيع الإستثمار والإبتكار، وضبط العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، وتعد السياسات الفلاحية إطاراً موجهاً يحدد أولويات الدولة في القطاع ويحدد آليات التدخل لمواجهة التحديات مثل التغير المناخي وضعف الإنتاجية وإرتفاع فاتورة الإستيراد، وهي بالتالي أساس تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

- التنمية الريفية:

التنمية الريفية هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المناطق الريفية من خلال تطوير الفلاحة، وتوفير البنى التحتية، وتعزيز الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والطاقة، وتشمل أيضاً خلق فرص العمل وتنويع الأنشطة الإقتصادية، وتقوية قدرات السكان المحليين، بما يحد من الهجرة نحو المدن ويحقق توازناً في التنمية المحلية، وتقوم التنمية الريفية على أساس تمكين السكان من التحكم في مواردهم، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وتطوير سلاسل القيمة الفلاحية، وهي عملية مترابطة مع التنمية الفلاحية المستدامة لأن نجاح الأخيرة يعتمد على بيئة ريفية مستقرة وذات موارد بشرية مؤهلة قادرة على إحتضان الإبتكار والإستثمار.

- الأساليب الفلاحية الحديثة:

الأساليب الفلاحية الحديثة هي مجموعة الممارسات والتقنيات المتطورة الهادفة إلى الرفع من فعالية الإنتاج الفلاحي وترشيد إستغلال الموارد الطبيعية مع الحفاظ على البيئة، وتشمل إستخدام المكننة المتقدمة، وأنظمة الري الذكية والتسيير المعلوماتي للفلاح، وتقنيات تحسين البذور، والزراعة الدقيقة التي تعتمد على التحليل الجغرافي، وتكنولوجيا الإستشعار عن بعد، كما تشمل تقنيات الحفاظ على التربة، وإعتماد المواد البيولوجية بدل الكيماوية، وتطوير نظم الإنتاج المتكاملة، هذه الأساليب تساهم في رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات، وتعزيز قدرة الفلاح على التكيف

مع الظروف المناخية، وهي أساس التحول الفلاحي وتمكين الموارد البشرية من إستغلال أمثل للموارد المتاحة.

- الابتكار الفلاحي:

الابتكار الفلاحي هو تبني وتطوير حلول جديدة لتحسين طرق الإنتاج الفلاحي، وتجاوز التحديات التقنية والبيئية والإقتصادية التي تواجه الفلاحين، ويشمل إستحداث تقنيات جديدة في الفلاحة وتحسين البذور والابتكار في أساليب الري، وإستخدام التكنولوجيا الرقمية لإدارة المزارع، كما يمتد ليشمل الابتكار الإجتماعي والمؤسساتي مثل تنظيم التعاونيات وتطوير أسواق جديدة، وتعزيز الروابط بين المنتجين والباحثين، ويعد الابتكار محركا أساسيا لرفع الإنتاجية وتقليل المخاطر ومواجهة التغيرات المناخية وتحقيق الإستدامة، وكلما كان الابتكار مواكبا لحاجات الفلاحين وظروفهم المحلية، كلما ساهم في دفع عجلة التنمية الفلاحية وتعزيز الأمن الغذائي.

ز- حدود ونطاق الدراسة:

تحدد نطاق الدراسة بإطار شمل عدة حدود تتمثل في النطاق الجغرافي والذي يشمل ثلاث ولايات جزائرية ذات أهمية إستراتيجية للقطاع، وهي ولاية المدية التي تضم بعض الشعب الجبلية والأشجار المثمرة، وأدرار التي تعتبر قطبا للفلاحة الصحراوية، حيث تحتضن مؤسسات تكوين وبحث موجهة خصيصا للفلاحة الصحراوية، من أبرزها المدرسة العليا للفلاحة الصحراوية، والمسيلة باعتبارها إحدى أهم الولايات في تنظيم شعبة تربية الأغنام والإنتاج المرتبط بالمراعي والأعلاف في الوسط السهبي، وذلك لضمان تمثيلية الموارد البشرية مع واقع التنوع الفلاحي في البلاد، وقد شملت العينة الموارد البشرية الفلاحية العمالية، والتي تندمج بشكل مباشر في النشاط الفلاحي، كما غطت الدراسة فترة محددة من 2018 حيث تعتبر إنطلاقة التوجه الرسمي نحو دعم الفلاحة الصحراوية وإدماجها ضمن التخطيط الوطني للأمن الغذائي، إلى 2025 التي تمثل الانتقال إلى تكريس المنصات الرقمية كآلية في منح ومتابعة العقار الفلاحي خاصة الصحراوي، بما يعكس التحول نحو حوكمة رقمية للقطاع، وذلك لتمكين تتبع التطورات الأخيرة في السياسات الفلاحية والآليات الموجهة نحو تعزيز الإستدامة الفلاحية وتنمية المورد البشري في القطاع الفلاحي، وقد اقتصرَت الدراسة على تحليل العلاقات المتبادلة بين المتغير المستقل المتمثل في دور الموارد البشرية، والمتغير التابع المتمثل في مستوى تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي.

س- صعوبات الدراسة:

تواجه الدراسة شأنها شأن الأبحاث التي تعتمد على المسح الميداني في قطاعات حيوية واسعة الانتشار، مجموعة من التحديات المنهجية والإجرائية أثناء مرحلتي جمع البيانات والمعالجة، وتعد هذه الصعوبات جزءا طبيعيا من مسار البحث، وقد تطلبت مرونة في التنفيذ وجهودا إضافية لضمان سلامة الإجراءات البحثية والحصول على البيانات النوعية والكمية اللازمة لدعم التحليل، وتمثلت فيما يلي:

- الوصول المباشر إلى العينة المستهدفة وهي فئة الفلاحين، خاصة في المناطق النائية، بالإضافة إلى عدم توفر معلومات دقيقة حول الإحصاءات المتعلقة ببرامج التدريب، ودقة أرقام الإنتاج الفلاحي.
 - التباين والتباعد الجغرافي بين الولايات المشمولة بالدراسة (المدية والمسيلة وأدرار)، مما يستلزم جهدا ماديا وزمنيا كبيرا لتنفيذ عملية توزيع وجمع الإستبيانات على عينة الدراسة الموزعة جغرافيا.
 - تباين في المستوى التعليمي والثقافي لأفراد العينة، مما يستوجب استخدام أسلوب المقابلة الشخصية لتوضيح بعض عبارات الإستبيان، وهو الأمر الذي أطال المدة الزمنية المخصصة لجمع البيانات الميدانية.
 - شكلت ندرة الإحصاءات الرسمية المتكاملة تحديا منهجيا، حيث لم تتوفر بيانات حديثة تدمج بشكل مباشر الخصائص البشرية للعاملين في القطاع مثل مستوى التكوين الفلاحي، مع مؤشرات الإنتاج والأمن الغذائي، مما دفع للإعتماد بشكل أساسي على البيانات الأولية.
 - مدى ضمان الموضوعية الكاملة في إستجابات العينة على بعض الأسئلة الحساسة، إذ يميل بعض المبحوثين إلى تقديم إجابات غير دقيقة حول كفاءة البرامج أو مستوى الدعم، أو إجابات غير متوازنة، مما يستدعي الحذر والدقة في تمحيص الإستمارات وإلغاء عدد معتبر منها قبل دراسة البيانات وتحليلها.
- ش- هيكلية الدراسة:

لضمان المعالجة المنهجية المتكاملة لموضوع الدراسة وتحقيق الأهداف المرسومة، تم تنظيم الأطروحة في أربعة فصول رئيسية متسلسلة، وقد تم توزيع محتوى البحث على هذه الفصول بشكل يضمن التدرج المنطقي من التأسيس النظري والمفاهيمي للمتغيرات من خلال تقديم الإطار

النظري والمفاهيمي للمتغيرات، مروراً بتحليل علاقات التكامل بينها، وصولاً إلى المرحلة التطبيقية والتحليل الإحصائي للبيانات الميدانية ومناقشة نتائجها، وفيما يلي عرض موجز لمحتوى كل فصل:

الفصل الأول: الإطار النظري للموارد البشرية

تناول الفصل الأول التأسيس المفاهيمي والنظري المتكامل للمورد البشري كمتغير رئيسي في الدراسة، حيث بدأ بتحديد ماهية هذا المفهوم من خلال عرض شامل لمختلف التعاريف التي وردت في الأدبيات النظرية، ثم تتبع المسار التاريخي لنشأة وتطور منظور الموارد البشرية كحقل معرفي متخصص، بعد ذلك إنتقل الفصل إلى تحليل المدارس الفكرية الرئيسية التي أسست الإطار النظري لحقل الموارد البشرية، بدءاً من المدارس الكلاسيكية التي ركزت على البعد المادي للعمل، مروراً بالإتجاهات السلوكية التي أبرزت الجانب الاجتماعي والنفسي للعامل، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي شكلت الأساس لظهور الدور الإستراتيجي لوظيفة إدارة الموارد البشرية، كما خصص الفصل جزءاً لتحديد ماهية إدارة الموارد البشرية، من خلال تعريفها كمنظومة وظيفية وتحديد مجموع الأنشطة والمهام التي تضطلع بها في البيئة التنظيمية، مع تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تطور إدارة الموارد البشرية، والتي ساهمت في بلورة الدور الإستراتيجي الحالي لوظيفة إدارة الموارد البشرية وتكيفها مع التغيرات المتسارعة في المحيط التنظيمي.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

تناول الفصل الثاني الإطار المفاهيمي والتحليلي للمتغيرات التابعة للدراسة، وهي التنمية الفلاحية المستدامة والأمن الغذائي، وقد بدأ الفصل بتحديد شامل لمفهوم الأمن الغذائي، حيث تم إستعراض مختلف التعاريف الرسمية والأكاديمية المعتمدة، إضافة إلى تفصيل أشكال ومؤشرات هذا الأمن، مما يسهل قياسه وتحديد مستوياته على المستوى الوطني، بعد ذلك إنتقل الفصل لتأطير مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة، وذلك عبر تحليل مفهوم التنمية المستدامة ذاته، ثم تخصيص ذلك التحليل للقطاع الفلاحي مع إبراز أهدافه وخصائصه المرتبطة بالإستدامة البيئية والإقتصادية والإجتماعية، وتعمق الفصل في تحليل الأبعاد المتعددة التي تشكل كلا من الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، عبر دراسة محدداتهما الهيكلية والإنسانية والتنموية المشتركة، مبيناً نقاط التوافق والتكامل بين المفهومين، مع تقييم للعوامل الرئيسية التي تؤثر في تحقيق هذه الأهداف التنموية، حيث

تم التمييز بين العوامل المؤثرة الطبيعية كالمناخ والموارد الطبيعية، والموارد البشرية كالخبرة والمعرفة التي تشكل بيئة العمل الفلاحي.

الفصل الثالث: التكامل بين كل من الموارد البشرية والأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

خصص الفصل الثالث لتحليل التكامل البيئي والدور الرئيسي للموارد البشرية ضمن الإطار الكلي للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، حيث بدأ الفصل بتحديد العلاقة المنهجية والترابط الوظيفي بين الموارد البشرية كمتغير مستقل وبين المتغيرات التابعة، عبر تحليل الروابط بين المورد البشري والأمن الغذائي، وكذلك العلاقة بينه وبين متطلبات التنمية الفلاحية المستدامة، بعد ذلك، إنتقل الفصل إلى تفصيل الدور المباشر وغير المباشر للموارد البشرية في تعزيز الإنتاج الفلاحي، حيث تم التمييز بين دور الموارد البشرية العمالية والتقنية والفنية كدعامة للمنظومة، بالإضافة إلى تحليل البعد الإقتصادي والتجاري لكفاءة هذه الموارد، وتأثير التأهيل العلمي والمعرفي في إستدامة الإنتاج، كما تناول الفصل دور السلطات المركزية ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي كأطراف فاعلة في رسم السياسات الفلاحية وتفعيلها، وتقييم مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حيث عمد هذا الفصل إلى تقديم تحليل نظري معمق للعلاقات السببية والوظيفية التي تربط بين المتغيرات الرئيسية للأطروحة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي للنتائج

خصص الفصل الرابع ليكون الإطار الإجرائي والتحليلي للدراسة، حيث يمثل المرحلة التطبيقية التي تم فيها إختبار الفرضيات ميدانيا عبر المسح الميداني، وقد استهل الفصل بتحديد مجالات الدراسة، وذلك بضبط النطاقين المكاني والزمني للبحث، مما يوفر السياق الجغرافي والإطار الزمني للبيانات المجمعة، وبعد ذلك تناول الفصل تفصيل منهجية الدراسة وإجراءاتها التطبيقية، عبر تحديد الإطار المنهجي المعتمد أي الوصفي التحليلي والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات الإستبيان وقياس العلاقات، وقد تم تخصيص جزء رئيسي من الفصل لعرض نتائج التحليل الإحصائي، ويشمل ذلك تحليل خصائص العينة وإبراز مستويات إستجابات المبحوثين على محاور الإستبيان المختلفة، مع مناقشة هذه النتائج وتفسير دلالاتها الإحصائية، حيث تم ربطها بالخلفية النظرية والإشكالية المطروحة، بهدف تفسير العلاقات والتأثيرات بين الموارد البشرية والأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة في الواقع الميداني.

الفصل الأول

الإطار النظري للموارد البشرية

تمهيد

تعتمد البنية الأساسية لأي منظمة بشكل رئيسي على العنصر البشري، وقد ظل الإهتمام بالعنصر البشري محور البحث الرئيسي للباحثين والممارسين في مجال الإدارة عبر العصور، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة لتحقيق رفاهية الإنسان، فالإنسان هو البداية والنهاية لأي منظمة، فهو المكون الأساسي للمنظمة وغايتها النهائية، فمن المنطقي أن يعتبر العنصر البشري أحد المحاور الأساسية لتحقيق الأهداف التنظيمية.

وتسعى دول العالم إلى تحقيق إقتصاد قوي يتمتع بمهارات عالية، مدركة أن الخطوة الأولى لتحقيق هذه الأهداف تبدأ بالحصول على قوى عاملة متميزة من خلال تعليم جيد، وفي هذا السياق، تركز المنظمات الحديثة على مواردها البشرية بإعتبارها العامل الرئيسي الذي يحمل الخبرات والمعارف والمهارات التي تساهم في تنفيذ المهام المطلوبة وتحقيق خطط التنمية الإقتصادية، وبالتالي، في عصرنا الحالي، يعد المورد البشري السلاح الأكثر قوة في معركة التقدم والرقى، حيث يتطلب الأمر استغلال الطاقات والقدرات الإبداعية لاستخدام الموارد المتاحة والاستفادة من الفرص المتاحة.

فالعنصر البشري يعد من أهم العوامل التي تساهم بشكل فاعل في تطور المجتمع ونموه، فهو يمثل المحور الأساسي للمجتمع ونقطة انطلاقه نحو آفاق جديدة، وقد شهدت الأدبيات الإدارية والإقتصادية في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بمفهوم المورد البشري، وهو مفهوم له تأثير كبير في نمو وتطور منظمات الأعمال كوحدات، وكذلك في تقدم وازدهار المجتمعات البشرية ككل.

المبحث الأول: مفهوم المورد البشرية

يعد العنصر البشري من أثمن الموارد التي تمتلكها أي منظمة، فهو يعد أحد أسس قوتها، فالقوة التي تكتسبها أي منظمة لا تعتمد فقط على خططها أو لوائحها أو مواردها المالية، بل تنبع بشكل رئيسي من قوتها البشرية، وخاصة عندما تتوفر لديها قوة عاملة مدربة قادرة على استغلال هذه الإمكانيات لتحقيق أهداف المنظمة، ويعد تحقيق قطاع الزراعة لأهدافه مرتبطا بمدى توفر الموارد البشرية المناسبة، المؤهلة علميا وفنيا، لأداء المهام بشكل مثالي، وبما أن قطاع الزراعة يعاني من نقص كبير في القوى العاملة، سواء من حيث الكم، بسبب النمو المتوقع مستقبلا، أو من حيث النوع، نظرا لعدم توافق الموارد البشرية المتاحة حاليا مع متطلبات العمل، فإن توفير هذه الموارد يعد من أبرز التحديات التي ينبغي مواجهتها، مع ضرورة التركيز على اختيار أفضل الكفاءات عند إنشاء أي مؤسسة، سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية.

فالمؤسسات على اختلاف أشكالها وأهدافها وأحجامها، تعتبر مجموعة من الأفراد المنظمين قانونيا وتعمل في ظل شروط واقعية لتنفيذ مهام محددة تسعى في مجموعها إلى تحقيق أهداف معينة، وتتطلب هذه الأهداف الاهتمام بالموارد المتاحة، سواء كانت مادية أو مالية أو تقنية أو بشرية، والتي تعد المورد الأكثر تأثيرا وفعالية في جميع مستويات المؤسسة، من العاملين المنفذين إلى الإداريين والقادة، ومن أهم المواضيع المرتبطة بالعنصر البشري هو إدارة الموارد البشرية، التي تلعب دورا هاما في تحسين الإنتاجية والأداء.

وقد ركزت العديد من الدول المتقدمة والمنظمات على العنصر البشري بإعتباره المحرك الأساسي للتقدم العلمي، التكنولوجي، الإقتصادي، والإجتماعي، ويعد تنمية القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب، توجهها نحو تنمية الابتكار والمعرفة، ويشكل خطوة مهمة لدفع عجلة التنمية التكنولوجية، مما يساهم بدوره في تعزيز النمو الإقتصادي والإجتماعي، وقد أدركت الدول والمنظمات هذا العائد المباشر للموارد البشرية، لذا اتجهت إلى تبني أساليب حديثة للتعليم والتدريب تتناسب مع التطورات التكنولوجية وتدعمها، بهدف توفير كفاءات عالية الجودة لسوق العمل.

المطلب الأول: تعريف المورد البشرية

يعد العنصر البشري أهم عوامل تطوير المؤسسات، حيث يمكن من خلاله تنفيذ المهام بفعالية وكفاءة، مما يساهم في تحقيق الأهداف المحددة، ويتجلى ذلك في سعي المؤسسات إلى استقطاب أفضل الكفاءات.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات الموارد البشرية، إلا أن معظمها يتفق في جوهره ورسالة إدارة الموارد البشرية، وتأتي هذه التعريفات متماشية مع التطورات الفكرية المتعلقة بالجوانب البشرية في المنظمات.

الفرع الأول: تعريف الموارد

الموارد في اللغة هي المصادر أو الوسائل أو الثروات، وكلمة مورد هي مفرد موارد، يشير المورد إلى المكان الذي يتوجه إليه الناس للحصول على شيء يعود عليهم بالنفع، وعادة ما يستخدم مصطلح الموارد للإشارة إلى الأصول المادية التي تحقق الثروة أو الإيرادات، وبالتالي يرتبط بشكل رئيسي بالمجال الإقتصادي، لكن المصطلح توسع ليشمل أيضا الموارد البشرية التي بإمكانها تحقيق الثروة.

يعرف ماكس سبورين المورد بأنه أي شيء ذو قيمة يمكن استخدامه، سواء كان متاحا أو غير متاح، ويتطلب جهدا لجعله متاحا، ويستطيع الإنسان الاستفادة منه واستخدامه كأداة لتأدية وظيفة أو لإشباع حاجة أو لحل مشكلة.

أما روبرت باركر فيعرف المورد بأنه أي خدمة متاحة في المجتمع للأشخاص الذين يحتاجونها، ويضيف باركر في موقع آخر بأن الموارد تشمل المصادر البيئية، الإقتصادية، الإجتماعية، والمادية المتاحة في المجتمع، والتي تساهم في إشباع احتياجات الناس وحل مشكلاتهم.¹

الفرع الثاني: تعريف الموارد البشرية

كانت الموارد البشرية وتعريفها موضع اهتمام كبير من قبل منظمات الأمم المتحدة والباحثين في مجالات متعددة، مثل الإقتصاديين والجغرافيين، فقد عرف خبراء إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة الموارد البشرية بأنها جميع الأفراد النشطين إقتصاديا ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، سواء كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل، بمعنى آخر، يشمل تعريف الموارد البشرية جميع الأفراد العاملين أو الراغبين في العمل، مما يعكس حجم المورد البشري المتاح في المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

¹ نور الدين حاروش، إدارة الموارد البشرية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 8.

يشمل مصطلح الموارد البشرية أيضا الأشخاص الذين تجاوزوا سنا معينة ولم يلتحقوا بعد بعمل، أو يعملون لحسابهم الخاص، ولكنهم على استعداد للالتحاق بسوق العمل ويبحثون عن فرص وظيفية.

أما غير النشطين إقتصاديا فهم الأفراد الذين لا يصنفون ضمن الفئات المذكورة سابقا ولا يمارسون أي نشاط إقتصادي، ويشمل ذلك الطلاب من كلا الجنسين في مختلف مستويات التعليم، بالإضافة إلى أرباب البيوت من الجنسين الذين يقومون بأعمال منزلية غير مدفوعة الأجر، وكذلك المتقاعدين أو الأشخاص الذين يتلقون دخلا من الممتلكات، الإستثمارات، أو فوائد الإيجارات، إلى جانب من يحصلون على معاشات تقاعدية.

تصنف الموارد البشرية بناء على المهنة، أي نوع العمل الذي يؤديه الفرد، وذلك وفقا لعلاقته بالنشاط الإقتصادي خلال فترة زمنية محددة، فيما يتعلق بالعاملين في مجال الزراعة، يفرق بين العاملين في الزراعة بشكل مباشر وبين السكان الزراعيين.¹

يشير مفهوم السكان الزراعيين إلى إجمالي عدد الأشخاص الذين يعتمدون على العمل الزراعي كمصدر للمعيشة، ويشمل جميع أفراد الأسرة التي يكون عائلها الأساسي يعمل في مهنة الزراعة، ومن هنا، يتم التمييز بين السكان الزراعيين والموارد البشرية الزراعية، حيث يقصد بالموارد البشرية الزراعية جميع الأفراد النشطين إقتصاديا، من كلا الجنسين، الذين يكونون مستعدين للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات الزراعية، ويتضمن ذلك الأشخاص العاملين في الزراعة، العاطلين عن العمل، وكذلك أولئك الذين يبحثون عن فرص عمل في هذا القطاع.

ويتفق معظم الفقهاء على أن الموارد البشرية هي مجموع الأفراد التي تكون في المنظمة في وقت معين، كما يختلف أولئك الأفراد فيما بينهم من حيث وظائفهم ومستوياتهم وتكوينهم، وخبراتهم وسلوكاتهم، بالإضافة إلى إتجاهاتهم وطموحاتهم، كما يختلفون في مساراتهم الوظيفية.²

تعرف الموارد البشرية على أنها مجموعة الأفراد الذين يساهمون في تحديد أهداف وسياسات ونشاطات المؤسسة والعمل على إحلالها.³

¹ عمار محمد زكريا، العلاقات المكانية لإستعمالات الأرض الزراعية بالقوى العاملة الزراعية في محافظة القادسية، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية، جامعة بغداد، العراق، 2006، ص 8.

² حمداوي وسيلة، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر الجامعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2004، ص 19.

³ حسن إبراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتيجي، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 18.

كما تعرف بأنها الفئة من الأفراد الذين يمتلكون القدرة والرغبة على أداء العمل بجدية والتزام، حيث يجب أن تتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار متكامل ومنسجم، وتزداد فعالية الاستفادة من هذه الموارد عند وجود نظم تحسين مصممة ومطورة تشمل التعليم، الاختيار، التدريب، التقييم، التطوير، والصيانة.¹

كما عرف كامل بربر الموارد البشرية بأنها العنصر الذي يمتلك القدرة على الاستخدام الأمثل للعناصر الإنتاجية المتاحة في المنظمة، مثل الموارد المالية، الآلات، المعدات، التجهيزات، المواد الخام، والوقت، مع تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبة، وتعكس كفاءة الموارد البشرية مدى كفاءة الأداء التنظيمي.²

وتعرف الموارد البشرية أيضا بأنها مجموعات الأفراد التي تشارك في وضع الأهداف والسياسات وتنفيذ الأعمال في المؤسسات، تقسم هذه الموارد إلى خمس مجموعات رئيسية: الموارد الاحترافية، الموارد القيادية، الموارد الإشرافية، باقي الموارد المشاركة، والاتحادات العمالية.³

الموارد البشرية تشمل جميع الأفراد الذين يعملون في المنظمة، سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين، وقد تم توظيفهم لأداء وظائفهم وأعمالهم تحت مظلة واحدة وهي الثقافة التنظيمية للمؤسسة، هذه الثقافة توضح وتربط وتوحد سلوكيات الأفراد من خلال مجموعة من الخطط، الأنظمة، السياسات، والإجراءات التي تنظم تنفيذهم للمهام ووظائف المنظمة، بهدف تحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية المستقبلية.⁴

وتتضمن الموارد البشرية جميع العناصر البشرية في المؤسسة، بما في ذلك المديرين والعاملين الذين يساهمون في أداء الأعمال داخل المنشأة.⁵

وبشكل أوسع، تشير الموارد البشرية إلى العنصر البشري الفاعل في قطاعات الإنتاج والخدمات، حيث تمثل مجموع السكان الذين تقع على عاتقهم مسؤولية إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.⁶

¹ مانع صبرينة، أثر إستراتيجية الموارد البشرية على أداء الافراد في الجامعات، دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص تنظيم الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 2015، ص 13.

² كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1976، ص 11.

³ سعيد بن يمين، تنمية الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 12.

⁴ عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة، بعد إستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 23.

⁵ التوبجري محمد إبراهيم والبرعي محمد عبد الله، معجم المصطلحات الإدارية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 19.

⁶ محمد جمال برعي، فن التدريب في مجالات التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص 73.

كما تشير الموارد البشرية إلى مخزون المعرفة والعادات والسمات الاجتماعية والشخصية، بما في ذلك الإبداع، والذي يظهر في القدرة على أداء العمل لإنتاج قيمة في المنظمة، يعتبر المورد البشري البديل مجموعة من السمات التي تشمل المعرفة، المواهب، المهارات، القدرات، الخبرات، الذكاء، التدريب، الحكم، والحكمة التي يمتلكها الأفراد بشكل فردي أو جماعي ضمن عدد من السكان، تمثل هذه الموارد قدرة الشعب الكلية، وتشكل نوعاً من الثروة التي يمكن توجيهها لتحقيق أهداف الأمة أو الدولة، أو على الأقل جزءاً من تلك الأهداف.¹

عرف ستيوارت المورد البشري بأنه المعرفة التي يمكن تطبيقها، والتي لا تصبح رأس مال إلا إذا تم استثمارها لصالح المنظمة.²

أما جون شيرمرهورن فقد عرفه على أنه القدرة العقلية الجماعية أو المعرفة المشتركة للقوة العاملة التي يمكن استخدامها لخلق القيمة.³

ويعرف المورد البشري أيضاً بأنه قيمة معرفة العاملين ومهاراتهم في تكوين ثروات المنظمة، حيث يمثل الإمكانيات المادية، المالية، المعنوية، الثقافية، والذهنية المتاحة للمنظمة.⁴

وفي تعريف آخر، فقد أشار ألفرجي وصالح إلى أن المورد البشري يتمثل بنخبة من العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية فريدة، تمكنهم من إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة، مما يساعد المنظمة على توسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها، ووضعها في موقع يمكنها من اقتناص الفرص المناسبة، أما عبيد، فقد عرف المورد البشري بأنه القدرة العقلية القادرة على توليد أفكار جديدة، مناسبة، وقابلة للتنفيذ، تتمتع بمستوى عال من الجودة، وتمتلك القدرة على تحقيق التكامل والتناغم بين مكونات مختلفة للوصول إلى الأهداف المنشودة.⁵

ومن التعريفات السابقة، نجد أنها تتفق على أن المورد البشري يتمثل في الآتي:

- مجموعة من المعارف، المهارات، والقدرات العقلية والذهنية.

¹ أبو شيخة نادر، إدارة الموارد البشرية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 19.

² Stewart Thomas, Intellectual Capital, The New Wealth of Organizations, (Doubleday – Currency, New York, 1999, P 57.

³ Schermerhorn John R, Management, John Wiley and Sons Inc, New York, 2002, P 68.

⁴ العنزي سعد، صالح، أحمد علي، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 156.

⁵ المفرجي عادل حرحوش، صالح أحمد علي، رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 18.

- أن تكون هذه المعارف والمهارات والقدرات مستمدة من داخل المنظمة بهدف تحقيق أهدافها.
- الشهادة الأكاديمية للأفراد ليست شرطاً أساسياً لتكوين المورد البشري.

وعليه يمكن تعريف المورد البشري بأنه أحد أصول المنظمة، ويمثل مجموعة من المهارات والقدرات الذهنية والفكرية والعقلية التي تفتنهما المنظمة وتستغلها بهدف تحقيق أهدافها وزيادة قدراتها التنافسية.

وقد تناولت المنظمات المهنية مفهوم المورد البشري ضمن إطار أصول الملكية الفكرية في المعيار الدولي (IAS N 038/1998) عند تعريف الأصول غير الملموسة، وصفت الأصول غير الملموسة بأنها أصول غير نقدية ليس لها وجود مادي، لكنها تستخدم في الإنتاج أو في توريد السلع والخدمات أو لأغراض إدارية، يمكن تمييز هذه الأصول والسيطرة عليها من قبل المنشأة نتيجة لأحداث ماضية، ويتوقع أن تتدفق منها منافع إقتصادية في المستقبل.

وتنقسم الأصول غير الملموسة إلى نوعين، أصول محددة يمكن التعرف عليها: مثل الأصول الفكرية، وأصول غير قابلة للتحديد، ويعرف الأصل غير الملموس بأنه أصل ذو طبيعة غير نقدية، قابل للتحديد وليس له وجود مادي، ويحتفظ به للاستخدام في الإنتاج أو لتوفير السلع أو الخدمات أو للتأجير أو لأغراض إدارية، يعد الأصل غير الملموس أصلاً عندما تتحكم فيه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن تجلب منافع إقتصادية مستقبلية، مثل الإيرادات من بيع المنتجات أو الخدمات، أو وفورات في التكاليف، أو منافع أخرى نتيجة لاستخدام المنشأة للأصل.¹

وعليه تتشكل الموارد البشرية من القوة العاملة التي تنتهي إلى المؤسسة، والتي تحمل على عاتقها مسؤولية تعبئة وتسيير باقي الموارد بكفاءة وفعالية، يتم ذلك من خلال الأداء الجيد لوظائفها، بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة وسياساتها واستراتيجياتها وتوجهاتها.

فالمورد البشري هو في الأساس طاقة ذهنية وقدرة فكرية ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات، إنه عنصر فاعل وقادر على المشاركة الإيجابية بالأفكار والآراء، كما ذكر فريد مارشال في هذا الصدد، أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر، حيث أشار إلى أن الإنسان في مجال

¹ عصام الدين محمد، صلاح علي أحمد، مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، المؤتمر السنوي الخامس والعشرون: إدارة المعرفة الإستراتيجيات والتحديات، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، ماي 2010، ص 11.

الأعمال بطبيعته يرغب في المشاركة وتحمل المسؤولية، ولا يقتنع بمجرد أداء مجموعة من المهام التي تحددها الإدارة، بل يسعى إلى المبادرة والتطوير والإنجاز.¹

يتمثل المورد البشري في مجموع الأفراد الذين يمتلكون القدرة والتفكير والابتكار، بفضل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين، هذه المعرفة تخلق مهارات القيادة والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، لذا يعكس المورد البشري فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة، مما يمكنها من الحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة.

إذن فالموارد البشرية هي مجموع الأفراد في المنظمة الذين يتمتعون بالمعرفة والقدرات الفكرية والإبداعية، ويشكلون عنصراً حيوياً في تحقيق أهداف المؤسسة، تشمل هذه الموارد جميع العاملين، من المديرين إلى الموظفين، الذين يساهمون بمهاراتهم وإبداعاتهم في تحسين الأداء واتخاذ القرارات السليمة، تمثل الموارد البشرية أداة أساسية في إدارة وتوجيه الموارد الملموسة وغير الملموسة، مما يعزز قدرة المنظمة على التكيف والابتكار وتحقيق مزايا تنافسية

الفرع الثالث: أنواع الموارد البشرية:

تتضمن أنواع الموارد البشرية ما يلي:²

أ- الكفاءات الفردية: تعني الكفاءة الفردية قدرة الشخص على المبادرة وتحمل المسؤولية تجاه المشاكل والأحداث التي يواجهها في إطار عمله المهني، وهي القدرة على استغلال المعرفة اللازمة للتعامل مع مختلف الحالات، يراها البعض على أنها مجموعة من أبعاد الأداء التي تشمل المعرفة الفردية، المهارات، السلوكيات، والقدرات التنظيمية المتكاملة، مما يساهم في تحقيق أداء عال وتوفير ميزة تنافسية للمنظمة، تعرف الكفاءة الفردية أيضاً بالكفاءة المهنية.

ب- الكفاءات الجماعية: تعد الكفاءات الجماعية أحد الاهتمامات المتزايدة للمنظمات، حيث تتشكل من خلال التعاون والتآزر بين الكفاءات الفردية، يمكن التعرف على وجود هذه الكفاءات من خلال مؤشرات الاتصال الفعال الذي يتيح وجود لغة مشتركة بين فرق العمل، وتبادل المعلومات المناسبة

¹ مصدق الحبيب، الأهمية الاقتصادية للعنصر البشري، مجلة الدراسات العربية، دار الطليعة، بيروت، عدد 04، مارس 1980، ص 65.

² بن جدو محمد الأمين، دور إدارة الكفاءات في تحقيق استراتيجية التميز، دراسة حالة مؤسسة عنتر تراد ببرج بوعريريج، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013، ص 9.

بينهم، بالإضافة إلى التعاون بين أعضاء الفريق لتعزيز انتقال الكفاءات وحل النزاعات، ومن المؤشرات أيضاً التعلم الجماعي وتبادل الخبرات من خلال توفير وسائل تدعم الممارسات المهنية والاستفادة من النتائج السابقة، الكفاءات الجماعية تعتمد على التفاعل والتنسيق بين أعضاء الفريق، ولا تقتصر على مجموع الكفاءات الفردية.

ج- الكفاءات الإستراتيجية: يعتبر مفهوم الكفاءات أحد التحديات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية، يجب تحديد الكفاءات والقدرات التي يمتلكها الموظفون ومقارنتها بتلك المطلوبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، لا تعد الكفاءات استراتيجية إلا إذا ساهمت في تكيف المنظمة مع بيئتها التنافسية، تبنى بعض المقاربات على مدى اعتماد المنظمة على محيطها، حيث تحاول التأثير عليه، ويعتمد نجاحها على قدرتها في استغلال وتنمية مواردها الداخلية.

د- الموارد البشرية الخضراء: تشير إلى الموظفين الذين يمتلكون المعرفة والمهارات والتوجهات والقناعات والسلوكيات اللازمة لتبني ودعم الممارسات البيئية المستدامة داخل المنظمة من خلال إدماج الأهداف البيئية في صميم العمليات التنظيمية اليومية، وإدراكاً للطبيعة المكتسبة لهذه الخصائص، فإن وجود هذه الكفاءات لا يتم عبر التطور العفوي، بل هو نتاج إستراتيجي وضروري لتطبيق مقاربة الإدارة الخضراء للموارد البشرية، والتي تعد الآلية الإدارية التي تكيف ممارسات الموارد البشرية التقليدية كالاستقطاب والتدريب وإدارة الأداء والحوافز والمكافآت لضمان بناء وتطوير مورد بشري ملتزم بيئياً، حيث تعمل على جذب الأفراد ذوي التوجه البيئي، وتوفير التدريب المتخصص في الممارسات الخضراء، وربط نظام الحوافز ومقاييس الأداء بالمساهمات البيئية الفعالة، ليتحول هؤلاء الموظفون بذلك من مجرد عاملين إلى موارد للتغيير البيئي ومحرك أساسي للميزة التنافسية المستدامة للمنظمة.

الفرع الرابع: أبعاد الموارد البشرية

تتمثل أبعاد الكفاءات البشرية في النقاط التالية:¹

أ- المعرفة: تتمثل في مجموعة المعلومات المهيكلية التي تندمج ضمن إطار مرجعي يتيح للمؤسسة توجيه نشاطاتها وتنفيذ عملياتها بشكل متناسب مع ظروفها الخاصة، تتطلب هذه المعرفة الوصول إلى البيانات الخارجية وتحويلها إلى معلومات مفيدة، وإدماجها في نماذج جاهزة، وقد يستلزم ذلك تطوير كل من المحتوى والهيكل.

¹ الهيتي خالد عبد الرحمان، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2003، ص 66.

ب- المهارة: تتعلق بالقدرة على تحقيق الأهداف المحددة بوضوح وبطريقة عملية، رغم أن المهارات قد لا تتطلب فهما عميقا لأسباب العمليات التجريبية أو اليدوية، فإنها تركز على تحقيق النتائج المرجوة، ترتبط المعرفة العلمية بالجانب التجريبي وأحيانا بالمعرفة الضمنية.

ج- الإستعداد: يمثل الاستعداد عنصرا أساسيا في قدرة الفرد أو المؤسسة على الإنجاز، يعتبر الحافز عاملا أساسيا في تعزيز الكفاءة، حيث تكون المؤسسة الأكثر تحفيزا أكثر فعالية حتى مع تساوي المستويات النظرية والعلمية.

ويمكن تقديم جدول يوضح أبعاد الموارد البشرية كما يراها الباحثون والمتخصصون على النحو التالي:¹

الجدول رقم 01: أبعاد الموارد البشرية.

إسم الباحث	الأبعاد
Bontis & serenko، 2007	التدريب والتطوير، ومعدل الدوران الوظيفي، وانعدام الأمن الوظيفي، والرضا الوظيفي، ومهارات العاملين.
Tomas & feldman، 2010	مستوى التعليم، والنجاح الوظيفي، والحياسة التنظيمية.
Choudhury & Mishra، 2010	التدريب الشامل والترقية من الداخل، وتقييم الأداء، وبناء المهارات، والخبرة، والتعليم والمعرفة.
Al، Hechler et، 2008	التعليم، التدريب والإستعداد للمشاريع،
Qingzhen، 2010	التعليم، والمعرفة، والمهارة، والعلوم والتكنولوجيا.
نعمة، 2010	الإستقطاب، الصناعة، التنشيط، المحافظة.
مهدي، 2007	القيادة الإستراتيجية والتخطيط والمهارات، الثقافة التنظيمية.
Antonelli et al، 2010	التعليم والخبرة والتدريب.
الصفار، 2008	المعرفة والخبرة والمهارة، ومعنويات العاملين والإبتكار والتجديد للعاملين.
Stankonic، 2001	التعليم وتحويل المعرفة، وقابلية الأداء والرواتب والأجور، والخبرة، الأقدمية.

¹ لفائدة عبد الله، مدفوني هندية، الجامعة كمحرك لإنتاج المعرفة وتكوين الأصول الفكرية، دراسة تطبيقية لأراء عينة من الباحثين بالجامعة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهانات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، أبريل 2018، ص 9.

المهارة والإبداع، قابلية الأداء، الخبرة والحكمة والتعلم.	Jacobsen، 2001
المعرفة ومهارة تحويل المعرفة، ومهارات البحث والتطوير واستقرار الملاك الوظيفي، وتقاطع المهارات، والمهارات الفنية.	Hansen، 1999
التعلم ومهارات تحول المعرفة ورضا العاملين.	Bontis، 1998

المصدر: العامري عامر عبد اللطيف كاظم، أثر رأس المال البشري في إدارة علاقات الزبون: دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية في المنظمات العراقية، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في إقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 22-25 أفريل 2013، ص 545.

الفرع الخامس: أهمية الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري من أهم العوامل الإنتاجية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية، لكن، لا يمكن لهذا العنصر أن يؤدي دوره الفعال بدون التعليم، حيث يلعب التعليم دوراً رئيسياً في تنمية وتراكم الموارد البشرية، وفقاً لنظريات النمو الإقتصادي، فإن التقدم التكنولوجي يعتبر من المحركات الأساسية لزيادة معدلات النمو الإقتصادي على المدى الطويل، ويزداد هذا التقدم كلما كانت القوى العاملة أكثر تعليماً، ويسهم تراكم الموارد البشرية في تعزيز التقدم التكنولوجي، مما يجعله عاملاً أساسياً لتحقيق النمو المستدام، وتشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن زيادة معدلات النمو المستدام تتحقق عبر تعزيز الطاقة الإنتاجية وإستغلال الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار، التعليم، والتدريب.¹

وفي دراسة أجراها Baroo & Lee حول معدلات النمو الإقتصادي في عدد من دول العالم خلال الفترة 1960-1995، توصل الباحثان إلى أن من العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو هو مخزون المورد البشري المتراكم وخصائص السكان في البلد، وقد أوضحت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الإقتصادي والمستوى الأولي لمتوسط سنوات التعليم في المستويين الثانوي والعالى بين الذكور البالغين، في المقابل، لم يكن للتعليم الابتدائي تأثير معنوي مباشر على النمو، لكنه يعد ضرورياً كقاعدة أساسية للانتقال إلى مستويات تعليمية أعلى، وهي التي تسهم بشكل أكبر في التنمية.²

¹ عماد الدين أحمد المصباح، رأس المال البشري في سوريا، قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الإقتصاد السوري، رؤية شبابية، المركز الثقافي العربي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سورية، 23 جوان 2005، ص 5.

² Robert J Barro - Jona wha lee, International Data on Educational Attainment: Update and Implications, Center for International Development at Harvard University CID, working papers, April 2000, P 18.

وقد زاد الاهتمام بموضوع تطوير المورد البشري، وزيادة الإهتمام بالعنصر البشري بعد الحرب العالمية الثانية لأسباب عدة:¹

- الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة مقارنة بالزيادة في مواردها الطبيعية، وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى الوعي بأهمية المورد البشري.

- تزايد التركيز على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، التي ظلت تعاني من التأخر والتدهور الإقتصادي على الرغم من تحقيقها للاستقلال السياسي.

لذا فإن إستغلال وتطوير المورد البشري يتفوق في نتائجه على الإعتماد على الموارد المادية، وقد أصبحت تنمية الموارد البشرية قضية أساسية، مما دفع الإقتصاديين إلى إعتبارها العنصر الإنتاجي الأهم في عمليات التنمية الاقتصادية والإجتماعية والزراعية، وفي تعزيز فعالية عناصر الإنتاج المادية التي لا تكتسب هذه الفعالية بدون العنصر البشري.

المطلب الثاني: نظرة تاريخية حول نشأة منظور المورد البشرية

لقد شهد مفهوم الموارد البشرية تطورا فكريا وتاريخيا عميقا ارتبط بتحولات الفكر الإقتصادي والإجتماعي عبر العصور، إذ لم يكن ينظر إلى الإنسان في البداية إلا بوصفه عنصرا من عناصر الإنتاج المادية، قبل أن يتبلور الوعي بأهميته كعامل محدد للنمو الإقتصادي والتنمية الشاملة، ومع تطور العلوم الإقتصادية وظهور الاتجاهات التي أولت اهتماما أكبر بدور المعرفة والمهارة والتنظيم، حيث بدأ الفكر الإقتصادي يولي العنصر البشري مكانة هامة في تفسير الثروة والإنتاج، فالجذور التاريخية لنشأة منظور الموارد البشرية كانت في بداياتها الأولى في كتابات الإقتصاديين الكلاسيكيين وصولا إلى النظريات الحديثة التي اعتبرت الإنسان رأسمال معرفي وإستثمار استراتيجي في التنمية.

الفرع الأول: البدايات الأولى للفكر الإقتصادي حول المورد البشري

بدأ الاهتمام بالموارد البشرية في القرن السابع عشر على يد الإقتصاديين، حيث أكد الإقتصادي وليام بيتي على فكرة اختلاف نوعية الموارد البشرية، وطرح موضوع قيمة المورد البشري في حساب الثروة

¹ نافز أيوب محمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، العدد 44، 2017، ص 9.

بطريقة إحصائية، شكل هذا الجهد المبادئ الأساسية لما عرف لاحقاً بـ المورد البشري، واستمرت جهود الإقتصاديين في هذا الاتجاه.¹

وتعود الجذور الأساسية لمصطلح المورد البشري إلى رغبة الأفراد في العمل ضمن أو مع قطاع الأعمال لتحسين فهمهم لقيمة الأعمال وإدارتها بشكل أفضل لإيجاد القيمة، يعزى التفكير في وجود المورد البشري وقياسه إلى الافتراض القائل بأن نظام القيد المزدوج التقليدي المستخدم في مسك السجلات المحاسبية لا يعكس الحقائق الموجودة، فهو أداة غير كافية لقياس قيمة الشركة التي تكمن أساساً في مكوناتها غير الملموسة.

وفي عام 1776، أشار آدم سميث في كتابه ثروة الأمم إلى تأثير مهارات العاملين على العملية الإنتاجية وجودة المخرجات، وطالب بأن تحدد الأجور وفقاً للوقت والجهد والتكلفة التي يبذلها العاملون لاكتساب المهارات المطلوبة لأداء مهامهم.²

فقد أسندت أدبيات التنمية اهتمام علم الإقتصاد بقضية المورد البشري إلى الكتابات الأولى لآدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر، ولكن هذا الاهتمام اكتسب زخماً كبيراً منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، حيث أوضح سيمون كوزنتس أن ما يقرب من 90% من النمو الإقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينات كان يرجع أساساً إلى تحسين قدرات الإنسان والمعرفة والتنظيم، مما أدى إلى التمييز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن المورد البشري.³

الفرع الثاني: تطور الاهتمام بالمورد البشري في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي والمعاصر

لقد ظهر مفهوم المورد البشري كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الإقتصادي، في هذا السياق، يعد الإقتصادي شولتز من أبرز مؤيدي نظرية المورد البشري، حيث أشار إلى أن مفتاح النمو الإقتصادي يعتمد على نوعية السكان، اعتقد شولتز أن البشر أنفسهم يمثلون الازدهار الإقتصادي المتوقع، وأن المورد البشري يختلف عن الموارد الطبيعية والمادية، فهو يمثل القدرة والمعلومات ذات القيمة الإقتصادية، ويتميز بكونه مصدراً قابلاً للتجديد دون حدود نظرية لمخزونه بخلاف أنواع رأس

¹ هاني محمد السعيد، رأس المال الفكري، انطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 2008، ص 17.

² Richard Petty, James Guthrie, Intellectual Capital Literature Review Measurement, reporting and management, journal of intellectual capital, VOL I, N°2, 2000, P 176.

³ علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص 71.

المال الأخرى¹، وانتهى شولتز إلى أن فكرته الأساسية عن المورد البشري قادت إلى ضرورة تنمية المورد البشري من خلال التعليم والصحة والتدريب وتنمية المهارات التنظيمية والإدارية.²

كما ساهم الإقتصادي بيكر بشكل كبير في انتشار فكرة تطوير وإستغلال المورد البشري خلال أوائل الخمسينات وأواخر الستينات، حيث فرق بين نوعين أساسيين من التدريب: التدريب العام والتدريب المتخصص، بينما يستفيد العامل والمتدرب بدرجة أكبر من التدريب العام، فإن المنشأة أو صاحب العمل هو المستفيد الأكبر من التدريب المتخصص.³

الفرع الثالث: بروز نظرية رأس المال البشري

ظهرت توجهات نظرية جديدة حول المورد البشري مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وكان المفكر الإقتصادي مينسر جاكوب (Mincer Jacob) من أوائل من استخدم عبارة الرأسمال البشري في مقال نشره عام 1958، لكن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة جاء من خلال مقال الإستثمار في الرأسمال البشري الذي نشره الإقتصادي تيودور شولتز (Schultz Théodore) عام 1961.

حيث تعتبر الموارد البشرية بمثابة رأسمال له نفس أهمية الموارد المادية الأخرى، ويدار بنفس المبادئ، ويشير الإستثمار في العنصر البشري إلى كل إنفاق إستثماري على التربية والتعليم الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم، مما يساهم في زيادة دخله ورفع مستوى معيشته.⁴ إذا يرى أن تكاليف الصحة والتكوين والتعليم أصبحت مرتفعة جداً، لذا فإن الإنفاق فيها يعتبر عائداً بالنسبة للفرد العقلاني، الذي يقيم بين المزايا المستقبلية والتكاليف الحالية.⁵

الفرع الرابع: المنظور الإستثماري للمورد البشري

على الرغم من إستخدام مصطلح رأس المال في العديد من الكتابات الإقتصادية والإجتماعية خلال القرن الماضي، لا يوجد منظور موحد ومستقر له حتى الآن، إلا أنه هناك درجة عالية من التشابه في التوجهات المهمة بهذا الحقل، والتي غالباً ما تنظر إلى المورد البشري بإعتباره مجموعة من المهارات

¹ عماد الدين أحمد المصباح، المرجع السابق، ص 6.

² أشرف العربي، التنمية البشرية في مصر: الوضع الحالي، أسبابه، إنعكاساته، وإمكانية تطويره، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 32.

³ علي عبد القادر علي، المرجع السابق، ص 73.

⁴ مدحت القرشي، إقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 171.

⁵ هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية: بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 199.

والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، والتي تمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل، ويمكن تحسينها من خلال التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها.¹

من التصورات واسعة الانتشار لمصطلح المورد البشري، نجد منظمة اليونسيف، التي ترى أن المورد البشري هو المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية.²

ويمكن القول بأن المورد البشري هو منظور واسع وديناميكي ومتعدد الأبعاد، يتسم بعلاقات تشابكية قوية مع العديد من المفاهيم الهامة الأخرى، ويتميز بتركيزه على العنصر البشري كأحد المحددات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي، ويأتي ذلك في ظل إنتشار مظاهر العولمة والانفتاح التكنولوجي والإقتصادي، وما نتج عنها من تزايد حدة المنافسة وتعاظم دور العلم والمعرفة والإبداع البشري في تحديد القدرة التنافسية للإقتصادات المختلفة.

الفرع الخامس: الرؤى الحديثة للمورد البشري

لقد تطور مفهوم الموارد البشرية حسب الكثير من الباحثين:³

الجدول رقم 02: تطور مفهوم الموارد البشرية

الباحث والسنة	المفهوم
Becker، 1964	القيم الاقتصادية للتعليم
Nelson & Winter، 1982	المعرفة الضمنية التي يمتلكها الأفراد أو بواسطة أعضاء المنظمة
Hudson، 1993	الجنس، التعليم، الخبرة والاتجاهات تجاه الحياة والعمل
Saint-Onge، 1996	إتجاهات المورد البشري، بضمنها الافتراضات بإتجاه التصفية، القيم والمعتقدات
دراسة L. Prusak، (1996)	عرفت الدراسة المورد البشري بأنه المادة الخام التي يتم تشكيلها وترتيبها وإعادة صياغتها بقصد الوصول إلى أصول معينة ذات قيمة عالية.
والترويرمير، 1996	الموارد البشرية الخضراء تعني مساعدة المنظمة على تبني نهج واع بيئياً

¹ Adolf Stroom Bergen - Dennis Rose - Ganesh Nana، 'Review of the Statistical Measurement of Human Capital statistics New Zealand, Wellington, SNZ, Nov 2002, P 21.

² أشرف العربي، رأس المال البشري في مصر، المفهوم- القياس - الوضع النسبي، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 39، 2007، ص 55.

³ لفائدة عبد الله، مدفوني هنده، المرجع السابق، ص 6.

لأنشطتها، حيث يكون الموظفون هم مفتاح نجاح أو فشل هذا النهج.	
تمثل قابلية العاملين لحل مشكلات الزبائن في كونها مصدرا لطاقة الإبداع داخل المنظمة، يشمل ذلك اتجاهات الموارد البشرية، والاستقرار الوظيفي، ومعدل دوران العمل، إضافة إلى الخبرة والتعليم، أوضحت الدراسة أن الموارد البشرية تعد حزمة من المعرفة المفيدة، وتعتبر هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات التي تناولت مفهوم وعناصر أصول الملكية الفكرية، معتبرة إياها من أهم العوامل التي تؤثر على نجاح منظمات الأعمال وتعزز قدرتها التنافسية.	1997، Stewart
قابلية العاملين لخلق الموجودات الملموسة وغير الملموسة.	1997، Sveiby
يتضمن المورد البشري ثلاثة أبعاد كالآتي: 1- القابلية للمنافسة: مهارات المورد البشري والمعرفة. 2- اتجاهات الموارد البشرية: تتأثر بواسطة الحوافز، السلوك، أخلاقيات الأفراد. 3- السرعة في الإستجابة، القابلية للإبداع، التقليد، التكيف والتكامل. قدمت شركة Skandia تعريفا للمورد البشري بأنه يتمثل في ملكية المنشأة للمعرفة والخبرة والتكنولوجيا، فضلا عن علاقتها بالعملاء، وكذلك يتمثل في جميع المهارات التي تمكن المنشأة من الحصول على أية مزايا تنافسية	1997، et.al، Roos
قابلية القيادة، المهارات الإدارية، المهارات المهنية، مهارات حل المشكلات، القابلية للإبداعية. قدمت هذه الدراسة تعريفا للمورد البشري بأنه الأصول غير الملموسة التي تؤدي إلى زيادة مقدرة المنظمة على أداء مهامها، ويتمثل في مبلغ الفرق بين القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها وقيمتها السوقية العادلة	1997، Brooking
مجموعة القدرات، المهارات، الخبرات، معرفة العاملين بالشركة.	Edvinson & Malone 1997
طاقة الشركة لحل المشكلات بإستثمار معرفة العاملين	et al 1997، Grantham
القدرات مضروبة بالإلتزام	1998، Ulrich
قدرات العمل، الإتجاهات والسرعة في الإستجابة.	1998، et.al، Roos

مجموعة المعرفة، المهارات، الأساليب المهنية، والشبكات الشخصية المتداخلة للعاملين.	1998 ،Molyneux
مخزون المعرفة، المهارات، القابليات الوحيدة بواسطة الأفراد.	1998 ،Lynn
مهارات العاملين، التدريب والاتجاهات.	1998 ،Booth
المعرفة الضمنية للعاملين، وذكاء العاملين وفق العمل.	1999 ،Bontis
المعرفة والخبرة للأفراد المرتبطة بالعمل	1999 ،Horibe
المعرفة المستندة على قوة العمل، قدرات العاملين والاتجاهات وخصائص القادة والمدراء.	1999 ،Johnson
الخصائص المؤكدة، مثل الروح، أسلوب القيادة، الرؤية والأخلاقيات.	1999 ،Tomer
المعرفة، المهارات، القدرات المملوكة من قبل الأفراد في المنظمة.	1999 ،Van & Buren
فريق الإدارة، المهارات المهنية، الإبداع، الولاء	2000 ،Wu
قدرات الموارد البشرية للعمل ويشير إلى كل من المعرفة والمهارات،	2000 ،Sandberg
عرفت هذه الدراسة المورد البشري بأنه يتمثل في ملكية المنشأة للمعرفة والخبرة والمهارات.	(2000) ،L.A ،Jaia
معرفة العاملين والمهارات للإنتاج الإقتصادي وفق إمكانية المنظمات	2001 ،Baptiste
التحسينات/ تراكم قدرات الموارد البشرية من خلال التعليم	Davis & Noland 2002
عرفت هذه الدراسة الموارد البشرية بأنها المورد الذي يستخدم لخلق القيمة المضافة لمنظمات الأعمال من خلال تطبيق المعرفة التي تساهم في تعزيز قيمة المنظمة، لذا فإن خلق القيمة يعد الأساس الذي تعتمد عليه الإدارة الاستراتيجية، ومن هنا، يمثل المورد البشري أحد الاعتبارات الأساسية التي يجب مراعاتها منذ صياغة استراتيجية المنظمة.	Rouse and Dellenbrach (2002)
المهارات، القدرات، السمعة، الشهرة، المكانة المرموقة والإمكانات الفردية	2003 ،Leliaert et.al
خبرة الفرد، مستوى التعليم، المهارات المهنية، الأفكار الإبداعية	2004 ،Leliaert et.al
معرفة العاملين، القدرات، الخبرات.	Bontis & fitz-enz
خلصت هذه الدراسة إلى أن الموارد البشرية ترتبط بشكل أساسي	دراسة (2007) ،P ، 135

بالأصول غير الملموسة، وأبرزها المعرفة، كما بينت أن الموارد البشرية تمثل قوة تنافسية تؤثر على أداء مؤسسات الأعمال، ويعد مفهوم الموارد البشرية مفهوما متجددا باستمرار نظرا للبيئة المتغيرة بسرعة التي تحيط بمؤسسات الأعمال، ويظل هذا المفهوم في مرحلة النمو والتبلور والتطور، لكنه يرتبط حاليا بالأصول غير الملموسة، وعلى رأسها المعرفة.¹	M.B ,& Nouri ,S. ، Michel
خلصت هذه الدراسة إلى أن الموارد البشرية تعرف بأنها مجموعة من الأصول المعرفية الفريدة المعتمدة على العقول البشرية المبدعة، بالإضافة إلى متطلبات ونظم العمل، والعلاقات مع العملاء، التي تساهم في إنتاج مستمر للأفكار والأساليب الجديدة، مما يحقق قيمة مضافة للمنظمة ويعزز قدراتها التنافسية.	دراسة سوسن عبد الحميد (2008م)
الموارد البشرية تتضمن مجموعة من أنشطة الموارد البشرية التي تؤدي إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية في العمليات داخل المنظمة وخارجها.	سوزان جاكسون، ودوجلاس رينويك، وآخرون، 2011
الموارد البشرية الخضراء هي عبارة عن توظيف وتدريب وتعويض وتقييم الموظفين وتطوير علاقات عمل جيدة بهدف تعزيز الممارسات المستدامة في الأعمال التجارية.	هينارات أوباثا، 2013
الموارد البشرية الخضراء، هو دراسة الجوانب المتعلقة بإدارة الموارد البشرية ضمن الإدارة البيئية.	دوجلاس رينويك، وتوم ريدمان، وستيوارت ماجواير، 2013

المصدر: نائر أحمد سعدون السمان، شيان عصمت، صيادة عبد الغني سليمان، فاعلية رأس المال البشري في تعزيز أداء الشركات، دراسة تطبيقية لأداء عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في الموصل، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في إقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 22-25 أبريل 2013، ص 154.

¹ عصام الدين محمد، صلاح علي أحمد، المرجع السابق، ص 8.

المبحث الثاني: المدارس المفسرة لحقل الموارد البشرية

لقد تطورت الحياة الصناعية بشكل كبير منذ ظهور الثورة الصناعية قبل قيامها، كانت الصناعات منذ القرن الثامن عشر وما قبله محصورة في نظام الطوائف المتخصصة، حيث كان الصناع يمارسون صناعتهم اليدوية في منازلهم باستخدام أدوات بسيطة.

فعند قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر، لم يكن هناك مفهوم واضح لإدارة الموارد البشرية في المنظمات الصناعية، وقد بدأت تظهر أصوات من حين لآخر في البلدان الصناعية مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، تدعو إلى الاهتمام بشؤون العمال في المصانع وتحسين أوضاعهم المعيشية والصحية.

وعلى سبيل المثال ففي بريطانيا، بسبب الضغط الحكومي وانتشار مفهوم إنسانية العمل في المجتمع، بدأ بعض أصحاب العمل بقبول المسؤولية لتحسين ظروف العمال في مصانعهم، تم تبني برامج إنسانية لرعاية وتحسين أوضاع العاملين، تماشيا مع الإلحاح المجتمعي آنذاك على ضرورة مراعاة الجانب الإنساني في العمل.

إن مفهوم الموارد البشرية كفكرة حديثة يختلف جذريا عن مضمون إدارة الأفراد، نظرا لاختلاف الفلسفة والأسس التي يقوم عليها كل من المفهومين، فقد مرت المنظمات بعدة مراحل، لكل منها مفاهيم مميزة تعكس منظورا معينا، وتساعد في توضيح الجوانب الفنية والخصائص التي تميز كل مرحلة تنظيمية.

في القرن الماضي، بدأت الدراسة الجدية لنظرية المنظمة وصياغة متغيراتها الهيكلية والسلوكية، ويرى العديد من المختصين في هذا المجال أن هناك محورين أساسيين يمكن استخدامهما لدراسة التطورات الحاصلة في هذا الحقل، ولكل منهما مؤيدوه ومعارضوه، قبل عام 1960، كانت فلسفة النظام المغلق هي المسيطرة في نظرية المنظمة، ثم تحولت بعد ذلك إلى فلسفة النظام المفتوح، مما أدى إلى التركيز على تحليل متغيرات البيئة الخارجية بالتوازي مع تعزيز فهم متغيرات البيئة الداخلية.

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

المدرسة الكلاسيكية والمعروفة أيضا بالمدرسة التقليدية، هي تيار فكري يهدف إلى تطبيق المبادئ الإدارية والإقتصادية في الحياة البشرية، وسميت بالكلاسيكية لأنها تعتبر أول مدرسة وضعت قواعد وأساسا للإدارة، واعتمدت بشكل رئيسي على الإقتصاد، وارتبطت هذه المدرسة بالفكر الرأسمالي الذي يركز على تحقيق الوفرة المالية، حيث يعتبر المال المحرك الأساسي لكافة الأنشطة الإقتصادية،

وشملت هذه الأنشطة المنافسة بين الشركات وترشيد الاستهلاك، مع الحرص على أداء الأعمال بكفاءة لضمان نجاح المؤسسات.¹

وترجع الأصول التاريخية لإدارة الموارد البشرية إلى فترة التوسع والتطور الصناعي، وتبع ذلك ظهور حركة الإدارة العلمية، ثم جاءت مرحلة نمو النقابات العمالية كرد فعل على الإدارة العلمية، التي كانت تسعى لاستغلال العامل لصالح أصحاب العمل.

وتشير هذه النظريات القديمة التي تناولت تفسير السلوك الإنساني، رغم اختلاف نماذجها، إلى افتراض أن الأفراد غير قادرين على تنظيم وتخطيط العمل بشكل عقلائي وأنهم يميلون إلى التصرف بطريقة انفعالية، حيث اعتبرت هذه النظريات أن العمال غير قادرين على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية دون توجيه، ومن هنا بدأت النماذج الكلاسيكية تركز على ضرورة فرض نموذج رشيد، عقلائي، وقوي على العاملين من أجل السيطرة والتحكم في سلوكهم داخل المنظمات.

امتد هذا النموذج من أواخر القرن الثامن عشر حتى بداية عام 1950، حيث كان التحدي الأساسي الذي واجه الإدارة هو اكتشاف الأسلوب الأمثل لإدارة عناصر الإنتاج المادية والبشرية في ظل المتغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية، تمثلت التحديات في:²

- تطبيق الأساليب العلمية في العمل لتعزيز الكفاءة الإنتاجية، من خلال وضع مقاييس ومعايير دقيقة لتنفيذ العمل في وقت أقل وبجهد أقل، عبر استخدام الزمن والحركة لتحديد مستويات العمل وزيادة الكفاءة.

- الاعتماد على الحوافز المادية كعامل رئيسي لتحفيز الأفراد وزيادة الإنتاج.

الفرع الأول: نظرية الإدارة العلمية

من أبرز الأمور التي ساهمت في تطوير إدارة الموارد البشرية في بداية القرن الماضي هي حركة الإدارة العلمية، حيث نشأت وتطورت حركة الإدارة العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1900 و1920، استجابة للحاجة الملحة إلى تحسين أساليب الإدارة في تلك الفترة، شهدت هذه الحقبة تطوراً اقتصادياً كبيراً تمثل في التوسع في وسائل النقل الحديثة، وزيادة تركيز السكان في المدن، والتوسع

¹ سي ناصر الياس، محاضرات في مقياس نظريات التنظيم والتسيير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2020، ص 18.

² فائق أبو بكر، نظم الإدارة المفتوحة منهج حديث لتحقيق شفافية المنظمات، ابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص 21.

في عمليات التصنيع واستخدام الآلات باهظة التكاليف، كما اتسعت الأسواق الداخلية وزادت أسواق التصدير

ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في النهضة الصناعية آنذاك، ظهور الاختراعات العلمية الحديثة وتطور التكنولوجيا، إلى جانب بروز فئة من المنظمين المتخصصين في عمليات الإدارة والتنظيم، مما ساهم في تعزيز كفاءة الإنتاج وتحسين أداء المؤسسات.¹

يعتبر فريدريك تايلور من أبرز مؤسسي نظرية الإدارة العلمية، حيث قدمها عام 1911، أطلق عليها مصطلح الإدارة العلمية وركز من خلالها على دراسة وتصميم طرق العمل بطريقة تعزز كفاءة وإنتاجية العمال، عرف تايلور الإدارة بأنها المعرفة الدقيقة لما ترغب من الأفراد القيام به، والتأكد من أنهم يؤدون العمل بأفضل وأرخص طريقة ممكنة، لتحقيق ذلك اعتمدت الإدارة العلمية منهجا مختلفا عن الأساليب التقليدية، مستخدمة المنهج العلمي والموضوعي لتصميم العمل من خلال قياس الوقت والحركة وتحليل طرق العمل بهدف زيادة الإنتاجية.²

استخدم تايلور دراسة الوقت لقياس الحركات والمهام المطلوبة في أي عمل، بهدف تحديد أقصر وقت لأكثر الحركات ملائمة للعمل والعمال، حيث ركز على إختصار الحركات الزائدة في أداء الفرد لعمله، بغية رفع مستوى إنتاجيته وبالتالي إنتاجية المؤسسة، وزيادة الأجر الذي يتقاضاه، كما استعان بدراسة الحركة لاختيار الحركات الأقل جهدا والأكثر إنتاجية، ليستخدمها العامل في أداء مهامه، ساعيا بذلك إلى تحقيق أفضل طرق الأداء.

يعتبر فرانك جيلبرث من المهندسين الذين أسهموا بشكل مباشر في تطوير الإدارة الصناعية على مستوى العمال، حيث ركز اهتمامه على دراسة الحركة بهدف تحديد الطريقة المثلى للأداء، حيث لاحظ تفاوت طرق العمل بين العمال وحتى لدى العامل نفسه في أوقات مختلفة، كما لاحظ أن العمال غالبا لا يتبعون التوصيات التي تم توجيهها إليهم، وقد استخدم جيلبرث التصوير لتحليل حركات العمال، وقام بتبسيط هذه الحركات من خلال تقليل الحركات غير الضرورية وإعادة ترتيب الأدوات والمواد، مما أدى إلى تحسين الإنتاجية وارتفعت أجور العمال.³

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم اجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004، ص 54.

² علاقي مدني، إدارة الموارد البشرية، المنهج الحديث لإدارة الأفراد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 26.

³ سي ناصر الياس، المرجع السابق، ص 22.

كما يعد هنري جانت من رواد الإدارة العلمية، واشتهر بابتكاره لخريطة جانت الزمنية التي لا تزال تستخدم حتى اليوم في الصناعة، فقد قام بابتكار هذه الخريطة لتمثيل العلاقة بين تقدم العمل على المحور الأول والوقت على المحور الثاني، وتكمن أهمية جانت كعالم في مجال الإدارة العلمية في آرائه حول نظام الأجور، بينما كان فريدريك تايلور يربط الأجر بعدد الوحدات المنتجة، قدم جانت نظاماً يعتمد على تقديم المكافآت للعمال الذين يتجاوزون المعدل المطلوب للإنتاج، وبهذا الأسلوب قدم نوعاً من الضمان المالي للعمال بغض النظر عن مستوى إنتاجهم، كما ركز جانت على تحليل طرق عمل المديرين ودرسها بطريقة علمية بهدف زيادة إنتاجيتهم، مما يؤدي مباشرة إلى خفض التكاليف وزيادة إنتاجية العمال، وعلى الرغم من انتقاده للجهل وعدم الكفاءة، إلا أنه حمل الإدارة مسؤولية تلك المشاكل، مؤكداً على ضرورة أن تتولى الإدارة مسؤولية تدريب العمال وتحسين مهاراتهم للوصول إلى المستوى المطلوب من الكفاءة.¹

وقد رأى تايلور أن المنظمة يمكنها تحقيق أهدافها بفاعلية أكبر من خلال اتباع هذه الأساليب، وكان يؤمن بإمكانية الاستفادة من المفاهيم الهندسية والموضوعية والعقلانية في حل المشكلات الإدارية، داعياً إلى تقليل استخدام الأساليب غير العلمية في صناعة القرارات الإدارية، وداعماً لفكرة الإدارة بالنظام والمعايير.²

وترتكز هذه النظرية على الافتراضات التالية:

- مشكلة عدم الكفاءة تعود للإدارة وليس العامل،
- العمال غالباً ما يتبنون انطباعات سلبية مفاده أنه إذا أتموا العمل بسرعة، قد تستغني الإدارة عنهم، ولذلك يميلون إلى المماطلة في إنجاز العمل لإطالة مدته.³
- من مسؤولية الإدارة اختيار الأفراد المناسبين لكل وظيفة، وتدريبهم على أكثر الوسائل كفاءة لتنفيذ مهامهم بأفضل طريقة ممكنة.

وقد ركزت هذه النظرية على مجموعة من المبادئ والأسس الأساسية، والتي تشمل:⁴

¹ حمدي فؤاد، التنظيم والإدارة الحديثة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 73.

² مؤيد سعيد السالم، تنظيم المنظمات دراسة في تطور الفكر التنظيمي خلال مئة عام، عالم الكتب الحديث، ط1، القاهرة، 2002، ص 55.

³ غيات بوفلجة، مبادئ التسيير البشري، دار الغرب للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 16.

⁴ الصيرفي محمد، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 41.

- تعزيز روح التعاون بين الأفراد والمجموعات في بيئة العمل.
- مراقبة أداء العامل من خلال تحليل الحركة والزمن ومقدار الإنتاج.
- زيادة الإنتاجية من خلال اختيار العمال علمياً وتدريبهم بشكل صحيح، بالإضافة إلى المراقبة الفعالة لأعمالهم، وتشجيعهم من خلال حوافز الإنتاج.
- تمكين الأفراد من إشباع حاجاتهم الإقتصادية والإجتماعية من خلال التنظيم.
- إعتبار السلوك الإنساني كأحد العناصر الرئيسية التي تؤثر على الكفاءة الإنتاجية.
- أهمية القيادة الإدارية في التأثير على سلوك الأفراد، حيث كلما زادت رضاهم، زادت إنتاجيتهم.
- أهمية تبادل المعلومات والتفاعل الإجتماعي المفتوح بين العمال والإدارة.
- أن الإدارة الديمقراطية هي الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف الإنتاجية.
- إشراك العاملين في الإدارة وتحملهم مسؤولية العمل.
- إعتبار التنظيم علاقة تنشأ بين مجموعات من الأفراد وتربط أيضاً بالعلاقات الإجتماعية.

عندما قدم تايلور أفكاره حول الإدارة العلمية، استقبلها رجال الأعمال بحماس شديد وطبقوها بسرعة، حيث رأوا فيها وسيلة فعالة لزيادة الإنتاج، وتقليل التكاليف، وزيادة الأرباح، وقد تسببت هذه الأفكار في تحول العامل إلى مجرد آلة، حيث حددت له حركات نمطية يجب الالتزام بها دون مراعاة لتعبه أو حاجاته النفسية، هذا الأمر أدى إلى تزايد استياء العمال ومعارضة النقابات العمالية، التي اعتبرت ذلك استغلالاً لجهود العاملين وطمساً لإنسانيتهم.

بدأ الصراع بين العمال الذين تمثلهم نقاباتهم، ورجال الأعمال وأصحاب الشركات، ومن أبرز هذه الصراعات كان إضراب في أحد مصانع الأسلحة التابعة للأسطول الأمريكي، مما دفع الكونغرس الأمريكي في عام 1912 إلى تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول نظام وأفكار تايلور، فضلاً عن غيرها من نظم الإدارة العلمية في المصانع، وقد أتاحت لتايلور فرصة الدفاع عن أفكاره، حيث بدأ دفاعه بالإشارة إلى أن أفكاره تمثل ثورة فكرية تهدف إلى خفض التكاليف، وتحسين تقسيم العمل، ودراسة الهدر في العمل الإنتاجي، وذلك لمصلحة الطرفين: العمال وأصحاب المشاريع، وأكد أن هذه الأفكار تهدف إلى رفع مستوى الأداء، وزيادة الإنتاجية، وتخفيف حدة الصراع بين الأطراف

أبرزت هذه الضغوط الحاجة إلى ما يعرف بإدارة الأفراد، والتي تطورت لاحقا إلى إدارة الموارد البشرية، لتصبح وسيلة لتنظيم العلاقة بين الإدارة والعاملين.¹

فعلى الرغم من تميز النظرية وما قدمته من مبادئ وأساليب، فقد واجهت مجموعة من الانتقادات، أبرز المشاكل التي ظهرت تتعلق بالجانب الإنساني، حيث انتقدت النظرية لتجاهلها لهذا الجانب، فقد اعتبرت النظرية الأفراد بمثابة مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، على غرار المال والأرض والعمالة والإدارة، دون أخذ الاختلافات الفردية والإنسانية في الاعتبار، هذا الأمر أدى إلى العديد من المشاكل العمالية التي أرهقت المنظمات والأفراد.²

الفرع الثاني: نظرية المبادئ الإدارية

تركزت نظرية المبادئ الإدارية على أعمال كل من هنري فايول، وجيليك، وفيرويك، وغيرهم، الذين قدموا تحليلاتهم على الأسس العلمية للإدارة داخل التنظيمات، وقد جاءت جذور هذه النظرية مبكرة في كتاب ثروة الأمم لأدم سميث، الذي شدد على أهمية تقسيم العمل بشكل خاص، بالإضافة إلى أهمية الإشراف والتحكم والسلطة داخل التنظيمات الحديث³، كما دعت النظرية إلى إجراء الأبحاث العلمية المستمرة، ومواصلة التجارب التي تهدف إلى تحسين إنتاجية وكفاءة العاملين من خلال تحليل العمل والتعرف على نظام المؤسسة.⁴

يختلف فايول عن تايلور في أنه ركز على تحليل وتحديد الأفكار والأسس الإدارية، حيث اعتبر الإدارة نظرية يمكن تعلمها وتعليمها، واهتم بوظائف محددة مثل التخطيط والتنظيم والتنسيق والرقابة، كان اهتمام فايول بإدارة المنظمات الكبيرة والأدوار الإدارية فيها يهدف إلى تحديد المبادئ الأساسية لتصميم الهياكل التنظيمية وتحديد الوظائف الإدارية في المنظمات والمنشآت.

وقد وضع فايول 14 مبدأ يمكن من خلالها إدارة الأنشطة بفعالية، وهي:⁵

- تقسيم العمل: تخصيص مهام محددة لكل فرد لزيادة الكفاءة.

¹ بوالشرش نورالدين، محامدية إيمان، واقع إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 27، ديسمبر 2016، ص 261.

² صالح عود سعيد، إدارة الأفراد، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994، ص 304.

³ عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص 307.

⁴ داودي أحمد، دور وسائل التكنولوجيا الحديثة في تنمية الموارد البشرية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع شرق بقسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 30.

⁵ محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2001، ص 42.

- السلطة والمسؤولية: السلطة هي الحق في إصدار الأوامر وتلقي الطاعة من الآخرين، بينما المسؤولية هي مقدار المساءلة الناتجة عن الحق في إصدار الأوامر.
 - النظام: الالتزام بالأنظمة التنظيمية وعدم الإخلال بالأوامر.
 - وحدة الأمر: يجب أن يتلقى الفرد الأوامر من رئيس واحد فقط.
 - وحدة التوجيه: تجميع الأنشطة ذات الهدف الواحد في خطة واحدة وإدارتها من قبل مسؤول واحد.
 - خضوع المصلحة الشخصية للمصلحة العامة: وضع مصلحة المنظمة فوق المصالح الشخصية.
 - مبدأ المكافأة والتعويض: تقديم مكافآت وعوض مناسبين لتحفيز الأفراد.
 - المركزية: تركيز السلطة في يد الرؤساء.
 - تدرج السلطة: تسلسل السلطة من أعلى إلى أسفل في الهيكل التنظيمي.
 - الترتيب: وضع كل شيء في مكانه الصحيح والمناسب، سواء كان ماديا أو بشريا.
 - المساواة في المعاملة: ضمان معاملة عادلة لجميع العاملين لضمان الولاء التنظيمي.
 - الاستقرار الوظيفي: الحفاظ على الأفراد الأكفاء في المنظمة والحد من دوران العمل وتسرب المورد البشري.
 - تشجيع الابتكار والتفكير الخلاق: دعم الأفكار الجديدة والإبداع.
 - روح الفريق والتعاون: تعزيز العمل الجماعي والتعاون بين الأفراد.
- من الجلي أن نظرية المبادئ الإدارية تشترك بشكل كبير مع نظرية الإدارة العلمية في التركيز على مجموعة من الخصائص الأساسية ضمن هيكل التنظيمات، تتشابه النظريتان في:
- تقسيم العمل: كل منهما تركز على تقسيم العمل لزيادة الكفاءة والإنتاجية.
 - الإنجاز والفعالية: كل منهما تسعى إلى تحقيق أعلى مستويات الفعالية من خلال تحسين طرق العمل.
 - الضبط والإشراف: كلا النظريتين تعتمدان على أساليب دقيقة لمراقبة الأداء وضبطه.
 - التحليل الدقيق لعناصر النشاط الإداري: تشتركان في استخدام التحليل الموضوعي لزيادة كفاءة الأداء.

نتيجة لهذه العناصر المشتركة، أصبحت هذه المبادئ أساسية في علم الإدارة وساهمت في نجاح العملية الإدارية بشكل كبير.

الفرع الثالث: النظرية البيروقراطية

يعد ماكس فيبر من أبرز الباحثين في مجال العلوم الإدارية، وقد قدم إسهامات هامة من خلال نظريته في البيروقراطية، اعتبرت كتاباته حول السلطة من بين أهم الدراسات التي قدمها، حيث قادت هذه الدراسات إلى تحليل التنظيمات وأساليبها وخطوط السلطة داخلها، تعد نظرية البيروقراطية، كما وصفها فيبر، بداية لتطوير نظرية التنظيم العلمية، كان هدف فيبر من نظريته هو وصف كيفية تأثير الجهاز الإداري على الأداء والسلوك التنظيمي.

استخدم فيبر مصطلح البيروقراطية لوصف نموذج مثالي للتنظيم الذي يقوم على أساس تقسيم إداري محدد وعمل مكتبي منظم، مفهوم البيروقراطية قد يكون غامضاً بعض الشيء بسبب معانيه المتعددة، يتكون مصطلح بيروقراطية من كلمتين: Bureau بمعنى مكتب، و Cracy بمعنى حكم، مما يعني أن البيروقراطية هي سلطة المكتب أو حكم المكتب، بعبارة أخرى، تعني البيروقراطية ممارسة العمل الإداري من خلال تنظيم مكتبي يكتسب سلطته من خلال هذا التنظيم

كما تستخدم كلمة البيروقراطية للإشارة إلى الموظفين المكتبيين، أي أولئك الذين يعملون في الوظائف المكتبية والإدارية في المكاتب الحكومية، يتنوع مفهوم البيروقراطية بحسب السياق الذي يستخدم فيه، مما يعكس تعدد الأبعاد التي يتضمنها هذا المصطلح.¹

رغم أن النموذج البيروقراطي للتنظيم ظهر لأول مرة في مطلع القرن العشرين على يد ماكس فيبر، إلا أنه لا يزال يتطلب المزيد من البحث والدراسة لتوضيح مضامينه وسماته وأبعاده النظرية، وكذلك ما آلت إليه تطبيقاته من مزايا وعيوب مقارنة بالنماذج التنظيمية المعاصرة.²

ماكس فيبر جعل من البيروقراطية مركز نظريته حول تنظيم الدولة، حيث صاغ نظرية البيروقراطية بناء على تحليله للإدارة البروسية، التي كان يقدرها بشدة، ترتبط نظرية البيروقراطية بشكل

¹ أحمد مصطفى خاطر، محمد بهجت كشك، إدارة المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص 62.

² عبد الستار إبراهيم دهام، التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر، إطار نظري، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، 2008، ص 2.

رئيسي بالتمييز الذي قام به فيبر بين ثلاثة أنماط من السلطة، وقد أوضح ماكس فيبر في دراساته الفرق بين الأنواع الثلاثة من السلطة، معترفا بأنه يمكن أن يتضمن تنظيم واحد هذه الأنواع الثلاثة:¹

- السلطة الريادية - الكاريزمية: تستند إلى المكانة الشخصية لزعيم معين، حيث تعتمد على شخصية القائد وقدرته على التأثير، وتمارس السلطة من خلال الموصفات الشخصية غير العادية للقائد، حيث استخدم فيبر مصطلح Charism المقتبس من اللغة اليونانية للإشارة إلى هذه الموصفات الاستثنائية التي تمنح القائد قدرة على التأثير بقوة على الموارد البشرية، القائد الذي يمتلك هذه الخصائص يستطيع ممارسة سلطته بفعالية كبيرة، مما يجعل الآخرين يتقبلون تعليماته وتوجيهاته برضا وسعة صدر.

- السلطة التقليدية: مستندة إلى العادات والتقاليد، حيث تستند إلى الممارسات التي توارثتها الأجيال، ويمارس القائد سلطته بناء على موقعه داخل التنظيم والعادات والتقاليد السائدة، قدم فيبر أمثلة عن كيفية إدارة الإقطاعيين لممتلكاتهم، حيث كانت المراكز الإدارية تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن، مما يوضح كيف كانت العادات والتقاليد تؤثر على السلطة داخل التنظيمات.

- السلطة القانونية أو العقلانية: أكد ماكس فيبر في دراساته أن السلطة القانونية تستند إلى هيكل من القواعد القانونية المنظمة بشكل منطقي، حيث تبنى السلطة على قوانين وأنظمة محددة تطبق بشكل منظم، هذا النوع من السلطة يتناسب مع التنظيمات الحديثة، حيث تبنى السلطة على أسس قانونية وتنظيمية واضحة، ويعكس تطور الوحدات في المجتمعات المعاصرة.

ففي إطار هذا النموذج البيروقراطي، تمارس السلطة من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات التي تمنح القائد شرعية ممارسة سلطته، هذه القواعد والإجراءات تحدد كيفية ممارسة السلطة وتضمن التزام الجميع بها، مما يحقق تنظيماً فعالاً داخل المنشآت الحديثة. يعتبر هذا النموذج البيروقراطي مثالا على كيفية تطور أساليب الإدارة لتواكب التغيرات والتطورات في المجتمعات المعاصرة، حيث يسمح بالتحكم الفعال من خلال تنظيم محدد ومبني على القوانين والإجراءات الواضحة.²

عند الاطلاع على بحوث ودراسات ماكس فيبر، يتضح أنه كان يهدف إلى تحقيق تنظيم على أعلى مستوى من الفعالية، يتيح هذا النظام للعاملين أو المرؤوسين التظلم من قرارات أي رئيس إلى المستوى الإداري الأعلى بطريقة منظمة ومحددة، يسود هذا التنظيم الهرمي في جميع أشكال التنظيمات الضخمة،

¹ موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص 188.

² فرج عبد القادر طه، علم النفس الصناعي والتنظيمي، دار قباء، مصر، 2001، ص 317.

سواء في القطاع العام أو الخاص، مما يعزز من الشفافية والعدالة في إدارة العمليات واتخاذ القرارات داخل المنظمات.

ماكس فيبر كان يهدف من خلال نظرية البيروقراطية إلى وصف التنظيم الإداري الضخم وتوضيح كيفية تأثير القواعد والتنسيق الإداري على الإدارة والسلوك التنظيمي، وقد عرض مزايا متعددة للتنظيم البيروقراطي، منها: السرعة، الانضباط، الاستقرار، الاستمرارية، الدقة في تطبيق مبدأ التخصص، تقسيم العمل، المعرفة في مسائل المستندات، الوضوح التام في خطوط السلطة وتسلسلها الهرمي، الخضوع الكامل للرؤساء، تخفيض الاحتكاك بين الأفراد وتخفيض التكلفة الإنسانية والإقتصادية للعمل.

إن ماكس فيبر حدد خصائص النظرية البيروقراطية بالعناصر التالية:¹

- تقسيم العمل والتخصص: توزيع المهام بشكل منظم لضمان الكفاءة والتخصص.
- تنظيم المكاتب: ترتيب الوظائف في شكل سلم هرمي للسلطة، مما يعني وجود تسلسل واضح للأوامر.
- اختيار العاملين بناء على المؤهلات: توظيف الأفراد استناداً إلى مهاراتهم وخبراتهم الفنية.
- التعيين وليس الانتخاب: الموظفون يعينون بناء على الكفاءة ولا يتم انتخابهم.
- الرواتب الثابتة: الموظفون الإداريون يتلقون رواتب ثابتة بدلاً من المكافآت غير المنتظمة.
- سلطة الموظف الإداري: الموظف لا يملك الوحدة التي يديرها، سلطته تستمد من وظيفته داخل التنظيم.
- الخبرة والتدريب: الإدارة تتطلب مستوى عال من الخبرة والتدريب لضمان فعالية الأداء.

الفكر الإداري الكلاسيكي قدم أساساً علمياً للإدارة كحقل تخصصي، لكنه كان يركز بشكل رئيسي على الجوانب المادية والتقنية للإدارة، وقلل من أهمية العنصر البشري كعامل رئيسي، كما أن النظريات الكلاسيكية في الإدارة اقتصرت في التركيز على العوامل الداخلية للمنظمات دون أخذ البيئة الخارجية ومتغيراتها بعين الاعتبار، هذا النهج أسهم في تطوير أسس الإدارة ولكن كان هناك نقص في فهم تأثير العوامل البيئية والظروف الخارجية على أداء المنظمات ونجاحها.²

¹ حسين حريم، السلوك التنظيمي المعاصر، الدار الجامعية الحديثة، القاهرة، 2003، ص 57.

² عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000، ص 102.

المطلب الثاني: المدرسة السلوكية

بعد إندلاع الحرب العالمية الأولى، وما رافقها من ندرة في اليد العاملة، تزايد الاهتمام بكيفية تحسين إعداد العمالة المتوفرة للأعمال الإنتاجية، ورفع مستوى أدائها، أصبح التركيز على دراسة أسباب الإجهاد والقلق بين العمال، واستخدام اختبارات الذكاء والكفاءة في اختيار العاملين، أمراً ضرورياً، هذا الوضع أدى إلى زيادة اهتمام إدارة المنشآت بهذه المواضيع، واستمر التركيز على تحسين أداء العمالة حتى ظهور توجهات نظرية جديدة في حقل الموارد البشرية.

الفرع الأول: نظرية العلاقات الإنسانية

لم تتمكن النظريات الكلاسيكية من استيعاب خصائص التنظيمات بشكل كامل، لأنها أهملت عنصراً أساسياً وفعالاً وهو الجانب البشري وتأثيره على فعالية التنظيمات، ومع بداية القرن العشرين، بدأ الاهتمام يتزايد بالعامل الإنساني في منظمات الأعمال، مما أثر على تفكير الإدارة، وعلى عكس مفكري الفكر الكلاسيكي الذين كانوا غالباً مدراء ممارسين، كان مفكرو العلاقات الإنسانية من الأكاديميين وعلماء الاجتماع والنفوس والسلوك، ظهرت حركة العلاقات الإنسانية كرد فعل لإهمال النظريات الكلاسيكية لدور العامل البشري، وركزت بشكل أكبر على الجوانب النفسية والاجتماعية للأفراد داخل المنظمة، معتبرة أن العوامل الإنسانية والشخصية وغير الرسمية تؤثر بشكل حاسم على الأداء ونتائجه.

وقد ظهرت مدرسة العلاقات الإنسانية في الثلاثينيات من القرن الماضي على يد مؤسسها إلتون مايو، كردة فعل للمدرسة الكلاسيكية التقليدية التي افترضت أن الحوافز المادية هي العامل الأساسي الذي يهتم به العاملون، ولم تول المدرسة الكلاسيكية اهتماماً كبيراً للعوامل الاجتماعية والإنسانية، تزامن ذلك مع ظهور تشريعات تنظيم المساومة الجماعية بين النقابات والإدارة في الولايات المتحدة عام 1935، حيث بدأت الإدارات تبحث عن أساليب جديدة للتعامل مع الأفراد.¹

وتعتبر الدراسة التي أجراها إلتون مايو، أستاذ علم النفس في جامعة هارفارد، بين عامي 1926 و1932، والمعروفة باسم دراسة هوثورن التي تمت في شيكاغو، نقطة انطلاق لحركة العلاقات الإنسانية في الإدارة خلال القرن العشرين، أظهرت هذه الدراسة أن هناك ترابطاً بين السلوك والعواطف، وأن

¹ داودي أحمد، المرجع السابق، ص 34.

الجماعة تؤثر بشكل كبير على سلوك الفرد، كما أكدت أن المعايير الجماعية لها دور كبير في تحديد نتائج أداء الفرد، وأن تأثير النقود يعتبر ثانوياً مقارنة بأثر المعايير الجماعية والشعور بالأمان.¹

حيث طالب الباحثون في مجال السلوك التنظيمي بالاهتمام بالعامل الإنساني في بيئة العمل، فمديرون فشلوا في منع تدخل النقابات في مصانعهم لجأوا إلى تعزيز العلاقات الإنسانية وتحسين ظروف العمل كسياسة بديلة للتوافق مع النقابات.²

وقد ركزت هذه النظرية على أن إنتاجية العاملين لا تتأثر فقط بتحسين ظروف العمل مثل الإضاءة وساعات العمل، بل أيضاً بالاهتمام بالعاملين أنفسهم، ونمط الإشراف عليهم، والخدمات المقدمة لهم، بدأت هذه الدراسات في مصنع نسيج في فيلادلفيا، وتلتها التجارب الأساسية في مصنع هوثورن التابع لشركة وسترن إلكترونيك في شيكاغو، تعتبر هذه التجارب الأساس الذي قامت عليه مدرسة العلاقات الإنسانية في مجال الإدارة والتنظيم، حيث ركزت على تأثير ظروف العمل ومعنويات العاملين على زيادة وتحسين معدلات الإنتاج، واستمرت هذه التجارب حوالي عشر سنوات.³

يمكن تعريف العلاقات الإنسانية في مجال العمل بأنها مجال من مجالات الإدارة يهدف إلى دمج الأفراد في بيئة العمل بطريقة تحفزهم على العمل معاً لتحقيق أعلى إنتاجية، مع تعزيز التعاون بينهم وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، يشير مصطلح العلاقات الإنسانية إلى التفاعل بين العاملين في مختلف المجالات، وقد ركزت حركة العلاقات الإنسانية على الجوانب النفسية والاجتماعية للفرد داخل المنظمة، حيث تمثل العوامل الإنسانية والشخصية وغير الرسمية تأثيراً حاسماً على كيفية أداء الأفراد لأعمالهم.⁴

ترى حركة العلاقات الإنسانية أن هناك تفاعلاً مستمراً بين أفراد المؤسسة في موقع العمل أثناء ممارستهم للمهام المختلفة، حيث يرتبط الأفراد بنوع من البناء الهادف، في هذا السياق، تعني العلاقات الإنسانية دمج الأفراد في بيئة العمل بشكل يدفعهم للتعاون والعمل معاً كجماعة منتجة، مع ضمان تلبية احتياجاتهم الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، كما أنه من الضروري تعزيز الرضا الوظيفي بين

¹ هاني عبد الرحمن صالح الطويل، الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 41.

² راوية حسن، السلوك التنظيمي المعاصر، الدار العلمية، مصر، 2003، ص 18.

³ محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 51.

⁴ بلقاسم سلاطينية، العلاقات الإنسانية في المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 5، ديسمبر 2003، ص 41.

العاملين، والذي يتجلى في احترام مشاعرهم وتقدير ظروفهم، إذ يعتبر ذلك من أهم العوامل التي تزيد من الإنتاجية وتعمق روح الولاء للمنظمة، وقد توصل إلتون مايو إلى النتائج التالية:¹

- كمية العمل التي ينجزها العامل لا تحدد بناء على طاقاته العضلية فقط، وإنما وفقا لقدراته الإجتماعية والتخصص الدقيق.

- تعتبر الميول والاتجاهات الفردية عاملا مهما في تشكيل السلوك الإنساني وتحديده، حيث أن الإنسان ليس مجرد كائن إقتصادي يعتمد على الحوافز المادية فقط، بل يتأثر أيضا بالحوافز المعنوية.

- التنظيم غير الرسمي له تأثير كبير على أنشطة المنظمة وعلى النظام بشكل عام.

- يجب التركيز على تطوير المشرفين من خلال إعدادهم، تدريبهم، واختيارهم بعناية، لتحقيق التكامل في المنظمة.

إن مدرسة العلاقات الإنسانية التي كان من أبرز روادها ماري فوليت والتون مايو، دعت إلى الاعتراف بأن الإنسان ليس آلة صماء يمكن تشغيلها حسب الرغبة، أكدت هذه المدرسة أن الأفراد هم موارد ثمينة يجب إسعادهم وتلبية حاجاتهم الإنسانية، لأن ذلك يساهم في تحقيق أهدافهم وأهداف المنظمة من حيث الرضا الوظيفي وزيادة إنتاجية العمل.

لم تأت مدرسة العلاقات الإنسانية بفلسفة جديدة تماما، إذ بقيت مشاكل الإنتاجية هي الأساس لنظريتها، بمعنى أن الاعتراف بالتنظيمات غير الرسمية للعاملين، وتحسين القيادة، ورفع الروح المعنوية للعمال كانت وسائل تستخدمها الإدارة بهدف زيادة الإنتاجية، فبينما كانت فلسفة الإدارة العلمية تركز على تدريب العامل وتحفيزه ماديا لزيادة إنتاجيته، اعتمدت فلسفة مدرسة العلاقات الإنسانية على الاعتراف بالجماعات العمالية الصغيرة وتغيير أسلوب الإشراف والقيادة من الصرامة والعنف إلى التعامل الإنساني اللطيف، وبذلك استمرت هذه المدرسة في دعوة الإداريين إلى تغيير أسلوب تعاملهم مع العمال، ليصبح الإقناع الظاهري والتلطف بديلا عن الأسلوب التسلطي الذي كان سائدا في السابق.

وقد كانت نتائج هذه الفلسفة الإنسانية محدودة في الحياة العملية، فقد تبين أن إشباع حاجات العمال ليس هدفا يمكن تحقيقه بالكامل، كما أن تلبية بعض هذه الحاجات قد تتعارض مع أهداف المنظمة، كما قد تجاهلت هذه المدرسة التأثيرات التي يمارسها التنظيم الرسمي على إنتاجية الموظف

¹ أمين ساعاتي، إدارة الموارد البشرية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 28.

وعطائه، إن نوع البناء التنظيمي، وأسلوب تصميم الوظائف، وأنظمة العمل وقواعده تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف المنظمة وأهداف العاملين.¹

كما لم تدرك مدرسة العلاقات الإنسانية أن العطاء والجهد الذي يبذله العامل يعتمد على عوامل عديدة إضافية، مثل طرق تقييم الأداء، وتخطيط النمو والتقدم الوظيفي، وطرق الاختيار والتوظيف التي تربط بين احتياجات العمل ومؤهلات المرشحين للوظائف.

ولكن هذا لا يعني أن الإدارة يجب أن تهمل العلاقات الإنسانية في مكان العمل، على العكس، يجب على الإدارة أن تطور العديد من الأنظمة المتعلقة بطرق العمل، وأساليب تقييم الأداء، وطرق الاختيار والتعيين، وتصميم الوظائف، إذا كان الهدف هو تحقيق التميز في عالم اليوم، فإن التركيز على الجوانب الإنسانية وتلبية احتياجات العاملين لا يزال أمراً مهماً، ولكنه يجب أن يتم تنفيذه بشكل متوازن مع تحسين النظم والإجراءات التنظيمية لتحقيق أفضل النتائج.

الفرع الثاني: نظرية X ونظرية Y

قدم دوغلاس ماكجريجور تصوره حول الفرضيات التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية فيما يتعلق بالطبيعة الإنسانية، واصفاً إياها بـ النظرية التشاؤمية X، وفقاً لهذه النظرية، يفترض أن الأفراد بطبيعتهم يفضلون تجنب العمل، ويفتقرون إلى الطموح، ويحتاجون إلى السيطرة الصارمة والتحفيز المادي لزيادة إنتاجيتهم، ويرى أن هذا التصور يعكس نهجاً تقليدياً وسلطوياً في الإدارة.

وفي المقابل قدم ماكجريجور نظرية مضادة أطلق عليها النظرية التفاضلية Y، التي تتسم بنظرة أكثر إيجابية للطبيعة البشرية، وفقاً لهذه النظرية، يؤمن ماكجريجور أن الأفراد قادرون على تحمل المسؤولية، ولديهم الدافع الذاتي للعمل، ويبحثون عن الإبداع والإنجاز إذا ما أُتيحت لهم الفرصة، تعكس هذه النظرية تأثيره بحركة العلاقات الإنسانية، حيث تركز على أهمية الثقة في العاملين، وتشجيعهم من خلال توفير بيئة عمل داعمة ومحفزة تساهم في زيادة الإنتاجية بطرق تحترم احتياجاتهم النفسية والاجتماعية.²

¹ بوالشرش نور الدين، محامدية إيمان، المرجع السابق، ص 261.

² عميان محمود سلمان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص 47.

أولاً- النظرية التشاؤمية نظرية X:

يرى ماكجريجور أن التنظيم الرسمي القائم على مبادئ نظرية X لا يتيح للإنسان إلا فرصاً محدودة لإشباع حاجاته الاجتماعية والشخصية، وهي الحاجات التي ترتبط بتقدير الذات والقيمة الإنسانية، إذ تقوم هذه النظرية على افتراضات سلبية تجاه الطبيعة البشرية، حيث ينظر إلى الأفراد على أنهم يحتاجون إلى التحكم الصارم والمحفزات المادية للعمل بكفاءة، وتتلخص النظرية في الافتراضات التالية:¹

- الإنسان لا يحب العمل أي بطبيعته كسول ويميل إلى تجنب العمل بسبب كراهية متأصلة له.
- الإنسان لا يرغب في تحمل المسؤولية لأنه بطبعه يميل إلى الخمول ولا يسعى لتحمل مسؤوليات في عمله.
- الإنسان يفضل أن يقاد فدائماً يحتاج إلى شخص يوجهه ويحدد له ما يجب فعله، إذ لا يميل إلى الاستقلالية.
- العمل بدافع الخوف، حيث الإنسان يحتاج إلى العقاب أو التهديد ليعمل، فهو يعمل بدافع الخوف من العقاب وليس من حب للعمل.
- الرقابة الصارمة ضرورية، إذ يجب الإشراف الدقيق والمستمر على الإنسان أثناء العمل لأنه لا يعتمد عليه دون رقابة مستمرة.
- الدافع المادي هو الأهم لأن الأجر والمزايا المادية تعد من أهم الحوافز، إذ يكون الإنسان مستعداً للتضحية بأي شيء للحصول على المزيد من المال والمكافآت المادية.

ثانياً- النظرية التفاؤلية نظرية Y:

يرى ماكجريجور أن الإدارة بدأت بتغيير سياساتها من خلال تطبيق برامج وخطط تهدف إلى تحسين أوضاع العاملين وتوفير رعاية أفضل لهم، ولهذا السبب قدم ماكجريجور النظرية التفاؤلية Y، حيث تقوم النظرية التفاؤلية على نظرة إيجابية للطبيعة البشرية، إذ ينظر إلى الأفراد على أنهم قادرون

¹ طلق عوض الله السواط، طلعت عبد الوهاب السندي، طلال مسلط الشريف، الإدارة العامة: المفاهيم _ الوظائف _ الأنشطة، دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية، 2000، ص 47.

على الإبداع والابتكار، وأنهم يعملون بشكل أفضل عندما تتاح لهم الحرية والمسؤولية، وتستند هذه النظرية إلى الفروض الرئيسية التالية:¹

- الفرد يحب العمل ويجد فيه متعة ويرغب في أدائه لذاته.
- الفرد بطبعه يفضل تحمل المسؤولية ويسعى إلى تحقيق ذاته من خلال ذلك.
- الأفراد يحتاجون إلى الحرية في العمل والتحرر من القيود، ويفضلون أن يكونوا فاعلين ومبدعين بدلا من مجرد تابعين.
- الإنسان يعمل ليس بدافع الخوف من العقاب، بل رغبة في تحقيق نتائج إيجابية والحصول على مكافآت، سواء مادية أو معنوية.
- لا يتطلب الأمر رقابة صارمة، بل يكفي تحديد الأهداف المنشودة وترك الحرية للفرد لاختيار أفضل الطرق لتحقيقها، حيث يعتمد على الفرد لاختيار الوسائل الأنسب.
- الإنسان لا يعمل فقط من أجل المال فالحوافز المادية ليست الدافع الوحيد، فالإنسان يسعى أيضا إلى تحقيق الرضا الشخصي والمكانة الاجتماعية المرموقة

تلك الفروض التي قدمتها نظريتا X وY ساهمت في توجيه أساليب الإدارة الحديثة نحو ما يعرف بالعلاقات الإنسانية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظريات هي مجرد افتراضات وليست اقتراحات مباشرة أو وصفا دقيقا أو استراتيجيات إدارية، كما أنها لم تنتج عن دراسة تحليلية معمقة أو بحث علمي شامل، ولم تتطرق إلى صعوبة أو سهولة تطبيق الإدارة.

فنظرية Y تمثل نمط الإدارة التشاركية، الذي يقوم على فرضية أن الأفراد يميلون إلى ممارسة التوجيه والضبط الذاتي في تحقيق أهداف المؤسسة بقدر ما يشعرون بالالتزام بهذه الأهداف، وتتمثل المهمة الأساسية للإدارة في تعزيز هذا الالتزام، وعلى عكس نظرية X، التي تركز على دفع العاملين نحو تنفيذ ما تريده الإدارة تحت أي ظروف لتحقيق منفعة المؤسسة باستخدام أسلوب السلطة والتحكم، تشير نظرية Y إلى أن العامل يصبح أكثر إنتاجية عند منحه الثقة والمسؤولية، كما أن الرغبة في العمل

¹ محمد علي شهدي، مدحت مصطفى راغب، العلاقات الإنسانية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص

والإنتاج والأداء الجيد تصبح من المحفزات القوية، مما يعزز الوعي بمسؤولية الإدارة في التعامل مع الجوانب الإنسانية في العلاقات بين الإدارة والعاملين.¹

وتشير نظريتا X وY إلى وجود نوعين من المديرين، حيث تفترض نظرية X أن العامل كسول ويتجنب المسؤولية، ويفضل أن يتم توجيهه باستمرار، ويعتقد المديرون الذين يتبنون هذه النظرية أن العاملين بحاجة إلى السيطرة الدائمة والتهديد بالعقاب لتحفيزهم على العمل، أما نظرية Y تفترض أن العامل الذي يهتم بالمؤسسة يسعى إلى تحمل المسؤولية، ويمارس الضبط الذاتي، ويتمتع بالقدرة على الابتكار والإبداع، كما يساهم بشكل إيجابي في صنع القرارات التشاركية التي تحقق المنفعة للمؤسسة.²

الفرع الثالث: نظرية الحاجات الإنسانية

ركزت هذه النظرية على الجانب الإنساني واعتبرت أن الفرد هو أساس المنظمة، وأن إرضاء حاجاته هو المفتاح لتحقيق أعلى قدر من الإنتاجية، أظهرت الأرقام المرتفعة في الإنتاجية الناتجة عن إشباع حاجات الأفراد فعالية هذه الفكرة، مما دفع العديد من الباحثين إلى التركيز على العلاقات الإنسانية ودور العنصر البشري في الإدارة.

تأسست هذه النظرية على يد عالم النفس الأمريكي أبراهام ماسلو، والذي قدم نظريته في عام 1954، ولد ماسلو في بروكلين، نيويورك، لأبوين يهوديين مهاجرين من روسيا، واشتهر بنظريته عن تدرج الحاجات.³

حيث نظم ماسلو حاجات الإنسان في هرم يعتمد على ترتيب الحاجات وفقاً لأولويتها وأهميتها، بدءاً من الحاجات الأساسية وصولاً إلى تحقيق الذات، يبدأ هرم ماسلو بالحاجات الأساسية للحياة اليومية مثل الأكل، اللباس، والسكن، ويتدرج صعوداً نحو الحاجات النفسية والاجتماعية، وقد بني إطار نظريته على افتراضات وهي:⁴

- وجوب إشباع الحاجات الدنيا أولاً قبل الانتقال إلى الحاجات العليا.

¹ زوليف مهدي حسن، القيروتي محمد قاسم، مبادئ الإدارة النظريات والوظائف، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان 1984، ص 53.

² طلاع الزعبي ميسون، تطور النظرية في الإدارة التربوية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 34، ديسمبر 2010، ص 27.

³ داودي أحمد، المرجع السابق، ص 39.

⁴ حسن زوليف مهدي، إدارة الأفراد، منشورات الجامعة المفتوحة، بيروت، 1994، ص 122.

- إذا تم إشباع حاجة ما، فهي لا تعود دافعا للسلوك.

- إن طرق إشباع الحاجات العليا المتاحة أكثر من تلك المتوفرة لإشباع الحاجات الأساسية.

- الوسائل المستخدمة لإشباع الحاجات العليا تعد أكثر تطوراً وتأثيراً مقارنة بالوسائل المستخدمة لإشباع الحاجات الدنيا.

وقد وضع ماسلو تسلسلا للحاجات يتضمن خمسة مستويات رئيسية، والتي تنظم في هرم يعكس ترتيب الحاجات وفقا لأولويتها وأهميتها:¹

- **الحاجات الفسيولوجية:** هي الاحتياجات الأساسية لبقاء الإنسان على قيد الحياة، وتتميز بكونها فطرية، تشكل هذه الاحتياجات نقطة البداية للوصول إلى إشباع احتياجات أخرى، وهي عامة لجميع البشر، على الرغم من أن الاختلاف يعود إلى درجة الإشباع المطلوبة لكل فرد حسب احتياجاته، العمل الذي يحقق هذه الاحتياجات إلى حد معين سيكون موضع قبول ورضا من العاملين.

- **الحاجات إلى الأمن:** تعتمد على مقدار الإشباع المحقق من الاحتياجات الفسيولوجية، فهي مهمة للفرد الذي يسعى إلى تحقيق الأمن والطمأنينة لنفسه ولأطفاله، إذ يسعى إلى تحقيق الأمن في العمل، سواء من ناحية تأمين الدخل أو حمايته من الأخطار الناتجة عن العمل، إن شعور الفرد بعدم تحقيق هذه الحاجة سيؤدي إلى انشغاله فكريا ونفسيا، مما يؤثر على أدائه في العمل، لذا على الإدارة أن تدرك أهمية حاجة الأمن للعامل لخلق روح من الإبداع بين العاملين.

- **الحاجات الاجتماعية:** الإنسان بطبعه إجتماعي، يرغب في أن يكون محبوبا من الآخرين من خلال انتمائه إليهم ومشاركته في مبادئهم وشعاراتهم التي تحدد مسيرة حياته، العمل الذي يزاوله العامل يوفر فرصة لتحقيق هذه الحاجة من خلال تكوين علاقات ود وصداقة مع زملائه، وقد أوضحت الدراسات أن جو العمل الذي لا يستطيع إشباع هذه الاحتياجات يؤدي إلى اختلال التوازن النفسي لدى العاملين، مما يؤدي إلى مشاكل عمالية تؤدي إلى نقص الإنتاج وارتفاع معدلات الغياب وترك العمل، وهذا يجعل التنظيم يفشل في تحقيق أهدافه.

- **حاجات التقدير:** شعور العامل بالثقة وحصوله على التقدير والاحترام من الآخرين يجعله يشعر بمكانته، هذه الحاجة تجعل الفرد يشعر بأهميته وقيمة ما لديه من إمكانيات ليساهم في تحقيق أهداف

¹ عشوي مصطفى، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993، ص 104.

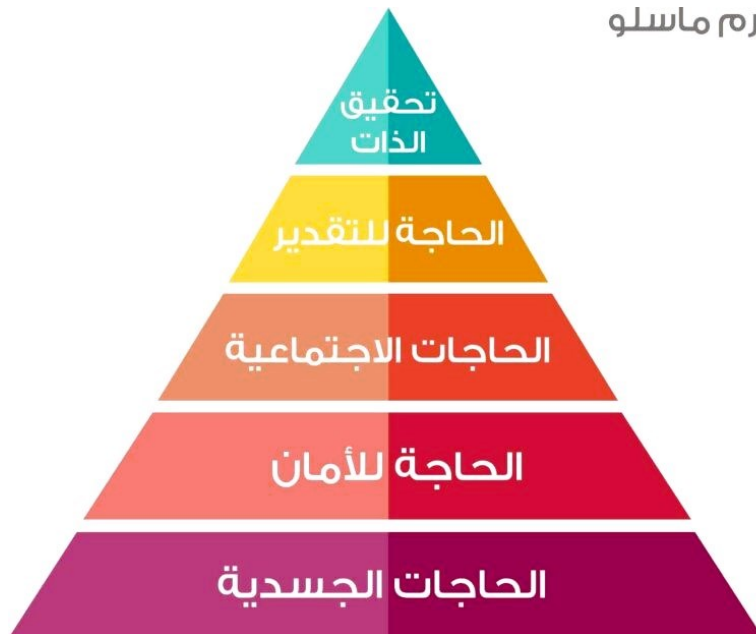
المشروع، فهي تعتبر من وظائف المدير، المدراء الذين يركزون على حاجات التقدير كمحرك لدوافع العاملين يحققون أهداف مشاريعهم، على عكس من يقلل من إمكانيات الفرد في التنظيم، مما يجعل الاستفادة منه محدودة ويخلق مشاكل بين الفرد والتنظيم.

- حاجات تحقيق الذات: تعني تحقيق طموحات الفرد العليا في أن يكون الإنسان ما يريد أن يكون، وهي المرحلة التي يصل فيها الإنسان إلى درجة مميزة عن غيره ويصبح له كيان مستقل، وتعتبر الحاجة إلى الاستقلال من أهم مكونات هذه الحاجة، حيث تظهر منذ مرحلة الطفولة وتتطور مع تقدمه في العمر.

فحسب هذه النظرية يقوم الإنسان وفق آلية الدافع بإشباع حاجاته بالتناوب وحسب أهمية الحاجة وضرورتها قبل الإشباع، فإشباع هذه الحاجات عملية مستمرة طالما استمرت حياة الإنسان، وتتم بالتناوب وفق الضرورة، فإشباع حاجة لا يعني زوالها من هرمية الحاجات، بل إفساح المجال لحاجة أخرى تبرز أهميتها بعد الحاجة المشبعة، لتعود الحاجة المشبعة عندما يحين وقتها لتعلو سلم الأولويات للإشباع، وهكذا.

ومن الإنتقادات لنظرية ماسلو أنها تتجه بشكل كبير نحو علم النفس الفردي ولا تأخذ في إعتبارها الكيفية التي يمكن تطبيقها بشكل عملي في سياق الإدارة والتنظيم، النظريات الإدارية بحاجة إلى تطبيقات عملية تتناسب مع بيئات العمل المتنوعة، بينما نظرية ماسلو تقدم إطارا نظريا قد لا يكون ملائما دائما للتطبيق في الإدارة، كما أن هذه النظرية أن الأفراد لا يمكنهم الانتقال إلى مستوى أعلى في هرم الحاجات إلا بعد إشباع الحاجات الأدنى بالكامل، هذا التصور قد يكون غير واقعي، حيث أن الأفراد قد يسعون لإشباع حاجات متعددة في وقت واحد، وقد يعيدون تقييم أو تغيير أولوياتهم بناء على الظروف

هرم ماسلو



الشكل رقم 01: هرم
ماسلو للإحتياجات
الإنسانية

والتغيرات في حياتهم، وليس بالضرورة ترتيبها وفقا للتدرج الهرمي.

المطلب الثالث: الإتجاهات النظرية الحديثة

شهدت المراحل الأخيرة من القرن العشرين، خصوصا في السبعينيات والثمانينيات، وحتى الوقت الحالي، تطورات ملحوظة في إدارة الموارد البشرية، فقد أدت المتغيرات البيئية التي ظهرت في العصر الراهن إلى ظهور خصائص جديدة لم تكن معروفة سابقا، من بين هذه المتغيرات:¹

- ظهور العولمة.
- شدة المنافسة العالمية.
- الطلب المتزايد على الجودة من قبل العملاء،
- تطور التكنولوجيا بمعدلات متسارعة.
- تحديات البيئة الإجتماعية والثقافية، مثل حماية البيئة من التلوث، وقبول المسؤولية الإجتماعية، والأخلاقية كواقع ملموس.
- تكتلات الشركات الكبرى وما ينعكس عن ذلك من تقليل الحجم، والتكاليف والأسعار.
- ديناميكية البيئة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- جميع هذه المتغيرات والتحديات أثرت على حقل الموارد البشرية، إذ أصبح يتسم بمعالم من التغيير والتطوير، ويمكن تلخيص هذه المعالم في النقاط التالية:
- ظهور تشريعات جديدة تركز على رفاهية الأفراد العاملين، والمساواة في العمل، والضمان الإجتماعي، والتقاعد.
- تطور السياسات والإجراءات، إذ أثرت التغيرات الحديثة على مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالعاملين، مما يتطلب تحديثها وتطويرها بانتظام.
- بروز تشريعات جديدة تتعلق بنظم الخدمات الصحية والأمن الصحي، مما يعزز من اهتمام المنظمات بصحة وسلامة موظفيها.
- زيادة الاهتمام بإدارة الموارد البشرية، مما يعكس أهميتها المتزايدة في تحقيق أهداف المنظمة.

¹ بوالشرش نور الدين، محامدية إيمان، المرجع السابق، ص 263.

- التركيز على الحاجات والدوافع الذاتية للعاملين لتحفيزهم وزيادة إنتاجيتهم.
- الاهتمام بالجانب العلمي للأداء، بما في ذلك تطوير أساليب تقييم الأداء وتحليل البيانات.
- التركيز على تحسين جودة الحياة المرتبطة بالعاملين، مع بروز فلسفة إدارة الجودة الشاملة التي تعزز من تحقيق أعلى معايير الجودة.
- تمكين وتعزيز مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات ويزيد من قدرتهم على التأثير في نتائج العمل.¹

لقد شكلت هذه الملامح تطورات ملحوظة في حقل الموارد البشرية، بناء على التغيرات البيئية في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية، وغيرها من التطورات، هذه التغيرات أسهمت بشكل فعال في النهوض بإدارة القوى البشرية وتحسين استراتيجياتها وأساليبها، من خلال التكيف مع هذه التغيرات، أصبحت الإدارة أكثر قدرة على تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق أهداف المنظمة بفعالية أكبر.

الفرع الأول: مدرسة إدارة الأفراد

كانت المنظمات العسكرية والحكومية (أي الخدمة المدنية) من أوائل المؤسسات التي اعتمدت مفاهيم الإدارة العلمية، وعلم النفس الصناعي، والعلاقات الإنسانية، ومن أبرز ممارساتها: وضع معايير للتعيين، استخدام الاختبارات النفسية، والاهتمام بنظم الأجور والخدمات.

ومما لا شك فيه أن البشر يختلفون عن الآلات تماما، فللبشر طبيعة خاصة، فهم كيان معقد من الأحاسيس والمشاعر، ويتأثر أداء العمل إيجابا أو سلبا بحسب مشاعر العاملين تجاهه، لذا فإن المدير الناجح يدرك كيفية التعامل مع الأفراد واستخراج أفضل ما لديهم نحو العمل الذي يوكل إليهم، من خلال إدارة الأفراد بشكل عملي يساهم في تطوير المؤسسة بشكل متكامل، يعتمد ذلك على علاقات العمل التي تتميز بتفاعلات قوية تولد تحولات تضمن زيادة فعالية المنظمة وتلبية احتياجات العاملين في الوقت ذاته، إذ تعتبر مصالح المنظمة والعاملين متوافقة إلى حد كبير، ولا يمكن تحقيق إحداها على حساب الأخرى، لذا تعني إدارة الأفراد بأنها تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة العنصر البشري في المنظمة، بما يضمن استقطاب العناصر البشرية وتنمية قدراتهم وتوفير الظروف الملائمة لإخراج أفضل ما لديهم، بما يخدم أهداف المنظمة وأهداف العاملين معا.²

¹ بوالشرش نور الدين، محامدية إيمان، المرجع السابق، ص 264.

² داودي أحمد، المرجع السابق، ص 42.

ويركز هذا المدخل على أهمية إدارة الأفراد كموارد إقتصادية وليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، بمعنى آخر، ينظر إلى الأفراد في هذا المنهج كبشر لديهم احتياجات ومشاعر وقيم، ومن خلال تلبية هذه الاحتياجات يمكن زيادة الإنتاجية وتحقيق عوائد إقتصادية عالية، بناء على هذا الأساس، يركز منهج الموارد البشرية على تحفيز الإدارة لتصميم خطط وبرامج للموظفين تضمن تحقيق أقصى مردود للمنظمة، مع توفير بيئة عمل مناسبة تسمح للموارد البشرية بالنمو والتطور واستخدام قدراتهم ومهاراتهم على النحو الأمثل.¹

وتقوم هذه المدرسة على عدة إفتراضات أساسية:

- تعمل المنظمة ضمن بيئة تعتمد عليها للحصول على مواردها، بما في ذلك الموارد البشرية، وعندما تسعى المنظمة للحصول على هذه الموارد البشرية، يجب أن تكون واعية بالحركة الديناميكية في البيئة التي قد تمثل فرصاً أو تهديدات تؤثر سلباً أو إيجاباً على جودة الموارد البشرية القادمة من البيئة.
- لمواكبة حركة البيئة والتكيف معها، تحتاج المنظمة إلى إدارة متخصصة تتابع التغيرات في الموارد البشرية خارج المنظمة، وتهتم بتلك الموارد بهدف تعزيز فعاليتها داخل المنظمة، كما تهتم بإعادة تأهيلها بعد مغادرتها المنظمة لاستفادة منها في نشاطات أخرى.
- لتحقيق التكيف مع التغيرات البيئية، ينبغي للإدارة المتخصصة بالموارد البشرية التركيز على المواءمة الداخلية أي الاستخدام الأمثل للموارد البشرية داخل المنظمة، والمواءمة الخارجية أي الاستجابة لمتطلبات البيئة الخارجية.
- التعامل مع المواقف المختلفة بمرونة مناسبة والقدرة على تعديل أنماط التعامل بما يتوافق مع متطلبات كل موقف.
- للاستجابة لمتطلبات البيئة، على الإدارة أن تضع في إعتبارها التنوع في الأهداف الإقتصادية، الإجتماعية، القانونية، والأخلاقية.
- تهتم إدارة الأفراد بتوظيف المهارات والكفاءات عالية التدريب والتحفيز، والمساهمة في الحفاظ على السياسات السلوكية وأخلاقيات العمل، في حين تركز إدارة الموارد البشرية على تحسين الإنتاجية، رفع الأداء، واستغلال الطاقات الكامنة لدى العاملين.

¹ نعلساني عبد المحسن، عقيلي عمر وصفي، إدارة الموارد البشرية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، 2008، ص 47.

- يعود موقع إدارة الموارد البشرية في الهيكل التنظيمي للمنظمة إلى نمط الإدارة وعدد العاملين ونوعية الهيكل التنظيمي العام للمنظمة.

تعد الموارد البشرية في المنظمة تكلفة وميزة في آن واحد، وبالتالي يجب على إدارة الموارد البشرية تحقيق التوازن الأمثل بين التكلفة والميزة، يتم ذلك من خلال التركيز على الاستخدام الكامل والصحيح للموارد البشرية، يتحقق الاستخدام الكامل من خلال تشغيل كل الطاقات البشرية المتاحة في المنظمة، بما في ذلك تحفيز الطاقات الكامنة، أما الاستخدام الصحيح فيتحقق من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، هذين الاستخدامين معا يضمنان تحقيق أفضل إستغلال للموارد البشرية.

الفرع الثاني: مدرسة إدارة الموارد البشرية

يعتبر مدخل الموارد البشرية حديثا نسبيا وتغير في إدارة الأفراد، حيث بدأ استخدامه في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، أكدت الأبحاث والدراسات في مجال العلوم السلوكية أن التعامل مع الأفراد كموارد، وليس فقط كأشخاص يتحركون ويتصرفون بناء على مشاعرهم وعواطفهم، يمكن أن يحقق فوائد كبيرة لكل من المؤسسة والأفراد على حد سواء.¹

ويقوم مدخل الموارد البشرية على المبادئ التالية:²

أ- الأفراد يعدون إستثمارا يمكن أن يحقق فوائد كبيرة إذا تم إدارته وتنميته بشكل جيد.

ب- يجب أن تكون السياسات والبرامج والممارسات موجهة نحو إشباع الاحتياجات النفسية (العاطفية) والإقتصادية للأفراد.

ج- ينبغي تهيئة بيئة عمل تشجع الأفراد على تطوير واستغلال مهاراتهم إلى أقصى حد.

د- يجب تصميم وتنفيذ برامج وممارسات الموارد البشرية بطريقة تحقق التوازن بين احتياجات الأفراد وأهداف المنظمة، ويتحقق هذا التوازن من خلال عملية دائرية يتعاون فيها الأفراد والمنظمة لتحقيق أهدافهم المشتركة.

¹ نعساني عبد المحسن، عقيلي عمر وصفي، المرجع السابق، ص 48.

² قيرة إسماعيل، تنمية الموارد البشرية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 42.

فوجود دافعية عالية لدى الأفراد، إلى جانب قدراتهم التطبيقية، يسهم بشكل كبير في جودة وكفاءة العمل، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية والربحية للمؤسسة، هذا النجاح يعزز من تقدير الأفراد، ويؤدي إلى دافعية أعلى، مما يخلق حلقة تكاملية مستمرة بين الأداء والتحفيز.

إن الأساس في فكر هذا المدخل يتمثل في العمل على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة، حيث تعتبر الموارد البشرية الفعالة الركيزة الأساسية لهذه القدرة، فالعمالة البشرية هي العنصر الرئيسي أو المورد الأساسي للمنظمة، وما يتمتعون به من دوافع واتجاهات وميول، إلى جانب تكوينهم الجسدي وقدراتهم الفسيولوجية، يشكل واحدا من المتغيرات المحددة للسلوك التنظيمي.

لقد تكاملت المفاهيم الحديثة في إدارة الموارد البشرية، حيث تتناول قضايا إدارة الموارد البشرية، من منظور شامل ومتكامل يعكس كل الإسهامات والمشاركات الإيجابية لتيارات فكرية متجددة مستمدة من:¹

- البحوث والعلوم السلوكية.

- بحوث ومداخل التطوير التنظيمي.

- نظرية النظم.

- مدخل إدارة الجودة الشاملة.

ترتكز الفلسفة الجديدة لإدارة الموارد البشرية على مجموعة من الدعائم الأساسية التي تركز على فهم عميق لدور الإنسان في العمل، وهي:

- الإنسان في جوهره هو طاقة ذهنية، حيث تتفوق القدرات الفكرية والإبداعية على الجوانب المادية.

- الإنسان يعمل بدافع الرغبة في الإنجاز وتحقيق الذات، وليس فقط استجابة للحوافز المادية.

- الإنسان يحتاج إلى نمط قيادة متحرر، يوفر له الحرية والمسؤولية، ويتيح له المشاركة الفعالة في صنع القرارات.

¹ بودوح غنية، دور التكوين المتواصل في تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الصحية بالجزائر مستشفى بشير بن ناصر بسكرة نموذجاً، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 35.

- الإبداع يزدهر عندما يعمل الإنسان ضمن فريق متجانس، حيث يسود التعاون والتفاهم بين الأفراد لتحقيق الأهداف المشتركة.

يركز هذا المدخل على إدارة العنصر البشري من خلال الاعتراف بأهميته وحاجاته، مع التركيز على وحدته وتكامله واندماجه في المنظمة، يعد مدخلا سلوكيا يركز على سياسات الموارد البشرية التي تتماشى مع استراتيجيات المنظمة، مع الاهتمام بعقل الإنسان وقدراته الذهنية، بما في ذلك التفكير والابتكار والإبداع والمشاركة في حل المشكلات وتجديد الأفكار وتطويرها.¹

نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي، انتقل الفكر التنظيمي من إعتبار الإنسان مجرد آلة إلى التركيز على الجانب الإنساني، بإعتباره أساس العملية الإنتاجية في التنظيم، أصبح التكامل بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية والتنسيق بينها أمرا ضروريا، حيث باتت المهارات الفنية، النظرية، والاجتماعية من المتطلبات الأساسية للعامل، بعد أن كان التركيز في الماضي على المهارات اليدوية فقط.

فقد زاد الاهتمام بمشكلات الدوافع والروح المعنوية في المؤسسات العصرية، المراحل التي مرت بها فلسفة العمل وتطور ظروفه ساهمت في تشكيل ذهنية العامل وطريقة نظره إلى المهام المهنية، بالإضافة إلى ذلك تطورت ظروف العمل لتعزيز رفاهية العامل وراحته، مما ينعكس بشكل إيجابي على أداء المؤسسة ويساهم في تحقيق أهدافها.

وهناك من يميز بين ثلاث مداخل رئيسية لدراسة حقل الموارد البشرية وهي:²

أولا- المدخل الإداري:

يركز هذا المدخل على دراسة العمليات الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية بشكل شامل، يبدأ بالتركيز على الأهداف التنظيمية وخطط الموارد البشرية، بالإضافة إلى عمليات استقطاب الأفراد واختيارهم وتعيينهم، كما يتناول تحليل الوظائف وتقييمها لضمان التوافق بين المهارات المطلوبة والأدوار الوظيفية.

إلى جانب ذلك يتناول المدخل تنظيم الجهاز المسؤول عن إدارة الموارد البشرية وعلاقته بالأجهزة الأخرى داخل المنظمة، مما يضمن التكامل والتنسيق بين مختلف الأقسام، كما يهتم بأنشطة

¹ علي غربي، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل قيرة، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص 52.

² جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 54.

تنمية الموارد البشرية، من خلال تخطيط المسار الوظيفي وتقييم الأداء، إضافة إلى تحفيز العاملين وتحسين بيئة العمل لتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية والرضا الوظيفي.

ثانيا- مدخل النظم:

تحتل الموارد البشرية مكانتها ضمن النظام الكلي للمنظمة، وبالتالي يتم تقييم مجهودات الموارد البشرية بناء على مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف العامة للمنظمة، لذا تدرس الموارد البشرية كنظام فرعي مفتوح، يؤثر ويتأثر بالأنظمة الفرعية الأخرى، مثل نظام الإنتاج والعمليات ونظام التسويق، وغيرها من الأنظمة التي تتداخل معها وتؤثر في البيئة الكلية للمنظمة.

ثالثا- المدخل الإستراتيجي:

يركز هذا المدخل على دراسة وتحليل أنشطة الموارد البشرية وربطها بأهداف واستراتيجيات المنظمة، في إطار هذا المدخل، يتم توجيه جهود تخطيط الموارد البشرية بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للمنظمة، بحيث يصبح العنصر البشري أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق الميزة التنافسية وتحسين وضع المنظمة في السوق ونتائج أعمالها.

ووفقا لهذا المدخل يعتبر التركيز على إدارة العنصر البشري أمرا حيويا، حيث يتعين على مدير الموارد البشرية مراعاة الجوانب السلوكية عند تنفيذ الوظائف الاستشارية وإدارة الموارد البشرية، يعتمد هذا المدخل على مجموعة من سياسات الموارد البشرية التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.¹

كما يعتبر هذا المدخل من المداخل القيمة والمتكاملة لإدارة الموارد البشرية، حيث يعكس الاعتراف المتزايد بأهمية العنصر البشري كعنصر حاسم في تحقيق النجاح التنظيمي، من خلال مساهمته في تحقيق الميزة التنافسية باستمرار، يعزز هذا المدخل دور الموارد البشرية في دعم وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

يعتبر العنصر البشري أساس النشاط الاجتماعي والإقتصادي وعلى أساسه تستخدم المؤسسة الموارد المتاحة، حيث أن أهم أسباب فشل برامج التنمية وعرقلة الإستثمارات هو ضعف القدرات الإدارية والتسييرية للأفراد، فإذا كانت درجة نجاح المؤسسة تقاس بمدى الكفاءة في تحقيق الإنتاجية

¹ سهيلة محمد عباس، علي حسن علي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل، ط 1، عمان، 1999، ص 21.

والمؤشرات المالية، فمتطلبات البيئة المتغيرة والمتجددة تؤكد على قياس كفاءتها بقدرتها على اتخاذ القرارات اللازمة لإحداث التغيير والتكيف مع بيئتها والعمل على الابتكار والإبداع.

المبحث الثالث: ماهية إدارة الموارد البشرية

نظرا للدور الذي تلعبه إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الحديثة، ولا سيما في ظل التطورات المستمرة والتغيرات التكنولوجية، فقد أصبح من المسلم به لدى الأكاديميين والممارسين على حد سواء أن كفاءة أداء المؤسسات تعتمد بشكل كبير على كفاءة إدارة وتسيير الموارد البشرية، فالحصول على الكفاءات البشرية، وتنميتها، وتحفيزها، والمحافظة عليها يعد ضرورة أساسية لتحقيق أهداف المؤسسة، وعليه يجب على أي مؤسسة أن تخطط وتنظم وتقود وتقيم مواردها البشرية بشكل فعال.

ومن هذا المنطلق تعتبر إدارة الموارد البشرية من أهم الإدارات الوظيفية في المؤسسة وأكثرها حساسية، نظرا لأنها تتعامل مع العنصر الأكثر أهمية في عملية الإنتاج، وهو الموارد البشرية، والتي تتأثر بشكل كبير بمختلف التغيرات البيئية، وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الموارد البشرية بمفهومها الحديث لم تظهر فجأة، بل هي نتاج تطورات متعددة تداخلت على مر الزمن وأسهمت في بروز الحاجة إلى إدارة متخصصة تهتم بشؤون العاملين وتوفر الآليات الأكثر فعالية لإدارة الطاقات البشرية بكفاءة وزيادة إنتاجية الموظفين.

تعد إدارة الموارد البشرية في العصر الحديث الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المنظمات في تحقيق أهدافها، فهي بمثابة القلب النابض للمنظمة، فالمؤسسة الناجحة هي تلك التي تتقن إدارة مواردها البشرية بكفاءة، حيث ينعكس ذلك على أدائها في مختلف الجوانب، ويسهم بشكل كبير في تعزيز استمراريته ونموها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الموارد البشرية:

تقوم إدارة الموارد البشرية على تصور علمي متكامل لدور العنصر البشري داخل المنظمات، بإعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية، ويعبر هذا المفهوم عن مجموعة من المبادئ والآليات التي تهدف إلى استقطاب القوى العاملة المؤهلة وتنميتها والمحافظة عليها، بما يضمن الاستخدام الأمثل لقدراتها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وقد جاء تطور هذا المفهوم نتيجة التحول من الإدارة التقليدية للأفراد إلى مفهوم أكثر شمولاً تركز على تنمية رأس المال البشري

وتعظيم مساهمته في تحقيق النمو المؤسسي، ضمن منظور يوازن بين البعد الإقتصادي والبعد الإنساني في إدارة العمل.

الفرع الأول: تعريف الإدارة:

عرف فريدريك تايلور الإدارة بأنها المعرفة الدقيقة لما يجب أن يقوم به الأفراد، مع التأكد من تنفيذهم لذلك بأفضل طريقة وأقل تكلفة.¹

أما هنري فايول فقد عرف الإدارة على أنها عملية التنبؤ والتخطيط والتنظيم والقيادة والتنسيق والرقابة، بمعنى أن الإدارة تتضمن التنبؤ بالمستقبل، وضع الخطط، تنظيم الموارد، إصدار الأوامر، التنسيق بين الجهود، والرقابة على الأداء، وهذه هي الوظائف الإدارية المتعارف عليها.²

وقد قام شيلدون بتحديد تعريف للإدارة في الصناعة، حيث وصفها بأنها الوظيفة المتعلقة بتحديد سياسات المشروع، والتنسيق بين التمويل والإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى تحديد الهيكل التنظيمي والإشراف النهائي على تنفيذ الأعمال، مما يجعل تعريفه محصوراً في مجال الصناعة.

من جانبه، عرف جلوفر الإدارة بأنها القوة الفكرية التي تحلل وتخطط وتحفز وتراقب الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية بهدف تحقيق هدف محدد ومعروف.

وتعريف كونتز وأردونيل: الإدارة هي وظائف تنفيذ المهمات عن طريق الآخرين ومعهم.³

في المقابل ركز البعض على طبيعة الإدارة أكثر من تركيزهم على المهام والوظائف الإدارية في تعريفاتهم، ومن هذه التعريفات:⁴

- عرف ليفنجستون الإدارة بأنها عملية تحقيق الأهداف باستخدام أفضل الوسائل، مع مراعاة التكاليف المناسبة وفي الوقت المناسب.

¹ ماجد محمد الفراء، يوسف عاشور، فارس أبو معمر، يوسف بحر، رشدي وادي، الإدارة المفاهيم والممارسات، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2002، ص 11.

² محمد محمود أبو خشبة، أساسيات الإدارة والأعمال، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص 6.

³ خيرى مصطفى كتانة، مدخل إلى إدارة الأعمال، النظريات، العمليات الإدارية، منهج تحليلي، دار جرير، ط1، عمان، 2007، ص 21.

⁴ ماجد محمد الفراء، يوسف عاشور، فارس أبو معمر، يوسف بحر، رشدي وادي، المرجع السابق، ص 12.

- وعرف أبلي الإدارة بأنها عملية إنجاز الأعمال من خلال جهود الآخرين، مشيراً إلى أن هذا يتضمن نشاطين أساسيين: التخطيط والرقابة.

- وهناك من عرف الإدارة بأنها عملية تعظيم المساهمات البشرية والمادية والمالية لتحقيق أهداف المنظمة.³

ويمكن تعريف الإدارة بأنها عملية متكاملة تهدف إلى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال استغلال الموارد المتاحة، سواء كانت بشرية أو مادية أو مالية، بطريقة فعالة وفعالة، تعتمد الإدارة على مجموعة من الوظائف الأساسية مثل التخطيط، التنظيم، القيادة، التنسيق، والرقابة، والتي تهدف إلى ضمان تحقيق الأهداف بأفضل الوسائل الممكنة وبأقل التكاليف، مع مراعاة الوقت والبيئة المحيطة، كما تشمل الإدارة تنظيم جهود الأفراد وتوجيههم نحو تحقيق الأهداف المشتركة، مع السعي إلى تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية من خلال التحليل الدقيق، والتخطيط المسبق، والتحفيز المستمر، والرقابة الفعالة على العمليات.

هذا التعريف شامل وعام، ويمكن تطبيقه على الأفراد والمنظمات، سواء كانت خاصة أو عامة، ويتضمن العناصر التالية:¹

1- الأهداف: وهي النتائج التي يسعى لتحقيقها، حيث يتطلب ذلك وجود نية وإرادة واضحة في استغلال الموارد لتحقيق النتائج المرجوة.

2- الموارد: تشمل الموارد البشرية والطبيعية مثل الأرض وما يستخرج منها، إضافة إلى رأس المال بشقيه المالي والمادي، لتحقيق الإدارة الفعالة، يجب توفر بعض الموارد التي تشكل البيئة الداخلية للمنظمة، والتي يمكن التحكم بها.

3- المنهج: يتضمن هذا العنصر استخدام جميع الوظائف الإدارية مثل التخطيط، التنظيم، الرقابة، واتخاذ القرارات.²

4- البيئة: لا يمكن لأي كائن حي، سواء كان فرداً أو منظمة، أن يعيش بمعزل عن بيئته، فالمنظمات تصنف كنظم مفتوحة تتفاعل مع المتغيرات المحيطة بها من خلال علاقات متبادلة مع البيئة الخارجية التي لا يمكن التحكم بها.¹

¹ ماجد محمد الفراء، المرجع السابق، ص 12.

² سهيلة محمد عباس، علي حسن علي، المرجع السابق، ص 34.

الفرع الثاني: مفهوم الموارد البشرية:

الموارد البشرية والتي تم تناولها في المبحث الأول، تمثل مجموعة الأفراد الذين يشكلون الأفراد العاملين في منظمة ما، أو في قطاع أعمال أو إقتصاد معين، يستخدم البعض مصطلح رأس المال البشري بشكل مترادف مع الموارد البشرية، على الرغم من أن رأس المال البشري غالبا ما يشير إلى منظور أضيق، هناك مصطلحات أخرى تستخدم أحيانا مثل الموظفين، المواهب، العمل، أو ببساطة الأفراد، نشأت فكرة الموارد البشرية نتيجة لحركة العلاقات البشرية في بدايات القرن العشرين، عندما بدأ الباحثون بتوثيق طرق لإضافة قيمة للأعمال من خلال الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، فسبقا كانت الموارد البشرية تركز بشكل أساسي على المهام الإجرائية اليومية مثل الرواتب وإدارة المنافع، ولكن بفعل العولمة وإندماج المنظمات والتقدم التكنولوجي، أصبحت الموارد البشرية اليوم تركز على مبادرات استراتيجية مثل الاندماج والاستحواذ، إدارة المواهب، خطط التعاقب، العلاقات الصناعية أو العمالية، وتعزيز التنوع والشمول.²

الفرع الثالث: مفهوم إدارة الموارد البشرية:

تعرف إدارة الموارد البشرية على أنها: كافة الإجراءات والسياسات المرتبطة باختيار وتوظيف وتدريب العاملين، والتعامل معهم على مختلف المستويات، كما تشمل تنظيم الموارد البشرية داخل المؤسسة، وتعزيز ثققتها في عدالة الإدارة، وخلق روح التعاون بين الموظفين، بهدف الوصول إلى أعلى مستويات الإنتاجية في المؤسسة.³

وقد عرف المعهد الإداري البريطاني إدارة الموارد البشرية على أنها مسؤولية الأفراد الذين يديرون فرق العمل، كما أنها تشير إلى عمل المتخصصين في هذا المجال، هي جزء من الإدارة المعنية بالأفراد وعلاقاتهم داخل المشروع، وتطبق في كافة المجالات بما في ذلك الصناعة والتجارة.⁴

تعرف إدارة الموارد البشرية أيضا على أنها وظيفة أساسية في المنظمات، تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال استراتيجية تضم مجموعة من السياسات والممارسات التي تتماشى مع استراتيجية المؤسسة ورسالتها، وتساهم في تحقيق أهدافها.¹

¹ ماجد محمد الفراء، المرجع السابق، ص 13.

² https://ar.wikipedia.org/wiki/إدارة_الموارد_البشرية#cite_note-%201_28/07/2024_11.01.

³ علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص 30.

⁴ حنا نصر الله، إدارة الموارد البشرية، دار زهران، عمان، الأردن، 2002، ص 14.

إدارة الموارد البشرية تعمل على تصميم أنظمة لضمان استخدام المواهب البشرية بفعالية وكفاءة لتحقيق الأهداف التنظيمية، سواء كان الموظفون في شركة كبيرة تضم آلاف الوظائف أو في وكالة صغيرة غير ربحية، فإن الموارد البشرية تلعب دوراً مهماً في النجاح التنافسي في السوق، من الضروري وجود تفكير استراتيجي في إدارة الموارد البشرية، حيث يعتبر وجود أفراد مبدعين في منظمات مرنة وفعالة، والذين يقدمون عملاً مجزياً، أمراً هاماً لجميع المنظمات.²

فإدارة الموارد البشرية هي تصميم نظام متكامل لضمان والتأكد من استخدام المهارات والخبرات البشرية بكفاءة وفعالية لضمان تحقيق الأهداف التنظيمية.³

كما أن إدارة الموارد البشرية بشكلها الحديث ليست وليدة الساعة، بل هي نتيجة للعديد من التطورات المتداخلة التي بدأت مع بداية الثورة الصناعية، هذه التطورات ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إظهار الحاجة إلى وجود موارد بشرية متخصصة لرعاية شؤون الأفراد في المؤسسات.⁴

إن تطور إدارة الموارد البشرية مر بعدة مراحل أو حقبات زمنية متتالية، بدأت مع قيام الثورة الصناعية واستمرت حتى مطلع الألفية الثالثة، يمكن تقسيم هذه المراحل إلى محطات رئيسية تمثل أبرز مراحل تطور إدارة الموارد البشرية، من بداية الثورة الصناعية حتى نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين.

الفرع الرابع: أهمية إدارة الموارد البشرية:

تحظى إدارة الموارد البشرية بمكانة مميزة في المنظمات الحديثة نظراً لدورها في إدارة أهم أصول المنظمة، وهو العنصر البشري، أو ما يعرف برأس المال البشري والأصول المفكرة، فقد ورد في هذا السياق: تعد الموارد البشرية عنصر الإنتاج الأساسي، ورغم أهمية الموارد المادية مثل الأرض، ورأس المال، والموجودات، والتجهيزات، إلا أن الموارد البشرية تظل الأكثر أهمية، وتشمل جميع الأفراد

¹ عمر وصفي عقيلي، المرجع السابق، ص 14.

² ROBERT L ،MATHIS- JOHN H ،JACKSON، Human Resource Management، THIRTEENTH EDITION، South- Western، Cengage Learning، United States of America، 2011، P 4

³ ROBERT L ،MATHIS- JOHN H ،JACKSON، Reference mentioned previously، P 4.

⁴ بوالشرش نور الدين، محامدية إيمان، واقع إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 27، ديسمبر 2016، ص 260.

العاملين في المنظمة، سواء كانوا رؤساء أو مسؤولين، والذين تم توظيفهم للقيام بوظائف وأعمال المنظمة.¹

وترتبط أهمية إدارة الموارد البشرية بأهمية العنصر البشري ذاته، حيث يؤكد عالم الإدارة الحديثة بيتر دراكر: إدارة الأفراد وليس الأشياء هي التي يجب أن تكون على رأس أولويات المدير الناجح. وتعتبر الموارد البشرية العنصر الحاسم في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات، وقد أكدت جميع المدارس العلمية على أهمية الإنسان والفاعليات المتعلقة بتوظيفه، استخدامه، الحفاظ عليه وتطويره، حيث تظهر أهمية إدارة الموارد البشرية في تفعيل القدرات والخبرات البشرية بشكل مستمر وفعال، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتحقيق أهداف المنظمات بشكل عام.

كما يشير بيتر دراكر إلى أن: منطق البشر يختلف عن منطق الآلات، فلا يمكن إدارة أي عمل بنجاح دون إدارة البشر، وسوء إدارة الأفراد يؤدي إلى سوء إدارة العمل، مهما كانت كفاءة المدير.²

وتتجلى أهمية إدارة الموارد البشرية في عدة نقاط، منها:³

- إستقطاب الكفاءات والحفاظ عليها: توفر إدارة الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة القدرة على استقطاب أفضل الموظفين لشغل الوظائف الشاغرة، ثم الحفاظ على هؤلاء الأفراد المميزين، مما يعزز إنتاجية المنظمة، ويدعم مركزها الإقتصادي، كما يساهم في زيادة أرباحها على المدى الطويل.
- التعامل مع العنصر البشري المتجدد: الإنسان كائن ديناميكي ومتغير، يتميز بالإبداع والقدرة على الابتكار والتطوير والاكتشاف، لكنه أيضا قادر على التسبب في الفوضى أو الضرر، وبفضل برامج التدريب والتأهيل، يمكن للموارد البشرية تطوير مهارات الأفراد وتحفيزهم للتكيف مع متطلبات العمل، هذه القدرة البشرية تتفوق على العناصر الجامدة في عملية المزج بين الموارد الطبيعية، رأس المال، والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف التنظيمية.
- تحفيز العاملين وخلق بيئة عمل مناسبة: قدرة المنظمة على خلق مناخ تنظيمي مريح من خلال تبني برامج تحفيزية تركز على العاملين، يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الرضا الوظيفي، هذا الرضا يعزز إنتاجية العاملين، مما يؤدي بدوره إلى زيادة فعالية المنظمة وتحقيق أهدافها بشكل أفضل.¹

¹ عمر وصفي عقيلي، المرجع السابق، ص 11.

² Peter Drucker, Management, Tasks, responsibilities, practices, Harper & Row, New York, United States, 1973, p 42.

³ نعلاني عبد المحسن، عقيلي عمر وصفي، المرجع السابق، ص 163.

كما تبرز أهمية إدارة الموارد البشرية من خلال:²

- المساهمة في الكشف عن التحديات والمشكلات الأساسية التي يواجهها الأفراد والتي تؤثر على كفاءة التنظيم.
- تقديم كافة الإجراءات اللازمة المتعلقة بالعاملين لضمان تحقيق الأداء الأمثل، مثل: الخدمات، إعداد وتطوير الموظفين، تصميم برامج التدريب، إدارة الأجور والحوافز.
- دعم وتعزيز الأنشطة الأخرى داخل المنظمة في كل ما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، مما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة ككل.
- تعتبر نظاما متكاملًا لإدارة الموارد البشرية يضمن تكيف المنظمة مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال.
- المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية استنادًا إلى مسؤوليتها في استقطاب واختيار الكفاءات المتميزة وتطويرها وتحسين أدائها.

الفرع الخامس: أهداف إدارة الموارد البشرية:

الهدف الأساسي لإدارة الموارد البشرية في أي منظمة هو تزويدها بموارد بشرية فعالة وتطوير الأفراد بطريقة تلبي احتياجات المنظمة وتطلعاتها، ومن خلال ذلك تتمكن المنظمة من تقديم منتجاتها أو خدماتها بكفاءة عالية، لتحقيق هذا الهدف، يجب على إدارة الموارد البشرية التركيز على دراسة كيفية استقطاب الكفاءات، تطوير مهاراتهم، توظيفهم، تقييم أدائهم، الحفاظ عليهم³، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة التي تشمل:⁴

أ- الأهداف التنظيمية: تساهم إدارة الموارد البشرية في تعزيز الفعالية التنظيمية من خلال تطوير استراتيجيات تساعد المديرين على تحسين أدائهم، يبقى المديرون مسؤولين عن أداء فرقهم، ولكن إدارة الموارد البشرية تعمل على دعمهم لتحقيق أهداف المنظمة.

¹ راوية حسن، إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 43.

² محمد الهزام، تسيير الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا المعلومات وإقتصاد المعرفة مع الإشارة للمؤسسة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 12.

³ محمد الهزام، المرجع السابق، ص 10.

⁴ بوالشرش نور الدين، محامدية إيمان، المرجع السابق، ص 264.

ب- الأهداف الوظيفية: لكي تحافظ الإدارات المختلفة على مستويات مناسبة من الأداء وفقا لمتطلبات المنظمة، يجب أن تتلقى دعما من إدارة الموارد البشرية من حيث توفير العدد المناسب والجودة المطلوبة من الأفراد، من دون أداء قوي لإدارة الموارد البشرية في هذا الجانب، قد تفقد الموارد المتاحة قيمتها وتقل كفاءة استخدامها.

ج- الأهداف الاجتماعية: تهدف إدارة الموارد البشرية إلى تحقيق أهداف اجتماعية وأخلاقية، استجابة للتحديات والاحتياجات المجتمعية، تعمل هذه الإدارة على الحد من الآثار السلبية والمعوقات البيئية التي قد تؤثر على المنظمة.

د- الأهداف الشخصية: تسعى إدارة الموارد البشرية إلى تحقيق الأهداف الشخصية للعاملين، من خلال حمايتهم، تطوير مهاراتهم، وتعزيز دافعيتهم للعمل والإنتاج، كما أن تحقيق الرضا الوظيفي وتلبية الاحتياجات الشخصية للعاملين يتطلب اهتماما كبيرا من إدارة الموارد البشرية لضمان متابعة مساراتهم المهنية وتحقيق تطلعاتهم.

المطلب الثاني: وظائف إدارة الموارد البشرية:

شهد واقع إدارة الموارد البشرية في المنظمات والشركات، وخاصة في الدول المتقدمة تطورا ملحوظا مقارنة بالماضي، فقد زاد التركيز على العنصر البشري، تبعته زيادة في الاهتمام بإدارة الموارد البشرية، بإعتبارها المسؤول الرئيسي عن إدارة هذا المورد الحيوي، واستقطابه، وتطويره، وتحفيزه، والحفاظ عليه، ولا شك أن التغيرات في طبيعة وتوجهات المنظمات تعتمد بشكل كبير على نوعية وخصائص مواردها البشرية، إذ لا يمكن لطاقتهم بشري محدود التعليم، قليل التدريب، وضعيف في الإدارة أن يساهم في بناء منظمة فعالة ومستدامة في بيئة متزايدة التنافسية.¹

وظائف وأنشطة إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الحديثة تتطلب مجموعة متنوعة من الممارسات والأدوار التي تمثل مجالا مهما في الإدارة الحديثة، وكغيرها من الإدارات الأخرى، تمارس إدارة الموارد البشرية أنشطتها الإدارية والفنية التي تتعلق بالعاملين في المنظمة، هذه الوظائف الإدارية لا تختلف في جوهرها عن الوظائف التي تمارسها الإدارات الأخرى، إذ تعتمد على أسس الإدارة الأربعة: التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة.

¹ إدريس تواتي، رؤية في إدارة الموارد البشرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 41.

إلا أن كل إدارة داخل المنظمة تمارس أنشطة إدارية وفنية تتعلق بطبيعة عملها الخاص، فإدارة العمليات تركز على إدارة الأنشطة الإنتاجية والهندسية، بينما تهتم إدارة التسويق بتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالمزيج التسويقي، مثل تخطيط المنتج، التسعير، الإعلان، الترويج، والتوزيع، أما الإدارة المالية، فتركز على الأنشطة المتعلقة بالشؤون المالية والاستثمارات داخل المنظمة، وتظل الوظائف الإدارية، مثل التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة، من العناصر الأساسية والضرورية لتحقيق الأهداف الإدارية والإنسانية، حيث تمثل أدوات حيوية لضمان فعالية الأداء في جميع الإدارات، حيث أن:¹

أ- التخطيط: هو مرحلة التفكير والدراسة التي تسبق تنفيذ أي عمل، بهدف تحديد الأهداف واختيار الوسائل الأكثر ملاءمة لتحقيقها، يركز التخطيط على الأعمال المستقبلية ويعتبر الأساس الذي تنطلق منه الوظائف الإدارية الأخرى.²

ب- التنظيم: يمثل التنظيم وسيلة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال تحديد مهام الأفراد التي تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة، يتطلب التنظيم من مدير الموارد البشرية بناء هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأعمال المختلفة والأفراد والموارد المادية، كما يجب عليه فهم العلاقات المعقدة بين وحدته وبقية الوحدات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.³

ج- التوجيه: هذه الوظيفة تركز على توجيه العاملين أثناء تنفيذ مهامهم، تتعلق بالبشر، أي المرؤوسين، وتهدف إلى تحفيزهم والتواصل معهم للتأثير على سلوكهم ودفعهم للمساهمة الإيجابية في تحقيق أهداف المؤسسة.⁴

د- الرقابة: تهدف الرقابة إلى ضبط وتنسيق الأنشطة وفقاً للمخططات السابقة المتعلقة بالموارد البشرية، تعتمد الرقابة على تحليل الأهداف الرئيسية للمؤسسة لضمان توافق الأداء مع الأهداف المحددة مسبقاً.⁵

¹ حمداوي وسيلة، المرجع السابق، ص 32.

² عبد العزيز النجار، الإدارة الذكية التخطيط، التنظيم، إدارة الأفراد، اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 85.

³ قيس محمد العبيدي، التنظيم، المفهوم والنظريات والمبادئ، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص 25.

⁴ محمد رسلان الجبوسي، علم تطبيق الإدارة، دار المسيرة، عمان، 2000، ص 127.

⁵ موسى قاسم القريوتي وعلي خضر مبارك، أساسيات الإدارة الحديثة، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 186.

وعليه تعد إدارة الموارد البشرية نشاطا متخصصا يركز على تخطيط، تنظيم، توجيه، ومراقبة أداء الأنشطة والعمليات التشغيلية المتعلقة بإدارة العنصر البشري في المؤسسة، حيث توجه هذه الإدارة إهتمامها نحو الأنشطة التخصصية المرتبطة بالعاملين داخل المنظمة، بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تطوير وتحفيز وإدارة الموارد البشرية بكفاءة عالية، والتي تتضمن ما يلي:¹

- 1- تخطيط الموارد البشرية: يتعلق هذا النشاط بتحديد احتياجات الموارد البشرية في المنظمة من حيث الكم والنوع، بما يتناسب مع طبيعة الأنشطة التي تسعى المنظمة إلى إنجازها.
- 2- تحليل وتصنيف الوظائف: يشمل هذا النشاط تحليل الوظائف وتصنيفها، مع توصيف الواجبات والمسؤوليات الخاصة بكل مستوى وظيفي داخل المنظمة.
- 3- نظام الاختيار والتعيين: يرتبط هذا النشاط بتحديد أساليب اختيار وتعيين الموظفين، من خلال عمليات التوظيف والاختبار والمقابلات، بالإضافة إلى تحديد الشروط المطلوبة لكل وظيفة.
- 4- تصميم نظام الأجور والحوافز: يتم في هذا النشاط وضع أنظمة الأجور المناسبة لكل مستوى وظيفي، بالإضافة إلى تحديد الحوافز المادية والمعنوية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي وفقا لأداء العاملين.
- 5- إعداد خطة التدريب: يتعلق بتطوير البرامج التدريبية والتطويرية المناسبة للعاملين في المنظمة، بهدف تحسين مهاراتهم وتطوير أدائهم.
- 6- تصميم نظام تقويم الأداء: يتمثل في وضع قواعد وإجراءات إدارية لتقييم أداء العاملين، بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة في تقييم الأداء الفردي أو الجماعي.
- 7- وضع نظام الترقيات والنقل: يشمل تحديد السياسات والإجراءات المتعلقة بترقيات الموظفين ونقلهم داخل المنظمة.
- 8- صيانة ورعاية العاملين: تهتم هذه الوظيفة بوضع آليات لتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية التي تساهم في تعزيز بيئة العمل، وبناء الثقة، المودة، والانتماء لدى العاملين.

¹ إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 42.

وعليه يتبين أن إدارة الموارد البشرية تهتم بجميع الأنشطة المتعلقة بالعاملين، بدءاً من عمليات الاختيار والتعيين استناداً إلى احتياجات التخطيط في المنظمة، وانتهاءً بالتقاعد أو إنهاء الخدمة، وكلما كانت المنظمة قادرة على تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وفعالية، زادت قدرتها على تنفيذ استراتيجياتها بفاعلية أكبر وتحقيق أهدافها على نطاق أوسع.

كما يمكن القول أن وظائف إدارة الموارد البشرية تتمثل في:¹

الفرع الأول: وظيفة تكوين الموارد البشرية:

وظيفة تكوين الموارد البشرية تعد نشاطاً يتألف من مجموعة أنشطة فرعية مترابطة ومتكاملة، تساهم في تمكين إدارة الموارد البشرية من تلبية إحتياجات المنظمة من الموارد البشرية بمختلف أنواعها، وفقاً لمواصفات محددة مثل المهارات، الخبرة، والقدرات المطلوبة لشغل الوظائف المتاحة، تتضمن هذه الأنشطة الفرعية ما يلي:

أ- تصميم وتحليل العمل: يهدف إلى تحديد الواجبات والمسؤوليات المرتبطة بوظائف المؤسسة، بالإضافة إلى وضع المواصفات والشروط التي يجب أن تتوفر في الأفراد الذين سيشغلون هذه الوظائف.

ب- تخطيط الموارد البشرية: يتمثل في تقدير إحتياجات المؤسسة المستقبلية من الموارد البشرية من حيث العدد والنوع، استناداً إلى نتائج تصميم وتحليل العمل.

ج- إستقطاب الموارد البشرية: بعد تحديد الإحتياجات، يقوم هذا النشاط بجذب الموارد البشرية المناسبة من سوق العمل وتحفيزهم للتقدم بطلبات التوظيف في المؤسسة.²

د- إختيار وتعيين الموارد البشرية: يشمل هذا النشاط عملية انتقاء أفضل المتقدمين لطلبات التوظيف باستخدام معايير محددة تم وضعها في مرحلة تصميم وتحليل العمل، ثم تعيينهم في الوظائف التي تتناسب مع مؤهلاتهم.

هـ- التأهيل: يعنى بتدريب الموظفين الجدد الذين تم إختيارهم وتعيينهم، من خلال تقديم تدريب أولي يمكنهم من مباشرة مهامهم بشكل جيد من البداية.

¹ إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 43.

² الوليد يزيد بشار، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، دار الرؤية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 16.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن عملية تكوين الموارد البشرية عملية متكاملة تهدف بشكل أساسي إلى إنتقاء أفضل المتقدمين للعمل واسناد الأعمال المناسبة لهم.

الفرع الثاني: وظيفة التعويضات:

تعد هذه الوظيفة من المهام الرئيسية التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية، حيث يتم من خلالها تصميم مجموعة من الأنظمة التي يتم بناء عليها تحديد التعويضات والمكافآت الممنوحة للعاملين في المؤسسة، وفقاً لمعايير موضوعية وعادلة، وتشمل هذه الأنظمة ما يلي:¹

أ- نظام تقييم الوظائف: هو عملية تقوم بها إدارة الموارد البشرية لتحديد قيمة وأهمية كل وظيفة في المؤسسة، يتم ذلك استناداً إلى نتائج تصميم وتحليل العمل، التي توضح حجم المسؤوليات والصعوبات المرتبطة بكل وظيفة، بالإضافة إلى مواصفات شاغلها، وبناء على نتائج التقييم، يتم تحديد التعويض المالي المباشر الذي تستحقه كل وظيفة والذي يحصل عليه الموظف.²

ب- نظام التعويض المالي المباشر: هو هيكل للرواتب والأجور تصممه إدارة الموارد البشرية، ويشتمل على معايير محددة يتم على أساسها دفع رواتب وأجور الموظفين، يتم تصميم هذا الهيكل وفقاً للنتائج التي يتم التوصل إليها من خلال تقييم الوظائف.

ج- نظام المكافآت المالية: هو نظام تحفيزي مالي يتم تصميمه لإثابة الموظفين الذين يعملون بجد وكفاءة، يتحدد هذا بناء على نتائج تقييم الأداء، ويعتبر هذا النظام مكملًا وداعماً لنظام التعويض المالي المباشر.

د- نظم المزايا الوظيفية الإضافية: هو نظام غير مالي يهدف إلى تحفيز الموظفين من خلال تقديم خدمات متنوعة، يستفيد منها جميع العاملين في المؤسسة، من بين هذه الخدمات: التأمين الصحي، والضمان الإجتماعي.

هـ- نظام تقييم الأداء: هو مجموعة من المعايير والضوابط التي يتم استخدامها لتقييم أداء الموظفين وكفاءتهم في العمل، بناء على نتائج هذا التقييم، ويتم من خلاله منح التعويضات والمكافآت.³

¹ إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 43.

² سامي عارف، تصنيف وتوصيف الوظائف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 41.

³ الصوص نداء محمد، السلوك الوظيفي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 51.

الفرع الثالث: تدريب وتنمية وصيانة الموارد البشرية:

تتألف هذه الوظيفة من نشاطين فرعيين يكملان بعضهما البعض، وتهدف إلى تطوير الموارد البشرية وجعلها قوة عمل ذات كفاءة عالية وأداء متميز، بما يسهم في تحقيق استراتيجية وأهداف المؤسسة، وتشمل هذه الوظيفة:¹

أولاً- التعليم والتدريب: يركز هذا النشاط على إكساب الموظفين مهارات جديدة بناء على تقييم أداؤهم، كما يهدف إلى معالجة نقاط الضعف في الأداء وتعزيز نقاط القوة، من أجل تحسين الأداء الحالي للموظفين وتمكينهم من تنفيذ المهام المطلوبة منهم بفعالية في الوقت الحاضر.

ثانياً- التنمية: يهدف هذا النشاط إلى تطوير الأداء المستقبلي للموارد البشرية، من خلال تأهيلهم لتولي وظائف أعلى مستوى في المستقبل، كما يسعى إلى تزويد الموظفين باستمرار بكل ما هو جديد في مجالات المعرفة، وتمكينهم من التكيف مع التغيرات التي قد تحدث في المؤسسة.

ثالثاً- صيانة الموارد البشرية:

تعد هذه الوظيفة جزءاً من إدارة الموارد البشرية، وتتألف من نشاطين فرعيين مترابطين يهدفان إلى توفير بيئة عمل آمنة وصحية للموظفين، وذلك من خلال:²

أ- توفير السلامة: يتم ذلك عبر تصميم برامج فنية وإدارية مشتركة تهدف إلى حماية الموظفين من حوادث وإصابات العمل التي قد يتعرضون لها أثناء تأدية مهامهم.

ب- توفير الصحة: يتضمن تصميم برامج صحية وبيئية تهدف إلى حماية الموظفين من الأمراض التي قد تنشأ بسبب طبيعة العمل أو ظروفه المادية.

إن التدريب والتنمية لا ينحصران على المهارات الفنية لزيادة الإنتاج الإقتصادي فحسب، بل يجب أن يركزا على توسيع قدرات الإنسان وخياراته حسب نهج أمارتيا سين، ليعيش حياة ذات جودة، وهذا يتضمن غرس الوعي بضرورة التوازن بين النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية والحفاظ على البيئة، وضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد، وهو ما أكدت عليه برونتلاند، كما يجب أن يصبح

¹ إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 44.

² أمانة تيطراوي، حبيبة بن زغدة، دور صيانة الموارد البشرية في تحقيق الأسبقيات التنافسية للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الحضنة، جملة التنمية الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 8، عدد 2، 2023، ص 241.

التدريب الأخضر مكوناً أساسياً لضمان تزويد الموظفين بالمعرفة والمهارات حول الممارسات الصديقة للبيئة، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وتقنيات حفظ الطاقة وتقليل الإستهلاك، كما وتتم صيانة الموارد البشرية عبر تقييم الأداء البيئي وربط التحفيز والتعويضات الخضراء بالسلوك المستدام، مما يرسخ الثقافة التنظيمية الخضراء ويجعل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من هوية وقدرات المورد البشري والمؤسسة، وهي ذات الإستراتيجية التي تبناها دوجلاس رينويك والتي تتضمن خفض التكاليف التشغيلية من خلال الكفاءة البيئية.

الفرع الرابع: علاقات الموارد البشرية:

تتضمن هذه الوظيفة نشاطين فرعيين رئيسيين، يسعيان إلى تحسين العلاقات داخل المؤسسة وبينها وبين النقابات، وهما:¹

أولاً- دمج الموارد البشرية: يشمل هذا النشاط تحسين البرامج لتعزيز مشاركة الموظفين في العمل واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والتعامل الإنساني الجيد معهم، كما يركز على حل النزاعات التنظيمية التي قد تنشأ بين أفراد فرق العمل أو بينهم وبين الإدارة، وذلك بهدف تحقيق الولاء والانتماء للموظفين تجاه المؤسسة التي يعملون فيها.

ثانياً- علاقات العمل: يعرف هذا النشاط سابقاً بالعلاقات الصناعية، حيث يمثل العلاقة بين المؤسسة والنقابات من خلال إدارة الموارد البشرية، تتفاوض الإدارة مع النقابات نيابة عن أصحاب العمل فيما يتعلق بشؤون العمل والتوظيف، وتبرم الاتفاقيات اللازمة حول ذلك، وتشكل وظائف الموارد البشرية مع بعضها نظاماً متكاملًا ومتفاعلاً، كما أن القرارات المتخذة في ما يتعلق بكل منها تكمل بعضها الآخر، فجميعها يصب في مصلحة واحدة تعمل على تحقيق أهداف إدارة الموارد البشرية، والمتمثلة في توفير موارد بشرية مؤهلة مدربة ومحفزة جيداً، ذات إنتاجية وفعالية تنظيمية عالية الجودة، تتمكن من إنجاز إستراتيجية المنظمة وأهدافها.²

إن الوظائف الجديدة لإدارة الموارد البشرية الحديثة حسب ما جاء به الدكتور (أمين ساعاتي 1998) تحت عنوان الوظائف الجديدة لإدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين، فهي كما يلي:³

¹ إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 44.

² الوليد يزيد بشار، المرجع السابق، ص 17.

³ إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 45.

أ- لا يقتصر دور إدارة الموارد البشرية على اختيار الأفراد بناء على مؤهلاتهم العلمية والمهنية فقط، بل يشمل أيضا اختيارهم بناء على شخصياتهم وقيمهم وتوجهاتهم.

ب- لم يعد التعيين مرتبطا بالموقع التنظيمي التقليدي، بل بالمكان الذي يمكن للفرد فيه أن يقدم أفضل أداء، وهذا سيؤدي إلى اختفاء التنظيم الهرمي التقليدي، ليحل محله نماذج تنظيمية مثل التنظيم المصفوفي أو الدائري أو الأفقي.

ج- تطور نظم القيادة، حيث أن:

- الموظفون المبتكرون بحاجة إلى قادة مبتكرين.

- العاملون ذوو الدوافع العالية يحتاجون إلى قادة طموحين.

- الأفراد ذوو القيم والتوجهات الصالحة والمبادئ السليمة يتطلبون قادة مشاهير في الصفات.

- القائد الإداري الجديد يجب أن يكون:¹

- عضوا في فريق العمل.

- معلما وموجها ومرشدا.

- مستمعا جيدا، ومتحدثا لبقا.

- مستشارا ومبادلا للمعلومات.

د- تطوير نظم تقييم الأداء: سيشارك الأفراد بشكل فعال وإيجابي مع رؤسائهم في:

- تحديد الأهداف.

- تصميم مقاييس الأداء.

- تحديد مجالات التطوير، وسيصبح التحسين المستمر الركيزة الأساسية في تقييم الأداء.

هـ- تطوير نظم الحوافز والمزايا، وتهدف إلى:

- إشباع الحاجات الأساسية بشكل ملائم.

¹ إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 45.

- إشباع الحاجات الأعلى مستوى.

- تعزيز روح المنافسة لتحسين الأداء.

- تقديم مجموعة متنوعة من الحوافز وتطويرها لتواكب التغيرات.

و- تطوير نظم معلومات الأفراد: وتهدف إلى تتبع حركة الأفراد الوظيفية، تقديمهم العلمي والتدريبي، وتدرجهم في المواقع التنظيمية المختلفة.¹

ن- تطوير نظم التدريب: حيث يسعى إلى تحقيق إعداد متكامل للعاملين من النواحي العلمية، الفنية، النفسية والشخصية، لتمكينهم من تحمل المسؤوليات المتجددة مع تطور الأعمال وطرق أدائها.

وتتعدد أدوار إدارة الموارد البشرية ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أدوار رئيسية:²

أ- الدور الاستشاري: يتضمن هذا الدور تقديم مدير الموارد البشرية المشورة والنصح للإدارة العليا في المؤسسة، حيث يساهم في حل المشكلات المتعلقة بالعاملين من خلال تقديم اقتراحات وحلول، للإدارات الأخرى حرية قبول أو رفض هذه الاقتراحات، يرتبط هذا الدور بمبدأ تعادل السلطة مع المسؤولية، إذ من المنطقي منح مدير الموارد البشرية السلطة لاتخاذ القرارات داخل إدارته، بما في ذلك تلك المتعلقة بالموارد البشرية، بناء على التوصيات المقدمة له.

ب- الدور التنفيذي: يشمل هذا الدور تنفيذ مجموعة من المهام مثل تطوير سياسات الموارد البشرية، وإعداد البحوث والدراسات، والاحتفاظ بالسجلات، بالإضافة إلى تقديم الخدمات للعاملين في مختلف الإدارات داخل المنظمة.

ج- الدور الرقابي: يتمثل في متابعة إدارة الموارد البشرية لأعمال الإدارات الأخرى فيما يتعلق بالموارد البشرية، وذلك لضمان تطبيق السياسات المعتمدة وعدم مخالفة اللوائح، يتم هذا الدور من خلال طلب بيانات من الإدارات المختلفة، وتحليلها لاكتشاف الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.³

¹ خالد رجم، رشيد مناصرية، العربي عطية، إدارة الموارد البشرية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص 86.

² إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 47.

³ خضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 391.

ويضيف البعض لهذه الأدوار:¹

- أ- الدور المشترك: تساهم إدارة الموارد البشرية بشكل كبير في صياغة واتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة، خاصة في ما يتعلق بمجال الموارد البشرية، يعتمد نجاح هذا الدور على عدة عوامل منها:
 - دعم الإدارة العليا لدور إدارة الموارد البشرية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وإعتبارها شريكا رئيسيا وعضوا فعالا في هذا المجال.
 - مدى امتلاك مديري الموارد البشرية للمهارات والمعرفة التي تمكنهم من أداء هذا الدور بفعالية.
 - تغيير الأولويات بحيث يركز مديري الموارد البشرية على القضايا الاستراتيجية المهمة بدلا من التركيز فقط على المشكلات التشغيلية.
 - إعادة هيكلة إدارة الموارد البشرية من خلال تفويض السلطات وتعزيز اللامركزية في اتخاذ القرارات.
 - تحقيق تكامل بين برامج الموارد البشرية والأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة.
- ب- الدور الاستراتيجي: تلعب إدارة الموارد البشرية دورا هاما في وضع استراتيجية المؤسسة بشكل عام، من خلال تقديم رؤية شاملة ومستقبلية للموارد البشرية، تعتبر هذه الموارد العنصر الأساسي في تطوير وتنفيذ أي استراتيجية.
- وقد شهد دور إدارة الموارد البشرية تطورا كبيرا، حيث انتقل من دوره التقليدي المتمثل في التوظيف ودفع الرواتب وإدارة الإجازات، إلى دور أكثر شمولية وتخصصا، ليصبح جزءا رئيسيا من الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

¹ إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 47.

الجدول رقم 03: تطور وظيفة إدارة الموارد البشرية

الدور التنفيذي	الدور الإستراتيجي
- استقطاب واختيار للموارد البشرية.	- تخطيط إستراتيجي للموارد البشرية.
- تنفيذ برامج تهيئة الموارد البشرية.	- معالجة المسائل القانونية.
- الإشراف على تنفيذ برامج السلامة ومتابعة الحوادث.	- دراسة اتجاهات ومشاكل الموارد البشرية.
- مسك سجلات العاملين، ملفات، قيود.	- التنمية الإقتصادية للمجتمع.
- إجراء المقابلات والتحريات للمتقدمين للعمل.	- خفض التكلفة وتحقيق المزايا الوظيفية.
- استخدام نظام معلومات الموارد البشرية،	- توفير المشورة للمسؤولين والعاملين، حول كافة
يبين رصيد الوظائف لكل إدارة أو قسم (الشاغرة والمشغولة).	المسائل المتعلقة بشؤون العاملين.
- تسيير الحياة الوظيفية للموظف.	- إقتراح سياسات الأجور والحوافز.
- إدارة العلاقات العمالية وحل المشكلات والمنازعات.	- إقتراح أنظمة تقييم الموارد البشرية والإشراف على تنفيذها.
- الإشراف على تنفيذ السياسات المتصلة بالعاملين وكذلك بالنظام التأديبي.	- تصميم الامتحانات بأنواعها.
	- تصنيف الوظائف.

المصدر: إدريس تواتي، رؤية في إدارة الموارد البشرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 48.

تؤدي إدارة الموارد البشرية العديد من الوظائف والأدوار المتنوعة، سواء كانت استراتيجية أو تنفيذية، إدارية أو فنية، وتتعلق بالمنظمة، العاملين، وحتى المجتمع، هذه الأدوار قد تكون بسيطة أو معقدة، ولكنها جميعا تصب في تحقيق أهداف ومهام الإدارة، ويمكن تقسيم هذه الأدوار إلى أربع وظائف أساسية تحتوي كل منها على مجموعة من الوظائف الفرعية:¹

1- وظيفة الحصول على العاملين: تتمثل هذه الوظيفة في جذب واختيار الموظفين الأكفاء لشغل المناصب الشاغرة في المنظمة، وتولي المنظمات أهمية كبيرة لهذه العملية، نظرا لما تحمله من تأثير

¹ خليل محمد حسن الشماخ، مبادئ الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، 2002، ص 13.

كبير على فعالية الأداء العام، فإدارة الموارد البشرية تسعى لجلب كفاءات جديدة يمكنها المساهمة في تحسين الأداء وزيادة فعالية المنظمة، في المقابل، تخشى الإدارة من الفشل في هذا الجانب، لما قد يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية تطال المنظمة بأكملها وتنعكس على مختلف ممارسات الموارد البشرية.

وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة تعتبر في الغالب الخطوة الأولى التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية، إلا أنها تسبقها عدة خطوات هامة، تبدأ هذه العملية بفهم استراتيجية المنظمة وأهدافها العامة، حيث تعد إدارة الموارد البشرية خططها الاستراتيجية بناء على تلك الأهداف، يتم بعد ذلك تحديد احتياجات المنظمة من الموارد البشرية ومصادر توفيرها، كما تقوم الإدارة بتحليل الوظائف لتحديد المؤهلات والمهارات المطلوبة لشاغليها، وضمان توافق ذلك مع متطلبات العمل، يضاف إلى ذلك ضرورة فهم تشريعات العمل المتعلقة بالتوظيف قبل الشروع في العملية، لضمان التوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها.

2- وظيفة التكوين والتنمية والتطوير: تهدف هذه الوظيفة إلى تزويد العاملين بالمهارات والمعرفة اللازمة لأداء وظائفهم بفاعلية، مع التركيز على التدريب المستمر، يساعد ذلك العاملين على التكيف مع متطلبات العمل المتغيرة ويعزز فرص الترقية الوظيفية، كما تساهم هذه الوظيفة في تعديل السلوك الوظيفي ليتماشى مع احتياجات المنظمة.¹

3- وظيفة التحفيز: تتعلق بتحفيز العاملين لزيادة مستوى أدائهم وتحفيزهم على تقديم أفضل ما لديهم، تعد هذه الوظيفة من أصعب وظائف إدارة الموارد البشرية، لأنها تتعامل مع الطبيعة المعقدة للسلوك البشري، ومع تطور العلوم السلوكية، مثل علم النفس والإجتماع، زادت أهمية هذه الوظيفة في تحسين الأداء الوظيفي وتحقيق أهداف المنظمة.

4- وظيفة تقليل معدل دوران العمل: تسعى هذه الوظيفة إلى الحفاظ على العاملين وتعزيز ولائهم للمنظمة، وتعمل على خلق بيئة عمل مستقرة تشمل شروط السلامة والصحة، بالإضافة إلى تقديم الدعم للعاملين للتغلب على تحديات العمل والحياة الخاصة التي قد تؤثر على أدائهم.

يمكن النظر إلى أهداف إدارة الموارد البشرية ووظائفها من زوايا مختلفة حسب الدور الذي تشغله في الهيكل التنظيمي والفكري، وتتنوع هذه الأهداف والوظائف وفق عدة معايير، إلا أن الهدف الأساسي في جميع الأوقات، وخصوصاً في الحاضر والمستقبل، هو تفعيل الموارد البشرية بما يخدم

¹ عمر وصفي عقيلي، المرجع السابق، ص 485.

مصالح المنظمة وأهدافها، وتشمل الوظائف الأساسية جذب الكفاءات، تنميتها وتطويرها، تحفيزها، والحفاظ عليها لضمان استمرارية الأداء الفعال.¹

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في تطور إدارة الموارد البشرية

كما تؤدي إدارة الموارد البشرية إلى إحداث تغييرات داخل المنظمات، فحتمًا تواجهها تحديات متعددة، والاستجابة الفعالة لهذه التحديات تتطلب وجود موارد بشرية متخصصة وقادرة على التعامل معها، وهناك العديد من العوامل التي تفرض ضغوطًا تنظيمية وإدارية مستمرة، حيث تسبب الضغوط المتزايدة في تطور حتمي ومستمر لإدارة الموارد البشرية.²

وقد أصبح هذا الواقع الجديد يفرض على المؤسسات إعادة النظر في أساليب تسييرها للعنصر البشري بما يتلاءم مع بيئة عمل تتسم بالتعقيد والتغير المستمر، فالتطور التكنولوجي والانفتاح الإقتصادي والتحول الاجتماعي جميعها ساهمت في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات داخل المنظمات، وفي بروز أنماط جديدة من الممارسات الإدارية، حيث لم تعد إدارة الموارد البشرية تقتصر على الوظائف التقليدية، بل غدت جزءًا في بناء القدرات التنظيمية ومحاولة التكيف مع متطلبات العصر.

المطلب الأول: العوامل الخارجية المؤثرة في تطور إدارة الموارد البشرية

يشكل تطور إدارة الموارد البشرية استجابة طبيعية للتحويلات المتسارعة التي تشهدها البيئة التنظيمية بمختلف أبعادها، فالإدارة المعاصرة لم تعد تعمل في فراغ، بل أصبحت تتأثر بجملة من المتغيرات التي تفرضها البيئة المحيطة بها، سواء على مستوى المؤسسات أو الدول أو حتى على الصعيد الدولي، فقد بات من الضروري الإحاطة بالعوامل التي تقع خارج نطاق التنظيم الداخلي، لما لها من دور في رسم الاتجاهات الحديثة وتحديد طبيعة الممارسات الإدارية المعتمدة في مجال الموارد البشرية.

الفرع الأول: مجموعة العوامل الاقتصادية:

وتتمثل العوامل الاقتصادية المؤثرة في تطور إدارة الموارد البشرية في:

¹ إدريس تواتي، المرجع السابق، ص 50.

² DAVID ULRICH, Changing Nature of Human Resource Management, CHAPTER 1 McGraw-Hill Professional, United States, 2012, p 4.

أولاً: عوامل الإقتصاد والعولمة:

تواجه منظمات الأعمال اليوم تحديات متعددة في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث فرضت ظاهرة العولمة وتطور التكنولوجيات الحديثة تأثيرات كبيرة على وظيفة إدارة الموارد البشرية، والتي تعتبر إحدى الوظائف الرئيسية في المنظمات، يؤكد العديد من الخبراء على أهمية إعادة توجيه إدارة الموارد البشرية من نطاق محلي إلى نطاق عالمي يأخذ في الاعتبار خصوصيات معينة.¹

في ظل هذه التغيرات، وجدت المنظمات نفسها أمام تحديات جديدة، من أبرزها الحاجة إلى بناء موارد بشرية فعالة والتركيز على إدارة الأعمال الدولية، تواجه المنظمات الآن تحدي جذب الموارد البشرية المؤهلة للعمل في فروعها الخارجية، مما أدى إلى تحول في النظرة من إدارة موارد بشرية محلية إلى إدارة عالمية تأخذ في اعتبارها هذه الخصوصيات.²

وتتمثل تأثيرات الإقتصاد والعولمة على تطور إدارة الموارد البشرية فيما يلي:³

- أصبحت البلدان أكثر ترابطاً إقتصادياً مما كانت عليه في الماضي، وذلك نتيجة للإقتصادات المتداخلة وزيادة الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الحرة، عدم قدرة الإقتصادات على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الاعتماد على نفسها قد يؤدي إلى انهيار في الإستثمار والتجارة.
- تزايد قدرة الحكومات على التحكم في تدفق رأس المال والمعلومات والتكنولوجيا.
- إلغاء تنظيم الأسواق المالية وغيرها من الأسواق، إضافة إلى إدماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.
- انتشار المعلومات بشكل واسع، مما يجعلها متاحة للجميع وفي جميع المجالات.
- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها دون وجود حواجز، مما يساهم في تعزيز الانفتاح الإقتصادي.
- التحول من الدور التقليدي لإدارة الأفراد إلى الدور الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية، وصولاً إلى إدارة الموارد البشرية العالمية.¹

¹ مجاني غنية، بن ساعد يمينية، إدارة الموارد البشرية في ظل المد العولمي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 07، 2016، ص 285.

² نفس المرجع، ص 286.

³ سنان موسوي، إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 159.

- إلغاء تأمين المؤسسات وإنشاء شركات وشبكات عالمية.
- إنتاج سلع وخدمات مقبولة للسوق العالمية، مع الاقتراب بشكل كبير من تحقيق رضا العملاء وفق معايير الجودة العالمية.
- ضرورة تحقيق القدرة التنافسية، لا سيما فيما يتعلق بجذب الإستثمارات والسلع والخدمات، هذا يتطلب مهارات عالية الجودة على جميع المستويات من أجل اجتذاب الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، بعيدا عن الأنشطة الرخيصة ذات القيمة المضافة المنخفضة، مع تحسينات مستمرة في الإنتاجية.

فرضت العولمة على المؤسسات ضرورة تطوير قدراتها الذاتية من خلال تجاوز حاجز الخوف من المستقبل واختيار النموذج المناسب للتوجه نحو العالمية، لم تقتصر آثار العولمة على المنظمات والإدارة فحسب، بل امتدت أيضا إلى إعادة هيكلة الموارد البشرية، وقد ساهمت العولمة في تطوير شرائح جديدة من الموارد البشرية المتميزة، والتي اتسمت بالمعرفة والخبرة التقنية والفكرية على المستوى العالمي، ففي ظل العولمة تمثل الموارد البشرية ذات التأهيل العالي تحديا كبيرا للمنظمات التي تسعى للمنافسة بفعالية في إقتصاد يتسم بطغيان العولمة، إن جذب هذه الكفاءات وإدارتها بفاعلية يعد أمرا حاسما لنجاح المؤسسات في هذا السياق العالمي.²

ثانيا: العوامل الإقتصادية والحكومية:

تؤثر الدورات الإقتصادية العامة مثل فترات الركود والازدهار، بشكل كبير على إدارة الموارد البشرية في مختلف الشركات، عوامل مثل أسعار الفائدة، التضخم، والانكماش أو النمو الإقتصادي تؤثر على توافر العمالة، فيجب أن تكون الرؤية واضحة في الخطط والأهداف التنظيمية لإدارة الموارد البشرية، حيث أن هذه المتغيرات الإقتصادية تتطلب التكيف المستمر.

إلى جانب العوامل الإقتصادية، هناك مجموعة واسعة من اللوائح الحكومية التي تؤثر بشكل مباشر على إدارة الموارد البشرية وتطورها، يتطلب ذلك أن يتم تخطيط الموارد البشرية من قبل أفراد على دراية بالمتطلبات القانونية المختلفة التي تفرضها الأنظمة الحكومية، كتغيرات القوانين المتعلقة بالمعاشات التقاعدية، والتشريعات المرتبطة بالضمان الإجتماعي، وأنماط التقاعد، بالإضافة إلى خيارات التمويل المتاحة.

¹ مجاني غنية، بن مساعد يمينية، المرجع السابق، ص 293.

² الغديوي سعد حسن، إختيار القادة: المعايير المصادر الأساليب، دار الحكمة للطباعة، القاهرة، 2014، ص 63.

وقد يؤدي تعديل أو إلغاء بعض المزايا الضريبية المتعلقة بنفقات التدريب المهني، إلى التأثير على برامج التدريب وتوسعات الموارد البشرية، فيجب على المنظمات أن تأخذ بعين الاعتبار السياسات واللوائح والقوانين الحكومية عند وضع خطط إدارة الموارد البشرية، لضمان الامتثال وتجنب المخاطر القانونية والتنظيمية.¹

ثالثاً: العوامل الاقتصادية العالمية:

ترتبط العوامل الاقتصادية بأنظمة سياسية، قانونية، ثقافية، وإقتصادية متنوعة في العديد من البلدان المتقدمة، في أوروبا، على وجه الخصوص، تكون القيود المفروضة على العمالة ومستويات الأجور مرتفعة مقارنة بغيرها، فعند مقارنة تكاليف العمالة في الولايات المتحدة مع تلك الموجودة في ألمانيا وكوريا، تظهر اختلافات كبيرة، بالمقابل، في بعض البلدان النامية، تدفع الشركات الدولية، أو ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات، أجوراً منخفضة جداً وتوفر ظروف عمل دون المستوى.²

وقد بذلت بعض الشركات جهوداً لضمان الالتزام بمعايير الموارد البشرية العالمية، ومع أن الظروف قد تكون أفضل مما هو معتاد في تلك البلدان، إلا أن موظفي هذه الشركات غالباً ما يحصلون على أعلى الأجور ويتمتعون بأفضل ظروف عمل محلية، هذا الالتزام يساعدهم في تحسين مستويات معيشتهم ويعزز من جودة حياتهم مقارنة بغيرهم في تلك البيئات.³

رابعاً: الظروف الاقتصادية:

يؤثر مناخ الأعمال بشكل كبير على إدارة الموارد البشرية، حيث يتشكل المستقبل بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية، عوامل مثل مستويات الإنتاجية، أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي، أسعار المستهلكين، التضخم، ومعدلات البطالة، كلها تؤثر على توقعات الأعمال واستراتيجياتها، الوصول إلى الائتمان، رأس المال، والموارد البشرية تلعب دوراً حاسماً في قدرة المنظمات على النمو وتقديم المكافآت المرغوبة للموظفين.⁴

¹ ROBERT L ،MATHIS- JOHN H ،JACKSON, Human Resource Management, THIRTEENTH EDITION, South- Western, Cengage Learning, United States of America, 2011, P 149.

²The same reference, P 19.

³ ROBERT L ،MATHIS- JOHN H ،JACKSON, Reference mentioned previously, P 20.

⁴ The Same Reference, P 45.

خلال فترات النمو الإقتصادي المرتفع، غالبا ما تواجه المنظمات نقصا في العمالة والمواد، بينما تسعى في فترات الانكماش الإقتصادي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، زيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف، في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة، قد تلجأ الشركات إلى اتخاذ تدابير صارمة، مثل تخفيضات كبيرة في الموارد البشرية، خفض التعويضات، واتباع إجراءات تقشفية أخرى لضمان استمرارية العمل، إلا أنه يمكن أن تكون لهذه التدابير آثار استراتيجية خطيرة، حيث قد تترك المنظمات عرضة للخطر عندما يتحسن الإقتصاد ويحتاجون إلى التوسع مرة أخرى.

يؤثر التضخم أيضا على تدفق الإيرادات للمنظمات، كما يؤثر على توقعات الموظفين بخصوص التعويضات المالية، في الأوقات التي ترتفع فيها معدلات البطالة، يزداد عدد الباحثين المؤهلين عن العمل، مما يمثل تحديا للمنظمات في إدارة عمليات الاختيار، حيث يمكن أن يؤدي العدد الهائل من المتقدمين إلى تعقيد العملية.¹

خامسا: ضغوط التكاليف التنظيمية وإعادة الهيكلة:

يواجه المدبرون والمؤسسات اليوم تحديا رئيسيا يتمثل في العمل بتكلفة أقل، مما يتطلب البحث المستمر عن طرق لخفض التكاليف في جميع الجوانب، سواء المالية أو التشغيلية أو المتعلقة بالمعدات والعمالة، نتيجة للضغوط الناتجة عن المنافسة العالمية، اضطرت العديد من الشركات إلى الاستعانة بمصادر خارجية لبعض العمليات، وتكييف ممارسات الإدارة، وزيادة الإنتاجية، وخفض تكاليف العمالة لتصبح أكثر قدرة على المنافسة.²

وقد أثر نمو تكنولوجيا المعلومات وخاصة تلك المرتبطة بالإنترنت، بشكل كبير على إدارة الموارد البشرية، أصبحت الإدارة بحاجة إلى التكيف مع التغيرات في عدد الموظفين، مواقعهم، والأنشطة المطلوبة منهم، هذه التحولات دفعت بعض المنظمات إلى تقليص عدد الموظفين، بينما في الوقت نفسه تسعى لجذب والاحتفاظ بالموظفين ذوي المهارات والقدرات التي أصبحت أكثر أهمية مما كانت عليه في السابق.

ونتيجة للاستجابة لضغوط خفض التكاليف وإعادة الهيكلة التنظيمية، إلى جانب التحديات الأخرى المتعلقة بالموارد البشرية، شهدت إدارة الموارد البشرية تحولات داخل العديد من المنظمات،

¹ The Same Reference, P 46.

² ROBERT L .MATHIS- JOHN H ،JACKSON, Reference mentioned previously, P 16.

هذه التغييرات عززت من دور الموارد البشرية كعنصر إستراتيجي في التعامل مع هذه التحديات المتزايدة، مما يساعد المنظمات على التكيف والبقاء قادرة على المنافسة في بيئة الأعمال المتغيرة.¹

الفرع الثاني: العوامل التشريعية والسياسية:

تؤثر القوانين والتشريعات والبيئة السياسية على تطور إدارة الموارد البشرية وتتمثل أهم العوامل التشريعية والسياسية في:

أ- العوامل القانونية والسياسية العالمية:

تعمل العديد من المنظمات في ظل أنظمة قانونية وسياسية متنوعة، زادت الشركات الدولية في العديد من الصناعات بشكل كبير من الأمن لكل من العمليات والموظفين، لقد أثرت التهديدات والحوادث الإرهابية بشكل كبير على شركات الطيران وشركات السفر وشركات الإنشاءات حتى تجار التجزئة مثل ماكدونالدز يجب أن تستجيب إدارة الموارد البشرية لمثل هذه الاهتمامات كجزء من جهود إدارة المخاطر.²

فقد تختلف الجهود المتعلقة بالموارد البشرية من حيث طبيعتها واستقرارها، إن الإمتثال لقوانين وإجراءات الشركة بشأن الأجور والمزايا وعلاقات النقابة وخصوصية العمال وسلامة مكان العمل ومسائل أخرى، توضح أهمية إدارة الموارد البشرية عند العمل عبر الحدود الوطنية، ومن المهم للغاية بالنسبة لموظفي الموارد البشرية إجراء مراجعة شاملة للبيئة السياسية وقوانين التوظيف قبل بدء العمليات في بلد ما ويجب أن يكون دور وطبيعة النقابات العمالية ضمن هذه العوامل.

ب- التأثير التشريعي / السياسي:

هناك مجموعة متزايدة ومتغيرة من الأنظمة الحكومية تؤثر على سوق العمل وممارسات التنظيم، ينبغي أن يكون النظر في التشريعات الحالية والمستقبلية جزءا من عملية التقييم لأن التشريعات الجديدة قد تؤثر على طريقة عمل المنظمة خلال أفق التخطيط.

¹ الغديوي سعد حسن، المنقوش طارق عبد الله، دور الموارد البشرية الماهرة في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغربي في الأسواق الدولية، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 2019، العدد 4، 2019، ص 15.

² ROBERT L ،MATHIS- JOHN H ،JACKSON، Reference mentioned previously، P 20.

تؤثر التشريعات المتعلقة بالضرائب ونقابات العمال والتعويضات والمزايا والعمالة والسلامة والصحة على ممارسات الموارد البشرية في جميع المنظمات، وتنظيم العديد من جوانب علاقات العمل، ويجب أن يتم التخطيط الاستراتيجي مع وضع هذه التشريعات في الاعتبار مع مراعاة الظروف الإجتماعية والتنظيمية.¹

الأحزاب السياسية تؤثر أيضا على كيفية سير الأعمال، مع برامج معينة يمكن كسب أو فقدان الدعم، إذ أن المنظمة تنظر في مجموعة معقدة من السياسات واللوائح والقوانين الحكومية خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

ج- العوامل القانونية والتنظيمية العالمية:

يجب أن تكون المنظمات العاملة على مستوى العالم على دراية بأنظمة قانونية وتنظيمية متنوعة على نطاق واسع بسبب السياسة والاختلافات الإقتصادية وعوامل أخرى، وتشكل الإقتصادات الناشئة على وجه الخصوص تحديات رئيسية لتسهيل عمليات التشغيل والظروف وتحقيق الظروف الملائمة، إذ يجب على كبار المسؤولين التنفيذيين وموظفي الموارد البشرية مراجعة العوامل القانونية والتنظيمية لكل بلد، قبل وأثناء العمليات الجارية، كما يجب تدريبهم على كيفية التعامل مع الفروق الدقيقة للمتطلبات في كل بلد.²

الفرع الثالث: العوامل المتمثلة في التحليل البيئي الخارجي

قبل القيام بعملية التخطيط الإستراتيجي من قبل الإدارة، يجب دراسة وتقييم ديناميكيات البيئة التي يعملون فيها، وذلك من أجل فهم أفضل لكيفية تأثير هذه الشروط على خططهم، تساعد عملية المسح البيئي في تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي ستواجهها المنظمة خلال فترة التخطيط.³

وتشمل البيئة الخارجية العديد من القوى الإقتصادية والسياسية، والتنافسية، التي ستشكل المستقبل.

¹ ROBERT L ،MATHIS- JOHN H ،JACKSON، Reference mentioned previously، P 46.

² The Same Reference، P 48- 49.

³ محمود حسن الهواسي، وحيدر شاكر البرزنجي، مدخل علم الإدارة الحديثة، مطبعة ابن العربي، العراق، 2014، ص 160.

تظهر الفرص والتهديدات من البيئة الخارجية ويمكن أن تؤثر على أعمال المنظمة بطرق عديدة، هذه القوى غالباً ما تكون خارجة عن نطاق السيطرة المباشرة للمنظمة، لكن يجب أخذها في الاعتبار عند إجراء المسح البيئي.

ويشمل المسح البيئي الخارجي تقييماً للظروف الاقتصادية والتأثيرات التشريعية والسياسية والتغيرات الديموغرافية والقضايا الجغرافية والتنافسية.¹

المطلب الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في تطوير إدارة الموارد البشرية

في مقابل تأثير البيئة الخارجية، تبرز العوامل الداخلية بوصفها المحدد الرئيس لمدى قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات واستثمار مواردها البشرية بكفاءة، فنجاح إدارة الموارد البشرية لا يتحقق بمعزل عن خصائص التنظيم ذاته وما يتضمنه من إمكانيات بشرية ومادية وتقنية، بل يرتكز كذلك على التفاعل المتوازن بين مكوناته الداخلية، الذي يشكل الإطار الذي تتحدد في ضوئه بنيته التنظيمية وطبيعة علاقاتها الوظيفية، فهي تعكس الخصائص المميزة لبيئتها الداخلية وما يميزها من موارد وإمكانيات وآليات عمل، الأمر الذي يجعلها عنصراً أساسياً في تركيب الموارد البشرية واتجاهها العام في التسيير.

الفرع الأول: العوامل المتعلقة بالموارد البشرية:

هناك نوعان من العوامل المتعلقة بالموارد البشرية وتنقسم إلى:

أولاً: عوامل الموارد البشرية العالمية:

وتتمثل في:

أ- تقييماً تنافسية:

عند وضع خطط إدارة الموارد البشرية، يجب على أصحاب العمل مراعاة العديد من العوامل الجغرافية والتنافسية، كالهجرة إلى مناطق معينة تلعب دوراً هاماً، في العقد الماضي، شهدت مدن في الجنوب، الجنوب الغربي، والغرب الأمريكي نمواً كبيراً في عدد السكان، مما وفر مصادر جديدة للعمالة، في

¹ ROBERT L. MATHIS- JOHN H. JACKSON, Reference mentioned previously, P 45.

المقابل، شهدت مناطق الشمال الشرقي ووسط الغرب تراجعاً في عدد السكان، مما أثر على توفر الموارد البشرية.¹

فالمنافسون المباشرين يشكلون أيضاً قوة خارجية مؤثرة في إدارة الموارد البشرية، إذا فشلت الشركات في تقديم حزم أجور ومزايا تنافسية مقارنة بالمنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال والموقع الجغرافي، فقد يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة على المدى الطويل، حيث قد تفقد الشركة قدرتها على جذب الكفاءات والاحتفاظ بها.

كما لا يمكن تجاهل تأثير المنافسة الدولية كجزء من المسح البيئي، تتزايد المنافسة العالمية على الموارد البشرية مع تحول المنافسين الدوليين إلى إستقطاب العمالة في مناطق مختلفة من العالم، ويظهر ذلك جلياً في الإستعانة بمصادر خارجية للوظائف من خلال التوجه إلى بلدان ذات تكاليف أقل، حيث تسعى الشركات لتخفيض النفقات وزيادة كفاءتها التنافسية على المستوى العالمي.²

ب- تغيير إعتبارات الموارد البشرية:

عند إجراء تقييمات خارجية لتطوير إدارة الموارد البشرية، يجب أخذ التغيرات الهامة في الموارد البشرية على الصعيد العالمي في الإعتبار، التحولات التي شهدتها تركيبة الموارد البشرية، إلى جانب استخدام أنماط عمل مختلفة، أدت إلى إنشاء بيئات عمل ومنظمات تختلف بشكل كبير عن تلك التي كانت سائدة قبل عقد من الزمن.

تواجه العديد من المنظمات تحديات كبيرة تتعلق بتوفر الموارد البشرية الكافية لتلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية، فمن الضروري عند إجراء مسح لتوقعات الموارد البشرية المحتملة أن يتم النظر في مجموعة من المتغيرات الرئيسية، والتي تتضمن:³

- شيخوخة الموارد البشرية، فمع تقدم العاملين في السن، قد تواجه المنظمات نقصاً في المهارات والخبرات، ما يتطلب خططا لتعويض الكفاءات.

- تنوع العمال، حيث يزداد التنوع في أماكن العمل، مما يستلزم إدارة فعالة لهذا التنوع لضمان دمج مختلف الخلفيات الثقافية والعرقية والإقتصادية في بيئة العمل.

¹ ROBERT L ,MATHIS- JOHN H ,JACKSON, Reference mentioned previously, P 149.

² عبد الكريم أحمد جميل، تدريب وتنمية الموارد البشرية، الجندرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 124.

³ ROBERT L ,MATHIS- JOHN H ,JACKSON, Reference mentioned previously, P 150.

- عاملات والمخاوف المتعلقة بالتوازن بين العمل والحياة، حيث تحتاج الشركات إلى توفير سياسات داعمة للعاملات، مثل برامج التوازن بين العمل والحياة، لضمان الاحتفاظ بالموظفات وزيادة إنتاجيتهن.
- توفر العمال المؤقتين، إذ أنه مع تزايد الاعتماد على العمالة المؤقتة، يصبح من المهم التأكد من تكامل هذه الفئة في استراتيجيات الموارد البشرية للمنظمة.
- إمكانيات الإستعانة بمصادر خارجية، حيث يمكن أن تساعد الإستعانة بمصادر خارجية في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، لكنها تتطلب تخطيطا دقيقا لضمان توافق الموارد البشرية الخارجية مع أهداف المنظمة.

ج- عولمة المنظمات والموارد البشرية:

انتقلت عولمة الأعمال من التركيز على التجارة والاستثمار إلى تكامل العمليات العالمية، الإدارة، التحالفات الاستراتيجية، والشركات المتعددة الجنسيات، هذا التحول كان له تأثير كبير على إدارة الموارد البشرية، التي أصبحت أكثر تعقيدا نتيجة التعامل مع أنواع متعددة من العمال العالميين، يمكن تصنيف هؤلاء العمال إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المغتربون، مواطنو البلدان المضيفة، ومواطنو البلدان الثالثة.¹

-المغترب: المغتربون هم مواطنون من بلد يعملون في بلد آخر لصالح منظمة مقرها في بلدهم الأصلي، يمتلك المغتربون خبرات ومهارات يمكن استغلالها في توسيع عمليات الشركة على نطاق عالمي، كما أنهم قادرون على فهم رسالة المنظمة وثقافتها بشكل أفضل، مما يسهل عمليات الانتقال إلى أسواق جديدة.

-مواطن البلد المضيف: مواطنو البلدان المضيفة هم مواطنو بلد معين يعملون لصالح منظمة مقرها في بلد آخر، يعرف مواطنو الدول المضيفة الثقافة المحلية، القوانين، السياسة، وعادات الأعمال في بلدهم بشكل أفضل من المغتربين، مما يجعلهم عناصر هامة لتسهيل إدارة الأعمال في هذا البلد.

-مواطن بلد ثالث: مواطنو البلدان الثالثة هم مواطنون من بلد معين يعملون في بلد آخر لصالح شركة مقرها في بلد ثالث، على سبيل المثال مواطن أمريكي يعمل كمدير لشركة خاصة من أصل بريطاني في النرويج، هذا النوع من التوظيف يعكس توجهها عالميا حقيقيا، حيث يتم استغلال المهارات والكفاءات من مختلف البلدان لتحقيق التكامل العالمي.

¹ شارلز هيل، جاريث جونز، الإدارة الاستراتيجية، مدخل متكامل، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2001، ص 423.

د- العوامل الثقافية العالمية:

تمثل الموارد البشرية الثقافية مصدر قلق مهم يؤثر بشكل كبير على إدارة الموارد البشرية الدولية، تتجلى أهمية الثقافة في المنظمات الدولية عند النظر إلى الصراعات التي تنشأ بسبب السياسة، الدين، والعرق في مناطق وأجزاء من العالم.

وقد يكون من الصعب إقناع الأفراد من خلفيات دينية، عرقية، أو قبلية مختلفة بالعمل معا في إطار شركة عالمية، التحديات الثقافية يمكن أن تؤثر على التعاون، التواصل، والتكامل بين الموظفين، مما يتطلب من إدارة الموارد البشرية تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة هذه التنوعات.¹

وقد تم تطوير طريقة واحدة تستخدم على نطاق واسع لتصنيف الثقافات ومقارنتها بواسطة Geert Hofstede، وهو أستاذ وباحث هولندي، أجرى هوفستد أبحاثا على أكثر من 100.000 موظف لشركة IBM في 53 دولة، وحدد خمسة أبعاد مفيدة في تحديد ومقارنة الثقافات:

- عدم المساواة في السلطة.
- الفردية / توجه المجموعة.
- الذكورة / الأنوثة.
- تجنب عدم اليقين.
- التوجه طويل الأجل / قصير الأجل.

تتعدد جوانب الاختلافات الثقافية بشكل كبير، ويجب على مديري الموارد البشرية والمهنيين الدوليين أن يكونوا واعين لهذه الاختلافات، الأبعاد الثقافية تختلف ليس فقط من بلد إلى آخر، بل أيضا داخل البلدان ذاتها، وقد تتباين اختلافات كبيرة بين مناطق مختلفة داخل نفس البلد.

ونتيجة لهذه الفروقات الثقافية، قد يكون من الضروري تعديل أنشطة وإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية لتلائم الثقافة المحلية أو الإقليمية المحددة، قد يتطلب ذلك تكييف السياسات والممارسات المتعلقة بالتوظيف، التدريب، إدارة الأداء، والمزايا لتعكس القيم والمعتقدات الثقافية الخاصة بكل منطقة.

¹ ROBERT L ،MATHIS- JOHN H ،JACKSON، Reference mentioned previously, P 8.

ثانيا: تنوع وتباين الموارد البشرية:

وتتمثل هذه العوامل في:

أ- الديموغرافيا البشرية والتنوع:

لقد تغيرت الموارد البشرية بشكل كبير، وهي أكثر تنوعا جنسيا وعرقيا، فالمزيد من النساء فيها أكثر من أي وقت مضى، ومتوسط عمر أعضائها في ازدياد، ونتيجة لهذه التغيرات الديموغرافية اضطرت إدارة الموارد البشرية في المنظمات إلى التكيف مع موارد بشرية أكثر تنوعا من الخارج والداخل، فهذا التنوع المتنامي وشيخوخة الموارد البشرية قد أثار مخاوف أصحاب العمل ويعني أن الموارد البشرية يجب أن تخصص المزيد من الوقت والجهد لضمان إتباع السياسات والممارسات غير التمييزية، إن الإدارة الفعالة لقضايا التنوع في المنظمات تحظى باهتمام أكبر.¹

ب- الثقافة التنظيمية والموارد البشرية:

تعتمد قدرة المنظمة على استخدام مواردها البشرية ككفاءة أساسية جزئيا على الثقافة التنظيمية حيث تتكون الثقافة التنظيمية من القيم والمعتقدات المشتركة التي تعطي أعضاء المنظمة معنى وتوفر لهم قواعد السلوك.²

وينظر إلى ثقافة المنظمة في قواعد السلوك المتوقع والقيم والفلسفات والطقوس والرموز المستخدمة من قبل موظفيها، وتتطور على مدى فترة من الزمن.

فقط إذا كان للمؤسسة تاريخا يمكن من خلاله تبادل الخبرات مع الناس لسنوات، فإن الثقافة ستستقر، فقد لا تكون شركة جديدة نسبيا مثل شركة قائمة منذ مدة من الزمن، كما تختلف الشركات المتعددة الجنسيات عن المنظمات المحلية أو الوطنية التي تكون طورت ثقافة مستقرة.

ج- إختلافات الأجيال:

إن توقعات الموارد البشرية في مختلف الفئات العمرية والأجيال تمثل تحديات بالنسبة لأرباب العمل، خاصة بالنظر إلى التغيرات الإقتصادية والعالمية والعولمة والتغيرات الأخرى في مكان العمل.¹

¹ بوديوس سامي، زهمول خالد، إدارة الموارد البشرية، رؤية إستراتيجية وتطبيقات عملية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2020، ص 74.

² ROBERT L .MATHIS- JOHN H ،JACKSON، Reference mentioned previously، P 7.

ومع تغير الإقتصاد والصناعات، أصبحت شيخوخة الموارد البشرية مصدر قلق كبير، إن العمال فوق سن 55 سنة يؤخرون التقاعد أكثر، ويعملون لسنوات أطول، أو يبحثون عن عمل بدوام جزئي أو التقاعد على مراحل، فالظروف الإقتصادية هي الأسباب السائدة وراء تجاوز هؤلاء العمال لسن التقاعد العادي البالغ 60 عاما، ومع تقاعد الموظفين الأكبر سنا والأكثر خبرة في المستقبل، يؤدي إلى فجوات متزايدة في ظل محاولة تعويض الخبرات والقدرات بالموظفين الجدد.²

من المرجح أن تضيف الاختلافات في الأجيال في التوقعات إلى التحديات والصراعات في المنظمات، حيث يهتم العديد من الموظفين الأكبر سنا بالأمن والخبرة، في حين أن الأشخاص الأصغر سنا لديهم مخاوف مختلفة، حيث يتوقعون أن يتم مكافأتهم بسرعة، واستخدام التكنولوجيا بشكل فارق بين الأجيال، وكثيرا ما يتم طرح المزيد من الأسئلة حول سبب اتخاذ المديرين والمؤسسات القرارات التي يقومون بها.

د- إدارة الموارد البشرية متعددة الأجيال:

يجب على المديرين أن يكونوا مدركين للفرص المحتملة بالإضافة إلى التحديات مع الموارد البشرية متعددة الأجيال في المؤسسة، المنظمات تشارك في تعزيز أنشطة الموارد البشرية متعددة الأجيال وإدارتها وإستثمار طاقاتها لتحقيق الأهداف.

ويمكن التوسع في التدريب ونقل الخبرات مع وجود أجيال مختلفة من الأفراد يعملون معا.

قد تكون هناك فجوات بين الأجيال ويعتمد ذلك على نوع العلاقات في العمل بين المشرفين والمرؤوسين أو علاقة الزملاء مع بعضهم وكيفية قيامهم بالأعمال كما يمكن تقليص هذه الفجوات عن طريق التدريب وفرق العمل والتشاركية والتشاور.

وتتمثل الأنشطة الإيجابية لإدارة الموارد البشرية متعددة الأجيال في:

- دمج الموارد البشرية مختلفة الأجيال.
- التعرف على توقعات الموظفين المختلفة.
- تطوير وسائل التوجيه المتنوعة.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة الموارد البشرية، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 40.

² ROBERT L. MATHIS- JOHN H. JACKSON, Reference mentioned previously, P 113.

- تكييف وتطوير طرق التدريب لتعكس قدرات الأجيال.
- الاستفادة من المهارات والخبرات للذوي الخبرة لمساعدة الموظفين الجدد.
- دعم التوقعات المهنية الفردية التي تختلف حسب المجموعات.
- معالجة قضايا الأجيال بفعالية.
- إنشاء مجموعات عمل ومشاريع متعددة الأجيال.
- 1- تنوع الموارد البشرية بين الجنسين:

أصبحت نسبة النساء أكبر في الموارد البشرية، حيث أنها تشكل نسبة معتبرة من مجموع الأفراد العاملين، إلا أن متوسط وقت العمل اليومي لدى الرجال أكثر من النساء.

ومن المثير للإهتمام أنه مع تحول الإقتصاد وسوق العمل فإن مجالات العمل التي يهيمن عليها الرجال قد تأثرت أكثر من تلك التي تتألف في معظمها من النساء، والعمال الذكور أكثر تمثيلاً في الصناعات التحويلية والزراعية وغيرها من الصناعات المسيطرة، لذا تأثر الموظفون الذكور بدرجة أكبر مع تغيرات السوق، على عكس النساء العاملات واللواتي يعملن في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم.¹

الفرع الثاني: تكنولوجيا الموارد البشرية:

أدى الاستخدام الأكبر للتكنولوجيا إلى الاستخدام التنظيمي لنظام إدارة الموارد البشرية (HRMS)، وهو نظام متكامل يوفر المعلومات التي تستخدمها إدارة الموارد البشرية في عملية صنع القرار، إن اتخاذ القرارات يكون على مستوى الموارد البشرية، وليس بناء قواعد البيانات واستخدام التكنولوجيا فقط، ويتم تجميع البيانات في نظام المعلومات، أو بما يعرف بنظم المعلومات الإدارية.²

الغرض الثاني من استخدام تكنولوجيا الموارد البشرية يرتبط بالتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، إذ أن وجود بيانات يسهل الوصول إليها ويتيح تخطيط الموارد البشرية واتخاذ القرارات الإدارية على أساس درجة أكبر من المعلومات بدلاً من الاعتماد على التصورات الإدارية والحدس.

تؤثر الاستخدامات الأكبر للتكنولوجيات على كيفية تنفيذ أنشطة الموارد البشرية بعدة طرق، ولتوضيح ذلك توفر العديد من الشركات برنامج الخدمة الذاتية للموظفين عبر الإنترنت لموظفيها في

¹ زايد محمد عادل، إدارة الموارد البشرية، رؤية إستراتيجية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003، ص 530.

² ROBERT L. MATHIS- JOHN H. JACKSON, Reference mentioned previously, P 21.

جميع أنحاء العالم، ويمكن للموظفين الاتصال بالإنترنت والدخول إلى بياناتهم الشخصية وتغييرها أو التسجيل في برامج المزايا أو تغييرها والاستعداد لمراجعات الأداء.

كما نوقش في الجمعية العامة لإدارة الموارد البشرية، فإن الإستخدام المتفجر للإنترنت، والمدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها من التكنولوجيا يؤثر على الموارد البشرية بشكل كبير.¹

وبالفعل فإن إدارة الموارد البشرية هي مجال معقد ومتغير في الممارسة في الصناعة والأوساط الأكاديمية، على الرغم من التطورات الحديثة نسبياً، وبالاعتماد على التأثيرات الخارجية والمحلية، فإن إدارة الموارد البشرية هي عامل حاسم في نجاح جميع المنظمات.

تمثل إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية الحديثة تخصصاً حيوياً في عملية تنقيح فلسفاتها وممارساتها ومساهماتها الشاملة في الفعالية التنظيمية استجابة للتأثيرات الخارجية، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والديموغرافية والتشريعية والاجتماعية.

تبنى إدارة الموارد البشرية توجهها استراتيجياً لفائدة الشركات، وكما هو الحال في المهن الأخرى، تواجه إدارة الموارد البشرية عدداً من القضايا والمعضلات الصعبة فيما يتعلق بالأخلاقيات والأدوار والممارسات وطبيعتها المهنية، في نهاية المطاف سيعمل التطوير الإضافي لإدارة الموارد البشرية الإستراتيجية على حل هذه المشكلات وتحقيق الأهداف بطرق إبداعية وفعالة.

الفرع الثالث: العوامل المتمثلة في التحليل البيئي الداخلي

تشمل البيئة الداخلية نوعية وكمية وفعالية الموارد البشرية، والموارد المادية، والثقافة التنظيمية.

عند تقييم البيئة الداخلية للمنظمة، تلعب نقاط القوة والضعف دوراً حاسماً في تحديد كيفية خلق أو تدمير القيمة، المديرون يقيمون كمية ونوعية الموارد البشرية، ممارسات الموارد البشرية، والثقافة التنظيمية لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية.²

فنقاط القوة تشمل الموارد البشرية القوية، المواهب، والتطوير القيادي، تحقيق الأهداف الاستراتيجية يتطلب وجود مهارات ومواهب كافية، برامج تطوير القيادة والتخطيط تساعد على تلبية

¹ بودبوس سامي، زهمول خالد، المرجع السابق، ص 250.

² ROBERT L. MATHIS- JOHN H. JACKSON, Reference mentioned previously, P 44.

الكفاءات العالية الجودة الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية بفعالية، برامج التنمية الفعالة يمكن أن تقلل من معدل الفشل المرتفع للأفراد في المناصب القيادية من خلال تحسين نوعية القادة وتعزيز النجاح الاستراتيجي، أما نقاط الضعف فتشمل نقص الكفاءات، ضعف برامج التدريب والتطوير، أو عدم فعالية الثقافة التنظيمية، تحديد خطط لتدوير العمل أو النقل لضمان الاستبدال المنظم للموظفين الرئيسيين يمكن أن يساعد في إدارة المواهب الداخلية بشكل أفضل، هذه الخطط تساعد المديرين في تحديد الأفراد القادرين على أداء أدوار جديدة في المستقبل، مما يعزز استمرارية الأعمال ويضمن تعويض الفراغات القيادية بفعالية.

خلاصة الفصل الأول

رغم أن إدارة الموارد البشرية تعتبر موضوعا حديثا نسبيا، فإنها شهدت تطورا كبيرا وما زالت تحظى بإهتمام واسع من قبل المختصين والمديرين في مختلف المدارس والتوجهات الفكرية وفي منظمات متعددة، خصوصا الاقتصادية، وتظهر الممارسات المرتبطة بالعنصر البشري أنها قديمة بقدم المجتمعات البشرية، وقد تطورت هذه الممارسات إلى أشكال متنوعة ومطورة في كل مجتمع، هذه الممارسات ترتبط بضرورة تاريخية متسلسلة ومعطيات تسييرية، انطلقت من أهداف المنظمة وظروفها البيئية، بما توفره من فرص أو تفرضه من قيود.

وفي الوقت الحاضر وبسبب متطلبات البيئة العالمية المعاصرة، تزداد أهمية هذه الممارسات بين الباحثين والمختصين، حيث تظهر تشابها كبيرا من حيث المبادئ والتقنيات المستخدمة.

إن مستقبل إدارة الموارد البشرية يرتبط بشكل مباشر بمستقبل الإدارة بشكل خاص، وبمستقبل البيئة التي تعمل فيها بشكل عام، ويعتمد أيضا على القدرات الذاتية للعاملين في هذا المجال، فكلما زادت قدرتهم على التحكم بمستقبلهم، زاد الإهتمام بالنظريات والتطبيقات في هذا الحقل.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي
والتنمية الفلاحية المستدامة

تمهيد

في ظل التحديات العالمية المتزايدة، تبرز قضية الغذاء كأحد أبرز القضايا الإستراتيجية التي تواجهها الدول، ليس فقط باعتبارها مسألة بقاء أو مجرد رفاهية، بل لإرتباطها العميق بالأمن القومي والإستقرار الإجتماعي والسيادة الوطنية، فقد أظهرت الأزمات المتلاحقة سواء الناتجة عن التغيرات المناخية أو الإضطرابات الجيوسياسية أو الأزمات الإقتصادية والصحية، هشاشة منظومات الإمداد الغذائي في كثير من الدول، خصوصاً تلك التي تعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية لتأمين إحتياجاتها، هذا الواقع فرض مراجعة جذرية لسياسات الإنتاج الفلاحي، وفتح المجال أمام توجهات جديدة تنطلق من فكرة الإستدامة كخيار إستراتيجي لتعزيز الأمن الغذائي.

وقد أضى من غير الممكن النظر إلى النشاط الفلاحي بمنظور تقليدي يقتصر على إنتاج المحاصيل وتربية المواشي فقط، بل صار لزاماً إدراجه ضمن منظور تنموي متكامل يأخذ بعين الإعتبار التغيرات الهيكلية التي يشهدها العالم، في ظل الندرة المتزايدة في الموارد، والضغط الديمغرافي وتنامي الطلب على الغذاء، بالإضافة إلى التحديات البيئية التي تمس مختلف الموارد الطبيعية من التربة والمياه والغطاء النباتي والتنوع البيولوجي، حيث لم تعد كفاءة الإنتاج تقاس فقط بكمياته أو مردوده الإقتصادي، بل وكذلك بمدى إستدامته ومدى قدرته على التكيف مع التغيرات والأزمات المناخية والبيئية والإجتماعية.

تقتضي دراسة الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة الوقوف على المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها هذا المجال، فالأمن الغذائي يتعلق بضمان وفرة الغذاء واستمراره لجميع الأفراد، مع إمكانية الحصول عليه بأسعار مناسبة، في حين ترتبط التنمية الفلاحية المستدامة بتطوير الإنتاج الفلاحي بأساليب تحافظ على الموارد الطبيعية وتضمن إستغلالها الرشيد على المدى الطويل، ويساهم التحديد الدقيق لهذين المفهومين في بلورة السياسات والاختيارات التي من شأنها تحقيق التكامل بين متطلبات الأمن الغذائي وأهداف الإستدامة، سواء في الإطار الوطني أو الدولي.

ويتطلب تناول مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة تناول أبعادهما بشكل دقيق، لما لهما من صلة مباشرة بتلبية إحتياجات المجتمعات وضمان الإستخدام العقلاني للموارد، فالأمن الغذائي يعكس قدرة الدولة على توفير كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي بشكل منتظم لجميع

السكان، أما التنمية الفلاحية المستدامة فترتبط بتحسين الإنتاج الفلاحي بأساليب تراعي الحفاظ على البيئة وضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية، وتقوم العلاقة بين المفهومين على السعي لتحقيق توازن بين رفع الإنتاج الغذائي من جهة، وحماية البيئة من جهة أخرى، وعليه يهدف هذا الفصل إلى تحديد الأسس التي يمكن من خلالها بناء سياسات متكاملة تعزز الأمن الغذائي وتكرس تنمية فلاحية قائمة على الإستدامة.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعد الغذاء من الضروريات الأساسية لاستمرار الحياة الإنسانية، وذلك انطلاقاً من كون بقاء الإنسان ونشاطه مرتبطين بتوفر ما يسد حاجاته الغذائية، فحين يتحقق له هذا التوفر تنشأ لديه إمكانية الاستقرار والمساهمة في التنمية، أما في حال غيابه فإن ذلك يفضي إلى صعوبات على مستوى الإكتفاء، وقد تترتب عنه انعكاسات إقتصادية وإجتماعية، بل وحتى سياسية وأمنية، وينظر إلى الأمن الغذائي باعتباره أحد العناصر الرئيسية في دعم الاستقرار وترقية مسارات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وتبرز أهمية الأمن الغذائي بوضوح في ظل الإعتماد المتزايد على الواردات لتلبية الحاجيات الغذائية المتصاعدة، ما يجعله موضوعاً ذا أولوية قصوى، وقد شهد هذا المفهوم تحولاً ملحوظاً، من تركيز تقليدي على تحقيق الإكتفاء الذاتي في إطار سياسات حمائية داخلية، إلى توجه أكثر انفتاحاً يعتمد على الخارج في تغطية العجز الناتج عن محدودية الإنتاج المحلي.

يأتي هذا المبحث ليقدم تصوراً واضحاً عن ماهية الأمن الغذائي خلال تحليل مفاهيمها وأبعادها المختلفة، مما يتيح تفصيل العناصر التي يتكون منها هذا المجال، كما سيتطرق إلى العوامل المؤثرة التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذه الأهداف أو تحول دون ذلك، مع التركيز على التحديات التي قد تواجهها المجتمعات في سعيها نحو التنمية الشاملة.

اختلف الباحثون الإقتصاديون في تحديد مفهوم دقيق وموحد للأمن الغذائي، نتيجة تباين رؤاهم حول طبيعة هذه المسألة ومجال معالجتها، فقد اعتبرها بعضهم قضية توزيع عالمي تستدعي توفير كميات كافية من الغذاء وتوجيهها نحو إطعام الفئات المحتاجة على مستوى العالم، في حين رأى آخرون أنها مشكلة إقليمية تستلزم تنسيق الجهود بين مجموعة من الدول ضمن نفس المجال الجغرافي، خاصة تلك التي تواجه عجزاً غذائياً متكرراً مقابل مستويات إستهلاك متزايدة، بينما ذهب اتجاه ثالث إلى اعتبارها

مسألة وطنية، تعالج على مستوى كل دولة من خلال ضمان حصول جميع الأفراد وفي جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء لتأمين حياة صحية ونشطة.

يحظى مفهوم الأمن الغذائي بأهمية متقدمة عند صياغة السياسات الغذائية لأي دولة، إذ يعكس مدى قدرة الإقتصاد الوطني على تلبية الحاجات الغذائية لسكانه، ويؤدي غياب هذا الأمن إلى اتساع الفجوة الغذائية وتراجع معدلات الإكتفاء الذاتي، ما يفضي إلى تدهور في مستوى تغذية السكان، ونظرا لتعدد أبعاد الأمن الغذائي تعددت كذلك تعريفاته، لكن يبقى القاسم المشترك بينها جميعا هو إعتبار الغذاء حاجة إنسانية أساسية، تضمن للفرد التوازن الجسدي والقدرة على أداء وظائفه بفعالية، فمنذ العصور الأولى سعى الإنسان إلى تأمين غذائه إعتمادا على ما توفره الأرض، في ظل غياب وسائل تقنية تتيح له تنوعا غذائيا كافيا، وقد تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق خطوات كبيرة نحو تأمين غذائها، بينما ما تزال العديد من الدول النامية تواجه صعوبات في هذا المجال، بفعل تباطؤ الإنتاج مقارنة بالنمو السكاني، فمعدل النمو الإقتصادي يتأثر بالعلاقة التوازنية بين نمو عدد السكان ونمو الإنتاج، وإذا ما تفوقت الزيادة السكانية على النمو الإنتاجي تقلصت حصة الفرد من الناتج الإجمالي، أما إذا تطور الإنتاج بوتيرة أسرع فإن ذلك يترجم إلى تقدم إقتصادي فعلي.¹

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

تتعدد مفاهيم الأمن الغذائي بتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون والمهتمون بهذا المجال، فبينما يعتبره البعض قضية عالمية تقتضي إيجاد حلول شاملة لإطعام سكان العالم، يرى آخرون أنه مشكلة إقليمية يمكن التصدي لها من خلال التعاون بين دول تنتمي إلى نفس الفضاء الجغرافي، وهناك من ينظر إليه كإشكالية وطنية تعالج على مستوى كل دولة على حدة، عبر تأمين الحاجات الغذائية لمواطنيها، ورغم حداثة مصطلح الأمن الغذائي، إلا أنه أصبح محور اهتمام متزايد من قبل المنظمات الدولية والباحثين، مما أفرز تعددا في التعريفات التي تحاول ضبط دلالاته ومضامينه.

لم يبدأ استخدام مصطلح الأمن الغذائي إلا خلال سبعينيات القرن العشرين، وذلك في سياق أزمات النقص الحاد في السلع الغذائية التي مست الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد تفاقمت أوضاع بعض البلدان ومنها الدول العربية، حيث تصاعدت درجة إعتمادها على الخارج لتأمين إحتياجاتها من الغذاء، ما عمق الفجوة بين الإنتاج المحلي وحاجات السكان، وقد برز تعريف الأمن الغذائي بإعتباره

¹ خالد السبع النجار ونور الدين منى، إستراتيجية الأمن الغذائي، منشورات جامعة حلب، كلية الزراعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994، ص 7.

قدرة المجتمع على تأمين الإحتياجات الأساسية من الغذاء، سواء من المصادر النباتية أو الحيوانية، مع ضمان الحد الأدنى الضروري من الكمية والنوعية الكفيين باستمرار حياة الأفراد، وذلك في إطار قدراتهم الشرائية ودخولهم المتاحة.¹

الفرع الأول: التعريف اللغوي للأمن الغذائي

من أجل الإحاطة بمفهوم الأمن الغذائي وجب التطرق أولاً للمدلول اللغوي لهذا المفهوم، وذلك بتقسيم المصطلح إلى شقيه المكونين له في الأصل وهما الأمن والغذاء، ثم الانتقال إلى شرح المصطلح ككل.

أ- الأمن:

الأمن لغة: الأمن مصدر الفعل أمن – أماناً وأمانة ويعني السلامة أي إطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، يقال أمن من الشر أي سلم منه.²

الأمن اصطلاحاً: عرفه روبرت بأنه: التطور والتنمية سواء منها الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في المجالات كافة سواء في الحاضر أو الماضي.

ومن بين أهم التعريفات للأمن المعتمدة في الدراسات الأكاديمية هو تعريف أرنولد وولفر: يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للمخاطر.³

فهذا التعريف ركز على عنصرين أساسيين هما: عدم وجود أي تهديد للقيم المكتسبة أو في قوة الدولة المختلفة أيا كانت عسكرية أو إقتصادية أو ثقافية حضارية، والعنصر الثاني إنعدام التخوف من فقدان عوامل قد تؤدي إلى ضعف وانهايار هذه القيم.

¹ خيرية عبد الفتاح عبد العزيز محمود، علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والاساسية في مصر، رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1995، ص 12.

² طشطوش هايل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 19.

³ صولة فيروز، تداعيات الأمن الصحي في المجتمعات المتقدمة والنامية: المخاطر والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2019، ص 12.

ويعرف بأنه العمل على التحرر من التهديد، وفي إطار النظام الدولي يتمثل في قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.¹

ب- الغذاء:

يمكن تعريف الغذاء بأنه ما يتعاطاه الإنسان والحيوان والنبات يوميا، ليستعيد به طاقته أو يجددها، أو هو الطاقة التي تبقى على الكائن حيا، وتمده بالقوة اللازمة لتنفيذ الأنشطة البدنية والحيوية والعقلية.²

وبذلك فالأمن مفهوم مطلق، وإذا ما أضفنا له كلمة الغذاء، أصبح واضحا انه خوف الإنسان من الجوع وحرصه على تأمين إمداد الطعام.

ج- الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي في معناه اللغوي هو الاطمئنان من الجوع، والضمان المستمر لتوفر الغذاء وسد الحاجة إليه، بما يحقق للإنسان السلامة الجسدية والنفسية، فهو تركيب يجمع بين معنى الأمن الذي يدل على زوال الخوف وإستقرار الحال، ومعنى الغذاء الذي يشير إلى ما يستهلكه الكائن الحي يوميا للحفاظ على حياته ونشاطه، وبهذا المفهوم يفهم الأمن الغذائي لغويا على أنه الشعور بالطمأنينة إزاء الحصول على الغذاء الضروري للبقاء، دون انقطاع أو تهديد.

الفرع الثاني: التعريف الإصطلاحي للأمن الغذائي

يقصد بالأمن الغذائي تأمين الحاجات الغذائية الأساسية لكافة أفراد المجتمع، دون أن يقتصر ذلك على ما تنتجه الدولة محليا، بل يشمل أيضا ما يتم الحصول عليه عبر آليات التبادل الدولي، فالمسألة لا تتعلق فقط بالإكتفاء الذاتي من الإنتاج، وإنما تتطلب تأمين استمرارية التزود بالغذاء من مختلف المصادر المتاحة.

ويتضمن هذا المفهوم ضرورة أن يحتوي الغذاء المتوفر على العناصر الضرورية، مثل السعرات الحرارية والبروتينات، وألا يقل مستوى هذه المكونات عن الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على الصحة

¹ طشوش هایل عبد المولى، المرجع السابق، ص 24.

² بكدي فاطمة، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد البيئة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 64.

العامة، فالأمن الغذائي لا يتحقق بمجرد إتاحة الغذاء، بل يشترط أن يكون صحيا ومتوازنا ومتناسبا مع القدرة الشرائية للأفراد، بما يضمن لهم حياة نشطة ومستقرة.

يعرف باري بوزان مفهوم الأمن الغذائي في إطار مقارنته للأمن الشامل، بإعتباره عملية التحرر من التهديد ضمن السياق العام للنظام الدولي، حيث ينظر إليه كقدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على استقلاليتهم وتماسكهما الوظيفي في المجال الغذائي، في مواجهة القوى أو التغيرات التي تعتبر معادية أو مهددة لهذا التوازن، حيث يرى بوزان أن مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي تقع على عاتق الدولة والمجتمع معا، إذ يتعين عليهما امتلاك القدرة الكاملة لضمان هذا الهدف، بإعتباره عنصرا أساسيا في الحفاظ على الأمن الشامل للدولة والمجتمع، وتزداد أهمية هذا الدور في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، والتغيرات المتسارعة التي تعيق تحقيق الإستقرار وتهدد الأمن في مختلف المجالات والقطاعات.¹

يرى الدكتور محمد السيريتي في كتابه الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، أن الأمن الغذائي يتمثل في قدرة المجتمع على تلبية الحاجات الأساسية لأفراده، مع ضمان حد أدنى منها بشكل منتظم، ويتحقق ذلك إما من خلال الإنتاج المحلي للسلع الغذائية، أو عن طريق تأمين عائدات كافية من الصادرات لتغطية ما يتم إستيراده، ويركز هذا التعريف على أهمية وفرة الغذاء واستمرارية توفيره، مع التأكيد على تشجيع الإنتاج المحلي كوسيلة للتقليل من التبعية للإستيراد الخارجي.²

لا يعني الأمن الغذائي بالضرورة أن تقوم الدولة بإنتاج كافة إحتياجاتها الغذائية بشكل كامل، الأمر الذي قد يقود إلى الإنغلاق الإقتصادي والعزلة عن التبادل الدولي، بل يتطلب الأمر موازنة بين الإنتاج المحلي والمبادلات التجارية مع الخارج، بما يضمن تحقيق وفرة غذائية مستدامة دون المساس بمبدأ الانفتاح الإقتصادي والتكامل مع الأسواق العالمية.

إذ يركز مفهوم الأمن الغذائي على مبدأ إنتاج الدولة لأكبر قدر ممكن من حاجاتها الغذائية، وفق إستراتيجية إقتصادية رشيدة تأخذ بعين الإعتبار ميزة الدولة النسبية في إنتاج بعض السلع الغذائية، ضمن ما تمتلكه من موارد وإمكانات، ويفترض أن تتمتع هذه المنتجات المحلية بقدرة تنافسية تمكنها من دخول الأسواق الخارجية، وتحقيق عائدات من العملة الصعبة، سواء عبر الصادرات الفلاحية أو غير الفلاحية، مما يسمح بتغطية الإحتياجات الغذائية التي لا يمكن إنتاجها محليا بكفاءة، وبهذا الشكل يمكن

¹ Buzan Barry, People State and Fear, An Agenda for International Security Studies in The Post Cold War Era, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 1999, p 19.

² السيريتي محمد، الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 14.

ضمان توفير الغذاء الضروري لجميع أفراد المجتمع من حيث الكمية والنوعية، في إطار من العدالة الغذائية يتناسب مع مستويات الدخل، إلا أن تحقيق الأمن الغذائي لا يقتصر على هذا الجانب فقط، بل يتطلب أيضا استمرارية في التوفير، وهو ما يستوجب وجود مخزون إستراتيجي من السلع الأساسية لا يقل عن فترة زمنية معينة، حددت من قبل خبراء التنمية الفلاحية بثلاثة أشهر على الأقل، وذلك لضمان مواجهة الأزمات والظروف الطارئة.¹

إلى جانب ضرورة توفر الغذاء من حيث الكمية والنوعية، يقتضي تحقيق الأمن الغذائي أن يكون هذا الغذاء متاحا بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية للأفراد، فلا جدوى من توفير منتجات غذائية لا تقع في متناول الأغلبية، لأن ذلك يتنافى مع مضمون الأمن الغذائي الذي يقوم على ضمان حصول جميع الأفراد، وفي كل الأوقات، على إحتياجاتهم الغذائية الأساسية، لذا يتعين على الدول عند وضع سياساتها لتحقيق الأمن الغذائي أن تراعي مستويات الدخل، وأن تعتمد سياسة تسعير ملائمة للسلع الغذائية تمكن مختلف فئات المجتمع من الوصول إليها بانتظام ودون عوائق مالية.

فتدخل الدولة في مجال الأمن الغذائي يبقى محدود الأثر إذا لم يدرج ضمنه البعد المتعلق بالقدرة الفعلية على اقتناء الغذاء، إذ لا يمكن التعامل مع السلع الغذائية كأنها كماليات يقبل عليها الأفراد فقط في حال توفر الدخل، فالغذاء يعد ضرورة حيوية لا غنى عنها في جميع الظروف، بغض النظر عن القدرة على تحمل تكاليفه، لأن استمرار حياة الإنسان وسلامته الجسدية يرتبطان بوفرة الغذاء المناسب كما ونوعا، كما أن جودة الغذاء تعد عاملا أساسيا، بالنظر إلى أن الجسم لا يكتفي بمجرد كمية الطعام، بل يحتاج إلى مكونات غذائية متوازنة تشمل البروتينات والفيتامينات لضمان وظائفه الحيوية بشكل سليم.

ولقد أصدرت لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، خلال دورتها الحادية عشرة المنعقدة في أبريل 1987، ميثاقا بين أن الهدف من الأمن الغذائي يتمثل في ضمان تمكين جميع الأفراد وفي جميع الأوقات، من إنتاج أو اقتناء السلع الغذائية التي يحتاجونها، وقد ربط الميثاق تحقيق هذا الهدف بضرورة تلبية الطلب بشكل فعال خاصة لدى الفئات الفقيرة، بهدف توسيع فرص حصولها على الإمدادات الغذائية، ويبرز هذا التعريف أهمية استمرارية توفر الغذاء لكافة شرائح المجتمع، دون

¹ خالد عبد الحميد حسنين، آثار تطبيق أحكام الإنفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007، ص 13.

انقطاع، مع التركيز على أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط من خلال العرض، بل أيضا من خلال دعم القدرة الشرائية للفئات الضعيفة لضمان استفادتها الفعلية من هذا الغذاء.¹

وقد أصبح الغذاء في ظل التحولات العالمية أداة ضغط ووسيلة ابتزاز تستخدمها بعض الدول المحتكرة لإنتاج السلع الغذائية الأساسية، من أجل فرض توجهاتها وسياساتها على الشعوب والدول التي تعاني من ضعف في قدراتها الإنتاجية الغذائية، ولم يعد الأمر يقتصر على مجرد اختلال في ميزان المبادلات التجارية أو التبعية الاقتصادية، بل تعداه إلى التأثير المباشر على القرارات السيادية للدول المستوردة، من خلال ربط توفير الغذاء بشروط إقتصادية وسياسية مجحفة، وتكمن خطورة هذه الممارسات في تركيزها على المواد الغذائية الضرورية التي لا غنى عنها، كالحبوب والزيوت والسكر ومشتقات الحليب، وهو ما يدفع الدول محدودة الإمكانيات إلى الاقتراض من الهيئات المالية الدولية، مما يؤدي إلى تراكم الديون وعجزها عن سدادها، فينعكس ذلك سلبا على إستقرارها الإقتصادي والإجتماعي ويزيد من هشاشتها أمام الأزمات الغذائية العالمية.²

الفرع الثالث: التعريف القانوني للأمن الغذائي

عرفت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) الأمن الغذائي، في إطار مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد سنة 1996، بأنه توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة، من أجل حياة صحية ونشطة، أي أنه الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد وفي كل الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن ومغذ، يلبي إحتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم، ويساهم في تمتعهم بحالة صحية جيدة، وذلك من خلال توافر الغذاء والقدرة على شرائه، وتوزيعه بشكل عادل بين السكان.³

هذا التعريف يرتبط بفكرة الإكتفاء، أي بالإعتماد على الموارد المحلية لتلبية الإحتياجات الأساسية من الغذاء، كما تبين منظمة الأغذية والزراعة ثلاثة مكونات أساسية لتحقيق الأمن الغذائي: أولها توفير الإمدادات الغذائية، ثم ضمان إستقرار هذه الإمدادات، وأخيرا تمكين الأفراد من الحصول

¹ خيرية عبد الفتاح عبد العزيز محمود، المرجع السابق، ص.7

² إبراهيم أحمد عبد الغفور، الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 32.

³ نيباب الكبيسي عبد الجبار محسن، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 26.

فعليا على الغذاء اللازم، وعليه فإن وفرة الإنتاج وحدها لا تكفي لتحقيق الأمن الغذائي، إذا كان الأفراد عاجزين عن اقتناء الأغذية أو إذا لم تكن تلك الأغذية سليمة وصحية.

وتعرف منظمة الصحة العالمية (WHO) الأمن الغذائي بأنه الحالة التي تستوفي فيها جميع الشروط والمعايير الضرورية لضمان سلامة الغذاء خلال مختلف مراحل السلسلة الغذائية، بدءا من الإنتاج الفلاحي مروراً بالتصنيع والتخزين والتوزيع، وصولاً إلى الإستهلاك النهائي، ويقتضي هذا التعريف أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً وصحياً، ومناسباً للإستهلاك البشري في جميع مراحله دون أن يشكل خطراً على صحة الفرد.¹

فقد عرفت المنظمة منذ تأسيسها تطورا ملحوظا في طبيعة مهامها، فبعد أن كانت تقتصر في بداياتها على التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية، أصبحت اليوم تضطلع بوضع برامج متكاملة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وقد عرفت المنظمة الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية الكافيتين لضمان النشاط الحيوي، بشكل دائم لجميع أفراد الأمة، وذلك إعتقادا في المقام الأول على الإنتاج المحلي، مع مراعاة الميزة النسبية لكل بلد في إنتاج السلع الغذائية، وضمان توفير هذا الغذاء للمواطنين بأسعار تتناسب مع دخولهم وقدراتهم المالية.²

إلى جانب تعريفها للأمن الغذائي، تولي المنظمة أهمية كبيرة لتوفير مخزون غذائي إستراتيجي يكفي لتغطية حاجات السكان لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، خاصة في ظل الأوضاع الاستثنائية مثل الكوارث الطبيعية، أو حالات التوتر السياسي والعسكري، ويفهم من مفهوم المخزون الإستراتيجي أنه قدرة الدولة على تأمين الحد الأدنى من الإحتياجات الغذائية الأساسية لجميع أفراد المجتمع بشكل منتظم، وبما يضمن الحفاظ على التوازن الجسدي الضروري، إذ يوجد حد أدنى لا يمكن تجاوزه في تقليص الإستهلاك، لأن تجاوزه يؤدي إلى الإضرار بجسم الإنسان.³

غير أن شرط الميزة النسبية الذي اعتمدته المنظمة في تعريفها، يواجه صعوبة في التطبيق العملي، نظرا إلى أن بعض الدول لا تتوافر لديها مزايا نسبية طبيعية في إنتاج سلع غذائية معينة، لكنها استطاعت تنمية إنتاجها الوطني من خلال دعم السياسات الفلاحية، وجدير بالذكر تجربة اليابان التي

¹ فوزي حليم رزق، النمط الغذائي المصري ومقارنته بالنمط الصحي العالمي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 419، 1990، ص 18.

² المنظمة العربية لتنمية الزراعة، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي، في ظل محدودات الموارد المائية والتجارة الدولية، القاهرة، ديسمبر 1996، ص 28.

³ فوزي حليم رزق، المرجع السابق، ص 58.

رغم افتقارها للميزة النسبية في إنتاج الأرز، إلا أنها أولت هذا القطاع اهتماما خاصا، من خلال تقديم الدعم للمزارعين، وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة، وفرض سياسات حمائية، بإعتبار الأرز سلعة أساسية ذات بعد إستراتيجي في الأمن السياسي والإجتماعي الياباني.¹

عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية (OADA) منذ تأسيسها تطورات متعددة في طبيعة مهامها، حيث انتقلت من مجرد التحذير من أخطار الفجوة الغذائية إلى وضع برامج شاملة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، وقد عرفت المنظمة الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكميات والنوعيات التي تلي متطلبات الصحة والنشاط، وبصورة مستمرة لكافة الأفراد، مع الإعتماد في المقام الأول على الإنتاج المحلي، ووفقا للميزة النسبية لكل دولة في إنتاج السلع الغذائية، كما يشترط هذا التعريف إتاحة هذه السلع لجميع فئات السكان بأسعار تتناسب مع مداخيلهم وقدراتهم المالية.²

عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الأمن الغذائي بأنه إمكانية حصول جميع الأفراد وفي جميع الأوقات، على الغذاء الكافي الذي يضمن لهم الصحة والنشاط، ويبرز هذا التعريف أهمية الاستمرارية في تلبية الإحتياجات الغذائية، وليس فقط مجرد التوفر اللحظي للغذاء، ركز هذا التعريف بشكل خاص على الجانب الزمني لانعدام الأمن الغذائي، مميّزا بين نوعين رئيسيين: انعدام الأمن الغذائي المزمن، الذي يرتبط بمظاهر الفقر البنيوي وضعف الدخل على المدى الطويل، وانعدام الأمن الغذائي الظرفي الناتج عن الأزمات المفاجئة مثل الكوارث الطبيعية، أو الانهيارات الإقتصادية أو النزاعات.³

يتحقق الأمن الغذائي وفقا لتعريف البنك الدولي عندما يتمكن بلد ما من خلال أنظمتها التجارية والتسويقية من تزويد جميع المواطنين بالغذاء الكافي في مختلف الأوقات، بما في ذلك أثناء الأزمات، أو في حال تراجع الإنتاج المحلي، أو اضطراب الأسواق الدولية، وقد اعتمد البنك الدولي في تحديده لمقومات الأمن الغذائي على عدة قواعد أساسية، أولها ضمان إمكانية حصول الأفراد على الغذاء في جميع الظروف، حتى خلال الفترات التي تشهد اختلالات غذائية أو أزمات حادة، وثانيها أن يكون هذا الغذاء

¹ محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، فيفري، 1998، ص 75.

² The World Bank, Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries, International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) Washington DC, 1986, P 12.

³ عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات علاجها-دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، فرع الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري 1، قسنطينة، 2005، ص 12.

صحيحاً وأمناً للإستهلاك، وثالثها توفر أنظمة تسويقية محلية فعالة تلبي إحتياجات السكان، غير أن هذا التعريف رغم مدلوله من حيث التركيز على جانب التوزيع والاستمرارية، يؤخذ عليه إهماله لمسألة الإنتاج الغذائي، وعدم معالجته لمصادر تمويل الواردات الغذائية في حال الإعتماد على الخارج.¹

وعرفت الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الأمن الغذائي بأنه تحقيق مستوى نسبي من الإكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من تلبية أكبر قدر ممكن من الإحتياجات الغذائية لسكانها بالإعتماد على الموارد المحلية، ودون اللجوء إلى طلب المعونات أو الإستيراد من الخارج.²

تم تعريف الأمن الغذائي وفقاً للهلل والصليب الأحمر بالاستناد إلى ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في: توفر الغذاء، القدرة على الوصول إليه، وحسن استخدامه بما يضمن تلبية الإحتياجات الغذائية للأفراد بشكل أفضل.

يعد الفرد أو الأسرة أو المجتمع أو الدولة في وضعية أمن غذائي عندما تتوفر للجميع وفي كل الأوقات، الإمكانية المادية والقدرة الإقتصادية التي تتيح لهم شراء أو إنتاج أو الحصول على غذاء كاف وصحي ومغذ، يلبي حاجاتهم الغذائية ويتماشى مع تفضيلاتهم، بما يضمن لهم مستوى من النشاط البدني والمعيشي المستقر.³

أما على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، فإن توفر الغذاء يعني وجوده بشكل فعلي من خلال إنتاجه أو تجهيزه أو إستيراده، أو نقله إلى المناطق المعنية، فعلى سبيل المثال يمكن إعتبار الغذاء متوفراً إذا وجد في الأسواق، أو أنتج في المزارع والحدائق، أو وصل عبر قنوات المساعدات الغذائية، مما يجعله مرئياً وقابلاً للإستهلاك داخل المحيط الجغرافي المباشر.

تشير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف إلى ضمان مستوى الأمن الغذائي من خلال تمكين السكان من الحصول على المواد الغذائية وفقاً للمعايير المعتمدة دولياً، وتحسين نسبة تغطية الإستهلاك الوطني عبر الإنتاج المحلي، كما يسعى المخطط إلى

¹ عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للإقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، القاهرة، 2002/09/25، ص 3.

² الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية، 5 أفريل 1980، ص 330.

³ Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge, Comment évaluer la sécurité alimentaire, Geneva, Switzerland, 2005, p7.

تطوير قدرات إنتاج المدخلات الفلاحية، مثل البذور والشتائل، وتشجيع الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب دعم وترقية المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية مؤكدة.¹

يرى خبراء المجموعة الأوروبية أن الأمن الغذائي يمثل مسعى يرمي إلى القضاء على جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، ويؤكد هؤلاء الخبراء أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بمدى قدرة المجتمع على امتلاك الموارد الكافية لإنتاج الغذاء أو الحصول عليه، مع ضرورة توظيف تلك الموارد بوسائل تضمن تحقيق أعلى مردودية ممكنة في الإنتاج.²

وتعتبر فئة كبيرة من الخبراء أن الأمن الغذائي يقاس بقدرة دولة أو إقليم معين على تأمين الإحتياجات الغذائية الأساسية، لاسيما في الظروف الحرجة والاستثنائية، بما في ذلك فترات الأزمات أو حالات الطوارئ، التي تتطلب ضمان الحد الأدنى من الإمدادات لضمان الإستقرار الغذائي.³

منذ الاستقلال سعت الجزائر إلى تخصيص جزء من توجهها الإقتصادي نحو تحقيق الأمن الغذائي للشعب، وقد ارتبط هذا التوجه بالجهود المبذولة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التي عملت من خلال مختلف المخططات الدورية على بلورة رؤية واضحة لهذا الهدف، ويأتي في صلب هذه الجهود المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي يسعى إلى رفع مستوى الأمن الغذائي عبر تمكين المواطنين من الحصول على المواد الغذائية وفقا للمعايير المعتمدة دوليا، وتحسين نسبة تغطية الإستهلاك المحلي بالإنتاج الوطني.

كما يهدف هذا المخطط إلى تعزيز قدرات إنتاج المدخلات الفلاحية خاصة في الزراعة كالبذور والشتائل، والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة، ويولي أهمية خاصة لترقية المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية مؤكدة، إلى جانب الرفع من حجم الإنتاج الفلاحي المحلي

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني لتنمية الفلاحة، الجزائر، 2000، ص 71.

² عبد الله علي كاظم الرماحي، الأمن الغذائي في العراق وأثره في قوته الجيوستراتيجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014، ص 24.

³ كينه عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، قسم: العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 16.

مع تحسين جودته ونوعيته، كل ذلك يتم في إطار حرص واضح على إستغلال الموارد الطبيعية بطريقة فعالة تعود بالنفع على تحسين وتثمين المنتوجات الغذائية الوطنية.¹

وبالاستناد إلى ما سبق يعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة المجتمع على توفير كمية كافية من الغذاء لأفراده، ضمن حدود مداخلهم المتاحة، مع ضمان الحد الأدنى من الكفاف الغذائي لأولئك الذين لا تسمح لهم إمكانياتهم بالحصول عليه، سواء تم توفير هذا الغذاء من خلال الإنتاج المحلي أو عبر الإستيراد بالإعتماد على الموارد الذاتية، مع قدرة المجتمع على الرفع من مستوى الغذاء المتاح بما يتيح للأفراد ممارسة نشاطهم الإنتاجي بكفاءة وفعالية.

وعليه يتمحور مفهوم الأمن الغذائي على أربع نقاط أساسية تتمثل في:

1- توافر الغذاء:

يعبر عن إمكانية حصول السكان على ما يكفي من الغذاء لعيش حياة صحية، ويشمل ذلك مدى توفر الموارد المادية والبشرية والمالية اللازمة لإنتاج الأغذية أو الحصول عليها، كما يتأثر هذا الأمر بقدرة الأفراد على تحمل تكاليف المواد الغذائية المتاحة في الأسواق المحلية، وكذلك بالأوضاع العامة في الأسواق العالمية، إضافة إلى كيفية تخصيص الموارد، وتؤخذ في الحسبان تفضيلات السكان التي قد تختلف باختلاف الخصوصيات الاجتماعية والثقافية، حيث يفضل بعضهم أنواعا معينة من الأغذية دون غيرها، وتشكل عناصر مثل الدخل المتاح وأسعار المواد الغذائية والدعم الاجتماعي والبنية التحتية، عوامل أساسية تؤثر في إمكانية الوصول إلى الغذاء.²

فتوافر الغذاء يقصد به إتاحة الغذاء بكميات كافية من حيث الكم والنوع، وتعتمد هذه الكفاية على القدرات الإنتاجية للدولة، ومدى قدرتها على الإستيراد، وفعالية الأنظمة التسويقية، من أجل توفير الاحتياجات الغذائية للسكان سواء عبر الإنتاج المحلي أو من خلال التوريد الخارجي.

2- كفاية الإمدادات:

كفاية الإمدادات ترتبط بجانب العرض من الغذاء، أو بالتدفقات المادية للمواد الغذائية إلى داخل البلد أو خارجه، سواء على المستوى الكلي، أو من خلال تقييم توفر الغذاء على المستوى الجزئي داخل الأسر والمجتمعات المحلية، ويحدد توفر الإمدادات الغذائية انطلاقا من عدة عوامل، أهمها

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000، ص 71.

² محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص 7.

الإنتاج المحلي للغذاء وحجم التجارة الغذائية ومدى كفاءة أنظمة التوزيع، إلى جانب عناصر أخرى مرتبطة بسلسلة نقل وتوزيع المنتجات.

3- إستقرار الإمدادات:

يعد إستقرار الإمدادات أحد الجوانب في تعريف الأمن الغذائي، إذ يرتبط بضمان استمرارية توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه على مدار السنة، مع إستخدامه بفعالية وبشكل منتظم، سواء في الفترات الدورية أو الموسمية، ويساهم هذا الإستقرار في تسهيل الوصول إلى الغذاء والاستفادة منه، مما يقلل من احتمالات التعرض لسوء التغذية حتى ولو لفترات زمنية قصيرة، كما يعالج إستقرار الإمدادات الإشكالات المرتبطة بتقلبات إنتاج الغذاء وتوزيعه، الناتجة عن تغيرات الأسعار أو الأوضاع الإجتماعية والسياسية، إضافة إلى الظواهر المناخية الحادة، ويقصد به أيضا ضمان استمرار المعروض من الغذاء من موسم لآخر، لا سيما في أوقات الأزمات أو الظروف المناخية غير المناسبة، من خلال تأمين مخزون إستراتيجي كاف يغطي الحاجات لفترات محددة.¹

4- سلامة الأغذية ونوعيتها

يركز هذا العنصر على ضمان أن يكون الغذاء المتوفر والممكن الوصول إليه قادرا على تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان، ويفترض أن ينعكس ذلك في اتباع الأفراد لنظام غذائي صحي يمكنهم من عيش حياة سليمة ومتوازنة، وهو ما يتطلب توفير غذاء غني بالعناصر الغذائية الأساسية الضرورية للنمو ودعم الوظائف الحيوية للجسم، وعلى الرغم من عدم التطرق له من قبل الباحثين وتركيزهم على الوفرة والكثرة، إلا أنه يعد من أهم النقاط التي يشملها الأمن الغذائي.²

ويتأثر هذا العنصر بعدة عوامل، من بينها الوضع الصحي للفرد والقيمة الغذائية للأطعمة ومدى سلامتها، إلى جانب أساليب التحضير والإستهلاك، كما يشمل هذا الجانب مراقبة مؤشرات الصحة الجسدية خاصة لدى الأطفال، مع الاهتمام بجودة وسلامة الأغذية وظروف النظافة والصحة العامة المرتبطة بعملية إنتاجها وتوزيعها.

¹ محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص 90.

² الجبوري رقية خلف حمد، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 102.

الفرع الرابع: التعريف الإجرائي للأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو الإطار الذي تسعى من خلاله الدولة والمجتمع إلى ضمان الحق في الغذاء لكل الأفراد كجزء من منظومة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكاملة، بما يكفل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بشكل منتظم ودائم، وبما يتجاوز مجرد توافر الغذاء إلى بناء قدرة ذاتية على التحكم في مصادره وشروط إنتاجه وتوزيعه، ويعكس هذا المفهوم درجة استعداد المجتمع للتعامل مع التقلبات الداخلية والخارجية، سواء كانت إقتصادية أو طبيعية أو سياسية، من خلال أنظمة مرنة واستباقية تضمن أمن الإمدادات وتقلص من الهشاشة الغذائية، كما يشير إلى مدى كفاءة المؤسسات والخيارات الإستراتيجية في إدارة الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل التبعية، وتحقيق نوع من التوازن بين الإعتماد على الذات والانفتاح على المبادلات الخارجية، دون أن يتحول هذا الانفتاح إلى عامل تهديد للقدرة الوطنية على توفير الغذاء، ومن ثم فالأمن الغذائي ليس مجرد غاية ظرفية، بل هو بناء تراكمي طويل الأمد يعكس مدى نجاعة الدولة في إدارة المخاطر، وضبط السياسات الفلاحية والتجارية، وضمان العدالة في توزيع الموارد وفرص الوصول إلى الغذاء للجميع.

إن التعريفات السابقة للأمن الغذائي تركز على الأمن الغذائي في مجرد توفير الغذاء وكثرته، فهذا التصور يضيق من أبعاد المفهوم ويفرغه من مضمونه الشامل، فالتركيز الحصري على كمية الغذاء المتاحة، سواء عبر الإنتاج المحلي أو الإستيراد، يهمل جوانب أساسية تعد أكثر أهمية في تقييم الوضع الغذائي لأي مجتمع، مثل القدرة الفعلية على ضمان جودة وسلامة الأغذية المتوفرة.

فالأمن الغذائي ليس معادلة حسابية تقتصر على حساب الفائض أو العجز في الكميات، وليس فقط قضية إنتاج أو مسألة عدالة وإستدامة وسيادة في القرار، ومرونة في التكيف مع الأزمات وحسب، بل يمتد مفهوم الأمن الغذائي في مضمونه إلى ما هو أبعد من مجرد توافر الغذاء أو كفايته الكمية، ليشمل بعدا هاما يتمثل في سلامة الغذاء وجودته، بإعتبار أن تحقيق الأمن الغذائي لا يكون فعليا إلا عندما يكون الغذاء متاح خاليا من الملوثات والمواد الضارة، وسليما من حيث التركيبة الكيميائية والبيولوجية، ويستجيب للمعايير الصحية التي تضمن عدم تحوله إلى مصدر تهديد لصحة الإنسان، فالأمن الغذائي الحقيقي لا يتحقق بمجرد امتلاء الأسواق بالمنتجات، بل حين يتأكد أن تلك المنتجات صالحة للإستهلاك البشري، ولا تنطوي على مخاطر طويلة أو قصيرة المدى، مثل المواد المسرطنة أو بقايا المبيدات، أو الإضافات الغذائية الصناعية الضارة.

ويتطلب هذا البعد منظومة رقابية دقيقة على طول سلسلة الإنتاج، من الزراعة أو الفلاحة إلى التخزين والنقل والعرض، مع ضمان احترام المعايير الصحية والبيئية في كل مرحلة، كما أن الغذاء حتى وإن بدا متوفرا، قد يكون غير آمن إذا كان إنتاجه معتمدا على أساليب مكثفة تؤدي إلى تراكم عناصر ملوثة في التربة أو الماء أو داخل مكونات السلسلة الغذائية، فسلامة الغذاء تعد شرطا للأمن الغذائي، لأنها ترتبط بشكل مباشر بصحة الأفراد وقدرتهم على الحياة الكريمة، وتقلل من الأمراض المرتبطة بالتغذية السيئة، سواء على المستوى الفردي أو على المنظومة الصحية عموما، من خلال سياسات وقائية وقوانين صارمة، وآليات رقابية فعلية.

الفرع الخامس: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

تعددت التعاريف والمصطلحات المرتبطة بالأمن الغذائي نتيجة تنامي الوعي العالمي بتداعيات المشكلة الغذائية، ولا يمكن تناول مفهوم الأمن الغذائي بمعزل عن دراسة المفاهيم الأساسية المرتبطة به، ومن أبرزها ما يلي:

أولا- الإكتفاء الذاتي:

يوجد خلط بين مفهوم الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، حيث يعرف هذا الأخير بأنه قدرة الدولة على تلبية الحاجات الغذائية الأساسية لسكانها من خلال توجيه الموارد الفلاحية المتاحة نحو إنتاج المواد الغذائية محليا، وبذلك يعد شكلا من أشكال الأمن الغذائي الذاتي الذي تسعى إليه بعض الدول، كما هو الحال في مساعي تحقيق الإكتفاء الذاتي الصناعي، بهدف تقليص التبعية للضغوط الخارجية.

كما يفهم الإكتفاء الذاتي على أنه قدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على نفسه، وعلى إمكانياته وموارده المحلية، في إنتاج كافة حاجياته الغذائية داخليا دون اللجوء إلى الخارج، ويقوم هذا التصور على مبدأ تأمين الغذاء من داخل الدولة فقط، دون الحاجة إلى الإستيراد أو إقامة علاقات تجارية غذائية مع الدول الأخرى، غير أن هذا الطرح في صيغته المطلقة يعد غير واقعي، لكونه يؤدي إلى انغلاق إقتصادي وتجاهل لمبدأ الإعتماد المتبادل في المبادلات التجارية.¹

¹ الجبوري رقية خلف حمد، المرجع السابق، ص 62.

أما الإكتفاء الذاتي الكامل للغذاء كان من ضروريات المجتمعات قديما، لكن يصعب تحقيقه حاليا لعدة إعتبارات منها:¹

- صعوبة إنتاج وتوفير كل متطلبات البلد من الغذاء.
- تكلفة تحقيق الإكتفاء ذاتي في بعض المنتجات.
- تحولات الأنماط الإستهلاكية أدت إلى التغير في الطلب على المنتجات.
- محدودية الموارد الفلاحية في أي بلد تكون عائق في تلبية جميع حاجاته الغذائية المتنوعة.
- تأثير العوامل المناخية والبيئية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات على القدرة الإنتاجية.
- اندماج الدول في منظومة العولمة الإقتصادية، وما يرافقه من تبادل تجاري واسع في المنتجات الغذائية.
- تغير العادات الإستهلاكية وارتفاع الطلب على منتجات غذائية لا تتناسب مع طبيعة الإنتاج المحلي.
- محدودية الإمكانيات التقنية والمالية التي تعيق تطوير القدرات والنشاطات الفلاحية والإنتاجية في بعض الدول.
- تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، مما يجعل الإستيراد في بعض الحالات أكثر جدوى من الإنتاج المحلي.

لا يعد الإكتفاء الذاتي خيارا متاحا أو مجديا لجميع الدول، إلا أن العديد منها يسعى إلى تحقيقه، لا سيما في ما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية، بهدف تقليص تأثير تقلبات الإنتاج والأسعار في الأسواق الدولية، وضمان قدر من الاستقلالية الغذائية، وتسعى العديد من الدول إلى تحقيق هذا الهدف، رغم التحديات المرتبطة به، ومن ذلك تجربة المملكة العربية السعودية التي انتهجت سياسة توسع في زراعة القمح، وحقت إكتفاء ذاتيا منه، على الرغم من ارتفاع تكاليف إنتاجه مقارنة بتكلفة إستيراده، وينبع هذا التوجه من قناعة مفادها أن تحقيق الاستقلال الإقتصادي لا يمكن أن يتم دون تقليص حجم التبعية للخارج، وخاصة في المجال الغذائي، وتفادي آثار تقلبات الأسعار العالمية التي قد تؤدي إلى

¹ لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 29.

هشاشة غذائية واضطرابات إجتماعية تهدد الإستقرار الداخلي، وتعيق المسار التنموي، لذا فإن دعم القطاع الفلاحي يعتبر خطوة أساسية ضمن إستراتيجية التنمية الإقتصادية، كونه يمثل محركا رئيسيا لتحقيق الأمن الغذائي والتوازن الإجتماعي.¹

ثانيا- الفجوة الغذائية:

تشير الفجوة الغذائية إلى الخلل الكمي في تلبية الحاجات الغذائية للسكان، والذي ينتج عن عدم كفاية القدرات الإنتاجية المحلية لتوفير الكميات اللازمة من الغذاء، مما يدفع الدولة إلى اللجوء إلى الإستيراد من الخارج، وتميز الفجوة الغذائية ضمن نطاقين، حيث ترتبط بنقص العناصر الغذائية الضرورية التي يحتاجها الفرد لأداء وظائفه الحيوية، وهو ما يمثل البعد النوعي من المشكلة، في حين تركز في أساسها على البعد الكمي المتعلق بنقص المعروض مقارنة بالطلب.²

وتعرف الفجوة الغذائية بأنها الفرق بين ما تنتجه الدولة محليا من مواد غذائية، وما تستهلكه فعليا، ويعبر عنها غالبا بعجز الإنتاج المحلي عن تلبية حاجات الإستهلاك الوطني، الأمر الذي يتطلب سد هذا العجز بالإستيراد الخارجي.³

يرتبط مفهوم الفجوة الغذائية أيضا بتباينات الكفاية الغذائية وجودتها، وهو ما يبرز البعد التغذوي للمسألة، ويظهر أن غياب التوازن لا يقتصر فقط على الكميات، بل يشمل أيضا تركيب الغذاء ومكوناته.

وتقاس الفجوة الغذائية من خلال الفرق بين مجموع الإحتياجات من المنتجات الغذائية، وبين ما يتم إنتاجه أو تصنيعه محليا داخل الدولة، وكلما اتسع هذا الفرق دل ذلك على قصور الدولة في تلبية إحتياجاتها الغذائية الأساسية، مما ينعكس سلبا على الأداء الإقتصادي الوطني، ويجعل من الإستيراد ضرورة لتعويض هذا النقص وضمان تلبية الطلب الداخلي، ومنه فإن حجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:⁴

¹ رزيق المخادمي عبد القادر، الأزمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الإقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 217.

² حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2007، ص 255.

³ نادية أحمد عمراني، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 27.

⁴ خيرية عبد الفتاح عبد العزيز محمود، المرجع السابق، ص 23.

- كلما زاد الإنتاج المحلي مقارنة بالإحتياجات من السلع الغذائية، كلما تقلص حجم الفجوة الغذائية، والعكس صحيح؛ فضعف الإنتاج يساهم في اتساع هذه الفجوة.

- كما أن ترشيد الإستهلاك والاقتصار على الحاجات الأساسية من السلع الغذائية يساهم بدوره في تقليص حجم الفجوة، من خلال تخفيف الضغط على الطلب وتخفيف الإعتماد على الإستيراد.

تسجل الفجوة الغذائية بشكل أكثر حدة لدى الأفراد والمجتمعات في الدول النامية، لاسيما تلك التي تعاني من أوضاع إقتصادية متدهورة، وذلك بالمقارنة مع ما هو قائم في الدول المتقدمة من حيث تنوع الغذاء وجودته وقيمتها الغذائية، وتمثل هذه الفجوة جانبا نوعيا من الأزمة الغذائية، إذ ترتبط مباشرة بنوعية الأغذية التي يستهلكها الإنسان، وتعبّر عن حالة من النقص في مكونات الغذاء الأساسية أو عن سوء في التوازن الغذائي، أو عن كليهما معا.¹

وتشير الفجوة الغذائية إلى عدم حصول الفرد على النسب الكافية من العناصر الغذائية الضرورية لضمان صحة الجسم وأداء وظائفه الحيوية، وهو ما يظهر من خلال انخفاض كميات السعرات الحرارية المتناولة مقارنة بالإحتياجات اليومية، أو من خلال الإعتماد على أغذية منخفضة القيمة الغذائية، تفتقر إلى الفيتامينات والبروتينات والمعادن الأساسية.

يقاس مستوى فجوة الأمن الغذائي من خلال مؤشرين رئيسيين يعبران عن الفجوتين الفعلية والمعيارية:²

- يتمثل المؤشر الأول في رصيد الميزان التجاري الغذائي، والذي يستخدم لتحديد الفجوة الفعلية، ويقاس بالفرق بين قيمة الصادرات والواردات الغذائية، فإذا تجاوزت الواردات قيمة الصادرات كانت النتيجة سالبة، ما يشير إلى وجود فجوة غذائية، ويعكس هذا المؤشر حجم الإعتماد على الخارج في تغطية الإحتياجات الغذائية من خلال المبادلات التجارية.

- أما المؤشر الثاني فيتعلق بنسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء مقارنة بإجمالي الواردات الغذائية، ويحتسب من خلال الفرق بين ما تم تخصيصه من موارد مالية ذاتية وبين قيمة ما تم إستيراده فعليا، ويعبر هذا المؤشر عن الفجوة الفعلية أيضا، لكن إذا كانت النتيجة سالبة

¹ نادية أحمد عمراني، المرجع السابق، ص 56.

² جميلة لرقام، المرجع السابق، ص 32.

فإنها تشير إلى عدم وجود فجوة غذائية فعلية، لأن الموارد المالية المحلية كانت كافية لتغطية كلفة الإستيراد الغذائي دون حاجة إلى تمويل خارجي إضافي.

ثالثاً- نقص وسوء التغذية:

عند تناول موضوع الأمن الغذائي، كثيراً ما يلاحظ الخلط بين مفهومي نقص التغذية وسوء التغذية، نتيجة لتقاطع الدلالة بينهما، إذ يرتبط كلاهما بعدم حصول الجسم على احتياجاته الضرورية من الطاقة والعناصر الغذائية الأساسية، وهو ما يخل بالوظائف الطبيعية للإنسان.

يقصد بنقص التغذية إستهلاك كميات غذائية تقل عن الحد الأدنى اللازم لتلبية الإحتياجات اليومية من الطاقة، وهو ما يؤدي إلى تراجع القدرة الجسدية على القيام بالأنشطة الأساسية، مثل النمو والتعلم والعمل البدني ومقاومة الأمراض، وتشير التقديرات المعتمدة من منظمة الصحة العالمية إلى أن الفرد يحتاج في المتوسط إلى حوالي 2100 سعرة حرارية يومياً للحفاظ على صحة مستقرة، وهو الحد الأدنى لضمان البقاء في ظروف اعتيادية.

أما سوء التغذية فيرتبط بنقص نوعي في مكونات الغذاء، كالبروتينات والفيتامينات والمعادن والدهون الأساسية، مما يفضي إلى تدهور الحالة الصحية العامة، ويؤدي إلى أمراض متعلقة بالإعاقة أو القصور في النمو الجسدي والعقلي، كضعف البصر والهزال والتقزم، وغيرها من الاضطرابات ذات العلاقة بالتغذية غير المتوازنة، وتظهر الإحصائيات العالمية لسنة 2025 أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ونقص التغذية يقارب 735 مليون شخص حول العالم وفق منظمة الأغذية والزراعة، ما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل.¹

إن حالة الأمن الغذائي تتأثر بشكل مباشر بوجود نقص أو سوء في التغذية، إذ يفضي كلاهما إلى غياب هذا الأمن كلياً أو جزئياً، ومن أجل تشخيص دقيق لهذه الوضعية، أنجزت العديد من الدراسات والأبحاث التي ركزت على تحليل المؤشرات الأساسية، واعتمدت منهجيات قياس مناسبة لتقييم الأبعاد المختلفة المرتبطة بالأمن الغذائي، وتشمل هذه المؤشرات كمية السعرات الحرارية المستهلكة وانتشار حالات نقص التغذية وانخفاض وزن الأطفال وحالات الجوع الخفي إضافة إلى فرط التغذية، الذي يعد أحد أشكال سوء التغذية الشائعة في بعض الفئات، وبناء على تقييم هذه المؤشرات، يمكن تحديد ما إذا

¹ حوشين كمال، المرجع السابق، ص 259.

كانت منطقة معينة تتوفر فيها شروط الأمن الغذائي أو تعاني من اختلالاته، كما يمكن تصنيف طبيعة انعدام الأمن الغذائي السائد فيها.¹

رابعاً- أمان الغذاء:

أصبح أمان الغذاء من القضايا البارزة في النقاشات المتعلقة بالغذاء خلال الألفية الثالثة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمخاطر الناجمة عن الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية في الزراعة، وما يترتب على ذلك من آثار صحية وبيئية سلبية، وقد دفع ذلك إلى التفكير في بدائل أكثر سلامة، كالتوجه نحو الزراعة العضوية بدلا من الزراعة الحديثة التي تعتمد بشكل كبير على الأسمدة والمبيدات، كما عرفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه مجموع الشروط والمعايير الضرورية التي يجب احترامها على امتداد سلسلة الإنتاج، من مراحل التصنيع والتخزين والتوزيع إلى غاية إعداد الغذاء، بما يضمن أن يكون الغذاء صحيا وآمنا وملائما للاستهلاك البشري.²

وقد شهد العالم منذ منتصف الثمانينات نسبيا حالة من الأمن الغذائي، ساهم فيها التوسع في استخدام المواد الكيميائية لتحفيز الإنتاج الزراعي، غير أن هذه المكاسب الإنتاجية رافقها قلق متزايد لدى الأفراد، نتيجة تزايد المؤشرات الصحية السلبية المرتبطة بأنماط الإنتاج المكثف، وهو ما دفع نحو التفكير في حلول بديلة تحقق التوازن بين المردودية وسلامة الغذاء، مثل اعتماد الزراعة العضوية أو المستدامة كخيار بيئي وصحي، ويتجدد التأكيد على أن أمان الغذاء لا يقتصر على عملية الإنتاج فقط، بل يمتد ليشمل جميع المراحل اللاحقة حتى يصل الغذاء إلى المواطن، وهو ما يشكل محورا أساسيا في سياسات الصحة العامة والتنمية المستدامة.³

كما ساهمت العديد من الأزمات الصحية العالمية في تعميق الاهتمام بقضية أمان الغذاء، خاصة مع بروز أمراض وأوبئة مرتبطة بسلاسل الإنتاج الحيواني والغذائي، ومن أبرز هذه الأزمات مرض جنون البقر الذي انتشر في بريطانيا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ثم لاحقا تفشي أنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير في مطلع القرن الحادي والعشرين، هذه الأحداث دفعت العديد من الدول إلى مراجعة سياساتها المتعلقة بسلامة الغذاء، واتخاذ تدابير أكثر صرامة في ما يخص الرقابة على جودة

¹ نوال نعمة، تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى، منتدى السياسات الزراعية السورية، 2006، ص 10.

² محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص 102.

³ إبراهيم أحمد عبد الغفور، المرجع السابق، ص 30.

الأغذية، مع تصاعد الدعوات للابتعاد عن الأغذية الصناعية الحديثة، والعودة إلى إستهلاك المنتجات الطبيعية قدر الإمكان.

ويظهر تحليل المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي أن تحقيق هذا الأمن لا يقتصر فقط على تأمين الكميات الكافية من الغذاء، بل يستدعي أيضا مراعاة جوانب السلامة الصحية والجودة البيئية في جميع مراحل إنتاجه وتوزيعه، كما يوجه هذا الفهم المتكامل السياسات نحو إستثمار أمثل للموارد المتاحة، وتحقيق الكفاية الغذائية بطريقة مستدامة، بعيدا عن الأنماط الإنتاجية المكلفة أو الضارة، وهو ما يجعل من أمان الغذاء جزءا لا يتجزأ من تحقيق الأمن الغذائي الشامل.

يمتد مفهوم أمان الغذاء ليشمل مختلف مراحل الإنتاج الفلاحي إلى غاية لحظة الإستهلاك، ويمثل ذلك تحولا مهما في منطق التسويق الغذائي، فبينما انصب التركيز في المراحل الأولى على تلبية الطلب من خلال توفير كميات كافية من السلع الغذائية إستجابة لفجوة العرض، شهدت المرحلة التالية تحولا نحو الاهتمام بمسألة النوعية وجودة الغذاء، ومحاولة التوازن بين الكمية والنوعية، أما في الفترة المعاصرة فقد أصبح التركيز منصبا بشكل متزايد على الأبعاد الصحية للغذاء، وهو ما يعبر عنه اليوم بمفهوم أمان الغذاء، حيث برزت الزراعة العضوية كنموذج بديل يراهن عليه لتحقيق غذاء أكثر أمانا وصحة، إذ يعتمد هذا النظام على الاستبعاد شبه الكامل للمخصبات الكيميائية والمبيدات الصناعية والإضافات الحيوانية المصنعة، ويرتكز بدلا من ذلك على آليات طبيعية مثل التدوير الزراعي، وإستخدام السماد العضوي كبقايا البقوليات والأسمدة الخضراء ومخلفات المزارع، إلى جانب تقنيات بيولوجية لمكافحة الآفات، ويهدف هذا التوجه إلى الحفاظ على خصوبة التربة وجودة الإنتاج الزراعي، وضمان توازن العناصر الغذائية في المحاصيل.¹

تهدف الزراعة العضوية إلى تحسين سلامة الغذاء عبر الحد من تركيز المواد الضارة أو الزائدة في المنتجات الزراعية، مثل الصوديوم والنترات وبعض الأحماض الأمينية، مقابل الحفاظ على المكونات المفيدة كالبروتينات والسكريات والحديد والكالسيوم، وفي الوقت ذاته تراعي هذه الأنظمة البيئة من خلال الحد من الإعتماد على المركبات الصناعية وتقليل إستهلاك الطاقة، مما يجعلها نموذجا إنتاجيا يوفق بين الصحة البشرية والإستدامة البيئية.²

¹ رزيق المخادمي عبد القادر، المرجع السابق، ص 219.

² زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2001، ص 19.

خامسا- التبعية الغذائية:

تشير التبعية الغذائية إلى حالة من الإعتماد الخارجي غير المتكافئ في تلبية الإحتياجات الغذائية، حيث يفقد البلد جزءا من استقلاله في هذا المجال، ويصبح عاجزا عن إنتاج ما يكفي من الغذاء داخليا، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية وزيادة الإعتماد على الواردات لتغطية الإحتياجات الأساسية للسكان، وتترتب على هذه الوضعية آثار سلبية، خاصة عند التعرض للضغوط الناتجة عن تقلبات السوق الدولية أو سياسات الدول المصدرة والمحتكرة للغذاء، مما يجعل الدولة المستوردة أكثر عرضة لأزمات نقص الغذاء، وما ينجم عنها من هشاشة إقتصادية وإجتماعية.

وترتبط التبعية الغذائية أيضا بمحدودية السيادة الوطنية، إذ غالبا ما تترافق مع تبعيات أخرى تشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والتعليمية والثقافية، ويعبر هذا الوضع عن قصور الدولة في تحقيق اكتفاءها الغذائي الذاتي، بحيث تصبح مضطرة إلى اللجوء إلى الأسواق الخارجية لتأمين السلع الأساسية الضرورية للحياة اليومية، وهو ما يضاعف من المخاطر في حال حدوث اختلالات في سلاسل التوريد، أو ارتفاع مفاجئ في الأسعار، أو اضطرابات في السوق العالمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم سوء التغذية وانتشار الأمراض.¹

ويعد مفهوم التبعية الغذائية مرادفا للعجز الغذائي، حيث ترتبط الظاهرتان بعلاقة طردية، فكلما زاد العجز في تغطية الحاجات الغذائية من الإنتاج المحلي، زادت التبعية للأسواق الخارجية، والعجز الغذائي بهذا المعنى يعكس عدم قدرة الدولة على توفير ما يكفي من الغذاء لسكانها بوسائلها الذاتية، مما يضعف قدرتها على التحكم في أمنها الغذائي ويعرضها لمخاطر متزايدة.

توجد عدة مؤشرات معتمدة لقياس درجة التبعية الغذائية، يمكن من خلالها تقييم مدى إعتماد الدولة على الخارج لتأمين إحتياجاتها الغذائية، من بين هذه المؤشرات:²

- نسبة الإعتماد على المصادر الخارجية للغذاء: يقصد بها مقارنة كمية الغذاء المستورد بإجمالي الإحتياجات الغذائية الوطنية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تعمق التبعية الغذائية وتراجع الإكتفاء الذاتي.

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 47.

² إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، آليات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 18.

- نسبة الإعتماد على المصادر الداخلية للغذاء: وهي تمثل مدى مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الاحتياجات الغذائية، فارتفاع هذه النسبة يشير إلى انخفاض مستوى التبعية وضمان الاستقلال الغذائي.

- نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات الإجمالية: يقاس هذا المؤشر من خلال مقارنة قيمة ما تستورده الدولة من أغذية بقيمة إجمالي صادراتها، ويعكس هذا المؤشر قدرة الإقتصاد على تمويل وارداته الغذائية.

- نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الإجمالية: يظهر هذا المؤشر مدى تمركز الإستيراد حول السلع الغذائية، وبحسب عبر مقارنة قيمة الواردات الغذائية بإجمالي قيمة الواردات، وكلما زادت النسبة دل ذلك على وزن كبير للغذاء في قيمة الإستيراد الوطنية.¹

يمثل الإعتماد المتزايد على الإستيراد في تلبية الحاجات الغذائية أحد أبرز مظاهر التبعية الغذائية، ومؤشرا واضحا على هشاشة الأمن الغذائي للبلد، وتزداد خطورة هذا الوضع حين تتراجع حصيلة الصادرات الوطنية إلى مستوى لا يسمح بتغطية تكاليف الواردات الغذائية، مما يدفع العديد من الدول إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، هذا الخيار غالبا ما يؤدي إلى تراكم المديونية، ويعقد الوضعية الإقتصادية، ويكرس التبعية المالية، ويضع البلد تحت ضغط التزامات وشروط الهيئات والدول المانحة، مما يقيد سيادته على قراراته الإقتصادية والتنموية، ويحرمه من توجيه عائدات صادراته نحو تنفيذ برامج التنمية والخروج من دوائر التخلف.

يثار نقاش حول كون النظام الرأسمالي العالمي يعيد إنتاج التبعية من خلال تعزيز هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية، خاصة في مجالات الغذاء والتجارة، وتطرح دعوات إلى فك الإرتباط مع هذا النظام، والبحث عن نماذج تنموية بديلة تعزز الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، غير أن هذا الطرح يصطدم بواقع التداخلات الإقتصادية العالمية، ووجود منظومات دولية وإقليمية من الاتفاقيات والتشريعات التي تقنن هذا النمط من العلاقات الإقتصادية، بدل أن تحد من آثاره السلبية على الأمن الغذائي في الدول النامية.

¹ إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 19.

المطلب الثاني: أشكال الأمن الغذائي

تعد أشكال الأمن الغذائي من الأسس التي تساعد على إدراك الفوارق القائمة بين أنماط الإستجابة الوطنية أو الدولية لمتطلبات الأمن الغذائي، سواء من حيث التغطية أو الإستدامة أو القدرة الذاتية، فاختلاف وتنوع المجالات الإقتصادية والموارد الطبيعية، ومستوى الانخراط في التجارة الدولية، كلها عوامل تفرز تصنيفات متعددة تعكس درجات متفاوتة من السيطرة على الغذاء، تبدأ من الإكتفاء الذاتي الكامل، مروراً بالقدرة الجزئية على الإستجابة للحاجيات، وصولاً إلى حالات ظاهرة يتوفر فيها الغذاء ظاهرياً لكنه غير مضمون فعلياً، كما أن تطور المفهوم فرض إضافة أبعاد جديدة مثل الإستدامة في الإنتاج والتوزيع، مما أفرز أشكالاً أكثر دقة تواكب التحولات البيئية والإجتماعية المعاصرة، حيث ينطوي على الأمن الغذائي عدة أشكال هي:

الفرع الأول: الأمن الغذائي المطلق:

الأمن الغذائي المطلق والذي يعرف أيضاً بمصطلح الإكتفاء الذاتي، يشير إلى قدرة الدولة على إنتاج كافة إحتياجاتها الغذائية الأساسية محلياً، دون الإعتماد على الإستيراد من الخارج، ويعني ذلك أن حجم الإنتاج الوطني من الغذاء يغطي كامل الطلب الداخلي، بل قد يفوقه أحياناً، مما يتيح تحقيق نوع من الاستقلال الغذائي الكامل، ويرتبط هذا الشكل من الأمن الغذائي بفكرة السيادة الغذائية، حيث تسعى الدولة إلى تقليص إعتمادها على الأسواق العالمية، والتحكم بشكل مباشر في تأمين غذاء سكانها من خلال إستغلال مواردها الذاتية.¹

ويعد الأمن الغذائي المطلق من النماذج التقليدية التي ظهرت كرد فعل على أزمات المجاعة والحروب، التي كشفت عن هشاشة الدول التي تعتمد بشكل مفرط على الخارج في تلبية حاجاتها الأساسية، غير أن هذا النموذج يواجه تحديات واقعية، من بينها محدودية الموارد الطبيعية في بعض الدول، وارتفاع تكلفة إنتاج بعض السلع محلياً مقارنة بإستيرادها، بالإضافة إلى التقلبات المناخية التي تؤثر على إستقرار الإنتاج الفلاحي.

فالعديد من الدول خاصة تلك التي تملك بنية فلاحية قوية لا تزال تعتمد سياسة تعزيز الإكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الإستراتيجية، كالحبوب والزيوت والسكر، لأسباب تتعلق بالأمن القومي والإستقرار الإجتماعي، وحتى الاستقلالية السياسية، ويفهم من هذا أن الأمن الغذائي المطلق ليس مجرد

¹ محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق، الأردن، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 23.

هدف إقتصادي، بل يمثل خيارا إستراتيجيا خاصة في ظل الأزمات العالمية التي تهدد سلاسل الإمداد، كما حدث خلال جائحة كوفيد-19 أو الحرب الروسية الأوكرانية.

الفرع الثاني: الأمن الغذائي النسبي:

يشير مفهوم الأمن الغذائي النسبي إلى قدرة الدولة على تأمين جزء من إحتياجاتها الغذائية الأساسية، سواء بشكل كلي أو جزئي، مع ضمان حد أدنى من الإمدادات الغذائية بصفة منتظمة ومستقرة، ولا يشترط في هذا النموذج أن تحقق الدولة الإكتفاء الذاتي الكامل، وإنما تسعى إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الأغذية التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مع اللجوء إلى الإستيراد لسد الفجوة في المنتجات التي يصعب إنتاجها محليا أو تكون تكلفة إنتاجها مرتفعة.¹

ويعتبر الأمن الغذائي النسبي خيارا واقعيا بالنسبة للعديد من الدول، خصوصا تلك التي تواجه قيودا في الموارد الطبيعية، أو التي تنتمي إلى مناطق مناخية غير ملائمة لإنتاج جميع أنواع السلع الغذائية، فبدلا من محاولة إنتاج كل ما يحتاجه السكان، تسعى هذه الدول إلى تركيز جهودها على إنتاج السلع التي يمكنها المنافسة فيها من حيث الجودة والتكلفة، مستفيدة من بنيتها الفلاحية، وموقعها الجغرافي، ومدى تطور تقنياتها الإنتاجية، ويتم استكمال بقية الإحتياجات الغذائية من خلال الإستيراد، على أن يتم تمويلها بموارد ناتجة عن تصدير سلع محلية تتمتع بميزة تنافسية في السوق الدولية.

ويرتكز هذا الشكل من الأمن الغذائي على مبدأ الإعتماد الذاتي المرن، الذي يجمع بين الإنتاج المحلي والاندماج في التجارة الدولية، وفق مقارنة إقتصادية رشيدة تراعي الكفاءة في استخدام الموارد الوطنية، وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا ينفصل عن السياسة التجارية للدولة، ومدى قدرتها على التفاوض وتأمين وارداتها الغذائية ضمن شروط عادلة، وفي أوقات الأزمات يصبح هذا النموذج أكثر واقعية من النموذج المطلق، لأنه يقوم على التكيف مع المتغيرات الإقتصادية والبيئية، دون أن يفرط في مقومات الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: الأمن الغذائي الظاهري:

يقصد بالأمن الغذائي الصوري أو الظاهري ذلك الوضع الذي تبدو فيه الدولة وكأنها قد حققت أمنا غذائيا من حيث وفرة المواد الغذائية وتنوعها في الأسواق، إلا أن هذه الوفرة لا تترجم فعليا إلى قدرة جميع فئات السكان على الحصول على الغذاء، بمعنى آخر، فإن الغذاء موجود من حيث الكم والمظهر،

¹ بكدي فاطمة، المرجع السابق، ص 69.

لكنه غير متاح فعلياً لكل الأفراد، إما بسبب ضعف القدرة الشرائية، أو التوزيع غير العادل، أو غياب العدالة المجالية في توفر الغذاء بين المناطق الحضرية والريفية.

ويعتد هذا الشكل من الأمن الغذائي شكلياً لأنه يخفي أبعاداً حقيقية للفقر الغذائي، ويعكس اختلالاً في السياسات الاجتماعية والإقتصادية، حيث تركز بعض الدول على ضمان وفرة السلع في الأسواق، دون أن ترقى ذلك بتدابير لضمان الوصول الفعلي إلى الغذاء، لا سيما من طرف الفئات الهشة وذوي الدخل المحدود، كما قد يعزى هذا الوضع إلى الإعتماد الكبير على الإستيراد، مما يجعل الأمن الغذائي مرهوناً بتقلبات السوق الدولية وأسعار الصرف وظروف الإستيراد الخارجي، وهو ما يضعف من قدرة الدولة على التحكم في توازنها الغذائي الحقيقي.¹

فالأمن الغذائي الظاهري ليس سوى حالة مؤقتة أو شكلية لا تعكس واقع الأمن الغذائي الفعلي، إذ يغيب فيها الإستقرار والإستدامة، وتبقى عرضة للإنهيار عند حدوث أزمات داخلية أو خارجية، ولذا فإن أي تقييم لوضع الأمن الغذائي لا يجب أن يكتفي بقياس العرض الكلي من المواد الغذائية، بل ينبغي أن يتجاوز ذلك إلى دراسة مؤشرات القدرة على الوصول، والمساواة في التوزيع، والاستمرارية، وسلامة الغذاء وجودته.

الفرع الرابع: الأمن الغذائي المستدام:

يقصد بالأمن الغذائي المستدام ذلك النموذج الذي يسعى إلى ضمان توافر الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد، في الحاضر والمستقبل، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية التي يعتمد عليها الإنتاج الغذائي، فهو لا ينحصر فقط في تحقيق وفرة الغذاء اليوم، بل يتجاوز ذلك إلى تأمين هذا الوفرة بشكل دائم، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد نفسها، فالأمن الغذائي المستدام لا يقاس فقط بتوفر الغذاء، بل بقدرته على الاستمرار، وجودته، وعدالة توزيعه، وتأثيره على البيئة وصحة الإنسان، مع بناء نظام غذائي قادر على الصمود أمام الأزمات والمستجدات.

ويعتمد هذا الشكل من الأمن الغذائي على مبادئ التنمية المستدامة، حيث يشترط فيه أن تكون الممارسات الفلاحية والإقتصادية والاجتماعية والبيئية متوازنة، فالإنتاج الفلاحي يجب أن يتم بطرق تحافظ على خصوبة التربة ونقاء المياه، وتنوع النظم البيئية وحماية التنوع البيولوجي والثروة الحيوانية، وأن يقلص من التلوث والإعتماد المفرط على الأسمدة والمبيدات الكيميائية، والطاقة غير المتجددة،

¹ ذياب الكبيسي عبد الجبار محسن، المرجع السابق، ص 31.

كما يشترط أن تراعى فيه العدالة الاجتماعية، من حيث ضمان فرص متكافئة لجميع الأفراد للحصول على الغذاء، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو عن طريق الإستيراد المنظم والمراقب.

يكتسب الأمن الغذائي المستدام أهمية خاصة في ظل التغيرات المناخية، والتوسع العمراني والنمو السكاني المتزايد، والتدهور البيئي، حيث تشكل هذه التحديات تهديدات مباشرة لمنظومة الغذاء، لذا يتطلب تحقيقه نهجا تشاركيا وتكامليا يشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إضافة إلى تفعيل البحث العلمي وتطوير الابتكار الفلاحي، وتحسين الحوكمة والسياسات الفلاحية والغذائية.

الفرع الخامس: مستويات الأمن الغذائي حسب البنك الدولي:

إلى جانب الأشكال السابقة، يميز البنك الدولي بين مستويين رئيسيين هما:¹

- اللاأمن الغذائي المزمن: يتمثل في عدم كفاية إنتاج الغذاء، نتيجة عجز دائم في القدرة على تحصيله، وهو مرتبط غالبا بمظاهر الفقر البنيوي وضعف الإمكانيات الإقتصادية والمعيشية.

- اللاأمن الغذائي العابر: يشير إلى تراجع مؤقت في قدرة الأسر على الحصول على الغذاء الكافي، بسبب ظروف طارئة مثل الكوارث الطبيعية وتقلبات أسعار المواد الغذائية، وفقدان مصادر الدخل أو تراجع القدرة الشرائية بشكل مفاجئ.

المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي

تعتبر مؤشرات الأمن الغذائي أدوات تحليلية ضرورية لقياس مدى قدرة الدول على تحقيق التوازن بين إنتاج الغذاء وتوفيره وإستقراره وجودته، بما يتلاءم مع إحتياجات السكان وتطلعاتهم التنموية، وتأتي أهمية هذه المؤشرات من كونها تتيح تقييمها موضوعيا لحجم التحديات والاختلالات التي تواجه المنظومة الغذائية، سواء على مستوى وفرة الموارد أو كفاءة التوزيع أو قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء بشكل مستدام، ومع تطور مفهوم الأمن الغذائي لم تعد المؤشرات تقتصر على الجوانب التقليدية المرتبطة بالإنتاج والإستهلاك، بل امتدت لتشمل أبعادا غذائية وإقتصادية، ما يجعلها مرآة عاكسة لوضع الدولة الغذائي، وأداة فاعلة في توجيه السياسات وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.²

¹ محمد صالح تركي القرشي، علم إقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 288.

² ذياب الكبيسي عبد الجبار محسن، المرجع السابق، ص 21.

ويمكن تقسيم مؤشرات الأمن الغذائي على النحو التالي:

الفرع الأول: المؤشرات التقليدية

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أولاً- مؤشر الناتج المحلي الفلاحي:

يمثل مؤشر الناتج المحلي الفلاحي قيمة الناتج المحلي الفلاحي مقترنا بالتطور في مستوى عدد السكان، ويعتبر مقياساً لمدى قدرة الدولة على الإعتماد على إمكاناتها الذاتية في تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها، وتشير التقلبات الكبيرة في هذا الناتج إلى مدى هشاشة النظام الغذائي الوطني، حيث يؤدي إنخفاض الناتج الفلاحي المحلي بالتزامن مع تزايد حجم الإستهلاك إلى إتساع الفجوة الغذائية، وهو ما يدفع إلى الإعتماد على الواردات لتغطية هذا العجز، وفقاً لما تسمح به القدرة المالية للدولة، ومنه فإن هذا المؤشر يحفز السلطات العمومية على العمل من أجل تقليص التبعية الغذائية للخارج، من خلال دعم الإنتاج المحلي وتعزيز قدرته على الإستجابة لحاجات السوق الوطنية.¹

وقد دعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية لسنة 2000 إلى إدراج مؤشرات إضافية إلى المؤشرات التقليدية، من بينها مؤشر إمدادات الطاقة الغذائية، وذلك كجزء من الإطار العام لقياس إستهلاك الأغذية، وهو ما يعزز من فعالية إستخدام هذا المؤشر في تشخيص الأوضاع الغذائية الراهنة.²

ثانياً- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تلجأ إليها الدول لرصد مستوى أدائها العام، وتقييم الأوضاع التنموية بما في ذلك الوضع الغذائي، ويقصد به مجموع القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للدولة خلال سنة معينة، دون تمييز بين ما ينتجه المواطنون أو غيرهم من المقيمين، وتكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يعكس مستوى

¹ الأسرج حسين عبد المطلب، تفعيل دور المشروعات الإقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 39.

² المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007، ص 233.

النشاط الإقتصادي الشامل، الذي تتفرع عنه قدرة الدولة على الإنفاق العام، وتخصيص الموارد اللازمة لتأمين الإحتياجات الأساسية، وعلى رأسها الغذاء.¹

تحتسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي عادة بإحدى ثلاث طرق: طريقة الإنفاق وطريقة الدخل، وطريقة القيمة المضافة والتي تعتبر الأكثر شيوعاً في التحليل الإقتصادي، وتتمثل هذه الطريقة الأخيرة في احتساب الفرق بين قيمة السلع أو الخدمات النهائية وأسعار المدخلات الوسيطة المستعملة في إنتاجها، وعلى هذا الأساس توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي صورة واضحة عن مدى قدرة الدولة على دعم القطاع الفلاحي وتمويل سياسات الأمن الغذائي.²

تؤثر التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر على الوضع الغذائي للسكان، فعند حدوث انخفاض ملحوظ في الناتج، ينخفض الدخل الوطني وتقل القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على المواد الغذائية الأساسية، ويفاقم من هشاشة الأمن الغذائي خاصة لدى الفئات محدودة الدخل، ويستدل بذلك على أن تحقيق الأمن الغذائي لا ينفصل عن أداء الإقتصاد الكلي، بل يتطلب نمواً إقتصادياً متوازناً ومستداماً يتيح تحسين مستويات المعيشة وضمان الحصول على الغذاء بشكل دائم وكاف.

ثالثاً- مؤشر متوسط إستهلاك الفرد من الغذاء:

يعد مؤشر متوسط إستهلاك الفرد من الغذاء من المؤشرات المعبرة عن مستوى الأمن الغذائي على الصعيد الأسري والفردى، إذ يقاس بناء على كمية ونوعية المواد الغذائية التي يتمكن الفرد من الحصول عليها بانتظام، سواء من خلال دخله الخاص أو عن طريق وسائل قانونية أخرى، كالإعانات أو برامج الدعم الإجتماعي، ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المجتمع على توفير الحد الأدنى من الإحتياجات الغذائية اليومية الموصى بها، ويأخذ في الإعتبار تنوع النظام الغذائي، ومدى توازنه من حيث الأسعار الحرارية والبروتينات والفيتامينات الضرورية لنمو الفرد وتمتع بصحة جيدة.

يرتبط هذا المؤشر بعدة متغيرات إقتصادية وإجتماعية، أهمها مستوى دخل الفرد، وتوافر المواد الغذائية في الأسواق، وإستقرار أسعارها، بالإضافة إلى السياسات الحكومية في مجال الدعم

¹ سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 104.

² علي جدوع الشرفات، مبادئ الإقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 278.

الغذائي، كما يعتبر مرآة تعكس حالة العدالة الاجتماعية، إذ أن تفاوت معدلات إستهلاك الغذاء بين فئات المجتمع قد يكشف عن فجوات هيكلية في توزيع الموارد، أو عن اختلالات في القدرة الشرائية.

يعتبر انخفاض متوسط إستهلاك الفرد من الغذاء يعد من المؤشرات المباشرة على وجود حالات سوء تغذية أو نقص في الإمدادات الغذائية، مما يستدعي تدخلا مؤسساتيا لضمان الحق في الغذاء، وتحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب الغذائي داخل المجتمع، لذا فإن هذا المؤشر يشكل أداة أساسية لتقييم فعالية السياسات الغذائية ومردودها على المستويين الفردي والجماعي.

رابعا- مؤشر الصادرات والواردات الغذائية:

يستخدم مؤشر الصادرات والواردات الغذائية لقياس الفجوة بين الإنتاج المحلي والإحتياجات الفعلية من الغذاء، بما يتيح تقدير مدى إعتماد الدولة على الخارج في تأمين حاجاتها الغذائية الأساسية وتمويل هذه الفجوة، ويتمثل هذا المؤشر في قياس قيمة الواردات الغذائية التي تلجأ إليها الدولة لسد النقص الحاصل بين الإنتاج المحلي والإستهلاك الفعلي، حيث تضاف إلى هذه الواردات المعونات الغذائية والمنح الأجنبية، ليتضح من خلالها مدى إعتماد الدولة على الخارج في تأمين إحتياجاتها الغذائية الأساسية، فكلما ارتفعت قيمة هذه الواردات مقارنة بالإنتاج المحلي، دل ذلك على هشاشة القاعدة الإنتاجية للبلد، واتساع الفجوة الغذائية القائمة.¹

وتزداد أهمية هذا المؤشر عندما يتم ربطه بالموارد المالية الذاتية للدولة، إذ يعكس مدى قدرة الإقتصاد الوطني على تمويل الواردات الغذائية دون الإعتماد على القروض أو المعونات الخارجية، ويحسب ذلك من خلال مقارنة قيمة الواردات الغذائية مع إجمالي الموارد المالية المتاحة من الصادرات، وكلما كانت هذه الموارد كافية لتمويل فاتورة الواردات الغذائية، فإن المؤشر يدل على إستقرار نسبي في الأمن الغذائي، أما إذا كانت الموارد أقل من قيمة الواردات، فإن المؤشر يكون سالبا، وهو ما يشير إلى وجود فجوة غذائية فعلية، تستدعي تدخلات عاجلة سواء على المستوى الإنتاجي أو من خلال إصلاح السياسات التجارية والغذائية.²

ويمكن هذا المؤشر من التعرف على طبيعة الهيكل التجاري للبلد، ومدى تكافؤ الميزان الغذائي ضمن الميزان التجاري العام، كما يسلط الضوء على المخاطر التي تواجه الدول النامية المعتمدة بشكل

¹ السيريتي محمد، المرجع السابق، ص 55.

² الجبوري رقية خلف حمد، المرجع السابق، ص 57.

كبير على الخارج في تمويل حاجياتها الغذائية، وخاصة في ظل تقلبات الأسعار العالمية أو الأزمات الجيوسياسية التي قد تؤثر على سلاسل الإمداد، فارتفاع نسبة الواردات الغذائية على حساب الصادرات يضع الدولة في وضعية انكشاف غذائي، ويدفعها إلى حالة من التبعية الاقتصادية التي تؤثر على استقلال قرارها التنموي، وعلى إستدامة أمنها الغذائي في الأمدن المتوسط والبعيد.¹

الفرع الثاني: المؤشرات المعاصرة

مع اتساع نطاق مفهوم الأمن الغذائي وتزايد التحديات المرتبطة به، برزت الحاجة إلى تطوير أدوات قياس أكثر دقة وملاءمة تعكس واقع الأوضاع الغذائية بشكل شامل، وقد دعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى اعتماد مؤشرات حديثة تراعي التغيرات الحاصلة في بنية النظم الغذائية، وتركز على الجوانب ذات الصلة الوثيقة بالأمن الغذائي في أبعاده المختلفة، وقد تم اقتراح مجموعة من المؤشرات المعاصرة، من بينها مؤشرات تتعلق بإمدادات الطاقة الغذائية، بهدف تدعيم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 2000، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أولاً- مؤشر توفير الغذاء والإكتفاء الذاتي:

يقاس مؤشر توفير الغذاء والإكتفاء الذاتي من خلال تقدير إجمالي الأسعار الحرة المتاحة ومقارنتها بعدد السكان، حيث تعتمد منظمة الأغذية والزراعة على هذا المعيار ضمن أدواتها الإحصائية لرصد تطور نسب الجوع، ويتمثل هذا المؤشر في النسبة بين حجم الإنتاج المحلي من الغذاء وحجم الإستهلاك الإجمالي، إذ تستخلص منه دلالات مباشرة بشأن القدرة على تلبية الحاجات الغذائية محلياً، وتظهر أزمة الغذاء أو ما يعرف بالفجوة الغذائية، عندما يكون الإنتاج الوطني أقل من حجم الإستهلاك، بما يؤدي إلى اضطرار الدولة إلى إستيراد المواد الغذائية أو اللجوء إلى طلب المعونات الدولية لتغطية النقص.²

يحسب مؤشر توفير الغذاء والإكتفاء الذاتي من خلال قسمة كمية الإنتاج الغذائي المحلي على إجمالي حجم الإستهلاك الوطني، حيث تمثل هذه النسبة مدى قدرة الدولة على تلبية حاجات السكان من الغذاء اعتماداً على مواردها الذاتية، وتعد هذه المعادلة أداة أساسية في الكشف عن حالة التوازن

¹ لرقام جميلة، المرجع السابق، ص 79.

² جوزيه غرازيانودا سيلفا وآخرون، برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012، ص 153.

الغذائي، إذ تبرز الفجوة الغذائية عندما يكون الإنتاج الوطني أقل من الإستهلاك، ما يعني وجود عجز في تغطية الإحتياجات الغذائية للمجتمع.

وفي حالة اتساع هذه الفجوة، فإن الدولة تضطر إلى تعويض هذا النقص من خلال إستيراد المواد الغذائية من الخارج، أو اللجوء إلى المعونات الغذائية الدولية إذا اقتضت الضرورة، وكلما زاد الفرق بين الإستهلاك الفعلي والإنتاج المحلي، ارتفعت مؤشرات التبعية الغذائية، مما يهدد الاستقلال الغذائي ويفرض تحديات إضافية على الأمن الغذائي الوطني.

يستخدم هذا المؤشر لقياس الفجوة الغذائية سواء من حيث الحجم المطلق أو النسبي، وهو يعبر عن أحد الجوانب الرئيسية لمعضلة الأمن الغذائي، والمتمثل في عدم كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الإستهلاك الفعلي، كما يحسب الإكتفاء الذاتي الغذائي عبر مقارنة الإنتاج المحلي بكامل عناصر الطلب الداخلي، بما في ذلك حجم الصادرات والواردات والمخزون الغذائي المتاح، وكلما زادت الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك، دل ذلك على تراجع قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي.

ثانيا- مؤشر مستوى التغذية:

يعد مؤشر مستوى التغذية من بين المؤشرات الأساسية لتقييم الأمن الغذائي، ويعتمد فيه على مؤشرات النمو الطبيعي لجسم الإنسان لا سيما عند الأطفال، من خلال مقارنة الوزن بالطول وتقييم مدى مطابقة هذه القياسات للمعايير الصحية الدولية المعتمدة، وتستخدم هذه المعايير لتحديد ما إذا كان النمو الجسدي للأطفال يسير ضمن المعدلات الطبيعية، مما يعكس مدى كفاية التغذية المقدمة خلال مراحل النمو الأولى.

ويستند كذلك إلى معدل السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد يوميا، مقارنة بالمتطلبات الأساسية التي حددتها المنظمات الدولية لضمان قيام الإنسان بوظائفه الذهنية والبدنية على الوجه الأمثل، فعندما يتوافق متوسط السعرات الحرارية المستهلكة مع هذه المتطلبات، يفترض أن المجتمع لا يعاني من فجوة غذائية، أما إذا كان المتوسط أقل من الحد الأدنى المطلوب، فإن ذلك يدل على وجود خلل في النظام الغذائي ونقص في تلبية الإحتياجات الغذائية.¹

ومن أدوات هذا التقييم ما يعرف بمؤشر كفاية الإمدادات الطاقوية، والذي يقاس بنسبة إمدادات الطاقة الغذائية إلى متوسط المتطلبات الطاقوية للسكان المستهدفين، ويتم التعبير عنه

¹ إبراهيم أحمد عبد الغفور، المرجع السابق، ص 57.

كنسبة مئوية تعكس مدى التوازن بين العرض الغذائي والإحتياجات الفعلية للسكان من حيث الأسعار الحرارية.¹

ورغم أهمية هذا المؤشر إلا أنه يقتصر على قياس مستوى الإستهلاك الكلي دون أن يعكس التوزيع الداخلي لهذا الإستهلاك بين مختلف شرائح المجتمع، فارتفاع المعدل العام لا يعني بالضرورة تحسنا في الوضع الغذائي لكل الأفراد، إذ قد تخفي الأرقام الإجمالية تباينات بين الفئات، لا سيما في الدول النامية التي تنتهج سياسات دعم غذائي قد لا تصل فعليا إلى المستفيدين الحقيقيين، مما يجعل الإستهلاك الظاهري غير معبر عن الواقع التغذوي للفئات الهشة.

ثالثا- مؤشر المخزون الغذائي:

يشكل المخزون الغذائي الإستراتيجي أحد الركائز الأساسية في تأمين إستقرار العرض الغذائي، ويعد من المكونات الحيوية لسياسات الأمن الغذائي، لا سيما في ما يتعلق بالسلع التي يتسم إنتاجها بالموسمية مقابل إستهلاك يمتد على مدار السنة، ويعرف هذا المخزون على أنه تلك الكميات من المواد الغذائية الأساسية التي تخزن تحت إشراف مباشر من السلطات العمومية، وتحجز خارج التداول الاعتيادي في السوق، بحيث تستخدم في حالات الطوارئ أو لتعديل اختلالات فجائية في العرض والطلب.²

يكتسب المخزون الإستراتيجي أهميته من كونه آلية وقائية تمكن الدول من مواجهة أزمات محتملة كتقلبات الأسعار، أو الأزمات المناخية أو الكوارث الطبيعية، أو الاختلالات في السوق الدولية، دون الحاجة إلى اللجوء الفوري إلى الإستيراد، كما يساعد هذا المخزون في الحفاظ على مستوى معين من الإستقرار الغذائي، خصوصا في فترات إنخفاض الإنتاج المحلي أو تعذر التوريد الخارجي، مما يعزز من قدرة الدولة على التحكم في توازنها الغذائي ويقلل من هشاشتها في مواجهة الأزمات.

رابعا- مؤشر الفجوة الغذائية:

يعكس مؤشر الفجوة الغذائية قدرة الإنتاج المحلي على تغطية إحتياجات الإستهلاك الوطني من المواد الغذائية، وهو من أبرز المؤشرات المستخدمة لتقييم مستوى الأمن الغذائي داخل الدول، تقاس هذه الفجوة بالإعتماد على ثلاثة معايير رئيسية: أولها نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والتي تبين

¹ كامل بكري، الموارد الإقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989، ص 351.

² فلاح سعيد جبر، الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد 18، العدد 2، 1987، ص 119.

مدى إعتداد الدولة على إنتاجها المحلي، ثانياً حجم الواردات والمعونات الغذائية، والذي يبرز مدى الإعتماد على الخارج في سد حاجيات السكان من الغذاء، وثالثاً نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية، ما يسمح بقياس مدى قدرة الدولة على تمويل وارداتها الغذائية من خلال صادراتها الوطنية.¹

كما يمكن إحتساب الفجوة الغذائية عبر مؤشر متوسط الأسعار الحرارية المتاحة للفرد يومياً، ومقارنتها بالحد الأدنى من الإحتياجات الحرارية اليومية التي توصي بها المعايير الدولية، فإذا كان هذا المتوسط أقل من المستوى المطلوب، فإن ذلك يعد مؤشراً على وجود فجوة غذائية، مما يعني عجزاً في تلبية المتطلبات الغذائية للسكان، وهو ما ينعكس على الصحة العامة ويهدد إستقرار الأمن الغذائي.²

خامساً- مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

يعد مؤشر الأمن الغذائي العالمي من أبرز الأدوات الإحصائية المعتمدة لتصنيف الدول وفقاً لقدرة على ضمان أمنها الغذائي، ويتميز بشموليته من حيث عدد الدول المشمولة به، إذ يغطي بيانات تخص أكثر من 113 دولة، تم إطلاق هذا المؤشر لأول مرة سنة 2012، ويشرف على إعداده وتحديثه قسم الإحصائيات بمجلة الإيكونوميست البريطانية، ويراقب سنوياً لتتبع تطورات الأمن الغذائي عبر العالم.³

يرتكز المؤشر على عدة معايير مركبة تشمل وفرة الغذاء، ومدى القدرة على الحصول عليه، وجودة وسلامة الأغذية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في وجه الأزمات، ويستخدم هذا المؤشر من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية لتقييم أداء الدول في مجال تحقيق الأمن الغذائي، ولتوجيه السياسات العامة نحو معالجة أوجه القصور في الأنظمة الفلاحية والغذائية.

¹ السيريتي محمد، المرجع السابق، ص 52.

² أحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 293.

³ كينه عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 27.

الجدول رقم 04: مؤشرات الأمن الغذائي

التصنيف	المؤشر	الأهمية
المؤشرات التقليدية	مؤشر الناتج المحلي الفلاحي	يقيس القيمة الإجمالية لما ينتجه القطاع الفلاحي من سلع وخدمات خلال سنة واحدة، ويعكس مساهمة الفلاحة في الإقتصاد الوطني.
	مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	يمثل القيمة الكلية للإنتاج داخل الإقتصاد، ويستخدم لمقارنة مساهمة القطاع الفلاحي بباقي القطاعات.
	مؤشر متوسط إستهلاك الفرد من الغذاء	يدل على كمية الغذاء التي يحصل عليها الفرد سنوياً، بالسعرات أو الكيلوغرامات، ويستخدم لرصد مستوى الإشباع الغذائي.
	مؤشر الصادرات والواردات الغذائية	يوضح مدى إعتداد الدولة على الخارج لتأمين غذائها، ويقاس التوازن أو العجز في الميزان التجاري الغذائي.
المؤشرات المعاصرة	مؤشر توفير الغذاء والإكتفاء الذاتي	قيس قدرة الدولة على تأمين إحتياجاتها من الغذاء من مصادر داخلية، دون الإعتداد المفرط على الإستيراد.
	مؤشر مستوى التغذية	يرصد الحالة التغذوية للسكان، ويعتمد على مؤشرات فرعية كالنقص، الهزال، ونقص المغذيات البروتينات والفيتامينات.
	مؤشر المخزون الغذائي	يعكس حجم الاحتياطيات الإستراتيجية من السلع الغذائية الأساسية، ودوره في امتصاص الصدمات الغذائية.
	مؤشر الفجوة الغذائية	يمثل الفرق بين الطلب المحلي على الغذاء والإنتاج الفعلي، وتعتبر قيمته عن درجة العجز الغذائي.
	مؤشر الأمن الغذائي العالمي	مؤشر مركب يصدر عن منظمات دولية، ويقاس الأمن الغذائي بناء على معايير مثل الإتاحة، القدرة على الحصول على الغذاء، الجودة، والإستقرار.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة

يعد مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة امتداداً طبيعياً لتطور الفكر التنموي العالمي، الذي بدأ بإعادة النظر في النماذج الإنتاجية التقليدية التي اعتمدت لعقود على استنزاف الموارد الطبيعية دون مراعاة لعواقب ذلك على البيئة والمجتمع، فالنمو الزراعي غير المقيد يخلف أثراً سلبياً على المدى الطويل، تمثلت في تدهور خصوبة التربة ونضوب المياه الجوفية وانحسار الغطاء النباتي، وانقراض أنواع عديدة من الكائنات، إلى جانب الاختلالات الاجتماعية التي مست إستقرار سكان الأرياف وعمقت فجوة التفاوت بين الجهات، وقد برزت التنمية الفلاحية المستدامة كمنظور شامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الزيادة في الإنتاج الفلاحي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان العدالة الاجتماعية، والإستقرار الإقتصادي للمجتمعات الريفية، بما يضمن استمرار العطاء الفلاحي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

وقد جاء هذا المفهوم كثمرة لتحولات عميقة على المستويات البيئية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية، وكنتيجة مباشرة للانتباه العالمي إلى خطورة تدهور الأنظمة البيئية الفلاحية وفقدان الأمن الغذائي في كثير من الدول خصوصاً النامية منها، وعليه فقد بات تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة يتطلب اعتماد رؤية متكاملة تأخذ في الحسبان خصوصيات الموارد المتوفرة، وفعالية السياسات الفلاحية، ومشاركة الفاعلين المحليين، بما فيهم المزارعون والمرأة الريفية والقطاع الخاص، كما يشترط في هذا النوع من التنمية أن يبنى على أسس علمية وتقنية سليمة، ويوجه بتخطيط محكم وبتنسيق وثيق بين مختلف القطاعات المعنية، وأن يعزز بتشريعات واضحة ومرنة تضمن الاستمرارية والفعالية، وعليه يتحول النشاط الفلاحي من مجرد وسيلة لإنتاج الغذاء إلى ركيزة إستراتيجية لبناء تنمية شاملة ومستدامة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

شهد مصطلح التنمية المستدامة إنتشاراً واسعاً عقب مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 1992، الذي شكل محطة هامة في إبراز هذا المفهوم ضمن السياسات الدولية، حيث حظي باهتمام خاص كأحد الأهداف التي ينبغي على الدول السعي لتحقيقها، شأنه في ذلك شأن باقي الحقوق الأساسية، غير أن الإستخدام الفعلي لهذا المصطلح سبق هذا التاريخ، إذ برز بشكل واضح سنة 1987 من خلال تقرير لجنة الأمم المتحدة العالمية للبيئة والتنمية المعروفة باسم لجنة برونتلاند، والذي حمل عنوان مستقبلنا المشترك، حيث تم فيه تحديد معالم التنمية المستدامة ومبادئها الأساسية.

الفرع الأول: تعريف ونشأة التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة التحولات العميقة التي عرفها العالم في العقود الأخيرة، والتي فرضت إعادة النظر في أنماط التنمية التقليدية بسبب ما خلفته من آثار بيئية واجتماعية وإقتصادية سلبية، وقد جاءت التنمية المستدامة كبديل يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي وحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية، ولم يكن ظهور هذا المفهوم وليد لحظة زمنية واحدة، بل جاء نتيجة تطور فكري وتراكمات في الوعي الدولي بأهمية ربط التنمية بالحفاظ على الموارد، وقد ساهمت عدة مؤتمرات وتقارير دولية في بلورته، مما جعله أحد الركائز الأساسية للسياسات التنموية المعاصرة في مختلف المجالات.

أولاً: نشأة التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية الإقتصادية منذ أربعينيات القرن العشرين، بتحولات متتالية وتغيرات متعاقبة في التصورات والمضامين، إلا أن القاسم المشترك الذي ميز معظم هذه المراحل تمثل في التركيز على رفع

متوسط دخل الفرد بإعتباره المقياس الأساسي للتنمية، وقد أفرز هذا التصور نهجا إقتصاديا كلاسيكيا يقوم على النمو الكمي دون الالتفات إلى الجوانب الاجتماعية أو البيئية المرتبطة به، ومع مرور الوقت، بدأت هذه الرؤية تواجه إنتقادات متزايدة، خاصة في الدول النامية التي لم تستفد بشكل فعلي من هذا النمو، ما أدى إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية ومضامينه، حيث سعت الأمم المتحدة إلى حث الدول على إعادة النظر في التنمية الإقتصادية وإيجاد الوسائل الملائمة والفعالة لوقف إستنزاف الموارد الطبيعية والحد من تلوث كوكب الأرض.¹

شهدت مراحل تطور مفهوم التنمية إرتباطا وثيقا بواقع الدول النامية، من حيث بنيتها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك بطبيعة إرتباطها بالنظام الدولي والعلاقات الإقتصادية العالمية، فقد وجد أن الهيمنة الإقتصادية، وغياب العدالة في توزيع الثروات، وضعف الإستقلالية الإقتصادية، جميعها عوامل أثرت في مسار التنمية وجعلتها غير متكافئة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وقد تطور الوعي التنموي ليأخذ طابعا أكثر شمولية، يراعي الأبعاد الهيكلية والمعيقات البنيوية التي تواجه البلدان النامية.²

ويعد الجانب البيئي أحد أقدم الأسس النظرية المرتبطة بفكرة التنمية، حيث ظهر بشكل غير مباشر ضمن بعض النظريات الإقتصادية التقليدية، مثل نظرية مالتوس التي ربطت بين النمو السكاني والموارد الطبيعية، وحذرت من ظهور الكوارث نتيجة عدم التوازن بين النمو السكاني المحدود والموارد المحدودة، كما تناول قانون تناقص الغلة هذه المسألة من زاوية إقتصادية أخرى، مشيرا إلى أن الإنتاجية تتناقص عند الإستغلال المفرط للموارد دون تطوير أدوات الإنتاج.

وقد تبلورت البدايات الأولى لما بات يعرف لاحقا بإقتصاديات البيئة في منتصف القرن العشرين، وتحديدًا من خلال البرنامج البيولوجي الدولي الذي أنشئ عام 1964 من قبل المجلس الدولي للاتحادات العلمية، حيث ركز البرنامج على العلاقة بين البيئة والأنشطة البشرية، كما بدأ في طرح تساؤلات هامة حول إستدامة الموارد الطبيعية وحدود قدرة النظام البيئي على تحمل الضغوط الإقتصادية.

في منتصف السبعينيات، شهد مفهوم التنمية تحولا جذريا في مضمونه، حيث تمت إعادة تعريفه ليتجاوز البعد الإقتصادي الصرف، فأصبحت التنمية تفهم على أنها عملية تهدف إلى تقليص مستويات الفقر، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل، ومحاربة البطالة، من خلال تحقيق معدلات نمو إقتصادي

¹ ليمان أنور عبد الله، التنمية المستدامة، مدخل لمفاهيم الإستدامة وأهدافها، المكتبة الوطنية، الخرطوم، 2022، ص 15.

² شكارا نادية ضياء، علم البيئة والسياسة الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 32.

متواصلة، وهو ما مهد لمرحلة جديدة من التفكير التنموي الذي بدأ يربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وفي مرحلة لاحقة توسع المفهوم ليشمل النهوض الشامل بالمجتمع، انطلاقاً من تلبية الحاجات الأساسية للفرد، وضمان حريته، وتحقيق إنسانيته وذاتيته، وهو ما شكل انتقالاً نحو مقاربة تنموية أكثر إنصافاً وشمولاً.

غير أن التحول في المفهوم لم يحدث إلا سنة 1987، من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، والتي تعرف باسم لجنة بروتلاند، وقد جاء التقرير الذي عرف بمستقبلنا المشترك، ليقدّم تعريفاً رائداً للتنمية المستدامة بوصفها: التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون أن تعرض قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها للخطر، وقد اعتبر هذا التعريف نقطة تحول هامة في تاريخ الفكر التنموي، حيث ربط بوضوح بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة.

منذ ذلك الحين نشأت علاقة تبادلية وتفاعلية بين النمو الإقتصادي وحماية البيئة، فالتنمية لم تعد تقاس فقط بالمؤشرات الاقتصادية، بل أصبحت تقوم بناء على مدى إستدامة الموارد وعدالة توزيعها، وقدرة الأنظمة البيئية على مواصلة دعم الحياة البشرية، ولعل من أبرز نتائج هذا التحول أن أصبحت قضية حماية البيئة وتبني التنمية المستدامة من أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين، وهو ما دفع لجنة بروتلاند إلى الدعوة بقوة لإعادة صياغة السياسات التنموية، بما يضمن توازناً طويلاً الأمد بين الإقتصاد والعدالة الاجتماعية والبيئة.

ثانياً: تعريف التنمية المستدامة

يعد مصطلح التنمية المستدامة من المفاهيم التي تعكس جوانب متعددة تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وقد حظي هذا المفهوم بعدد من التعاريف المتباينة تبعاً لاختلاف الآراء والاتجاهات، وقد نال اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين في مختلف الميادين، كما اعتبرته المنظمات الدولية من الحقوق التي ينبغي على الدول السعي لتحقيقها.¹

بمناسبة الذكرى العاشرة لإنعقاد مؤتمر ستوكهولم نظمت مناقشات موسعة ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخلال الجلسات العامة التي انعقدت بالمناسبة، تم التطرق إلى مسألة إستغلال الثروات الطبيعية المتاحة داخل الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التأكيد على ضرورة تجنب استنزاف تلك الموارد، والحفاظ عليها لتظل قابلة للاستعمال من قبل الأجيال القادمة،

¹ تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص 11.

وقد برزت فكرة التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة الأساسية، وهي حماية البيئة من خلال صون الموارد الطبيعية، وتحقيق النمو الإقتصادي، إلى جانب تعزيز التنمية الاجتماعية، ويهدف بلورة هذا المفهوم بصورة أكثر دقة، تم إنشاء هيئة دولية أطلق عليها اسم اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED).

فقد أصدرت هذه اللجنة في سنة 1987 تقريراً شاملاً بعنوان مستقبلنا المشترك، والذي تضمن تعريفاً لمفهوم التنمية المستدامة إلى جانب مجموعة من المقترحات المتعلقة بآليات تفعيل هذا النهج، وقد عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها، وذلك ضمن مستوى معيشي لا يقل عن مستوى الجيل الحالي، بل يضاهيه إن أمكن.

وقد عرضت التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمت المصادقة عليها، وكان من أهم الخطوات اللاحقة لذلك، هو الاعتراف الرسمي بمفهوم التنمية المستدامة بوصفه التزاماً دولياً ينبغي على جميع الدول مراعاته، وقد تم هذا التبنّي ضمن فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

تتصاعد الرؤية التي تعتبر الإرتقاء بالتنمية البشرية غاية أساسية للمجتمعات، ونظراً لأن تقليص الفوارق في توزيع الثروات والمداخيل يساهم في تعزيز مسارات النمو المستقبلي، فقد بات تكريس العدالة والإنصاف الأساس ضمن الإستراتيجيات التنموية، وتتجسد هذه الأهداف المتكاملة عبر تبني نموذج نمو شمولي يستجيب بفعالية لمتطلبات الفئات الأكثر إحتياجاً، وقد عرف مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد بمدينة ريو دي جانيرو من 3 إلى 11 جويلية 1992، بأهميته في تكريس مفهوم التنمية المستدامة كخيار إستراتيجي عالمي، حيث اعتمد المشاركون من مختلف دول العالم هذا المفهوم بوصفه سياسة ملزمة تسترشد بها الدول في مساراتها التنموية، وقد تم التشديد خلال المؤتمر على أن الإستغلال غير الرشيد لموارد الثروة الطبيعية قد يؤدي إلى أضرار جسيمة، ليس فقط على البيئة بل أيضاً على صحة الإنسان وإستقرار الإقتصاد، ومن أبرز مخرجات هذا المؤتمر الوثيقة المرجعية المعروفة بأجندة القرن الحادي والعشرين، والتي تمثل إطاراً توجيهياً لتحقيق تنمية تراعي البعد البيئي والإجتماعي والإقتصادي في آن واحد.¹

¹ حواس أمين، نظريات التنمية، مطبوعة في مقياس إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021، ص 153.

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة النشأة في الفكر التنموي، حيث لم يحسم بعد تعريف موحد له على الصعيد الدولي، بالنظر إلى تباين الزوايا التي ينطلق منها المختصون عند تناوله، ومن أجل الإحاطة بمعناه، يتطلب الأمر التمييز بين مصطلحي التنمية والإستدامة كل على حدة.

وتفهم التنمية المستدامة عموماً على أنها ضمان استمرارية الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، مع الحفاظ على خصائص هذه الموارد وقدرتها الإنتاجية، والذي كما تبنت منظمة الأمم المتحدة هذا المفهوم في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام 1987، وعرفته بأنه: التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.¹

كما يعرفها الدكتور مصطفى قاسم، فإن التنمية المستدامة هي تلك التي تستجيب لحاجات الجيل الحالي دون أن تؤثر سلباً على قدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها، حيث يجري التعبير من خلالها عن نمط من التنمية يتسم بالثبات، ويعتمد على عناصر تضمن له الاستمرارية والديمومة عبر الزمن.

ووفقاً لما جاء في قمة الأرض لعام 1992 التي انعقدت بالبرازيل، فإن التنمية المستدامة تعرف على أنها الإطار الذي يضع المعايير الإقتصادية والإجتماعية والبيئية اللازم اتباعها لتحقيق تنمية متوازنة، تعتمد كبديل تنموي شامل يلبي احتياجات البشرية في القرن الحادي والعشرين.

وتعتبر التنمية المستدامة أيضاً عملية متكاملة تشمل تطوير الأرض والمناطق الحضرية والمجتمعات والأنشطة الإقتصادية، شريطة أن تلبي متطلبات الحاضر دون الإضرار بخيارات الأجيال القادمة، ومن منظور علماء الإقتصاد، فإنها تستند إلى منظومة من النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات داخل المجتمع، وهي علاقات تنشأ من خلال تبادل السلع والخدمات، بهدف تحقيق الرفاهية الشاملة لكافة أفرادها.²

ومن منظور علماء الإجتماع فإن التنمية المستدامة تعني بالإنسان بإعتباره المحور الأساسي للعملية التنموية، إذ يركز هذا الاتجاه على تحسين العلاقات الإجتماعية ومكافحة الفقر، وضمان التوزيع العادل للموارد، إلى جانب دعم آليات اتخاذ القرار القائم على المشاركة الشعبية الفاعلة في مختلف المستويات.

¹ تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص 15.

² عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الإقتصادية، العولمة الإقتصادية، التنمية المستدامة، جامعة الإسكندرية، 2009، ص 349.

أما من وجهة نظر علماء البيئة فترتكز التنمية المستدامة على ضرورة وضع ضوابط للإستهلاك، والحد من النمو السكاني والتلوث، والتحكم في إستغلال الموارد المائية وقطع الغابات ومظاهر انجراف التربة، كما تدعو هذه الرؤية إلى التعامل مع العالم بوصفه منظومة مترابطة وشاملة، تقاس فيها نوعية الحياة بإعتبارها جزءاً من نظام متكامل يتطلب توازناً دقيقاً بين مكوناته.

ومن خلال ما سبق، تتضح المكونات الأساسية للتنمية المستدامة على النحو الآتي:

1- تلبية إحتياجات الجيل الحالي مع أخذ مصالح الأجيال القادمة بعين الإعتبار.

2- الحفاظ على البيئة والحد من تلوثها.

3- إستخدام الموارد الطبيعية بشكل رشيد، وتفاذي استنزافها.

4- إرساء توازن وتوافق بين الإنسان والبيئة والطبيعة.

وقد عرف مؤتمر ريو دي جانيرو لعام 1992 التنمية المستدامة، وفقاً لما ورد في المبدأ الثالث، على أنها ضرورة إعمال الحق في التنمية بشكل يضمن التوازن بين الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، بما يحقق العدالة بين الأجيال ويؤسس لتنمية منصفة ومستدامة.

كما يقصد بالتنمية المستدامة وفقاً لما ورد في المبدأ الرابع، أن حماية البيئة تعد عنصراً أساسياً لا ينفصل عن عملية التنمية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون مراعاة الجوانب البيئية، فالتخطيط التنموي لا يكون فعالاً ما لم يدمج البعد البيئي في صلب أهدافه ومراحله.¹

كما تعتبر التنمية المستدامة عملية متكاملة تتناغم فيها سبل إستغلال الموارد، وتوجيه الإستثمارات، وخيارات التنمية التكنولوجية، إلى جانب إصلاح المؤسسات، وذلك بطريقة تعزز قدرات الحاضر والمستقبل معاً على تلبية حاجات الإنسان وتحقيق تطلعاته ضمن إطار من التوازن والاستمرارية.²

أقر المجتمع الدولي بضرورة وضع تعريف ومجموعة من المبادئ التوجيهية للأنظمة الغذائية المستدامة، لمعالجة الأمن الغذائي والتغذوي، فضلاً عن الإستدامة على إمتداد سلسلة الغذاء بأكملها،

¹ عبد الله خبابة، رابح بوقرة، المرجع السابق، ص 323.

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، 2011، ص

وقد تم وضع تعريف للتنمية الفلاحية المستدامة من طرف لجنة الإستدامة في المملكة المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة ضمن ورشة العمل الفنية للتنوع البيولوجي والتنوع البيولوجي والأنظمة الغذائية المستدامة، حيث تم الإجماع على التعريف التالي: الأنظمة الغذائية المستدامة هي تلك الأنظمة ذات التأثيرات البيئية المنخفضة التي تساهم في الأمن الغذائي والتغذوي، وفي حياة صحية للأجيال الحالية والمستقبلية، وتحمي هذه الأنظمة الغذائية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتحترمهما، وهي مقبولة ثقافيا، ومتاحة، وعادلة إقتصاديا، وميسورة التكلفة، وكافية من الناحية التغذوية، وآمنة وصحية، مع الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وقد أقر التعريف المتفق عليه بالترباط بين إنتاج الغذاء وإستهلاكه، وبين الإحتياجات الغذائية والتوصيات الغذائية، وأكد في الوقت نفسه على فكرة أن صحة الإنسان لا يمكن فصلها عن صحة النظم الإيكولوجية.¹

ومن خلال مختلف التعاريف السابقة يمكن القول إن التنمية المستدامة تهدف أساسا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من خلال إستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني، مع الحرص على بقائها متاحة لفترات زمنية ممتدة، وضمان تلبيةها لمتطلبات الأجيال القادمة، ففي حالة الموارد غير المتجددة لا يجوز تجاوز حدود إستخدامها، أما بالنسبة للموارد المتجددة فيشترط ترشيد استعمالها والسعي لإيجاد بدائل مناسبة تضمن استمراريته على المدى الطويل، ويتطلب الأمر في كلتا الحالتين إعتدال أساليب إستخدام لا تؤدي إلى اختلال بيئي، بالنظر إلى الترابط الوثيق بين مفهوم التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

ثالثا: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص التي تفصلها عن غيرها من أشكال التنمية التقليدية، وتتمثل خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:²

- 1- تقوم التنمية المستدامة على إحداث تغييرات شاملة في مختلف مجالات الحياة، لاسيما في المجال الإقتصادي، وذلك من خلال رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وتحقيق نمو إقتصادي مستدام، كما تركز في هذا الجانب على إدارة الموارد الطبيعية إدارة عقلانية، سواء تعلق

¹ Barbara Burlingame, Sandro Dernini, SUSTAINABLE DIETS AND BIODIVERSITY, DIRECTIONS AND SOLUTIONS FOR POLICY, RESEARCH AND ACTION, Nutrition and Consumer Protection Division, FAO, Rome, Italy, 2012, p 7.

² ليمان أنور عبد الله، المرجع السابق، ص 25.

الأمر بالموارد المتجددة أو غير المتجددة، من أجل ضمان استمراريتهما للأجيال القادمة، أما على الصعيد الاجتماعي فتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، بينما تسعى في بعدها البيئي إلى إرساء توازن بيئي يحمي المنظومة الطبيعية ويضمن انعكاساته الإيجابية على البنية الاجتماعية للمجتمع.

2- تعد التنمية المستدامة تنمية مستمرة في الزمان، إذ تمتد آثارها لتشمل الحاضر والمستقبل معا، فهي لا تقتصر على تلبية إحتياجات الجيل الحالي فحسب، بل تسعى أيضا إلى ضمان تلبية تطلعات الأجيال القادمة، وتعمل الدول على تحقيق تنمية شاملة في مختلف القطاعات، إستجابة للحاجات المتزايدة للمجتمع، مع إعتداد مشاريع مدروسة وآليات فعالة تضمن استمرارية الموارد، وتحقيق التوازن بين متطلبات اليوم ومصالح المستقبل.

3- تعد التنمية المستدامة تنمية شاملة لا تقتصر على قطاع معين، بل تشمل جميع قطاعات الدولة، كما تعد مسؤولية جماعية تتقاسمها مختلف الفاعلين داخل المجتمع، وتحمل الدولة، بمختلف مستوياتها المركزية والمحلية، دورا أساسيا في هذا المسار، من خلال الانخراط الفعال في التخطيط والمساهمة في عملية اتخاذ القرار، بما يضمن التنسيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويعزز من فعالية السياسات التنموية.¹

4- حظيت التنمية المستدامة بإهتمام واسع في مختلف الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية على الصعيد الدولي، وقد ساهم هذا التعدد في المقاربات في بلورة مفهوم شامل يجسد التنمية المستدامة كمبدأ مشترك بين الدول، يعكس التزاماتها نحو تحقيق توازن عادل بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة، في إطار رؤية كونية تتجاوز الخصوصيات المحلية والحدود الوطنية.

5- تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة ومتكاملة، هي البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، وتتداخل هذه الأبعاد في إطار تفاعلي منسجم، يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، وضمان العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، ويتميز هذا التفاعل بالتنظيم المحكم وضبط الأولويات وترشيد إستخدام الموارد، بما يسمح بتحقيق أهداف التنمية دون الإخلال بأي من هذه الأبعاد.

6- للتنمية المستدامة أهداف واضحة تسعى إلى تحقيقها ضمن رؤية إستراتيجية شاملة، تركز على جملة من المبادئ والأسس التي توجه السياسات التنموية، وتفعّل هذه الأهداف من خلال آليات

¹ ليमान أنور عبد الله، المرجع السابق، ص 26.

عملية وفعالة، تهدف إلى توجيه الجهود نحو تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تراعي الحاجات الراهنة دون إغفال مصالح الأجيال القادمة.

- 7- تعتمد التنمية المستدامة على أساليب عقلانية في إستغلال الموارد الطبيعية، سواء كانت متجددة أو غير متجددة، وذلك بما يضمن تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، فالإستخدام الرشيد لهذه الموارد يعد شرطاً أساسياً لضمان استمراريتها ومردوديتها على المدى الطويل، دون التسبب في أضرار بيئية أو إخلال بالنظم الطبيعية.
- 8- تقوم التنمية المستدامة على علاقة تكاملية بين البيئة والتنمية، وهي علاقة طردية، بحيث إن نجاح أحد الطرفين يعزز من فاعلية الطرف الآخر، فكلما تم الحفاظ على البيئة بشكل منظم، ازدادت فرص تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في مختلف القطاعات، والعكس صحيح، إذ لا يمكن تصور تنمية حقيقية في ظل تدهور بيئي أو استنزاف مفرط للموارد، مما يجعل العلاقة بين الطرفين قائمة على التوافق والتوازن المستمر.

الفرع الثاني: نظريات التنمية المستدامة

في إطار تطور المفاهيم المرتبطة بالتنمية، برزت منذ وقت مبكر آراء متعددة ومتباينة قدمها علماء الإقتصاد والبيئة والإجتماع كل من زاويته الخاصة، في سبيل فهم أعمق لمفهوم الإستدامة وتحديد أسسه، فقد ركز الإقتصاديون على أهمية إدماج البعد البيئي والأخلاقي ضمن السياسات الإقتصادية، معتبرين أن تحقيق التنمية لا يمكن أن يكون على حساب البيئة أو القيم الإنسانية، أما علماء الإجتماع، فقد توجهوا نحو تحليل مطالب البيئة انطلاقاً من الخصوصيات الثقافية للمجتمعات، مؤكدين على أن الإستدامة لا تكتمل إلا من خلال الحفاظ على النظم الثقافية والإجتماعية وتعزيز البعد الإنساني في مسار التنمية.¹

يرى علماء البيئة والأحياء والموارد أن الإستدامة الحقيقية يجب أن تتركز على المحيط الحيوي بإعتباره القاعدة التي تقوم عليها الحياة بأكملها، مطالبين بضرورة حمايته وضمان توازنه، كما ظهرت توجهات أخرى تقترح إعادة النظر في تقييم الثروة على المستوى العالمي، وتوزيعها بشكل أكثر عدالة، بما يجعل التنمية المستدامة هدفاً قابلاً للتحقيق في مختلف أنحاء العالم، وليس مجرد طموح نظري.

¹ السروجي طلعت مصطفى، حسن فؤاد حسين، التنمية الإجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص 13.

إنطلاقاً من هذا التعدد في الرؤى والتخصصات، ونتيجة التفاعل والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية، ظهرت نظريات متنوعة حول التنمية المستدامة، ساهمت في بلورة المفهوم بصورته الحديثة، بإعتباره مشروعاً إنسانياً متكاملًا يستجيب لمتطلبات العصر وتحديات المستقبل.

ومن بين هذه النظريات نجد:

أولاً: النظريات الداعية لأولوية البيئة:

يرى علماء البيئة أن العنصر الذي يجب أن يحظى بالإستدامة أولاً هو المحيط الحيوي، بإعتباره الإطار الشامل الذي يحتوي كافة أشكال الحياة والأنشطة البشرية، وقد ظهرت عدة نظريات تعنى بشأن البعد البيئي وتدعو إلى إعتباره أساساً لأي مشروع تنموي، من بينها:¹

أ- النظرية المتشائمة:

تعتبر نظرية توماس مالتوس التي ظهرت سنة 1798 من خلال مقالاته الشهيرة حول مبادئ السكان، من أوائل النظريات التي دعت إلى ربط النمو السكاني بمحدودية الموارد الطبيعية، وقد انطلق مالتوس من فرضية مفادها أن الزيادة المستمرة في عدد السكان تفوق قدرة الموارد الطبيعية على التجدد، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى انتشار الفقر والمجاعة، واعتبر أن الحروب، رغم ما تحمله من مآسي، تعد وسيلة فعالة للحد من النمو السكاني وضبط العلاقة بين السكان والثروات المتاحة، وهو ما جعل نظريته توصف بالتشاؤم.

ويرى مالتوس أن التنمية المستدامة على المدى الطويل لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم التحكم في معدلات النمو السكاني لتتوافق مع فترات الإستقرار الإقتصادي، غير أنه كان متشائماً حيال قدرة البشرية على تحقيق هذا التوازن، معتبراً أن سوء إستغلال الموارد سيقود في النهاية إلى انهيار النظام البيئي والإجتماعي معاً.²

¹ سعدي يحي، شني صورية، نظريات التنمية المستدامة، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 16 نوفمبر 2011، ص 04.

² شعباني إسماعيل، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 65.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى عدة انتقادات، أبرزها افتقارها إلى الوضوح في افتراضاتها، وضعف أدواتها التنبؤية، كما اهتمت بإهمال العوامل الأخرى المؤثرة في معدلات الوفيات والمواليد، وعدم تقديم تفسير كاف للعلاقات المعقدة بين متغيرات النمو السكاني والإقتصادي.¹

ب- النظرية المتفائلة:

في مقابل الطرح المتشائم الذي قدمه توماس مالتوس، ظهر تيار أكثر تفاؤلاً بين بعض الإقتصاديين الكلاسيكيين، ومن أبرزهم جون ستيوارت ميل، الذي تبني رؤية أكثر توازناً تجاه العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية، فقد اعتبر ميل أن الموارد الطبيعية، رغم كونها محدودة أو قابلة للنضوب، لم تبلغ بعد حدودها القصوى، وأنه من غير المرجح أن تصل أي دولة إلى استنفاد تلك الموارد في الأمد الزمني المنظور لأي نشاط صناعي قائم.

وقد بنى ستيوارت ميل موقفه المتفائل على جملة من الإعتبارات، أبرزها أهمية التنمية الزراعية في المستقبل، ودور المؤسسات الإجتماعية في تحسين مستويات الرفاه الإجتماعي والإقتصادي، وهي عوامل اعتبر أنها تساهم في خفض معدلات النمو السكاني، وبالتالي الحد من الضغط على الموارد الطبيعية.

ورغم تفاؤله العام لم يكن ميل غافلاً عن التحديات البيئية، فقد أشار بوضوح إلى أن الإستخدام المفرط للموارد الطبيعية، خصوصاً في الأغراض الصناعية، قد يقود إلى أوضاع غير مثالية حتى وإن لم تكن كارثية، ولذا دعا إلى ضرورة ترشيد إستغلال الموارد بما يضمن إستدامتها، وتحقيق توازن بين النمو الإقتصادي وحماية البيئة، دون الانزلاق نحو الإفراط أو الاستنزاف الكامل لمصادر الطبيعة.²

ج- الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920):

تمثل الحركة الأمريكية المحافظة التي قادها تيودور روزفلت أحد أبرز التجارب الفكرية والسياسية في تاريخ الولايات المتحدة خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد تبنت هذه الحركة تصوراً أيديولوجياً محافظاً يؤكد على وجود قيود طبيعية تحيط بالنمو الإقتصادي، لا يمكن تجاوزها حتى في ظل التقدم التكنولوجي، ما يستوجب إعادة التفكير في أنماط التنمية والتوسع الصناعي.

¹ سعيد يحيى، شنبى صورية، المرجع السابق، ص 04.

² محمد حامد دويدار، عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مجدي محمود شهاب، أصول علم الإقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 56.

انطلقت هذه الحركة من مبدأ أساسي مفاده أن الاستخدام السريع والمفرط للموارد الطبيعية الناضبة يشكل خطراً مباشراً على حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يفرض ضرورة التعامل مع هذه الموارد بعقلانية وحرص شديد، فكلما تم إستهلاك الموارد بمعدلات منخفضة، كلما زادت فرص الحفاظ عليها للأجيال المقبلة.¹

ومن بين المواقف البارزة للحركة المحافظة رفضها للاحتكار والتنافس الإقتصادي غير المنضبط، بإعتبارهما تهديدا رئيسيا للإستخدام الحكيم للموارد، كما دعت إلى تدخل الدولة، ورأت أن الإشراف الحكومي وتنظيم إستغلال الموارد هو السبيل الأمثل لضمان إستدامتها، ومنع استنزافها من طرف المصالح الإقتصادية الخاصة، وبذلك أسست هذه الحركة لإحدى أوائل الدعوات إلى التوازن بين التنمية الإقتصادية والحفاظ على الموارد البيئية، وساهمت في تشكيل وعي سياسي بيئي مبكر داخل المنظومة الإقتصادية الأمريكية.²

ثانيا: النظريات الداعية لأولوية الإقتصاد:

ضمن الاتجاهات الفكرية المؤطرة لمفهوم التنمية المستدامة، تبرز النظريات التي تعطي أولوية للإعتبارات الإقتصادية، حيث تنظر هذه المقاربات إلى الإقتصاد بإعتباره المحرك الأساسي لتحقيق التنمية، بما في ذلك التنمية المستدامة نفسها، وتدعو هذه النظريات إلى فهم دقيق للفروق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، إذ أن الأول يقصد به زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن، بينما يعد الثاني مفهوما أشمل يتضمن إلى جانب النمو الإقتصادي تحسين نوعية الحياة، تنمية القدرات البشرية، توسيع نطاق الخيارات، وترسيخ الحقوق المدنية والحريات.

ومن بين أبرز النظريات التي تبنت هذا التوجه نجد نظرية الموارد الناضبة التي طورها الإقتصادي هارولد هوتلينغ سنة 1931، فقد كانت دراسته حول إقتصاديات الموارد الناضبة بمثابة نقطة تحول في التفكير الإقتصادي بشأن الإستخدام الأمثل للموارد غير المتجددة على المدى الطويل، حيث اقترح هوتلينغ نموذجا نظريا يؤسس لمبدأ يقوم على ضرورة تسعير الموارد الناضبة بما يعكس خصائصها وندرتها، وذلك للحفاظ على قيمتها الإقتصادية في المستقبل.

¹ سعيدي يحي، شنبني صورية، المرجع السابق، ص 5.

² فاطمة أحمد حسن، الإتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبليك، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006، ص 8.

ويستند هذا النموذج إلى فرضية مفادها أن ملاك الموارد الناضبة يسعون إلى تعظيم ثروتهم من خلال تحقيق توازن بين الحاضر والمستقبل في إستغلال هذه الموارد، فالقيمة الحالية للعائد الصافي لكل وحدة مستخرجة يجب أن تكون متساوية عبر الزمن، وإلا فإن المنتجين سيقبلون على تحويل الإنتاج من فترة لأخرى بما يحقق لهم أرباحاً أعلى، وهذا يقود إلى ضرورة احتساب تكلفة الفرصة البديلة لكل وحدة يتم إستهلاكها اليوم، لأن إنتاجها الآن يقضي إمكانية إنتاجها في المستقبل.¹

إن هذا المنظور الإقتصادي لا يقتصر على البحث في الكفاءة الإنتاجية فحسب، بل يمتد إلى ما يمكن إعتباره إدراجاً مبكراً لحقوق الأجيال القادمة في عملية التخطيط الإقتصادي، ومنه يعد نموذج هوتلينغ نواة أولية للمفاهيم التي بني عليها لاحقاً تصور الأمم المتحدة لمبدأ التنمية المستدامة، والذي تعزز بشكل كبير منذ العقد الأخير من القرن العشرين.

ثالثاً: النظرية الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية:

تبرز الاتجاهات الإجتماعية للتنمية المستدامة أهمية العدالة في توزيع الثروة والتنمية، حيث يرى علماء الإجتماع أن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية يقتضي النظر في العوامل الإجتماعية المتداخلة في مسار التنمية، ولا يكفي التركيز على الأبعاد الإقتصادية أو البيئية فقط، وتشمل هذه العوامل قضايا الفقر والتفاوت الإجتماعي والحروب والكوارث الطبيعية والسياسات الإقتصادية، وهي جميعاً عناصر ينبغي التعامل معها ضمن مقاربة شاملة ومتكاملة.²

وتجسد هذه الرؤية نظرية التحيز الحضري التي وضعها ميخائيل ليشون، والتي تسلط الضوء على الفجوة القائمة بين المناطق الحضرية والريفية في توزيع عوائد التنمية، وقد طرحت النظرية عدة إشكاليات، أبرزها التساؤل عما إذا كانت أزمة التنمية المستدامة هي في مضمونها أزمة ثقافية أم أزمة بيئية، وهو سؤال يعكس عمق الطابع المركب للمشكلة.³

أشار المفكر براون ليستر سنة 1999 إلى أننا بحاجة إلى ما سماه ببوصلة أخلاقية تقود المجتمعات إلى القرن الحادي والعشرين، تبنى على مبادئ مستديمة تلي الاحتياجات الإنسانية، وهي دعوة صريحة لإدماج البعد الأخلاقي ضمن مسارات التنمية.

¹ سعدي يحي، شنبى سورية، المرجع السابق، ص 8.

² البريدي عبد الله بن عبد الرحمن، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، 2015، ص 18.

³ سعدي يحي، شنبى سورية، المرجع السابق، ص 15.

منذ إصدار تقرير مستقبلنا المشترك في أواخر الثمانينيات وحتى وقتنا الراهن، ازداد الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة، وانعكس ذلك في كثافة الأبحاث والملتقيات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، غير أن الأدبيات الناتجة عن هذه الفعاليات تظهر أن التحديات البيئية التي يواجهها العالم ليست بالضرورة نتيجة ندرة الموارد، بل تعود في جزء كبير منها إلى غياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية في التعامل مع هذه الموارد.

وتؤكد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها لعام 1989 أن الأزمة لا تتمثل فقط في إستنزاف الموارد الطبيعية، بل في التأثيرات العميقة التي يخلفها المناخ النفسي والاجتماعي للمجتمعات المعاصرة، خاصة أزمة الأخلاق والقيم، كما تشير إلى أن غياب العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي يعيق فرص التعاون والمصالح المشتركة بين الدول، وهو ما يهدد الإستقرار العالمي ويقوض فرص تحقيق تنمية مستدامة شاملة.¹

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف التي توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك عبر آلياتها المتعددة وبرامجها المختلفة، ويمكن تلخيص أبرز هذه الأهداف فيما يلي:²

1- تحقيق حياة أفضل للسكان: تسعى التنمية المستدامة إلى الارتقاء بجودة حياة الأفراد والمجتمعات، من خلال عمليات تخطيط فعالة وتنفيذ سياسات تنموية شاملة، ويشمل هذا الهدف تحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والروحية بطريقة مقبولة ديمقراطياً، بما يضمن نموا متوازنا يراعي مختلف حاجات الإنسان.

2- إحترام البيئة الطبيعية: يعد الحفاظ على البيئة أحد الأسس للتنمية المستدامة، إذ أن العلاقة بينها وبين البيئة علاقة تكامل وانسجام، فالنظافة البيئية تعد شرطا أساسيا لصحة الإنسان وإستقرار المجتمع، وحمايتها تساهم في تحسين شروط المعيشة، وضمان إطار صحي وسليم للحياة، وهو ما يفضي إلى تحقيق تنمية وطنية مستدامة طويلة الأمد.

¹ شكارا نادية ضياء، المرجع السابق، ص 328.

² عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 31.

3- توعية السكان بالمخاطر البيئية: تولى التنمية المستدامة أهمية قصوى للتنشئة البيئية، من خلال نشر الوعي البيئي بين السكان وتحفيزهم على إدراك المخاطر البيئية المحيطة بهم، وتسعى إلى بناء حس بالمسؤولية الجماعية والفردية تجاه البيئة، وتشجيع الأفراد على المساهمة في صياغة وتنفيذ ومتابعة السياسات والبرامج والمشاريع البيئية.

4- تحقيق إستغلال عقلائي للموارد: من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة ضمان إستخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومدروسة، بما يضمن استمراريته وعدم استنزافها، وذلك للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، ويقتضي هذا الهدف تخطيطا رشيدا وممارسات إنتاجية مسؤولة توازن بين الإستهلاك والتنمية.¹

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التقدم التكنولوجي بما يخدم مصالح المجتمع، ويساهم في تحقيق أهدافه التنموية دون أن يخل بالتوازن البيئي أو الإجتماعي، ويفترض أن يستخدم الابتكار العلمي كوسيلة لترقية قدرات الأفراد والمجتمعات دون التسبب في آثار سلبية.

6- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع: تسعى التنمية المستدامة إلى إعادة تشكيل أولويات المجتمعات بما يحقق التوازن بين متطلبات النمو الإقتصادي وضبط المشكلات البيئية، ويفضي هذا التغيير المستمر إلى خلق بدائل مبتكرة لمواجهة التحديات، وتفعيل مسارات تنمية قادرة على التكيف مع التحولات الإجتماعية والإقتصادية.

7- القضاء على الفقر: يعد القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، حيث لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية دون ضمان حد أدنى من العيش الكريم لكل فرد، وتحقيق العدالة الإجتماعية، وتقليص الفوارق الطبقة.²

8- تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين: تسعى التنمية المستدامة إلى ضمان المساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة في التنمية على قدم المساواة، سواء في التعليم أو سوق العمل أو اتخاذ القرار، لما لذلك من أثر مباشر على الرفاه الجماعي.

¹ أوكيل سعيد، الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية، العبيكان للنشر، الرياض، 2011، ص 31.

² وليد الأشوح، المرجع السابق، ص 39.

9- ضمان التعليم الجيد والشامل: تهدف التنمية المستدامة إلى تعميم التعليم الجيد والمنصف والدامج، بإعتباره أحد أهم أدوات التمكين الاجتماعي والإقتصادي، وأساس بناء القدرات وتحقيق التنمية البشرية.¹

10- تحسين الصحة والرفاه: من الأهداف الحيوية للتنمية المستدامة العمل على ضمان حياة صحية وتحسين الرفاه لجميع الأفراد، بما يشمل تحسين الخدمات الصحية ومكافحة الأمراض وتقليل معدلات الوفيات، خاصة لدى الفئات الهشة.²

11- توفير فرص العمل اللائق والنمو الإقتصادي: العمل اللائق يعتبر وسيلة لتحقيق الإستقرار الاجتماعي والكرامة الإنسانية، والتنمية المستدامة تهدف إلى خلق فرص شغل منتجة وآمنة، وتحفيز النمو الإقتصادي دون إضرار بالموارد البيئية أو الإجتماعية.³

12- تشجيع الإستهلاك والإنتاج المستدامين: التنمية المستدامة تدعو إلى تغيير أنماط الإستهلاك والإنتاج بما يقلل من الهدر ويرشد إستخدام الموارد، ويقلل من النفايات والتلوث، ويعزز الإقتصاد الدائري.

13- مواجهة تغير المناخ: يمثل التصدي لظاهرة التغير المناخي هدفا رئيسيا، لما له من آثار مباشرة على الأمن الغذائي والمائي، وإستقرار النظم البيئية، والمعيش اليومي للإنسان، خصوصا في المناطق الضعيفة.

الفرع الرابع: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة:

أولا: مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على علاقة تكامل وإنسجام بين البيئة والنمو، حيث لا يمكن تصور تحقيق تنمية حقيقية دون بيئة نظيفة وسليمة وموارد طبيعية يتم إستغلالها بشكل عقلاني، وقد أدى هذا الترابط إلى بلورة مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، من بينها:⁴

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت، المرجع السابق، ص 32.

² شكارا نادية ضياء، المرجع السابق، ص 95.

³ وليد الأشوح، المرجع السابق، ص 40.

⁴ البريدي عبد الله بن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 44.

المبدأ الأول: إعتداد منهج النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يمثل منهج النظم أو المنظومات أحد الركائز الأساسية في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، إذ ينطلق من تصور البيئة الإنسانية، أي المجتمع، على أنها وحدة فرعية ضمن النظام الكوني الأشمل، وأي تغيير يصيب أحد هذه الأنظمة الفرعية يؤثر بالضرورة في الأنظمة الأخرى، ومن ثم فإن التنمية المستدامة، وفقا لهذا المبدأ تسعى إلى تحقيق توازن وانسجام بين مختلف النظم، بما يساهم في إستقرار بنية الأرض بشكل خاص، ويؤمن استمرارية الحياة البشرية من خلال مراعاة الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والبيئية بصفة شاملة.

المبدأ الثاني: المشاركة الشعبية:

تعد المشاركة الشعبية عنصرا أساسيا في مسار التنمية المستدامة، إذ تتطلب انخراط جميع الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار الجماعي، لا سيما على مستوى إعداد ومتابعة تنفيذ الخطط، وتنبع هذه المشاركة من القاعدة المحلية، مما يجعل التنمية المستدامة تنمية تبدأ من المستويات الأدنى، حيث تنطلق من المستوى المحلي ثم الإقليمي وصولا إلى الوطني.¹

ويمكن إبراز الدور المتزايد الذي تضطلع به الحكومات المحلية والمجالس البلدية من خلال ما يلي:

- قدرة الجماعات المحلية على المساهمة في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، من خلال وضع آليات فعالة لإستغلال الأرض وتطوير سياسات ترشيد الطاقة.
- التمكن من إدارة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، من خلال تطوير برامج تهدف إلى الحد من تراكمها، مثل مبادرات إعادة التدوير ومعالجة كميات كبيرة منها.
- الحد من انبعاث مركبات الكلوروفلوروكربون² التي تساهم في تآكل طبقة الأوزون، من خلال التوعية بمخاطر هذه الغازات والعمل على منع إستخدامها.
- الإنخراط في جهود تقليص الإعتماد على مشتقات النفط عبر البحث عن بدائل طاقوية مستدامة.

¹ البريدي عبد الله بن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 320.

² الكلوروفلوروكربون: هي مركبات كيميائية صناعية تتكون من عناصر الكربون والكلور والفلور، وتستخدم غالبا كمبردات في أنظمة التبريد وتكييف الهواء، وكمذيبات، ومواد دافعة في البخاخات كالطلاء أو العطور والمبيدات، وكمخازن منتفخة في صناعة البلاستيك، وتأثيرها مدمر لطبقة الأوزون.

المبدأ الثالث: المسؤولية المشتركة:

يقوم هذا المبدأ على أن تحقيق التنمية المستدامة لا يندرج ضمن مسؤولية دولة بعينها، بل يمثل التزاما مشتركا بين جميع الدول دون استثناء، بإعتبار أن حماية البيئة وتحقيق التوازن التنموي هو تحد عالمي يتطلب تعاونا جماعيا وتكاملا في الأدوار والمسؤوليات.¹

المبدأ الرابع: الاحتراز البيئي:

يقضي هذا المبدأ بأنه في حال وجود شكوك حول الأثر السلبي المحتمل لمادة أو نشاط معين على البيئة، فإنه يجب الامتناع عن تداوله أو استخدامه حتى يتم التأكد من سلامته، فغياب الدليل القاطع على الضرر لا يعد مبررا للسماح به، بل يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية إلى حين إثبات عدم خطورته.

المبدأ الخامس: التوظيف الأمثل للموارد الإقتصادية:

يقوم هذا المبدأ على إستغلال الموارد المتاحة بشكل عقلاني وفعال، بما يضمن تحقيق أعلى درجات الكفاءة في إستخدامها، وتوجيهها نحو الأنشطة التي تحقق أقصى منفعة إقتصادية وإجتماعية وبيئية.

المبدأ السادس: إستدامة الموارد والتخطيط الإستراتيجي

يركز هذا المبدأ على ضرورة ضمان استمرار الموارد الإقتصادية عبر الأجيال، وذلك من خلال التخطيط بعيد المدى وتنمية الموارد المتجددة، بما يكفل استمراريته ويحول دون نضوبها أو تدهورها.

المبدأ السابع: التوازن البيئي والتنوع الإيكولوجي

يدعو هذا المبدأ إلى الحفاظ على التوازن الطبيعي بين مكونات البيئة، وضمان استمرارية التنوع الحيوي، لما له من دور أساسي في إستقرار الأنظمة البيئية وتعزيز قدرتها على التكيف والصمود.²

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، المرجع السابق، ص 33.

² شكارية نادية ضياء، المرجع السابق، ص 158.

المبدأ الثامن: التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية

يقضي هذا المبدأ بضرورة تلبية إحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها، بما يضمن العدالة بين الأجيال ويحقق إستدامة الإستغلال البيئي والإقتصادي.

المبدأ التاسع: مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

يؤكد هذا المبدأ على أهمية بناء نظم إقتصادية وإجتماعية مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات، بما يضمن بقاء المجتمعات واستمرار قدرتها على المنافسة في ظل التحديات البيئية والإقتصادية المتزايدة.¹

المبدأ العاشر: الحفاظ على خصائص الطبيعة وتطوير الهياكل الإقتصادية

يركز هذا المبدأ على ضرورة حماية السمات الأساسية للبيئة الطبيعية، مع العمل على تطوير هياكل الإنتاج والإستثمار وأنماط الإستهلاك بما يتوافق مع مبادئ الإستدامة ويحافظ على التوازن البيئي.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة إطارا متكاملا وشاملا يضم ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة تشكل النواة الأساسية لأي سياسة تنموية تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو والتطور من جهة، والحفاظ على الموارد البيئية والإجتماعية من جهة أخرى، وتتسم هذه الأبعاد بالتداخل والتكامل، حيث لا يمكن معالجة أحدها بمعزل عن الآخرين، وذلك ضمن آلية تفاعلية تتسم بالترشيد والتنظيم والضبط، وتمثل كل بعد من هذه الأبعاد منظومة فرعية تضم مجموعة من العناصر التي ترتبط لتحقيق هدف الإستدامة.²

أ- البعد الإقتصادي:

يمثل البعد الإقتصادي أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، ويقوم على مفهوم الإستمرارية في توليد الدخل والثروة وتحقيق النمو الإقتصادي بطريقة لا تؤدي إلى إستنزاف الموارد أو الإضرار بالأنظمة البيئية من خلال إنعكاسات الإقتصاد على البيئة، فالتنمية الإقتصادية المستدامة

¹ أوكل سعيد، المرجع السابق، ص 88.

² والي خولة، دور أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية - دراسة حالة، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2024، ص 22.

تسعى إلى خلق إقتصاد قادر على إنتاج السلع والخدمات بشكل دائم، مع ضمان الإستخدام الفعال للموارد الإقتصادية المتاحة.¹

يتجسد هذا البعد في مجموعة من المبادئ والعناصر من بينها النمو الإقتصادي المستدام، الذي يعني السعي إلى تحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار تراعي قدرة الموارد الطبيعية والبشرية على مواكبة التوسع الإقتصادي من دون تعرضها للاستنزاف أو التدهور.²

يعد الإستخدام الكفء لرأس المال من أولويات هذا البعد، حيث يفترض توجيه الموارد المالية والإستثمارات نحو قطاعات إنتاجية تحقق عائدا إقتصاديا وإجتماعيا ملموسا، مع تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج وإستغلالها بشكل عقلاني وفعال.

كما يبرز البعد الإقتصادي أهمية تحقيق العدالة الإقتصادية، والتي تتجلى في توزيع عادل للثروات والدخول والفرص، بما يحد من التفاوتات الإجتماعية والمجالية، ويساهم في تمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة الفعلية في التنمية.

ويحتل إشباع الحاجات الأساسية مكانة هامة ضمن هذا البعد، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في ظل غياب مقومات الحياة الكريمة، مثل الغذاء والسكن والتعليم والصحة، ولذلك تسعى السياسات المستدامة إلى ضمان توفير هذه الحاجات لكافة المواطنين، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة واحتياجا.

قوم البعد الإقتصادي على مبدأ إعادة الإستثمار في تجديد وصيانة الموارد، وهو ما يعرف بمبدأ الإحلال والتجديد، ويعني ذلك ضرورة تخصيص جزء من الناتج الإقتصادي لصيانة البنية التحتية، وتحديث وسائل الإنتاج، والحفاظ على الموارد المتاحة، بما يضمن استمرارية النشاط الإقتصادي وترقية قدرته التنافسية في المستقبل.

ب- البعد الإجتماعي:

يرتبط البعد الإجتماعي في التنمية المستدامة بمكانة الإنسان بإعتباره محور الاهتمام وهدف السياسات التنموية، إذ ينظر إلى الإنسان بإعتباره الغاية الأولى والأخيرة لأي مسار تنموي، فالتنمية لا

¹ عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة، أبعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها، مجلة دراسات البصرة، العراق، العدد 48، جوان 2023، ص 161.

² شكارا نادية ضياء، المرجع السابق، ص 333.

تكتسب مشروعيتها إلا بقدر ما تستجيب لحاجات الأفراد وتحسن من أوضاعهم المعيشية وتكفل كرامتهم الإنسانية، ويركز البعد الاجتماعي على ضمان العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة، وضمان استفادة جميع الفئات من الخدمات الأساسية، إلى جانب ترسيخ قيم المشاركة والشفافية والتنوع الثقافي.

يعد تحقيق العدالة الاجتماعية من أهم ركائز هذا البعد، ويقصد بها ضمان توزيع عادل للثروات والفرص داخل المجتمع، والحد من الفوارق الطبقية والمجالية التي قد تؤدي إلى الإقصاء والتمييز، ويستلزم ذلك تبني سياسات اجتماعية شاملة تركز على الإنصاف والاندماج، وتتيح لكافة المواطنين فرصا متكافئة في مجالات التعليم والعمل والصحة والسكن والتنقل والحماية الاجتماعية.¹

ومن الجوانب الحيوية التي يتضمنها هذا البعد كذلك محاربة الفقر بجميع أشكاله، سواء كان فقرا ماديا أم تعليميا أم صحيا، إذ ينظر إلى الفقر باعتباره عقبة أساسية أمام الإستدامة، لما له من آثار سلبية على الإستقرار الاجتماعي والأمن المجتمعي، وتقتضي مكافحته وضع إستراتيجيات مندمجة تراعي الحاجات المتعددة للفقراء، وتعمل على تمكينهم من الخروج من دوائر العوز من خلال آليات الدعم الموجه، والتمويل المصغر وفرص التشغيل والتكوين المهني.

كما يولي البعد الاجتماعي أهمية بالغة لتوفير الخدمات الاجتماعية بشكل عادل وشامل، ويشمل ذلك ضمان الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والنقل والسكن، على نحو يلي الحاجات الأساسية للسكان، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توسيع التغطية المجالية لهذه الخدمات وتحسين جودتها، وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارتها.²

وتتمثل إحدى الركائز المهمة لهذا البعد في تكريس الديمقراطية التشاركية، التي تقوم على إشراك المواطنين في صنع القرار، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات العمومية المرتبطة بحياتهم اليومية ومستقبلهم، فمشاركة الشعوب في اتخاذ القرار، في جو من الشفافية والمساءلة، تعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتساهم هذه المشاركة في تأكيد الثقة بين الدولة والمجتمع، وفي تحفيز الفاعلين المحليين على الانخراط الإيجابي في المشاريع التنموية.

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت، المرجع السابق، ص 40.

² والي خولة، المرجع السابق، ص 24.

ج- البعد البيئي:

يرتبط البعد البيئي في التنمية المستدامة بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية، سواء كانت مادية أو بيولوجية، وضمان استمرارية النظم البيئية من خلال حمايتها وترشيدها إستخدامها بما يراعي القدرة البيئية على التجدد، وقد ركزت النظريات الاقتصادية التقليدية لفترة طويلة على الموارد النادرة، ذات القيمة السوقية الواضحة والقابلة للإرتفاع، وأهملت ما يسمى بالموارد البيئية الحرة مثل الهواء والماء، بالنظر إلى غياب ندرتها وصعوبة تسعيرها في السوق، غير أن تفاقم ظواهر التلوث وتغير المناخ قد دفع إلى مراجعة هذه التصورات، إذ بات ينظر إلى هذه الموارد من زاوية أهميتها الحيوية المباشرة في حياة الإنسان، وليس فقط من منظور السوق، وقد أصبح إدماج هذه الموارد ضمن الحسابات الاقتصادية أمراً ضرورياً، نظراً لما ينجم عن تدهورها من تكاليف بيئية واقتصادية وإجتماعية متزايدة، لذا فإن التنمية المستدامة تفرض توجهاً عقلانياً يقوم على توظيف الرأسمال الطبيعي بشكل متوازن، بما يحقق التوافق بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات حماية البيئة، تجنباً لإهدار الموارد أو استنزافها على حساب حقوق الأجيال القادمة.¹

تتمثل أولوياته في صون قاعدة الموارد الطبيعية، سواء كانت مادية كالمعادن والتربة أو بيولوجية كالغابات والمياه والكائنات الحية، كما يركز هذا البعد على الحفاظ على التوازنات الإيكولوجية داخل النظم البيئية، من خلال آليات الحماية والوقاية والتسيير الرشيد لهذه الموارد، فلا يمكن الحديث عن تنمية طويلة الأمد دون وجود بيئة سليمة تضمن للأنظمة الاقتصادية والإجتماعية شروط الإستقرار والاستمرارية، ما يفرض إعادة التفكير في أنماط الإنتاج والإستهلاك، ووضع قواعد صارمة تضمن عدم الإضرار بالمكونات البيئية.

كما أن قضية التلوث طرحت إشكالات تتعلق بالسلم الصناعي، أي بمدى قدرة النظام الاقتصادي على تلبية الحاجات دون الإضرار بالبيئة، فالتنمية التي تفرط في إستهلاك الموارد وتنتج نفايات غير قابلة للتحلل أو المعالجة، تتحول من فرصة لتحسين مستوى العيش إلى تهديد مباشر للبيئة وللإنسان على السواء، وقد بات احترام القدرة البيئية شرطاً أساسياً في التخطيط الاقتصادي، وضرورة ملحة لضمان بقاء الموارد الطبيعية ضمن حدود تحملها، بما يضمن أمن الأجيال المقبلة.

¹ مسعودي يحي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 11.

وعلى هذا الأساس، أصبح من المهم إدراج أدوات تقييم الأثر البيئي في كل مرحلة من مراحل المشاريع الاقتصادية، مع اعتماد مقاربات تشاركية تراعي خصوصيات النظم البيئية وتشرك الفاعلين المحليين، كما أن ترقية البحث العلمي في مجالات البيئة والتكنولوجيا النظيفة يمثل أحد أركان هذا البعد، لما له من دور في إيجاد حلول تقنية واقتصادية تساعد على تقليل الضغط على الموارد وتوفير بدائل مستدامة لها.

د- البعد التكنولوجي:

تعتمد التنمية المستدامة في جانبها التكنولوجي على تحويل آليات الإنتاج والإستهلاك من خلال إستبدال النظم التقليدية بنظم خديثة تعمل على تقليل الانبعاثات مع التركيز على الكفاءة في الأداء، ويتجسد ذلك عمليا في تطوير معدات صناعية تستهلك كميات أقل من الطاقة وتنتج نفايات صلبة أو سائلة يمكن إعادة معالجتها أو تدويرها، مما يقلل الحاجة لإستخراج مواد خام جديدة بصفة مستمرة، مع تسخير التكنولوجيا لمراقبة معدلات إستنزاف الموارد الطبيعية، مثل المياه الجوفية والغطاء النباتي، ويمتد هذا التوسع التقني ليشمل إعادة هندسة البنية التحتية لتستوعب مصادر طاقة غير ناضبة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، عبر تطوير نظم تخزين متقدمة وشبكات توزيع ذكية تقلل الإستهلاك أثناء النقل، كما تلعب البرمجيات دورا في إدارة سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، حيث تساهم خوارزميات التحسين في حساب تقليل المسافات المقطوعة وكمية الوقود المستهلكة في نقل البضائع، مما يخفض الكلفة البيئية لكل وحدة إنتاج، حيث أن الهدف الأساسي هنا هو ضمان إستمرارية النظم الاقتصادية من خلال تقليل إعتمادها على الموارد المحدودة، وثبتت كفاءة العمليات التشغيلية على المدى الطويل دون الحاجة إلى توسع مادي عشوائي يضر بالنظام الإيكولوجي، ويتطلب هذا أيضا تطوير مواد بديلة في المختبرات، مثل اللدائن الحيوية والمواد الإنشائية ذات التلوث المنخفض، لضمان أن الآثار المادية للنشاط البشري لا تتحول إلى عبئ بيئي، مع توظيف أنظمة الأتمتة لتقليل الأخطاء البشرية التي تؤدي عادة إلى حوادث تسرب أو تلوث صناعي.¹

والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:²

¹ والي خولة، المرجع السابق، ص 8.

² العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 25.

الجدول رقم 05: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي	البعد التكنولوجي
النمو الاقتصادي المستدام	العدالة في التوزيع	حماية النظم الإيكولوجية	تطوير ونشر التقنيات النظيفة
كفاءة استخدام الموارد	إتاحة الخدمات الأساسية	المحافظة على التنوع البيولوجي	توطين الابتكار الأخضر والأتمتة
الابتكار والتنافسية	المشاركة المجتمعية	ترشيد استهلاك الطاقة	التحول الرقمي وإدارة البيانات البيئية
العدالة الاقتصادية	استدامة المؤسسات	الإنتاجية البيولوجية	إعادة هندسة العمليات
الاستثمار الأخضر	الحماية الاجتماعية	القدرة على التكيف البيئي	نقل التكنولوجيا وبناء القدرات التقنية

المصدر: العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 25.

المطلب الثاني: التنمية الفلاحية المستدامة

عرف الإنسان الفلاحة منذ آلاف السنين، عندما تمكن من تمييز النباتات الصالحة لغذائه عن غيرها، فبدأ بجمعها وتعلم كيفية تكاثرها، ثم عمل على تهيئة الأرض لزراعتها، وقد كان الحصول على الغذاء سواء من النبات أو الحيوان، هدفا أساسيا للإنسان، فسعى إليه في مختلف مجالات نشاطه.

في الماضي لم تحظ العلاقة بين البيئة والتنمية الفلاحية بالاهتمام الكافي مقارنة بما نلاحظه في الوقت الراهن، فقد كانت برامج التنمية الفلاحية تحظى بالأولوية على حساب الإعتبارات البيئية، ما أدى إلى تغييب البعد البيئي في السياسات الفلاحية، وقد انعكست هذه الممارسات سلبا على البيئة، مما أبرز أهمية إدماج البعد البيئي ضمن سياسات التنمية الفلاحية، في إطار نموذج تنموي فلاحى يقوم على مبادئ الإستدامة.

على امتداد القرن العشرين سعت المجتمعات إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع معدلات الإنتاج الفلاحي، غير أن هذه الجهود أغفلت مبدأ الإستدامة لصالح الأجيال القادمة، فكان التركيز منصبا على إستغلال الموارد الفلاحية الطبيعية بشكل مكثف لصالح الحاضر، دون مراعاة لتجديد خصوبة

التربة أو الحفاظ على المياه، ما تسبب في استنزاف الموارد المحدودة وتفاقم مشكلات التلوث البيئي، الأمر الذي أفرز آثارا سلبية بعيدة المدى.

الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية المستدامة

تعد التنمية الفلاحية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت إستجابة للتحديات المتزايدة التي تواجه القطاع الفلاحي، سواء على مستوى تدهور الموارد الطبيعية أو تزايد الطلب على الغذاء وتحسين ظروف العيش في الأرياف، فهي تقوم على إعادة التفكير في طرق الإنتاج الفلاحي بما يضمن الاستمرارية والتوازن بين النمو الإقتصادي وحماية البيئة والعدالة الإجتماعية، ويستدعي فهم هذا المفهوم الإلمام بمكوناته وأبعاده المتعددة، مما يفرض تحديدا دقيقا لمعناه ومقوماته ضمن إطار شامل يجمع بين الإنتاجية والإستدامة.

أولا: مفهوم الفلاحة وتطورها

أصل مصطلح الفلاحة أو الزراعة في اللغة الإنجليزية هو Agriculture، ويتكون من شقين: الأول Agros ويعني الحقل، والثاني Culture ويقصد به العناية أو الفلاحة، فيكون معنى المصطلح هو فلاحة الأرض أو العناية بها.¹

يتبين من تتبع التاريخ الإنساني للفلاحة أنها شهدت تطورات جذرية ومرت بمراحل متعددة منذ بدايات التاريخ حتى اليوم، وقد ارتبطت هذه التحولات بتطور الفكر البشري والمعرفة، إلى جانب الحاجات الجديدة والمتزايدة عبر الأجيال.

في بدايات الحياة البشرية على سطح الأرض، كانت الأنشطة الفلاحية في أبسط صورها، إذ اقتصر الإنسان على زراعة بعض المحاصيل الغذائية بشكل محدود، وكانت الحبوب أول هذه المحاصيل التي اهتم بها، ومن الطبيعي في تلك المرحلة أن يعتمد إلى زراعة نفس الأرض بنفس المحاصيل سنة تلو الأخرى، مع الإعتماد على مصادر فلاحية أخرى كالدواجن والتمثلة في الأبقار والغنم والدجاج بالإضافة إلى الصيد، ومع مرور الوقت لاحظ الإنسان أن خصوبة التربة بدأت تتناقص تدريجيا نتيجة هذا الإستخدام المتكرر وغير المدروس، مما اضطره إلى ترك الأراضي التي أنهكت خصوبتها والانتقال إلى أراض أخرى قريبة لمزاولة نشاطه الفلاحي المعتاد، وذلك لإراحة التربة القديمة ومنحها الوقت الكافي لاستعادة عناصرها الخصبة، ومن خلال هذه الممارسة المتكررة، توصل الإنسان تدريجيا إلى نظام زراعي يعتمد

¹ علي أحمد هارون، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، مصر، 2000، ص 21.

على التناوب في إستغلال الأرض، وهو ما يعرف اليوم بنظام الدورات الزراعية، حيث تزرع الأرض بمحاصيل مختلفة على فترات متعاقبة للحفاظ على خصوبتها، مع إستغلال المحاصيل لإنتاج الغذاء والأعلاف الحيوانية، وبمرور الزمن ونتيجة تزايد عدد السكان وتنامي الحاجات الغذائية، بدأت تظهر أزمة الغذاء في مناطق عديدة، مما دفع الإنسان إلى التنقل والهجرة بحثا عن أراضٍ صالحة للزراعة، وكان يحمل معه في ترحاله مختلف أصناف النباتات التي عرفها، إلى جانب المعارف الفلاحية التي اكتسبها من تجاربه السابقة، وهذه الطريقة انتشرت الفلاحة تدريجيا في مناطق شاسعة من العالم القديم، غير أن الممارسات الفلاحية خلال هذه المرحلة لم تشهد تطورا كبيرا، إذ ظلت تحتفظ بطابعها البدائي والتقليدي، ولم تدخلها بعد أساليب علمية أو تقنيات متقدمة.¹

غير أنه مع بداية العصر الحديث شهدت الفلاحة تحولات جذرية مست جوانبها المختلفة، حيث استفادت بشكل كبير من الثورة الصناعية وما أفرزته من تطور علمي وتكنولوجي واسع، إذ اندفعت الفلاحة نحو ثورة حقيقية على الأنماط التقليدية التي كانت سائدة طيلة قرون، لتدخل بذلك مرحلة جديدة من تاريخها بدأت في إنجلترا مع بدايات القرن الثامن عشر الميلادي، فقد تم إعتقاد ممارسات حديثة ضمن العمليات الفلاحية، من أبرزها إدخال الآلات الزراعية الحديثة في مختلف مراحل الإنتاج، كعمليات الحرث والحصاد والإنتاج والنقل والتخزين والتسويق للمنتجات الفلاحية، وهو ما أدى إلى تحسين مردودية العمل الفلاحي بشكل كبير، وبالتوازي مع هذه التطورات، شهدت طرق وأساليب تربية الحيوانات أيضا نقلة نوعية، حيث اعتمدت أساليب مدروسة علميا ساهمت في رفع جودة الإنتاج الحيواني وكفاءته، وقد أسفر هذا التغير العميق عن نشوء تنمية حقيقية في الفلاحة الأوروبية مع نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدأت نظم الفلاحة الإنتاجية في الظهور لتحل تدريجيا محل النظم التقليدية، وتعددت هذه النظم الجديدة وتنوعت حسب البيئات الجغرافية المختلفة وظروفها البيئية وعواملها الديموغرافية، وكان هدفها الأساسي هو الإستجابة للطلب الغذائي المتزايد بفعل التوسع السكاني، وبذلك أصبح الإنسان قادرا من خلال إستغلال التقدم العلمي والتكنولوجي، على تحسين الإنتاج الفلاحي وتنويعه بصورة لم يسبق لها مثيل في المراحل التاريخية السابقة.²

¹ محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص 155.

² Jérémy LHERBIER, Valorisation de l'information géographique en agriculture de précision, Thèse de doctorat, département de géographie, Université Joseph Fourier- Grenoble 1, France, 2005, p 20.

شهد القرن العشرون تحولات واسعة وعميقة في الممارسات الفلاحية، خاصة بعد التقدم اللافت في مجال الكيمياء الفلاحية، حيث ظهرت تطبيقات متعددة كان لها أثر مباشر على الإنتاج الفلاحي، من بينها استخدام الأسمدة الكيميائية لتحسين خصوبة التربة، واستعمال المبيدات الكيميائية لمكافحة الآفات الزراعية النباتية والحشرية، إلى جانب المبيدات الفطرية والمعالجات الكيميائية للتربة، والتهجين في الإنتاج الحيواني، والتطور في معالجة الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية، وقد انطلقت هذه التطورات في العالم الغربي قبل أن تنتشر إلى باقي مناطق العالم، غير أن التحول الأبرز الذي ميز الفلاحة في هذا القرن تمثل في ظهور أساليب وتقنيات غير تقليدية، من بينها الزراعة بدون تربة ومعالجة السلالات والهندسة الوراثية والجينية، وقد ساهمت هذه الممارسات الحديثة في إنتاج محاصيل تتفوق في صفاتها على النباتات الأصلية، سواء من حيث الحجم أو مقاومة الأمراض أو سرعة النمو، أو القدرة على التكيف مع المبيدات الكيميائية، وهو ما جعل هذه الفترة تشهد قفزة نوعية في مستوى الإنتاج الفلاحي من حيث الكمية والنوعية.¹

وقد استمرت التطورات العلمية في مجال الفلاحة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، مدفوعة بالآزمات البيئية المتفاقمة والتغيرات المناخية الناتجة عن ارتفاع نسب الانبعاثات الغازية، وهو ما دفع إلى تطوير نظم فلاحية جديدة أطلق عليها اسم الزراعة الذكية مناخيا، وهي نظم تركز على زراعة أصناف نباتية قادرة على التكيف مع مختلف الظروف المناخية القاسية، مثل ارتفاع درجات الحرارة وموجات الجفاف أو تزايد تركيز الغازات الدفيئة، وتتطلب هذه النظم الحديثة إستثمارات كبيرة، نظرا لإعتمادها على البحث والتطوير المستمر بهدف تحسين الأداء الفلاحي وضمان إستدامته في ظل التحديات البيئية المتزايدة.²

يتبين أن التعريف اللفظي التقليدي للفلاحة لم يعد يعكس حقيقة هذا النشاط كما هو عليه في الواقع المعاصر، إذ إنه يظل محصورا في نطاق حراثة الأرض وإعدادها لزراعة المحاصيل، بينما تجاوزت الفلاحة اليوم هذا المفهوم الضيق لتشمل طيفا واسعا من الأنشطة المرتبطة بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد أصبحت تشمل إلى جانب الزراعة النباتية كلا من تربية الحيوانات والدواجن والصيد البحري والأنشطة الغابية أو الحراجية، إضافة إلى أنشطة الرعي، وبشكل عام فقد توسع مفهوم الفلاحة ليشمل جميع الأنشطة التي يمارسها الإنسان بهدف تأمين الغذاء النباتي أو الحيواني، من خلال التحكم

¹ علي أحمد هارون، المرجع السابق، ص 28.

² FAO, Climate-Smart Agriculture, report on agriculture, food security and climate change, Rome, Italy, 2010, p 24.

في العوامل والظروف البيئية المحيطة، بما يضمن له تلبية حاجاته الأساسية وتحقيق سبل العيش الكريم.

ومن الناحية العلمية تعرف الفلاحة بأنها تفاعل بين الإنسان والبيئة لغرض تحقيق الإستغلال الأمثل للأرض بما يخدم مصلحة الإنسان، أي أنها تفاعل مركب بين الظواهر البيولوجية والاجتماعية، يقوم أساسا على إستغلال الدورات الحيوية للنباتات والحيوانات، حيث تنطوي على جملة من المتغيرات التي تعمل في انسجام ضمن إطار موحد، ومن بين أبرز هذه المتغيرات نجد الشروط المناخية والأراضي ونوعية التربة والأنظمة التقنية والمعارف المتاحة، والسياسات الفلاحية والبنى التحتية، وتتداخل هذه العناصر فيما بينها بطريقة تجعل من البنية الفلاحية بنية معقدة ومتعددة الأبعاد.¹

وأما من الناحية الإقتصادية فتعد الفلاحة أحد الفروع الحيوية للنشاط الإقتصادي، إذ تهدف إلى تلبية حاجات الإنسان من السلع والخدمات ذات الطابع الفلاحي، وتتميز الفلاحة عن غيرها من الأنشطة الإقتصادية بإعتمادها الكبير على الظروف الطبيعية والبيئية، وهو ما يفرض على الفاعلين والفلاحين اختيار الأنظمة البيئية الأكثر ملاءمة لنمو المحاصيل، ونظرا لإعتماد الفلاحة على مساحات واسعة من الأراضي القابلة للإستغلال، فإن دراستها تركز في الغالب على توزيع هذه الأراضي، لا على مواقعها فقط.²

ويتميز القطاع الفلاحي بكونه يشترك مع سائر القطاعات الإقتصادية الأخرى في خاصية رئيسية، وهي التوجه نحو الإنتاج من أجل السوق، إذ إن الهدف الأساسي للعملية الفلاحية، كغيرها من الأنشطة الإقتصادية، هو إنتاج سلع قابلة للتداول والتسويق، ورغم أن المزارعين في الدول النامية غالبا ما يستهلكون قسما من ناتجهم الفلاحي بشكل مباشر لتلبية إحتياجاتهم الذاتية، إلا أن نسبة معتبرة من هذا الإنتاج توجه نحو الأسواق لتلبية الطلب العام والمساهمة في الدورة الإقتصادية، كما يشترك القطاع الفلاحي مع بقية القطاعات الإقتصادية في عدد من الخصائص المتعلقة بعملية الإنتاج، والتي تتمثل أساسا في إستخدام عوامل الإنتاج المتاحة كالأرض والعمل ورأس المال والتنظيم بهدف الوصول إلى منتج

¹ Caroline TAFANI, Agriculture: territoire et développement durable, Thèse de doctorat, département de science économiques et sociales et gestion, Université de corse, France, 2010, p 16.

² منصور حمدي أبو علي، الجغرافية الزراعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 19.

نهائي، سواء كان هذا المنتج نباتيا أم حيوانيا، ويدرج ضمن السلع والخدمات التي تلبى الحاجات الإنسانية وتدعم النشاط الإقتصادي العام.¹

ثانيا: تعريف التنمية الفلاحية المستدامة

الفلاحة هي نشاط إقتصادي وإجتماعي وببئي متنوع ومتشعب، يقوم على إستغلال الموارد الطبيعية والبيولوجية بهدف إنتاج الغذاء النباتي والحيواني، ويشمل ذلك حراثة الأرض وزراعتها، وتربية الحيوانات والدواجن والرعي والصيد البحري والأنشطة الغابية، وهو نشاط يعتمد على التحكم في العناصر الطبيعية وإستغلالها كالتربة والماء ومكوناتها، وكذا التأقلم أو مساقمة أو مكافحة العوامل البيئية كالمناخ وما يرتبط به كالجفاف أو الأمطار، ويتوجه أساسا نحو تلبية حاجيات الإنسان من السلع الغذائية عبر الإنتاج المخصص للإستهلاك الذاتي أو التجاري.

بناء على الجمع بين مفهومي الفلاحة والزراعة كما ورد سابقا، وربطهما بمفهوم التنمية المستدامة، يمكن تقديم تعريف التنمية الفلاحية المستدامة كما يلي:

التنمية الفلاحية المستدامة هي عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين الإنتاج الفلاحي من حيث الكمية والنوعية، بطريقة تضمن تلبية الحاجيات الغذائية الحالية للمجتمعات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، وذلك من خلال الإستخدام الرشيد والمسؤول للموارد الطبيعية كالارض والماء والتربة والغابات، وإستغلال الدورات البيولوجية للنباتات والحيوانات في إطار من التوازن البيئي والإجتماعي والإقتصادي، وهي إدارة وحماية الموارد الطبيعية الأساسية بما فيها الأرض والمياه والمورثات النباتية والحيوانية، لكي تضمن المتطلبات البشرية الحالية والمستقبلية.²

وتتجاوز التنمية الفلاحية المستدامة المفهوم التقليدي للفلاحة بإعتبارها نشاطا زراعيا يقتصر على الإنتاج النباتي والحيواني، لتشمل كل الأنشطة المرتبطة به، من تربية الماشية والدواجن والصيد البحري والأنشطة الغابية والرعي والتصنيع الغذائي، ونقل المنتجات الفلاحية وتخزينها وتسويقها، كما أنها تقوم على أساس الدمج بين المعارف التقليدية المحلية والتقنيات العلمية الحديثة والإدارية، بما

¹ اليساندرو كورسي، الإقتصاد الزراعي، سلسلة مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003، ص 13.

² الأشرم محمود، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص 50.

فيها نتائج البحث العلمي في مجالات الهندسة الوراثية وإدارة المياه والتسميد ومكافحة الآفات، ويخضع لتأثيرات السياسات الفلاحية والأنظمة الاقتصادية.¹

وتستند التنمية الفلاحية المستدامة على مجموعة من المبادئ الأساسية، من بينها ضمان الأمن الغذائي للسكان، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتأكيد مشاركة الفلاحين والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرار، مع دعم القدرات البشرية والمؤسسية على المستويين الوطني والمحلي، وهي بذلك تشكل ركيزة من ركائز التنمية الريفية الشاملة، وتساهم في تقليص الفوارق المجالية، والحد من الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الريفية.²

فالتنمية الفلاحية المستدامة هي تصور تنموي يربط بين الفعالية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، داخل القطاع الفلاحي، بهدف بناء نماذج إنتاجية متوازنة قادرة على الاستمرار والتجديد في مواجهة التحديات البيئية والمناخية والديموغرافية المعاصرة.

فالتنمية الفلاحية المستدامة تمثل الأساس الذي يبنى عليه تحقيق الأمن الغذائي، من خلال ضمان إنتاج فلاحي متنوع ومستقر ومتجدد، يستند إلى استخدام عقلاني للموارد الطبيعية، ويراعي الحفاظ على التوازنات البيئية والاجتماعية، وعليه فإن تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعني إتاحة غذاء كاف وآمن ومغذ لكل السكان وفي كل الأوقات، والذي يقوم على توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه وإستقراره وجودته، والأمن الغذائي يعد هدفا رئيسيا لأي سياسة فلاحية مستدامة، إذ لا تكتمل فعالية التنمية الفلاحية دون مساهمتها الفعلية في تقليص مستويات الفقر الغذائي وضمان إمدادات غذائية مستقرة للسكان، ولا يمكن أن يتم دون منظومة فلاحية قادرة على مواكبة التحولات المناخية والديموغرافية والاقتصادية، وتلبية الطلب المتزايد على الغذاء دون استنزاف الموارد أو الإضرار بالبيئة، ومنه يمكن القول أن العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة هي علاقة تكاملية، إذ لا يتحقق أحدهما بشكل فعلي وفعال إلا بوجود الآخر، فكل تحسن في ممارسات التنمية الفلاحية المستدامة ينعكس إيجابا على الأمن الغذائي، والعكس صحيح إذ أن ضعف الأمن الغذائي قد يعطل جهود الإستدامة عبر دفع الفلاحين إلى الإفراط في إستغلال الموارد لأجل سد الحاجات الآنية، لذا فإن

¹ سالم عبد الحسن، التنمية الزراعية المستدامة، خيارنا الاستراتيجي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية 2، 2011، ص 62.

² جابري أميرة، تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة -دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016، ص 61.

معالجة تحديات الأمن الغذائي تتطلب الإستثمار في تنمية فلاحية تقوم على الإستدامة، كما أن إستدامة الفلاحة لن تكون ذات معنى إذا لم تؤدي إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي على المدى الطويل.

الفرع الثاني: نشأة وتطور مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة

لقد شهد القرن العشرون تطورا ملحوظا في المجال الفلاحي، وكان لهذا التقدم أثر إيجابي على تحسين مستوى المعيشة، من خلال توفير كميات أكبر من الغذاء بشكل أكثر إستقرارا وذي قيمة غذائية أعلى، مما ساهم في رفع متوسط العمر المتوقع وتحسين نوعية الحياة لفئات واسعة من سكان العالم، إلا أن معظم سكان العالم، خصوصا في إفريقيا وآسيا، لم يتمكنوا من الاستفادة من هذه المكاسب الفلاحية، حيث بقيت مشكلات نقص الغذاء وسوء التغذية سائدة في هذه المناطق، ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي، بدأ المهتمون بقضايا التنمية في التركيز على سبل توظيف التنمية الفلاحية للتقليل من حدة الفقر وضمان توفير الغذاء، مع مراعاة مبادئ العدالة الإجتماعية وتوسيع مشاركة مختلف فئات المجتمع في جهود التنمية الفلاحية، إلى جانب دعم الإستثمار في الموارد البشرية، مثل التعليم والتكوين الفلاحي، والرعاية الصحية، وبرامج التغذية في المناطق الريفية، وتحسين الأوضاع المعيشية فيها بوجه عام.¹

وتوازيا مع ذلك فقد بدأ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين يتبلور لدى المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية والتقدم شعور عام بالقلق، مفاده أن هذا التقدم المحرز لا يمكن ضمان استمراره أو إستدامته، فقد رافق السعي المتسارع نحو تحقيق التنمية إستخدام مفرط، وأحيانا إساءة إستخدام، للعديد من الموارد الطبيعية غير المتجددة، كما تعرضت مكونات بيئية عدة للتدهور، ما بات يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل الإنسان، وربما حتى لبقائه ذاته.

وقد تضمن تقرير حدود النمو الصادر عن نادي روما سنة 1972 إشارات مهمة إلى المشكلات البيئية التي بدأت تعاني منها مختلف مجتمعات العالم، وشكل التقرير منطلقا لنقاشات واسعة حول مسألة إستدامة التنمية بوجه عام، وقد أولى التقرير اهتماما خاصا بالقطاع الفلاحي، إذ أشار إلى أن الطلب المتزايد على المنتجات الفلاحية، الناتج عن النمو السكاني والتوسع الإقتصادي، يشكل ضغطا كبيرا على الموارد الفلاحية الطبيعية المحدودة، ما قد يعيق إستدامة النمو الفلاحي، ومنه فقد برزت الحاجة الملحة إلى البحث عن حلول تضمن تلبية إحتياجات المستقبل، وقد أبدى بعض المهتمين

¹ Marc COHEN, Impact of climate change and bioenergy on nutrition, FAO, Rome, Italy, 2001, p 41.

بالتنمية قدرا من التشاؤم بشأن إمكانية تحقيق توازن فعلي بين تلبية إحتياجات الحاضر وضمان الوفاء بإحتياجات الأجيال القادمة من المنتجات الفلاحية.¹

ومع نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات، تنامت على الصعيد العالمي الاهتمامات بالكيفية التي تستخدم بها الموارد الطبيعية كالأراضي والمياه، وبما إذا كانت تلك الأساليب تسمح فعلا بتحقيق إستدامة في تلبية إحتياجات السكان الذين يتزايد عددهم باستمرار، ويجدر التنبيه هنا إلى أن الملايين من سكان الدول النامية في تلك المرحلة لم تتح لهم فرصة الاستفادة من التحسن في نوعية الحياة الذي عرفه العالم المتقدم آنذاك، وهكذا برز أمام المجتمع الإنساني تحد مزدوج، يتمثل في السعي إلى تحسين أوضاع أولئك الذين لم تشملهم نتائج التقدم، وكذا في ضرورة الحفاظ على ما تحقق من مكتسبات دون أن يقيد ذلك فرص الأجيال القادمة في تحقيق مستوى مماثل أو أفضل من التقدم.²

وقد اتسعت دائرة الاهتمام بالأداء التنموي البيئي الفلاحي، فبعد أن كان التركيز خلال السبعينيات منصبا على تأثير المبيدات ومصادر التلوث في البيئة الطبيعية، وعلى سلامة العمال الفلاحين وسلامة المستهلك، شهدت الثمانينيات توسعا في نطاق هذا الاهتمام ليشمل تأثير التغيرات البيئية الجارية، مثل تآكل طبقة الأوزون وظاهرة الاحتباس الحراري، على إنتاج الغذاء وصحة الإنسان، كما أثرت الانتباهات بشأن تأثيرات التكثيف الزراعي والنمو الكبير للإنتاج الفلاحي على تآكل الموارد الطبيعية الزراعية، مما أدى إلى تزايد النقاش حول إستدامة التنمية الفلاحية، واحتمال تعرضها لمعوقات ناجمة عن استنزاف الموارد أو تدهور البيئة، بما قد يثبط إمكانات التقدم في المستقبل.

وانطلاقا من التقرير الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1987 والمعروف بتقرير مستقبلنا المشترك، والذي تناول مفهوم التنمية المستدامة، فقد ترتب على ذلك الإشارة كذلك إلى مفهوم الأمن الغذائي المستدام، وهو مفهوم يتضمن ضمنا فكرة التنمية الفلاحية المستدامة، بإعتبار أن تحقيق الأمن الغذائي بشكل دائم لا يمكن فصله عن أساليب الإنتاج الفلاحي التي تراعي الاستمرارية والحفاظ على الموارد الطبيعية.³

¹ الأشرم محمود، المرجع السابق، ص 60.

² Gael PLANCHAIS, Stratégie et performance des agriculteurs dans un enjeu d'agriculture durable, Thèse de doctorat, département du sciences de gestion, Université d'Angers, France, 2008, p 89.

³ محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص 130

وعلى هذا الأساس اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة الدولية سنة 1988 مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة بوصفه تجسيدا لمبدأ التنمية المستدامة في المجال الفلاحي، حيث عرفت بأنها: إدارة وصيانة قاعدة الإنتاج الطبيعية، مع إدخال تغييرات في الأساليب التكنولوجية والمؤسسية بما يضمن تلبية الإحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية بشكل كاف، ووفقا لهذا التصور فإن التنمية الفلاحية المستدامة لا تؤدي إلى تدهور بيئي، بل تقوم على أسس علمية صحيحة وتحقق كفاءة إقتصادية، وتكون مقبولة من الناحية الإجتماعية.¹

ومن أبرز مظاهر الاهتمام العالمي بإستدامة التنمية الفلاحية ما تمثل في الجهود الرامية إلى الحد من إستخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية الزراعية الخطرة، حيث اقترحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) سنة 1989، خلال انعقاد مؤتمر منظمة الفاو، اتفاقية تتعلق بآليات الإعلام الدولي بشأن هذه المواد الخطرة التي يجب تقييد توزيعها وإستخدامها في التجارة الدولية، وقد اتفقت الدول الموقعة على منح هذه الاتفاقية صفة الإلزام الدولي إعتبارا من سنة 2001، مع التزامها بتوفير التدريب والدعم الفني المناسب للدول النامية في هذا المجال.²

وهكذا تبلورت فكرة التنمية الفلاحية المستدامة خلال عقد الثمانينيات إستجابة لتزايد الوعي بأن السياسات والبرامج الفلاحية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ينبغي أن تشمل أبعادا إقتصادية وبيئية وإجتماعية تتجاوز النطاق التقليدي للتنمية الفلاحية، وقد برزت أهمية هذه الفكرة بشكل أوضح وتأكدت مكانتها خلال مؤتمر قمة الأرض عام 1992، حيث خصص الفصل الرابع عشر من أجندة القرن الحادي والعشرين التي أقرها المؤتمر، لوضع إطار شامل يهدف إلى تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وبعد انعقاد مؤتمر قمة الأرض بدأت تظهر عبر مناطق مختلفة من العالم مناهج وسياسات جديدة تعكس التركيز على مبدأ الإستدامة، وقد ترتب على ذلك تحقيق فوائد ملموسة على صعيد الغابات والحياة البرية والمياه والتربة، كما أحرزت الإستدامة مكاسب بيئية وإجتماعية في بعض المجالات، من أبرزها التخطيط لإستخدام موارد الأرض، والتعليم والتكوين والتدريب الفلاحي، والمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية والحيوانية، ورغم هذا الاهتمام المتزايد فقد استمر التدهور البيئي في العديد من المناطق، ولم يتحقق الكثير من الأهداف البيئية المنشودة، كما استمر إهمال الجوانب

¹ الأشرم محمود، المرجع السابق، ص 50.

² ياسر محمد عبد العزيز، محددات تبنى إستراتيجية تطوير المنتجات الخضراء لتنمية الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة الطازجة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2007، ص 18.

الفنية المرتبطة باستخدام المبيدات الكيميائية والمدخلات الفلاحية الأخرى في كثير من دول العالم، وبقيت غير معروفة بشكل كاف لدى المزارعين والعاملين في القطاع الفلاحي، فقد تم هدر كميات كبيرة من المبيدات والأسمدة نتيجة الإفراط في استخدامها أو استخدامها دون حاجة حقيقية، كما تعرض عدد كبير من العمال القائمين على رش المبيدات لحالات تسمم، بسبب جهلهم بمبادئ الاستخدام الآمن، أما البدائل البيولوجية للمبيدات الكيميائية، فرغم أهميتها لم تنجح تجارياً، ويعزى ذلك إلى ضعف أساليب التطبيق وقلة الوعي بأهميتها أو نقص المعلومات المتاحة، أو عدم مراعاة المعايير والمواصفات الفنية الملائمة، وعموماً فإن العديد من البلدان سواء المتقدمة أو النامية، ظلت عاجزة أو غير راغبة في إدماج المتطلبات البيئية ضمن سياساتها وإستراتيجياتها الفلاحية.¹

برز في مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002 اهتمام متجدد بقضية التنمية الفلاحية المستدامة، حيث جرى التركيز على جملة من القضايا الحيوية التي تشكل مرتكزا أساسيا لأي مقاربة تنموية فعالة في هذا المجال، خصوصا في الدول النامية، وتأتي في مقدمة هذه القضايا ضرورة معالجة التدهور الحاد في خصوبة التربة، لا سيما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى جانب الحاجة الملحة لرفع كفاءة استخدام الموارد المائية وتحسين إنتاجيتها، كما تبرز أهمية تنويع المحاصيل الزراعية، وتوسيع قاعدة الأنشطة غير الزراعية في الريف كمصادر بديلة للدخل والعمالة، مع تعزيز مشاركة المزارعين أنفسهم في عمليات صنع القرار وصياغة السياسات الفلاحية، ومن المسائل الأساسية أيضا ضرورة إصلاح النظام التجاري العالمي من خلال إلغاء الإعانات والدعم الفلاحي غير العادل، وإزالة العوائق التجارية التي تحول دون وصول المنتجات الفلاحية من الدول النامية إلى الأسواق الخارجية، ويتطلب ذلك أيضا تحسين البنية التحتية الريفية، سواء من خلال إنشاء الطرق أو كهربة القرى أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة، بما يساهم في تنمية الإقتصاد المحلي، ويعد تمكين المرأة والسكان الأصليين من الحصول على حقوقهم في ملكية الأراضي وإستغلالها من الأولويات التي لا يمكن تجاهلها، كما أن الإستثمار في البحث العلمي والتطوير الفلاحي بات ضروريا من أجل رفع إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية لفائدة الفئات الريفية الفقيرة، ويستحسن أن تقترن هذه الجهود بتقديم حوافز مالية مدروسة لتعزيز الإعتماد على الذات لدى المجتمعات المحلية، فضلا عن بناء منظومات فعالة للإنذار المبكر في مواجهة الكوارث الطبيعية التي تهدد الفلاحة، كما يجب تثمين ونشر الممارسات الفلاحية الناجحة في الدول النامية وتعميمها بما يتوافق مع خصوصيات كل منطقة، إلى جانب دعم الزراعات التي

¹ محمد محبوب والهاشمي المهري، الزراعة العضوية والتنمية الريفية، المؤتمر العربي حول الزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الإقتصاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، 2003، ص 290.

تلقى طلبا متزايدا في الأسواق العالمية، دون إغفال أهمية اتخاذ تدابير وقائية فعالة للحد من الجوع وتحسين الإنتاجية الفلاحية بشكل متوازن ومستدام.

الفرع الثالث: أهداف التنمية الفلاحية المستدامة

تهدف التنمية الفلاحية المستدامة إلى إحداث توازن بين متطلبات النمو الإقتصادي وحاجات المجتمع والاعتبارات البيئية، من خلال اعتماد نماذج إنتاجية قادرة على الاستمرار دون استنزاف الموارد أو الإضرار بالنظم البيئية، فهي تسعى إلى دعم القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي وتحسين مردوديته، مع مراعاة الإنصاف الإجتماعي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وتحقيقا لذلك تتوزع أهداف التنمية الفلاحية المستدامة على أبعاد إقتصادية وإجتماعية وبيئية متكامل فيما بينها لضمان إستدامة الفلاحة كقطاع حيوي وفاعل في التنمية الشاملة.¹

1- الأهداف الإقتصادية: تتمثل فيما يلي:

- تحقيق بيئة مناسبة لتمكين القطاع الخاص من أداء دور فاعل في تطوير الإنتاج الفلاحي.
- تعزيز التكامل بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.
- إتاحة فرص عمل جديدة ضمن الأنشطة الفلاحية.
- تحقيق توزيع عادل لعوائد التنمية داخل القطاع الفلاحي وبين الفلاحة وبقية القطاعات.
- زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج.
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية من حيث السعر والجودة في الأسواق المحلية والخارجية.
- رفع حجم الإنتاج الفلاحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز الإعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الفلاحية.
- تحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة وقطاعات الإقتصاد الأخرى، خاصة التصنيع في المجال الفلاحية.
- تحقيق توازن بين العرض الفلاحية المحلي والطلب في الأسواق.

¹ بهجت محمد أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2005، ص 301.

- تعزيز التنظيم المهني والمؤسسي للفلاحين والفئات الأخرى من القطاع الخاص النشطة في المجال الفلاحي.

2- الأهداف الإجتماعية: تتمثل فيما يلي:

- الحد من ظاهرة الهجرة من الريف نحو المدن والحفاظ على الإستقرار الإجتماعي في المناطق الريفية.

- تعزيز دور المرأة وزيادة مساهمتها في العملية الإنتاجية الفلاحية.

- تأهيل المزارعين والعاملين في القطاع الفلاحي من الناحية الفنية والإجتماعية لرفع جاهزيتهم المعرفية وتمكينهم من الإسهام بفاعلية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتكاملة.¹

- تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإجتماعية والظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية.

- الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإجتماعية وتحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية.

3- الأهداف البيئية: تتمثل فيما يلي:

- الحفاظ على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي وإستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد لضمان إستدامة القدرات الإنتاجية الفلاحية.

- حماية التنوع البيولوجي البري والبحري وتوظيفه في دعم وتكامل الإنتاج الفلاحي.

- تطوير القدرات الفنية والإدارية للقطاع الفلاحي للتعامل مع التداعيات البيئية والتكيف معها.

- إدماج البعد البيئي في سياسات التخطيط الفلاحي والريفي.

- تقليل الإعتماد على المواد الكيميائية الضارة بالبيئة مثل الأسمدة والمبيدات.²

- تعزيز إستخدام الطاقات المتجددة في عمليات الإنتاج الفلاحي والري.

¹ الجبوري رقية خلف حمد، المرجع السابق، ص 40.

² محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص 90.

- إعتداد أنظمة الفلاحة المستدامة كالممارسات العضوية والفلاحة الحافظة.

- تشجيع إعادة استخدام وتدوير المخلفات الفلاحية بما يقلل من التلوث.

- ضمان التوازن بين الإنتاج الفلاحي والإستهلاك للحفاظ على الموارد الطبيعية.

- حماية التربة من التملح والتعرية والتصحر من خلال ممارسات فلاحية ملائمة.¹

- ترشيد إستهلاك المياه وتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية في الأنشطة الفلاحية.

إن التنمية الفلاحية المستدامة لا تقتصر على إعتداد الأساليب الإنتاجية التي تهدف إلى تعظيم المردود أو اتباع النظم التي تحول دون تدهور الموارد الطبيعية، بل تتعدى ذلك لتشمل تلبية الحاجات البشرية من حيث جودة المنتجات وسلامتها الصحية على الإنسان والحيوان، إلى جانب السعي نحو تحقيق مردودية إقتصادية معتبرة تراعي متغيرات السوق المحلي والدولي بما يحمله من آليات وأدوات حديثة ومتجددة تفرض مواكبتها باستمرار.

كما أن تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة بات يتطلب تكامل محاور متعددة تشمل الموارد الطبيعية والبشرية، والسياسات الفلاحية والإقتصادية، والعوامل المؤثرة الداخلية والخارجية، التي لا بد أن تنضوي ضمن رؤية شاملة ومتناغمة تأخذ في الحسبان التخطيط المحلي، وانعكاسات العوامل الخارجية، إذ لا يمكن بلوغ أهداف التنمية الفلاحية على المدى القريب أو البعيد دون توافر بيئة ملائمة تتضمن بنية تحتية فلاحية متطورة، وآليات تمويل كافية للإنتاج والتسويق، وتشريعات واضحة ومستقرة تضمن وضوح السياسات الحكومية وتمنح الثقة للمشتغلين في القطاع الفلاحي للمشاركة الفاعلة والمستمرة في مسار التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أبعاد الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

تشكل أبعاد الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة إطاراً متعدد المستويات يمكن من فهم العوامل المؤثرة في إستقرار الغذاء وجودته وإستمراريته، سواء من حيث الشروط البنيوية للإنتاج، أو من حيث الأثر الاجتماعي والبيئي والصحي، ولا يمكن تناول مسألة الأمن الغذائي بمعزل عن هذه الأبعاد التي

¹ شكارا نادية ضياء، المرجع السابق، ص 355.

تتكامل فيما بينها، بدءاً من المحددات الهيكلية كالإقتصاد والسياسة والمؤسسات، مروراً بالمعطيات الإنسانية كالديمقراطية والثقافة والسلوك الاستهلاكي، وصولاً إلى الجوانب التنموية التي تعكس فعالية النظم التقنية، ومدى احترامها للبيئة، وقدرتها على توفير غذاء آمن ومتوازن.

المطلب الأول: الأبعاد المتعلقة بالمحددات الهيكلية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

تتناول الأبعاد المتعلقة بالمحددات الهيكلية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة تلك الجوانب التي تشكل الإطار البنيوي المنظم للعلاقات الإقتصادية والمؤسسية والسياسية المؤثرة في قدرة الدولة على ضمان توافر الغذاء بشكل دائم وآمن، هذه الأبعاد لا ترتبط بالممارسات التقنية المباشرة، بل تتعلق بالبنية التي تتحرك ضمنها السياسات العامة، وتؤطر الفعل التنموي في المجال الفلاحي والغذائي، ويمكن تحليل هذه المحددات من فهم العوامل التي تؤثر في تنظيم الإنتاج الفلاحي، وتوزيع الموارد وتوجيه الإستثمارات، إضافة إلى تبين دور المؤسسات في التنسيق والتخطيط، وحدود الفعل السياسي في بناء اختيارات غذائية مستقلة، ويتفرع هذا الإطار البنيوي إلى ثلاثة أبعاد مترابطة: البعد الإقتصادي الذي يعكس منطق السوق والعائد والتمويل، والبعد المؤسسي الذي يوضح طبيعة التدخل العمومي ومستوى تنظيمه، والبعد السياسي الذي يظهر أثر الخيارات السيادية والعلاقات الدولية على الأمن الغذائي.

الفرع الأول: البعد الإقتصادي

يرتبط البعد الإقتصادي بالتغيرات التي تمس الإنتاج الزراعي والتنمية الفلاحية، بإعتباره القوة المحركة للتغيرات الإنتاجية، حيث يدفع المنتج نحو تبني أساليب وتقنيات حديثة تضمن له عائداً إقتصادياً مجزياً، وتبرز آليات السوق خاصة في ظل الانفتاح العالمي، ضرورة التوقف عن إنتاج السلع الفلاحية غير المربحة محلياً، لأن المنافسة الدولية المدعومة بتشريعات تقلل من الحواجز التجارية، قد تؤدي إلى زعزعة الإنتاج المحلي، خاصة إذا افتقرت الدولة إلى آليات وقائية لحماية السوق من الأخطار النباتية والحيوانية المستوردة، غير أن هذا الانفتاح يتيح فرصاً لتسويق المنتجات المحلية ذات الجودة العالية، ويعزز من كفاءة القطاع الفلاحي، شريطة أن ترافقه رؤية إقتصادية واضحة تدعم الإنتاج المستدام وتعزز القدرة التنافسية في السوق الدولية.¹

¹ عوني طعيمة، الإستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2004، ص 68.

أولاً: علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية

يشكل الأمن الغذائي أحد النقاط الأساسية لأي مشروع تنموي إقتصادي، بالنظر إلى ما يوفره من استقرار اجتماعي وقدرة إنتاجية تساهم في رفع كفاءة الإقتصاد الوطني، فالقدرة على تأمين الغذاء للسكان تمثل إحدى أولويات السياسات الاقتصادية الرشيدة، لما لذلك من أثر مباشر على تقليص معدلات الفقر وتحسين مؤشرات الرفاه الاجتماعي، ما ينعكس إيجاباً على الطلب الداخلي والنمو الإقتصادي العام، لذا فإن تحقيق الأمن الغذائي لا يعد غاية في حد ذاته، بل وسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال ضمان التوازن في السوق، وإستقرار أسعار المواد الأساسية، وتفادي الأزمات المرتبطة بالعرض والطلب على الغذاء.¹

وترتبط العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بعلاقة تبادلية، إذ يؤدي النمو الإقتصادي إلى تحسين قدرات الدول على تمويل القطاع الفلاحي وتطوير البنى التحتية اللازمة للإنتاج والتخزين والتوزيع، كما يساهم في رفع مستوى الدخل الفردي، ما يمكن السكان من الحصول على غذاء كاف ومتنوع، كما أن ضمان الأمن الغذائي يساهم في تدعيم الإقتصاد من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها القطاع الفلاحي والصناعات المرتبطة به، وخلق فرص عمل دائمة وموسمية، وتقليص فاتورة الإستيراد الغذائي، مما يخفف الضغط على ميزان المدفوعات ويقوي الإستقلال الإقتصادي.²

كما أن إستقرار المنظومة الغذائية داخل الدولة يعزز من جاذبيتها للإستثمار المحلي والأجنبي، ويعطي ثقة أكبر في محيطها الإقتصادي والاجتماعي، مما يساهم في تأمين تدفقات مالية نحو القطاعات الإنتاجية، خاصة إذا كانت مرفقة بسياسات واضحة لتأمين الموارد الطبيعية والبشرية، وعليه فإن الأمن الغذائي يندرج ضمن ما يسمى بالتنمية الشاملة، التي لا تقتصر على معدلات النمو الكمي بل تشمل نوعية الحياة وجودة الخدمات الأساسية، ويبرز الدور الهام الذي تؤديه الفلاحة المستدامة والتوزيع العادل للثروات في بناء قاعدة إقتصادية متينة قادرة على مواجهة الأزمات وتحقيق الازدهار.

¹ أحمد حرب، الواقع الغذائي العربي وأسبابه، التحديات والتطلعات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص 25.

² ذياب الكبيسي عبد الجبار محسن، المرجع السابق، ص 42.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية

يعد القطاع الفلاحي من الركائز الحيوية في الإقتصاد الوطني، لما له من قدرة على تحريك عجلة التنمية الشاملة ودعم التوازنات الإقتصادية الكبرى، إذ يساهم هذا القطاع في توفير المواد الأولية الأساسية للصناعات الغذائية والدوائية والنسيجية، كما يعد مصدرا مهما لتأمين حاجيات السكان من الغذاء، الأمر الذي يقلل من التبعية الخارجية ويعزز الأمن الغذائي، وعليه فإن النشاط الفلاحي يمتاز بقدرته العالية على استيعاب اليد العاملة، لاسيما في المناطق الريفية، مما يساهم في تقليص نسب البطالة وتحسين مستوى الدخل، وبالتالي دعم الطلب الداخلي وتحقيق الإستقرار الإجتماعي، وتتجلى مساهمة الفلاحة في التنمية الإقتصادية أيضا من خلال أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، خاصة إذا تم تطويرها وفق أسس علمية وتقنية حديثة، فالرفع من الإنتاجية الفلاحية، واثمين سلاسل القيمة، وتحسين أساليب التخزين والتسويق، كلها عناصر تعزز القيمة المضافة لهذا القطاع، وتحوله من مجرد نشاط تقليدي إلى محرك فعلي للنمو، كما أن الإستثمار في الفلاحة، سواء من خلال الموارد العمومية أو المبادرات الخاصة، يخلق ديناميكية إقتصادية شاملة تشمل النقل والتموين والتصنيع والخدمات المرتبطة بالفلاحة.¹

ولا يمكن إغفال الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في التخفيف من حدة الفقر والفوارق الجهوية، بإعتباره النشاط الإقتصادي الرئيسي في المناطق المهمشة، فتتمة الفلاحة تؤدي إلى خلق بيئة إنتاجية مستقرة ومستدامة، وتفتح آفاقا للإستثمار المحلي، وتحقيق الاندماج الإجتماعي، خاصة إذا تم دعمها بسياسات إرشاد فلاحية وتمويل ملائم، وعليه فإن دعم القطاع الفلاحي لا يعد مجرد خيار إقتصادي، بل هو التزام تنموي طويل المدى، تبنى عليه إستراتيجيات الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، وتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

ثالثا: الإنتاج الفلاحي والفجوة الغذائية

تعتبر الفجوة الغذائية من أبرز المؤشرات التي تعكس اختلال التوازن بين إنتاج المواد الغذائية، وحاجيات الإستهلاك الداخلي، وهي تمثل في مضمونها انعكاسا لضعف الأداء الفلاحي، سواء على مستوى الكم أو النوع، ويظهر واقع العديد من الدول، خاصة ذات الطبيعة الزراعية، أن قطاعها الفلاحي لم يتمكن رغم اتساع المساحات المستغلة ووفرة الموارد الطبيعية من بلوغ مستوى الإنتاج الكافي لسد

¹ زيري وهيب، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017، ص 144.

الطلب الوطني، مما أدى إلى الإعتماد المتزايد على الإستيراد لتغطية النقص، وبالتالي تفاقم العجز الغذائي.¹

وترتبط الفجوة الغذائية بشكل مباشر بمحدودية مردودية القطاع الفلاحي، والتي تعود في كثير من الأحيان إلى غياب التقنيات الحديثة وضعف التمويل، وعدم كفاية الإرشاد الفلاحي، فضلا عن التغيرات المناخية والتدهور البيئي الذي يؤثر على خصوبة التربة وإستقرار الإنتاج، ويتضح من خلال المؤشرات المتاحة أن العديد من الدول التي تعتمد في دخلها على قطاعات أخرى غير الفلاحة أهملت هذا القطاع الإستراتيجي، مما جعل إنتاجها المحلي غير قادر على مجاراة الوتيرة المتسارعة للنمو الديمغرافي، وبالتالي ازدادت الفجوة اتساعا عاما بعد عام.²

وتؤدي هذه الوضعية إلى نتائج إقتصادية خطيرة، من أبرزها الضغط المستمر على ميزان المدفوعات بفعل الارتفاع المتواصل لفاتورة الواردات الغذائية، إضافة إلى تقلبات الأسعار في السوق الدولية التي تؤثر على الأمن الغذائي الداخلي، كما أن هذه التبعة للخارج تضعف من قدرة الدول على التحكم في مواردها الإستراتيجية، وتحد من سيادتها الغذائية، مما يجعل الحاجة إلى دعم الإنتاج الفلاحي مسألة ملحة، ليس فقط لتحقيق الإكتفاء، بل أيضا لتقليص حجم الفجوة الغذائية وضمان إستقرار السوق الداخلي.³

بلغت الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال عام 1997 نحو 12.1 مليار دولار، وهو رقم يعكس بوضوح حجم العجز الكبير بين الإنتاج والإستهلاك في قطاع الغذاء، وتعد الحبوب المصدر الرئيسي لهذا العجز، حيث استحوذت وحدها على نسبة 49.26% من إجمالي الفجوة، مما يشير إلى إعتماد كبير على الإستيراد لتغطية الإحتياجات الأساسية من هذه المادة الحيوية، تلتها منتجات الألبان بنسبة 20.22%، وهي بدورها من السلع الغذائية الأساسية التي تشهد عجزا واضحا في تلبية الطلب الداخلي، أما بقية الفجوة، فتوزعت بين سلع إستراتيجية أخرى مثل السكر والزيوت واللحوم، وكلها تستورد بنسب متفاوتة لتلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة، وعلى الرغم من هذا العجز العام، تسجل الأسماك كاستثناء لافت في ميزان الغذاء العربي، إذ تعد من بين القلائل التي تحقق فائضا يصدر إلى الخارج، فقد بلغ الفائض في

¹ حوشين كمال، المرجع السابق، ص 269.

² خيرية عبد الفتاح عبد العزيز محمود، المرجع السابق، ص 16.

³ إبراهيم أحمد عبد الغفور، المرجع السابق، ص 31.

إنتاج الأسماك لعام 1997 نحو 200.5 ألف طن، وهو ما يعكس إمكانيات كامنة في هذا القطاع يمكن استثمارها لتحسين الميزان الغذائي والتجاري للدول العربية.¹

رابعاً: التجارة الخارجية والإعتماد على الإستيراد الغذائي

تشكل التجارة الخارجية للمواد الغذائية إحدى القضايا الأساسية في تحليل واقع الأمن الغذائي، لما لها من ارتباط مباشر بحجم الإنتاج المحلي، وبقدرة الدولة على تلبية الطلب الداخلي، يمثل الإعتماد على الإستيراد الغذائي أحد أبرز مظاهر هشاشة المنظومة الإقتصادية في الدول التي تعاني من ضعف في قدراتها الإنتاجية الفلاحية، إذ غالباً ما تلجأ هذه الدول إلى تغطية حاجياتها الأساسية من المواد الغذائية عبر الأسواق الخارجية، في ظل عجز القطاع الفلاحي عن مواكبة الطلب المتزايد للسكان، سواء من حيث الكم أو من حيث التنوع والجودة، غير أن هذا النمط من الإعتماد، ورغم ما قد يوفره من حلول مؤقتة، فإنه يكرس حالة من التبعية الغذائية للخارج، ويجعل مصير الأمن الغذائي مرتباً بالعوامل الدولية التي لا تخضع لإرادة الدولة، كارتفاع الأسعار في السوق العالمية أو التقلبات في أسعار الصرف، أو الاضطرابات الجيوسياسية والكوارث الطبيعية التي قد تؤدي إلى تراجع الصادرات من الدول المصدرة، مما يعرض البلدان المستوردة لأزمات حادة في التزود بالمواد الأساسية، ففاتورة الإستيراد الغذائي تثقل كاهل الإقتصاد الوطني وتستنزف الاحتياطات من العملة الصعبة، وتؤدي إلى اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات، خاصة في الدول التي لا تملك تنوعاً في مصادر دخلها الخارجي، كما أن استمرار تدفق الواردات الغذائية يضعف من قدرة المنتج المحلي على الصمود والمنافسة، نظراً لعدم توازن الأسعار وغياب آليات الدعم، مما يؤدي إلى تراجع النشاط الفلاحي، وتفاقم الفجوة الغذائية، واستمرار الدوران في حلقة التبعية، ويتعاضد هذا الإشكال حين يكون الإستيراد موجهاً إلى تلبية حاجات أساسية كالحبوب ومشتقاتها، ما يبرز الحاجة إلى مراجعة عميقة للسياسات الفلاحية والتجارية، والتركيز على دعم الإنتاج الوطني من خلال تطوير وسائل الإنتاج وتحفيز الإستثمار الفلاحي، وتوجيه الدعم إلى سلاسل الإنتاج الفلاحي، بإعتبار أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب قدرة داخلية على الإنتاج الذاتي، وليس فقط تأمين التوريد الخارجي.²

¹ بشر محمد موفق، الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، الأردن، 2009، ص 6.

² عباسية رشاش، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2007، ص 159.

خامسا: الإستثمارات في القطاع الفلاحي

ترتبط فعالية القطاع الفلاحي بمدى قدرته على جذب الإستثمارات الكافية لمواجهة التحديات الإنتاجية، حيث تعد الإستثمارات الموجهة إلى القطاع الفلاحي من العناصر الأساسية لضمان التنمية وتحقيق الأمن الغذائي على أسس مستدامة، إذ لا يمكن تصور نجاعة السياسات الفلاحية دون وجود تمويل كاف ومتوازن يشمل مختلف حلقات الإنتاج الفلاحي، فالقطاع الفلاحي بطبيعته الهيكلية يتطلب تدخلا ماليا طويل المدى، سواء من الدولة أو من الفاعلين الخواص، بالنظر إلى طبيعته الموسمية وإعتماده على الظروف المناخية وحاجته المستمرة إلى التجديد التقني، وتظهر أهمية الإستثمار بشكل جلي في مجالات تهيئة الأراضي وحفر الآبار واقتناء البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات وتوفير الآلات الفلاحية الحديثة، فضلا عن تطوير شبكات السقي، وإنشاء الهياكل التخزينية وأسواق الجملة، كما تشمل الإستثمارات أيضا مجالات التكوين والإرشاد الفلاحي، والتي تلعب دورا هاما في رفع قدرات المنتجين المحليين وتحسين أدائهم، إضافة إلى تمويل الدراسات التقنية والمسححية الفلاحية اللازمة لتوجيه وتقييم المشاريع الفلاحية.¹

غير أن واقع الإستثمار في القطاع الفلاحي لا يزال يعاني من عدة نقائص تعيق مساهمته الفعلية في تحقيق أهداف الإكتفاء الذاتي والتنمية الريفية، فضعف الحوافز المالية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وغياب الشفافية في تسيير البرامج التمويلية، كلها عوامل تحد من فعالية الإستثمار وتجعل عددا من المستثمرين يعزفون عن التوجه نحو هذا القطاع، رغم ما يزخر به من فرص إقتصادية، كما أن ضعف الربط بين القطاعين الفلاحي والصناعي، وعدم توفر بنية تحتية ملائمة لتصريف المنتجات، يؤديان إلى إهدار جزء كبير من المحاصيل الزراعية، ويحدان من مردودية الإستثمار، ويضاف إلى ذلك أن السياسات التمويلية المتبعة تركز في الغالب على تمويل الإنتاج النباتي دون اهتمام كاف بالأنشطة المرتبطة كالتخزين والتحويل والتسويق والخدمات اللوجستية، ما يؤدي إلى تشوه في خارطة الإستثمار الفلاحي، وعليه فإن النهوض الحقيقي بالقطاع الفلاحي يقتضي تصورا شاملا للإستثمار يأخذ بعين

¹ عبد الحليم الحمزة، دور التكامل الإقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 171.

الإعتبار تنوع حاجيات الفلاحين، ويعمل على إدماج التمويل الفلاحي في رؤية تنموية متكاملة، تركز على مبادئ الإستدامة، وتحقيق التوازن الجهوي، وضمان مردودية إقتصادية وإجتماعية ملموس.¹

الفرع الثاني: البعد المؤسسي

يتعلق البعد المؤسسي في دراسة الأمن الغذائي بكيفية تنظيم الدولة لمؤسساتها وهياكلها من أجل التدخل الفعال في مختلف مراحل النظام الغذائي، من الإنتاج إلى التوزيع والمراقبة والتخزين، ويعالج هذا البعد طبيعة الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد صلاحيات الجهات المعنية، كما يسلط الضوء على مستوى التنسيق بينها، ومدى قدرتها على التخطيط والمتابعة والتقييم، بما أن الأمن الغذائي مسألة تتقاطع فيها عدة قطاعات، فإن فعالية التدخل العمومي لا ترتبط فقط بتوفر الموارد، بل أيضا بطريقة إدارة المؤسسات وتكامل أدوارها، ويصبح تحليل البعد المؤسسي ضروريا لفهم القيود البنيوية التي قد تعيق تحقيق أهداف الأمن الغذائي، ولتقييم مدى نجاعة الخيارات المتخذة على المستوى التنظيمي والإداري.²

أولا: الإطار التنظيمي للأمن الغذائي

الإطار التنظيمي للأمن الغذائي يشير إلى مجموعة الهياكل والقواعد التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم تدخلها في مجال إنتاج وتوزيع ومراقبة الغذاء، هذا الإطار يحدد الصيغ المؤسسية والقانونية التي يتم من خلالها تنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة، ويظهر كيف توزع المهام بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات التابعة لها، بالنظر إلى الطبيعة المتداخلة للأمن الغذائي، فإن الإطار التنظيمي يتطلب وضوحا في ضبط الوظائف الأساسية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وتحديد دقيقا لنطاق تدخل كل جهة في مراحل السلسلة الغذائية، كما يفترض أن يتسم هذا الإطار بالمرونة الكافية التي تسمح بالتكيف مع التغيرات المرتبطة بالسوق أو البيئة أو الوضع الصحي، من خلال هذا التنظيم، يمكن للدولة أن تضمن الحد الأدنى من الانسجام في تطبيق برامجها، وأن تفعل آليات الضبط والتوجيه وفق معايير قابلة للقياس والمراجعة.³

¹ بن عيسى كمال الدين، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019، ص 29.

² محمد رفيق أمين حمدان، المرجع السابق، ص 33.

³ الأشرم محمود، المرجع السابق، ص 49.

وتبرز أهمية وجود نصوص تنظيمية واضحة تحدد مجالات تدخل كل جهة، وتقلص من التداخل في الصلاحيات، وتوفر الحد الأدنى من الاتساق في السياسات العمومية، خاصة في ظل الطبيعة المركبة لمفهوم الأمن الغذائي، الذي يتقاطع مع قطاعات متعددة، كما يفترض أن يصاغ هذا الإطار بطريقة تمكن من التفاعل مع التحولات الإقتصادية والإجتماعية، من خلال آليات قانونية مرنة تسمح بتعديل السياسات عند الحاجة، وضمان استمرارية الأداء المؤسسي، وتعد الدولة بما لها من سلطة سيادية وتشريعية، الجهة المسؤولة عن إعداد هذا الإطار وتفعيله ومراجعته، بما يتوافق مع الأهداف الوطنية في مجال الأمن الغذائي، ويراعي متطلبات التنمية الفلاحية المستدامة، وحاجات السكان وتحديات السوق الداخلية والخارجية.¹

ثانيا: الوظيفة التنسيقية للمؤسسات العمومية

تتطلب معالجة الأمن الغذائي مشاركة عدة قطاعات تتداخل مهامها ضمن مستويات مختلفة، من الفلاحة إلى التجارة والموارد المائية والصحة والبيئة والنقل، هذا التعدد يفرض على الدولة وضع آليات مؤسسية واضحة للتنسيق بين الجهات الفاعلة، حتى لا تتحول التقاطعات إلى مصدر إختلاف أو ازدواجية، الوظيفة التنسيقية للمؤسسات العمومية لا تقتصر على تبادل المعلومات أو إصدار التعليمات، بل تتطلب بناء شبكة اتصال مؤسسية فعالة تسمح بتبادل البيانات وضبط الأولويات، والتكامل في تنفيذ البرامج ذات البعد الغذائي، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التوزيع أو الرقابة، كما أن التنسيق المؤسسي يمثل شرطا لتقليص الخسائر في الموارد، وتفادي تكرار العمليات الإدارية أو تشعب الإجراءات، خاصة في أوقات الأزمات الغذائية أو الكوارث الطبيعية.²

إن فعالية هذا التنسيق لا ترتبط فقط بوجود لجان أو أجهزة مشتركة، وإنما بمدى التزام كل مؤسسة بمقتضيات التكامل، وتوفر الإرادة السياسية والإدارية لإنجاحه، ومن الناحية العملية فالتنسيق المؤسسي في مجال الأمن الغذائي يحتاج إلى أدوات عمل مشتركة ونظام معلومات موحد، وتحديد دقيق لنقاط التقاطع بين القطاعات، كما أن التنسيق بين المستويات المركزية والمحلية ضروري لضمان انسجام السياسات في الميدان، وتمكين المصالح التنفيذية من التفاعل مع الواقع الغذائي للسكان، غياب هذا التنسيق يؤدي غالبا إلى بطء في اتخاذ القرار وصعوبة في تتبع أثر السياسات وخلل في الربط بين

¹ محمد رفيق أمين حمدان، المرجع السابق، ص 61.

² عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 286.

التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي، من وعليه تطرح الوظيفة التنسيقية ليس كمجرد عنصر تنظيمي، بل كآلية ضرورية لربط الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي ضمن رؤية موحدة.

ثالثاً: دور المؤسسات في التخطيط والمتابعة

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بقدرة المؤسسات العمومية على إعداد خطط واقعية ومتكاملة، تبنى على المعطيات الدقيقة وتراعي الأولويات الوطنية، من خلال التنسيق بين كل المؤسسات ذات الصلة، فالتخطيط في هذا المجال لا يجب أن يقتصر على وضع أهداف عامة، بل يجب أن يعتمد على أدوات تحليلية واضحة، تمكن من تقدير الحاجات الغذائية وتقييم القدرات الإنتاجية وتحديد الفجوات القائمة، ويقتضي ذلك وجود جهاز مؤسسي يتوفر على قواعد بيانات محينة، وكفاءات تقنية قادرة على ترجمة المعطيات الميدانية إلى برامج قابلة للتنفيذ، كما يفترض أن يكون التخطيط متعدد الأبعاد، يجمع بين الجوانب الفلاحية والإقتصادية والبيئية والإجتماعية، بما يعكس الطبيعة المركبة لمفهوم الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.¹

أما المتابعة فهي الجانب المكمل لعملية التخطيط، وتهدف إلى قياس مدى التقدم في تنفيذ البرامج، وتحديد الانحرافات المحتملة في الأداء، فغياب آليات المتابعة يفقد السياسات العمومية طابعها العملي، ويجعل من المؤشرات المعلنة مجرد أهداف نظرية، لذا ينبغي أن تندرج المتابعة ضمن مهام مؤسسية منتظمة، قائمة على مؤشرات قابلة للقياس، ومرتبطة بتقارير دورية تعرض على الجهات المسؤولة عن التوجيه والرقابة، كما أن المتابعة تتيح تعديل المسار عند الحاجة، وتصحيح الاختلالات في الوقت المناسب، وهو ما يعزز من فعالية التدخل العمومي ويكسب السياسات طابعاً تراكمياً قائماً على التعلم المؤسسي، في غياب هذا الدور المزدوج، يبقى تحقيق الأمن الغذائي هدفاً غير مضمون، حتى في ظل توفر الموارد والإرادة السياسية.²

الفرع الثالث: البعد السياسي

يتعلق البعد السياسي للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة بطبيعة الخيارات السيادية التي تعتمدها الدولة في رسم توجهاتها العامة، سواء على مستوى إنتاج الغذاء أو تأمينه أو توزيعه، فالأمن الغذائي ليس مجرد مسألة تقنية أو إقتصادية، بل هو في فحواه قرار سياسي يعكس موقع هذه القضية

¹ الجبوري رقية خلف حمد، المرجع السابق، ص 38.

² رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 171.

ضمن سلم أولويات الدولة، ودرجة التزامها بضمان الحق في الغذاء كمسؤولية عمومية، ويشمل هذا البعد عدة مستويات، من بينها قدرة الدولة على التحكم في مصادر غذائها ومدى إستقرار مؤسساتها، ونوعية السياسات العمومية الموجهة للقطاع الفلاحي، وطبيعة علاقاتها الإقتصادية والتجارية بالخارج، ومن خلال تحليل هذه الجوانب يمكن تقييم مدى اتساق التوجهات السياسية مع أهداف الأمن الغذائي، وفهم كيف تؤثر التفاعلات السياسية داخليا وخارجيا على الأمن الغذائي وإستدامة المنظومة الفلاحية.¹

أولا: صياغة السياسية التنموية

يرتبط الأمن الغذائي بمدى قدرة الدولة على التحكم في مصادر غذائها، سواء من حيث الإنتاج أو الإستيراد أو التخزين أو التوزيع، وهي مسألة تتجاوز الجوانب التقنية أو الإقتصادية لتصبح قضية سياسية بامتياز، فالدولة التي لا تستطيع تأمين الحد الأدنى من إحتياجاتها الغذائية الأساسية بشكل مستقل تظل عرضة للضغوط الخارجية، خاصة في سياق الأزمات الدولية أو التوترات الجيوسياسية التي قد تعطل سلاسل الإمداد أو تفرض شروطا إقتصادية غير متوازنة، لذا فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يعني الإنغلاق أو الإكتفاء الذاتي المطلق، بل يشير إلى حرية الدولة في تحديد نمطها الغذائي، ووضع سياساتها الإنتاجية والإستيرادية وفق مصالحها الإستراتيجية، وليس إستجابة لمقتضيات السوق أو التزامات تجارية قد تقيد خياراتها.²

يعد صنع القرار السياسي أداة أساسية في ترسيخ الأمن، إذ يتوقف تحقيق الأمن الغذائي إلى حد كبير على موقع هذه القضية ضمن سلم أولويات السياسات العمومية، حين يتعامل الفاعل السياسي مع الغذاء كمسألة سيادية، فإنه يوجه الموارد ويضبط التشريعات، ويعدل السياسات التجارية وفق منظور إستراتيجي يربط بين الأمن الغذائي والاستقلال الوطني، أما إذا أدرج الأمن الغذائي ضمن الملفات التقنية أو الإهتمامات الثانوية، فإن ذلك ينعكس مباشرة على ضعف البنية الإنتاجية، وتراجع الدعم المخصص للقطاع الفلاحي، وفقدان السيطرة على السوق الغذائي الداخلي، لذا يطرح دائما السؤال حول طبيعة الإرادة السياسية المتوفرة لدى صانع القرار، ومدى إدراكه لحساسية هذه القضية وتأثيره على الإستقرار الإجتماعي والسياسي.³

¹ النجفي سالم توفيق، سياسات الأمن الغذائي العربي في حالة الركود في إقتصاد عالمي متغير: رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 77.

² عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2005، ص 40.

³ ذياب الكبيسي عبد الجبار محسن، المرجع السابق، ص 28.

ويتطلب التحكم في الغذاء وإدارته بفعالية بناء رؤية سياسية طويلة المدى، تتجاوز ردود الفعل الظرفية تجاه تقلبات الأسعار أو الأزمات العابرة، هذه الرؤية ينبغي أن توطئها سياسات وطنية تضع هدف الأمن الغذائي في صلب التوجهات الإقتصادية والإجتماعية، مع ربط ذلك بالإنتاج المحلي ودعم الفلاحين وتشجيع الإستثمارات وتنمية الصناعات الغذائية، كما أن اتخاذ قرارات ذات طابع سيادي، مثل تقييد بعض الواردات أو دعم منتجات محلية معينة، يحتاج إلى خلفية سياسية واضحة تستند إلى معايير واقعية وتحليل دقيق للمخاطر والمصالح، ومن هنا تظهر العلاقة المباشرة بين جودة القرار السياسي وتعزيز الأمن الغذائي، بإعتبار أن هذه الأخيرة لا تتحقق بوسائل فنية فقط، بل أيضا باختيار سياسي واع يوازن بين الانفتاح الإقتصادي وضرورات الاستقلال الغذائي.

ثانيا: الإستقرار السياسي وأثره على الأمن الغذائي

يمثل الإستقرار السياسي عاملا مهما في توفير الشروط الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي، إذ أن البيئة السياسية المستقرة تتيح للدولة وضع سياسات فلاحية وغذائية طويلة المدى، وتوفر مناخا ملائما لتوجيه الإستثمارات وتطوير البنى التحتية ذات الصلة بالإنتاج والتوزيع، كما تؤدي حالات عدم الإستقرار سواء كانت ناتجة عن أزمات حكومية أو صراعات داخلية أو اضطرابات إجتماعية إلى تعطيل مسارات التخطيط والتنفيذ، وتوجيه الموارد إلى مجالات غير إنتاجية، في حين تظل القطاعات الأساسية مثل الفلاحة والصناعات الغذائية في هامش الاهتمام، ويتجلى أثر ذلك في تراجع الإنتاج واضطراب سلاسل التموين وتزايد الإعتماد على الواردات وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهي كلها مؤشرات تهدد بشكل مباشر إستقرار الأمن الغذائي في أي بلد.¹

كما أن الأوضاع السياسية غير المستقرة تفقد المؤسسات قدرتها على التدخل في الوقت المناسب لمعالجة الأزمات الغذائية، سواء من خلال تفعيل المخزون الإستراتيجي أو ضبط السوق أو تنظيم عمليات التوزيع، وتواجه هذه الدول صعوبة في الحفاظ على برامج الدعم أو حماية الفئات الهشة، خاصة في ظل تراجع الإيرادات العامة أو اضطراب الجهاز الإداري، ويؤدي هذا الوضع إلى توسع الفوارق الإجتماعية وانتشار الفقر واحتقان إجتماعي يضاف إلى الوضع السياسي المعقد، ما ينتج حلقة مغلقة يصعب كسرها، كما أن البلدان التي حافظت على حد أدنى من الإستقرار السياسي كانت أكثر قدرة على

¹ بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 31.

امتصاص الصدمات الغذائية، والتعامل مع الأزمات الطارئة، بفضل وجود مؤسسات تعمل وفق منطق الاستمرارية والمصلحة العامة.¹

فالاستقرار السياسي يعد من العوامل التي تؤثر في ثقة الفاعلين الإقتصاديين في القطاع الفلاحي، سواء كانوا مستثمرين محليين أو دوليين، فغياب وضوح الرؤية أو تغير السياسات بتغير الحكومات أو غياب الضمانات القانونية، كلها عوامل تقلص من شهية الإستثمار وتضعف جاذبية القطاع، كما أن الفلاحين أنفسهم يترددون في توسيع نشاطهم أو تحسين أدوات إنتاجهم في ظل أوضاع غير مستقرة، ما ينعكس على مردودية القطاع ككل، وعليه فإن الأمن الغذائي لا يعالج فقط من زاوية السياسات التقنية، بل يتطلب قراءة سياسية شاملة تأخذ في الاعتبار أن الإستقرار السياسي هو شرط أساسي لتوفير بيئة ملائمة تتيح وضع سياسات غذائية فعالة، وتبني الأرضية المؤسسية والإدارية لإنجاحها.

ثالثاً: السياسات العامة الموجهة للقطاع الفلاحي

ترتبط فعالية القطاع الفلاحي إرتباطاً مباشراً بطبيعة السياسات العامة التي تعتمدها الدولة في توجيه وتخطيط وتسيير هذا المجال، السياسات الفلاحية ليست مجرد برامج تقنية، بل هي اختيارات سياسية تترجمها الدولة في شكل إجراءات قانونية وميزانيات وأولويات تنموية، ويتمثل التحدي الأساسي في مدى وضوح هذه السياسات، وإستقرارها عبر الزمن، وانسجامها مع الأهداف العامة للأمن الغذائي، غياب هذا الوضوح يؤدي غالباً إلى تشتت الجهود وتشعب المبادرات، مما يؤثر على نجاعة الجهود العمومية ويضعف الأثر التنموي لها، سواء على المدى القريب أو البعيد.²

تتعدد أدوات تدخل الدولة في القطاع الفلاحي من دعم مالي مباشر إلى تخفيضات ضريبية، إلى توفير الوسائل الفلاحية من أراضي "توزيع الأراضي الفلاحية" وآليات أو خدمات الإرشاد، غير أن هذه الأدوات تفقد فعاليتها إذا لم تكن مدمجة ضمن سياسة عمومية شاملة تأخذ في الاعتبار التوازن بين الأقاليم، وتفاوت القدرات الإنتاجية، واختلاف طبيعة المحاصيل والمناطق، كما أن التبعية المفرطة للقرارات المركزية، وضعف إشراك الفاعلين المحليين في صياغة الأولويات، يؤديان إلى خلل في تنفيذ

¹ فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيغ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 91.

² محمد عبد الشفيق، الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 102.

هذه السياسات على المستوى الميداني، وهذا ما يثير إشكالية هامة في البحوث الفلاحية تتعلق بالعلاقة بين السياسة المصممة نظرياً، وبين تطبيقها في الواقع ضمن محيط إقتصادي وإجتماعي معقد.¹

كما تعد مسألة استمرارية السياسات من النقاط الحرجة التي تؤثر في تطور القطاع الفلاحي وإستدامة التنمية الفلاحية، حيث أن تعدد البرامج وتغيرها بتغير الحكومات أو الأولويات الطرفية يؤدي إلى انقطاع أو تغير مسار العمل في القطاع الفلاحي، ويفرغ الجهود من بعدها التراكمي، وكثيراً ما يتم الإعلان عن إستراتيجيات طموحة في المجال الفلاحي، لكن دون أن يتم تفعيلها بشكل كامل أو تقييمها بآليات واضحة، ما ينتج عنه هدر للموارد وغياب للنتائج الملموسة، وهذا النمط من التسيير يظهر أن غياب التخطيط السياسي بعيد المدى في المجال الفلاحي لا يضر فقط بالإنتاج، بل يفقد المجتمع أداة أساسية لتحقيق الإكتفاء الذاتي والإستقرار الغذائي.

والسياسات الفلاحية لا يمكن أن تعالج في معزل عن بقية السياسات العمومية، لاسيما تلك المرتبطة بالتجارة والبيئة وحتى التكوين والنقل، فنجاح السياسة الفلاحية يتطلب انسجاماً أفقياً مع باقي القطاعات، وتنسيقاً يترجم إلى برامج مشتركة وتكامل في الموارد، وغياب هذا التناسق يؤدي إلى تصادم السياسات، حيث قد تعمل سياسة تجارية على تقويض أهداف سياسة فلاحية، أو قد تؤدي إجراءات جبائية إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، من هنا تظهر أهمية صياغة السياسات الفلاحية ضمن رؤية شاملة للأمن الغذائي، تقوم على تحليل متكامل للظروف، وتربط بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في إطار إستراتيجي واضح.²

رابعاً: العلاقات الدولية

ترتبط مسألة الأمن الغذائي في كثير من الدول بالعلاقات الإقتصادية والتجارية التي تربطها بالخارج، سواء من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، أو عبر الاندماج في المنظمات الدولية التي تعنى بالتجارة والتعاون الفلاحي، هذه العلاقات تؤثر بشكل مباشر على الخيارات المتاحة أمام الدولة فيما يخص تأمين الغذاء، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الإستيراد، ففي الحالات التي تكون فيها القدرة الإنتاجية محدودة، تلجأ الدولة إلى تغطية حاجاتها عبر السوق الدولية، ما يجعل السياسة التجارية أداة رئيسية في الإستراتيجية الغذائية، لكن هذه الأداة لا تعمل بمعزل عن الإعتبارات السياسية، حيث إن

¹ فراس عباس البياتي، المرجع السابق، ص 92.

² السيريتي محمد، المرجع السابق، ص 273.

طبيعة الشراكات الخارجية، وشروط التبادل التجاري، ودرجة الإعتماد على موردين محددين، قد تفرض قيودا غير مباشرة على حرية القرار الوطني، وتقلل من هامش المناورة في لحظات الأزمات.¹

إن الخيارات التجارية المرتبطة بالقطاع الغذائي لا تبني فقط على منطق التكلفة الاقتصادية، بل تتداخل فيها إعتبارات السيادة والاستقرار، فالاتفاق على توريد مواد غذائية أساسية بأسعار تفضيلية قد يبدو من الناحية الاقتصادية خيارا موفقا، غير أنه يصبح خيارا هشا إذا ارتبط باستقرار سياسي خارجي، أو تغير في السياسات الحمائية للدول المصدرة، كما أن تحرير التجارة في المواد الفلاحية، والانخراط في اتفاقيات تقلل من الحواجز الجمركية، قد يعرض المنتج المحلي لمنافسة غير متكافئة، ويضعف من قدرته على التطور، خاصة إذا لم تواكب تلك السياسات التجارية بإجراءات داخلية داعمة للإنتاج المحلي، وهذا التداخل بين السياسي والتجاري يجعل من الضروري إدماج الإعتبارات الغذائية ضمن ملفات السياسة الخارجية، بحيث يؤخذ الأمن الغذائي بعين الإعتبار عند التفاوض على الاتفاقيات أو إعادة تقييم الشراكات.

كما تتيح العلاقات الدولية فرصا لتعزيز الأمن الغذائي، إذا تم توجيهها ضمن رؤية إستراتيجية متوازنة، فالمساعدات التقنية ونقل الخبرات والولوج إلى الأسواق وتبادل المعلومات، كلها أدوات يمكن إستغلالها لتعزيز القدرات الإنتاجية والبحثية للدولة، كما أن الانضمام إلى مبادرات إقليمية أو دولية تعنى بتطوير الفلاحة المستدامة أو مواجهة التقلبات المناخية يعطي بعدا تعاونيا للسياسات الغذائية، ويقلل من المخاطر المنفردة، وعليه فإن الاستفادة من هذه الإمكانيات تظل رهينة بقدرة الدولة على تحديد أولوياتها بدقة، والتفاوض انطلاقا من مصلحة وطنية واضحة، دون الانجرار وراء شروط قد تخل بتوازن السوق الداخلي أو تقيد حرية القرار في مجالات حيوية مثل الغذاء، ومنه فإن العلاقة بين الأمن الغذائي والعلاقات الدولية ليست علاقة تقنية فحسب، بل تقتضي وعيا سياسيا بطبيعة التحولات العالمية، وبناء موقف تفاوضي يربط الانفتاح الخارجي بمتطلبات الإستقرار الغذائي المحلي.²

المطلب الثاني: الأبعاد الإنسانية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

تتناول الأبعاد الإنسانية في إرتباطها بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة الجوانب التي تمس الفرد والمجتمع في تفاعلها مع الغذاء من حيث الحاجة والسلوك والتموقع داخل البنية السوسيو-

¹ ذياب الكبيسي عبد الجبار محسن، المرجع السابق، ص 51.

² محمود ببيلي، الزراعة في الاتفاقيات الإقليمية، ملخص سياسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات، مصر، 2009، ص 183.

إقتصادية، وتبرز هذه الأبعاد كيف تتأثر المنظومة الغذائية ليس فقط بالموارد الطبيعية أو التقنيات الحديثة، بل أيضا بالتحويلات السكانية والعلاقات الإجتماعية والثقافة الغذائية السائدة، وتسمح دراسة هذه الأبعاد بفهم طبيعة الطلب على الغذاء، وتحديد الفئات الأكثر هشاشة، وتحليل العوامل غير المادية التي تؤثر في كل من الإنتاج والإستهلاك، ويتفرع هذا الجانب إلى عناصر مترابطة تشمل البعد الإجتماعي، الذي يعالج أثر التركيبة السكانية والهجرة والفقر على الأمن الغذائي، والبعد الثقافي الذي يسلط الضوء على القيم والممارسات والعادات المرتبطة بالغذاء، بما يجعل البعد الإنساني مدخلا أساسيا لبناء سياسات غذائية تراعي الخصوصيات الإجتماعية والثقافية وتستجيب للواقع المعيشي للفئات المستهدفة.

الفرع الأول: البعد الإجتماعي:

إن الهدف النهائي للتنمية الفلاحية المستدامة هو الإنسان سواء كان هذا الإنسان مزارعا أو مستهلكا، حيث يتعلق البعد الإجتماعي في علاقته بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة بالعوامل المرتبطة بالتركيبة السكانية، والتحويلات المجتمعية وأنماط العيش والإستهلاك، بإعتبارها مؤثرات غير تقنية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد مستوى الأمن الغذائي داخل المجتمع، لا يقتصر تأثير هذه العوامل على الطلب الغذائي فقط، بل يمتد إلى الممارسات الإنتاجية وتوزيع اليد العاملة وتغيرات الهجرة، وانتقال العادات الغذائية بين الأجيال، ويمثل هذا البعد مدخلا أساسيا لفهم كيف تتفاعل الفئات الإجتماعية المختلفة مع النظام الغذائي، وفقا لوضعها الإقتصادي ومستواها المعرفي وموقعها المجالي، وهو ما يجعل السياسات الغذائية الناجحة تلك التي تراعي التباين الإجتماعي وتدمج الفقر والوعي الغذائي والتحويلات الديمغرافية ضمن معادلة إنتاج الغذاء وتوزيعه وإستهلاكه.¹

أولا: التركيبة الديمغرافية وأثارها على الطلب الغذائي

تعكس التركيبة الديمغرافية طبيعة السكان من حيث العدد والتوزيع وتباين الحالة العمرية والنمو الطبيعي، وهي من بين العوامل الأساسية التي تؤثر على مستويات الطلب الغذائي، فكلما زاد عدد السكان زادت الحاجات الغذائية، ليس فقط من حيث الكمية وإنما أيضا من حيث التنوع والنوعية، ويتطلب هذا الارتفاع في الطلب إستجابة موازية من جهة العرض، سواء عبر رفع حجم الإنتاج المحلي أو من خلال الإستيراد، وهو ما يطرح تحديات كبيرة أمام السياسات الفلاحية والغذائية، ولا يقتصر تأثير

¹ عوني طعيمة، المرجع السابق، ص 73.

التحولات الديمغرافية على النمو العددي للسكان فحسب، بل يمتد إلى التغير في أنماط الإستهلاك حسب الفئات العمرية والإجتماعية المختلفة، وهو ما يعقد من مهمة ضبط التوازن الغذائي.¹

وتكتسي البنية العمرية أهمية خاصة، إذ أن نسبة كبيرة من السكان في سن النشاط تعني وجود طلب مرتفع على الغذاء من جهة، لكنها في الوقت نفسه توفر يدا عاملة محتملة في المجال الفلاحي، غير أن هذا الرصيد البشري لا يمكن توظيفه بشكل فعال دون سياسات واضحة تدمجه في دورة الإنتاج، وتثبت السكان في الأرياف وتوفر لهم الشروط الكافية للعيش والعمل، وفي حال غياب هذه المقومات، تتحول هذه القوة إلى عبء ديمغرافي يضغط على منظومة الغذاء، سواء من حيث الإستهلاك أو من حيث ضعف المساهمة في الإنتاج، وتبرز هذه الإشكالية بشكل خاص في المناطق التي تشهد تراجعاً في النشاط الفلاحي، وهجرة مستمرة نحو المدن، مما يزيد من الضغط على أسواق الغذاء في المناطق الحضرية، ويؤدي إلى تفكك المنظومة الغذائية المحلية في الأرياف.

كما أن التوزيع المجالي للسكان بين المناطق الريفية والحضرية يؤثر بشكل مباشر على طبيعة الطلب الغذائي، ففي المدن يرتفع الطلب على المنتجات الجاهزة أو المعلبة، بينما يظل الطلب في الأرياف موجهاً نحو المواد الأساسية والطازجة، هذا التباين يستوجب ضبط السياسات الفلاحية والتجارية وفق إحتياجات كل منطقة، مع مراعاة التغيرات السريعة التي تشهدها البنية السكانية، فعدم الانسجام بين العرض والطلب، سواء في النوع أو في الكم، ويؤدي إلى اختلالات هيكلية في السوق الغذائي، ويضعف من فعالية الجهود العمومية في المجال الغذائي.²

ثانياً: التحولات الإجتماعية في الأرياف والوسط الفلاحي

شهد الوسط الريفي في العقود الأخيرة تحولات إجتماعية عميقة أثرت بشكل مباشر على إستقرار المنظومة الفلاحية والأمن الغذائي، ومن أبرز هذه التحولات تصاعد وتيرة الهجرة نحو المدن، خاصة في أوساط الشباب، ما أدى إلى تراجع عدد السكان النشطين في المجال الفلاحي، وارتفاع نسبة الشيوخ في الأرياف، هذه التغيرات السكانية انعكست سلباً على بنية القوى العاملة الفلاحية، وأضعفت من وتيرة تجديد الفعل الفلاحي، في ظل محدودية التحفيزات الإقتصادية والإجتماعية التي قد تدفع الأفراد للبقاء أو العودة إلى النشاط الفلاحي، كما ترافقت هذه الظاهرة مع تفكك العديد من الأشكال التقليدية

¹ الطرابلسي عبد القادر، مشكل الغذاء في الوطن العربي، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 381.

² الطرابلسي عبد القادر، المرجع السابق، ص 270.

لتنظيم الإجماعي الفلاحي، التي كانت توفر نوعاً من التضامن والتكافل في إدارة الأرض والعمل والإنتاج، وتم استبدالها بأنماط فردية تفتقر إلى الحماية المؤسسية والإستقرار.

وغالبا لا تواكب هذه التحولات بسياسات عمومية فعالة تحافظ على التوازن المجالي وتثبت السكان في بيئتهم الريفية، حيث تعاني الكثير من المناطق الفلاحية من نقص في البنية التحتية، وضعف في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل، ما يزيد من الفوارق بين الريف والمدينة، ويدفع نحو مزيد من النزوح، كما يؤدي ضعف الآليات التحفيزية الموجهة للفلاحين سواء من حيث التمويل أو التأطير أو التسويق أو الرقابة إلى تردي النشاط الفلاحي، وتؤدي هذه التحولات في مجموعها إلى تعطيل حلقات الإنتاج الفلاحي المحلي، وتفاقم التبعية الغذائية للمدن تجاه مراكز التوزيع الكبرى، بدل خلق منظومات غذائية محلية متماسكة، ومن هنا تبرز أهمية إدماج البعد الإجماعي ضمن سياسات التنمية الفلاحية، ليس فقط لضمان إستقرار الإنتاج بل أيضا للحفاظ على التوازن السكاني والمجالي الذي يعد شرطا لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.¹

ثالثا: الفقر والهشاشة الإجماعية وعلاقتهما بالغذاء

يرتبط انعدام الأمن الغذائي بشكل وثيق بمؤشرات الفقر والهشاشة الإجماعية، إذ أن محدودية الدخل وارتفاع نسب البطالة تجعل فئات واسعة من السكان عاجزة عن الوصول المنتظم إلى غذاء كاف ومتوازن، ويتجاوز هذا الارتباط الجانب الإقتصادي، ليشمل أيضا أبعادا تتعلق بالتمكين الإجماعي والعدالة في توزيع الموارد، فالفرد أو الأسرة التي لا تملك القدرة الشرائية الكافية تصبح عرضة للحرمان الغذائي، حتى وإن كان الغذاء متوفرا في السوق من حيث الكم، كما أن هذه الفئات الهشة غالبا ما تلجأ إلى أنماط إستهلاك ضعيفة الجودة، تعتمد على السعر دون مراعاة القيمة الغذائية، وهو ما ينعكس سلبا على الوضع الصحي ويكرس أشكالاً من سوء التغذية الخفي، وتشير الدراسات إلى أن ارتفاع أسعار المواد الأساسية أو غياب آليات الدعم الإجماعي الفعال يؤدي إلى مضاعفة آثار الفقر، ويحول الأمن الغذائي من حق مضمون إلى امتياز محدود.²

¹ عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 61.

² بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 33.

وتتعمق علاقة الفقر بانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية بشكل خاص، حيث تتقاطع الهشاشة الإقتصادية مع ضعف البنية التحتية، وقلة فرص العمل خارج النشاط الفلاحي وغياب الحماية الإجتماعية، والفلاحون الصغار أنفسهم رغم مساهمتهم في الإنتاج الغذائي، كثيرا ما يندرجون ضمن الفئات الفقيرة نتيجة لتقلب المداخيل وارتفاع كلفة الإنتاج وصعوبة الوصول إلى الأسواق، هذا التناقض بين من ينتج الغذاء ومن لا يملك القدرة على تأمينه لنفسه يكشف عن خلل هيكلي في المنظومة الإقتصادية، ويتطلب تدخلا سياسيا وإجتماعيا يعالج جذور الفقر لا نتائجه فقط، ولا يمكن فصل السياسات الموجهة للأمن الغذائي عن السياسات الإجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالحماية والدعم المباشر وتنمية المناطق المهمشة وتمكين الفئات الضعيفة إقتصاديا من أدوات الولوج المستقل إلى الغذاء.¹

رابعا: أنماط الإستهلاك الغذائي وسلوك الأفراد

تعد أنماط الإستهلاك الغذائي من المؤشرات الإجتماعية المهمة لفهم العلاقة بين الأفراد ومنظومة الغذاء، إذ أن الطريقة التي يستهلك بها الأفراد الغذاء تعكس عوامل مركبة تشمل الدخل والثقافة والسن والمستوى التعليمي والمحيط الجغرافي، ولا يرتبط الأمن الغذائي فقط بتوافر الغذاء أو القدرة على اقتنائه، بل أيضا بكيفية اختيار المواد المستهلكة، وتركيبه النظام الغذائي اليومي، ومدى التوازن بين الكمية والنوعية، وقد ساهمت التغيرات الإقتصادية والإجتماعية المتسارعة في تبدل أنماط الإستهلاك، حيث تراجع الإقبال على المنتجات المحلية الطازجة لصالح الأغذية الجاهزة والمصنعة، والتي تتسم بانخفاض قيمتها الغذائية وارتفاع محتواها من الدهون والسكريات والمواد الحافظة.²

هذه التحولات في السلوك الغذائي كثيرا ما تكون نتيجة لعوامل ثقافية وتجارية أكثر منها ناتجة عن الحاجة، إذ تلعب الإعلانات وسهولة الولوج إلى الأسواق الكبرى وتغير إيقاع الحياة اليومية دورا في إعادة تشكيل أولويات المستهلك، كما أن تحول النموذج الغذائي لدى شرائح واسعة من السكان خصوصا في المدن، بات يعكس تأثيرا بالأنماط الغربية للإستهلاك، على حساب العادات الغذائية التقليدية التي كانت تقوم على التنوع الطبيعي والبساطة والتوازن، هذا التحول يفضي إلى نتائج مزدوجة: من جهة تراجع الطلب على المنتجات الفلاحية المحلية، ما يؤثر على مداخيل الفلاحين وإستقرار السوق

¹ فراس عباس البياتي، المرجع السابق، ص 103.

² السيريتي محمد، المرجع السابق، ص 288.

الداخلي، مع تزايد المشكلات الصحية المرتبطة بسوء التغذية مثل السمنة وداء السكري وأمراض القلب.

كما تفتقر شرائح من المجتمع خاصة في المناطق الفقيرة أو الريفية، إلى الوعي الغذائي الكافي الذي يسمح لها باتخاذ خيارات صحية حتى عند توفر البدائل، فضعف الثقافة الغذائية وغياب برامج التوعية المستمرة، يجعلان من المستهلك رهينة لعوامل السوق والدعاية، لا لمعايير الصحة أو الجودة، ويؤدي هذا الوضع إلى تكريس اختلالات غذائية على مستوى المجتمع، حيث تستهلك فئات واسعة غذاء لا يتماشى مع احتياجاتها الفعلية، أو تتجه نحو إستهلاك مفرط لمواد محددة بسبب وفرتها السعرية دون مراعاة التوازن الغذائي، ومن هنا تبرز أهمية ربط الأمن الغذائي بالثقافة الغذائية، من خلال سياسات عمومية واضحة تدمج هذا البعد ضمن البرامج الصحية والتعليمية والإعلامية.¹

لذا فإن أنماط الإستهلاك الغذائي تلعب دورا غير مباشر في تحديد اتجاهات الإنتاج الفلاحي ذاته، إذ يوجه الطلب السوق، ويؤثر على نوعية المحاصيل والمنتجات الحيوانية التي يقبل عليها الفلاحون، فحين يكون الطلب متركزا على منتجات معينة دون غيرها، قد يؤدي ذلك إلى اختلال في التوازن الإنتاجي، وإلى إهمال بعض السلع ذات القيمة الغذائية العالية ولكنها ضعيفة الرواج التجاري، كما أن ارتفاع الإستهلاك الفردي لبعض المواد، نتيجة للعادات أو التقاليد، قد يرهق سلسلة التوريد، خاصة في فترات الأزمات أو المواسم، لذلك فإن مقارنة الأمن الغذائي من زاوية الإستهلاك تتطلب تحليلا معمقا للسلوك الفردي والجماعي، وربطاً بين الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تحدد نمط تعامل الأفراد مع الغذاء في واقعه اليومي.²

الفرع الثاني: البعد الثقافي

يرتبط الأمن الغذائي في أحد أبعاده العميقة بالثقافة الغذائية السائدة داخل المجتمع، سواء من جهة الإنتاج أو الإستهلاك، إذ إن ما يزرع وما يستهلك ليس مرتبطا فقط بالإعتبارات الإقتصادية أو البيئية وحسب، بل يتأثر أيضا بأنساق ثقافية تراكمت عبر الزمن، وتشكلت من خلال التقاليد والعادات المحلية والدينية والاجتماعية، هذه الثقافة لا تحدد فقط نوعية الأغذية المقبولة أو المطلوبة، بل تساهم أيضا في تنظيم سلوك الأفراد تجاه الغذاء، مثل كيفية التحضير، طرق الحفظ، وتوزيع الغذاء داخل الأسرة

¹ قومية سفيان وبن عدة أمحمد، دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 10، 2018، ص 9.

² نادية أحمد عمراني، المرجع السابق، ص 21

والمجتمع، وعليه فإن فهم البعد الثقافي يمثل شرطا ضروريا لتصميم سياسات غذائية تتماشى مع البنية المجتمعية ولا تصطدم بها، خصوصا في المجتمعات التي تحتفظ بأنماط تقليدية راسخة في تعاملها مع الغذاء.¹

كما تؤثر الثقافة المحلية في اختيارات الفلاحين والمنتجين فيما يخص نوعية المحاصيل وأساليب الإنتاج، كثير من الفلاحين لا يتبعون فقط الإعتبارات الاقتصادية أو المناخية، بل يوجههم أيضا ما ورثوه من تجارب تقليدية، أو ما يعتبرونه جزءا من الهوية الفلاحية للمنطقة، وقد يصبر الفلاح على زراعة أنواع محلية رغم انخفاض مردودها مقارنة بأصناف هجينة أكثر إنتاجية، بدافع الحفاظ على أصالة المنتجات الزراعية أو وفاء لموروث آبائه، كما تلعب الثقافة دورا في تحديد علاقة الفلاح بالأرض، إذ في بعض التصورات الشعبية، تعامل الأرض باعتبارها موردا رمزيا لا مجرد وسيلة للإنتاج، ما يخلق نوعا من الارتباط العاطفي قد لا يتوافق دوما مع منطق السوق أو مقتضيات الإستغلال العقلاني للموارد.

كما أن الثقافة الغذائية للمواطن بصفته المستهلك تتحكم في اختياراته اليومية، بدءا من قائمة المشتريات، مروراً بطريقة إعداد الوجبات، وصولاً إلى مواعيد الأكل ونمط التغذية، فالمستهلك لا يقرر بالضرورة وفق القيمة الغذائية أو السعر، بل كثيرا ما توجهه العادة أو الذوق أو الانتماء الطبقي والمجالي، فهناك أطعمة تقبل فقط في مناسبات معينة، وأخرى تربط بفصول محددة من السنة، أو بطبقات إجتماعية بعينها، كما أن الثقافة قد تفرض قيودا على بعض الأغذية لأسباب دينية أو صحية متوارثة، مما يؤثر على صحة وجودة وتنوع النظام الغذائي من خلال إنتقائه، وتلاحظ أيضا تحولات في الثقافة الإستهلاكية لدى فئات عمرية شابة، اتجهت نحو أطعمة سريعة ومستوردة، ما يشكل قطعة جزئية مع العادات الغذائية التقليدية، ويثير تساؤلات حول تأثير العولمة على الثقافة الغذائية المحلية.²

تمتد آثار البعد الثقافي أيضا إلى العلاقات الإجتماعية المرتبطة بالغذاء داخل المجتمع، والرمزية المرتبطة ببعض الأطعمة في المناسبات الدينية والإجتماعية، هذه الممارسات قد لا تكون ذات أثر إقتصادي مباشر، لكنها تلعب دورا مهما في تشكيل نظرة المجتمع إلى الغذاء، وتؤثر في الطريقة التي تستقبل بها برامج التوعية أو جهود الدولة في تنظيم السوق الغذائي، فمثلا حملات التوعية الصحية التي تتجاهل البنية الثقافية للمجتمع قد لا تلقى تجاوبا فعليا، لأنها تصطدم بعادات راسخة يصعب تعديلها

¹ فاروق أحمد مصطفى، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 28.

² محمد غردي، القطاع الزراعي وإشكالية دعم استثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 30.

بالتوجيه الخطابى فقط، ومن هنا تظهر أهمية إدماج الفاعلين الثقافيين من أئمة وأساتذة ووسائل إعلام، في بناء وعي غذائي جماعي يتماشى مع الخصوصيات الثقافية للمجتمع.

ولا يمكن الحديث عن البعد الثقافى دون الإشارة إلى أثره في بناء علاقة مستدامة بين الإنسان والطبيعة، فالثقافة الزراعية التقليدية كانت تقوم على مبادئ الاحترام والتوازن والإقتصاد في إستغلال الموارد، بعكس بعض التوجهات الحديثة التي تغلب منطق الربح السريع وتهمل الجوانب البيئية والأخلاقية للإنتاج، وتسجل في بعض المناطق محاولات لإحياء ممارسات زراعية تقليدية تعزز التنوع البيولوجي وتحافظ على السلالات المحلية، انطلاقاً من وعي ثقافي متجدد يرى في الفلاحة أكثر من مجرد نشاط إقتصادي، وهذا يفتح المجال أمام دمج البعد الثقافى في سياسات التنمية الفلاحية المستدامة، ليس فقط كعنصر تراثى أو رمزى بل كمكون فعلى في إعادة صياغة العلاقة بين الغذاء والأرض والمجتمع.¹

المطلب الثالث: الأبعاد التنموية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

تشير الأبعاد التنموية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بفعالية الأداء داخل المنظومة الإنتاجية، من حيث إستخدام الوسائل التقنية وتوظيف الموارد، وتقدير الأثر البيئى والصحي لأنماط الإستغلال الفلاحي، ولا ينظر إلى هذه الأبعاد كعناصر مستقلة، بل كأجزاء مترابطة تحدد مدى قدرة القطاع الفلاحي على الإستجابة للحاجات الغذائية بشكل منتظم وآمن، ويتطلب تحليل هذه الأبعاد التطرق إلى جوانب متعددة، مثل البعد التقنى المتعلق بكفاءة وسائل الإنتاج، والبعد البيئى المرتبط بتأثير النشاط الفلاحي على الموارد الطبيعية، والبعد الصحى والغذائى الذي يربط الإنتاج بالجودة والسلامة، ومن خلال هذه الزوايا، يمكن تقييم مدى إستدامة الخيارات الفلاحية وقدرتها على ضمان أمن غذائى متوازن على المدى الطويل.

الفرع الأول: البعد التقنى:

يتعلق البعد التقنى في إرتباطه بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة بجملة العناصر التي ترتبط بكفاءة الوسائل والأساليب المستعملة في إنتاج الغذاء وتوزيعه، ويركز هذا البعد على مدى توظيف التكنولوجيا والإبتكار العلمى في رفع المردودية، وتحسين جودة المنتوجات، وترشيد إستخدام الموارد الطبيعية، كما يشمل البعد التقنى آليات التكوين والإرشاد ونقل المعرفة إلى المنتجين، فضلاً

¹ عبد الحليم الحمزة، المرجع السابق، ص 112.

عن تنظيم البنية التشغيلية التي تتحرك ضمنها المنظومة الفلاحية من حيث المعدات وأنظمة الري والتخزين والتسويق، ويعد تحليل هذا البعد ضروريا لفهم الفجوات التي تحد من فعالية القطاع الفلاحي، ومدى قدرته على التكيف مع التحولات المناخية والديمقراطية، وتحقيق توازن بين الكم والنوعية، في سياق إقتصادي ومجالي متعدد المتغيرات.¹

أولا: دور التكنولوجيا الفلاحية في دعم وتحسين الإنتاج

أدى تطور التكنولوجيا الزراعية إلى إحداث تغييرات عديدة في أساليب الإنتاج الفلاحي، حيث ساهمت الأدوات التقنية الحديثة في تحسين المردودية وتخفيض كلفة الإنتاج، ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ويشمل ذلك مجموعة واسعة من الابتكارات مثل المكننة الفلاحية وأنظمة الري بالتنقيط أو الرش واستعمال الأسمدة المحسنة والمكافحة البيولوجية للآفات، وتقنيات تحسين البذور، ويعد إدماج هذه الوسائل داخل الدورة الإنتاجية مؤشرا على تطور القطاع الفلاحي نحو مزيد من الكفاءة، وتجاوز الطابع التقليدي الذي كان يعتمد على الجهد اليدوي والخبرة المتوارثة فقط، فإعتماد التكنولوجيا يمكن أن يضاعف الإنتاج في وحدة المساحة، ويقلل من الخسائر، ويوفر شروطا أفضل لتحقيق الأمن الغذائي الداخلي.²

وقد تم استحداث الأساليب الفلاحية المتقدمة لتلبية الإحتياجات الغذائية للبشر لتحقيق الأمن الغذائي في مواجهة الكثافات السكانية المرتفعة والتغيرات المناخية والإقتصادية، وتعتمد الفلاحة الحديثة على التكنولوجيا لزراعة النباتات بطرق غير تقليدية، حيث أصبحت تقلل من الإعتماد على التربة وتوفر المياه المستخدمة في الزراعة التقليدية.

غير أن إدخال التكنولوجيا الفلاحية لا يعتبر خيارا تقنيا محضا، بل هو قرار إستراتيجي يستوجب تهيئة بيئة داعمة، تتضمن تأمين التمويل، وتوفير التكوين التقني وبناء شبكات الدعم والإرشاد، كما أن ملائمة التكنولوجيا مع السياق البيئي والإجتماعي تعتبر من الشروط الأساسية لنجاحها، إذ لا يمكن نقل تقنيات من بيئات مختلفة وتطبيقها بطريقة ميكانيكية دون مراعاة خصائص التربة وظروف المناخ وحجم الإستغلال الفلاحية، وتطرح هذه المسألة تحديا واضحا حيث لا تزال المساحات الفلاحية

¹ عبد الواحد منصور، الإرشاد الزراعي الإلكتروني بين الواقع والتطبيق، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017، ص 82.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مسحية لتطبيقات التقانات الحيوية في الإنتاج الزراعي العربي، السودان، 2010، ص 15.

صغيرة ومتجزئة، أو في المناطق التي تعاني من ندرة المياه، أو التي لا تتوفر فيها البنية التحتية اللازمة لاستعمال المعدات المتطورة.¹

فالفلاحة الحديثة تسعى للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة عن طريق إستغلال تكنولوجيا الإنترنت في التسيير الزراعي والفلاحي، حيث تعمل التكنولوجيا على تحسين جودة النباتات وتحقيق أكبر كمية منها لتلبية الإحتياجات الغذائية للبشر، حيث أنه وفقاً لتنبؤات الأمم المتحدة سيكون هناك 9,7 مليار شخص في العالم بحلول عام 2050، ومن الصعب توفير الغذاء الكافي لهذا العدد من البشر بالأساليب الفلاحية التقليدية، خاصة مع التغيرات المناخية ونقص الموارد المائية وتصحر التربة والتلوث.

تمكن التكنولوجيا الفلاحية من التوجه نحو أنماط إنتاج أكثر إستدامة، من خلال تقليل الهدر في استعمال الموارد، وتحسين كفاءة إستخدام الموارد والمعلومات، والانتقال نحو الزراعة الذكية التي تعتمد على نظم المعلومات والبيانات المناخية والبيئية، وهذا التحول لا يتعلق فقط بالإنتاج الكمي، بل أيضاً بجودة المنتجات وسلامتها وقابليتها للتسويق، ما يعزز من تنافسية القطاع الفلاحي في السوق الداخلي والخارجي، غير أن الفجوة التكنولوجية بين الفلاحين وبين المناطق المختلفة، قد تؤدي إلى تعميق التفاوت في الإنتاجية، ما لم تتم مواكبة هذه التقنيات بسياسات عمومية عادلة، تستهدف إدماج جميع المنتجين في الدورة التقنية والإنتاجية بشكل متوازن.²

وتمكن تكنولوجيا الحديثة من متابعة المزارع والتحكم السريع عن بعد في التشغيل، والمساعدة على تجنب الأضرار أو إصابة النباتات بالأمراض أو تلفها، مع التنبؤ بأي أخطار قد تحدث، كما يتم رقمنة جميع البيانات وتحليلها بأساليب علمية، ويساعد المزارعين على اتخاذ القرارات لتحسين جودة النباتات، حيث يتم التعامل مع القياسات الدورية لعوامل جودة الفلاحة المختلفة وتحليلها.³

¹ عادل يوسف إسماعيل، أثر التكنولوجيا على تنمية القطاع الزراعي في قطاع غزة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد التنمية المستدامة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2022، ص 40.

² عبد الستار عارف علي وميسر مجيد جرجيس، المكافحة الحيوية للآفات الزراعية، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، السودان، العدد الأول، 2003، ص 36.

³ <https://www.renile.net/ar/blog/تقنيات-الزراعة-الحديثة/02/04/2025/17.35>

ثانيا: الإرشاد الفلاحي والتكوين التقني للمنتجين

يمثل الإرشاد الفلاحي أداة أساسية في نقل المعارف والتقنيات الحديثة إلى المنتجين والفلاحين، كما يوفر إطارا لتوجيههم في كيفية التعامل مع المستجدات التقنية والمشكلات البيئية، والتحديات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج، في أغلب الحالات لا يكفي توفر التكنولوجيا لضمان تحسين الإنتاجية، بل يجب أن يكون الفلاح متمكنا من إستخدامها بالشكل الصحيح وملما بمبادئها ومدركا لآثارها على مردودية نشاطه الفلاحي، من هنا تبرز أهمية وجود جهاز إرشادي نشط، يعمل على تقريب المعرفة من الميدان، ويقوم بوظيفة الوسيط بين مخرجات البحث العلمي ومتطلبات الواقع الفلاحي، وتزداد الحاجة إلى هذا الجهاز في ظل تزايد تعقيد الوسائل التقنية، واتساع الفجوة المعرفية بين الفلاحين ذوي الخبرة التقليدية والمستجدات المعروضة في السوق.¹

كما يعد التكوين التقني شرطا ضروريا لمواكبة التحولات التي يعرفها القطاع الفلاحي، سواء تعلق الأمر بطرق الإنتاج أو بإدارة الموارد أو بالتسويق والتمثين، ولا يمكن تصور تطور فلاحي مستدام دون ترقية الكفاءات البشرية وتطوير مهارات المنتجين، خاصة في ما يتعلق باستعمال الأسمدة وأنظمة الري الحديثة والوقاية النباتية وتقنيات إدارة المخلفات الزراعية وتهيئة الأرض في مرحلة ما بعد الحصاد، وتتطلب هذه المسائل تكوينا مستمرا، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة فلاحية، ومستوى تأهيل الفلاحين، وغيرها من المعطيات التي تؤثر في مدى استيعاب المعارف الجديدة، التكوين التقني لا يجب أن يكون مناسبا فقط من حيث المضمون، بل أيضا من حيث الأسلوب واللغة المستعملة وطرق الإلقاء والوسائل المستخدمة.²

غير أن فعالية الإرشاد والتكوين تظل رهينة بوجود بنية مؤسسية واضحة وبرامج دائمة، وكفاءات مؤهلة تقنيا وبيداغوجيا، ويواجه الإرشاد الفلاحي تحديات متعددة مثل ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية ونقص الموارد المالية والبشرية، وغياب الاستمرارية في البرامج، كما أن عدم إشراك الفلاحين في تحديد حاجياتهم التكوينية يؤدي إلى فجوة بين مضمون الإرشاد وواقع الممارسة، ما يفقد العملية طابعها العملي ويجعلها مجرد نشاط شكلي، من هنا تبرز أهمية اعتماد سياسة تشاركية في

¹ سالت محمد مصطفى، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص: إقتصاد زراعي، قسم العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 37.

² عبد الحليم الحمزة، المرجع السابق، ص 139.

تصميم وتنفيذ برامج الإرشاد، تقوم على ربط المعارف المقدمة بالواقع الحي للمنتجين، وتشجع على تبادل الخبرات بينهم، وتدعم بناء علاقات ثقة مع المؤطرين والمرافقين الميدانيين.¹

فيجب التفكير في وسائل جديدة لتوسيع نطاق الإرشاد، خاصة من خلال استعمال الوسائط الرقمية، ومنصات التعلم عن بعد والتطبيقات الذكية، التي تسمح للفلاحين بالحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي، والتفاعل مع المستجندات التقنية والمناخية، كما يمكن الاستفادة من الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية لتوسيع قاعدة التكوين، وربط الفلاح بالمعرفة المنتجة في المؤسسات العلمية، ومع تنامي التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والمخاطر البيئية وأسعار المواد، فلم يعد الإرشاد مسألة تقنية فقط، بل أصبح جزءا من منظومة الحماية والدعم التي تضمن استمرارية النشاط الفلاحي وتحسن جودة المنتج، وتعزز مساهمة الفلاح في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.²

ثالثا: تطوير المنظومة الفلاحية

تطوير المنظومة الفلاحية يشمل مجموعة من العمليات ذات الطابع التقني، تتعلق بتحسين أنماط إستغلال الموارد الفلاحية، وتنظيم سلاسل الإنتاج والتوزيع، وتحديث البنية المادية والوظيفية التي يقوم عليها النشاط الفلاحي، وتظهر أن فعالية هذه المنظومة ترتبط بمستوى التنسيق بين مختلف الحلقات، بما في ذلك الإنتاج والنقل والتخزين والتسويق، هذا الترابط يعد عاملا مؤثرا في تقليص الخسائر، وخفض تكاليف المعالجة، وتحقيق نوع من التوازن بين الكمية المنتجة وجودتها، كما أن درجة تطور المنظومة ترتبط بعدة مؤشرات تقنية، من بينها مدى استعمال المعدات الحديثة ونجاعة أنظمة الري وسعة منشآت التخزين، وكفاءة شبكات الربط بين مواقع الإنتاج ومراكز التوزيع.³

ويعد تدخل الدولة أساسيا في تطوير المنظومة الفلاحية، خاصة فيما يتعلق بضبط إستخدام الموارد الطبيعية، وتوفير البنية التحتية الفلاحية، وتسهيل ولوج المنتجين إلى المصادر والتمويل، كما تدخل الدولة على مستوى الإصلاحات العقارية، من خلال تنظيم الحيازة وضمان الحقوق وتوفير الإطار القانوني للإستغلال، وهو ما يشكل شرطا لتحديث طرق الإنتاج واستعمال التقنيات الحديثة، ولا يقتصر

¹ سالت محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 37.

² مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 154.

³ عبد الواحد منصور، المرجع السابق، ص 90.

دور الدولة على الدعم المالي أو اللوجستي، بل يمتد إلى الجوانب التقنية كتحديد الأصناف الفلاحية، وتنظيم الدورات الزراعية، ومراقبة جودة الموارد، لذا فإن تطوير المنظومة الفلاحية لا يقرأ فقط من زاوية الفاعل المنتج، بل كمسار تقني تنظمه الدولة وتوجهه حسب الأولويات الوطنية في مجال الأمن الغذائي.¹

يساهم قطاع التعليم العالي في دعم تطوير المنظومة الفلاحية من خلال وظائف متعددة تشمل البحث العلمي والتكوين والتأطير وإنتاج المعرفة العلمية القابلة للتطبيق، فالجامعات والمعاهد المتخصصة لا تعتبر فقط الكفاءات التقنية المطلوبة لتسيير التحولات داخل القطاع الفلاحي، بل تضطلع أيضا بدور بحثي أساسي في إبتكار الحلول ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالإنتاج والتربة والموارد المائية وأساليب الإستغلال، فضعف الربط بين التكوين الجامعي والواقع الإنتاجي يؤدي غالبا إلى فجوة معرفية، لا تقتصر على نقص في المهارات، بل تمتد إلى محدودية الأثر العلمي للجامعة في توجيه القطاع، من هنا تبرز أهمية تحديث البرامج التعليمية لتستوعب التحولات التكنولوجية والرقمية، وترقية التعاون المؤسسي بين قطاع التعليم العالي والمؤسسات الفلاحية، بما يسمح بتحويل المعرفة النظرية إلى ممارسات عملية، وتوظيف نتائج البحث في دعم الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي على أسس علمية مستندة إلى الواقع.²

أما مراكز البحث العلمي التابعة للتعليم العالي، فتؤدي وظيفة تقنية مزدوجة تتمثل في إنتاج المعرفة التطبيقية وربطها بالأنظمة الإنتاجية المحلية، وتتركز مساهمتها في تطوير أصناف نباتية جديدة، إبتكار أساليب مقاومة للآفات، تحسين جودة التربة، وتوفير المياه في المناطق الجافة أو الهشة، غير أن هذه الوظيفة تظل محدودة في غياب قنوات فعالة لنقل نتائج البحث إلى المنتجين، أو في غياب تكييف فعلي بين مخرجات البحث ومشكلات الواقع الفلاحي، ويعد الربط بين البحث التطبيقي وتخطيط السياسات الفلاحية أحد المحاور التقنية التي تؤثر بشكل غير مباشر في فعالية المنظومة.³

أما بخصوص إستيراد التقنيات الحديثة فغالبا ما يتم اللجوء إليه كخيار سريع لتعويض العجز في التطوير الداخلي، سواء في المعدات أو الأسمدة أو أنظمة الري أو الآلات، ورغم ما تحققه هذه

¹ Jérémy LHERBIER, the previous reference, p 20.

² سايج تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014، ص 70.

³ الأخضر عزي ونادية ابراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة لواقع الجامعة الجزائرية، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص 415.

التقنيات من مكاسب فورية إلا أن نجاحها يظل مرهونا بقدرة الدولة على تكييفها مع الخصوصيات المناخية والبيئية والإقتصادية، وتوفير الشروط الضرورية لاستعمالها بفعالية، كما أن الإعتماد المفرط على الحلول المستوردة دون نقل حقيقي للمعرفة قد يؤدي إلى تبعية تقنية، ويفرغ القطاع من ديناميكيته الذاتية، ويفترض أن توجه الدولة جهودها ليس فقط نحو الإستيراد، بل نحو بناء قاعدة علمية وتكوينية تمكن من إنتاج وتطوير التكنولوجيا محليا، أو على الأقل التحكم فيها وتكييفها بشكل مستقل.¹

الفرع الثاني: البعد البيئي

يتناول البعد البيئي في إرتباطه بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة العلاقة القائمة بين الأنشطة الفلاحية والمحيط الطبيعي الذي تمارس فيه، من حيث التأثير والتأثر، فلا يمكن الحديث عن إنتاج غذائي كاف وآمن دون النظر في شروط التربة والماء والمناخ والتوازنات البيولوجية، كما أن اختلال البيئة الفلاحية، سواء بفعل التغيرات المناخية أو بسبب أنماط إستغلال غير عقلانية، ينعكس سلبا على مردودية الإنتاج ويهدد جودة الغذاء وسلامته، ويعد هذا البعد مدخلا أساسيا لفهم التحديات المرتبطة بندرة الموارد تدهور التربة وتلوث المياه، كما يساهم في توجيه السياسات نحو أنماط إنتاج تحترم القدرة الطبيعية للأنظمة البيئية وتراعي إستدامتها، ومن هنا تأتي أهمية إدراج الإعتبارات البيئية ضمن كل مراحل التخطيط الفلاحي، بإعتبار أن الحفاظ على البيئة ليس غاية مستقلة، بل شرط ضمني لضمان أمن غذائي طويل الأمد.²

أولا: تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي

تؤثر التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي من خلال ما تحدثه من اضطراب في الظروف المناخية التي تعتمد عليها الفلاحة مثل درجات الحرارة وكميات الأمطار وشدة الجفاف أو الرطوبة، يتطلب النشاط الفلاحي إستقرارا نسبيا في المعايير المناخية، وهو شرط أساسي لضمان انتظام الإنتاج وتوقع نتائجه، عندما تصبح هذه العوامل غير منتظمة أو تتغير في توقيتاتها وكثافتها، فإن قدرة الفلاح على التخطيط للمواسم الزراعية تتقلص، ويزداد هامش الخطأ في اختيار المحاصيل أو مواعيد الزرع والجني، هذا الاضطراب في المعطيات المناخية يؤثر بشكل مباشر على كمية المحاصيل وجودتها، ويزيد من التكاليف المرتبطة بالتأقلم مع الوضع المناخي المتغير.³

¹ سالت محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 40.

² عوني طعيمة، المرجع السابق، ص 79.

³ زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 29.

كما تؤدي هذه التغيرات إلى إضعاف قدرة الإنتاج الفلاحي على التكيف مع الأحوال المناخية الصعبة، مثل فترات الجفاف المطول، أو ارتفاع درجات الحرارة خلال مراحل حساسة من نمو النبات، أو تزايد هطول الأمطار التي تؤدي إلى انجراف التربة، وتعد هذه الظواهر عوامل ضاغطة على سلسلة الإنتاج، إذ تزيد من حجم المخاطر الاقتصادية التي يتحملها الفلاح، خاصة في ظل غياب أنظمة تأمين فلاحية فعالة، أو أدوات إنذار مبكر تسمح بتوقع الكوارث الطبيعية والتعامل معها بفعالية، كما تؤثر التغيرات المناخية في توازن الدورة الزراعية، وتغير من الخارطة الزمنية التقليدية للمواسم، ما يفرز صعوبات إضافية في تنظيم الموارد وتحديد أوقات الزراعة والحصاد.¹

وتختلف درجة تأثر الإنتاج الفلاحي بالتغيرات المناخية حسب نوع النشاط الزراعي، ونمط الإستغلال، ومكانه الجغرافي، فالمناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية تكون أكثر عرضة للاضطرابات المناخية مقارنة بالمناطق التي تعتمد على الري المنظم، كما أن المحاصيل الحساسة لتغير درجات الحرارة والرطوبة تتأثر بسرعة أكبر من غيرها، كما تؤثر هذه التغيرات أيضا في الإنتاج الحيواني، من خلال تراجع الغطاء النباتي الطبيعي، ونقص العلف، وتغير الظروف البيئية الضرورية لتربية المواشي، وهو ما يجعل تأثير التغير المناخي لا يقتصر على الإنتاج النباتي، بل يشمل مختلف عناصر المنظومة الغذائية.²

هذا ما يستلزم ضرورة إدماج البعد المناخي ضمن السياسات الفلاحية، ليس فقط كعامل خطر بل كعنصر بنيوي يؤثر في قرارات الإنتاج والتخطيط، ويشمل ذلك دعم الأبحاث المرتبطة بالزراعة المقاومة للمناخ، وتحسين استخدام المياه، وتوجيه الفلاحين نحو الأصناف الأكثر قدرة على التكيف مع الظروف المناخية المحلية، كما تعد أنظمة المراقبة المناخية وتبادل البيانات عنصرا أساسيا لتقليص فجوة التوقع، وتمكين المنتجين من اتخاذ قرارات مبنية على معطيات علمية دقيقة، بهذه الطريقة، يصبح التعامل مع التغيرات المناخية جزءا من البناء التقني والبيئي للقطاع الفلاحي، لا مجرد رد فعل ظرفي على ظواهر استثنائية.

ثانيا: تدهور الموارد الطبيعية

تمثل الموارد الطبيعية الأساس الذي تقوم عليه العملية الفلاحية، سواء تعلق الأمر بالتربة الخصبة أو الموارد المائية أو الغطاء النباتي أو التنوع البيولوجي، إن الأمن الغذائي الذي يعني توافر الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد، يرتبط بشكل وثيق بقدرة النظم الفلاحية على الاستمرار في الإنتاج،

¹ محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 157.

² زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 31.

كما أن التنمية الفلاحية المستدامة، وهي نهج يعتمد على الإستغلال الرشيد للموارد لتلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها، تتطلب موارد طبيعية سليمة ومتجددة، وعليه فإن تدهور هذه الموارد يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي ويعرقل جهود التنمية ويهدد إستقرار الأمن الغذائي.¹

وتشكل التربة العنصر الأساسي في العملية الزراعية، غير أن الكثير من الأراضي الزراعية حول العالم تشهد تدهورا متسارعا بسبب عوامل عديدة مثل التصحر والإستغلال المفرط والتملح والتعرية وتراجع كميات المواد العضوية، إن هذا التدهور ينعكس مباشرة على خصوبة الأرض ويقلل من قدرتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى تراجع المحاصيل وتذبذب الإنتاج، ويزداد الأمر سوءا في المناطق التي تعتمد على الزراعة التقليدية وغير الممكنة²، حيث يصبح ضعف التربة عائقا حقيقيا أمام تأمين الغذاء، كما أن فقدان الأراضي الخصبة يدفع المزارعين إلى توسيع الإستغلال نحو أراض غير صالحة، مما يعمق الأزمة بدلا من حلها.³

كما تعاني معظم الدول النامية لا سيما تلك ذات المناخ الجاف أو شبه الجاف، من تحديات حقيقية في ما يخص ندرة المياه، هذه الندرة أصبحت أكثر حدة نتيجة التغيرات المناخية وسوء إدارة الموارد المائية، فضلا عن التوسع العمراني والصناعي على حساب المساحات الفلاحية، ومع تراجع حجم المياه المتاحة للري، تقلص المساحات المزروعة وتنخفض غلال المحاصيل، ويصعب ضمان دورة زراعية منتظمة ومستقرة، كما أن الفلاحين يلجأون إلى زراعات أقل إستهلاكاً للماء لكنها غالبا أقل مردودية، مما يؤثر على نوعية وكمية الغذاء المتاح، إن هذه الوضعية تؤثر سلبا على الأمن الغذائي الوطني، وتزيد من التبعية للخارج في تأمين الحاجات الغذائية الأساسية.

والتنوع البيولوجي يشكل عامل توازن وإستقرار في المنظومة البيئية والفلاحية، إذ يساهم في مقاومة الآفات وتحسين التربة وتلقيح النباتات وحفظ السلالات المحلية ذات القدرة العالية على التكيف، غير أن تدهور النظم البيئية وتوسيع الزراعة الأحادية وإعتماد الأسمدة والمبيدات الكيميائية، كلها عوامل أدت إلى فقدان هذا التنوع بشكل متسارع، ويتربط على ذلك ظهور أمراض وآفات جديدة، وزيادة هشاشة الزراعة في وجه التغيرات المناخية، وتراجع قدرة الفلاحين على تأمين الغذاء بجودة وكفاءة

¹ جابري أميرة، المرجع السابق، ص 61.

² الممكنة: يعني إستخدام الآليات ومختلف الماكينات المخصصة لكل عملية من العمليات الفلاحية، كالري والمراقبة والجني والفرز والتعبئة والحفظ وغيرها.

³ محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 18.

عالية، كما أن فقدان الموارد الوراثية النباتية والحيوانية يحد من فرص البحث العلمي والإبتكار في تحسين الإنتاج الفلاحي.¹

يقتضي تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة عدم التركيز على أقصى معدلات الإنتاج أو أعلى العوائد الإقتصادية على حساب الموارد الطبيعية، فالإعتماد المكثف على تقنيات الري أو أنماط الزراعة الكثيفة قد يؤدي إلى تدهور نوعية المياه الجوفية أو تملح التربة، وهو ما يفضي إلى تراجع سريع في القدرة الإنتاجية للأراضي، ففي مثل هذه الحالات يصبح من الضروري إيجاد توازن بين متطلبات الإنتاج وحماية الموارد، حتى وإن اقتضى ذلك القبول بمستويات إنتاجية أدنى، مقابل الحفاظ على استمرارية النشاط الفلاحي على المدى الطويل وضمان إستدامة البيئة الفلاحية.²

إن تدهور الموارد الطبيعية لا يمثل تهديدا معزولا بل هو عامل معقد ينتج سلسلة من التداعيات تمس الأمن الغذائي والإقتصاد الريفي والعدالة الإجتماعية، وحتى الإستقرار السياسي في بعض الحالات، وفي ظل هذا الواقع تصبح التنمية الفلاحية المستدامة رهينة بمدى قدرة الدول على وضع سياسات فعالة لإدارة الموارد بطريقة متوازنة ومستدامة، يجب أن تتضمن هذه السياسات برامج لحماية التربة وترشيد استعمال المياه والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتوعية الفلاحين بأهمية الزراعة الإيكولوجية، كما أن دعم البحث العلمي وتوجيه الإستثمارات نحو الفلاحة المستدامة يشكلان دعامة أساسية لبناء قطاع فلاحي قادر على ضمان الغذاء للأجيال الحالية والمقبلة.³

ثالثا: الإدارة البيئية للمجال الفلاحي

تقتضي الإستراتيجيات الفلاحية المعاصرة دمج الأبعاد البيئية ضمن منظومة الإنتاج، وذلك بالنظر إلى ما تفرضه التحديات البيئية من ضغوط مباشرة على إستقرار المنظومة الغذائية، فالمجال الفلاحي يرتبط بشكل وثيق بمكونات الطبيعة، وتسييره بطريقة غير مستدامة يؤدي إلى استنزاف الموارد وفقدان التوازن الإيكولوجي، وتبرز الإدارة البيئية كإطار تنظيمي يهدف إلى ضبط العلاقة بين النشاط الفلاحي ومحيطه الطبيعي من خلال إعتماد آليات مراقبة وتقييم، وتوجيه سلوكيات الفاعلين نحو أنماط إنتاج تحترم النظم البيئية.⁴

¹ نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص 31.

² زبيري وهيبه، المرجع السابق، ص 33.

³ بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 63.

⁴ نادية حمدي صالح، المرجع السابق، ص 34.

وتتجلى الإدارة البيئية في المجال الفلاحي من خلال عدة ممارسات، من بينها حماية التربة من التعرية، وإعتماد تقنيات الري الموفر للماء وتدوير المخلفات الفلاحية، والمحافظة على الغطاء النباتي، وتقليل الإعتماد على المواد الكيميائية ذات التأثير السلبي على التربة والمياه، هذه التدابير لا تهدف فقط إلى تقليل الأضرار البيئية، بل تساهم أيضا في رفع المردودية الفلاحية على المدى الطويل، وتحسين جودة المحاصيل، وتقوية صمود الأنظمة الفلاحية في وجه التغيرات المناخية، وترتكز الإدارة البيئية على مبدأ الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، وهو ما يتطلب إعتماد آليات التخطيط المسبق، والتقييم البيئي للمشاريع الفلاحية، ومراقبة التأثيرات الناتجة عن الممارسات الفلاحية على التربة والمياه والتنوع البيولوجي، على سبيل المثال فإن ترشيد إستخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية يقلل من تلوث المياه.¹

كما أن الإدارة البيئية تعزز مبدأ الإستدامة من خلال بناء نماذج إنتاج متوازنة، تراعي العدالة بين الأجيال في الانتفاع بالموارد، فهي تضمن بقاء الموارد الحيوية متاحة للإستخدام المستقبلي دون المساس بمستوى الإنتاج الحالي، مما يجعلها أداة فعالة لدعم الأمن الغذائي، حيث يصبح من الضروري إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية الفلاحية، وتوفير أدوات قانونية ومؤسسية قادرة على فرض ضوابط بيئية في مختلف مراحل الإنتاج والتخزين والتسويق.²

ولا يمكن تحقيق ذلك دون إشراك الفلاحين والمهنيين من خلال برامج تكوين وتوعية، تهدف إلى رفع مستوى الفهم بأهمية الإدارة البيئية، وتقديم بدائل عملية تساعد على الانتقال نحو أنماط إنتاج تراعي الحاجات الغذائية ومتطلبات المحافظة على البيئة في آن واحد، وعليه فإن الإدارة البيئية للمجال الفلاحي تمثل مسارا متقدما لتحقيق تنمية فلاحية متوازنة، تقوم على الكفاءة الإنتاجية والإستدامة البيئية.

رابعا: الفلاحة المستدامة كخيار بيئي

تطرح الفلاحة المستدامة كخيار بيئي يستجيب للتحديات المتزايدة التي تواجهها النظم الفلاحية بفعل الضغوط المناخية والبيئية والإقتصادية، ويقوم هذا النموذج على مبدأ التوازن بين الحاجة إلى تأمين الإنتاج الغذائي، والحفاظ على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية، فلا يتعلق الأمر برفع الإنتاج على

¹ محمد محمد عبده إمام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2004، ص 201.

² عبد الحليم الحمزة، المرجع السابق، ص 50.

حساب التربة والماء، أو بالإقتصاد في الموارد على حساب الأمن الغذائي، بل بإيجاد نموذج إنتاجي يدمج الفعالية البيئية ضمن منطق إستغلال عقلائي، يراعي التجدد الطبيعي للعناصر المنتجة، ويشمل هذا التصور مجموعة من الممارسات الفلاحية التي تبتعد عن الاستعمال المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية والأعلاف المعالجة كيميائيا، وتتبنى أساليب أكثر احتراما للمنظومة الطبيعية، مثل التسميد العضوي وتدوير المحاصيل وإستخدام البذور المحلية والتقليل من الحرث العميق.¹

وتتيح الفلاحة المستدامة إمكانية التخفيف من آثار التدهور البيئي، خاصة في المناطق التي تعاني من هشاشة إيكولوجية، حيث تؤدي الأنماط التقليدية أو الصناعية المكثفة إلى إنهاك التربة واستنزاف المياه وتدهور التنوع البيولوجي، من خلال إعتداد ممارسات تراعي قدرة التربة على الاسترجاع، وتحافظ على بنية النظام البيئي، وتمكن من الحد من مظاهر التعرية والملح وفقدان الخصوبة، كما تساعد بعض التقنيات المستدامة، مثل الزراعة بدون حرث أو الزراعة المغطاة، على حماية التربة من الانجراف، وتقليل التبخر، وزيادة احتباس الرطوبة، مما يعزز مرونة النظام الفلاحي في مواجهة التغيرات المناخية، لذلك لا تعتبر الفلاحة المستدامة خيارا نظريا فقط، بل تمثل ضرورة عملية للحفاظ على استمرارية النشاط الفلاحي في ظل ندرة الموارد وتزايد الطلب الغذائي.²

وهذا يعيد النظر في العلاقة بين الإنسان والبيئة ضمن النظام الفلاحي، حيث يشجع على نمط إنتاج أقل استنزافا، وأكثر تكيفا مع خصوصيات المناطق، ويدعو إلى احترام الدورات الطبيعية، واستعمال أصناف نباتية متكيفة محليا، وتطوير إنتاج متنوع بدل التركيز على المحاصيل التجارية الكبرى فقط، كما يفسح المجال لدمج المعارف المحلية والخبرات التقليدية ضمن التصورات الحديثة للإنتاج، ما يعزز من تبني المجتمع للتقنيات، ويسهل نشرها في الأوساط الفلاحية، غير أن نجاح هذا النمط يتطلب سياسات عمومية داعمة، سواء من خلال برامج تحفيز أو تسهيلات تمويلية أو مواكبة تقنية أو إدماج البعد البيئي في التخطيط الفلاحي العام.³

كما أن الانتقال نحو الفلاحة المستدامة ليس مجرد مسألة تقنية، بل هو تحول في النموذج الإنتاجي يقتضي تكييفاً على مستوى السياسات والتعليم والسوق، فغياب الدعم المؤسسي واستمرار أنماط الدعم التقليدية التي تشجع على الإنتاج المكثف، يقلص من جاذبية هذا النمط، رغم فوائده

¹ زبيري وهيبة، المرجع السابق، ص 34.

² محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 161.

³ حامد آدم إسحاق، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي بين دول العالم الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1991، ص 21.

البيئية والاجتماعية، كما أن غياب إطار قانوني واضح لتعريف ومراقبة الفلاحة المستدامة يجعلها أحيانا مجرد شعار غير قابل للقياس أو التقييم، لذلك يتطلب اعتماد هذا الخيار وضوحا في المفاهيم، وإستراتيجية متكاملة تحدد الأهداف والوسائل والمعايير التي تميز هذا النموذج عن غيره، وتساهم في إدراجه فعليا ضمن سياسات الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.¹

خامسا: العلاقة بين البيئة والصحة الغذائية

تعتبر البيئة أحد المحددات الأساسية للصحة الغذائية، إذ أن سلامة المواد الفلاحية تتوقف إلى حد كبير على شروط إنتاجها، وطبيعة الوسط الذي تنمو فيه، ونوعية العوامل المؤثرة فيها طيلة الدورة الزراعية، فالمنتج الفلاحي لا ينحزل عن المحيط البيئي الذي يتشكل فيه، بل يتفاعل مع جودة التربة ونقاوة المياه ونسب الملوثات في الهواء ومدى تعرضه للمواد الكيميائية، وعليه فإن أي خلل بيئي في هذه العناصر يترجم غالبا إلى تدهور في القيمة الغذائية للمنتج، أو إلى تلوثه بمركبات ضارة قد لا تظهر آثارها مباشرة، لكنها تشكل تهديدا على الصحة العامة، خاصة في حال الإستهلاك المتكرر، وهذا الإرتباط يجعل من ضبط المعايير البيئية شرطا من شروط الوقاية الصحية، لا مجرد عنصر تقني في عمليات الإنتاج.²

يطرح مشكل استعمال المواد الكيميائية في الزراعة، مثل المبيدات والأسمدة ومسرعات النمو، بوصفه أحد أبرز مصادر الخطر على السلامة الغذائية، ففي غياب رقابة صارمة، أو في حال الإفراط في الاستعمال، قد تمتص التربة هذه المركبات، أو تنتقل عبر المياه إلى النباتات، مما يؤدي إلى تراكم بقاياها في المنتجات الفلاحية الموجهة للإستهلاك، وتظهر الدراسات العلمية أن بعض المبيدات ترتبط بأمراض مزمنة كالسرطان والاضطرابات الهرمونية والحساسية، خاصة لدى الفئات الأكثر هشاشة مثل الأطفال والحوامل، ومنه فإن البيئة الفلاحية غير المنضبطة لا تهدد فقط التوازن الطبيعي، بل تفرز سلسلة من الأضرار التي تمتد إلى مائدة المستهلك وتطال صحته بشكل مباشر أو تراكمي.³

كما أن المياه المستعملة في السقي تعد بدورها عاملا بيئيا في تحديد سلامة المنتجات، فاستعمال المياه الملوثة سواء القادمة من مصادر صرف صحي أو صناعي يؤدي إلى انتقال مسببات الأمراض مثل البكتيريا والطفيليات إلى النباتات، وهذا الخطر يزداد في المنتجات التي تستهلك طازجة كالخضروات الورقية، حيث يصعب التخلص من الملوثات بالغسل أو الطبخ، كما أن تلوث المياه

¹ زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 35.

² محمد محمد عبده إمام، المرجع السابق، ص 209.

³ عادل يوسف إسماعيل، المرجع السابق، ص 42.

الجوفية بالمعادن الثقيلة بسبب تسربات صناعية أو الاستعمال المكثف للأسمدة يؤدي إلى امتصاص هذه المعادن من طرف النبات، وتراكمها في السلسلة الغذائية، وهي عوامل تجعل من مراقبة نوعية المياه شرطا أساسيا في تأمين منتج فلاحى صحي وآمن.¹

وتؤدي بعض الممارسات الفلاحية التقليدية أو العشوائية في تدهور جودة المنتج، خاصة حين لا تراعى شروط النظافة خلال الجني أو التخزين أو النقل، فقد تؤدي ظروف التخزين غير الصحية إلى انتشار العفن أو نمو سموم فطرية مثل الأفلاتوكسين والتي تنمو عادة في المحاصيل الزراعية عند التخزين السيئ أو في البيئات الحارة والرطبة، والتي تعد من المسببات الرئيسية للتسممات الغذائية، كما أن استعمال أدوات غير معقمة، أو النقل في ظروف غير مناسبة، يزيد من احتمال تلوث الأغذية قبل وصولها إلى المستهلك، لذا فإن العلاقة بين البيئة والصحة الغذائية لا تقتصر على لحظة الإنتاج، بل تمتد على طول سلسلة القيمة الفلاحية، ما يستدعي رقابة بيئية شاملة ترافق المنتج من الحقل إلى السوق.

الفرع الثالث: البعد الصحي والغذائي:

يتناول البعد الصحي والغذائي الجوانب المرتبطة بجودة الغذاء وتوازنه وسلامته من الناحية الصحية، بوصفها شروطا أساسية لتحقيق أمن غذائي فعلي، لا يقتصر على الكمية بل يشمل النوع والقيمة الغذائية، ويهتم هذا البعد بتحليل العلاقة بين النظام الغذائي والوضع الصحي للسكان، من خلال التطرق إلى عناصر مثل جودة المنتوجات وتنوعها وتوفرها وإستدامتها، إضافة إلى ما يرتبط بها من آثار صحية، سواء في حال القصور أو الإفراط، ويمثل هذا البعد حلقة وصل بين السياسات الفلاحية والسياسات الصحية، ويظهر أن الغذاء ليس مجرد مادة إستهلاكية، بل عنصر أساسي في الوقاية والمعيش اليومي، ما يستدعي إدماجه ضمن تخطيط الإنتاج الفلاحى وضبط السوق والتوعية المجتمعية.

أولا: سلامة الغذاء

تعتبر جودة الغذاء وسلامته الصحية من الركائز الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، إذ لا يقاس هذا الأخير بمجرد الكمية المتاحة من المواد الغذائية، بل بمدى مطابقتها للمعايير الصحية والبيئية،

¹ فاتح حركاتي، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، دار الوفاء للطباعة، الاسكندرية، 2015، ص 47.

وقدرتها على توفير تغذية سليمة وآمنة للمواطن، فالغذاء الذي يحمل ملوثات كيميائية أو بيولوجية، أو ينتج في ظروف لا تراعي قواعد السلامة، يمثل خطراً صامتاً يتجاوز حدود التغذية نحو تهديد الصحة العامة، وتكمن أهمية هذا العنصر في كونه همزة وصل بين النظام الغذائي والنظام الصحي، حيث إن اختلال المعايير في أحدهما يؤدي إلى آثار مباشرة على الآخر، سواء من حيث الأمراض المرتبطة بالتسممات الغذائية، أو من حيث تراكم المواد الضارة في الجسم على المدى الطويل.¹

ويقصد بجودة الغذاء مجموعة الخصائص التي تضمن للمادة الغذائية قيمتها الصحية والغذائية، مثل خلوها من الملوثات واحترامها للمعايير الميكروبيولوجية، ومدى حفاظها على خصائصها الطبيعية دون معالجة مفرطة أو إضافة غير مبررة للمواد الحافظة، وترتبط هذه الجودة ارتباطاً مباشراً بظروف الإنتاج والمعالجة والنقل والتخزين، إذ أن أي خلل في هذه المراحل يمكن أن يؤدي إلى تدهور المنتج وفقدانه لصفاته أو تلوثه بعناصر ضارة، لذا فإن ضمان الجودة لا يتم عند نقطة الاستهلاك فقط، بل هو مسار متكامل يتطلب رقابة دقيقة على طول سلسلة القيمة الغذائية، بما يشمل الممارسات الفلاحية ووسائل الإنتاج وشروط التحويل والتوزيع.²

أما سلامة الغذاء فهي الجانب الذي يعنى بحماية المستهلك من المخاطر الصحية المرتبطة بتناول منتجات غير مطابقة لمعايير السلامة والجودة، وتشمل هذه المخاطر وجود بقايا مبيدات أو سموم فطرية أو ملوثات ميكروبية أو مواد مضافة بتركيزات غير مسموح بها، وتبرز هنا أهمية وجود منظومة رقابية فعالة، تعتمد على مختبرات معتمدة، وتطبيق معايير السلامة الغذائية الوطنية والدولية، إلى جانب تتبع مصدر المواد الغذائية وإمكانية سحب المنتجات الملوثة من السوق، كما أن غياب هذه الرقابة أو ضعفها يؤدي إلى انتشار مواد غذائية مجهولة المصدر أو منخفضة الجودة، وهو ما يفاقم من المخاطر الصحية، خاصة في الفئات الهشة مثل الأطفال النساء الحوامل والمسنين.³

ثانياً: توافر وتنوع الغذاء

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي توفر المواد الغذائية الأساسية بصورة منتظمة وكافية، مع ضمان تنوعها بما يلبي الحاجات الصحية للسكان بمختلف فئاتهم، ويعني ذلك أن الإنتاج الفلاحي أو التوريد الغذائي يجب أن لا يقتصر على كميات كبيرة من نوع واحد من الأغذية، بل ينبغي أن يشمل مكونات

¹ محمد محمد عبده إمام، المرجع السابق، ص 211.

² إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص 36.

³ محمد محمد عبده إمام، المرجع السابق، ص 212.

متعددة تغطي مختلف العناصر الغذائية الضرورية، وتطرح هذه المسألة تحديات تقنية وتنظيمية، سواء على مستوى ضبط الإنتاج الفلاحي وتوزيعه، أو على مستوى التسيير التجاري واللوجستي لسلاسل التوريد، كما أن غياب هذا التوازن يؤدي إلى أنماط غذائية محدودة أو غير مكتملة، حتى في حالات وفرة المواد، مما يجعل الأمن الغذائي هشاً من الناحية الصحية رغم توفره كميًا.

يرتبط توافر الغذاء بالقدرة الإنتاجية للنظام الفلاحي، وبفعالية شبكات التوزيع والتخزين، فعلى المستوى المحلي تعد الفلاحة المصدر الأول لتوفير الغذاء، وكل خلل في الإنتاج بسبب ظروف مناخية أو تحديات تقنية أو عوائق تنظيمية، ينعكس مباشرة على وفرة المواد في السوق، كما أن الإعتماد المفرط على الإستيراد قد يؤمن وفرة شكلية، لكنه يجعل التوافر رهينا بتقلبات الأسعار العالمية وسلاسل التوريد، ما يعرض السوق المحلية لنقص مفاجئ في المواد الغذائية الأساسية، لذا فإن ضمان التوافر يتطلب تنمية القدرات الإنتاجية الوطنية، وتحسين شروط التخزين والنقل، وتفادي الاحتكار أو تركيز العرض في نقاط محدودة.¹

أما التنوع الغذائي فهو عنصر لا يقل أهمية عن التوافر، إذ أن الإقتصار على مواد غذائية محدودة، ولو كانت متوفرة بكثرة، لا يضمن تحقيق تغذية سليمة، التغذية الصحية تستوجب تنوعاً في مصادر الغذاء يشمل مختلف المجموعات الغذائية، مع الوفاء بإحتياجاتهم الغذائية بصورة مستمرة من أجل ضمان حياة صحية ونشطة، كما يجب أن تتكيف مع الحاجات الخاصة لكل فئة عمرية أو صحية، غير أن هذا التنوع يصطدم أحياناً بعوامل إقتصادية وإجتماعية، مثل ضعف الدخل أو غلاء بعض المواد أو محدودية الثقافة الغذائية، مما يؤدي إلى إعتماد السكان على أنماط إستهلاك أحادية، غنية بالسعرات وفقيرة بالقيمة الغذائية، ما ينتج عنه اختلالات في التوازن الغذائي، وزيادة في الأمراض المرتبطة بسوء التغذية.²

كما أن مسألة التوافر والتنوع لا تتعلق فقط بالعرض، بل تتأثر أيضاً بقرارات السياسات العامة، كدعم الإنتاج المحلي أو تنظيم الواردات أو وضع سياسات سعرية تسمح بتمكين الفئات الضعيفة من اللجوء إلى المواد الأساسية، ويعد هذا البعد تقاطعياً مع الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية للأمن الغذائي، ما يفرض على السلطات المعنية إعتماد رؤية شاملة تدمج بين تشجيع الإنتاج الوطني المتنوع، وضمان وصوله إلى كل مناطق البلاد، وتحقيق نوع من العدالة الغذائية بين الجهات والفئات، ويبرز دور البرامج

¹ زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 41.

² الأسرج حسين عبد المطلب، المرجع السابق، ص 27.

العمومية، مثل برامج التغذية المدرسية والدعم الغذائي والسياسات الصحية الوقائية، بوصفها أدوات تساعد على تقليص الفوارق في الوصول إلى غذاء متنوع وصحي.

يمثل توافر الغذاء وتنوعه أحد الشروط الأساسية لتحقيق أمن غذائي وتنمية فلاحية مستدامة، إذ لا يمكن الإكتفاء بوفرة المواد دون النظر إلى التوازن الغذائي الذي تفرضه الحاجات الصحية للسكان، وهو ما يقتضي الوقوف على مجموعة من الاعتبارات المتصلة بالإنتاج والتوزيع والإستهلاك، كما يتضح من النقاط الآتية:¹

- يشترط الأمن الغذائي توفر الغذاء بشكل كاف ومنتظم على المستوى الوطني والمحلي.
- يؤدي غياب التوافر إلى تقلبات في السوق وارتفاع الأسعار وتزايد الفجوة الغذائية.
- يمثل التنوع الغذائي ضرورة لضمان تغذية متوازنة من الناحية الصحية والوظيفية.
- يؤثر ضعف التنوع في ظهور أنماط غذائية ناقصة أو غير متوازنة.
- يرتبط توافر وتنوع الغذاء بقدرة المنظومة الفلاحية على إنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل.
- تعمل سياسات الدعم والإنتاج الموجه على تحسين التوازن بين المواد الأساسية.
- يؤثر الفقر في تعميق الفوارق بين الفئات الاجتماعية في الوصول إلى غذاء متنوع.²
- يعد تنظيم سلاسل التوريد والتوزيع والنقل اللوجستي عاملاً هاماً في ضمان وصول الغذاء لكل المناطق.
- يرتبط تحقيق التنوع الغذائي بمدى استقرار الإنتاج وتكامله مع الإستيراد عند الحاجة.
- يشكل التنوع شرطاً للوقاية من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية على المدى الطويل.

ثالثاً: الإستدامة الغذائية

تعكس الإستدامة الغذائية قدرة النظام الغذائي على تلبية حاجات الأفراد من الغذاء في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، وهي بذلك لا تقتصر على ضمان وفرة الغذاء في المدى القريب، بل تتجاوزها نحو ضمان ديمومة الإنتاج وإستقرار التوزيع وسلامة البيئة التي تحتضن النشاط الفلاحي، وي طرح هذا المفهوم إستجابة للتحديات المتزايدة التي تهدد المنظومات الغذائية، سواء بفعل التغيرات المناخية أو نضوب الموارد أو الاضطرابات السوقية، أو التوسع في الأنماط

¹ زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 44.

² فراس عباس البياتي، المرجع السابق، ص 128.

الإستهلاكية غير الصحية، وتستلزم الإستدامة بناء أنظمة غذائية متوازنة مرنة وعادلة، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والإقتصادية والإجتماعية والصحية معا.¹

يتطلب تحقيق الإستدامة الغذائية إعادة النظر في أنماط الإنتاج الفلاحي الموجه أساسا نحو الكمية، واستبدالها بمنطق يقوم على الكفاءة في إستخدام الموارد واحترام التوازنات البيئية وضمان جودة الغذاء، فالإستهلاك المستمر للموارد الطبيعية بمعدلات تفوق قدرتها على التجدد يهدد مستقبل الفلاحة نفسها، ويجعل الأمن الغذائي مسألة مؤقتة وغير مضمونة، كما أن بعض الأنماط الفلاحية المكثفة تؤدي إلى آثار سلبية تراكمية على البيئة، مثل تدهور التربة وتلوث المياه وتراجع التنوع البيولوجي، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف قاعدة الإنتاج الغذائي، فالعلاقة بين إستدامة الموارد وإستدامة الغذاء علاقة مباشرة وغير قابلة للتجزئة.

كما أن البعد الإجتماعي للإستدامة الغذائية لا يقل أهمية، حيث تتداخل الأوضاع والظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية والأمنية والتشريعية والتنظيمية في نطاق البعد الإجتماعي للإستدامة الغذائية، إذ يشترط أن يكون الغذاء متاحا لجميع الفئات، دون إقصاء أو تفاوت حاد في الولوج إليه، سواء من حيث القدرة الشرائية أو التوزيع المجالي، فالنظام الغذائي الذي يقصي الفئات الفقيرة أو يترك مناطق معينة دون تغطية كافية لا يمكن إعتباره مستداما حتى وإن كانت موارده وفيرة، كما أن الأنظمة الغذائية المستدامة تشجع على أنماط إستهلاك صحية، تقلل من الإعتماد على الأغذية المصنعة والمستوردة وتدعم الإنتاج المحلي، ما يساهم في تقوية الروابط بين المنتج والمستهلك، وتحسين الأمن الغذائي.²

يرتبط تحقيق الإستدامة الغذائية أيضا بمدى قدرة الدولة على التكيف مع التحولات الخارجية، سواء تعلق الأمر بالآزمات المناخية أو الاضطرابات في السوق الدولية، فالدول التي طورت منظومات غذائية مرنة، تتسم بالتنوع في مصادر التزويد، وتستند إلى إنتاج محلي قوي، تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات، وضمان استمرارية التزويد الغذائي دون الوقوع في أزمات، ويتطلب هذا المسار توجيه السياسات العمومية نحو دعم الإنتاج الفلاحي المستدام، وتحفيز الابتكار الفلاحي، وتشجيع سلاسل الإنتاج القصيرة الأجل، إلى جانب إعتماد نظم متابعة وتقييم تمكن من رصد الفجوات وتعديل التوجهات في الوقت المناسب.³

¹ إبراهيم أحمد عبد الغفور، المرجع السابق، ص 19.

² الأسرج حسين عبد المطلب، المرجع السابق، ص 63.

³ عبد الحليم الحمزة، المرجع السابق، ص 10.

رابعاً: سوء التغذية والأمراض المرتبطة بالغذاء

يمثل سوء التغذية أحد أبرز التحديات الصحية المرتبطة بالأمن الغذائي، إذ لا يقاس هذا الأخير فقط بمدى توفر الغذاء، بل أيضاً بنوعية هذا الغذاء ومدى كفايته لتغطية الاحتياجات الجسدية والوظيفية للفرد، ويشمل سوء التغذية حالتين متقابلتين: الأولى تتعلق بنقص العناصر الأساسية مثل البروتينات والفيتامينات والمعادن، والثانية ترتبط بالإفراط الغذائي أو الإستهلاك المفرط لسعرات حرارية منخفضة القيمة الغذائية، وكلا الحالتين تؤديان إلى مشكلات صحية جسيمة، قد تبدأ منذ الطفولة وتستمر على مدى الحياة، مثل التقزم وضعف المناعة والأنيميا، أو حالات أخرى مثل السمنة وداء السكري وارتفاع ضغط الدم، ويعد هذا الوضع مؤشراً على خلل في التوازن الغذائي، وغياب التوجيه السليم في أنماط الإنتاج والإستهلاك.¹

يتأثر انتشار سوء التغذية بعدة عوامل مترابطة، أبرزها الفقر والجهل بالنظام الغذائي الصحي، والأنماط الإستهلاكية غير الصحية، والفئات الفقيرة غالباً ما تعتمد في غذائها على مواد منخفضة القيمة الغذائية ولكنها متوفرة من حيث السعر، وهو ما يؤدي إلى تغذية شكلية لا تحقق الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية، كما أن ضعف الثقافة الغذائية وغياب التوعية وعدم إدماج التغذية في البرامج الصحية والتعليمية، كلها عوامل تركز إستهلاك أغذية مصنعة أو فقيرة بالتنوع، خصوصاً في البيئات الحضرية التي تتسارع فيها وتيرة الحياة وتغيب فيها فرص إعداد وجبات طبيعية ومتوازنة، وفي الأرياف ورغم القرب من مصادر الإنتاج، إلا أن محدودية الدخل والضعف المعرفي قد يؤديان إلى نتائج مشابهة أو حتى أسوأ، بسبب تكرار النمط الغذائي وضعف إستغلال الموارد المحلية بشكل متكامل.²

وترتبط الأمراض المرتبطة بالغذاء مباشرة بسوء التغذية، سواء من حيث النقص أو الإفراط، إذ أن نقص بعض العناصر الحيوية مثل الحديد واليود والزنك يؤدي إلى اضطرابات وظيفية تؤثر في النمو والإدراك والمناعة، في حين يؤدي الإفراط في الدهون المشبعة والسكريات والمواد الصناعية إلى أمراض مزمنة أصبحت منتشرة على نطاق واسع، حتى في الدول التي لا تعاني من نقص في الغذاء من حيث الكم، وهذه المفارقة توضح أن الأمن الغذائي لا يقاس بالكفاية فقط، بل يجب أن يقترن بالجودة والتوازن

¹ محمد محمد عبده إمام، المرجع السابق، ص 219.

² فراس عباس البياتي، المرجع السابق، ص 131.

والتوجيه، كما أن ضعف الرقابة على المواد الغذائية، وتداول المنتجات المنخفضة الجودة أو المغشوشة، يزيد من حدة المخاطر الصحية، خاصة في غياب ثقافة إستهلاكية واعية.¹

يقتضي التعامل مع مشكلات سوء التغذية إعتداد جهود متكاملة تشمل الجوانب الصحية والغذائية والإنتاجية في آن واحد، فالحد من سوء التغذية يتطلب إجراءات واقعية تتعلق بتحسين جودة النظام الغذائي، سواء من خلال مراقبة ما يعرض في السوق، أو من خلال دعم إنتاج مواد غذائية متوازنة ومتكيفة مع الحاجات الصحية، كما أن توجيه السياسات الفلاحية نحو تنويع الإنتاج الفلاحي، مع التركيز على المحاصيل ذات القيمة الغذائية المرتفعة، قد يساهم في تحسين مستوى التغذية بشكل غير مباشر، خاصة في المناطق الهشة أو بين الفئات ضعيفة الدخل، وتشكل التغذية جانبا لا ينفصل عن بقية العوامل المرتبطة بالأمن الغذائي، ويجب أن يؤخذ ضمن الإعتبارات العملية عند تخطيط الإنتاج وتوزيع الموارد.

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة بمجموعة من العوامل المتداخلة، التي لا تقتصر على المعطيات البيئية أو الإنتاجية فحسب، بل تشمل منظومة شاملة تتوزع بين المحددات الطبيعية والبشرية، فالنشاط الفلاحي لا ينمو في فراغ، بل يتأثر بالظروف المناخية وبطبيعة الموارد المتاحة وبنمط استعمال الأراضي، كما يتفاعل مع السياسات العمومية والتشريعات المنظمة والسلوك السكاني ومدى التقدم التقني، وهو ما يجعل دراسة هذه العوامل شرطا أساسيا لفهم الاختلالات التي قد تعرقل تحقيق الإكتفاء الغذائي أو تحول دون إستدامة الإنتاج.

تبرز العوامل الطبيعية بإعتبارها الإطار البيئي الذي يحدد حدود الإستغلال الفلاحي، ويؤثر على نوعية المحاصيل وكميتها وإستقرارها عبر الزمن، وتشمل هذه العوامل خصائص التربة والمناخ والموارد المائية، ومدى قابليتها للتجدد أو تعرضها للتدهور، كما تندرج ضمنها آثار التغيرات المناخية والتصحر والضغط على الأراضي الصالحة للزراعة، وهي عناصر تؤثر على فعالية النشاط الفلاحي، وتتطلب إستراتيجيات متكاملة للتكيف والحفاظ على التوازن البيئي.

¹ فوزية غردى، المرجع السابق، ص 45.

تلعب العوامل البشرية الدور الرئيسي في توجيه الفعل الفلاحي، من خلال ما تعكسه من اختيارات سياسية وتشريعية واقتصادية، وكذا من خلال طبيعة التوزيع السكاني وأنماط الإستهلاك والتفاعل المجتمعي مع التقنيات الحديثة، فالنصوص القانونية والسياسات الفلاحية ومدى نجاعة الأجهزة الإدارية، كلها عناصر تساهم في تنظيم القطاع وتحديد أولوياته، كما أن مدى تأهيل اليد العاملة وتطور نمط العيش وحركة السكان، لها تأثير واضح على المنظومة الغذائية بأكملها، سواء من حيث الإنتاج أو من حيث الطلب والتوزيع، لذا فإن التفاعل بين هذه العوامل هو ما يحدد في النهاية مدى قدرة الدولة على ضمان أمنها الغذائي وتطوير قطاعها الفلاحي بما يضمن الإستدامة.

المطلب الأول: العوامل الطبيعية المؤثرة على الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

تشكل العوامل الطبيعية الإطار البيئي الذي تتحرك ضمنه المنظومة الفلاحية، إذ تحدد هذه العوامل حدود الإستغلال الفلاحي، وتؤثر مباشرة على وفرة الغذاء وجودته واستمرارية إنتاجه، وتشمل هذه المحددات الطبيعية خصائص التربة وتوفر الموارد المائية ونقاء الهواء والتوازن المناخي، إلى جانب مدى قابلية هذه الموارد للتجدد أو تعرضها للتدهور، ويطرح الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة كمحصلة لتفاعل معقد بين النشاط الإنساني والبيئة الطبيعية، حيث يؤدي الإخلال بتوازن هذه العلاقة، سواء نتيجة الإفراط في الإستغلال أو بفعل التغيرات المناخية، إلى تراجع القدرات الإنتاجية، وازدياد هشاشة المنظومة الغذائية، ويزداد هذا التحدي حدة في الدول التي تعتمد على أنظمة فلاحية تقليدية أو تتسم مواردها الطبيعية بالهشاشة.

الفرع الأول: مخلفات النشاط الفلاحي:

تعد مخلفات النشاط الفلاحي أحد أبرز مصادر التأثير البيئي المباشر على الموارد الطبيعية، وتحديدًا على التربة والماء والهواء، فالأنشطة الزراعية والحيوانية تفرز كميات كبيرة من الفضلات والمواد الكيميائية، مثل بقايا الأسمدة والمبيدات والمخلفات الحيوانية، التي لا تدار دائمًا بطرق مناسبة، ومع تراكم هذه المخلفات، تتولد آثار سلبية على جودة التربة وخصوبتها، وتلوث المياه الجوفية والسطحية، وتساهم في انبعاث الغازات التي تؤثر على جودة الهواء وتساهم في تغير المناخ، وتحليل هذه المخلفات من حيث طبيعتها وأثرها يساعد في فهم

الروابط بين الإنتاج الفلاحي والتدهور البيئي، ويعد مدخلا أساسيا لتقويم مدى إستدامة الممارسات الفلاحية.¹

أولا: تأثير المخلفات الفلاحية على التربة

تأثير مخلفات النشاط الفلاحي على التربة يعد من بين أهم مظاهر التدهور البيئي التي تهدد الأمن الغذائي وإستدامة النشاط الفلاحي، فالإعتماد المتزايد على الأسمدة والمبيدات الكيميائية قد ساهم في البداية في تحسين المردودية، لكنه مع مرور الوقت أفرز آثارا تراكمية سلبية على البنية الفيزيائية والكيميائية للتربة، ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن ما يقارب 33% من الأراضي الزراعية حول العالم تعاني من درجات متفاوتة من التدهور، كثير منها يرتبط مباشرة بتراكم بقايا المواد الكيميائية الناتجة عن النشاط الفلاحي، وتشير البيانات إلى أن نحو 80% من النتروجين المستخدم في الأسمدة لا يصل إلى النبات بل يتسرب إلى التربة أو المياه، مما يؤدي إلى تغيير درجة الحموضة، وتراكم الأملاح، واختلال التوازن البيولوجي داخل الوسط الترابي.²

كما أن وتيرة إستخدام الأسمدة والمبيدات شهدت تصاعدا واضحا خلال العقود الأخيرة، فقد ارتفع الإستخدام العالمي للأسمدة من حوالي 54 مليون طن سنة 2000 إلى أكثر من 189 مليون طن في عام 2019، أي بنسبة تفوق 40% خلال أقل من عقدين، أما المبيدات فقد ارتفع متوسط إستخدامها عالميا من 2.06 كغ/هكتار سنة 2000 إلى 2.66 كغ/هكتار سنة 2018، مع تسجيل نسب أعلى بكثير في بعض المناطق الفلاحية الكبرى مثل جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، هذه الأرقام تعكس ضغطا كبيرا على التربة، خاصة في ظل غياب توازن بين كمية المواد المستعملة واحتياجات التربة الفعلية، مما يؤدي إلى تراكم كيميائي صامت يفقد الأرض خصوبتها تدريجيا.³

وتزداد خطورة هذا التدهور حين نعلم أن هذه المواد لا تزول بسرعة، بل تبقى لفترات طويلة في التربة، وتؤثر بشكل مباشر على الكائنات الحية الدقيقة التي تلعب دورا أساسيا في

¹ زبيري وهيبة، المرجع السابق، ص 73.

² <https://www.fao.org/global-soil-partnership/resources/highlights/detail/ar/c/1173784/>

³ أسماء فهمي، أثر ارتفاع أسعار الأسمدة على الأمن الغذائي العالمي، الدراسات الإقتصادية وقضايا الطاقة، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، مصر، 2023، ص 3.

عملية التخصيب الطبيعي وتحول المواد العضوية، الدراسات أظهرت أن أكثر من 70% من المعايير المختبرة على تأثير المبيدات تظهر ضررا على التربة الحية، من خلال تقليص أعداد بكتيريا الأكسدة وتحلل الكبريت، وتراجع التنوع البيولوجي داخل الطبقة السطحية من الأرض، وهذا يؤدي إلى إبطاء عمليات التجدد الذاتي للتربة، ويجعلها أقل قدرة على امتصاص المغذيات أو الاحتفاظ بالرطوبة، ما يؤثر سلبا على إنتاجية المحاصيل، خاصة في الأنظمة الزراعية التي لا تعتمد على المخصبات العضوية أو التناوب الزراعي.¹

تظهر الدراسات أيضا أن نسبة كبيرة من التربة في أوروبا مثلا تحتوي على بقايا من مواد كيميائية محظورة أو مقيدة النشاط أو الإستخدام، مثل الغليفوسات² وثنائي كلورو ثنائي الفينيل ثلاثي كلورو الإيثان المعروف ب دي دي تي³، رغم توقف إستخدامها منذ عقود، ما يعكس بطء تحليل هذه المركبات، وتراكمها عبر السنين، لذا فإن 64% من الأراضي الزراعية في العالم معرضة لتلوث ناتج عن المبيدات، في حين تصنف 31% منها ضمن مناطق ذات مخاطر مرتفعة بسبب تكرار الاستعمال أو غياب أنظمة مراقبة فعالة، هذه المعطيات تؤكد أن مسألة مخلفات النشاط الفلاحي لم تعد مجرد ملاحظة بيئية، بل أصبحت عاملا مهما في تفسير محدودية مردودية بعض الترب، وإستقرار الأنظمة الزراعية، وتكرار مشكلات التملح وفقدان البنية الخصبة للأرض.⁴

ثانيا: تلوث المياه بمخلفات النشاط الفلاحي

يمثل تلوث المياه نتيجة مخلفات النشاط الفلاحي أحد أبرز مظاهر التدهور البيئي التي تهدد إستدامة الموارد الطبيعية وسلامة المنظومة الغذائية، فالإستخدام المفرط وغير المنظم للأسمدة والمبيدات يؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من المواد الكيميائية إلى المياه الجوفية والسطحية، سواء عبر الرش من التربة أو جريان مياه الري الزائدة، ما يرفع من نسب

¹ <https://www.fao.org/newsroom/story/It-s-alive!-Soil-is-much-more-than-you-think/ar>

² الغليفوسات هو مبيد أعشاب كيميائي واسع الاستخدام، يستخدم للقضاء على الحشائش والأعشاب الضارة، وهو أحد أكثر المبيدات استعمالا في العالم، لا سيما في الزراعة الحديثة، ويقتل النباتات غير المستهدفة، يلوث المياه والتربة، يقتل الحشرات المفيدة كالنحل، كما يؤثر سلبا على التنوع البيولوجي.

³ DDT هو مبيد حشري كيميائي شهير، كان يستخدم بكثرة في القرن العشرين لمكافحة البعوض والآفات الزراعية، لكنه أصبح محظورا أو مقيدا الاستخدام في معظم دول العالم بسبب آثاره البيئية والصحية الخطيرة، صنف ضمن المواد العضوية الثابتة الملوثة ضمن اتفاقية ستوكهولم 2001.

محمود عبد المولى، البيئة والتلوث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2003، ص 55.

النيترات والنيترات والفوسفور في الأوساط المائية، وتشير بيانات وكالة حماية البيئة الأمريكية إلى أن أكثر من 12 مليون طن من النيترات و4 ملايين طن من الفوسفور تتسرب سنويا إلى المياه من الأنشطة الفلاحية في الولايات المتحدة فقط، في حين تؤكد منظمة الأغذية والزراعة أن الفلاحة أصبحت مصدرا رئيسيا لتلوث المياه على المستوى العالمي، مما يفرض أعباء مالية وبيئية متزايدة لمعالجة آثار هذا التلوث.¹

وقد أظهرت الدراسات أن متوسط تركيز النترات في المياه الناتجة عن النشاط الفلاحي يصل إلى نحو 34.3 ملغم/لتر، وهو مستوى يفوق بكثير الحد الأقصى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية، والمحدد في 10 ملغم/لتر، هذا الارتفاع في التركيز يشكل تهديدا مباشرا لصحة الإنسان، خصوصا لدى الفئات الهشة، إذ يرتبط بظهور حالات مثل متلازمة الرضيع الأزرق²، واضطرابات أخرى على المدى الطويل مثل السرطان والعقم، كما أن تسرب المواد المغذية إلى المجاري المائية يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الازدهار الطحلي³، وهي حالة يتزايد فيها نمو الطحالب بشكل يفوق المعدلات الطبيعية، ما يؤدي إلى استنزاف الأوكسجين من الماء، ويحدث اختناقا بيئيا يقضي على الحياة المائية ويفقد التنوع البيولوجي.⁴

ولا يقتصر الأمر على النترات، بل تشمل آثار النشاط الفلاحي كذلك انتشار المبيدات في المسطحات المائية، فأكثر من 90% من الأنهار تحتوي على آثار لمبيدات زراعية، في حين أظهرت دراسات أوروبية أن نسبة تتراوح بين 13% و30% من العينات المائية السطحية والجوفية تجاوزت المستويات المسموح بها من هذه المواد، كما أن نصف أحواض الأنهار في إنجلترا تحتوي على مئات الملوثات الكيميائية، من بينها مبيدات محظورة، بالإضافة إلى ارتفاع مقلق في مستويات الفوسفات والنترات، كل هذه المؤشرات تؤكد أن التلوث الناتج عن النشاط الفلاحي لم يعد معزولا أو ظرفيا، بل يشكل مسارا مستمرا لتدهور نوعية المياه، الأمر الذي

¹ <https://www.epa.gov/nps/nonpoint-source-agriculture>

² حالة مرضية تصيب الأطفال الرضع، وتؤدي إلى تحول لون الجلد إلى الأزرق، خاصة حول الشفتين والوجه والأطراف، بسبب نقص الأكسجين في الدم، وذلك راجع إلى ارتفاع نسبة النترات في الماء أو الحليب، ويحدث غالبا عند استخدام مياه ملوثة بالنترات لتحضير حليب الأطفال، وتتمثل أعراضها في زرقة الجلد خاصة في الشفاه والوجه والأطراف، وصعوبة في التنفس، خمول وضعف عام وخاصة في الرضاعة.

³ النمو السريع والمفاجئ للطحالب في المسطحات المائية مثل البحيرات والأنهار والمحيطات، ويظهر على شكل تلون الماء للأخضر أو الأحمر أو البني حسب نوع الطحالب، وذلك راجع إلى ارتفاع تركيز النيترات والفوسفات في المياه، بسبب مياه الصرف الصحي غير المعالجة، أو الأسمدة الزراعية، أو مخلفات المصانع، وينتج عنها سموم خطيرة تهدد الأمن الغذائي والصحة العامة.

⁴ <https://www.mdpi.com/2571-8797/4/4/66>

ينعكس سلباً على صحة الإنسان، وإستقرار النظم البيئية، وإستدامة الأنشطة الفلاحية نفسها.¹

ثالثاً: تلوث الهواء و انبعاث الغازات الدفيئة

يتسبب النشاط الفلاحي في انبعاث غازات تلوث الهواء وتساهم في تغيير المناخ، أبرزها الأمونيا والأوزيد النيتروز والميثان، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة، تعد الفلاحة مصدر نحو 90 % من انبعاثاته العالمية من الأمونيا، ناتجة من فضلات الثروة الحيوانية وإستخدام الأسمدة النيتروجينية، ويعتبر الأمونيا ملوثاً محلياً وسلطة، لأنه يتفاعل مع ملوثات أخرى في الهواء ليكون جزيئات دقيقة معلقة في الهواء التي يبلغ قطرها 2.5 ميكرومتر أو أقل والتي تضر بالرئة حيث يمكنها الدخول إلى عمق الرئتين وحتى الدخول إلى مجرى الدم والتي تتكون من خليط معقد من الملوثات، إذ تحتوي على مركبات عضوية ومعادن ثقيلة وكبريتات ونترات وغبار وسخام، ففي أوروبا تراوح تركيز الأمونيا في المناطق الفلاحية أربع مرات أعلى مقارنة بمناطق غير فلاحية، وهو ما تظهره قياسات متعددة.²

تساهم الفلاحة بشكل كبير في انبعاث غازات الدفيئة، حيث يشكل الميثان الناتج عن المخلفات الحيوانية نحو 40 % من إجمالي الانبعاثات العالمية من الميثان، بينما يمثل أكسيد النيتروز حوالي نصف الانبعاثات العالمية من هذا الغاز، في الولايات المتحدة عام 2021، شكلت هذه الغازات نحو 12 % من إجمالي الانبعاثات الفلاحية، موزعة على الميثان من الفلاحة بنسبة 32 %، ومن أرز الحقول المغمورة 8 %، ومن إدارة المخلفات الحيوانية 14 %، بينما يمثل السماد النيتروجيني 70 % من انبعاثات أكسيد النيتروز.³

ولا تقتصر هذه الانبعاثات على الأثر البيئي فحسب، بل لها انعكاسات صحية أيضاً، فالأمونيا وجزيئات PM2.5 المترافقة ترتبط بأمراض الجهاز التنفسي والقلب، وساهمت في آلاف الوفيات سنوياً في أوروبا، كذلك تزيد الميثان والأوزيد النيتروز من الاحترار العالمي، وهو ما ينعكس على تغير أنماط المناخ الفلاحي وسلامة النظم البيئية.

¹ <https://www.intechopen.com/chapters/68571>

² محمود عبد المولى، المرجع السابق، ص 64.

³ <https://www.epa.gov/ghgemissions/agriculture-sector-emissions>

يتطلب التقليل من هذا التلوث إعتداد ممارسات فلاحية محسنة، مثل تحسين إدارة المخلفات الحيوانية عبر أنظمة حصاد الغاز الحيوي أو وضع الغطاء على الخزانات؛ استخدام تقنيات التسميد الدقيقة مثل الصناديق المموهة، وتقليل النيتروجين الفائض؛ فضلا عن إعتداد الزراعة الذكية مناخيا وأنظمة الري المنضبطة، فهذه التدابير لا تساهم فقط في حماية الهواء والمناخ، بل تدعم الأمن الغذائي عبر تقليص استنزاف الموارد وضبط البيئة التي تعتمد عليها الفلاحة.¹

الفرع الثاني: نسبة الأراضي الصالحة للفلاحة ودرجة قابليتها للإستغلال

يشكل توفر الأراضي الصالحة للفلاحة ومدى قابليتها للإستغلال أحد المحددات الأساسية في تقييم قدرات الدول على تحقيق أمنها الغذائي وضمان إستدامة نشاطها الفلاحي، فالمساحة المتاحة فعليا للزراعة لا تعكس فقط الإمكانيات الطبيعية، بل ترتبط أيضا بعوامل ديمغرافية وإقتصادية وتنظيمية تؤثر على كيفية إستخدام هذه الأراضي وتوزيعها، كما أن تصنيف الأراضي الفلاحية بحسب خصائصها الفيزيائية والكيميائية يحدد طبيعة الأنشطة الممكن ممارستها ومدى مردوديتها، ويزيد الضغط السكاني وما يرافقه من توسع عمراني عشوائي من تفاقم هذا الوضع، من خلال التعدي على الأراضي الخصبة وتحويلها إلى استعمالات غير فلاحية.

أولا: المساحة المتاحة فعليا للزراعة

تشكل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من إجمالي المساحة الجغرافية أحد المؤشرات الهامة لتقييم القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي، وفقا للبنك الدولي بلغت مساحة الأراضي الزراعية القابلة للحث والمخصصة للمحاصيل المؤقتة في العالم حوالي 10.7 % من إجمالي الأراضي في عام 2022، أما إجمالي الأراضي الفلاحية بما فيها المحاصيل الدائمة والمراعي، فقد احتلت نحو 38 % من مساحة اليابسة، وفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2020.²

تظهر المؤشرات الرسمية أن نسبة الأراضي الصالحة للفلاحة تبقى ضعيفة مقارنة بالمتوسطات العالمية، حيث لا تتجاوز 3.1 % من إجمالي مساحة البلاد، أي ما يعادل نحو 7.5

¹ زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 76.

² <https://www.fao.org/land-water/solaw2021/facts/ar/>

مليون هكتار، ويضاف إلى ذلك أن الأراضي الفلاحية المستغلة فعليا بما فيها المحاصيل والمراعي، تشكل حوالي 17.3 % من مساحة التراب الإجمالية، هذا الوضع يعكس محدودية المجال الفلاحي القابل للتوسع الطبيعي، وي طرح تحديات حقيقية على مستوى التخطيط الفلاحي، خصوصا في ظل التوسع العمراني والتصحر وفقدان خصوبة بعض الأراضي بسبب الاستعمال المكثف وغير المراقب.¹

يعكس هذا التباين الكبير بين المتوسط العالمي ونسبة الجزائر تحديا يتطلب رفع مستوى الإنتاجية لكل منطقة فلاحية، فهو يفرض على السياسة الفلاحية أن تركز على جودة التربة وكفاءة الري والتقنيات الفلاحية، بدل الانسياق وراء توسع محدود في المساحة، فالإعتماد فقط على التوسع الفلاحي لن يكون منافسا أمام فقدان الأراضي نتيجة عوامل مثل التصحر وعامل التوسع العمراني.

ثانيا: تصنيف الأراضي الفلاحية

يشكل تصنيف الأراضي الفلاحية خطوة ضرورية لفهم إمكانات الإستغلال الفلاحي وتحديد التحديات البيئية والتنموية المرتبطة بها، وتنقسم الأراضي الفلاحية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:²

أ- الأراضي الفلاحية القابلة للغرس: وهي التي تستغل لزراعة محاصيل تجدد كل سنة، كالحبوب والبقول والخضروات، وتترك أحيانا في حالة بور لتستعيد خصوبتها، وتعد هذه الأراضي الأساس في تأمين الحاجات الغذائية قصيرة الأجل، لكنها تتطلب مجهودا تقنيا مستمرا لضمان إنتاجية مستقرة، كما أنها أكثر عرضة للتآكل وفقدان المغذيات إذا أهملت تقنيات الدورة الزراعية والتسميد العضوي.

ب- الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة: تضم مزارع الأشجار المثمرة والكروم وأشجار الزيتون والنخيل، وتتميز هذه الأراضي بأن إستغلالها لا يحتاج إلى حرث أو غرس سنوي، إذ تبقى النباتات قائمة لعدة سنوات، مع إمكانية جني محصولها دوريا، ورغم أنها توفر إستقرارا نسبيا في الإنتاج، إلا أن مردوديتها ترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية الصيانة والري ومكافحة الآفات، إضافة إلى تأثرها الكبير بالتحولات المناخية طويلة المدى.

¹ https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/Percent_agricultural_land

² زيري وهيبية، المرجع السابق، ص 79.

ج- المراعي الدائمة: وهي تلك التي تستخدم لتربية المواشي على المدى الطويل، سواء كانت طبيعية أو محصنة بمحاصيل رعوية، وتعد هذه الأراضي موردا مهما للأمن الغذائي الحيواني، خاصة في البيئات شبه الجافة، إلا أنها غالبا ما تكون مهددة بالتدهور بسبب الرعي الجائر أو الجفاف المتكرر، ما يتطلب إدارتها بعقلانية، من خلال تحديد عدد المواشي التي يمكن أن ترعى في هذه الأراضي دون أن يؤدي ذلك إلى استنزافها أو تدهورها.

يضاف إلى هذه التصنيفات الثلاثة تصنيفات ثانوية تقنية تعتمد على بعض الأنظمة الوطنية، حيث تقسم الأراضي حسب درجة الخصوبة والملوحة والانحدار وقابلية التربة للاحتفاظ بالماء، وتستخدم كأداة لتوجيه الإستثمار وتحديد مدى صلاحية الأراضي لمشاريع فلاحية معينة دون غيرها.¹

ثالثا: الضغط الديمغرافي على الأراضي الفلاحية

يشكل النمو الديمغرافي أحد العوامل التي تساهم في تضيق الهامش المتاح للإستغلال الفلاحي، سواء من حيث المساحة أو من حيث الكفاءة، فمع تزايد عدد السكان ترتفع مستويات الحاجة إلى الغذاء، ما يفرض ضغوطا إضافية على الأراضي الفلاحية لتلبية الطلب المتزايد، هذا الضغط لا يقتصر على الجانب الإنتاجي فقط، بل يشمل كذلك التوسع العمراني وتجزئة الأراضي، وتحول مساحات فلاحية إلى استعمالات غير فلاحية، ويلاحظ هذا بشكل جلي في الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، حيث يتراجع متوسط المساحة المزروعة للفرد سنويا، نتيجة محدودية التوسع الطبيعي في الرقعة الفلاحية مقارنة بنمو عدد السكان.²

تشير البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر إلى أن المساحة الكلية للأراضي الفلاحية تقدر بحوالي 238 مليون هكتار، تشغل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة منها ما نسبته 80%، بينما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية نحو 43 مليون هكتار، أي ما يعادل 17.8% من المساحة الكلية للبلاد، في حين لا تتجاوز المساحة الفلاحية المستغلة فعليا 8.5 مليون هكتار، أي حوالي 20% من إجمالي المساحة الفلاحية، وبالنظر إلى عدد السكان الذي يفوق 45 مليون نسمة، فإن نصيب الفرد من الأرض الفلاحية يبقى محدودا جدا، وهو معدل منخفض نسبيا ويتجه نحو الانخفاض المستمر بفعل النمو السكاني المتزايد، الأمر الذي ينعكس سلبا على القدرة الاستيعابية للقطاع الفلاحي، ويزيد من حدة

¹ محمد رفيق أمين حمدان، المرجع السابق، ص 88.

² زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 110.

الضغط على وحدات الإنتاج، خاصة في ظل الإعتماد الواسع على الحبوب والمنتجات الأساسية في النمط الغذائي الوطني، كما يؤدي هذا الضغط إلى تفاقم الطلب على الموارد المائية، وتسارع وتيرة تدهور التربة نتيجة الإستغلال المكثف، وتراجع فترات ترك الأراضي البور التي تتيح لها استعادة خصوبتها.¹

وتواجه العديد من الدول ذات الكثافة السكانية العالية نفس التحدي، على غرار مصر حيث تعد من أكثر الدول المكتظة سكانيا مقارنة بمساحتها الفلاحية المحدودة، إذ تتركز معظم الأنشطة الفلاحية على ضفتي نهر النيل، وتقدر المساحة الفلاحية المتاحة للفرد في مصر بأقل من 0.1 هكتار، ما يجعل الحاجة إلى التوسع الأفقي والعمودي ضرورة لا خيارا، كما تعاني دول أخرى مثل بنغلاديش والهند من ضغط ديمغرافي كبير، أدى إلى انقسام الملكيات الفلاحية إلى وحدات صغيرة غير مجدية إقتصاديا، وهو ما يقلل من الجدوى الإنتاجية ويزيد من هشاشة الأمن الغذائي.²

ولا يقتصر الضغط الديمغرافي على تراجع نصيب الفرد من الأرض، بل يمتد إلى الضغط على البنية التحتية الفلاحية والأسواق وأنظمة الدعم، كما أن ارتفاع معدلات البطالة في الريف نتيجة تشبع النشاط الفلاحي، يدفع السكان نحو الهجرة إلى المدن، مما يهدد باستمرار الفلاحة الأسرية، وينقل الضغط من المجال الفلاحي إلى المجال الحضري، وفي حالات أخرى، يؤدي هذا الضغط إلى توسع الفلاحة في مناطق هشة بيئيا، أو ذات قابلية منخفضة للإنتاج، مما يفاقم من مشكلات التعرية والتدهور البيئي.

ويعد التوسع الحضري العشوائي أحد إفرازات الضغط السكاني على المجال الفلاحي، فالعلاقة بين السكان والأرض ليست علاقة إستغلال كمي فحسب، بل علاقة توازن بين الحاجات المتزايدة والموارد الثابتة أو المتناقصة.

¹ سفيان عمراني، الملامح الأساسية للزراعة بالجزائر وإشكالية نقص المياه، مجلة البدر، جامعة بشار، العدد 6، 2013، ص 122.

² شيخ تهايم إبراهيم، اعتماد الزراعة الذكية مناخيا توجه استراتيجي لتحقيق التنمية الزراعية الصحراوية في الجزائر، الواقع ومتطلبات النجاح، مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد 6، العدد 1، 2024، ص 102.

رابعاً: التوسع العمراني وتأثيره على النشاط الفلاحي

يشكل التوسع العمراني أحد أبرز العوامل البشرية ذات الأثر المباشر على النشاط الفلاحي، خاصة في الدول التي تعرف نمواً سكانياً متسارعاً ومعدلات تمدن مرتفعة، ويحدث هذا التوسع غالباً على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة، لا سيما تلك القريبة من التجمعات السكانية، نظراً لتكلفتها العقارية المنخفضة نسبياً وسهولة الربط بشبكات المرافق، ويتجلى هذا التأثير في تراجع المساحات المستغلة فلاحياً، وظهور أشكال جديدة من الاستعمالات غير الفلاحية للأراضي المنتجة كالسكن والتجارة والخدمات، وتؤدي هذه التحولات إلى إضعاف البنية الهيكلية للنشاط الفلاحي، سواء من حيث فقدان الأراضي المنتجة، أو من حيث تشتت الوحدات الفلاحية وصعوبة الربط بينها.¹

يسجل توسع عمراني ملحوظ في محيط المدن الكبرى والبلدات المتوسطة، على حساب الأراضي الزراعية عالية الخصوبة، وهو ما تؤكد الدراسات المتعلقة بتغيير استعمالات الأرض، خاصة في السهول الساحلية والضواحي الحضرية، فالعديد من المشاريع السكنية والطرقية نفذت على أراض مصنفة فلاحية في الأصل، نتيجة غياب ضبط صارم للتعمير، أو ضعف الرقابة على تغيير طبيعة الأرض، وينعكس ذلك على استقرار الإنتاج المحلي، إذ يفقد الفلاحون مواردهم الأساسية، وتصبح الأراضي المتبقية أكثر هشاشة، أو بعيدة عن مراكز التوزيع والأسواق، ما يزيد من كلفة الإنتاج والتسويق.

ولا يقتصر الأثر على المساحة الفلاحية فقط، بل يمتد إلى البنية الاجتماعية للنشاط الفلاحي، فمع اقتراب المدينة من المجال الريفي ترتفع أسعار الأراضي، ويؤثر ذلك على بعض الفلاحين مما يدفعهم للتخلي عن إستغلال الأرض مقابل عائد عقاري سريع، ما يؤدي إلى تراجع الفلاحة الأسرية، وانقطاع استمرارية الإستغلال عبر الأجيال، كما أن التوسع العمراني يؤدي غالباً إلى تداخل الأنشطة، ما يخلق صعوبات بيئية وصحية، مثل تلوث الهواء والمياه، أو تعقيد إدارة النفايات، وهي عوامل تقيد إمكانية الإستثمار في الفلاحة داخل المحيط الحضري أو شبه الحضري.²

¹ عبد الحليم الحمزة، المرجع السابق، ص 113.

² محمود عبد المولى، المرجع السابق، ص 71.

وتزداد إشكالية التوسع العمراني خطورة عندما يتم في غياب رؤية شاملة تجمع بين التخطيط الحضري والتخطيط الفلاحي، ففي ظل ضعف التنسيق المؤسسي، غالباً ما تمنح الأولوية للمشاريع العمرانية أو الصناعية على حساب الفلاحة، دون تقدير كافٍ لأثر ذلك على الأمن الغذائي المحلي أو الإقليمي، ولهذا فإن ضمان التوازن بين الحاجات السكنية والإقتصادية ومتطلبات حماية المجال الفلاحي يعد من أولويات السياسات الترابية، خاصة في ظل ندرة الأراضي الصالحة، وارتفاع تكلفة استصلاح أراضٍ جديدة.

الفرع الثالث: الموارد الطبيعية ومدى تدهورها أو قابليتها للتجدد:

تشكل الموارد الطبيعية عنصراً أساسياً في دعم النشاط الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه العمليات الإنتاجية، وتشمل هذه الموارد التربة والماء والهواء، وهي عناصر مترابطة من حيث الوظيفة والتأثير، إذ إن اختلال أحدها يؤثر على كفاءة وإستدامة الباقي، غير أن هذه الموارد، رغم طابعها الحيوي، ليست غير محدودة، بل تواجه في الواقع تحديات متزايدة تتمثل في الاستنزاف والتلوث والتدهور، نتيجة الأنشطة البشرية المكثفة والأنماط الفلاحية غير الرشيدة، وي طرح هنا تساؤل حول مدى قابلية هذه الموارد للتجدد في ظل الضغوط الحالية، ومدى قدرة الأنظمة الفلاحية على التكيف مع تراجع نوعيتها أو كميتها.

أولاً: التربة:

يتأثر الأمن الغذائي بشكل مباشر بقدرة التربة على دعم النشاط الفلاحي، من خلال الحفاظ على خصوبتها وإستقرار مكوناتها الفيزيائية والكيميائية، وتشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن نحو 33% من الأراضي الفلاحية في العالم تصنف ضمن فئة الأراضي المتدهورة بدرجات متفاوتة، بما يعادل 1.66 مليار هكتار، هذا التدهور ينعكس على الإنتاجية، التي تنخفض بنسبة تتراوح بين 20% و50% في بعض المناطق، خاصة في البيئات الهشة والمعرضة للإستغلال المكثف، وتعتبر التعرية بفعل الرياح والمياه من أكثر العوامل إنتشاراً ومن أكثر أسباب تدهور التربة، إذ تطال حوالي 84% من الأراضي المتدهورة على مستوى العالم¹، ويتسبب ذلك بخسارة 75 مليار طن من التربة سنوياً، أي ببساطة معدل يفوق ما تكون الطبيعة خلال عقود أو قرون، ويعود هذا بخسارة كبيرة للمغذيات الطبيعية وطبقات التربة الخصبة،

¹ زيري وهيبه، المرجع السابق، ص 80.

ويكشف عن هشاشة الإستخدام الفلاحي التقليدي، خاصة على الأراضي المنحدرة والمكشوفة.¹

ويشكل تراكم الأملاح والتلوث الكيميائي الناتج من الري المكثف وإستخدام المبيدات والأسمدة الصناعية عاملاً آخر يضعف من قابلية التربة للإنتاج، فالملوحة تؤثر على أكثر من 160 مليون هكتار من الأراضي المروية عالمياً، وغالباً ما تقود إلى فقدان ما يصل إلى 70 % من الإنتاجية، ما تزيل العناصر المغذية الدقيقة، وتقلل من حياة الكائنات الحية الدقيقة التي تعرف بنظام دعم التربة.²

تظهر هذه المؤشرات أن ضعف التربة ليس مشكلة محلية فحسب، بل هو تهديد عالمي يمتد ليطال التنوع البيولوجي والمناخ، وتشير الأمم المتحدة إلى أن 75 % من التربة مهددة بفقدان صحتها، وأن 12 مليون هكتار تفقد سنوياً بسبب التصحر، كما يؤكد تقرير اليونسكو أن 75 % من الأراضي تضررت بالفعل، وأن نسبة تصل إلى 90 % بحلول عام 2050 في غياب تدخل عاجل، فالعلاقة بين التربة والأمن الغذائي ليست مسألة نظرية، بل ترتبط مباشرة بإنتاجية المحاصيل وإستدامة المنظومة الغذائية، وبقدرة الأنظمة الفلاحية على مواجهة الضغوط البيئية والمناخية.³

ثانياً: الماء:

يشكل الماء شرطاً أساسياً للإنتاج الفلاحي، إذ تمثل الفلاحة أكبر مستأثر بالموارد المائية، حسب منظمة الأغذية والزراعة، تستهلك أكثر من 70 % من المياه المسحوبة على الصعيد العالمي في القطاع الفلاحي، بينما تقترب النسبة من 90 % في البلدان منخفضة الدخل، ويستنفد نحو 3600 كم³ سنوياً في مختلف الإستخدامات، نصفها تقريباً يستهلك مباشرة في التبخر وامتصاص النبات، ما يبرز هشاشة الموارد في مواجهة النمو السريع للطلب الغذائي.⁴

¹ <https://sustainability-directory.com/question/what-statistics-indicate-the-impact-of-soil-degradation-on-food-security>

² <https://www.fao.org/newsroom/detail/agriculture-soils-degradation-FAO-GFFA-2022>

³ زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 82.

⁴ <https://library.unccd.int/Details/fullCatalogue/1615>

FAO, The State of Food and Agriculture 2020، Overcoming water challenges in agriculture,

تتفاقم الضغوط على المياه نتيجة التناقص المستمر في نصيب الفرد من الموارد المتجددة، والذي انخفض عالمياً بأكثر من 20٪ خلال العقدين الماضيين، أما في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فقد تقلصت هذه المعدلات بأكثر من 30 ٪، حتى أصبحت أقل من 1000 م³ سنوياً للفرد، وهو ما يصنف المنطقة ضمن فئة نقص المياه الحاد، ويعيش نحو 3.2 مليار شخص في مناطق فلاحية تعاني من نقص شديد في المياه، منهم 1.2 مليار في مناطق مهددة بجفاف دائم.¹

وفي الجزائر يعادل إجمالي استهلاك المياه حوالي 9.8 مليار م³ سنوياً، منها 63.8 ٪ مخصصة للقطاع الفلاحي، ويعاني الفلاح الجزائري من محدودية الموارد المائية المتجددة التي لا تتجاوز 300 م³/فرد/سنة، بينما يصل المعدل المطلوب لحالة ندرة شديدة عند 1000 م³/فرد/سنة، وللتعامل مع هذا الواقع، مضت الدولة نحو مشاريع تحلية المياه بهدف إنتاج نحو 3.7 مليون م³/يوم من مياه البحر، لتلبية 42 ٪ من الإحتياجات، مع خطط لزيادة القدرة إلى 5.6 مليون م³/يوم بحلول عام 2030.²

لا يقتصر تأثير الموارد المائية على مستواها الكمي فقط، بل يشمل أيضاً تدهور نوعيتها نتيجة الممارسات الفلاحية المكثفة، فالاستعمال غير المراقب للأسمدة والمبيدات يؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من النترات والفوسفور إلى المياه السطحية والجوفية، مما يحدث اضطرابات بيئية خطيرة، أبرزها اختناق الأنظمة المائية بسبب تكاثر الطحالب وتراجع الأوكسجين، وهي ظاهرة تؤثر على التنوع البيولوجي المائي وقدرة الأنظمة البيئية على التجدد، ورغم ما يتيح استخدام مياه الصرف المعالجة من فرص لتقليص الضغط على الموارد العذبة، فإن توظيف هذا الخيار لا يزال محدوداً في العديد من الدول، سواء بسبب ضعف البنية التحتية أو غياب الإطار التنظيمي الذي يضمن سلامة هذه الممارسات في المجال الفلاحي.

ثالثاً: الهواء:

United Nations, 2020, p 18.

¹ <https://www.fao.org/4/Y4525E/y4525e05.htm>

² <https://www.indexmundi.com/facts/algeria/annual-freshwater-withdrawals>

تشكل نشاطات الفلاحة والحيوانات المورد الرئيسي لغاز الأمونيا في الجو، حيث تساهم الفلاحة بحوالي 90 % من إجمالي انبعاث هذا الغاز من خلال الأسمدة والمخلفات الحيوانية، فعند تفاعل المخلفات الصناعية والفلاحية مع ملوثات أخرى مثل أكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت، تتكون جزيئات دقيقة كالأمونيا والتي تعد قاتلة للإنسان إذ تدخل إلى الرئة وتصل إلى مجرى الدم، وتسبب أمراضا تنفسية وقلبية، وقد أدت إلى وفاة مئات الآلاف سنويا في أوروبا لوحدها.¹

كما يعد النشاط الفلاحي مصدرا مهما لانبعاث غازات الدفيئة، خصوصا الميثان وأكسيد النيتروز، فالميثان الناتج عن المواشي وإدارة المخلفات الحيوانية يمثل حوالي 40 % من انبعاثاته العالمية، والزرع في الأرز يضيف نحو 8 % إضافية، أما أكسيد النيتروز فيتجاوز نصف انبعاثاته من مصادر فلاحية كأسمدة والمخلفات الحيوانية، وهو أقوى تأثيرا من ثاني أكسيد الكربون بمقدار 265-273.

وكان الانبعاث العالمي لهذا الغاز قد ارتفع بنسبة 40 % منذ 1980 وحتى 2020، حسب تقييم عالمي صدر مؤخرا، مع توقعات بزيادة تصل إلى 30 % بحلول 2050 إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، ويعتبر أكسيد النيتروز² ثاني مصدر رئيسي لتلف طبقة الأوزون بعد غازات الكلورفلوروكربون، ويساهم في جزء معتبر من الاحتباس الحراري العالمي.³

تسجل الدول ذات الفلاحة الصناعية الكثيفة مستويات أعلى من الأمونيا ومسببات ثاني أكسيد النيتروجين، وهو ما ظهر في دراسة أمريكية لأمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية والغربية، حيث ساهمت الفلاحة بأكثر من 34 % من إنتشار الجسيمات الدقيقة في الهواء، ومعدلات أعلى مرتين أو ثلاثا مقارنة بالمناطق الحضرية.

ولا تخلو مواجهة هذا التلوث من تحديات، فقد شهدت دول مثل هولندا مظاهرات عنيفة لمزارعين معارضين لخطط تقليص عدد المواشي بنسبة 50 % من أجل تقليص

¹ محمود عبد المولى، المرجع السابق، ص 80.

² غاز دفيئ قوي جدا، يعرف لدى الباحثين كذلك بغاز الضحك، وهو ثاني أكسيد النيتروجين الأحادي، غاز عديم اللون وغير قابل للإشتعال، تأثيره في الاحتباس الحراري العالمي أقوى من ثاني أكسيد الكربون، وينتج عن إستخدام الأسمدة الزراعية وإحتراق الوقود.

³ <https://www.reuters.com/business/environment/world-will-miss-paris-climate-target-nitrous-oxide-rises-report-says-2024-10-31>

انبعاثات النيتروجين والأمونيا، والتي تسببت سابقا في حظر مشاريع عمرانية وفلاحية قرب المحميات الطبيعية، ولكن تدابير التقليل ممكنة وفعالة، فتنقيات مثل تعديل نظام تغذية الماشية، وإدارة أفضل للمخلفات الحيوانية، واستخدام الأسمدة الدقيقة وتسخير الطاقة المتجددة في إنتاج أمونيا خضراء، يمكن أن تقلل من الخسارة إلى الهواء، وتحسن كفاءة استخدام النيتروجين والأسمدة، وتقليل هذه الانبعاثات لا يحسن فقط جودة الهواء، بل يدعم الأمن الغذائي من خلال تقليص الضغط على المناخ والتربة والماء.¹

الفرع الرابع: العوامل المناخية وتأثيرها على كمية الإنتاج وجودته واستمراريتها:

تعتبر العوامل المناخية من المحددات الأساسية لفعالية النشاط الفلاحي، بالنظر إلى إرتباط معظم مراحل الإنتاج الفلاحي والحيواني بالظروف المناخية السائدة، فدرجات الحرارة وتوزيع الأمطار والرطوبة وسرعة الرياح، تمثل عناصر تؤثر بشكل مباشر على كمية المحاصيل وجودتها وإستقرار توافرها عبر الزمن، ومع تصاعد مؤشرات التغير المناخي خلال العقود الأخيرة، برزت تحديات جديدة تمس استمرارية الإنتاج، وتهدد التوازن البيئي والإقتصادي للمجال الفلاحي، إذ لم تعد الأنماط المناخية ثابتة أو قابلة للتوقع بدقة، بل باتت تتسم بالتقلب الحاد، سواء في شكل جفاف متكرر أو فيضانات مفاجئة أو موجات حر غير مسبوقة، وتظهر هذه التحولات أثارا مركبة، لا تمس فقط الإنتاج المباشر، بل تتعداه إلى التأثير على خصوبة التربة وتوفر المياه وإستقرار التنوع البيولوجي وكفاءة سلاسل الإمداد.

أولا: تأثير تغير المناخ على الإنتاج الفلاحي:

تشير الدراسات إلى أن ارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي قد يؤدي في بعض الظروف إلى زيادة نسبية في نمو بعض المحاصيل الزراعية، خصوصا تلك التي تعتمد على آليات امتصاص أكثر إستجابة، مثل القمح والأرز فالقمح يعتبر من أكثر النباتات إنتاجا للأكسجين، وهذا الارتفاع قد يساهم في تحسين قدرة النباتات على مقاومة الجفاف من خلال تقليل فقدان المياه أثناء النمو، من خلال نقل هذه الخصائص بالهندسة الوراثية والتعديل الجيني، مما ينعكس مؤقتا على زيادة الغلة في ظل ظروف مناخية معتدلة، غير أن هذه النتائج

¹ Amos P، K، Tai، Lina Luo، Biao Luo، Opinion: Understanding the impacts of agriculture and food systems on atmospheric chemistry is instrumental to achieving multiple Sustainable Development Goals، Atmospheric Chemistry and Physics، 25، 923–941، 24/01/2025، p 924.

تبقى مشروطة بعوامل بيئية دقيقة، وتقابل عادة بتراجع في الجودة الغذائية، مثل انخفاض تركيز البروتين في الحبوب، أو تغير في خصائص المحصول من حيث القوام أو القابلية للتخزين أو التصنيع، مما يحد من الأثر الإيجابي المرجو على الأمن الغذائي.¹

كما أن الجانب الأكبر من تأثيرات التغير المناخي على الإنتاج الفلاحي يتجه نحو السلبية، خاصة من حيث الكمية والاستقرار، إذ إن ارتفاع درجات الحرارة يسرع من مراحل النمو، ويؤثر على التوازن الطبيعي للفصول الزراعية، مما يقلل من الفترات المثالية للإزهار والتلقيح، كما أن موجات الحرارة الحادة التي أصبحت أكثر تكراراً، تعد من أبرز أسباب تراجع الإنتاج في عدد من المحاصيل الأساسية، وتظهر التقديرات أن كل ارتفاع في درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة يمكن أن يؤدي إلى تراجع ملموس في إنتاج الأرز والشعير، وقد تكون الخسائر مضاعفة في المناطق ذات المناخ الحار أصلاً، خاصة في آسيا وشمال إفريقيا، ويترافق هذا التراجع أحياناً مع ظهور أمراض وآفات جديدة تعجز الأصناف التقليدية عن مقاومتها، مما يفرض تحديات إضافية على أنظمة الزراعة المستقرة.²

تأثير تغير المناخ لا يقتصر على المحاصيل الزراعية، بل يمتد بوضوح إلى قطاع تربية المواشي، حيث ينعكس سلباً على صحة الحيوانات وتوازن إنتاجها وجودة منتجاتها، فالارتفاع المستمر في درجات الحرارة يؤدي إلى إجهاد حراري لدى الأبقار والأغنام والدواجن مما يقلل من الخصوبة³، ويؤثر على معدلات النمو ويقلل من إنتاج الحليب واللحوم والبيض، كما أن تواتر فترات الجفاف يؤدي إلى تراجع في توافر الأعلاف الطبيعية ومع ارتفاع تكاليف التغذية البديلة يضعف مردودية الإنتاج، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، ويسجل كذلك انتشار أمراض حيوانية مرتبطة بالمناخ، مثل الأمراض المنقولة بالحشرات المتنقلة بسبب الرياح أو التي تنشأ بسبب الحرارة، والتي يصعب السيطرة عليها في ظل تزايد التقلبات المناخية، لذا فإن قطاع الصيد البحري والثروة السمكية ليس بمنأى عن هذه التأثيرات، حيث تؤدي ظواهر مثل ارتفاع حرارة المياه وتغير الملوحة إلى اضطراب النظم البيئية البحرية، وانخفاض وفرة بعض الأصناف السمكية، وظهور أنواع غير مألوفة تخل بتوازن المخزون السمكي المحلي، كما

¹ زبيري وهيبه، المرجع السابق، ص 81.

² جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر، القاهرة، 2009، ص 76.

³ تحية محمد الحسن، مشكلات البيئة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 122.

تؤثر الأعاصير والعواصف على البنية التحتية الساحلية للصيد وتربية الأحياء المائية، مما يهدد الأمن الغذائي في المناطق المعتمدة على الموارد البحرية كمصدر رئيسي للغذاء.¹

ثانياً: تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي:

يعتمد استقرار الإنتاج الفلاحي وإستدامته إلى حد كبير على وفرة وتنوع الكائنات الحية النباتية والحيوانية داخل النظم الفلاحية، إذ يتأثر الإنتاج الفلاحي بدرجة كبيرة بنوعية ووفرة الكائنات الحية النباتية والحيوانية التي تتفاعل ضمن النظم الفلاحية، ويعد التنوع البيولوجي الفلاحي عاملاً في دعم العمليات الإنتاجية، من خلال مساهمته في تحقيق التوازن البيئي، وتحسين مقاومة المحاصيل والماشية للضغوط الخارجية، سواء كانت مناخية أو بيولوجية، فالتغيرات المناخية خاصة ارتفاع درجات الحرارة وتزايد فترات الجفاف واختلال أنماط الفصول تؤثر بشكل مباشر على هذا التنوع، من خلال تقليص قدرة العديد من الأنواع المحلية على التكيف، وتسهيل انتشار أصناف غريبة على البيئة الأصلية، قد تخل بالتوازن الإنتاجي والنظام البيئي المحيط.²

إذ يشمل التنوع في الأنواع النباتية والحيوانية التي تدخل في دورة الإنتاج، وكذلك الكائنات الدقيقة المساعدة في خصوبة التربة ومكافحة الآفات، هذا التنوع ليس فقط مصدراً للغذاء، بل يوفر أيضاً آليات طبيعية للتكيف مع الظروف المناخية الصعبة، كما أن التغيرات المناخية المتسارعة، وخاصة الارتفاع المستمر في درجات الحرارة، والتقلبات الفصلية وطول فترات الجفاف، تؤثر سلباً على توازن النظم البيئية الفلاحية، وتؤدي إلى تراجع قدرة الأنواع المحلية على التأقلم، خصوصاً تلك التي نشأت في نظم بيئية مستقرة منذ قرون.³

من أبرز مظاهر هذا التأثير فقدان بعض الأصناف النباتية المحلية التي كانت تتسم بالقدرة على مقاومة الجفاف أو الأمراض، لكنها لم تصمد أمام الضغوط المناخية الحديثة، أو لم تجد الظروف المناسبة للنمو والإنتاج، وتزداد هيمنة بعض الأنواع الغازية أو المهجنة التي قد تكون أقل جودة غذائية، ولكنها أكثر قدرة على البقاء في ظروف الحرارة أو التغير في ملوحة

¹ سامي محمد هشام حريز، إدارة الكوارث والمخاطر، الأسس النظرية والتطبيقية، مؤسسة الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 131.

² نادية حمدي صالح، المرجع السابق، ص 34.

³ زبيري وهيبه، المرجع السابق، ص 84.

التربة والماء، ويؤدي هذا التحول إلى تقليص قاعدة التنوع الجيني داخل المحاصيل، وهو ما يهدد الأمن الغذائي على المدى الطويل، لكونه يضعف قدرة المجتمعات الفلاحية على تطوير أصناف جديدة تتماشى مع تغير الظروف المناخية.¹

ويظهر تأثير التغير المناخي في هجرة بعض الأنواع إلى مناطق جديدة أو انقراضها من مواطنها الأصلية، نتيجة تغير درجات الحرارة أو اختفاء موارد المياه والغذاء، ويطل هذا التأثير كذلك الحشرات النافعة، مثل النحل والملقحات الأخرى، التي أصبحت أكثر عرضة للتناقص بسبب الحرارة المرتفعة، وتغير نمط تفتح الأزهار، مما يؤثر بشكل مباشر على عمليات التلقيح وجودة الإنتاج الفلاحي، وتعتبر هذه الخسائر في التنوع البيولوجي من بين أكثر التحديات خطورة، لأن فقدان كل صنف طبيعي يعني فقدان خصائص بيئية أو جينية لا يمكن تعويضها بسهولة، كما أن هذا التأثير لا يقتصر على الحيوانات المصنفة في الإنتاج الفلاحي، بل يشمل المنظومة البيئية المحيطة بها من نباتات برية وكائنات دقيقة ومواد عضوية في التربة، إذ أن تدهور هذه المكونات ينعكس على دورة المغذيات، وقدرة التربة على التجدد، ومقاومة الحقول للأمراض أو للفيضانات، وكلما ازداد الضغط المناخي، زادت حاجة الأنظمة الفلاحية إلى التنوع البيولوجي كوسيلة داخلية للتكيف، وفي الوقت نفسه تراجع توفر هذا التنوع بشكل حاد، مما يضع الفلاحة أمام معادلة معقدة بين الحاجة والندرة.²

ثالثاً: تأثير تغير المناخ على مصادر المياه:

أصبحت التحولات المناخية تحدث تغييرات عميقة في نظام المياه أو ما يعرف بالدورة الهيدرولوجية، مما يؤثر بشكل مباشر على كمية ونوعية وتوزيع الموارد المائية، وهي عناصر هامة في دعم النشاط الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، من أبرز مظاهر هذا التأثير التراجع الملحوظ في كميات الأمطار السنوية، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث يلاحظ تقليص في عدد الأيام الممطرة، وازدياد في الفترات الفاصلة بين التساقطات، ما يؤدي إلى انخفاض تغذية السدود والمجاري المائية والفرشات الجوفية، كما تسبب الاضطرابات

¹ Lee Ann Jaykus, Marion Woolridge, and others, climate change implications for Food Safety, fao, 2009, p 19.

² خلف حسين علي الدليمي، الكوارث الطبيعية والحد من آثارها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 178.

المناخية في تحويل نمط التساقطات نحو شكل أكثر حدة، كالأمطار الغزيرة والمركزة في وقت قصير، مما يزيد من الفيضانات والتعرية بدلا من تغذية الأرض بالمياه بشكل منتظم.¹

تعاني العديد من المناطق الفلاحية من تراجع محسوس في معدلات المياه المتجددة، بفعل إرتفاع درجات الحرارة وزيادة معدل التبخر، خاصة خلال الفصول الحارة، كما أن التراجع في الكتل الجليدية في بعض المناطق الجبلية التي تشكل مصدرا رئيسيا لتغذية الأحواض المائية ينذر بنقص حاد في المخزون طويل الأجل، وتشير تقديرات دولية إلى أن متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في العالم قد انخفض بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة، نتيجة تزايد الضغط السكاني وتراجع معدل تجدد المياه بفعل تغير المناخ، وفي دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر بات نصيب الفرد من المياه السنوي في حدود العتبة الدنيا للفقر المائي، وهي أقل من 500 متر مكعب سنويا، وهو ما يهدد قدرة القطاع الفلاحي على تلبية حاجياته من مياه الري والإستغلال الفلاحي.

لا يتوقف التأثير على الجانب الكمي فقط، بل يشمل أيضا تدهور جودة المياه نتيجة التغيرات المناخية، فارتفاع درجات الحرارة وركود المياه لفترات أطول في المجاري المائية يزيد من معدلات تلوثها، سواء عبر تكاثر الطحالب، أو بفعل تسرب المواد العضوية والمغذيات من التربة، كما أن زيادة الجفاف تفاقم من ملوحة المياه، خاصة في المناطق الساحلية، بفعل توغل مياه البحر إلى باطن الأرض، مما يؤثر سلبا على نوعية المياه المستعملة في الري، ويحد من مردودية المحاصيل الحساسة للملوحة.²

هذه التحديات تضع المنظومة الفلاحية أمام معادلة صعبة، تستوجب تكيفا واضحا في أنماط الري، وإستخدام الموارد، وتخطيط الفلاحة وفقا للقدرة الحقيقية للمياه المتاحة، ويطرح على السياسات الفلاحية ضرورة إعادة النظر في أولويات الإستثمار وتعزيز فعالية إستخدام المياه من خلال الإنتقال إلى تقنيات الري الذكي، وإعادة إستخدام مياه الصرف المعالجة، والتوسع في الزراعة المقاومة للجفاف، فالقدرة على تأمين الحد الأدنى من الموارد

¹ معاوية سمارة، أثر ظاهرة التغير المناخي على موارد المياه والزراعة في الأردن، المؤتمر العربي حول إدارة مصادر المياه والحفاظ عليها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2008، ص 12.

² محمود عبد المولى، المرجع السابق، ص 92.

المائية يعد اليوم أحد الشروط الأساسية لاستمرار الإنتاج الفلاحي في ظل تغير المناخ، وشرطا لبناء منظومة غذائية قادرة على الصمود أمام التقلبات المستقبلية.¹

رابعا: تأثير الكوارث المناخية على توافر الغذاء:

أصبحت الكوارث المرتبطة بالمناخ تمثل عاملا مؤثرا على إستقرار الأنظمة الغذائية، خاصة في ظل تزايد تواترها وشدها في مختلف مناطق العالم، وتشمل هذه الكوارث موجات الجفاف الحاد والفيضانات والعواصف القوية والتقلبات الحرارية المفاجئة والانزلاقات الأرضية، وهي أحداث تؤدي إلى إتلاف المحاصيل، وتدمير البنية التحتية الفلاحية، وتعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، ويزداد التأثير عمقا في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة المطرية أو التي تعاني من هشاشة إقتصادية ومؤسسية، حيث تتحول الكارثة المناخية في هذه الحالات إلى تهديد مباشر للأمن الغذائي على المديين القصير والمتوسط.²

تعتبر موجات الجفاف الممتدة من أبرز الكوارث المناخية التي تمس توافر الغذاء، إذ تؤثر على نمو المحاصيل، وتجفف مصادر المياه الضرورية للري وتضعف المراعي الطبيعية، مما يرفع من تكلفة الإنتاج ويقلل من الكميات المعروضة في الأسواق، ففي السنوات الأخيرة سجلت عدة مناطق في إفريقيا والشرق الأوسط تكرارا غير مسبوق لفترات الجفاف، مما أدى إلى تراجع غلات الحبوب بنسبة كبيرة، ونفوق أعداد ضخمة من رؤوس الماشية، وارتفاع نسب الإعتماد على الواردات الخارجية، وفي حالات كثيرة يكون أثر الجفاف ممتدا إلى المواسم اللاحقة بسبب تدهور التربة واستنزاف الموارد المائية الجوفية وتأخر تعافي النظم الإنتاجية.³

تؤدي الفيضانات والأمطار الغزيرة إلى تدمير المحاصيل الزراعية في مراحل حرجية من نموها، وإغراق الحقول وانجراف التربة، كما تتلف المخازن والبنية التحتية المرتبطة بالنقل والتوزيع، ويترتب على ذلك صعوبة وصول الغذاء إلى الأسواق أو مراكز الإستهلاك، خاصة في المناطق الريفية والنائية، ما يرفع من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، كما تؤثر العواصف والرياح الشديدة على الأشجار المثمرة، والمنشآت المستخدمة في الزراعة المحمية كالبوت

¹ خدام منذر، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 266.

² رحمة منى، المرجع السابق، ص 114.

³ محمد صبري محسوب، الأخطار والكوارث الطبيعية والمواجهة معالجة جغرافية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 119.

البلاستيكية، والتجهيزات الإنتاجية بما في ذلك شبكات الري والتخزين، مما يزيد من الكلفة الإقتصادية ويحد من قدرة المنتجين على الاستمرار.¹

ولا يقتصر التأثير على الإنتاج المباشر، بل يشمل جوانب غير مرئية لكنها مؤثرة، مثل زعزعة ثقة المنتجين والمستثمرين في الإستقرار المناخي للقطاع الفلاحي، مما يدفعهم لتقليص إستثماراتهم أو التحول إلى أنشطة بديلة أقل تعرضاً للمخاطر، هذا الانسحاب التدريجي من القطاع الفلاحي يقلل من وفرة المواد الغذائية محلياً، ويعمق التبعية للأسواق الخارجية، ما يجعل توافر الغذاء خاضعاً لتقلبات أسعار الإستيراد وشروط التبادل التجاري.²

خامساً: تأثير التصحر على جودة التربة الزراعية:

يعد التصحر من الظواهر البيئية الأكثر ارتباطاً بتغير المناخ والأنشطة البشرية غير المستدامة، وهو يمثل تدهوراً تدريجياً في قدرة التربة على الإنتاج، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة والتي تمثل الحدود بين مناطق الهضاب والمناطق الصحراوية، ويتجلى التصحر في فقدان الغطاء النباتي، وتراجع خصوبة التربة وتدهور بنيتها الفيزيائية والكيميائية وقدرتها على الإنتاج، حيث يؤدي إلى انكماش المساحة الزراعية للأرض، ويحدث هذا التدهور نتيجة عوامل متداخلة، أبرزها تناقص معدلات الأمطار وازدياد الحرارة والري المفرط والإستغلال المفرط للموارد الزراعية الطبيعية والرعي الجائر، إلى جانب التوسع العمراني العشوائي، كما يؤثر التصحر على ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ما يجعل الأمن الغذائي في هذه المناطق مهدداً بصفة مباشرة.³

من أبرز الآثار التي يخلفها التصحر على التربة الزراعية هو الانخفاض المتسارع في نسبة المواد العضوية، والتي تعد أساساً لحيوية التربة ودورها في تغذية النبات، كما يفقد سطح التربة قدرته على الاحتفاظ بالماء، بفعل تراجع الغطاء النباتي وتفتت البنية الترابية، وهو ما يضعف من فعالية الري ويزيد من هشاشة الزراعة المطرية، وتترافق هذه التغيرات مع زيادة في ملوحة التربة في بعض المناطق، خاصة عند إستخدام مياه ري ذات نوعية متوسطة أو في ظل سوء تصريف مائي، ما يضعف من قابلية الأرض للغرس ويحد من تنوع المحاصيل

¹ سعيد سالم الجويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص 17.

² بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 49.

³ زبيري وهيب، المرجع السابق، ص 27.

الممكن استزراعها، ولا تقتصر تداعيات التصحر على خصوبة للتربة، بل تشمل أيضا الجوانب الفيزيائية، مثل التماسك والتهوية والتوازن المائي، إذ تؤدي التعرية الريحية والمائية إلى إزالة الطبقة السطحية الخصبة، وهي الطبقة التي تحتوي على أعلى تركيز من الكائنات الحية الدقيقة والمعادن الحيوية، ومع اختفاء هذه الطبقة تصبح التربة أكثر عرضة للانضغاط والصلابة، ما يعوق نمو الجذور، ويقلل من إنتاجية النباتات حتى لو توفرت المياه والأسمدة، وعليه فإن الزراعة في الأراضي المتصحرة تتطلب مجهودا مضاعفا لاسترجاع الحد الأدنى من الخصوبة، وغالبا ما تكون الكلفة أكبر من العائد.¹

فالمناطق التي تشهد تدهورا مستمرا في التربة تتجه تدريجيا نحو التخلي عن النشاط الفلاحي، مما يؤدي إلى فراغ في الريف وهجرة الفلاحين إلى المدن، وفقدان معارف تقليدية متراكمة في إدارة الأرض، ويؤدي هذا التراجع إلى تقلص المساحات المزروعة، وزيادة الاعتماد على الواردات، وتراجع قدرة البلدان المتأثرة على ضمان سيادتها الغذائية، وفي حالات أخرى ينتقل الضغط إلى مساحات جديدة تستغل بطريقة مفرطة لتعويض الخسائر، مما يؤدي إلى اتساع رقعة التصحر وخلق حلقة مفرغة يصعب تداركها.

المطلب الثاني: العوامل البشرية المؤثرة على الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

تؤثر العوامل البشرية بشكل مباشر في كيفية تنظيم النشاط الفلاحي، وتوجيه السياسات العمومية، وتوزيع الموارد والإنتاج داخل المنظومة الفلاحية، سواء من حيث فعالية السياسات العمومية أو من حيث مردودية الموارد أو أنماط الإستهلاك والتوزيع، فبعبارة أخرى العوامل الطبيعية التي تخضع لمنطق بيئي أو جغرافي، فإن العوامل البشرية تعبر عن اختيارات الدولة وتوجهات مؤسساتها، كما تعكس مدى جاهزية المجتمع للتكيف مع متطلبات التنمية الفلاحية الحديثة، وتشمل هذه العوامل الأبعاد التشريعية والتنظيمية والسياسات الإقتصادية والفلاحية والبيئية، إلى جانب التقدم التقني ومدى استيعابه من طرف الفاعلين، وكذلك التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر على سوق العمل وسلوك المستهلك، ويظهر من خلال تحليل هذه الجوانب أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط بتوفر الموارد، بل يتوقف بدرجة أكبر على طريقة إدارتها بشريا وعلى فعالية المؤسسات، ومدى وعي الأفراد والجماعات بأدوارهم في ضمان إستدامة الإنتاج وتحقيق التوازن الغذائي.

¹ محمد عبد الفتاح القصاص، المرجع السابق، ص 15.

الفرع الأول: العوامل التشريعية:

تشكل العوامل التشريعية الإطار المنظم لكافة التصرفات القانونية والأعمال الإدارية التي تحكم النشاط الفلاحي والغذائي، وتحدد الحدود التي تشتغل ضمنها المؤسسات والممارسات المتعلقة بهذا المجال، ويعكس هذا البعد مدى التزام الدولة في توجيه القطاع، ليس فقط من خلال سن النصوص القانونية، بل كذلك عبر توفير منظومة تنظيمية وإدارية قادرة على تفعيل السياسات الفلاحية وضمان إستقرارها واستمراريتها، وينظر إلى جودة الإطار التشريعي على أنها مؤشر مهم على فعالية التدخل العمومي في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، بإعتبار أن القواعد القانونية تحدد شروط إستغلال الموارد وتوزيع المسؤوليات، وتنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين والإدارة، غير أن فعالية هذه المنظومة قد تتأثر بتعدد النصوص وتشعب الصلاحيات ومدى التنسيق بين الهيئات المتدخلة.

أولاً: الإطار القانوني المنظم للقطاع الفلاحي والغذائي

يعد الإطار القانوني الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم القطاع الفلاحي وضبط مختلف أبعاده الإنتاجية والغذائية، بإعتباره قطاعاً حيوياً ذا طابع إستراتيجي، ويتجلى هذا الدور في سن مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي ترسم الحدود القانونية لإستغلال الأراضي الفلاحية، وتنظيم علاقات الإنتاج، وضمان تسيير الموارد الفلاحية وفق قواعد توازن بين متطلبات التنمية وحماية الموارد، وتناط بالتشريع الفلاحي مهام تحديد شروط الولوج إلى النشاط الفلاحي، وتنظيم الملكية العقارية الفلاحية، وإقرار الآليات القانونية للإستثمار في المجال، فضلاً عن ضبط قواعد السلامة الغذائية والرقابة الصحية والتأكد من المواصفات التقنية للمنتجات، كما يشمل تحديد الأجهزة الإدارية المكلفة بتسيير القطاع، وتوزيع الصلاحيات بين مختلف الهيئات العمومية، مما يؤسس لنمط من الحوكمة الرشيدة يرتكز على تدخل الدولة كمنظم ومراقب ومرافق لمختلف القطاعات المعنية.¹

لا يختزل دور الدولة في مجرد التقنين، بل يتعداه إلى التأطير المؤسساتي للسياسات الفلاحية، بما يضمن توجيه النشاط الفلاحي نحو الأهداف الوطنية المرتبطة بالأمن الغذائي،

¹ بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 56.

وتقليص التبعية وتعزيز الإستدامة، وتعد النصوص القانونية المتعلقة بالفلاحة أداة لتحديد قواعد ممارسة هذا النشاط وكيفيات التعامل مع الأراضي وطرق إستغلالها، وتنظيم الأسواق الفلاحية وضبط مسالك التوزيع، إضافة إلى تأطير العلاقة بين الفاعلين العموميين والخواص في المجال، غير أن تعدد النصوص وتشتت مجالات تدخلها قد يفضي في بعض الحالات إلى صعوبات في التطبيق أو تشعب في الصلاحيات، ما يفرض ضرورة تحديث المنظومة القانونية بما يواكب التحولات المناخية والتقنية والإقتصادية التي يعرفها المجال الفلاحي والغذائي، ومن هنا تبرز أهمية وجود إطار قانوني واضح ومتناسق وقابل للتنفيذ، يدعم القدرة التنظيمية للدولة، ويضمن إستقرار النشاط الفلاحي وتوجيهه نحو تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.¹

ثانيا: المنظومة الإدارية المرتبطة بالأمن الغذائي

تتولى المنظومة الإدارية تفعيل السياسات الفلاحية والغذائية، من خلال الإشراف المباشر على تنفيذ النصوص القانونية، وتنسيق جهود الدولة على المستويين المركزي والمحلي، وتعد الوزارات وفي مقدمتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجهة الأساسية المسؤولة عن تخطيط البرامج الفلاحية وتوجيه الإستثمارات ومتابعة تنفيذ المخططات الوطنية المرتبطة بالأمن الغذائي، وتضطلع هذه الوزارة بوضع الآليات التنظيمية لتنفيذ التوجهات الحكومية، سواء من حيث ضبط الإنتاج النباتي والحيواني، أو من خلال تأطير السوق وضمان التوازن بين العرض والطلب، كما تشترك وزارات أخرى في هذا المسار، مثل وزارة التجارة فيما يتعلق بمراقبة السوق والأسعار، ووزارة البيئة في ما يخص التوازن البيئي وإستدامة الموارد، ووزارة المالية التي تعنى ببرامج الدعم والتحفيزات المالية، ويضاف إلى ذلك الدور المتزايد للوزارة المكلفة بالبحث العلمي في ربط السياسات الفلاحية بنتائج الإبتكار والتطوير التقني.²

كما تناط بالمديريات التنفيذية الولائية والبلدية من خلال مديريات الفلاحة، مهام ميدانية تتعلق بمتابعة تنفيذ البرامج الفلاحية وتوجيه المنتجين وتقديم الدعم التقني، إضافة إلى التنسيق مع البنوك والمؤسسات المعنية بتمويل المشاريع الفلاحية، وتشرف هذه الهيئات

¹ ذياب الكبيسي عبد الجبار محسن، المرجع السابق، ص 95.

² بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 59.

على مراقبة استعمال الموارد الفلاحية، وتنظيم الفلاحين ضمن أطر مهنية، وتسهيل الوصول إلى الإعانات العمومية، كما تقوم بدور رقابي في ما يتعلق بمطابقة الإنتاج الفلاحي للمواصفات الصحية والجودة، بالتعاون مع مصالح الصحة البيطرية والمخابر التقنية المختصة، ويشكل هذا التنوع في الهيئات الإدارية عنصراً أساسياً لضمان استمرارية النشاط الفلاحي وتحقيق أهداف الأمن الغذائي، غير أن تعدد المتدخلين قد يؤدي في بعض الحالات إلى تداخل في الصلاحيات وصعوبة في التنسيق، مما يبرز الحاجة إلى حوكمة إدارية أكثر مرونة، تقوم على تكامل الأدوار وتوضيح المسؤوليات ضمن رؤية وطنية شاملة.¹

ثالثاً: إشكالية تعدد النصوص وتداخل الصلاحيات

يعد تعدد النصوص القانونية والتنظيمية من أبرز الإشكالات التي تعيق فعالية التأطير القانوني للقطاع الفلاحي والغذائي، إذ غالباً ما تصدر تشريعات متفرقة تغطي جوانب جزئية من المنظومة، دون أن تكون منسجمة ضمن إطار موحد ومتكامل، ففي كثير من الأحيان تتناول نصوص مختلفة نفس الموضوع كتنظيم الأسواق أو شروط الإستغلال أو منح الامتيازات لكن بآليات ومفاهيم متفاوتة، ما يؤدي إلى تكرار غير ممنهج أو إشكالات على مستوى التطبيق، كما أن تطور التشريعات لا يكون موافقاً مع متطلبات الواقع الحالي، فبعض النصوص قديمة أو غير ملائمة للواقع الفلاحي الجديد والتي تستوجب عصرنتها، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المناخية والمتطلبات الصحية أو التحديات التقنية المرتبطة بالإستيراد والتصدير، ويؤدي هذا التشتت إلى صعوبة لدى المتعاملين في فهم القواعد المنظمة، كما يربك الإدارة في مراقبة مدى الامتثال لها.²

فتداخل الصلاحيات بين الجهات الإدارية يمثل عائقاً إضافياً أمام تنفيذ السياسات الفلاحية والغذائية بفعالية، إذ نجد أحياناً أن نفس النشاط يخضع لإشراف أكثر من جهة، مثل تدخل وزارات مختلفة في ضبط الإنتاج، أو في تسليم التراخيص، أو في الرقابة على الجودة، دون وجود تنسيق فعال أو تقسيم واضح للمهام، هذا التداخل يضعف من قدرة الدولة على التوجيه الدقيق، ويخلق حالات من التنازع أو التكرار في الإجراءات، وهو ما ينعكس سلباً على سرعة اتخاذ القرار، وعلى ثقة المنتجين والمستثمرين في نجاعة الجهاز الإداري، كما أن

¹ رحمة منى، المرجع السابق، ص 189.

² عبد الحليم الحمزة، المرجع السابق، ص 113.

الجهات المحلية لا تكون دائما على دراية كافية بمستجدات النصوص التشريعية، ما يؤدي إلى تطبيقات متفاوتة من ولاية إلى أخرى، وينتج حالة من اللاإستقرار في التنفيذ القانوني.

وقد تستعمل النصوص القانونية كأداة للإدارة الظرفية وليس كإطار إستراتيجي مستدام، فبدل بناء منظومة تشريعية متكاملة ومرنة، تواجه المنظومة الحالية بتراكمات نصوص متتالية، تصدر إستجابة لحالات طارئة، دون تقييم آثار النصوص السابقة أو مواءمتها ضمن رؤية موحدة، فمن الضروري إعادة النظر في هندسة التشريع الفلاحي والغذائي، سواء من خلال توحيد المرجعيات القانونية، أو عن طريق إنشاء هيئة تنسيق عليا تجمع بين مختلف الفاعلين وتضبط الصلاحيات وتعمل على تنسيق وتوزيع المسؤوليات، فالحوكمة التشريعية والإدارية ليست مسألة تنظيم فقط، بل هي شرط لضمان نجاعة السياسات العمومية وتحقيق الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

الفرع الثاني: العوامل السياسية:

تمثل العوامل السياسية عنصرا هاما في تشكيل البيئة العامة التي يتم فيها وضع السياسات الفلاحية والغذائية وتنفيذها، بما في ذلك مدى الإستقرار المؤسسي ووضوح الرؤية التنموية وفعالية الأجهزة الحكومية، فالسياق السياسي لا ينعكس فقط على طبيعة التشريعات والتوجهات الإقتصادية، بل يتعدى ذلك إلى تحديد مستوى التدخل العمومي، ودرجة الدعم الموجه للقطاع الفلاحي، ومدى قدرة الدولة على إدارة الأزمات وضمان استمرارية الإمدادات الغذائية، وتظهر تجارب عدة أن الدول التي تتمتع بمستوى عال من الإستقرار السياسي وتوجهات فلاحية واضحة ومتكاملة، تكون أكثر قدرة على تحقيق التوازن الغذائي وضمان إستدامة الإنتاج والتقليل من تبعيتها الغذائية، وتؤدي الأوضاع السياسية وتنوع السياسات العمومية، إلى إجهاد المنظومة الفلاحية وتهديد الأمن الغذائي، خاصة في ظل تقلبات السوق العالمية والمخاطر المناخية المتزايدة.¹

أولا: الإستقرار السياسي ومدى تأثيره على الأمن الغذائي:

يرتبط الأمن الغذائي إرتباطا وثيقا بدرجة الإستقرار السياسي داخل الدولة، إذ يعد هذا الأخير شرطا أساسيا لضمان استمرارية السياسات العمومية، وتوفير بيئة مناسبة للإنتاج

¹ محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص 113.

والإستثمار والتوزيع، بما يشمل القطاع الفلاحي والغذائي، فالأنظمة السياسية المستقرة غالباً ما تنجح في تأمين سلاسل الإمداد، وتعزيز الاحتياطات الإستراتيجية وضبط السوق وتوجيه الدعم نحو الفئات الهشة، ويؤدي غياب الإستقرار إلى تعطيل هذه الوظائف، سواء بسبب النزاعات المسلحة أو الانقلابات أو الأزمات المؤسسية، مما يؤدي إلى اضطراب الإنتاج الفلاحي وإضعاف القدرة الشرائية وازدياد الإعتماد على المساعدات الخارجية، وتعد الحرب الروسية الأوكرانية مثالا بارزا على أثر الأزمات السياسية الدولية في الأمن الغذائي العالمي، إذ أدت هذه الحرب إلى توقف تصدير كميات ضخمة من القمح والذرة من أوكرانيا، بإعتبارها من أكبر المصدرين عالمياً، ما أحدث اضطراباً في السوق الدولية، خصوصاً في الدول التي تعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب، مثل مصر ولبنان وتونس، وأسفر ذلك عن ارتفاع أسعار الحبوب والخبز في عدة مناطق، مما هدد الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي.¹

تظهر بعض الدول ذات الأنظمة السياسية المستقرة قدرة أكبر على حماية منظومتها الغذائية من الصدمات الخارجية، فمثلاً تمكنت كندا من الحفاظ على إستقرار سلاسلها الغذائية خلال جائحة كوفيد-19، من خلال التفعيل السريع لخطط الطوارئ ودعم المنتجين وتيسير التوريد الداخلي، رغم اضطرابات سلاسل النقل الدولية، كما ساهم وضوح التوجهات السياسية في دعم القطاع الفلاحي ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، مع الحفاظ على مستويات مقبولة من الأسعار، وتبرز هذه النماذج أن وجود مؤسسات قوية، وآليات تخطيط مرنة وإستقرار داخلي، إذ يعد الإستقرار السياسي من الشروط المسبقة لضمان إستدامة الأمن الغذائي، والتقليل من أثر الأزمات المناخية أو الجيوسياسية، سواء على المدى القصير أو البعيد.²

ثانياً: السياسة الفلاحية الوطنية وتوجهاتها:

تلعب السياسة الفلاحية الوطنية دوراً رئيسياً في تشكيل ملامح المنظومة الغذائية لأي دولة، إذ تعد الأداة التي من خلالها ترسم التوجهات الكبرى للإنتاج، وتحدد أولويات التدخل العمومي، وتبنى الخطط الكفيلة بتحقيق الإكتفاء الغذائي وتعزيز الإستدامة، وتعتمد نجاعة هذه السياسة على مدى انسجامها مع الخصائص المناخية والإقتصادية والإجتماعية للدولة،

¹ بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 63.

² حمدي باشا رابح، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص 34.

وقدرتها على ربط الأهداف التنموية بالموارد الفعلية المتاحة، فالدول التي تبنت سياسة فلاحية موجهة، قائمة على الإستثمار في الأصناف الملائمة، ودعم الفلاحين الصغار، وتطوير البنية التحتية وتنظيم الأسواق، استطاعت في الغالب أن تحقق مستويات متقدمة من الأمن الغذائي، وتعد التجربة الجزائرية مثالا جديرا بالاهتمام، حيث سعت الدولة منذ بداية الألفية الثالثة إلى وضع سياسات فلاحية متعددة بهدف النهوض بالقطاع وتعزيز الأمن الغذائي، فقد تم إطلاق عدة برامج، من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي انطلق سنة 2000، وركز على دعم الإنتاج المحلي وتشجيع استصلاح الأراضي، وتوفير القروض والإعانات للفلاحين، خاصة في المناطق الصحراوية وشبه الجافة، كما شهدت السنوات الأخيرة توسعا ملحوظا في مشاريع الزراعة الصحراوية، مع إدخال تقنيات السقي بالتنقيط واستعمال الطاقة الشمسية، بهدف إستغلال المساحات الشاسعة غير المستغلة جنوب البلاد، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ولا يزال القطاع يواجه تحديات تتعلق بتقلبات المناخ، ومحدودية الموارد المائية، ونقص التنظيم في سلسلة التسويق، ما يستدعي تعزيز التنسيق بين السياسات الفلاحية والبيئية والاجتماعية لتحقيق أهداف الإستدامة الفعلية.¹

كما نجحت دول مثل البرازيل في تحويل سياساتها الفلاحية من نموذج قائم على الفلاحة المعيشية المحدودة، إلى نموذج إنتاجي عالي الكفاءة، يركز على البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة، ودعم المؤسسات التعاونية، وهو ما جعلها واحدة من كبار المصدرين العالميين للذرة والصويا واللحوم، ويلاحظ أن السياسات التي تضع الأمن الغذائي في صلب الأولويات الوطنية، وتربط الفلاحة بقضايا السيادة الإقتصادية والاجتماعية، تكون أكثر قدرة على مقاومة الصدمات وتجاوز التبعية، لذا فإن غياب توجه فلاحى واضح أو الإعتماد على إجراءات ظرفية وغير منسجمة، يؤدي إلى هشاشة القطاع وتفاقم الفجوة الغذائية، حتى في الدول التي تمتلك موارد طبيعية واسعة، لذا فإن نجاعة السياسة الفلاحية لا تقاس فقط بحجم التدخل، وإنما بمدى اتساقها واستمراريتها وفعاليتها في تحقيق أهداف ملموسة في مجال الإنتاج والتوزيع والتوازن الغذائي.²

¹ بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 74.

² عبد الحليم الحمزة، المرجع السابق، ص 135.

ثالثاً: السياسة الإقتصادية والتجارية وانعكاساتها على التوازن الغذائي:

تؤثر السياسة الإقتصادية والتجارية بشكل مباشر في التوازن الغذائي للدولة، من خلال ما تفرضه من توجهات في مجالات الإنتاج والتوزيع والتصدير والإستيراد، إذ لا يمكن فصل المنظومة الغذائية عن الخيارات الإقتصادية الكبرى، سواء المرتبطة بالتنمية الفلاحية أو الصناعية، أو بالانفتاح التجاري على الأسواق الدولية، فالسياسات التي تعطي الأولوية للقطاعات الإنتاجية المحلية، وتوجه الموارد نحو الإستثمار الفلاحي، وتوفير الحماية المدروسة للمنتج الوطني، وغالباً ما تساهم في تقليص فجوة الإستيراد، ومحاولة تحقيق الإكتفاء الغذائي، وتحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب، وقد يؤدي الإفراط في الانفتاح التجاري أو تبني سياسات إقتصادية تهمل الجانب الفلاحي لصالح قطاعات أخرى إلى تعميق التبعية الغذائية، وتقييد قدرة الدولة على التحكم في أسعار المنتجات الأساسية، خاصة في ظل تقلبات السوق الدولية، وتبرز بعض التجارب مثل الأرجنتين، كيف يمكن لسياسة تجارية مرنة أن توازن بين تصدير الفائض الفلاحي، وضبط السوق الداخلية بأسعار مدعومة، كما أظهرت الأزمة الغذائية العالمية في 2008، ثم لاحقاً تداعيات جائحة كوفيد-19، أن الإقتصادات الأكثر اعتماداً على الواردات الغذائية هي الأكثر هشاشة عند حصول اضطرابات في سلاسل الإمداد، ويستنتج من ذلك أن بناء توازن غذائي مستدام يتطلب مواءمة دقيقة بين الإعتبارات الإقتصادية والتوجهات التجارية والإحتياجات الفعلية للسكان، بما يحفظ الأمن الغذائي ويقلص من المخاطر المرتبطة بالتقلبات الخارجية.¹

رابعاً: السياسة البيئية وأثرها على القطاع الفلاحي:

تعد السياسة البيئية جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الشاملة للتنمية، وتمثل في السياق الفلاحي أحد الأبعاد المؤثرة على إستدامة الإنتاج وقدرته على التكيف مع التغيرات المناخية والضغط على الموارد، فالنشاط الفلاحي بحكم إرتباطه الوثيق بالأرض والماء والهواء، هو من أكثر القطاعات تأثراً بالتدهور البيئي، وفي الوقت ذاته من أبرز العوامل المساهمة فيه، وتعنى السياسة البيئية بوضع الضوابط الكفيلة بحماية الموارد الطبيعية، وتحديد شروط الإستغلال، وتوجيه السلوك الإنتاجي نحو ممارسات تراعي التوازن البيئي، مثل الحفاظ على التربة وتقنين إستخدام المياه والحد من التلوث الناتج عن الأسمدة والمبيدات، غير أن فعالية

¹ بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 75.

هذه السياسة تقاس ليس فقط بتعدد النصوص القانونية، بل بمدى إدماج البعد البيئي في صلب السياسات الفلاحية نفسها، وجعل حماية البيئة مكونا ملازما للتخطيط الفلاحي، وليس مجرد ملحق تقني أو ظرفي.¹

يؤدي التوسع الفلاحي غير المراقب والممارسات المستنزفة غير المستدامة إلى نضوب الموارد الطبيعية، وارتفاع نسب التلوث وتدهور خصوبة التربة، مما يهدد على المدى المتوسط القدرة الإنتاجية للقطاع برمته، وتبرز بعض التجارب التي نجحت في إدماج السياسة البيئية ضمن المنظومة الفلاحية، من خلال تبني ما يعرف بالفلاحة البيئية أو الفلاحة المستدامة، التي تعتمد على التدوير الطبيعي للمواد، وتقليل الاعتماد على المواد الكيميائية، والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويلاحظ أن هذه المقاربات تؤدي إلى نتائج إيجابية ليس فقط من حيث الحفاظ على البيئة، بل أيضا من حيث استقرار الإنتاج وتخفيض الكلفة وتحسين جودة الغذاء.²

كما أن للسياسات البيئية أثرا مهما في مجال توجيه الدعم العمومي والامتيازات، حيث يمكن أن تستخدم أدوات السياسة البيئية لتشجيع المنتجين على تبني ممارسات صديقة للبيئة، من خلال الحوافز الضريبية أو التمويلات المخصصة للمشاريع التي تراعي المعايير البيئية، كما يمكن فرض قيود أو رسوم على الأنشطة التي تحدث ضررا بيئيا بالغا، مثل الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية أو تدمير الغطاء النباتي، إلا أن نجاح هذه السياسات يظل رهينا بوجود جهاز رقابي فعال، ومؤسسات قادرة على تطبيق القواعد البيئية، ومرافقة الفاعلين الميدانيين في التحول نحو أنماط إنتاج أكثر استدامة.

الفرع الثالث: العوامل التقنية:

تعتبر العوامل التقنية من أبرز الآليات لتحول القطاع الفلاحي وتحسين قدرته على الإستجابة لتحديات الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، فمع تطور المعارف العلمية وازدياد الاعتماد على الابتكار، أصبح النجاح في رفع المردودية وتحسين نوعية الإنتاج مرهونا بمدى توظيف التكنولوجيات الحديثة، سواء في مرحلة الإنتاج أو المعالجة أو التوزيع، ولا يقتصر هذا التقدم على الوسائل الميكانيكية والرقمية، بل يشمل أيضا التطورات الكيميائية

¹ محمود عبد المولى، المرجع السابق، ص 101.

² زبيري وهيب، المرجع السابق، ص 87.

والبيولوجية، التي أحدثت تحولاً في أنماط الفلاحة وأساليب التدخل التقني، كما أن الطاقة باعتبارها عنصراً ملازماً لكل حلقة إنتاجية، باتت عاملاً محدداً في الكلفة والإستدامة البيئية على حد سواء، ومع أن هذه العوامل تتيح فرصاً كبيرة لتحديث القطاع وتحسين مردوديته، إلا أنها قد تفرز آثاراً سلبية إذا استخدمت خارج الضوابط التقنية والبيئية، مما يجعل مسألة توظيفها رهينة بتوازن دقيق بين الفعالية والإستدامة.

أولاً: دور التقدم التكنولوجي في تطوير الإنتاج الفلاحي:

أدى التقدم التكنولوجي خلال العقود الأخيرة إلى تحولات جذرية في بنية الإنتاج الفلاحي، من حيث الكفاءة والكمية والتنوع، إذ أصبحت التكنولوجيا عنصراً هاماً في تجاوز القيود التقليدية التي كانت تواجه النشاط الفلاحي، سواء تلك المرتبطة بالمناخ أو بالتربة أو باليد العاملة، وقد شمل هذا التقدم عدة مجالات مترابطة، من بينها استعمال الآلات الذكية في عمليات الحرث والبذر والحصاد، وتطوير نظم الري الموضعية التي تقلص من إستهلاك المياه، وتوظيف نظم المراقبة عن بعد من خلال الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار لتتبع صحة المحاصيل ومراقبة الآفات، كما سمحت الرقمنة في المجال الفلاحي بتجميع وتحليل البيانات البيئية والإنتاجية، مما مكن من اتخاذ قرارات فورية ودقيقة بخصوص التسميد والري والمكافحة البيولوجية، وهو ما انعكس مباشرة على تحسين المردودية وتقليل الخسائر.¹

وتنقسم أنواع التكنولوجيا الفلاحية إلى عدة أقسام:

- أ- تكنولوجيات الثروة الحيوانية: الوسم الإلكتروني، روبوتات الحلب، المعالف الآلية، التتبع والمراقبة.
- ب- تكنولوجيات إدارة المحاصيل: الجرارات ذاتية القيادة، روبوتات الرش، روبوتات الحصاد، تقنيات الري.
- ج- تكنولوجيات تربية الأحياء المائية: أتمتة تربية الأحياء المائية، المعالف الآلية، المراقبة والتتبع.

¹ عبد الواحد منصور، المرجع السابق، ص 112.

د- تكنولوجيات الحراثة¹: النقل الموجه بأنظمة تحديد المواقع، رصد الغابات.

ولا يقتصر دور التكنولوجيا على الجانب التقني فحسب، بل يمتد إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق، وضبط التوزيع وتحسين سلسلة القيمة الفلاحية، وذلك من خلال نظم التتبع والتعليب، وتوفير معلومات فورية حول الأسعار والطلب، كما أن استخدام تقنيات التخزين الحديثة ساهم في تقليص خسائر ما بعد الحصاد، خاصة في الدول التي تعاني من هشاشة في البنية التحتية، ويلاحظ أن الدول التي أولت أهمية للإبتكار الفلاحي، واستثمرت في البحث العلمي الفلاحي، ووفرت بيئة حاضنة للتجديد والتطوير والإبتكار التكنولوجي، استطاعت أن ترفع من إنتاجيتها الفلاحية، وتحقق تقدما ملحوظا في مجال الأمن الغذائي، ويظل تعميم هذا التقدم رهينا بمدى جاهزية المنظومة الفلاحية لاستقباله، سواء من حيث التكوين أو التمويل أو البنية التنظيمية، بما يضمن اندماج التكنولوجيا ضمن منطق التنمية الشاملة لا أن تبقى حكرا على مشاريع معزولة أو على كبار المستثمرين فقط.²

ثانيا: تأثير الإبتكارات الكيميائية والبيولوجية في تحسين المردودية:

أدت الإبتكارات الكيميائية والبيولوجية إلى إحداث نقلة نوعية في منظومة الإنتاج الفلاحي، من خلال تحسين الأداء الإنتاجي للنباتات والحيوانات، ورفع قدرة المزارعين على التحكم في عوامل النمو والمردودية، فقد مكن تطوير الأسمدة المعدنية من تحسين ودعم الخصوبة السريعة للتربة، وتعويض النقص في المغذيات الأساسية، مما ساعد على تسريع نمو المحاصيل ورفع غلات الإنتاج في مساحة محدودة، كما ساهم التوسع في استعمال المبيدات الكيميائية في تقليص الأضرار الناتجة عن الآفات والأعشاب الضارة، وحماية الحقول من الانهيار الكلي في بعض المواسم، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي باتت تسهل انتشار الأمراض النباتية والحشرية خارج فترات التقليدية.³

¹ نهج يتمثل في الجمع بين مختلف الأنشطة الفلاحية في إطار تكاملي (أشجار، محاصيل، مواشي)، مع الجمع بين التقنيات الزراعية والفلاحية لخلق نظام إنتاج بالأرض أكثر تنوعا وإنتاجية وربحية وصحة وإستدامة، ولويد الأشوح، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، 2017، ص 130.

² عادل يوسف إسماعيل، المرجع السابق، ص 40.

³ زبيري وهيبه، المرجع السابق، ص 97.

وقد برزت الابتكارات البيولوجية كبديل أو مكمل لتحسين المحاصيل، حيث أتاحت التقنيات البيوتكنولوجية الحديثة تطوير أصناف نباتية محسنة من حيث مقاومة الجفاف¹، أو التكيف مع درجات الحرارة المرتفعة، أو مقاومة الأمراض، وهو ما سمح بتحقيق إنتاج أكثر إستقراراً حتى في البيئات الهشة، كما ساعدت بعض المكملات الحيوية مثل البكتيريا المفيدة واللقاحات الزراعية في تحسين امتصاص العناصر الغذائية، وتنشيط التربة بيولوجياً، دون الإضرار بتوازنها البيئي، وتعد هذه التطورات أحد الأعمدة التي استندت إليها سياسات الأمن الغذائي في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعاني من ضغط سكاني أو محدودية في المساحات الصالحة للزراعة.²

ومع أن هذه الابتكارات قد رفعت في كثير من الحالات من الإنتاجية الفلاحية، فإن أثرها الإيجابي يبقى مشروطاً بحسن الاستعمال، ومدى التزام الفاعلين الفلاحين بالمقاييس التقنية والصحية، خاصة في ما يتعلق بالجرعات، وتوقيت الاستخدام، والتناسق مع طبيعة التربة والمناخ، فالإستخدام المفرط أو غير المراقب للمبيدات والأسمدة يمكن أن يفضي إلى نتائج عكسية، سواء من حيث تدهور جودة التربة والمياه، أو من حيث المخاطر الصحية على المواطن، وهو ما يستدعي توازناً دقيقاً بين مردودية الإنتاج وسلامة المنظومة البيئية، وعلى هذا الأساس لا ينظر إلى الابتكارات الكيميائية والبيولوجية كغاية في حد ذاتها، بل كوسائل ينبغي توظيفها ضمن سياسة فلاحية عقلانية، تستند إلى البحث العلمي والإرشاد التقني والرقابة التنظيمية الفعالة.³

ثالثاً: آثار إستخدام الأسمدة والمبيدات:

تساهم الأسمدة والمبيدات في تحسين المردودية الفلاحية بشكل ملحوظ، حيث تشكل إلى جانب البذور المحسنة أحد أبرز أدوات الثورة الفلاحية الحديثة، لا سيما في الدول التي سعت إلى تحقيق الإكتفاء الغذائي ورفع الإنتاج في ظل محدودية الموارد الطبيعية، فالأسمدة سواء العضوية أو المعدنية تساعد على تعويض نقص العناصر الغذائية في التربة،

¹ التقنيات البيوتكنولوجية هي مجموعة من الأدوات والأساليب العلمية التي تستخدم الكائنات الحية أو أجزاء منها، لتحسين المنتجات، تطوير المحاصيل، أو حل مشكلات بيئية وصحية وزراعية، أي هي تطبيق العلوم البيولوجية والهندسة الوراثية في تطوير أنظمة أو منتجات تخدم الإنسان.

² بكدي فاطمة، المرجع السابق، ص 110.

³ زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 103.

وتزيد من قدرة النبات على النمو والإثمار، بينما تساهم المبيدات في الحد من الخسائر الناتجة عن الحشرات والفطريات والأعشاب الضارة، وهو ما يسمح بحماية المحصول وتحقيق إستقرار نسبي في الإنتاج، فإدخال هذه الوسائل ضمن دورة الإنتاج الزراعي قد رفع إنتاجية الهكتار في العديد من البلدان النامية، وساعد على تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية، ما انعكس إيجاباً على الأمن الغذائي في المدى القصير.¹

إلا أن الإستخدام غير العقلاني أو المكثف للأسمدة والمبيدات يحمل تبعات سلبية على المدى المتوسط والبعيد، سواء على مستوى التربة أو المياه أو صحة الإنسان، فمن جهة تؤدي التراكومات الكيميائية في التربة إلى تراجع في نشاطها البيولوجي، وإضعاف قدرتها الطبيعية على التجدد، كما تسبب بعض المركبات الكيميائية اختلالاً في توازن العناصر المغذية، مما ينعكس على جودة المحاصيل، أما في ما يتعلق بالمياه فإن تسرب الأسمدة إلى الموارد السطحية والجوفية يحدث ظاهرة ما يعرف بتخثث المياه، وهو ما يؤدي إلى اختناق الحياة المائية وظهور الطحالب السامة، أما المبيدات خاصة تلك التي تحتوي على مركبات شديدة السمية، فقد أظهرت آثاراً خطيرة عند تراكمها في السلسلة الغذائية، سواء من حيث الأثر الصحي على المواطن، أو من حيث اختفاء الحشرات النافعة مثل النحل التي لها دور في التوازن البيئي والتلقيح الزراعي.²

رابعا: تأثيرات الطاقة:

تعتبر الطاقة عنصراً أساسياً في دعم المنظومة الفلاحية الحديثة، إذ تدخل بشكل مباشر في مختلف مراحل الإنتاج، من تشغيل الآلات الفلاحية إلى ضخ المياه لأغراض الري ثم المعالجة والتخزين والنقل والتوزيع، ويعتمد القطاع الفلاحي بشكل كبير على مصادر الطاقة الأحفورية مثل الوقود والبنزين والديزل، في تشغيل المعدات الثقيلة وأنظمة الري، خاصة في المناطق الريفية غير المرتبطة بشبكات الكهرباء، كما أن سلاسل التبريد الخاصة بالمنتجات الفلاحية الطازجة ومراكز التخزين والمزارع الصناعية تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء، مما يجعل من توفر الطاقة وإستقرارها عاملاً في ضمان الإنتاج واستمراريته، وفي الوقت ذاته فإن ارتفاع أسعار الطاقة يؤثر مباشرة على كلفة الإنتاج، ما ينعكس على الأسعار النهائية للمواد

¹ محمد غربي، المرجع السابق، ص 27.

² بكدي فاطمة، المرجع السابق، ص 124.

الغذائية، وقد يضعف القدرة التنافسية للمنتجين المحليين أمام المنتجات المستوردة الأقل كلفة.¹

إذ أن الطاقات المتجددة لن تكفي وحدها لتوفير ما الإحتياجات العالمية كالتى توفرها الطاقة التقليدية، إذ يصعب تعويض الكميات المستهلكة من الريع حالياً، وبالتالي من الممكن أن أغلب الدول قد تلجأ لإستخدام مزيج طاقتي تقليدي ومتجدد.²

غير أن هذا الإعتماد المكثف على الطاقة خاصة الأحفورية منها، لا يخلو من آثار بيئية سلبية تمس مباشرة قطاع الفلاحة والموارد الطبيعية المرتبطة به، فاحتراق الوقود الأحفوري في الحقول أو محركات الآلات أو وسائل النقل الفلاحي ينتج انبعاثات كبيرة من الغازات الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين، وهي غازات تساهم في تفاقم التغيرات المناخية، التي تعود بدورها لتؤثر سلباً على الإنتاج الفلاحي من خلال اختلال الفصول، وارتفاع درجات الحرارة وزيادة الضغط على الموارد المائية، كما ينتج عن بعض مراكز الإنتاج الفلاحي الميكانيكي ملوثات محلية، مثل الغبار والدخان والانبعاثات ذات المواد الزيتية التي تؤثر على جودة الهواء، وقد تؤدي إلى تلوث التربة والمياه، خاصة في غياب آليات رقابة بيئية صارمة.³

كما تواجه البيئة العديد من المشاكل أهمها التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية، فتنقيات استخراج ونقل ومعالجة النفط والغاز، وخاصة إستخدامها النهائي أي حرقها، لها آثار تنعكس سلباً على البيئة خاصة الفلاحة والغذاء، ومن آثارها نجد الاحتباس الحراري، وتآكل طبقة الأوزون، وتغير المناخ، ندرة الامطار وتزايد الجفاف وتناقص الثلوج والتقلبات في الظواهر الطبيعية، ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لذوبان الجليد القطبي، فالزيادة في كمية الغازات المنبعثة تزيد ارتفاع درجة الحرارة في العالم.⁴

¹ بوعشير مريم، دور أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 89.

² أحلام زواوية، دور إقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2012، ص 148.

³ محمود عبد المولى، المرجع السابق، ص 109.

⁴ بوجلطي عز الدين، النظام القانوني للاستثمار في قطاع الطاقة في الجزائر والمتغيرات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016، ص 221.

كما أن بعض أنماط توليد الطاقة التي يعول عليها لتغطية الحاجيات الفلاحية، مثل السدود المائية ومحطات الطاقة الحرارية، لها تأثيرات غير مباشرة على التوازن البيئي المحيط بالنشاط الفلاحي، فبناء السدود الكبيرة قد يؤدي إلى إغراق مساحات فلاحية، أو تقليص تدفقات المياه نحو الأراضي الواقعة أسفل الحوض المائي، مما يحدث خللاً في أنماط الري التقليدية ويزيد من ملوحة التربة، كما أن محطات الطاقة التي تستخدم المياه للتبريد أو كعنصر في التشغيل تعيدها إلى الطبيعة بدرجات حرارة مختلفة أو محملة بمواد كيميائية، وهو ما يهدد النظم البيئية المائية، ويقلص من جودة المياه المتاحة للزراعة، وتضاف إلى ذلك الكميات الكبيرة من المياه التي تستهلك في بعض التوربينات المائية العاملة على مبدأ التبخير، حيث يفقد جزء معتبر من الموارد المائية في الجو، ما ينعكس سلباً على المخزون المائي المتاح للقطاع الفلاحي، خاصة في المناطق التي تعاني أصلاً من ندرة الموارد.¹

تعتبر الانعكاسات السلبية للطاقات الأحفورية على البيئة من أهم الأسباب التي دفعت بالدول للبحث عن طاقات بديلة كفيلة بتجنب أو تقليل الآثار الناجمة عن استخدام الطاقة الأحفورية، فالطاقات المتجددة تلعب دور كبير في الحد من التغيرات المناخية على المستوى العالمي، وذلك بالتقليل من انبعاثات الغازات السامة التي تزيد من تلوث الهواء وتضر البيئة بصفة عامة، فالطاقات المتجددة مرشحة بقوة لتخفيف الضغط على الطلب على الطاقات التقليدية الناضبة، حيث تعتبر مصادر مستدامة للطاقة.²

يؤكد الكثير من الباحثين في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم إمكانية نضوب الموارد الطاقوية الأحفورية، كما يجب التفكير في الحد من الغازات المنبعثة والمتسببة في الاحتباس الحراري، فالتوجه نحو استخدام الطاقة المتجددة النظيفة التي لا تنضب بأشكالها المتعددة أصبح ضرورة حتمية، خاصة أنه يمكن الحصول عليها في أي مكان في الأرض.³

وترتبط الطاقات المتجددة بالأمن الغذائي عبر البعد البيئي، وذلك من خلال الحد من التأثيرات البيئية الغير مرغوب فيها خاصة فيما يتعلق بالانبعاثات الغازية وكل ما يؤثر على

¹ زبيري وهيبية، المرجع السابق، ص 105.

² أحمد بركات، حسان ناصف، أهمية ودور الطاقات المتجددة دولياً، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، عدد 2، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 90.

³ شين خثير، مزارق ورده، الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، استعراض لبعض تجارب الدول العربية النفطية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، مجلد 6، 2021، ص 18.

المناخ وزيادة الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأمازون مما ينعكس سلبا على الغذاء والنباتات بصفة عامة، وتعتبر الطاقات المتجددة طاقات نظيفة، أي أنها لا تتسبب في إختلال البيئة وارتفاع درجة حرارة الأرض، ولا تنتج عنها مخلفات تضر بالبيئة والغذاء لهذا أطلق عليها الطاقة الخضراء، فهي تقلل من حدة هذه التأثيرات مقارنة باستخدام الطاقات الاحفورية، كما أنها تتميز بإمكانية إستغلالها المستمر دون أن يؤدي إلى استنفاد منابعها، فهي طاقة طبيعية لا تنضب، لذلك يمكن القول أن أساس العلاقة في الجانب البيئي يعتمد على تخفيض حجم الانبعاثات الغازية وتضرر المناخ.¹

ومن بين التحديات التي لها تأثير كبير على الطاقة المتجددة نجد القرارات السياسية والعوامل الإقتصادية، كنقص البنية التحتية في مجال الطاقة المتجددة، مثل غياب المؤسسات التي تحتاج إلى الطاقة المتجددة من جهة، وغياب ونقص هياكل والمؤسسات والكفاءة لتطبيق المشاريع لإستغلال الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى غياب السياسات التي تدعم التوجه نحو تبني الطاقات البديلة أو المتجددة، ومن جهة أخرى ضعف الحوافز المادية والكفاءات للإستثمار في مجال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية.²

وتعتمد التنمية الفلاحية على توافر الطاقة اللازمة سواء للقيام بالعمليات الفلاحية أو لزيادة وتحسين الإنتاجية، من خلال ترقية وتحسين التنمية الفلاحية وتوفير فرص عمل خارج قطاع الريع، كما يجب تقليل إستهلاك الطاقة سواء من مصادر تقليدية أو الطاقة المتجددة، وذلك من خلال رفع كفاءة وعدد الموارد البشرية الفلاحية، والتوجه نحو إستغلال التكنولوجيات والتقنيات الحديثة كالزراعة السكنية أو المباني الخضراء، والتي يمكن أن تعتمد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح عن طريق المراوح الصغيرة الموزعة على أسطح البناء، والزراعة الذكية التي تؤدي إلى توزيع نشاطات القطاع الفلاحي على المجتمع والقضاء على مفهوم إحتكار الأراضي والمحاصيل والدعم والتمويل، فهذه الإستراتيجية تساعد في

¹ هوارى عبد القادر، الكفاءة الاستخدامية لاستغلال الطاقات المتجددة في الإقتصاديات العربية، دراسة مقارنة للمردودية الإقتصادية بين الطاقات المتجددة والطاقات غير المتجددة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017، ص 182.

² خيرة زقيب، لبنى محادي، استغلال الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة لحالة الجزائر، مجلة إضافات إقتصادية، مجلد 3، عدد 2، 2019، ص 198.

القضاء على البطالة وتحقيق الإكتفاء الذاتي وتعتبر نقطة إنطلاق نحو تحقيق الأمن الغذائي كما أنها تساعد في تجنب الآفات الزراعية وتحمي البيئة.¹

الفرع الرابع: العوامل السكانية:

تعتبر العوامل السكانية من المؤثرات الهيكلية في منظومة الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على مستويات الإنتاج والإستهلاك وتوزيع الموارد، فالنمو السكاني وتغير أنماط الإستهلاك، والتحول الديموغرافية والاجتماعية، كلها عوامل تعيد تشكيل الطلب على الغذاء وتفرض ضغوطا متزايدة على الموارد الطبيعية والأنظمة الإنتاجية، كما أن توزيع السكان جغرافيا ومدى اندماجهم في النشاط الفلاحي، وقدرتهم على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة، تساهم في تحديد كفاءة القطاع وفعاليتيه، ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، لم تعد المسألة السكانية تطرح فقط من زاوية الكثافة أو النمو، بل أصبحت ترتبط بمدى تأهيل اليد العاملة وتوجيه السلوك الإستهلاكي، وتحقيق التوازن بين التمدن والحفاظ على النشاط الفلاحي، بما يضمن إستدامة الموارد وعدالة توزيع الغذاء.

أولا: تأثير التوزيع الجغرافي للسكان على توزيع الموارد الغذائية:

يشكل التوزيع الجغرافي للسكان عاملا في تحديد أنماط توزيع الموارد الغذائية، نظرا لعدم تطابق مواقع الكثافة السكانية مع مناطق الإنتاج الفلاحي في كثير من الدول، فغالبا ما تتركز الأنشطة الفلاحية في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، بينما يسجل الطلب الأكبر على الغذاء في المدن الكبرى والمراكز الحضرية، وهو ما يخلق تفاوتاً بنيويا في حركة السلع، ويحدث ضغطا متزايدا على شبكات النقل والتخزين والتوزيع، ويزداد هذا التحدي تعقيدا عندما تكون البنية التحتية ضعيفة، أو عندما تغيب شبكات التوزيع المنظمة، مما يؤدي إلى فقدان جزء معتبر من المنتجات أثناء نقلها أو تخزينها، ويساهم في رفع الأسعار داخل الأسواق الإستهلاكية البعيدة عن مناطق الإنتاج²، كما أن هذا التفاوت يؤثر على مدى توفر

¹ آسيا سعدان، التحول نحو الإقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، مجلد 8، عدد 1، 2023، ص 176.

² يموت عبد الهادي، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية، بيروت، 2001، ص 219.

الغذاء بالقدر الكافي في بعض المناطق النائية أو المهمشة، التي تعاني أصلاً من ضعف الخدمات الأساسية، مما يوسع فجوة الأمن الغذائي داخل الدولة الواحدة، لذا فإن الدول التي تبنت سياسات عمرانية متوازنة وربطت التنمية الفلاحية بالتخطيط الإقليمي استطاعت الحد من هذه الفجوة، من خلال تقريب نقاط الإنتاج من مراكز الإستهلاك والإرتقاء بالشبكات اللوجستية، وتشجيع الإستثمار في مناطق واعدة لم تكن مستغلة من قبل، ويظهر هذا الواقع أن العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع الغذاء ليست مسألة إحصائية فقط، بل هي قضية تتعلق بالتخطيط التنموي والعدالة في التوزيع والإستثمار، وفعالية السياسات الفلاحية في تلبية حاجيات السكان حيثما وجدوا.¹

ثانياً: أنماط الإستهلاك الغذائي وتطورها:

شهدت أنماط الإستهلاك الغذائي خلال العقود الأخيرة تغيرات عميقة، نتيجة عوامل ديمغرافية وثقافية وإقتصادية متداخلة، أبرزها التوسع الحضري وارتفاع الدخل الفردي وانتشار العولمة الغذائية، وتبدل العادات الإجتماعية المرتبطة بالغذاء، ففي العديد من المجتمعات خصوصاً النامية يلاحظ تراجع تدريجي في الإعتماد على الأنظمة الغذائية التقليدية، القائمة على المنتجات المحلية والحبوب والبقوليات، مقابل إقبال متزايد على الأغذية المصنعة واللحوم والخضر المعالجة والسكريات المكررة والدهون المشبعة، وهو ما أدى إلى تغير في هيكل الطلب الغذائي، وضغط على منظومة الإنتاج الفلاحي لمواكبة هذه التحولات، كما ساهم الانتقال إلى نمط الحياة الحضرية، وتنامي ثقافة الإستهلاك السريع، في تقليص الإقبال على المنتجات الطازجة أو الموسمية، مقابل تزايد الطلب على المنتجات المستوردة أو الجاهزة، ما وسع الفجوة بين العرض المحلي والطلب الإستهلاكي، وزاد من الإعتماد على الواردات الغذائية في العديد من الدول.²

فهذا التحول في أنماط الإستهلاك لا يخلو من آثار جانبية تمس الأمن الغذائي وجودة التغذية، إذ يساهم في زيادة نسب الخسائر الغذائية وارتفاع الهدر، وانتشار بعض الأمراض المرتبطة بالتغذية غير المتوازنة، مثل السمنة والسكري، خاصة مع تراجع الوعي الغذائي في بعض الشرائح السكانية، كما أن هذا النمط يفرز ضغوطاً إضافية على سلسلة القيمة

¹ بن عيسى كمال الدين، المرجع السابق، ص 21.

² قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، شعبة الإقتصاد والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، عنابة، 2012، ص 69.

الغذائية، من حيث التخزين والتوزيع والتبريد، ويتطلب أنظمة مراقبة صحية أكثر تعقيدا، كما بدأت بعض الدول تعتمد سياسات توجيهية للتحكم في مسار الإستهلاك الغذائي، من خلال التثقيف الغذائي وتشجيع الأنظمة الصحية ودعم الإنتاج المحلي، مع محاولة ترسيخ ثقافة إستهلاك مستدامة تتلاءم مع القدرات الفلاحية الوطنية وتحديات التغيرات المناخية والإقتصادية، ويبرز هذا المعطى أن تطور أنماط الإستهلاك ليس مجرد إستجابة فردية، بل هو نتيجة خيارات سياسية وإقتصادية وثقافية، تحتم دمجها ضمن أي مقارنة شاملة للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية.

ثالثا: التفاعل المجتمعي مع التكنولوجيا الفلاحية:

يشكل مستوى إستجابة المجتمع الفلاحي للتكنولوجيا عاملا مؤثرا في مدى فعالية جهود تحديث القطاع الفلاحي وتحسين إنتاجيته، فبغض النظر عن مدى تطور الأدوات والتقنيات المتاحة، فإن فعاليتها تبقى رهينة بمدى تقبل الفلاحين لها، وقدرتهم على توظيفها ضمن أنماط إنتاجهم التقليدية، ويلاحظ خاصة في الدول النامية أن إدخال التكنولوجيا يواجه مقاومة ضمنية أو صريحة من بعض الفئات، نتيجة غياب الوعي الكافي بجدواها، أو بسبب ضعف التكوين التقني، أو لإرتباطهم بأساليب الفلاحة المعيشية المتوارثة، كما أن التكلفة الأولية المرتفعة لبعض الابتكارات، إلى جانب محدودية الدعم أو التمويل، تجعل التكنولوجيا بعيدة المنال بالنسبة لصغار الفلاحين، مما يعمق الفجوة بين فلاحين تقليديين وآخرين مندمجين في دوائر السوق الحديثة.¹

تبرز تجارب ناجحة أن التفاعل المجتمعي مع التكنولوجيا يتحسن كلما تم إدماج الفلاحين في مراحل التكوين والتجريب، بدل فرض النماذج عليهم من أعلى، فكلما كانت التقنية متكيفة مع البيئة المحلية وسهلة الإستخدام ومبنية على فهم واقعي لإحتياجات الفلاح زادت فرص قبولها وانتشارها، كما أن وجود شبكات إرشاد فلاحية فعالة، وبرامج تعليمية ميدانية وتعاونيات مهنية يساهم في تعزيز هذا التفاعل، ويخلق ثقافة جديدة منفتحة على الابتكار، ويلاحظ أن المجتمعات الريفية التي تشهد تغيرات إجتماعية وتعليمية أكثر، تظهر قدرة أكبر

¹ بكدي فاطمة، المرجع السابق، ص 114.

على إدماج التكنولوجيات الحديثة، سواء في مجال الإنتاج النباتي أو إدارة الموارد أو تسويق المنتجات.¹

رابعاً: تطور الموارد البشرية الفلاحية من حيث العدد والكفاءة والتأهيل:

تشكل الموارد البشرية الفلاحية إحدى الركائز الأساسية في إستقرار النشاط الفلاحي وضمان استمراريته، نظراً لإرتباط أغلب مراحل الإنتاج بالعنصر البشري، سواء في أساليب الفلاحة التقليدية أو في النظم الإنتاجية المتطورة، ويلاحظ أن العديد من الدول خاصة ذات الإقتصاديات النامية ما تزال تعتمد بنسبة معتبرة على اليد العاملة في العمليات الفلاحية الأساسية، مما يجعل من توفرها وتطورها مسألة هامة في أي سياسة فلاحية، ومع التحولات الإقتصادية والإجتماعية المتسارعة، أصبح القطاع يواجه تحديات كبيرة تتعلق بتراجع أعداد العاملين فيه، بفعل الهجرة نحو المدن، أو بسبب ضعف الجاذبية الإجتماعية والمهنية للعمل الفلاحي، وهو ما يؤدي إلى تقليص القدرة التشغيلية للقطاع في العديد من المناطق الريفية.²

فنسبة العاملين في القطاع الفلاحي في تراجع مستمر في عدد من الدول، نتيجة التوسع الحضري وتغير البنية الإقتصادية وتقلص العائد المادي المرتبط بالزراعة، كما أن التفاوت الجغرافي في توزيع اليد العاملة الفلاحية يزيد من هشاشة بعض المناطق التي تعاني أصلاً من انخفاض الكثافة السكانية، هذا الانكماش العددي يضعف من نجاعة القطاع، ويؤثر سلباً على حجم الإنتاج، كما يفاقم الفوارق بين مناطق الوفرة والإنتاج ومراكز الإستهلاك، وتحاول بعض الدول تجاوز هذا النقص من خلال تشجيع العودة إلى الأرض، أو إدماج فئات جديدة في العمل الفلاحي، كالشباب والنساء عبر سياسات تحفيزية وبرامج تمويل مصغرة.³

كما أن جزءاً كبيراً من اليد العاملة الفلاحية ما يزال يشتغل وفق أنماط تقليدية، دون الاستفادة من التكوين التقني أو من الابتكارات الحديثة، ويلاحظ أن ضعف التأهيل المهني يعيق إدماج التكنولوجيا في الإنتاج، ويقلل من فعالية إستخدام الموارد، بل ويؤدي أحياناً إلى سوء إدارتها، مما ينعكس على الجودة والمردودية، ويرتبط هذا الضعف غالباً بغياب منظومات

¹ محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2007، ص 21.

² بوفامة مسكية وغربي فوزية، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على المناخ، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2006، ص 27.

³ بكدي فاطمة، المرجع السابق، ص 100.

تكوين ميدانية منتظمة، وبعد الإقبال على مؤسسات ومعاهد التكوين المهني في مجال الفلاحة، أو عدم توافق برامجها مع حاجيات الميدان، وفي بعض الحالات تظل العلاقة بين الفلاح والتقني الفلاحي محدودة أو شكلية، مما يمنع حدوث تراكم معرفي داخل المجتمع الفلاحي.

إن التأهيل لا يرتبط فقط بالجانب التقني، بل يشمل أيضا المعارف القانونية والبيئية والإقتصادية الضرورية لفهم التغيرات المحيطة بالنشاط الفلاحي، إذ أصبح الفلاح اليوم مطالبا بفهم شروط السوق، وضوابط الجودة ومقاييس السلامة الصحية، والإعتبارات البيئية التي تفرضها التشريعات أو الاتفاقيات التجارية، وعليه فإن تطوير وتحسين كفاءة اليد العاملة الفلاحية يستدعي إلتزامات وجهود شاملة لا تقتصر على تقنيات الفلاحة، بل تتضمن تكويننا متكاملا يعزز قدرات الفلاح على اتخاذ القرار وإدارة إستثماراته والتفاعل مع الإطار المؤسسي الذي يشتغل ضمنه.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد قضية تأمين الإحتياجات الغذائية في العصر الراهن أهم العوامل المؤثرة في الإستقرار الوطني والدولي، حيث لم تعد مجرد نشاط إنتاجي عابر بل أصبحت ضرورة إستراتيجية تتقاطع فيها الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بشكل وثيق، إن التحولات العالمية المتسارعة، وما صاحبها من ضغوط ديموغرافية وتغيرات مناخية واضطرابات جيوسياسية، فرضت إعادة النظر في الأنماط التقليدية للإنتاج، والتوجه نحو نماذج أكثر شمولية تضمن إستمرارية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ويتطلب هذا التوجه فهما عميقا للعلاقة التكاملية بين وفرة الغذاء وسهولة الوصول إليه بأسعار مناسبة، وبين أساليب الزراعة الحديثة التي تحافظ على التوازن البيئي وتحد من إستنزاف التربة والمياه، فالارتقاء بالقطاع الفلاحي من منظور مستدام يمثل صمام الأمان لمواجهة تقلبات الأسواق العالمية والتبعية للخارج، كما يعكس مدى قدرة الدول على صياغة سياسات عمومية متكاملة توازن بين متطلبات النمو الإقتصادي والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومن هنا يبرز التفاعل المستمر بين العوامل الطبيعية والبشرية كمنطلق أساسي لتحديد نجاعة الخطط التنموية، حيث تلعب السياسات الفلاحية والتقنيات الحديثة الدور الأساسي في تنظيم المسار الإنتاجي، بما يضمن تحقيق الإكتفاء الذاتي والإستقرار المجتمعي في ظل تحديات الندرة والأزمات البيئية المعاصرة، وصولاً إلى بناء منظومة فلاحية مستدامة قادرة على الصمود والنمو المستمر.

الفصل الثالث

التكامل بين كل من الموارد البشرية
والأمن الغذائي والتنمية الفلاحية
المستدامة

تمهيد:

تمثل الموارد البشرية أحد أهم المحاور التي يقوم عليها تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، فالعلاقة بين هذه العناصر الثلاثة ليست مجرد إرتباط ظرفي أو جزئي، وإنما هي علاقة متداخلة تتجسد في مختلف مراحل العملية الإنتاجية والتنموية، فالأمن الغذائي لا يتحقق إلا بوجود طاقات بشرية قادرة على الإنتاج والتسيير وتوجيه الموارد، كما أن التنمية الفلاحية المستدامة لا يمكن أن تنطلق من فراغ، بل تحتاج إلى قاعدة بشرية مؤهلة تساهم في صياغة السياسات الموجهة لإستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ومتوازن، وبهذا يصبح المورد البشري ليس مجرد عنصر إضافي ضمن منظومة الفلاحة والتنمية، بل هو الركيزة التي تحدد مستوى الإدارة ومستوى الأداء ومدى قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المرتبطة بالغذاء والبيئة والإستدامة.

وتتضح أهمية المورد البشري في كونه حلقة الوصل بين الإمكانيات المادية المتاحة وبين السياسات والإستراتيجيات المرسومة، فهو الذي يحول الموارد الطبيعية إلى منتجات غذائية، وهو الذي يرسم السياسة الفلاحية ويحدد كيفية إدارة المشاريع الفلاحية وتوجيهها نحو أهداف التنمية المستدامة، ومن هنا فإن العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة تمر حتما عبر المورد البشري، بإعتباره الفاعل القادر على بناء وصياغة وترجمة الرؤى النظرية إلى ممارسات عملية قابلة للإستمرار، كما أن أي خلل في أداء المورد البشري أو في كفاءته ينعكس مباشرة على الأمن الغذائي وعلى إستدامة القطاع الفلاحي، فالمورد البشري لا يساهم فقط في التخطيط أو إنتاج الغذاء أو الحفاظ على الموارد، بل يمثل أيضا ركيزة في ضمان التوازن الإجتماعي وضمان الإستقرار السياسي والإقتصادي.

المبحث الأول: العلاقة بين الموارد البشرية والأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

تتجلى العلاقة بين الموارد البشرية وبين الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة في كون أن المورد البشري هو المحرك الذي يضمن تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، فالأمن الغذائي لا يكتمل إلا إذا ارتبط بقدرة المجتمع على إنتاج غذاء كاف وآمن، والتنمية الفلاحية المستدامة لا تترسخ إلا إذا اقترنت باستغلال رشيد ومتوازن للموارد، وفي كلا الحالتين فإن المورد البشري هو الفاعل الرئيسي بل والوحيد الذي يجسد هذه الرؤية على أرض الواقع، فبفضل تدخل الموارد البشرية تتحول الإمكانيات الطبيعية إلى منتجات غذائية تسد إحتياجات المجتمع، وفي الوقت نفسه يتم الحفاظ على استدامة الأنشطة الفلاحية بما يضمن استمرار الإنتاج عبر الأجيال، وهكذا يصبح الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة هدفين يضمن تحقيقهما المورد البشري بقدراته التنظيمية والإنتاجية والمعرفية، إذ بدونه يظل الحديث عن غذاء آمن أو عن تنمية مستدامة مجرد توجهات غير قابلة للتطبيق.

المطلب الأول: الترابط بين الموارد البشرية والأمن الغذائي.

لا يمكن النظر إلى وفرة الموارد الطبيعية أو التكنولوجيا بمعزل عن الدور الذي يلعبه الإنسان في تفعيلها وتحويلها إلى قوة إنتاجية ملموسة، فالطبيعة تمنح إمكانيات واسعة من أراض ومياه وثروات حيوية، غير أن هذه الإمكانيات تبقى ساكنة ما لم تتدخل الطاقات البشرية لتوجيهها نحو خدمة حاجات المجتمع الغذائية، ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين المورد البشري والأمن الغذائي كعلاقة تكاملية، قوامها أن الإنسان ليس فقط المستهلك النهائي للغذاء، وإنما المنتج والمخطط والمشرف على مختلف مراحل العملية الغذائية.

الفرع الأول: العلاقة الطبيعية بين المورد البشري والأمن الغذائي:

يشكل المورد البشري أساس العملية الإنتاجية¹ في المجال الفلاحي وتربية المواشي، فوجوده شرط لا غنى عنه لتحريك أي نشاط فلاحي أو غذائي، والإنسان ككائن يعتمد على الغذاء للبقاء، ويجد نفسه في علاقة طبيعية مع الأرض التي تمدّه بما يحتاج إليه من محاصيل، هذه العلاقة تجعل المورد البشري ليس مجرد عنصر مساعد بل هو أساس العملية الإنتاجية كلها، إذ لا يمكن تصور إنتاج فلاحي دون تدخل الإنسان في الحرث والبذر والسقي والحصاد وما

¹ حنا نصر الله، إدارة الموارد البشرية، دار زهران، عمان، الأردن، 2002، ص 25.

يرتبط بها من أنشطة مكملة، فالغذاء لا يصل إلى المجتمع إلا بمرور عبر جهد بشري مستمر ومتجدد، تتجسد هذه العلاقة في أن الأرض وحدها مهما كانت خصبة لا تثمر غذاء صالحا للإستهلاك ما لم يتدخل المورد البشري، فالموارد الطبيعية كاللمطر والشمس وخصوبة التربة الطبيعية توفر إمكانيات، لكن تحويلها إلى إنتاج فعلي قابل للإستهلاك عملية لا تتم إلا من خلال تدخل الإنسان، هذه الطبيعة الحتمية للعلاقة تجعل المورد البشري ليس فقط جزءا من الإنتاج الفلاحي بل هو العامل الذي يمنحها معناها ونتائجها العملية.¹

إن الأمن الغذائي هو تعبير عن قدرة المجتمع على تلبية احتياجاته من الغذاء بانتظام وبكفاية، وهذه القدرة لا تتحقق إلا بفضل المورد البشري، فالآلات والتقنيات مهما بلغت من تطور تظل رهينة بتشغيل الإنسان وصيانتها لها، وتوجهها نحو خدمة الزراعة والإنتاج الفلاحي بمختلف أنواعه، ومنه فإن العلاقة بين المورد البشري والأمن الغذائي ليست خيارا يمكن الاستغناء عنه، بل هي علاقة طبيعية ترتبط بإحتياجات الإنسان ذاته للبقاء والنمو، والمورد البشري ليس مجرد منفذ للإنتاج، بل هو الضامن لاستمرارية الدورة الزراعية، فالغذاء لا ينتج لمرة واحدة بل يتطلب مواسم متعاقبة وجهدا متواصلا، والإنسان هو من يحافظ على هذه الاستمرارية، من هنا تصبح العلاقة بين المورد البشري والإنتاج الفلاحي علاقة متجددة لا تنقطع ما دام هناك طلب على الغذاء، أي ما دام الإنسان موجودا على سطح الأرض، كما أن الأمن الغذائي يتأثر بشكل مباشر بجودة الجهد البشري المبذول في العملية الفلاحية، فإذا كان المورد البشري في حالة صحية جيدة متوازنا في معيشته قادرا على العمل بانتظام، إنعكس ذلك على زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية الغذاء المتاح، أما إذا ضعف أو تعرض لظروف قاسية، فإن أثر ذلك يظهر مباشرة في نقص الغذاء أو تدهور جودته، هذه الحقيقة تؤكد الطبيعة الحتمية للعلاقة التي لا يمكن عزل أحد طرفيها عن الآخر.²

تقوم العلاقة بين المورد البشري والإنتاج الفلاحي على أساس أن النشاط الفلاحي هو فعل إنساني قبل أن يكون ممارسة تقنية أو نشاط إقتصادي، فمهما بلغت درجة تطور الوسائل المادية والآليات الحديثة، يبقى حضور الإنسان شرطا لتحريك دورة الإنتاج وضبط

¹ إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، بيروت، 2003، ص 19.

² الجبوري هدى طارق حسن، تأثير تنمية الموارد البشرية في الأهداف الإستراتيجية لتحسين العمليات الإنتاجية: دراسة مقارنة بين عينة من معامل إنتاج الألبان في العراق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة الصناعية، قسم الإدارة الصناعية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بابل، 2015، ص 51.

توازنها، فالإنتاج الزراعي ليس مجرد تفاعل بين الأرض والمياه والمناخ، بل هو عملية مركبة يدخل فيها العنصر البشري باعتباره الموجه الأساسي لمسار الاستغلال الزراعي، ولعل ما يميز الفلاحة عن غيرها من الأنشطة الإقتصادية هو هذا التداخل القوي بين الطبيعة والإنسان، حيث لا يمكن تصور منتج فلاحي دون تدخل مباشر أو غير مباشر للمورد البشري الذي يضيف على النشاط الفلاحي طابعه المتميز، فالعنصر البشري هو الفاعل الذي يمنح النشاط الفلاحي بعده الإجتماعي والإقتصادي ومكانته السياسية والتشريعية، والإنتاج الفلاحي لا يكتسب قيمته بمجرد وجود محاصيل أو منتجات، بل حين يتحول إلى وسيلة لإشباع حاجات المجتمع وضمان إستقراره الغذائي، وهذا التحول لا يتم إلا بتدخل المورد البشري الذي يدير العملية الإنتاجية وفق اعتبارات متعددة، تجمع بين الضرورة الإقتصادية والحاجة الإنسانية، تجلّى أيضا في كون المورد البشري يمثل عنصر التكيف مع المتغيرات الطبيعية التي تحيط بالعملية الإنتاجية، فالفلاحة بطبيعتها نشاط يخضع لتقلبات المناخ وتغيرات البيئة، ومن دون تدخل بشري قادر على التكيف مع هذه المتغيرات وضبط مسارها، وقد تنعدم القدرة على ضمان إستقرار الإنتاج، وهذا يبرز دور المورد البشري كعنصر مرن يمكنه مواجهة التحديات الطبيعية وتحويلها إلى فرص للإنتاج، مما يعزز من استمرارية الأمن الغذائي.¹

إن وجود علاقة طبيعية بين المورد البشري والإنتاج الفلاحي يعكس في النهاية حقيقة أن النشاط الفلاحي ليس مجرد نشاط إقتصادي تقليدي، بل هو فعل حضاري مرتبط بتاريخ الإنسان وتطوره، فقد كانت علاقة الإنسان بالأرض هي نقطة الانطلاق نحو بناء المجتمعات المنظمة وتأسيس الحضارات، وما تزال هذه العلاقة قائمة حتى اليوم، إذ أن الفلاحة تظل مرتبطة بالقدرة البشرية على الإستمرار في التفاعل مع الطبيعة، هذا البعد التاريخي والحضاري يجعل من المورد البشري ليس فقط محركا إقتصاديا، بل رمزا لاستمرارية المجتمعات وتوازنها، وهذه العلاقة الطبيعية تأخذ بعدا جماعيا، فالمورد البشري لا يعمل فقط لإشباع حاجاته الفردية بل أيضا لتأمين الغذاء لمجتمعه، وعليه فإن الأمن الغذائي يصبح نتيجة مباشرة لجميع جهود الموارد البشرية في الفلاحة، بحيث يتحول الجهد الفردي إلى قدرة جماعية على

¹ خالد السبع النجار ونور الدين منى، المرجع السابق، ص 30.

تحقيق الاكتفاء وضمان الإستقرار الغذائي، هذه الطبيعة الجماعية تعكس مدى ترابط المصير الغذائي للمجتمع بقدرة موارده البشرية على الاستمرار في الإنتاج.¹

إن المورد البشري في علاقته الطبيعية بالإنتاج الفلاحي يمثل العنصر الذي يجمع بين عوامل الطبيعة المختلفة ويوحدها نحو تحقيق غاية محددة، هي توفير الغذاء وضمان استمرارية الحياة، فالأرض وحدها لا تنتج دون إدارة، والمياه لا تستثمر دون تخطيط، والتقنيات لا تؤتي ثمارها دون استعمال رشيد، ويمكن القول إن المورد البشري هو الحلقة الأساسية التي تضمن تفعيل باقي الحلقات، بحيث يشكل الرابط بين الموارد الطبيعية والعمليات الإنتاجية، هذا الدور لا يقتصر على الجانب العملي المباشر، بل يمتد إلى القدرة على اتخاذ القرارات التي تحدد شكل الاستغلال وكيفية التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة.

كما تعكس العلاقة بين المورد البشري والإنتاج الفلاحي الإعتماد المتبادل، إذ لا قيمة للعنصر البشري خارج محيطه الطبيعي المنتج، كما لا معنى للموارد الفلاحية إذا بقيت دون تدخل يفعلها ويحولها إلى منتجات قابلة للإستهلاك، ومن هنا يتجلى الطابع الإستراتيجي لهذه العلاقة التي تتجاوز بعدها الإقتصادي لتأخذ أبعادا إجتماعية وأمنية، إذ يرتبط بها مصير الأمن الغذائي للأمة وإستقرارها، وهذا ما يجعل من المورد البشري ليس مجرد أداة من أدوات الإنتاج، وإنما ركيزة أساسية تضمن تحويل الإمكانات النظرية إلى واقع ملموس.²

لا تقتصر أهمية المورد البشري في علاقته بالإنتاج الفلاحي على كونه عنصرا فاعلا في تحويل الموارد، بل تتعداها إلى كونه عنصر توازن واستدامة، فالمورد البشري هو القادر على المواءمة بين حاجات الاستغلال الفلاحي ومتطلبات الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وهو من يتحكم في وتيرة الإنتاج بما يضمن استمراريته عبر الأجيال، وعليه فإن العلاقة بين المورد البشري والفلاحة ليست علاقة لحظية أو ظرفية، وإنما علاقة ممتدة في الزمن، تحمل في طياتها بعدا إستراتيجيا يرتبط باستمرار وجود المجتمعات وإستقرارها.

إن النظر إلى المورد البشري كعنصر أساسي في الإنتاج الفلاحي يقود إلى إدراك أن الأمن الغذائي لا يمكن أن يكون مجرد نتاج طبيعي للموارد، بل هو نتيجة لتفاعل إنساني واع

¹ أحمد مندور وأحمد رمضان، إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، مصر، 1990، ص 68.

² سارة صابر محمد صابر الجارحي، أثر الإستثمار في الموارد البشرية علي التنمية المستدامة في الزراعة المصرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعه الزقازيق، 2010، ص 20.

مع تلك الموارد، فكل زيادة في الإنتاجية الفلاحية أو تحسن في نوعية المحاصيل والمنتجات الفلاحية هو انعكاس مباشر لمستوى التفاعل بين المورد البشري وعناصر الطبيعة، حيث يصبح الإنسان ليس فقط محركاً للإنتاج، بل ضامناً لمردوديته وجودته، إذ أن المردود الفلاحي يعتبر مرآة لمستوى العلاقة بين المورد البشري والموارد الطبيعية المتاحة.¹

الفرع الثاني: العلاقة الإنتاجية بين الموارد البشرية والأمن الغذائي:

تتجسد العلاقة الإنتاجية بين الموارد البشرية والأمن الغذائي في أن اليد العاملة المؤهلة أي المورد البشري هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النشاط الفلاحي والتصنيع الغذائي، فالمورد البشري لا يقتصر دوره على مجرد تشغيل الوسائل الإنتاجية، بل يتعداه إلى توجيهها واستغلالها بطريقة تضمن المردودية وتحافظ على استمرارية الإنتاج، هذا الدور يجعل منه أساساً لا يمكن تجاوزه في أي عملية إنتاجية تستهدف توفير الغذاء، لأن الأمن الغذائي ليس مجرد محاصيل تخرج من الأرض، بل منظومة إنتاجية متكاملة تبدأ باليد العاملة وتنتهي بوصول الغذاء إلى المستهلك، وعليه فإن أي خلل في كفاءة المورد البشري أو في قدرته على العمل ينعكس بشكل مباشر على مستوى الأمن الغذائي وجودته.

إن الأمن الغذائي لا يتحقق بمجرد توفر الأراضي الزراعية الخصبة أو وفرة الموارد المائية أو تنوع الثروة الحيوانية، بل يتوقف بدرجة كبيرة على مدى فعالية الموارد البشرية في تحويل هذه الإمكانيات إلى إنتاج فعلي، إذ أن الفلاحة والصناعات الغذائية لا يمكن ممارستها من دون إدارة بشرية واعية قادرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ويظهر ذلك من خلال قدرة المورد البشري على تنظيم عمليات الزرع والحصاد والتربية والتحويل والتخزين والتوزيع، وهي حلقات مترابطة لا يمكن فصلها عن بعضها، حيث تشكل في مجموعها دورة إنتاجية يضطلع فيها الإنسان بدور القيادة، إذ يصبح الأمن الغذائي انعكاساً مباشراً لقدرة الموارد البشرية على التحكم في العملية الإنتاجية ككل، وليس مجرد نتيجة لخصوبة الأرض أو كميات المياه المتوفرة، كما أن المورد البشري ليس مجرد عنصر مساعد، بل هو القوة المحركة التي تمنح العملية الفلاحية والتصنيعية قيمتها الإقتصادية والإجتماعية، فالعمل الفلاحي أو الصناعي لا يقتصر على المجهود البدني، وإنما يتطلب أيضاً قدرة ذهنية على التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة، وهذا يبرز أن الموارد البشرية تؤدي دوراً مزدوجاً يجمع بين العمل العضلي

¹ أحمد مندور وأحمد رمضان، المرجع السابق، ص 74.

والعمل الفكري، بما يضمن تحقيق الإنتاج وتطويره في آن واحد، والأمن الغذائي بدوره يصبح نتاجاً لهذا التفاعل بين مختلف مستويات الجهد البشري، سواء في الحقول أو في المصانع أو في مؤسسات التوزيع، وهو ما يبين أن العلاقة بين المورد البشري والإنتاج ليست علاقة سطحية، بل علاقة متجذرة تجعل من الإنسان أساس العملية الإنتاجية كلها.¹

والموارد البشرية تمثل حلقة الوصل بين الطبيعة والإقتصاد، فالأرض والمياه والمناخ توفر إمكانيات خاماً، لكن تحويل هذه الإمكانيات إلى منتجات غذائية قابلة للإستهلاك يتوقف على تدخل بشري فعال، وفي غياب هذا التدخل تبقى الموارد الطبيعية معطلة وغير مستغلة، مما يؤدي إلى فجوات في الإنتاج الغذائي، ومن هنا يظهر أن الأمن الغذائي مرهون بقدرة المورد البشري على ضمان الاستغلال الفعلي للموارد الطبيعية وإدماجها في الدورة الإقتصادية، هذه العلاقة تجعل المورد البشري عنصراً لا غنى عنه لتحقيق الإستقرار الغذائي، لأن الغذاء لا يوجد كمعطى طبيعي جاهز، وإنما كنتاج لمجهود بشري متواصل.²

ويترب عن ذلك أن تحسين الأمن الغذائي يظل رهيناً بمستوى تأهيل الموارد البشرية، فالمورد البشري كلما كان أكثر كفاءة وقدرة على التكيف مع متطلبات العملية الإنتاجية، انعكس ذلك في زيادة المردودية وتطوير نوعية الإنتاج الغذائي، وبشكل التأهيل البشري قاعدة أساسية لتجاوز الاختلالات التي قد تواجه النشاط الفلاحي أو الصناعي، لأن الموارد البشرية المؤهلة قادرة على توجيه الإمكانيات المتاحة نحو أقصى مستويات الاستغلال، فالأمن الغذائي ليس مجرد نتيجة طبيعية لتوافر الموارد، بل هو انعكاس لمستوى قدرة الإنسان على إدارتها وتوظيفها.³

وتبرز العلاقة الإنتاجية أيضاً من خلال الطبيعة الاستمرارية للنشاط الغذائي، فالغذاء حاجة يومية متكررة، ما يعني أن دورة الإنتاج لا تتوقف، بل تتطلب عملاً متواصلاً من الموارد البشرية، فالزراعة موسمية لكنها متجددة، والإنتاج الحيواني يتطلب مجهودات عديدة للعناية بالأنعام وتغذيتها وإستغلالها وصيانة الأماكن والمعدات الخاصة بها، والتصنيع الغذائي يتطلب انتظاماً دائماً، والتوزيع لا يعرف الإنقطاع، وهذه الحلقات المترابطة لا يمكن ضمان استمراريتهما إلا بفضل جهد بشري متواصل، يضمن تدفق الإنتاج وتوفيره في الأسواق، ولذا فإن

¹ سارة صابر محمد صابر الجارحي، المرجع السابق، ص 23.

² إبراهيم مراد الدعمة، المرجع السابق، ص 36.

³ أحمد مندور وأحمد رمضان، المرجع السابق، ص 76.

الأمن الغذائي ليس مجرد هدف قصير المدى، بل عملية إنتاجية طويلة المدى تحكمها قدرة الموارد البشرية على الاستمرارية والانتظام.

كما أن الموارد البشرية تلعب دوراً في التكيف مع المتغيرات التي تؤثر على العملية الإنتاجية، فالتقلبات المناخية والأزمات الاقتصادية وحتى التغيرات الاجتماعية، كلها عوامل تتطلب قدرة بشرية على التكيف معها وضبط مسار الإنتاج، هذا التكيف ليس اختياراً بل ضرورة لضمان الأمن الغذائي، لأن أي توقف أو ارتباك في العملية الإنتاجية ينعكس مباشرة في نقص الغذاء أو ارتفاع أسعاره، ومن هنا يتضح أن المورد البشري ليس مجرد منفذ لخطة إنتاجية ثابتة، بل هو عنصر رئيسي يضمن استمرارية الإنتاج رغم التحديات.¹

فالأمن الغذائي في نهاية الأمر يعكس حصيلة الجهد البشري الجماعي، فالفرد الواحد قد يساهم في عملية الإنتاج، لكن الأمن الغذائي لا يتحقق إلا بتكامل جهود عدد كبير من الموارد البشرية التي تعمل بشكل منسق عبر مختلف الحلقات الإنتاجية، هذا التكامل يجعل من العلاقة الإنتاجية علاقة جماعية تتجاوز الجهد الفردي لتتحول إلى منظومة متكاملة، يتوقف عليها استقرار المجتمع ككل، والأمن الغذائي ليس فقط غاية اقتصادية أو توجه عمومي وحسب، بل أيضاً تعبير عن تعاون وإدارة الموارد البشرية وقدرتها على ضمان تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، حيث أن الأمن الغذائي هو في فحواه انعكاس لمستوى الاستثمار في المورد البشري، فكلما جرى استثمار الجهد والمعرفة والخبرة في العملية الإنتاجية، كلما ارتفعت مستويات الإنتاج وتحسنت نوعية الغذاء، وبطبيعة الحال فإن إهمال دور المورد البشري يؤدي إلى ضعف الإنتاج وظهور اختلالات في منظومة الأمن الغذائي.²

الفرع الثالث: المورد البشري وترسيخ الثقافة الداعمة للأمن الغذائي:

ترسيخ الثقافة الداعمة للأمن الغذائي يمر بالضرورة عبر المورد البشري، إذ أن الإنسان ليس فقط منفذاً للعمليات الإنتاجية بل هو أيضاً حامل للوعي والسلوكيات التي تحدد مدى قدرة المجتمع على التعامل مع مسألة الغذاء، فالثقافة الغذائية تبدأ من إدراك الفرد لقيمة الغذاء ودوره في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتمتد إلى السلوكيات اليومية في

¹ إبراهيم مراد الدعمة، المرجع السابق، ص 37.

² الخطيب محمود أحمد، إدارة الموارد البشرية: إدارة البشر في عصر العولمة والإقتصاد الإلكتروني، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، 2011، ص 45.

الإستهلاك والإنتاج، من هنا يظهر أن المورد البشري يمثل أساسا في تكوين هذا الوعي الجماعي، لأنه من دون استعداد بشري لتبني سلوكيات عقلانية ومسؤولة في التعامل مع الغذاء، فإن كل الجهود التقنية أو الإقتصادية قد تظل محدودة الأثر، فالأرض والمياه والتقنيات تمثل أدوات ضرورية، لكن الثقافة التي يحملها الإنسان هي التي تحدد كيفية استخدام هذه الأدوات، ومن دون وعي بشري يدرك قيمة الغذاء ويترجم ذلك إلى سلوكيات فردية وجماعية.

ويعد المورد البشري الوسيط الذي تنتقل عبره القيم المرتبطة بالأمن الغذائي من المجال النظري إلى الممارسة العملية، فالمعرفة العلمية أو التوصيات المؤسسية وقرارات الهيئات العمومية لا تتحول إلى واقع ملموس إلا عندما تتجسد في سلوك الأفراد والجماعات، هذا التجسيد لا يتحقق إلا من خلال قناعة بشرية راسخة بأن الغذاء ليس مجرد سلعة عادية بل عنصر إستراتيجي يرتبط بمصير المجتمع، هنا تبرز أهمية المورد البشري في نشر ثقافة الوعي الغذائي وإعطائها بعدا عمليا في الحياة اليومية، سواء على مستوى الأسرة أو في أماكن العمل أو في المؤسسات التعليمية، لذا فإن الإستثمار في المورد البشري من الناحية الثقافية والقيمية لا يقل أهمية عن الإستثمار فيه من الناحية الإنتاجية.¹

كما أن المورد البشري يمثل قناة رئيسية في نقل المعرفة بين الأجيال، وهو ما يضمن استمرارية الثقافة الداعمة للأمن الغذائي، فالقيم المتعلقة بترشيد الإستهلاك أو تقدير العمل الفلاحي أو إحترام الغذاء بإعتباره نتاجا لجهد جماعي، لا تنتقل تلقائيا بل تتطلب عملية تعليم وتلقين متواصلة، هذا الدور لا تضطلع به المؤسسات الرسمية فقط، وإنما أيضا الأسر والمجتمع المدني، عبر أفرادهم الذين يحملون هذا الوعي ويساهمون في نقله، فبقدر ما يكون المورد البشري مدركا لهذه القيم، بقدر ما ينجح في ضمان ديمومتها وتثبيتها كأساس لسلوك جماعي مستقر.

إن الثقافة الداعمة للأمن الغذائي ترتبط بالسلوك الإستهلاكي اليومي للمجتمع، فالمورد البشري ليس فقط منتجا للغذاء، بل هو مستهلك له أيضا، ومن خلال هذا الإستهلاك يعكس مدى وعيه بأهمية الغذاء كعنصر محدود يحتاج إلى ترشيد في استعماله، فالإفراط في الإستهلاك أو تبذير الغذاء لا يمثلان مجرد سلوكيات فردية، بل ينعكسان على الأمن الغذائي العام للمجتمع، لذلك فإن المورد البشري الواعي بقيمة الغذاء يساهم بشكل مباشر في ترسيخ

¹ سناء الخولي، التغيير الإجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 102.

ثقافة عقلانية مسؤولة تحد من التبذير وتضمن الإستقرار الغذائي، كما أن الثقافة الداعمة للأمن الغذائي تتطلب مشاركة فعالة من المورد البشري في الحياة العامة، فالمجتمعات التي تنجح في ترسيخ هذه الثقافة هي تلك التي تشرك مواطنيها في النقاشات والقرارات المتعلقة بالغذاء والفلاحة، هذا الانخراط يولد شعورا بالمسؤولية المشتركة ويجعل الأمن الغذائي قضية جماعية وليست شأنًا إداريًا أو مؤسسيًا فقط، فالمورد البشري من خلال وعيه ومشاركته يعيد صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع فيما يخص الغذاء، مما يحقق التضامن الاجتماعي ويضمن تماسكًا أكبر في مواجهة التحديات.¹

ويبرز هنا أيضًا أن المورد البشري هو الذي يحدد الأولويات المجتمعية فيما يتعلق بالغذاء، فالخيارات السياسية والإقتصادية لا تكون فعالة إلا عندما تجد قبولا شعبيا وتأييدا من الأفراد، ومنه فإن السياسات المرتبطة بالأمن الغذائي تحتاج إلى قاعدة ثقافية داعمة، تضمن التزام المجتمع بها واستعداده للتجاوب مع متطلباتها، فالتشريعات مهما كانت متقدمة لن تنجح إذا لم تتجذر ثقافة احترام الغذاء وترشيد إستهلاكه وتقدير الإنتاج لدى الأفراد، من هنا يظهر أن المورد البشري ليس مجرد منفذ للسياسات بل هو الشرط الأساسي لنجاحها.

وتتجلى أهمية المورد البشري في كونه الضامن لإستمرارية الثقافة الغذائية عبر مواجهة المؤثرات الخارجية، ففي عالم يشهد عولمة أنماط الإستهلاك وتنوع مصادر الغذاء، قد تتعرض المجتمعات لفقدان هويتها أو عاداتها الغذائية، أو تبني عادات جديدة لا تتماشى مع قدراتها الإنتاجية، هنا يبرز دور المورد البشري الواعي في حماية الثقافة المحلية ودعمها بما ينسجم مع مقتضيات الأمن الغذائي، فالحفاظ على عادات غذائية متوازنة يعكس وعيا جماعيا بأهمية الاستقلال الغذائي والاستغلال العقلاني للموارد المحلية، والثقافة الغذائية لا تتعلق فقط بالجانب المادي للإنتاج والإستهلاك، بل ترتبط أيضا بالجانب الرمزي والقيمي، فالغذاء يحمل في طياته معاني التضامن الاجتماعي والتقاسم والاحترام المتبادل، وهذه القيم إذا ما ترسخت لدى المورد البشري، فإنها تنعكس في سلوكيات تساهم في تعزيز الأمن الغذائي، فالإنسان الذي يدرك أن الغذاء قيمة مشتركة لا يمكن التفريط فيها يكون أكثر استعدادا لتبني سلوكيات مسؤولة تدعم الإستقرار الغذائي للمجتمع بأسره.²

¹ سارة صابر محمد صابر الجارحي، المرجع السابق، ص 29.

² الجبوري هدى طارق حسن، المرجع السابق، ص 42.

إن ترسيخ ثقافة مستدامة وداعمة للأمن الغذائي يعتمد بشكل أساسي على تنمية وصيانة المورد البشري في إطار يجمع بين التنمية البشرية المستدامة ومبادئ الإدارة الخضراء للموارد البشرية، فمن منظور التنمية البشرية المستدامة فالأمن الغذائي ليس مجرد هدف إقتصادي، بل هو مكون أساسي من جودة الحياة وتوسيع قدرات الإنسان وخياراته حسب توجهات أماريتا سين، حيث لا يمكن للإنسان أن يكون مغذا جيدا أو صحيا دون ضمان هذا الأمن، مما يجعل ترسيخ ثقافة مستدامة وداعمة للأمن الغذائي هدفا للتنمية المستدامة والتي يكون فيها الإنسان هو الغاية، ولتحقيق ذلك بشكل مستدام يجب على برامج تنمية الموارد البشرية أن تضمن توجيه ممارسات الإنتاج الغذائي بحيث لا تستنزف الموارد الطبيعية، وهو ما يتفق مع تعريف برونتلاند الذي يربط بين إحتياجات الحاضر وحقوق المستقبل في الموارد وهنا يأتي دور التدريب والتنمية في غرس الوعي البيئي والإجتماعي لدى العاملين والفلاحين لضمان تطبيق الإستغلال الرشيد للموارد وتجنب الخسائر، والحفاظ على ديمومة النظم البيئية والفلاحية، أما الإدارة الخضراء للموارد البشرية فتوفر الإطار التطبيقي اللازم لذلك، حيث يتم عبرها دمج البعد البيئي في الوظائف الأساسية، بما في ذلك التوظيف الأخضر للكفاءات الواعية، وتوفير التدريب الأخضر المتخصص في تقنيات الزراعة المستدامة والحد من خسائر الغذاء من خلال المحافظة عليها في مراحل الإنتاج والتوزيع وكذا من حيث التخزين والإستهلاك، والأهم من ذلك يتم تفعيل صيانة الموارد البشرية لترسيخ هذه الثقافة عن طريق تقييم الأداء البيئي وربط التحفيز والتعويضات الخضراء بمدى الإلتزام بالمعايير المستدامة، مما ينقل السلوكيات الداعمة للأمن الغذائي إلى ثقافة مؤسسية ومجتمعية ثابتة، تضمن في نهاية المطاف ليس فقط وفرة وصحة الغذاء، بل وعدالة الوصول إليه وديمومته للأجيال القادمة.

الفرع الرابع: الموارد البشرية والسياسات الفلاحية:

تشكل السياسات الفلاحية الإطار العام الذي يوجه النشاط الفلاحي ويحدد أولوياته، غير أن فعاليتها لا تتحقق إلا عبر المورد البشري الذي يمثل الحلقة الأساسية في تنفيذها، فهذه السياسات قد تكون دقيقة من الناحية التقنية أو متقدمة من الناحية التشريعية، لكنها تبقى رهينة بمدى استجابة الإنسان لها واستعداداته لتطبيقها، ومن هنا يمكن القول إن المورد البشري ليس مجرد منفذ لهذه السياسات، بل هو طرف فاعل في بلورتها وصياغة مخرجاتها،

لأنه يعكس حاجات المجتمع الفعلية ويترجمها إلى واقع ملموس في الحقول والأسواق، ويتجلى دور المورد البشري في السياسات الفلاحية من خلال كونه الأداة لتحقيق التوازن بين متطلبات الإستهلاك ومتطلبات الإنتاج، فالإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وتوزيع الغذاء بشكل عادل يظان مجرد أهداف على الورق إذا لم يوجد عنصر بشري قادر على ترجمتها، والمورد البشري، بما يحمله من خبرات ومعرفة محلية، يوجه السياسات نحو حلول واقعية قابلة للتطبيق، وهذا ما يجعل العلاقة بين السياسات الفلاحية والأمن الغذائي علاقة أساسها أن المورد البشري هو الذي يجسدها في الميدان، فالمورد البشري ليس فقط أداة لتنفيذ السياسات الفلاحية، بل هو الضامن الأساسي لفعاليتها واستمراريتها، فهو الذي يمنحها الشرعية ويترجمها إلى واقع عملي ويتكيف مع تحدياتها، ويصوب مسارها عند الحاجة.¹

كما أن المورد البشري هو الذي يمنح للسياسات الفلاحية تنظيمها الإداري والشرعية القانونية وبعدها الاجتماعي، فنجاح هذه السياسات مرتبط بمدى قبولها من قبل الأفراد الذين يتأثرون بها بشكل مباشر، فإذا افتقرت هذه السياسات إلى التوافق مع حاجات الناس وتوقعاتهم، فإنها تواجه صعوبات في التنفيذ، مهما كانت صائبة على المستوى النظري، ولذلك فإن إشراك المورد البشري في صياغة السياسات الفلاحية يضمن لها استمرارية وفاعلية أكبر، لأنه يحولها من مجرد توجهات فوقية إلى التزام جماعي نابع من قناعة راسخة.

ويظهر أيضاً أن المورد البشري هو الذي يحدد مسار التكيف مع التغيرات التي قد تطرأ على السياسات الفلاحية، فالمجتمعات الريفية والفلاحية تواجه دائماً تحديات مرتبطة بالتحولات الاقتصادية أو المناخية أو السياسية، والسياسات الفلاحية مطالبة بمواكبتها، لكن قدرة هذه السياسات على التكيف مرهونة بمدى استعداد المورد البشري لتبني التغييرات المطلوبة، فالتنظيمات الفلاحية أو خطط الإنتاج الجديدة تحتاج إلى عنصر بشري قادر على استيعابها والتجاوب معها بمرونة وكفاءة.

ويكتسي المورد البشري أهمية خاصة في ضمان استدامة السياسات الفلاحية، إذ أن هذه الأخيرة لا تقتصر على أهداف ظرفية مرتبطة بإنتاج موسم معين، بل تتجاوز ذلك إلى بناء رؤية طويلة المدى للأمن الغذائي، واستدامة هذه الرؤية مرهونة بقدرة الأجيال على حملها وتطويرها، وهذا لا يتحقق إلا بوجود موارد بشرية مؤهلة تستوعب هذه السياسات وتتكيف

¹ أحمد أبو ليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية، رؤى معاصرة، مكتبة شبان المعرفة، مصر، 2003، ص 22.

معها عبر الزمن، ما يجعل الإستثمار في المورد البشري شرطاً أساسياً لنجاح أي سياسة فلاحية ذات بعد إستراتيجي، كما أن المورد البشري يساهم في تصحيح اختلالات السياسات الفلاحية عند التطبيق، فقد تكون هذه السياسات مبنية على معطيات دقيقة، لكنها تصطدم أحياناً بالواقع الميداني وما يفرضه من صعوبات غير متوقعة، وهنا يبرز المورد البشري كعنصر قادر على ابتكار حلول عملية وتجاوز العقبات، من خلال خبرته المتراكمة ومعرفته بالواقع المحلي، وبدون هذه القدرة البشرية على التكيف، تبقى السياسات الفلاحية معرضة للفشل أو محدودة التأثير.¹

ويعتبر المورد البشري أيضاً صلة وصل بين مختلف الفاعلين في المجال الفلاحي، سواء كانوا مؤسسات عمومية أو منظمات مهنية أو فاعلين إقتصاديين، فالسياسات الفلاحية لا تطبق بشكل منفرد، بل تحتاج إلى تعاون جماعي ينسقه العنصر البشري، وهذا التعاون يضمن التكامل بين الأبعاد المختلفة للسياسات الفلاحية، ويجعلها أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي، فالمورد البشري من خلال موقعه الوسيط يلعب دوراً إستراتيجياً في تحقيق الانسجام بين مختلف الأطراف.²

كما أن المورد البشري يساهم في إدماج البعد المحلي ضمن السياسات الفلاحية الوطنية، فالسياسات العامة غالباً ما تصاغ على المستوى المركزي، لكنها لا تحقق أهدافها إلا إذا نزلت إلى الواقع المحلي وراعت خصوصياته، والمورد البشري الذي يعيش هذا الواقع هو وحده القادر على نقل هذه الخصوصيات إلى صناع القرار، وضمان أن تكون السياسات الفلاحية متناسبة مع الحاجات الحقيقية للسكان، لذا فإن المورد البشري يمثل أداة لربط المحلي بالوطني في إطار تحقيق الأمن الغذائي.³

الفرع الخامس: المعرفة والمهارات كمدخل لإدارة الموارد الطبيعية:

تعتبر المعرفة والمهارات التي يمتلكها المورد البشري نقطة الانطلاق الأساسية في إدارة الموارد الطبيعية، إذ لا يمكن تصور استغلال عقلائي لهذه الموارد دون تدخل الإنسان الواعي بقيمتها والمدرّك لطرق التعامل معها، فالطبيعة تمنح إمكانات هائلة في شكل أراض ومياه

¹ سارة صابر محمد صابر الجارحي، المرجع السابق، ص 30.

² إبراهيم مراد الدعمة، المرجع السابق، ص 35.

³ أحمد أبو ليزيد الرسول، المرجع السابق، ص 59.

وثروات متنوعة، غير أن تحويل هذه الإمكانيات إلى طاقة إنتاجية يتطلب عنصرا بشريا يملك القدرات الذهنية والعملية للتعامل معها بفعالية، وهكذا تصبح المعرفة والمهارات بمثابة البوابة التي يعبر منها المجتمع نحو استثمار أمثل لموارده الطبيعية، بما يحقق له أمنه الغذائي، فالمعرفة والمهارات تمثلان آلية للتكيف مع التغيرات التي تطرأ على البيئة أو على السياسات الإقتصادية، فالموارد الطبيعية ليست ثابتة، وإنما تتعرض لتقلبات في الكميات والنوعية بسبب التغيرات المناخية أو التحولات الاجتماعية أو الظروف السياسية، والموارد البشري الذي يفتقر للمعرفة يظل عاجزا أمام هذه التحديات، بينما الذي يمتلك المهارات الكافية يستطيع إيجاد حلول بديلة وتبني أساليب جديدة للتعامل مع الموارد، وهنا يتجلى أن الإستثمار في المعرفة والمهارات هو استثمار في مرونة المجتمع وقدرته على مواجهة الأزمات.¹

إن امتلاك المعرفة الفلاحية والمهارات العملية يمنح المورد البشري القدرة على إدراك حدود الموارد الطبيعية وعدم التعامل معها بصفة عشوائية، فالاستخدام المفرط أو الجائر للموارد قد يؤدي إلى استنزافها، بينما الإدارة المبنية على الفهم الدقيق والإحاطة العلمية تمكن من استغلالها بشكل متوازن، وبذلك فإن المعرفة هنا تتحول إلى عنصر رادع يحد من سوء الاستعمال، فيما تعمل المهارات المكتسبة على توجيه الممارسة اليومية في الاتجاه الصحيح، بما يضمن المحافظة على الموارد للأجيال المقبلة، والمهارات العملية تمكن المورد البشري من الاستفادة من الموارد الطبيعية بأقل التكاليف وأبسط الوسائل، ما يعزز فرص تحقيق العدالة في توزيع هذه الموارد، فكلما زادت قدرة الأفراد على التعامل مع الموارد بطرق فعالة وميسرة، كلما تقلصت الفجوة بين من يملك وسائل متطورة ومن يعتمد على إمكانيات محدودة، وهذا يجعل المعرفة والمهارات وسيلة لتحقيق توازن اجتماعي وإقتصادي وسياسي، بحيث يصبح استغلال الموارد الطبيعية متاحا لشريحة أوسع من المجتمع، وامتلاك المعرفة والمهارات لا ينعكس فقط على تحسين استغلال الموارد الطبيعية، بل يمتد إلى المساهمة في السياسات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي، فالأفراد المؤهلون معرفيا ومهاريا يكونون أكثر قدرة على التفاعل مع هذه السياسات وتطبيقها، بل وحتى التأثير فيها من خلال خبراتهم

¹ أحمد مندور وأحمد رمضان، المرجع السابق، ص 77.

وتجارهم الميدانية، وهكذا يصبح المورد البشري حلقة وصل بين السياسات المعلنة والممارسات الواقعية، بما يضمن من انسجام التوجهات الوطنية مع الإمكانيات المحلية.¹

كما أن المعرفة والمهارات تؤدي دورا مهما في رفع كفاءة الإنتاج الفلاحي عبر تحسين طرق الاستغلال وتجاوز الممارسات التقليدية التي قد لا تتلاءم مع متطلبات العصر، فالفرد الذي يملك معرفة كافية بخصائص الأرض والماء والمناخ، إلى جانب المهارات التطبيقية في كيفية التعامل معها، يصبح أكثر قدرة على تحقيق مردودية أفضل بنفس الموارد المتاحة، وهذا لا يساهم فقط في زيادة حجم الإنتاج، بل أيضا في ترشيد استعمال الموارد وتقليل الخسائر الناتجة عن الجهل أو سوء التدبير، والمعرفة هي التي تحول الموارد من إمكانات خام إلى عناصر إنتاج حقيقية تخدم الأمن الغذائي.

كما أن المعرفة والمهارات تساهمان في تعزيز الوعي الجماعي بأهمية الموارد الطبيعية، فالفرد المتعلم أو المدرب لا يحتكر هذه المعارف لنفسه، بل ينقلها إلى محيطه الاجتماعي من خلال الممارسة اليومية أو من خلال التأثير الثقافي غير المباشر، وهذا يساهم في خلق ثقافة مجتمعية تراعي قيمة الموارد وتدعو إلى حسن استغلالها، لذا فإن نشر المعرفة والخبرات الفلاحية والبيئية والإقتصادية يفتح المجال أمام إدارة جماعية واعية، تجعل حماية الموارد الطبيعية مسؤولية مشتركة وليست مقتصرة على فئة محدودة من الفاعلين.²

وتبرز أهمية المعرفة والمهارات كذلك في كونها تساعد على دمج الأبعاد المحلية في إدارة الموارد الطبيعية، فكل منطقة جغرافية لها خصوصياتها، والمعرفة المرتبطة بالبيئة المحلية هي المفتاح للتعامل مع هذه الخصوصيات، وعندما ترتبط هذه المعارف بالمهارات العملية المناسبة، يصبح المورد البشري قادرا على ابتكار حلول متكيفة مع الواقع المحلي، بدل الاعتماد على نماذج جاهزة قد لا تكون فعالة، وبذلك تضمن المجتمعات المحلية إدارتها لمواردها وفق خصوصياتها الثقافية والبيئية.

¹ سارة صابر محمد صابر الجارحي، المرجع السابق، ص 39.

² عدلي عليا بوطاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 52.

المطلب الثاني: الترابط بين الموارد البشرية والتنمية الفلاحية المستدامة.

إن تحقيق استدامة النشاط الفلاحي لا يمكن أن ينفصل عن العنصر البشري الذي يمثل المحرك الرئيسي لكل العمليات الإنتاجية والتنظيمية داخل القطاع، فالفلاحة المستدامة تقوم على مبدأ التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية وضمان استمرارها للأجيال القادمة، وهو ما يقتضي وجود موارد بشرية قادرة على توجيه هذا الاستغلال بشكل رشيد وفعال، ومن هنا يظهر الارتباط بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة، باعتبار أن أي تطور في الهياكل الفلاحية أو في اعتماد التقنيات الحديثة يستلزم قبل كل شيء وجود قوى عاملة مؤهلة وواعية بمتطلبات التحول نحو أنماط إنتاجية صديقة للبيئة وأكثر كفاءة، ولا يقتصر هذا الترابط على بعد تقني أو إنتاجي فقط، بل يتعداه إلى بعد سياسي واجتماعي وإقتصادي أوسع، حيث يشكل المورد البشري نقطة التقاء بين حاجات المجتمع الغذائية وبين ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية، حيث تصبح التنمية الفلاحية المستدامة مشروعا إنسانيا بالدرجة الأولى، يتجسد في كفاءة العنصر البشري وقدرته على رسم سياسات رشيدة، وتنفيذ ممارسات إنتاجية متوازنة، وضمان استمرار الأمن الغذائي في ظل التحديات المتزايدة.

الفرع الأول: الموارد البشرية كعامل رئيسي في الابتكار الفلاحي والتقنيات الحديثة:

يشكل المورد البشري العنصر الأكثر تأثيرا في عملية تطوير الهياكل الفلاحية واعتماد التقنيات الحديثة، فالموارد الطبيعية مهما بلغت وفرتها لا يمكن استغلالها بكفاءة إلا إذا توفرت كفاءات بشرية قادرة على إدارة هذه الموارد وتوجيهها بالطريقة الصحيحة، إن التنمية الفلاحية المستدامة تفترض وجود طاقات بشرية مدربة ومؤهلة تدرك متطلبات التحول نحو أنماط إنتاج حديثة، وتملك القدرة على إدخال التحسينات الضرورية على طرق وأساليب العمل الفلاحي بما يضمن مردودية أفضل ويحافظ في الوقت نفسه على التوازن البيئي، لذا فإن المورد البشري يصبح الحامل الأساسي للابتكار الفلاحي لأنه يترجم الإمكانيات النظرية إلى تطبيقات عملية تعكس تفاعلا إيجابيا بين الإنسان والبيئة، فعلاقة المورد البشري بالابتكار الفلاحي تمثل التجسيد العملي لفكرة التنمية الفلاحية المستدامة تقوم على صياغة رؤى جديدة لمستقبل القطاع، حيث يصبح القطاع الفلاحي من خلال الموارد البشرية قادرا على

التجديد الدائم، وعلى إنتاج حلول تلبي الحاجات الغذائية وتحافظ على التوازن البيئي في آن واحد.¹

كما أن مستوى تطور الهياكل الفلاحية يعكس بدرجة كبيرة مستوى المساهمة البشرية فيها، إذ كلما ارتفع مستوى التأهيل والتدريب والوعي لدى القوى العاملة الفلاحية كلما كان القطاع أكثر قدرة على استيعاب التغيرات التقنية وتحويلها إلى جزء من منظومة الإنتاج، فالإبتكار لا ينشأ من الفراغ بل يقوم على بيئة بشرية قادرة على التفاعل مع المعطيات المتاحة، واستيعاب الخبرات من التجارب، والانفتاح على أدوات جديدة من شأنها رفع كفاءة العمل الفلاحي، ولا ينظر إلى المورد البشري فقط باعتباره منفذا للتقنيات بل باعتباره مبتكرا ومطورا لها وفق متطلبات الواقع المحلي وظروفه.

إن الإبتكار الفلاحي يتجلى من خلال قدرة الإنسان على استغلال الموارد بأقل التكاليف وأفضل الطرق الممكنة، وهذه القدرة لا تأتي إلا عبر تراكم الخبرات البشرية وتوسع دائرة المعرفة المرتبطة بالنشاط الفلاحي، فالعامل البشري المؤهل هو الذي يستطيع اكتشاف الحلول البديلة عند مواجهة الأزمات، وهو الذي يحول التحديات البيئية والإقتصادية إلى فرص لتطوير طرق جديدة للإنتاج، وعلى هذا الأساس فإن التنمية الفلاحية المستدامة مرهونة إلى حد بعيد بمدى قدرة المورد البشري على إدماج عنصر الإبتكار في مختلف مستويات العمل الفلاحي، من الإنتاج الميداني إلى التنظيم الإداري والتسويق.²

ويشكل المورد البشري صلة وصل بين الهياكل التقليدية التي عرفها النشاط الفلاحي عبر التاريخ، وبين متطلبات العصر التي تفرض التحول إلى أساليب أكثر كفاءة واستدامة، فالمزارع أو التقني الذي يتعامل مع الأرض مباشرة هو الذي يحدد فعالية أي ابتكار يراد إدخاله إلى القطاع، لأنه الأقرب إلى الواقع العملي والأقدر على اختبار مدى ملائمة الحلول التقنية مع الحاجات اليومية للإنتاج، وهذا يجعل من المورد البشري عنصرا رئيسيا في نجاح أي مشروع يرمي إلى تحديث البنية الفلاحية وتطويرها بما ينسجم مع مقتضيات الاستدامة.³

¹ أحمد مندور وأحمد رمضان، المرجع السابق، ص 79.

² الجبوري هدى طارق حسن، المرجع السابق، ص 76.

³ سارة صابر محمد صابر الجارحي، المرجع السابق، ص 41.

كما أن المورد البشري يمثل عملية منهجية تهدف إلى تنمية ونشر ثقافة الابتكار المحلي والوطني، وجعلها جزءاً أساسياً من النسيج الاقتصادي والاجتماعي ضمن الفضاءات المحلية، كما أنه لا يقتصر فقط على إستيراد التكنولوجيا من الخارج، والتي قد لا تتماشى مع الخصوصيات الإقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية، بل يتعدى ذلك ليشمل بناء القدرات المحلية على إنتاج المعرفة، وتطوير الأفكار الإبداعية، وتحويلها إلى منتجات وخدمات ذات قيمة تعود على التنمية الفلاحية، فالعقول المؤهلة في القطاع الفلاحي هي التي تملك القدرة على تكييف المعارف والتقنيات مع الواقع الميداني، وتطوير بدائل محلية تستجيب للحاجات الفعلية وتنسجم مع الإمكانيات المتاحة، وهذا ما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي ويضمن أن التنمية الفلاحية المستدامة لا تكون مجرد شعارات وإنما ممارسة عملية نابعة من تفاعل الإنسان مع بيئته.

ويظهر دور المورد البشري في الابتكار الفلاحي أيضاً من خلال مساهمته في تكوين شبكات معرفية ومؤسسية تدعم التبادل والتعاون، إذ أن العمل الفردي مهما كان مهماً يبقى محدود الأثر مقارنة بالعمل الجماعي الذي تقوم به فرق متعددة التخصصات، فالعقول البشرية حينما تتكامل وتنوع خلفياتها تفتح المجال أمام حلول مبتكرة تتسم بالشمولية والقدرة على مواجهة التحديات المركبة التي يعرفها القطاع، ومن هنا فإن الابتكار الفلاحي يصبح نتاجاً تراكمياً للخبرات والمعارف التي يوظفها المورد البشري في مختلف المستويات، كما أن المورد البشري يساهم في نشر ثقافة التحديث والتطوير في المجال الفلاحي، وهي ثقافة ضرورية لبناء أرضية ملائمة لتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، فالتغيير لا يتحقق إلا إذا وجد قبولاً اجتماعياً ووعياً جماعياً بقيمته وأثره، وهذا ما يقوم به المورد البشري من خلال التوعية والتكوين والتجريب المستمر، وعندما تتحول هذه الثقافة إلى ممارسة يومية، يصبح من السهل إدماج الابتكارات الجديدة في المنظومة الإنتاجية الفلاحية.¹

والإستثمار في المورد البشري ضمن القطاع الفلاحي لا يعني فقط رفع الإنتاجية، بل يعني أيضاً فتح المجال أمام فرص مستمرة من التجديد والابتكار، فالمهارات المكتسبة والمعارف المتراكمة تؤهل الأفراد لتبني أساليب جديدة في العمل الفلاحي، وتساعدهم على التعامل بمرونة مع المتغيرات المناخية والإقتصادية، إذ أن المورد البشري يصبح الضامن

¹ الجبوري هدى طارق حسن، المرجع السابق، ص 77.

الأساسي لقدرة القطاع على الاستمرارية في إنتاج الغذاء وتلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، إذ يعد المورد البشري بدوره العنصر الذي يمنح للتنمية الفلاحية بعدا إستراتيجيا، إذ لا يمكن تصور خطط طويلة المدى دون إشراك العنصر البشري الذي سينفذها ويتابعها ويطورها عبر الزمن، فالإبتكار الفلاحي المستدام ليس مجرد عملية تقنية، بل هو مسار إداري وإقتصادي يتطلب مشاركة جميع الفاعلين على اختلاف مستوياتهم، ويظل المورد البشري هو الحلقة الرئيسية التي تصل بين مختلف هذه المكونات، ومن دون هذه الحلقة يظل أي ابتكار معرضا للفشل أو لعدم الاستمرارية.

الفرع الثاني: العلاقة التكاملية بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة:

إن المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة يشكلان منظومة مترابطة لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فالمورد البشري يمثل الطاقة المحركة للتنمية بما يمتلكه من قدرات ذهنية وجسدية ومعارف وتجارب، والتنمية الفلاحية المستدامة تمثل الإطار الذي يوظف هذه القدرات ويوجهها نحو أهداف واضحة تخدم الإنتاج الفلاحي وتحقق التوازن بين متطلبات الحاضر وحاجات المستقبل، ولا يمكن النظر إلى المورد البشري باعتباره مجرد عنصر منفذ، بل هو شريك أساسي في صياغة التصورات وتطبيقها على أرض الواقع، كما أن التنمية الفلاحية المستدامة ليست مجرد برامج تقنية أو خطط إقتصادية، بل هي عملية شاملة تستند إلى حضور المورد البشري ومشاركته الفعالة، ويصبح التكامل بين الطرفين أساسا لا غنى عنه في تحقيق الإستقرار الغذائي، وضمان إستدامة الإنتاج الفلاحي بما ينسجم مع متطلبات البيئة والموارد الطبيعية.¹

أولا: العلاقة الطبيعية بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة:

تقوم العلاقة الطبيعية بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة على أساس أن الإنسان جزء من البيئة التي يعيش فيها، وهو في الوقت نفسه المستفيد الأكبر من مواردها، فالمورد البشري يحتاج إلى الغذاء باعتباره عنصرا ضروريا لبقائه، وهو من يقوم بعملية إنتاج هذا الغذاء عبر نشاط فلاحي متنوع يعكس تفاعله المباشر مع الأرض والمياه والمناخ، هذا الترابط يبرز الطابع الحتمي للعلاقة بين الطرفين، حيث أن استمرارية المورد البشري مرهونة

¹ إبراهيم مراد الدعمة، المرجع السابق، ص 23.

بقدرته النشاط الفلاحي على تلبية حاجاته الغذائية، بينما يتوقف نجاح التنمية الفلاحية المستدامة على وجود قوى بشرية قادرة على إدارتها والمحافظة على توازناتها، بهذا تصبح العلاقة الطبيعية بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة علاقة مزدوجة الاتجاه، تجعل كل طرف مكملًا وضروريًا للطرف الآخر.¹

كما أن هذه العلاقة الطبيعية تستند على أن المورد البشري ليس مجرد عنصر منفذ بل هو كيان عاقل قادر على التفكير والتخطيط، وعليه فإن مساهمته في التنمية الفلاحية المستدامة تتجاوز العمل البدني لتشمل إضفاء الطابع العقلاني على استغلال الموارد، فالمزارع أو الفلاح هو الذي يحدد أنماط الفلاحة الملائمة، وهو الذي يوازن بين الحاجة إلى الإنتاج والحفاظ على البيئة، وهو الذي يطور الأساليب الفلاحية بما يضمن بقاء الموارد الطبيعية في حالة تسمح بخدمة الأجيال القادمة، لذلك فإن العلاقة الطبيعية بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة تقوم على وعي الإنسان بمسؤوليته في الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها، وعلى إدراكه أن مصيره الغذائي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكيفية تعامله مع الأرض ومقدراتها.

كما أن التنمية الفلاحية المستدامة لا يمكن النظر إليها كمشروع منفصل عن الإنسان بل هي عملية مندمجة في وجوده نفسه، لأنه المستفيد الأول من نتائجها وهو المتضرر الأكبر من فشلها، فالبيئة الفلاحية التي تتعرض للتدهور تؤثر مباشرة على حياة المورد البشري من خلال تراجع الإنتاج وارتفاع نسب المخاطر الغذائية، لذا فإن الاستثمار في العنصر البشري عبر التعليم والتكوين وتحسين الظروف المعيشية يرفع قدرة الإنسان على حماية الموارد الطبيعية وتطويرها بشكل يحقق استدامة حقيقية، وبذلك يظهر أن العلاقة الطبيعية بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة ليست خيارًا إضافيًا وإنما هي قاعدة أساسية يقوم عليها الأمن الغذائي والتوازن البيئي معاً.²

ثانياً: العلاقة التنظيمية بين المورد البشري والتنمية الإدارية الفلاحية:

تتجلى العلاقة التنظيمية بين المورد البشري والتنمية الإدارية الفلاحية في كون الإنسان هو المحرك الأساسي لكل عملية تنظيمية داخل القطاع الفلاحي، حيث لا يمكن لأي

¹ سارة صابر محمد صابر الجارحي، المرجع السابق، ص 26.

² عدلي عليا بوطاحون، المرجع السابق، ص 54.

مخطط أو برنامج إداري أن ينجح دون وجود موارد بشرية قادرة على استيعابه وتفعيله، فالتنمية الفلاحية المستدامة تحتاج إلى تنظيم محكم لشبكة العلاقات بين الإنتاج والتوزيع والتسويق، وهذا التنظيم يرتبط مباشرة بمدى كفاءة المورد البشري في تسيير الموارد وتنسيق الجهود، فالعنصر البشري هو الذي يقوم بوضع الأطر الإدارية، وهو الذي يشرف على تسيير الهياكل والمؤسسات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وبذلك يصبح وجوده شرطاً لازماً لاستقرار العملية الإنتاجية وضمان استمراريتها.¹

والتنظيم الإداري في المجال الفلاحي لا ينحصر في تقسيم المهام فقط، بل يشمل رسم السياسات المحلية والوطنية التي توجه النشاط الفلاحي بما يتلاءم مع متطلبات الاستدامة، هذا الدور يتوقف على وجود موارد بشرية ذات كفاءة قادرة على التخطيط، وإدارة المعلومات، ومتابعة تنفيذ المشاريع، فالتنمية الفلاحية المستدامة ليست مجرد إنتاج فلاحي متواصل، بل هي منظومة متكاملة تحتاج إلى إدارة واعية تستطيع تحقيق التوازن بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهنا يتجلى دور المورد البشري في ترجمة الأهداف الكبرى إلى برامج عملية عبر آليات تنظيمية مرنة وفعالة.²

كما أن العلاقة التنظيمية بين المورد البشري والتنمية الإدارية الفلاحية تكشف عن أن الموارد البشرية ليست فقط منفذة للقرارات بل هي عنصر فاعل في صياغتها، فالعاملون في الحقل الفلاحي يملكون الخبرة والمعرفة الميدانية التي تجعلهم أقدر على تقديم حلول عملية للمشكلات التي تواجه القطاع، هذه الخبرة تدمج داخل الأطر الإدارية عبر آليات التشاور والتنسيق، مما يسمح ببلورة سياسات أكثر واقعية وملاءمة للظروف المحلية، وعليه فإن التنمية الفلاحية المستدامة لا تتحقق بمجرد وضع مخططات إدارية مجردة، بل تحتاج إلى مساهمة المورد البشري الذي يعطي لهذه المخططات محتواها الواقعي وقابليتها للتنفي.

ثالثاً: العلاقة السببية بين المورد البشري والتنمية الإدارية الفلاحية:

تتضح العلاقة السببية بين المورد البشري والتنمية الإدارية الفلاحية من خلال الدور المباشر الذي يقوم به الإنسان في تحويل الخطط والسياسات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، فوجود إدارة فلاحية فعالة مرتبط بشكل سببي بمدى توفر موارد بشرية مؤهلة وقادرة

¹ الخطيب محمود أحمد، المرجع السابق، ص 78.

² عدلي عليا بوطاحون، المرجع السابق، ص 114.

على التنفيذ، فالمورد البشري لا يمثل مجرد عنصر مساعد، بل هو الشرط الأول لنجاح أي مشروع تنموي، إذ أن الهياكل التنظيمية والبرامج الفلاحية تظل حبرا على ورق ما لم يتدخل الإنسان لتفعيلها وضبط مسارها، فالعلاقة السببية هنا تعني أن أي خلل في تكوين المورد البشري أو في قدراته سيؤدي مباشرة إلى فشل العملية الإدارية أو ضعف مردودها، بينما يؤدي حسن تأهيله وتدريبه إلى تحسين الأداء الإداري وضمان استدامة الجهود التنموية في القطاع الفلاحي.¹

والعلاقة السببية بين المورد البشري والتنمية الإدارية الفلاحية تنعكس في كون الإنسان هو الذي يحدد مسارات التغيير ويقود عمليات التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية، فالإدارة الفلاحية ليست مجرد جهاز تنظيمي جامد، بل هي عملية واسعة النطاق تتطلب استجابة دائمة للظروف المناخية والإقتصادية والإجتماعية، هذه الاستجابة لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تدخل المورد البشري باعتباره الفاعل الذي يربط بين متطلبات التنمية وأدوات تحقيقها، ومن هنا فإن التنمية الإدارية الفلاحية ليست نتيجة طبيعية للموارد المادية أو السياسات الموضوعة فقط، بل هي نتاج مباشر لكيفية توظيف المورد البشري وقدرته على التسيير واتخاذ القرارات.

رابعا: العلاقة التبادلية بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة:

تقوم العلاقة التبادلية بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة على أساس التفاعل المستمر بين الطرفين، فالمورد البشري يساهم في تحقيق التنمية عبر جهوده وقدراته وإبداعه، لذا فإن هذه التنمية تعود بالفائدة على المورد البشري من خلال تحسين ظروف عمله ومعيشته وتعزيز إستقراره الإجتماعي والإقتصادي، هذه التبادلية تجعل كل طرف في حاجة إلى الآخر بشكل دائم، فغياب الكفاءات البشرية المؤهلة يضعف من فرص نجاح التنمية الفلاحية المستدامة، بينما غياب مشاريع التنمية يفقد المورد البشري الدافع والفرصة لتطوير نفسه وإبراز قدراته، وهكذا تتشكل دائرة متكاملة يكون فيها المورد البشري محركا للتنمية ومتلقيا في الوقت نفسه لثمارها ونتائجها.²

¹ إبراهيم مراد الدعمة، المرجع السابق، ص 81.

² عدلي عليا بوطاحون، المرجع السابق، ص 62.

كما أن هذه العلاقة التبادلية تتجلى في كون التنمية الفلاحية المستدامة لا يمكن أن تستمر أو تتطور إلا إذا كانت مدعومة بتدخل بشري واسع، فالموارد الطبيعية مهما كانت غنية تظل عاجزة عن استغلال إمكاناتها دون إدارة بشرية فعالة، ومنه فإن سياسات التنمية التي تراعي حاجات المورد البشري وتوفر له التدريب والدعم تخلق بيئة مواتية للإنتاجية والإبداع، مما ينعكس مباشرة على نجاح السياسات الفلاحية، بمعنى آخر أن الموارد البشرية تعطي للتنمية طابعها العملي والواقعي، بينما تمنح التنمية للمورد البشري الإطار الذي ينظم جهوده ويوجهها نحو أهداف واضحة، وهو ما يؤدي إلى الترابط بين الجانبين ويجعلهما يشكلان معا منظومة متكاملة.¹

كما ترتبط الموارد البشرية والتنمية الفلاحية المستدامة بمفهوم الإستمرارية، فالمورد البشري هو الذي يضمن ديمومة السياسات والخطط عبر انتقال الخبرات والمعارف بين الأجيال، بينما توفر التنمية المستدامة للمورد البشري فرصا متواصلة للتطور والتأهيل، هذه الاستمرارية تجعل العلاقة لا تنحصر في مرحلة زمنية معينة، بل تمتد عبر الزمن لتشكل ركيزة أساسية للأمن الغذائي والإستقرار الإجتماعي والإقتصاد، فكلما استثمر المجتمع في موارده البشرية عاد ذلك بالنفع على التنمية الفلاحية، وكلما نجحت التنمية في خلق بيئة محفزة انعكس ذلك على استعداد المورد البشري لبذل المزيد من الجهد والمشاركة الفاعلة، مما يرسخ توازنا متبادلا يضمن تحقيق الأهداف التنموية على المدى البعيد.²

الفرع الثالث: المورد البشري كأداة لتجسيد التنمية الفلاحية المستدامة:

المورد البشري هو الأداة الحقيقية لتجسيد التنمية الفلاحية المستدامة لأنه يمثل الفاعل الذي يحول التصورات النظرية إلى واقع ملموس، والتنمية الفلاحية المستدامة تقوم على مبادئ أساسية مثل التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية وتلبية الحاجيات الغذائية للمجتمع، هذه المبادئ لا يمكن أن تتحقق بمجرد وجود خطط أو أدوات تقنية بل تحتاج إلى إرادة ووعي وتدخل بشري يضمن التطبيق العملي السليم، فالمورد البشري بصفته العقل المدبر واليد المنفذة يشكل الركيزة الأساسية التي تستند عليها التنمية المستدامة خاصة في القطاع الفلاحي، كما المورد البشري يمثل أيضا عامل الإستقرار والاستمرارية في النشاط

¹ أحمد مندور وأحمد رمضان، المرجع السابق، ص 78.

² أحمد أبو ليزيد الرسول، المرجع السابق، ص 119.

الفلاحي، فالاستدامة تعني الحفاظ على قدرات الإنتاج لعقود طويلة، وهذا يتطلب حضوراً بشرياً مستمراً ومقتنعاً بمسار التنمية المستدامة، إذ يمكن للسياسات أن تتغير والتقنيات أن تتطور، لكن العامل البشري هو الذي يبقى ويضمن ديمومة الممارسات الفلاحية السليمة التي تحافظ على الموارد وتلبي حاجيات المجتمع في آن واحد.¹

يتجلى دور المورد البشري في القدرة على إدارة الموارد الطبيعية بأسلوب رشيد يحول دون استنزافها أو الإضرار بها، فالأرض والماء والغطاء النباتي هي عناصر تحتاج إلى تعامل متوازن قائم على وعي بحساسيتها وأهميتها، وهذا الوعي لا ينشأ من فراغ بل من إدراك إنساني عميق بأن بقاء هذه الموارد هو شرط لبقاء الإنتاج الفلاحي واستمراره عبر الأجيال، من هنا فإن المورد البشري يشكل الضامن الفعلي لنجاح أي توجه يرمي إلى تحقيق الاستدامة في الفلاحة، حيث يشكل المورد البشري الجسر الذي يربط بين المعرفة النظرية والتطبيق الميداني، فالتنمية الفلاحية المستدامة ليست فكرة مجردة بل هي سلسلة من الأفعال اليومية في الحقول والمزارع، هذه الأفعال لا تتحقق إلا من خلال المورد البشري الذي يجسد المبادئ النظرية في ممارسات عملية ملموسة، فيضمن من خلالها استمرارية الموارد الطبيعية ورفع المردودية بشكل متوازن.²

كما أن المورد البشري يمثل الأداة التي توائم بين متطلبات الحاضر وحاجيات المستقبل، والتنمية الفلاحية المستدامة ليست مجرد استجابة لحاجيات غذائية آنية، بل هي تصور طويل الأمد يقوم على حماية حق الأجيال القادمة في موارد طبيعية متجددة ومنتجات فلاحية ذات جودة، وهذا الدور لا يمكن أن تؤديه الآلات أو السياسات وحدها، بل يحتاج إلى العنصر البشري الذي يمتلك القدرة على التقدير واتخاذ القرار في ضوء اعتبارات إدارية واقتصادية واجتماعية وبيئية معقدة، كما يشكل المورد البشري أداة في الحد من الممارسات الفلاحية الضارة بالبيئة، فعلى الرغم من توفر الآلات والتقنيات الحديثة، فإن القرارات المتعلقة بطريقة الاستغلال الفلاحي أو حجم الاستعمالات تظل مرتبطة بالإنسان، إذا كان هذا المورد واعياً بمخاطر الاستنزاف والتلوث، فإنه سيكون قادراً على توجيه النشاط الفلاحي

¹ الأشرم محمود، المرجع السابق، ص 69.

² عدلي عليا بوطاحون، المرجع السابق، ص 119.

نحو مسارات أكثر انسجاماً مع مبادئ التنمية المستدامة، مما يبرز أن المورد البشري ليس مجرد منفذ بل هو ضامن لمستقبل البيئة والإنتاج.¹

يبرز المورد البشري كذلك باعتباره عاملاً محدداً في تفعيل السياسات الفلاحية ذات البعد المستدام، فالقوانين والتشريعات التي تسعى لحماية الأراضي الزراعية أو المياه الجوفية أو الثروة الحيوانية لا معنى لها إذا لم تجد تجاوباً وإدراكاً لدى الموارد البشرية في المجال الفلاحي سواء على المستوى الإداري أو التقني أو على مستوى الممارسات الفلاحية، وهنا يظهر المورد البشري كأداة ترجمة لهذه السياسات من مجرد نصوص جامدة إلى ممارسات عملية تحافظ على التوازن البيئي وتدعم وترافق الإنتاج الفلاحي المستدام، فالتنمية الفلاحية المستدامة تحتاج أيضاً إلى عنصر بشري قادر على إدراك الترابط الوثيق بين مختلف مكونات المنظومة الفلاحية، فالإنتاج الفلاحي ليس بمعزل عن البيئة، ولا يمكن عزله عن الإقتصاد المحلي أو عن البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي، فالمورد البشري هو الذي يعي هذه الترابطات ويديرها بشكل يحقق الانسجام بينها، مما يجعل منه أداة لا غنى عنها لترجمة الرؤية الشمولية للتنمية المستدامة إلى ممارسات واقعية.

الفرع الرابع: إستراتيجية المشاريع التنموية الفلاحية رهينة بالقدرات البشرية:

تشكل الموارد البشرية الأساس الذي تبنى عليه إستراتيجية المشاريع التنموية الفلاحية، فالموارد الطبيعية مهما كانت وفيرة، والتقنيات مهما بلغت من تطور، لا يمكن أن تحقق نتائج فعالية إذا غاب العنصر البشري القادر على إدارتها والمحافظة على منجزاتها، إن المشاريع الفلاحية التنموية ليست مجرد إستثمارات مالية أو هياكل تقنية، بل هي منظومة متكاملة يكون فيها المورد البشري بمثابة الضامن لاستمرارية الجهود وتطويرها بما يتلاءم مع التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية، فالمشاريع التنموية الفلاحية عادة ما تبدأ بدعم سياسي أو تمويل إقتصادي أو مبادرة مجتمعية، لكنها لا تستمر طويلاً إذا لم تتوفر قوى بشرية مؤهلة وملتزمة قادرة على تحويل تلك المشاريع إلى برامج طويلة الأمد، فالعامل البشري هو من يحافظ على روح المشروع بعد انتهاء مرحلة التمويل أو الدعم الخارجي، وهو الذي يحمي المكتسبات من التراجع ويضمن أن لا تتحول الإنجازات إلى مجرد تجارب ظرفية،

¹ سارة صابر محمد صابر الجارحي، المرجع السابق، ص 48.

من هنا يصبح استثمارية المشاريع التنموية الفلاحية مرهونة بشكل مباشر بمدى قوة وفعالية المورد البشري.¹

وتبرز أهمية القدرات البشرية في كونها تتجاوز الجانب التنفيذي إلى الجانب الإشرافي والتوجيهي، فالموارد البشرية لا تكتفي بتنفيذ البرامج بل تساهم في إعادة صياغتها وتطويرها وفق حاجيات الواقع المتغير، هذا التفاعل المستمر مع المشاريع التنموية يجعل من العنصر البشري ليس فقط منفذا، بل فاعلا أساسيا يضمن سيورة المشاريع ويحول دون جمود برامجها أو توقفها مع مرور الوقت، حيث أن استثمارية المشاريع التنموية الفلاحية تحتاج إلى قوى بشرية تمتلك روح المسؤولية والانتماء، فالمورد البشري الذي يدرك أن نجاح المشاريع لا يرتبط بمصلحة فردية وإنما بمصلحة جماعية أشمل، يكون أكثر حرصا على حمايتها وضمان استثماريتها، والمشاريع الفلاحية بطبيعتها ترتبط بالمجتمع المحلي، وإذا لم يتجسد البعد المجتمعي من خلال المورد البشري، فإنها سرعان ما تفقد زخمها وتتوقف عند حدودها الأولى، واستدامة المشاريع التنموية الفلاحية هي انعكاس مباشر لمستوى تطور القدرات البشرية التي تسهر على إدارتها، فالموارد الطبيعية يمكن أن تنضب، والسياسات يمكن أن تتغير، والتمويل قد يتوقف، لكن المورد البشري الواعي والملتزم يظل الضامن الوحيد لاستمرار هذه المشاريع وتحقيق أهدافها على المدى الطويل.²

أن القدرات البشرية تعمل على مواجهة التحديات التي قد تواجه المشاريع التنموية الفلاحية، فالظروف المناخية الصعبة، والتقلبات الإقتصادية، وحتى التغيرات السياسية، كلها عوامل يمكن أن تهدد المشاريع، لكن وجود مورد بشري يمتلك المرونة والقدرة على التكيف يمكن أن يحول هذه التحديات إلى فرص جديدة، ويعيد توجيه المشروع نحو مسار أكثر استدامة، وهنا يظهر أن استمرار المشاريع لا يتحقق بفضل الموارد المادية وحدها، بل عبر استثمار طويل المدى في الإنسان.

والمورد البشري يشكل أيضا الضامن لاستدامة المعارف والخبرات التي تتراكم من خلال المشاريع الفلاحية، فالمشاريع لا تنتج محاصيل أو منتجات فقط، بل تنتج خبرة وتجارب عملية تتجسد في أذهان الأفراد العاملين فيها، هذه الخبرة هي التي تضمن نقل المعرفة من جيل

¹ أحمد مندور وأحمد رمضان، المرجع السابق، ص 73.

² سارة صابر محمد صابر الجارحي، المرجع السابق، ص 49.

إلى جيل، وتجعل المشروع قادرا على الإستمرار حتى في حالة تغير الظروف أو تطور الوسائل التقنية، وبغياب الموارد البشرية الفاعلة، تصبح المشاريع مجرد هياكل مادية معرضة للتوقف والإنهيار، وتحول دون تحقيق التكامل بين المشاريع التنموية الفلاحية ومحيطها الإجتماعي والإقتصادي، فالمشروع لا يمكن أن ينجح في عزلة عن المجتمع المحلي، بل يحتاج إلى موارد بشرية قادرة على بناء جسور التواصل والتكامل مع مختلف الفاعلين، هذا الدور الذي يلعبه المورد البشري يساهم في تعزيز البنية الإجتماعية للمشاريع الفلاحية، ويجعلها جزءا من نسيج الحياة اليومية للمجتمع، الأمر الذي يزيد من فرص نجاحها وإستمراريتها وتوسعها.¹

الفرع الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل:

يمثل القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الإقتصادية القادرة على إحتواء اليد العاملة وخلق فرص عمل واسعة، فهو يوظف أكثر من 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، و الذين يمثلون أكثر من 74% من الموارد البشرية الريفية، و 24% من الموارد البشرية الوطنية، كما أنه يضمن الأمن الغذائي للوطن من خلال تغطية أزيد من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية، وذلك نظرا لارتباطه المباشر بالإنتاج الغذائي، وبحاجة المجتمع المستمرة إلى المنتجات الفلاحية، فالفلاحة ليست مجرد نشاط إنتاجي محدود، بل هي منظومة إدارية وإقتصادية وإجتماعية تتداخل فيها عدة حلقات تبدأ من حرث الأرض وتنتهي بتسويق المنتجات في الأسواق المحلية والعالمية، هذا التوسع في الحلقات الإنتاجية يفتح المجال أمام أعداد كبيرة من اليد العاملة التي تجد في القطاع الفلاحي مصدرا مستقرا للدخل والعمل.²

وتتضح مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل من خلال قدرته على استيعاب فئات واسعة من الموارد البشرية والتي تشكل القوى العاملة التي قد لا تجد فرصا بديلة في القطاعات الصناعية أو الخدمية، فالفلاحة غالبا ما تكون المجال الأكثر انفتاحا أمام العمالة الريفية التي تعتمد على النشاط الفلاحي كمصدر رئيسي للعيش، كما أن القطاع الفلاحي يوفر فرص عمل غير مشروطة بمستويات تعليمية عالية، مما يجعله قطاعا قادرا على الحد من البطالة في الأوساط الإجتماعية ذات المؤهلات المحدودة، فالقطاع الفلاحي لا

¹ فاتح حركاتي، المرجع السابق، ص 78.

² <https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/>

يقتصر على استيعاب العمالة التقليدية، بل يمتد إلى خلق مناصب عمل مرتبطة بالخدمات الفلاحية الحديثة مثل الإرشاد الفلاحي والخدمات اللوجستية ومراقبة الجودة والأنشطة البحثية التطبيقية، هذا التنوع في طبيعة فرص العمل يجعل من الفلاحة قطاعا متجددا قادرا على استيعاب أنماط مختلفة من اليد العاملة، من البسيطة إلى المؤهلة، ومنه المساهمة بشكل متوازن في سوق العمل.¹

كما أن مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل تتجلى أكثر في ظل تبني برامج التنمية الفلاحية، التي تهدف إلى تحديث الهياكل الإنتاجية وتوسيع المساحات المستغلة، هذه البرامج عادة ما تتطلب موارد بشرية إضافية لتنفيذها، ما يؤدي إلى خلق فرص عمل مباشرة في المزارع، وأخرى غير مباشرة مرتبطة بقطاعات مساندة مثل النقل والتخزين والتسويق، إذ يصبح القطاع الفلاحي ركيزة فعالة للتشغيل والتنمية المحلية، كما يساهم في التخفيف من ظاهرة الهجرة نحو المدن، إذ إن توفير مناصب شغل في الأرياف يحد من نزوح السكان بحثا عن فرص أفضل في المناطق الحضرية، وهذا الأمر لا يساهم فقط في تحقيق التوازن الديمغرافي، بل يضمن إستقرار المجتمعات الريفية ويؤدي إلى ترقية التنمية المحلية، لذا فإن التشغيل الفلاحي لا يمثل مجرد حل إقتصادي، بل يعد أداة فعالة لتحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي.²

إن القطاع الفلاحي يوفر فرص عمل موسمية ودائمة في آن واحد، ففي حين تستوعب الأعمال الموسمية أعدادا كبيرة من العمال في مواسم معينة كالصيد والجني، فإن الأنشطة الفلاحية المستمرة مثل تربية المواشي أو إدارة البيوت البلاستيكية توفر وظائف دائمة على مدار السنة، هذا التنوع في أشكال التشغيل يعزز مرونة القطاع الفلاحي وقدرته على تلبية احتياجات فئات مختلفة من اليد العاملة، مع توفير مناصب شغل تمتد إلى جيل الشباب الذين يبحثون عن آفاق عمل جديدة، فالفلاحة الحديثة بما تتضمنه من استعمال للتكنولوجيا والآليات الذكية أصبحت قادرة على استقطاب الشباب وتشجيعهم على الانخراط في المشاريع الفلاحية، هذه العصرية تساهم في تجديد الطاقات العاملة داخل القطاع، وتمنع عرقلة وقصور البنية البشرية التي تدير النشاط الفلاحي.

¹ سارة صابر محمد صابر الجارحي، المرجع السابق، ص 52.

² فاتح حركاتي، المرجع السابق، ص 93.

المبحث الثاني: دور الموارد البشرية في تعزيز الإنتاج الفلاحي

تعتبر الموارد البشرية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي نظام إنتاجي فلاحي، فهي المحرك للعملية الفلاحية برمتها، من استغلال الموارد الطبيعية لخدمة حاجيات الإنسان الغذائية، إلى تطوير الأساليب والممارسات التي تراعي مبادئ الاستدامة والتوازن البيئي، فالقيمة المضافة للموارد البشرية لا تقتصر على العمل اليدوي أو المجهود البدني، بل تمتد لتشمل المعارف والخبرات والقدرات التقنية التي تسمح بتوجيه العملية الإنتاجية نحو تحقيق مردودية أفضل وجودة أعلى، في انسجام مع متطلبات الأسواق المحلية والعالمية، ومن هنا يبرز دورها في تكوين حلقة الوصل بين العوامل الطبيعية والإمكانات التقنية، وبين المتطلبات التنموية والأهداف الإستراتيجية للأمن الغذائي.

فدور الموارد البشرية في دعم وتعزيز الإنتاج الفلاحي يمثل منظومة متكاملة تتوزع بين فئات مختلفة ومتنوعة، ويتم من خلالها الإستثمار في هذه الطاقات، فهناك الموارد البشرية التي تتكفل مباشرة بالمهام اليومية من حرث وزراعة وجني، وتعد العمود الفقري للإنتاج، وهناك الفئات التقنية والفنية التي تسهر على تطبيق المعايير العلمية في مجالات كالتغذية الحيوانية والتلقيح الصناعي والوقاية النباتية، كما نجد كذلك الموارد البشرية ذات الطابع الإقتصادي والتجاري التي تضطلع بأدوار تسويقية وإستثمارية، تضمن ربط الإنتاج بمسارات الإستهلاك وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ثم تأتي الموارد البشرية التعليمية والمعرفية، التي تساهم في تأهيل الفلاحين والمهنيين ونشر المعارف الحديثة عبر التكوين والإرشاد وباستخدام قنوات متعددة، ودعمها بالوسائل التقنية والإقتصادية الكفيلة بتمكينها من أداء مهامها بكفاءة وفاعلية، مما يعزز التنمية الفلاحية المستدامة.

المطلب الأول: الموارد البشرية العمالية ودورها في دعم الإنتاج الفلاحي

يشكل المورد البشري العمالي أساس العملية الفلاحية، إذ لا يمكن للأرض والموارد الطبيعية أن تتحول إلى إنتاج فعلي دون تدخل الموارد البشرية التي تدير مختلف مراحل الاستغلال الزراعي، ويضم هذا المورد البشري فئات متعددة تشمل الفلاحين أصحاب الاستغلاليات الفلاحية، والعمال الموسميين، ومربي المواشي والدواجن، وعمال المزارع النموذجية والمستثمرات الجماعية أو الخاصة، وتنوع أدوار هذه الفئات بين الجهد اليدوي المباشر والمساهمة في إستغلال مختلف الموارد، وهو ما يجعل كفاءتها وقدرتها التنظيمية عاملا محددًا في كمية الإنتاج وجودته، وفي استدامة استغلال الموارد الطبيعية بما يخدم الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية.

يرتبط دور الموارد البشرية العمالية في الإنتاج الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية بالأنشطة الميدانية التي يقوم بها الفلاحون والعمال الموسميون ومربو المواشي والدواجن وغيرهم من الفئات المنخرطة في العمل الفلاحي المباشر، وتشمل هذه الأنشطة تحضير الأرض وزراعة المحاصيل ورعايتها، إضافة إلى إستغلال المياه والمراعي والموارد المتاحة بما يضمن استمرارية العملية الإنتاجية، حيث تظهر كفاءة الموارد البشرية في جودة الإنتاج، ومساهمتها في استغلال الموارد وتنظيم العمل الفلاحي، فضلا عن علاقتها بالممارسات الزراعية الجيدة وتشجيع التنوع الزراعي.

الفرع الأول: دور الموارد البشرية العمالية في الإنتاج الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية

يتجلى دور الموارد البشرية العمالية في العملية الفلاحية من خلال مساهمتها المباشرة في الإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة، فهي التي تقوم بالأعمال اليدوية المرتبطة بالزراعة وتربية المواشي والدواجن، وتشارك في مختلف المراحل التي تبدأ من تحضير الأرض واختيار المحاصيل، وصولاً إلى الحصاد والتخزين، ويظهر هذا الدور إبراز العلاقة بين كفاءة الموارد البشرية وجودة الإنتاج، وأثرها في إدارة الموارد الطبيعية وتنظيم العملية الإنتاجية، إضافة إلى علاقتها بتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة وتشجيع التنوع الزراعي.

أولاً: تأثير كفاءة الموارد البشرية على الإنتاج الفلاحي وجودته:

إن قدرة الفلاحين والعمال الزراعيين على أداء مهامهم بكفاءة تؤثر مباشرة في حجم المحاصيل ونوعيتها، فالمورد البشري المتمرس الذي يمتلك خبرة عملية طويلة في الزراعة أو تربية المواشي يكون أقدر على التعامل مع متغيرات الإنتاج وتجاوز الصعوبات المناخية والبيئية، كما أن التمكن من استخدام الأدوات التقليدية والحديثة، ومعرفة أفضل السبل للعناية بالمحاصيل، يساهم في ترشيد الموارد وتحقيق نتائج أفضل في المردودية وجودة المنتج، إن الفلاحة لا تقوم على الأرض والموارد الطبيعية فقط، بل إن المورد البشري هو الذي يمنحها الحيوية ويجعلها قطاعاً قادراً على تحقيق الأمن الغذائي والإستدامة.¹

ترتبط جودة المنتجات الزراعية بدرجة إتقان العمال للممارسات التقنية في جميع مراحل الإنتاج، بدءاً من تحضير التربة والبذور، وصولاً إلى عمليات الري والتسميد والحصاد والتخزين، وعندما

¹ الأمم المتحدة، دليل الممارسات الجيدة في الزراعة، ومعاملات ما بعد الحصاد والتصنيع والتعبئة والتغليف في إطار التدريب على الإستدامة في إستخدام الطاقة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت، 2020، ص

يفتقر المورد البشري إلى الكفاءة، فإن ذلك ينعكس في شكل إنتاج محدود الكمية ومتدني النوعية، مع ارتفاع نسب الخسائر وتراجع القدرة على التسويق، بينما يؤدي الإستثمار في تكوين الموارد البشرية وتدريبها على الأساليب الحديثة إلى رفع مستوى الجودة وضمان مطابقة المنتجات الزراعية للمعايير الصحية والغذائية، فالإلمام بالتقنيات الجديدة مثل الزراعة الحديثة، والري الذكي، واستخدام الأسمدة العضوية، يعد عاملاً هاماً في الارتقاء بنوعية الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.¹

كما تؤثر كفاءة الموارد البشرية العمالية على استدامة الإنتاج الفلاحي، إذ إن المورد البشري المؤهل لا يكتفي بتحقيق نتائج آنية، بل يسعى إلى تبني ممارسات تحافظ على خصوبة التربة، وتراعي التوازن البيئي، وتقلل من الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، فالكفاءة هنا لا تعني فقط المهارة في العمل، بل تشمل أيضاً الوعي بأهمية الفلاحة المستدامة، وقدرة المورد البشري على التكيف مع التطورات التكنولوجية والإقتصادية التي يشهدها القطاع، لذا فإن بناء قاعدة قوية من الموارد البشرية الفلاحية المؤهلة يشكل خطوة هامة نحو تحقيق إنتاج فلاحي وفير وعالي الجودة يضمن تلبية احتياجات السكان على المدى الطويل.

ثانياً: مساهمة الموارد البشرية في إدارة واستغلال الموارد الطبيعية:

تتجلى أهمية الموارد البشرية العمالية في حسن إدارة واستغلال الموارد الطبيعية التي يقوم عليها النشاط الفلاحي، إذ أن الأرض والماء والمناخ لا تترجم تلقائياً إلى إنتاج زراعي، بل تحتاج إلى تدخل العنصر البشري الذي يمتلك الخبرة والمعرفة في كيفية التعامل معها بفعالية، فالفلاح الكفء هو الذي يعرف كيفية اختيار المحاصيل المناسبة لطبيعة التربة والمناخ، ويحدد التوقيت الملائم للزراعة والحصاد، ويوظف تقنيات الري التي تضمن ترشيد استعمال المياه، كما أن قدرة الفلاحين والمزارعين على التكيف مع ندرة الموارد أو تدهورها تحدد مدى نجاح المشاريع الفلاحية في الاستمرار، حيث يتوقف مردود الأرض وخصوبتها على ما يملكه هؤلاء من وعي بطرق الاستصلاح والتدوير والمحافظة على التوازن الطبيعي، إن استدامة الموارد الطبيعية ليست نتيجة الصدفة، وإنما هي ثمرة وعي وإدارة رشيدة يقوم بها المورد البشري في الميدان.²

¹ محمد مدحت مصطفى، إقتصاديات الأراضي الزراعية، الأسس والنظريات والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص 168.

² سعدون منخي عبد مروح المعموري، فاعلية تنمية الموارد البشرية ضمن إطار التفاعل بين التنمية المستدامة والتنمية البيئية مع الإشارة إلى تجربة الأردن، ماجستير الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، 2006، ص 78.

وتبرز مساهمة الموارد البشرية كذلك في ابتكار أساليب عملية لاستغلال الموارد بشكل يحقق أعلى مردودية بأقل التكاليف، دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الثروات، فالمورد البشري الفلاحي أو الحرفي في المجال الفلاحي لا يقتصر دوره على التنفيذ الروتيني للمهام، بل يشمل اتخاذ قرارات يومية تتعلق بكيفية استغلال الأراضي والمياه والغابات والمراعي، فالمجتمعات التي تستثمر في تكوين الموارد البشرية الفلاحية، وتزويدها بالمعرفة العلمية والتقنية، تكون أقدر على مواجهة التغيرات المناخية ومظاهر تدهور التربة وشح المياه، حيث يصبح المورد البشري هو العنصر الأهم الذي يحدد ما إذا كانت الموارد الطبيعية ستتحول إلى عامل قوة واستدامة، أو إلى نقطة ضعف تهدد الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية.

ثالثاً: مساهمة الموارد البشرية في تنظيم العملية الإنتاجية:

تمثل الموارد البشرية الفلاحية العمود الفقري لتنظيم العملية الإنتاجية في القطاع الفلاحي، فهي التي تتولى مختلف المراحل ابتداء من التحضير للزراعة إلى غاية التسويق، ولا يقتصر دورها على الجهد البدني المباشر، بل يتعداه إلى ضبط إيقاع العمل وضمان تسلسل العمليات الزراعية في أوقاتها المناسبة، فالتنظيم الجيد للعمل الفلاحي، سواء في تقسيم المهام بين العمال أو في جدولة الأنشطة الفلاحية، يساهم في رفع الكفاءة وترشيد الموارد وتحقيق إنتاج أكثر انتظاماً، إن الموارد البشرية حين تكون مؤهلة وقادرة على التنسيق فيما بينها، تصبح بمثابة حلقة وصل بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية، مما يضمن الانسجام بين استعمال الموارد الطبيعية والتقنيات الحديثة ومتطلبات السوق.

وتكمن أهمية الموارد البشرية كذلك في دورها في استمرارية الأنشطة الفلاحية وتفاذي الاضطرابات التي قد تؤدي إلى خسائر إقتصادية أو تراجع في الجودة، فكل عملية إنتاجية تحتاج إلى متابعة دقيقة، سواء تعلق الأمر بعملية الري والتسميد، أو بمراقبة صحة النباتات والمواشي، أو بالحصاد والتخزين، لذا فإن وجود عمال أكفاء قادرين على إدارة هذه العمليات بشكل منظم يجعل العملية الفلاحية أكثر إستقراراً ويزيد من قدرة القطاع على مواجهة المخاطر، ويبرز ذلك بوضوح في المزارع النموذجية والمستثمرات الكبيرة حيث يعتمد نجاحها على وجود موارد بشرية مدربة وملتزمة، تستطيع أن تحول الخطط النظرية إلى واقع عملي ملموس يساهم في تعزيز الأمن الغذائي.¹

¹ محمد مدحت مصطفى، المرجع السابق، ص 183.

رابعاً: تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة وتحقيق التنوع الزراعي:

إن المورد البشري المؤهل هو القادر على إدماج الممارسات الفلاحية الجيدة في جميع مراحل العملية الإنتاجية، وتشمل هذه الممارسات أساليب العناية بالتربة، وتدبير المياه بشكل رشيد، والاعتماد على وسائل صديقة للبيئة في مكافحة الآفات، وعندما يمتلك المورد البشري الفلاحي المعرفة والخبرة الكافية، فإنه يحقق إنتاجاً فلاحياً متوافقاً مع المعايير الصحية والغذائية، ما يضمن ثقة المستهلك ويرفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الوطنية والدولية.

كما يتيح تبني الممارسات الفلاحية الجيدة والتي ترتكز على حماية البيئة مجالا واسعا لتشجيع تنوع المحاصيل الزراعية والمنتجات الفلاحية، وهو ما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على محصول واحد، إذ يؤدي هذا التنوع إلى توزيع المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية أو تقلبات الأسواق، ويساهم في تحسين الأمن الغذائي من خلال ضمان توفر مجموعة متنوعة من المنتجات، وهنا يظهر دور المورد البشري في اتخاذ قرارات رشيدة بشأن اختيار المحاصيل وتوزيعها على الحقول، بما يتماشى مع متطلبات السوق وإمكانيات الموارد الطبيعية المتاحة.¹

تشكل إدارة الكفاءات وتوزيع المهام عاملا مهما في استدامة المشاريع الفلاحية، فعندما يتم توجيه الموارد البشرية الفلاحية وفق تخصصاتها ومهاراتها، يتحقق قدر أكبر من الانسجام داخل العملية الإنتاجية، مما ينعكس إيجاباً على الكفاءة والسرعة في إنجاز المهام، وتبرز أهمية هذا الجانب في المزارع الكبيرة والمستثمرات الجماعية حيث يحتاج تنظيم العمل إلى تنسيق دقيق يضمن سير العمليات وفق خطط مدروسة، إن هذا التنظيم القائم على الكفاءة والمعرفة، يمنح المشاريع الفلاحية إستقراراً واستمراراً، ويحولها إلى أنظمة إنتاجية قادرة على مواجهة مختلف التحديات.

إن تطبيق الممارسات الفلاحية الجيدة يرتبط أيضاً بقدرة الموارد البشرية على تنظيم العمل داخل الحقول وتوزيع المهام وفق معايير واضحة، فإدارة الكفاءات هنا يعني استغلال خبرات كل مورد بشري في الأعمال التي يجيدها، سواء تعلق الأمر بتهيئة التربة أو متابعة عمليات الري أو مراقبة صحة النباتات، ويساعد هذا التوزيع المنهجي للمهام على تقليل الأخطاء وتحقيق الانسجام بين مختلف مراحل الإنتاج، كما أن التنسيق بين العمال يسهل تطبيق التنوع الفلاحي والزراعي، إذ يسمح بمتابعة زراعة محاصيل مختلفة في نفس الفترة أو في دورات متعاقبة، بما يتلاءم مع قدرات الأرض ومتطلبات السوق،

¹ <https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/>

وبهذا يصبح تنظيم الموارد البشرية جزءا مكتملا لتطبيق الممارسات الفلاحية الجيدة، وضامنا لاستمرارية العملية الإنتاجية.¹

الفرع الثاني: مساهمة الموارد البشرية العمالية في التنمية الريفية

تشكل لموارد البشرية العمالية المحلية العنصر الأكثر ارتباطا بالمجال الريفي ومقدراته الطبيعية والإقتصادية، فبفضل انخراطها المباشر في الأنشطة الفلاحية والحرفية والخدماتية، تساهم هذه الموارد في تحريك عجلة الإقتصاد الريفي والرفع من قدرته على مواجهة التحديات التنموية، كما يتيح حضورها المستمر في الحقول والمشاريع الصغيرة ضمان إنتقال المعارف التقليدية وتبني الممارسات الحديثة، بما يجعلها حلقة وصل للتجديد والإبداع، ولا يقتصر دورها على الجانب الإنتاجي فحسب، بل يمتد إلى صون التراث الثقافي الريفي وضمان تماسك المجتمع، مما يمنح التنمية الريفية بعدا إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في آن واحد.

أولا: دور الموارد البشرية في إنعاش الإقتصاد الريفي وتشجيع المشاريع الصغيرة:

تساهم الموارد البشرية العمالية في تحريك عجلة الإقتصاد الريفي من خلال الانخراط المباشر في الأنشطة الإنتاجية والخدماتية ذات الطابع المحلي، ويتيح حضور الموارد البشرية في مختلف القطاعات فرصا لتوسيع دائرة النشاط الإقتصادي وتخفيف معدلات البطالة، مما يخلق بيئة مواتية لظهور مبادرات فردية وجماعية تعمل على ترقية المشاريع الصغيرة ذات القيمة المضافة، ويتمثل دور الموارد البشرية في إنعاش الإقتصاد الريفي فيما يلي:²

- توفير الموارد البشرية اللازمة لقيام المشاريع الريفية الصغيرة وضمان استمراريتهما.
- تنويع الأساليب الفلاحية الإنتاجية كالزراعة، وتربية مواشي، والأنشطة التحويلية البسيطة، بما يوسع القاعدة الإقتصادية المحلية.
- توفير منتجات أولية لمشاريع صغيرة في مجالات التحويل الغذائي أو الصناعات التقليدية.
- تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي على مستوى المجتمع الريفي وتقليص الفوارق التنموية مع المناطق الحضرية.
- خلق شبكات تبادل وتعاون داخل المجتمع الريفي عبر تقاسم الأدوات والخبرات والمنتجات.

¹ الجبوري هدى طارق حسن، المرجع السابق، ص 54.

² <https://pslar.madr.gov.dz/ddarzasa/creation-des-petits-unites-delevage/>

- المساهمة في تثبيت السكان في الأرياف والحد من الهجرة نحو المدن، مما يحافظ على النشاط الإقتصادي محليا.
- ترقية الصناعات التقليدية والحرف المحلية التي تعتمد على المهارات اليدوية للعمال، والتي غالبا ما تنتشر في الريف.
- دعم الأنشطة التجارية الصغيرة المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية.
- المساهمة في خلق مصادر دخل متنوعة للأسر الريفية والإنخراط في النشاط الفلاحي.
- إعادة استثمار العائدات المالية الناتجة من النشاط الفلاحي في أنشطة إقتصادية أخرى داخل الوسط الريفي.
- الإستثمار المحلي عبر المبادرات الفردية التي يقودها الفلاحون والعمال الريفيون.
- المشاركة في تنمية الأسواق المحلية عبر العرض المنتظم للمنتجات الفلاحية وتداولها داخليا.

ثانيا: دور الموارد البشرية في تطوير المجتمعات الريفية:

تقوم الموارد البشرية العمالية بدفع عملية التطوير داخل المجتمعات الريفية من خلال نقل المعارف والمهارات المتراكمة عبر الممارسة اليومية للأنشطة الفلاحية والحرفية، إذ يتيح تفاعل الأجيال المتعاقبة في الحقول والمزارع والمشاريع الصغيرة انتقال خبرات عملية ترتبط بكيفية استغلال الأرض وتدير الموارد المائية وتربية المواشي، وهو ما يعزز من قدرة المجتمع الريفي على التكيف مع التغيرات البيئية والإقتصادية، كما أن مشاركة الأفراد في أنشطة جماعية، مثل التعاونيات الفلاحية أو الجمعيات المحلية، يوفر فضاء لتبادل الخبرات وتنظيم الجهود بما يسمح بتحقيق استفادة أوسع على مستوى المجتمع بأكمله.¹

إن الموارد البشرية العمالية لا تكتفي بنقل المهارات التقليدية فحسب، بل تساهم كذلك في إدماج أساليب جديدة تستند إلى الابتكار والتجارب الميدانية، وهو ما يرفع من مستوى الكفاءة والإنتاجية، هذا الدمج بين المعرفة المحلية والخبرات الحديثة يساهم في بناء مجتمع ريفي أكثر قدرة على مواكبة التغيرات، ويفتح المجال أمام الشباب لتبني مبادرات جديدة تعزز من مكانة الريف كمجال منتج ومتجدد، وبهذا يصبح دور الموارد البشرية العمالية في تطوير المجتمع الريفي مرتبطا ليس فقط بالجانب الإنتاجي، بل أيضا بالجانب الاجتماعي والثقافي الذي يحافظ على تطوير المجتمع ويوفر له إمكانات التقدم والاستدامة.

¹ عز الدين سمير، المرجع السابق، ص 75.

ثالثاً: الحفاظ على التراث الثقافي الريفي:

تساهم الموارد البشرية العمالية في الحفاظ على التراث الثقافي الريفي من خلال ممارستها اليومية للأنشطة الفلاحية والحرفية التقليدية، إذ يشكل استمرار هذه الممارسات آلية عملية للحفاظ على المعارف والخبرات التي تراكمت عبر أجيال طويلة، فطرق الحرث والبذر، وأساليب تربية الماشية والدواجن، وتقنيات التخزين والمعالجة التقليدية للمنتجات، كلها مكونات تعكس هوية المجتمع الريفي وتضمن استمرارية نمط عيشه، كما أن التمسك بهذه المعارف لا يرتبط فقط بالجانب الإنتاجي، بل يمثل كذلك شكلاً من أشكال الذاكرة الجماعية التي تحافظ على علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية، كما تعمل الموارد البشرية العمالية على ترقية التراث الفلاحي والصناعي الريفي من خلال إبراز هذا التراث الثقافي في شكل منتجات وخدمات ذات طابع تقليدي، سواء عبر الصناعات اليدوية أو عبر تقديم خبرات معيشية كالمشاركة في أنشطة الفلاحة أو المعارض والوطنية والمحلية، ويساعد ذلك في خلق مصادر دخل إضافية للمجتمعات الريفية، وفي الوقت نفسه يساهم في نشر المعرفة حول القيم الثقافية المرتبطة بالفلاحة التقليدية، وبهذا تتجلى أهمية المورد البشري في جعل التراث الثقافي الريفي عنصراً فاعلاً في التنمية الفلاحية المستدامة، يجمع بين الحفاظ على الهوية ودعم النشاط الإقتصادي.¹

المطلب الثاني: البعد الإقتصادي والتجاري للموارد البشرية في تعزيز الأمن الغذائي

يمثل البعد الإقتصادي والتجاري للموارد البشرية أحد الأركان الأساسية في ضمان الأمن الغذائي، حيث لا يقتصر الأمر على الإنتاج الفلاحي بل يمتد ليشمل عمليات التسويق والتحويل والتخزين والتمويل، فالموارد البشرية التي تنشط في هذا المجال تضم التجار والمستثمرين والفاعلين في شبكات التوزيع، إلى جانب مسيري التعاونيات والمؤسسات الإقتصادية والخبراء، ومن خلال هذه الأدوار المتكاملة، يتم ضمان تدفق المنتجات الفلاحية إلى الأسواق بانتظام، وتأمينها عبر سلاسل القيمة المضافة، فضلاً عن تعبئة الموارد المالية التي تتيح استمرارية النشاط الفلاحي، وبذلك يصبح هذا البعد حلقة تربط بين الجهد الإنتاجي للموارد البشرية الفلاحية ومتطلبات السوق والمستهلكين، بما يحقق التوازن الضروري لاستدامة المنظومة الفلاحية وتعزيز الأمن الغذائي.

¹ سعود حمد عبد الرحمن الحقييل، الإحتياجات التدريبية للعاملين بالحجر الزراعي بالمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الإجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعه القاهرة، القاهرة، 2013، ص 58.

الفرع الأول: الموارد البشرية التسويقية

ترتبط الموارد البشرية التسويقية بوظائف تداول المنتجات وتوزيعها وإستثمارها وتسويقها في الأسواق المحلية والخارجية، فالموارد البشرية التسويقية تضم مختلف الفئات التي تتعامل مع المنتجات الفلاحية بعد مرحلة الإنتاج، وتعمل على ضمان انتقالها عبر قنوات التوزيع وضمان وصول المنتجات الفلاحية إلى المستهلكين في الوقت والجودة والسعر المناسب والذي يعد عنصرا لازما لتحقيق الأمن الغذائي، بما يسمح بربط حلقات العرض والطلب وتوفير الشروط الملائمة لتحقيق قيمة مضافة داخل القطاع الفلاحي، ودعم إستقرار الإمدادات إستجابة لمتطلبات الإستهلاك الغذائي.

أولاً: التجارة والتوزيع:

يشكل التجار والموزعون سواء كانوا فلاحين أو غيرهم حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك، حيث تتجسد مهامها في ضمان نقل المنتجات الفلاحية من مواقع الإنتاج إلى نقاط البيع المحلية أو الوطنية، ويتطلب هذا الدور جهدا تنظيميا يتمثل في نقل المنتجات، وتخزينها، وتوزيعها وفق معايير تضمن الحفاظ على جودتها وسلامتها الغذائية، ويتيح وجود شبكة فعالة للنقل والتوزيع تقليص الخسائر وضبط تدفقات السلع، بما يساهم في تحقيق إستقرار الأسواق المحلية وتوفير المواد الأساسية بشكل منتظم للمستهلكين، من خلال خلق قنوات تسويق متنوعة، سواء عبر الأسواق التقليدية أو من خلال شبكات التوزيع الحديثة، ويتيح هذا التنوع في قنوات التوزيع رفع مستوى المنافسة وتوسيع دائرة العرض، كما يساعد على تقريب المنتجات من المستهلكين في المدن والقرى على حد سواء.¹

كما يضمن التخزين توفير شروط ملائمة للحفاظ على المنتج الفلاحي، سواء عبر مخازن التبريد أو الهياكل التقليدية، وهو ما يساعد على إطالة فترة صلاحية المنتجات وضمان توفرها على مدار السنة، حتى خارج مواسم الإنتاج، وتعد هذه العملية هامة بالنسبة للمنتجات سريعة التلف مثل الخضار والفواكه والألبان، حيث تسمح تقنيات التخزين الحديثة بالحفاظ على قيمتها الغذائية وتقليل الخسائر الإقتصادية التي قد يتحملها الفلاح أو التاجر في غياب حلول مناسبة.

ثانياً: الإستثمار والتسويق:

يمثل الإستثمار في القطاع الفلاحي وسيلة عملية لتعبئة الموارد المالية والبشرية نحو مشاريع إنتاجية مستدامة، فالمستثمرون سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، يقومون بتوجيه رؤوس الأموال نحو

¹ محمد مدحت مصطفى، المرجع السابق، ص 191.

إنشاء وحدات إنتاجية جديدة أو توسعة النشاطات القائمة، وهو ما يسمح بزيادة القدرة الإنتاجية وتوفير منتجات فلاحية متنوعة، كما يساهم الاستثمار في إدخال تقنيات حديثة في مجالات الفلاحة والري والطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، ويعد جانب التمويل عنصرا أساسيا في هذه العملية، حيث يفتح الباب أمام تبني أنماط استثمارية قائمة على الشراكة أو التعاون مع المنتجين الصغار، بما يمكنهم من الوصول إلى وسائل الإنتاج الحديثة، كما تشكل المبادرات الاستثمارية قناة لتشجيع إدماج الشباب واليد العاملة في المشاريع الفلاحية، بما يدعم استمرارية النشاط الفلاحي ويضمن توازنه على المدى الطويل، كما أن هذه الديناميكية الاستثمارية تزيد من قدرة القطاع على مواجهة التحديات الخارجية سواء البيئية كالتقلبات المناخية أو الإقتصادية، لأنها توفر بنية أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المتغيرات.¹

كما يتوقف نجاح المشاريع الفلاحية على قدرة الموارد البشرية على إيجاد منافذ ملائمة لتصريف المنتجات وضمان وصولها إلى المستهلك بكفاءة، ويضطلع الخبراء في التسويق الفلاحي بأدوار أساسية في دراسة حاجيات السوق، وتحديد مستويات العرض والطلب، واقتراح الآليات التي تضمن تحقيق التوازن بينهما، ويشمل ذلك وضع إستراتيجيات تسويقية مبنية على تحليل دقيق للأسعار وتكاليف النقل والتخزين، إضافة إلى استغلال قنوات التوزيع الحديثة كالمنصات الرقمية وشبكات البيع المباشر، كما يساهم التسويق الفعال في تقليص الفجوة بين المنتج والمستهلك، من خلال تقليل الوسطاء وتحسين شفافية المعاملات، وهو ما ينعكس إيجابا على دخل الفلاحين واستقرار السوق، كذلك فإن التسويق الجيد يتيح إمكانية إدماج المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، عبر اعتماد معايير الجودة والشهادات الصحية، مما يفتح المجال أمام الفلاحين والمستثمرين لولوج أسواق جديدة، ومن ثم فإن الجمع بين الاستثمار والتسويق يجعل من الموارد البشرية الإقتصادية قوة فاعلة في ترسيخ الأمن الغذائي، من خلال ضمان استدامة الإنتاج وربطه بمنظومة تسويقية فعالة تدعم قدرة القطاع الفلاحي على الاستمرار والتجدد.²

الفرع الثاني: الموارد البشرية الداعمة والموجهة

أهمية الموارد البشرية الداعمة والموجهة في كونها الإطار المنظم والمحفز للأنشطة الفلاحية والإقتصادية المرتبطة بها، إذ تضم فئات متنوعة مثل مسيري التعاونيات الفلاحية والجمعيات المهنية

¹ محمد عبيدات، المرجع السابق، ص 48.

² <https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/>

والمقاولين، ومديري وحدات الصناعات الغذائية والزراعية التحويلية، وتضطلع هذه الكفاءات بدور أساسي في توجيه الموارد البشرية نحو أساليب أكثر نجاعة وإستدامة، سواء عبر تنظيم العمل التعاوني وتسهيل الولوج إلى الأسواق، أو من خلال ضمان حسن تسيير وحدات التحويل والتسويق وفق المعايير القانونية والتنظيمية.

أولاً: التعاونيات الفلاحية:

تشكل التعاونيات الفلاحية في الجزائر إطاراً تنظيمياً موجهاً لتجميع الموارد البشرية الفلاحية وتنسيق جهودهم من أجل تطوير النشاط الفلاحي والإقتصادي المحلي، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 29 سبتمبر 2020 القواعد العامة للمنظمة لها، موضحاً أهدافها ومجال نشاطها وآليات إشراف الدولة عليها، فهذه التعاونيات تهدف أساساً إلى الاستجابة للاحتياجات المهنية لمنخرطيها، وذلك عبر توفير الخدمات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، مثل تمكين الأعضاء من الحصول على عوامل الإنتاج بأسعار مناسبة، أو تسيير مرافق السقي، أو تسهيل عمليات الإنتاج والتسويق، كما يسمح الإطار القانوني للتعاونيات بإنجاز أو تسهيل مختلف العمليات المتعلقة بإنتاج وجمع وتحويل وتوضيب وتخزين وتسويق وتصدير المنتجات الفلاحية، وهو ما يجعلها أداة متعددة الوظائف قادرة على رفع فعالية النشاط الفلاحي، ويتم تحديد الدائرة الإقليمية للتعاونيات عند إنشائها في المنطقة التي تقع بها مستثمرات أعضائها المؤسسين، ويمكن أن تمتد إلى الضواحي القريبة منها، بما يضمن قربها من النشاط الفعلي ويوفر الاستجابة العملية لحاجيات الفلاحين في محيطهم المحلي.¹

تخضع التعاونيات الفلاحية في الجزائر لإشراف مباشر من وزارة الفلاحة التي تملك سلطة مراقبة نشاطاتها وتطورها، وتقوم بمتابعة جرد ممتلكاتها لضمان حسن استغلالها وتسييرها وفق الأهداف المرسومة، وهذا الإشراف يعكس حرص الدولة على جعل التعاونيات أداة فعالة في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، حيث تقدم الحكومة حوافز مختلفة لتشجيع الفلاحين على تنظيم أنفسهم في هذا الإطار الجماعي، ويبرز دور التعاونيات كذلك في تحسين قدرات الفلاحين الصغار والمتوسطين من خلال تمكينهم من الانخراط في مشاريع إقتصادية ذات قيمة مضافة، يصعب عليهم تنفيذها في حالة العمل الفردي، كما توفر هذه الكيانات قوة تفاوضية أكبر في مواجهة الوسطاء والأسواق، وتساهم في تنظيم سلاسل الإنتاج والتوزيع بشكل أكثر انضباطاً، كما تمثل التعاونيات فضاء لتطوير الخبرات وتبادل المعارف بين الأعضاء، مما يساعد على رفع مستوى الكفاءة الجماعية، كما أن تدخلها في عمليات تحويل

¹ المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 29 سبتمبر 2020، يحدد القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية.

وتوضيب وتصدير المنتجات يعزز من إدماج الفلاحين في السوق الوطنية والدولية، ومنه تظهر التعاونيات كآلية قانونية وإقتصادية تضمن إستقرار النشاط الفلاحي وتدعم مساهمته في الأمن الغذائي الوطني.¹

ثانيا: وحدات الصناعات الغذائية والزراعية التحويلية:

تقوم الموارد البشرية ضمن وحدات الصناعات الغذائية والزراعية التحويلية باستيعاب المنتجات الأولية من الحبوب والمزارع، تحويلها إلى منتجات مصنعة أو شبه مصنعة قابلة للتسويق والإستهلاك، فالمؤسسات الإقتصادية المرتبطة بالقطاع الفلاحي، سواء كانت شركات خاصة أو عمومية، تمثل الإطار التنظيمي الذي يتولى تسيير وحدات التحويل والإنتاج والتوزيع، كما تضطلع بدور أساسي في تعبئة الموارد المالية والبشرية الضرورية لتحقيق الأهداف المرسومة، هذه المؤسسات تخضع بدورها لمجموعة من القوانين التي تضبط نشاطها، خاصة فيما يتعلق بسلامة الأغذية وجودة المنتجات، إضافة إلى الالتزام بالمعايير البيئية والإقتصادية، ومن خلال عملها توفر هذه المؤسسات فرص عمل متنوعة وتساهم في امتصاص اليد العاملة الريفية والحضرية على حد سواء، فوحدات التحويل والمؤسسات الإقتصادية تمثل أداة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتقليل التبعية للأسواق الخارجية، خاصة عبر دعم عمليات التصدير للمنتجات ذات الجودة العالية، كما يظهر دورها كمكمل للتعاونيات الفلاحية، وكفاعل إستراتيجي في ربط الفلاحة بالقطاع الصناعي والتجاري.²

المبحث الثالث: دور الموارد البشرية المتخصصة في إستدامة الإنتاج الفلاحي

إن استدامة الإنتاج الفلاحي وتطويره لم تعد تقتصر على الجهود العمالية في الممارسات الفلاحية فحسب، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على نوعية وفعالية الكفاءات المتخصصة، في منظومة زراعية معقدة تواجه تحديات بيئية وبشرية وإقتصادية مستمرة، ويلعب العنصر البشري الذي يمتلك المعرفة العميقة والخبرة التقنية دورا هاما في توجيه الممارسات الفلاحية نحو الأفضل، وهذه الفئة من الموارد البشرية التي تشمل الخبراء الفنيين والمتخصصين في مختلف المجالات، هي القوة الدافعة وراء تبني التقنيات الحديثة، وتطبيق المعايير الصحيحة الصارمة، وضمان جودة وسلامة المنتجات الغذائية، حيث أن تأمين التغذية السليمة للنبات والحيوان، والوقاية من الآفات والأمراض، وتحليل الجدوى الإقتصادية للمشاريع، كلها مهام تتطلب تأهيلا عاليا وتدريباً مستمرا، وعليه يشكل

¹ <https://pslar.madr.gov.dz/profession/اعتماد-لنشاط-تعاونية-فلاحية-أو-اتحادات/>

² الجبوري هدى طارق حسن، المرجع السابق، ص 69.

الإستثمار في التأهيل العلمي والمعرفي لهذه الموارد العنصر الأساسي الذي يضمن تحول القطاع الفلاحي من الإعتماد على الأساليب التقليدية إلى نموذج إنتاجي قادر على التكيف مع مختلف التحديات بما يضمن التنمية الفلاحية المستدامة.

المطلب الأول: الموارد البشرية التقنية والفنية كدعامة للمنظومة الفلاحية

يعد العنصر البشري التقني والفني ركيزة أساسية لدعم المنظومة الفلاحية وتحسين قدرتها على الإستجابة لمتطلبات التنمية الفلاحية المستدامة والأمن الغذائي، حيث يساهم المختصون في مختلف المجالات التطبيقية من تسيير الشعب الفلاحية، وتكنولوجيا المعلومات، والدعم الفني، والدراسات الفلاحية، والمصالح البيطرية، ووقاية النباتات في توفير الخبرة العملية والمعرفة التقنية التي يحتاجها القطاع، وتتكامل أدوار هذه الكفاءات في الإرشاد والمتابعة والرقابة وضمان جودة العمليات والإنتاج، ما يجعلها عنصرا رئيسيا في رفع مردودية النشاط الفلاحي وتحقيق التوازن بين متطلبات الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعي.

الفرع الأول: مكاتب الدراسات الفلاحية

تعد مكاتب الدراسات الفلاحية هيئات متخصصة في إعداد الدراسات التقنية والإقتصادية التي توجه الإستثمارات وتدعم قرارات التسيير في القطاع الفلاحي، حيث تتكفل بمهام تتعلق بتصميم المشاريع ودراسة وتحليل جدواها، وضبط مخططاتها التنفيذية بما يضمن انسجامها مع الخصوصيات البيئية والإقتصادية، ويبرز دور المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية (BNEDER)، والذي يتولى إنجاز دراسات تقنية إقتصادية ودراسات التربة والمياه، إلى جانب صياغة الأفكار الأولية للمشاريع وتقييم المخاطر البيئية المرتبطة بها، كما يتكفل بإعداد دراسات الأثر البيئي وتقدير الانعكاسات المحتملة للأنشطة الفلاحية على الموارد الطبيعية، مما يجعله أداة أساسية في توجيه التنمية الريفية وفق معايير علمية دقيقة.¹

أولا: الدراسات والتحليل:

تندرج مهام الدراسات والتحليل ضمن الأدوار الأساسية لمكاتب الدراسات الفلاحية، حيث تمثل الخطوة الأولى لتشخيص وضعية المشاريع الفلاحية قبل الشروع في تنفيذها، فهي تقوم على جمع المعطيات المرتبطة بالأرض والمياه والموارد المتاحة، ثم معالجتها في إطار تصاميم تقنية وخطط عملية

¹ <https://pslar.madr.gov.dz/profession/etudes/>

تساعد على تحديد أنجع الطرق لاستغلال الموارد وتحقيق الأهداف الإنتاجية، ويشمل ذلك تدخل عدة فئات متخصصة تتولى إعداد الدراسات وتقديم المقترحات التي تشكل قاعدة لاتخاذ القرارات في مجال الاستصلاح والتنمية الفلاحية.¹

أ- المهندسون الفلاحيون:

يقوم المهندسون الفلاحيون ضمن مكاتب الدراسات الفلاحية بمهام تتعلق بإعداد التصاميم التقنية للمشاريع الفلاحية ومرافقة مراحل إنجازها، يشمل ذلك وضع مخططات الاستصلاح الفلاحي، اختيار الأصناف النباتية وفق الخصوصيات المناخية، واقتراح النظم الزراعية التي تراعي قدرات الاستغلاليات وحاجتها للتجديد، كما يساهمون في ضبط الطرق الكفيلة برفع المردودية عبر إدخال المكننة أو تحسين أنماط الري، ما يجعل تدخلهم مرتبطا مباشرة بالجانب التقني والإنتاجي للمؤسسات الفلاحية.

وتسند وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إليهم مهام الدراسات المرتبطة بمخططات التنمية الفلاحية والريفية، وفي مرافقة المشاريع الإستثمارية، وتقييم المشاريع الممولة من طرف الدولة، ويتمثل دورهم أيضا في المتابعة الميدانية لمشاريع الفلاحين والمستثمرين، من خلال الزيارات الدورية وتقديم الملاحظات التقنية التي تساعد على تجاوز الصعوبات الإنتاجية، هذه المتابعة تسمح بتقويم نتائج المشاريع وتصحيح الانحرافات المسجلة في التطبيق، سواء تعلق الأمر باستخدام وسائل الري أو طرق الغرس، أو التحكم في دورة الإنتاج، وعليه فإن المهندس الفلاحي يمثل أداة للضبط التقني الذي يضمن ملائمة النشاطات الفلاحية مع الخطط المرسومة.²

ب- المختصون في الأسمدة والتربة وتحليل التربة والمياه:

يقوم المختصون في الأسمدة والتربة وتحليل التربة والمياه ضمن مكاتب الدراسات الفلاحية بمهام تقنية ترتبط بتشخيص خصائص الأراضي الزراعية وتحديد إمكاناتها الإنتاجية، يشمل عملهم جمع العينات من التربة والمياه وإجراء التحاليل المخبرية للكشف عن الملوحة والحموضة، ونسبة المادة العضوية والعناصر الغذائية، ووجود المعادن الثقيلة أو الملوثات، إضافة إلى نوعية المياه

¹ <https://www.bneder.dz/>

² <https://www.una.mbsolutions.dz/articles/12/6f32c25f/>

المستعملة في الري ومدى مطابقتها للمعايير الزراعية، هذه التحاليل تسمح بتكوين قاعدة بيانات علمية يعتمد عليها في التخطيط للاستغلال الزراعي.

كما يضطلع هؤلاء المختصون بوضع توصيات عملية حول نوعية الأسمدة الملائمة وكمياتها، وفترات استعمالها، بما يضمن تلبية احتياجات النباتات دون إحداث تلوث أو إنباك للتربة، ويتم أيضا اقتراح حلول لمعالجة التربة المتدهورة، مثل اعتماد الدورات الزراعية، إضافة المواد العضوية أو تحسين تقنيات الري لتقليل تملح الأراضي والمحافظة على توازن التربة بما يضمن استمرارية قدرتها الإنتاجية، هذه المعطيات تشكل مرجعا للفلاحين والمستثمرين عند اختيار الأنظمة الفلاحية المناسبة، إذ يساعد هذا العمل على بناء قاعدة بيانات دقيقة تسمح بتوجيه القرارات التقنية المتعلقة بإستصلاح الأراضي، مثل اختيار المحاصيل المناسبة، أو تحديد حاجيات التربة من الأسمدة وفق خصائصها الطبيعية والكيميائية.¹

ج- المختصون في تسيير الشعب الفلاحية:

يقوم المختصون في تسيير الشعب الفلاحية بمهام تنظيمية وتقنية تتعلق بإدارة مختلف أنماط الإنتاج الفلاحي، مثل المساحات المخصصة للحبوب أو البساتين أو البيوت البلاستيكية، ويشمل عملهم ضبط مخططات الاستغلال وتوزيع الموارد بشكل متوازن بين الموارد البشرية والوسائل التقنية والمالية المتاحة، إضافة إلى متابعة دورات الإنتاج وتنسيق العمليات المرتبطة بها من حرث وبذر وري وجني، كما يتدخلون في تسيير البيوت البلاستيكية من خلال مراقبة ظروف الحرارة والرطوبة والتهوية، وضبط برامج السقي والتسميد بما يتلاءم مع احتياجات النباتات المزروعة، ويعتمد دورهم أيضا على وضع جداول عمل دقيقة تضمن استمرارية النشاط وتفادي فترات الفراغ الإنتاجي، مما يؤدي إلى تحسين استغلال الأراضي والوسائل التقنية المتوفرة، كما يقدمون الدعم للفلاحين عبر مرافقة عمليات التموين بالمواد الفلاحية ومتابعة عملية التسويق وفق خطط تسمح بربط الإنتاج بالأسواق، وهو ما يجعل تسيير الشعب الفلاحية عاملا محددًا في تنظيم الدورة الإنتاجية وتحقيق مردودية مستقرة.²

¹ <https://pslar.madr.gov.dz/profession/etudes/>

² <https://madr.gov.dz/الفلاحة/ضبط-الإنتاج-الفلاحي-وتنميته/إجراءات-الدعم-لشعب-الفلاحة/>

ثانيا: تقنيو المعلوماتية:

تحتل تقنيات المعلومات موقعا متقدما في المنظومة الفلاحية الحديثة، إذ أضحت الرقمنة أداة ضرورية لتسيير الموارد وضبط المعطيات المتعلقة بالإنتاج، وتطوير أنظمة رقمية تسهل متابعة الإستغلاليات الفلاحية، وتسيير العقار الفلاحي، وإنشاء قواعد بيانات خاصة بالموارد الفلاحية والبشرية¹، وكذا تفعيل الوسائل التكنولوجية التي تربط الفلاحين والإدارات وعلى رأسها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والهيكل التابعة لها كالغرف الفلاحية الولائية والوطنية، بما يتيح سرعة تداول المعلومات ودقة القرارات، وهو ما تعكف عليه مديرية الإحصائيات والرقمنة والإستشراف²، وهو ما يعكس التحول التدريجي نحو فلاحة أكثر تنظيما واستدامة³.

أ- المختصون في تكنولوجيا المعلومات:

يساهم المختصون في تكنولوجيا المعلومات في دعم المنظومة الفلاحية من خلال تطوير أنظمة رقمية تساعد على إدارة البيانات الفلاحية ومتابعة العمليات الإنتاجية بدقة، وكذا متابعة وتقييم الموارد البشرية الفلاحية⁴، ويشمل ذلك إنشاء قواعد بيانات للمحاصيل والموارد، واستخدام البرمجيات في التخطيط الفلاحي، وتوظيف تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية لرصد المساحات المزروعة وتقدير المردودية، كما يعملون على إدخال حلول رقمية تسهل مراقبة عمليات الري والتوزيع وتدعم اتخاذ القرار اعتمادا على المعطيات المقدمة.

ومن أبرز الآليات التي اعتمدها الدولة في مجال تكنولوجيا المعلومات الفلاحية، رقمنة القطاع عبر الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، باعتباره مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وقد تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري، وبالمرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 24 فبراير 1996 المنشئ للديوان، ويعد هذا الديوان أداة تابعة للدولة يتصرف لحسابها وبالتفويض، وتتمثل مهمته الأساسية في تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية، حيث أوكلت

¹ المرسوم التنفيذي رقم 63-96 المؤرخ في 27 جانفي 1996 الذي يعرف للنشاطات الفلاحية و يحدد شروط و كفاءات الاعتراف بصفة الفلاح.

² المرسوم التنفيذي رقم 25-77 المؤرخ في 11 فيفري 2025، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

³ <https://pslar.madr.gov.dz/profession/delivrance-de-la-carte-professionnelle-dagriculteur/>

⁴ القرار المؤرخ في 25 ماي 1996، الذي يحدد كفاءات تسجيل الفلاحين، مسك السجلات المتعلقة بهم و نموذج البطاقة المهنية للفلاح.

إليه مجموعة من المهام تدخل ضمن صلاحياته في هذا المجال، وتتمثل نشاطاته أساسا عن طريق رقمنة القطاع والقيام بـ¹

1- مهام الخدمة العامة المسندة للديوان بموجب أحكام المرسوم المنشئ للديوان:

- إستغلال الأراضي المصرح بها غير المستغلة، أو إيجارها أو بيعها.
- ممارسة حق الشفعة لامتلاك الأراضي الموضوعة للبيع.
- تطوير الوسائل التقنية والمالية التي تشجع على تحديث المستثمرات الفلاحية بواسطة المبادلات وعمليات إعادة دمج قطع الأراضي مع بعضها مهما كانت وضعيتها القانونية.
- إعداد بطاقيّة المستثمرات الفلاحية وضبطها باستمرار عن طريق رقمتها.
- إنشاء بنك المعطيات الذي يعنى بالعقار الفلاحي وإدارته والعمل على تطويره.
- ضمان متابعة آليات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأماكن الخاصة للدولة، والممنوحة للإمتياز، ووضع أدوات تقييم استعمالها المستدام والأمثل من طرف أصحاب الامتياز.
- الالتزام بضمان عدم ترتب أي معاملة تخص الأراضي الفلاحية على تغيير طابعها الفلاحي.
- رصد حركة أصول المستثمرات الفلاحية بما يمنع المساس باستمرارية نشاطها، وذلك وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول.

2- المهام الموكلة في إطار أنشطة الديوان:

تسمى مشاريع ذات الطابع الإستراتيجي مشاريع التي تهدف إلى ضمان تحقيق الأمن الغذائي، ومحاولة التقليل من الإستيراد، بالإضافة إلى إنشاء أقطاب للتنمية في مختلف الشعب الفلاحية الكبرى عبر الولايات الجنوبية، وترتكز المهام الموكلة في إطار أنشطة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، لا سيما فيما يلي:²

- إعداد وتطوير قاعدة بيانات خاصة بالبطاقيّة الوطنية للمستثمرات الفلاحية التابعة للأماكن الوطنية.
- توجيه أنشطته نحو الاستخدام الأمثل للرصيد الوطني من الأراضي الفلاحية وضمان حمايتها.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 24 فبراير 1996 المتضمن قرار إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

² <https://onta.dz/presentation-ar/>

- في إطار مهامه ذات الطابع الخدمي، يتكفل الديوان الوطني بالتعاون مع مصالح أملاك الدولة بدراسة طلبات الامتياز الخاصة بالأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتنفيذ الإجراءات القانونية المتعلقة بها.
- النظر في ملفات تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز.
- معالجة ملفات انتقال حق الامتياز إلى الورثة.
- دراسة ملفات تحويل حق الامتياز إلى أحد ذوي الحقوق.
- متابعة ملفات تغيير المالك بعد التنازل لفائدة ذوي الحقوق.
- النظر في ملفات تكوين مستثمرات فردية وتسوية أوضاع الخروج من الشيوع.
- تسيير ملف الأراضي الفلاحية الشاغرة.
- متابعة وضعية المستثمرين الفلاحيين المخلين بالتزاماتهم، خاصة في حالات عدم استغلال الأرض أو تحويلها عن وجهتها الفلاحية.
- دراسة ملفات الامتياز في إطار التعاميم المشتركة بين الوزارات المتعلقة بإنشاء مزارع جديدة في مجالات الزراعة وتربية المواشي، وكذا الإستثمار الموجه لتطوير الأراضي عن طريق الامتياز.
- متابعة عقود الشراكة ومراقبة الإستثمارات المنجزة.
- التكفل بملفات الامتياز المرتبطة بعمليات تطهير العقار الفلاحي وتفعيله.
- إعداد واقتراح ومتابعة المشاريع الفلاحية ذات الطابع الإستراتيجي.¹

ب- المختصون في تطبيق التقنيات الحديثة في الفلاحة:

يساهم المختصون في تطبيق التقنيات الحديثة في الفلاحة في إدماج الوسائل التكنولوجية المتطورة ضمن العملية الإنتاجية، بما يسمح برفع الكفاءة وترشيد الموارد وتقليل الخسائر، فهم يتكفلون بتصميم وتنفيذ أنظمة الري بالتنقيط والري الذكي التي تضمن استعمالا رشيدا للموارد المائية، خاصة في ظل تزايد الضغوط المناخية وندرة المياه، كما يعتمدون على تقنيات الاستشعار عن بعد، وصور الأقمار الصناعية، والطائرات المسيرة لجمع البيانات حول التربة ونمو النباتات والرطوبة، وهو ما يوفر قاعدة معلومات دقيقة تساعد الفلاحين على اتخاذ قرارات أكثر فعالية في تسيير محاصيلهم، كما يشرف هؤلاء المختصون على إدخال المعطيات الرقمية مثل نظم المعلومات الجغرافية والبرمجيات الخاصة بتسيير الاستغلاليات الفلاحية، مما يسمح بمتابعة دقيقة للمردودية والإنتاجية، وتظهر أهمية

¹ <https://onta.dz/perimetres-onta-couloir-vert-ar/>

دورهم من خلال قدرتهم على الربط بين المعرفة التقنية والاحتياجات العملية للمزارعين، إذ يوفر لهم التدريب والتأطير الضروري لاستعمال هذه الوسائل بطرق تضمن استدامة الإنتاج الفلاحي وتكييفه مع التحديات البيئية والإقتصادية.¹

ثالثا: الدعم الفني والمتابعة:

يقوم التقنيون والتقنيون السامون في الفلاحة والري والإنتاج الحيواني بدور عملي مباشر يربط بين التوجيهات التقنية الصادرة عن مكاتب الدراسات أو الهيئات العلمية وبين التنفيذ الميداني في الاستغلاليات الفلاحية، فهم يتكفلون بمتابعة تنفيذ برامج الاستصلاح للأراضي، وتطبيق طرق الغرس والري، ومراقبة صحة النباتات والحيوانات، بما يضمن احترام المعايير التقنية والإرشادات الموصى بها، كما يشرفون على عمليات المراقبة الدورية لمستويات الإنتاج، ويرصدون الصعوبات التي قد يواجهها الفلاحون أو المستثمرون، ويعملون على اقتراح حلول عملية تساعد على تصحيح مسار العملية الإنتاجية، وتبرز أهمية تدخلهم خصوصا في المزارع الكبرى أو المشاريع الممولة في إطار السياسات العمومية، حيث يشكل وجودهم ضمانا لتجسيد الأهداف المسطرة على أرض الواقع.²

وتتجاوز مهام هؤلاء التقنيين الطابع التنفيذي إلى المساهمة في عملية التكوين المستمر للفلاحين والعمال، إذ يقومون بنقل الخبرة الميدانية وتبسيط المعارف التقنية المتعلقة بطرق السقي الحديثة، وأساليب تسيير الماشية والعناية بها وحسن إستغلالها، أو كيفية التعامل مع الأسمدة والمبيدات، كما يساهمون في جمع البيانات الميدانية وتقديم تقارير تقنية حول سير الإنتاج، مما يتيح للإدارات المختصة أو مكاتب الدراسات تقييم مردودية المشاريع الفلاحية، وبذلك يشكلون حلقة متابعة يومية ترفع من قدرة المنظومة الفلاحية على التكيف مع التحديات المناخية والتقنية، وتضمن استمرارية النشاط الفلاحي وفق معايير الكفاءة والجودة.³

الفرع الثاني: المصالح البيطرية وخبراء التغذية الحيوانية والتلقيح الصناعي

تضطلع المصالح البيطرية وخبراء التغذية الحيوانية والتلقيح الصناعي بأدوار متعددة تتجاوز الجانب التقني المباشر لتشمل مراقبة صحية وتنظيمية دقيقة للأنشطة المرتبطة بالإنتاج الحيواني، فهي تتكفل بضمان الاعتماد الصحي ومتابعة مدى التزام المؤسسات والشركات الفلاحية والمصانع

¹ <https://madr.gov.dz/الفلاحة/الإرشاد-الفلاحي/المؤسسات-التكوينية/>

² <https://bneder.dz/#realisations/>

³ <https://pslar.madr.gov.dz/profession/etudes/>

الغذائية بالمعايير المعتمدة، كما تراقب المراكز الحدودية المكلفة بعمليات استيراد المواشي واللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى بما في ذلك الأدوية واللقاحات البيطرية، وتتم هذه المهام في إطار هيكلية إدارية تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تتفرع إلى مديرية المصالح البيطرية والمديريات الفرعية المكلفة بصحة الحيوانات ورفاهيتها، والرقابة الصحية على الحدود والأمن الصحي للأغذية، إضافة إلى الصيدلة البيطرية والمواد، هذه الهياكل تحدد الإستراتيجية الصحية البيطرية على المستوى الوطني، وتواكب التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع، بما يضمن حماية الثروة الحيوانية وسلامة المنتجات ذات الأصل الحيواني الموجهة للإستهلاك.¹

تعمل مديرية المصالح البيطرية بصفتها جهاز تفتيش رسمي على تطبيق أنظمة المراقبة والرصد وفق معايير الجودة الدولية، حيث التزمت باعتماد مقاييس ISO/IEC 17020 من أجل ضمان موثوقية عمليات التفتيش والتحقق، ويتطلب تنفيذ هذه المهام مستوى عال من الكفاءة والنزاهة، إلى جانب تبني نهج يقوم على الشفافية والتحسين المستمر، سواء من خلال تبسيط الإجراءات وتوحيدها أو من خلال غرس ثقافة المسؤولية والرقابة الذاتية لدى الموظفين، ويشمل ذلك إعداد أدلة الجودة وخطط العمل الوطنية، وتطوير برامج التكوين المستمر، وتحسين آليات الاتصال وتبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين، وتتيح هذه الإجراءات متابعة دقيقة للأنشطة البيطرية وضمان مطابقة المنتجات الحيوانية للمواصفات الصحية المطلوبة، بما يرفع من ثقة المنتجين والمستهلكين على حد سواء.²

كما يتوسع عمل هذه المصالح ليشمل مراقبة صارمة للمنتجات المستوردة عبر المراكز الحدودية، حيث تخضع الأبقار واللحوم والأسماك الطازجة والمجمدة والمواد الخاصة بالدواجن مثل بيض التفريخ والأدوات المستعملة في ذلك، إلى جانب الحليب ومشتقاته والعسل والأحشاء والأعلاف الحيوانية والخيول، إلى فحوصات وتراخيص صحية إلزامية قبل السماح بدخولها للأسواق الوطنية، ولا يقتصر ذلك على المنتجات الحيوانية بل يمتد إلى تسجيل الأدوية البيطرية ومتابعة تداولها، كما يشمل نشاطها إصدار التراخيص الصحية لاستيراد المواد الغذائية كالمكملات الفيتامينية والمعدنية وخليط المغذيات، إضافة إلى المواد الأساسية كالفوسفات ثنائي الكالسيوم أو كلوريد الكولين، وتخضع المؤسسات الغذائية الزراعية بدورها لإجراءات الاعتماد الصحي، حيث يتعين عليها الحصول على

¹ <https://madr.gov.dz/الفلاحة/المصالح-البيطرية/الاعتماد-الصحي>

² <https://madr.gov.dz/الفلاحة/المصالح-البيطرية/التتظيم>

الترخيص البيطري قبل مباشرة أي نشاط، بما يضمن مطابقة عملياتها للمعايير الصحية والبيطرية المعمول بها.¹

الفرع الثالث: المختصون في وقاية النباتات والمبيدات ومكافحة الآفات

تتمثل مهام المصالح المختصة في وقاية النباتات ومراقبة المبيدات ومكافحة الآفات في الإشراف على الصحة النباتية عبر مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، حيث تضطلع هذه الهيئة بدور السلطة الوطنية المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالصحة النباتية والتقنية النباتية، وتشمل هذه المهام إعداد الأطر التنظيمية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية وتطبيقها بدقة، وكذا ما يتعلق بإنتاج واستيراد وتوزيع واستخدام المنتجات الفلاحية كالبذور والشتلات والأصناف والأسمدة ومواد الصحة النباتية²، كما تتولى المديرية مراقبة الصحة النباتية للمنتجات ذات الأصل النباتي عند الحدود وداخل التراب الوطني، إضافة إلى وضع مخططات للتدخل السريع ضد أعداء النباتات بما يساهم في الحفاظ على الأمن الغذائي الوطني، كما تشارك هذه الهيئة في الأنشطة المعيارية الوطنية والدولية في مجال مراقبة البذور والشتلات، مع المشاركة في نشاطات حماية الصحة النباتية ومراقبة البذور والشتلات، ومتابعتها مع مختلف الهيئات الوطنية والدولية.³

وفي ذات الصدد تم إستحداث مديرية وقاية النبات والرقابة التقنية بالمرسوم التنفيذي رقم 95-405 المؤرخ 2 ديسمبر 1995 المتعلق بمراقبة منتجات الصحة النباتية للاستخدام الزراعي، للتنسيق مع مختلف المصالح، وتشمل مهام هذه المصالح ضمان عمليات المراقبة الدقيقة عند الحدود والموانئ، وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بانتقال الأمراض والآفات النباتية والحيوانية، ومدى انعكاساتها على الإنتاج الفلاحي، ويضاف إلى ذلك دورها في وضع وتنفيذ معايير الحجر النباتي بما ينسجم مع المعايير العالمية، مع متابعة هذه الإجراءات في إطار التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية، كما يخضع تسجيل مواد وقاية النبات ذات الاستخدام الفلاحي لإجراءات صارمة، حيث يتوجب على الشركات الراغبة في تسويق هذه المواد الحصول على تصديق مسبق من وزارة الفلاحة بعد تقييم علمي وتقني دقيق، ويشترط

¹ <https://madr.gov.dz/الفلاحة/المصالح-البيطرية/الأعمال-الأفقية/>

² سميرة شاكر عبد الحميد، الرقابة على استغلال الموارد البشرية: دراسة تطبيقية في المنشأة العامة لصناعة الأسمدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والإقتصاد، تخصص إدارة الأعمال، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 1990، ص 67.

³ <https://pslar.madr.gov.dz/dpvct/homologation-des-produits-phytosanitaires-a-usage-agricole/>

أن يتم إيداع الملفات من طرف ممثل قانوني معتمد وحاصل على مؤهل هندسة فلاحية، فإن استيراد البذور والشتلات والفواكه والخضروات والمواد الخاصة بالصحة النباتية يستلزم الحصول على تصريح تقني مسبق¹، يقدم قبل ثلاثين يوما من عملية الاستيراد، مصحوبا بملف تقني مفصل، كما يخضع تصنيع المبيدات الزراعية لترخيص مسبق صادر عن السلطة الوطنية للصحة النباتية، وذلك بعد استشارة اللجنة المختصة بمواد الصحة النباتية، ومن خلال هذه الآليات يتم ضمان رقابة صارمة على نشاطات القطاع، سواء كان الفاعلون خواصا أو مؤسسات عمومية، بما يضمن حماية الإنتاج الفلاحي الوطني من الأخطار المرتبطة بالآفات والأمراض النباتية والحيوانية والبيئية.²

المطلب الثاني: التأهيل العلمي والمعرفي للموارد البشرية ودوره في استدامة الإنتاج الفلاحي

يعد التأهيل العلمي والمعرفي للموارد البشرية أساس بناء قطاع فلاحي قادر على مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية، إذ يمثل هذا التأهيل عملية مستمرة تهدف إلى تزويد الفلاحين والمهنيين والباحثين بالمعارف النظرية والمهارات التطبيقية التي تمكنهم من تحسين أساليب الإنتاج ورفع المردودية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، كما يساهم في تنمية القدرة على الابتكار وتبني التقنيات الحديثة، الأمر الذي يجعل من الموارد البشرية التعليمية عاملا أساسيا في التأهيل العلمي والمعرفي للموارد البشرية الفلاحية والتقنية، لضمان تحقيق استدامة الإنتاج الفلاحي، بما يتماشى مع متطلبات الأمن الغذائي ومقتضيات التنمية الفلاحية.

الفرع الأول: الموارد البشرية التعليمية الرسمية

تضطلع المؤسسات التعليمية والمعاهد والمدارس المتخصصة بدورها في توفير التكوين المهني وفق إطار منهجي منظم، قائم على مناهج علمية تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، ويساهم هذا المسار في تزويد الطلبة والمهنيين بالمعارف والمهارات الضرورية لمواكبة متطلبات القطاع الفلاحي وضمان استدامة الإنتاج وتعزيز مقومات الأمن الغذائي.

¹ <https://pslar.madr.gov.dz/dpvct/importation-des-produits-phytosanitaires-a-usage-agricole/>

² المرسوم التنفيذي رقم 95-405 المؤرخ في 2 ديسمبر 1995، المتعلق بمراقبة منتجات الصحة النباتية للاستخدام الزراعي.

أولاً: التكوين المهني:

يوفر التكوين المهني في المجال الفلاحي برامج تعليمية وتدريبية متخصصة تستجيب لاحتياجات الفلاحين والمهنيين في مختلف الأنشطة الزراعية، ويقوم هذا التكوين على المزج بين المعرفة النظرية والتطبيق الميداني، بما يضمن إعداد موارد بشرية مؤهلة قادرة على المساهمة في رفع المردودية وتحسين جودة الإنتاج الفلاحي.

أ- مراكز التكوين المهني والتمهين:

يعمل التكوين المهني على إعداد وتأهيل الموارد البشرية الموجهة للنشاط الفلاحي، سواء عبر مراكز التكوين المهني التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين أو عبر الهياكل الخاصة التي تنظم دورات متخصصة في مجالات الفلاحة والصناعات الغذائية، وسياسة واستعمال الآليات الفلاحية، ويتيح هذا المسار التعليمي فرصاً للفلاحين والمهنيين لاكتساب مهارات تقنية ومعارف عملية مرتبطة بمختلف مراحل العملية الإنتاجية، بدءاً من تقنيات الحرث والبذر والري، وصولاً إلى مراحل التحويل والتخزين والتسويق، وتمنح هذه البرامج شهادات معترف بها وطنياً، ما يعمل على ترقية الموارد البشرية في سوق العمل الفلاحي ويمكنها من الانخراط في مشاريع إنتاجية، كما يساهم أساتذة المعاهد والمدارس الفلاحية ومكونو مراكز التكوين المهني بنقل خبراتهم وتبسيط التقنيات الحديثة للفلاحة المستدامة، بما يسمح ببناء موارد بشرية مؤهلة قادرة على مواكبة التحولات في القطاع الفلاحي.¹

إن دور التكوين المهني في المجال الفلاحي لا يقتصر على الجانب التقني البحت، بل يمتد ليشمل نشر ثقافة الجودة واثمين الممارسات المستدامة التي تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن الغذائي، فالمعارف المرتبطة بسلامة المنتجات الغذائية ومعايير الجودة العالمية، مثل طرق التخزين الصحيحة ومراقبة عمليات التبريد ومعايير التوضيب، تساهم في إنتاج مواد غذائية تلبى احتياجات السوق المحلية والدولية، كما ينعكس تأهيل الموارد البشرية الفلاحية مباشرة على رفع المردودية وتحسين الإنتاجية، إذ يصبح المورد البشري أكثر قدرة على استغلال التكنولوجيا الحديثة كأنظمة الري الذكي أو تقنيات الاستشعار عن بعد، ويؤدي هذا المسار إلى تقليص الفجوة بين الإنتاج التقليدي والإنتاج العصري، مما يرفع من قدرة القطاع الفلاحي على تحقيق الاكتفاء الغذائي وتقليل

¹ حميدي سامية، جرو حميدة، دور التكوين المهني في تنمية آفاق الاستثمار الفلاحي بولاية بسكرة، مجلة الحقوق والحريات، قسم الحقوق، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 1، العدد 3، 2013، ص 334.

التبعية للاستيراد، وبهذا يشكل التكوين المهني حلقة وصل بين المعرفة العلمية والتطبيق العملي، ويجعل من المورد البشري التكويني عنصرا فاعلا في تنمية واستدامة الإنتاج الفلاحي.¹

ب- التكوين التابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

التكوين التابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري يجمع بين التكوين المتوج بشهادات رسمية والتكوين التأهيلي الموجه لتحسين المستوى، ويهدف هذا المسار إلى إعداد كفاءات متخصصة قادرة على مواكبة التحولات التكنولوجية والبيئية في القطاع الفلاحي، وضمان استدامة الإنتاج من خلال ربط المعرفة النظرية بالتطبيقات العملية الميدانية.

1- التكوين المتوج بشهادة:

يشكل التكوين المتوج بشهادة أحد أهم مسارات التأهيل التي تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وذلك عبر شبكة المعاهد التكنولوجية المتخصصة للتكوين الفلاحي (ITSFA) والمتمثلة في المعاهد المتخصصة بين تخصصات متنوعة تشمل المحاصيل الدائمة والمحاصيل الكبرى والدائمة والإنتاج الحيواني والفلاحة الجبلية والخضروات والزراعات الصناعية والزراعات المتعددة، والفلاحة الرعوية والفلاحة الصحراوية، إضافة إلى تخصصات في البستنة التزيينية، والممتدة عبر مختلف ولايات الوطن، ويؤطر هذا النشاط من خلال النظام القانوني المتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 22-111 المؤرخ في 14 مارس 2022 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لهذه المعاهد، بما يضمن توحيد أسس التكوين وتكريس أساليب حديثة تستجيب وتناسب مع متطلبات القطاع الفلاحي، كما يوفر هذا التكوين شهادات مختلفة المستويات: مساعد تقني، تقني، وتقني سامي، وفق شروط تتعلق بالمستوى الدراسي والخبرة المهنية، مما يتيح مسارا تعليميا متدرجا يسمح للطلبة والمهنيين بالارتقاء في سلم الكفاءة والمعرفة.²

وتختلف مدة التكوين حسب الشهادة المستهدفة، حيث يحدد تكوين التقني السامي بثلاثين شهرا بالنسبة للمرشحين الذين أكملوا السنة الثالثة ثانوي، أو اثني عشر شهرا لفائدة المتحصليين على شهادة تقني الأوائل في دفعات التخرج، أو للذين يمتلكون أربع سنوات خبرة كمختصين تقنيين، أما بالنسبة

¹ لرقم عز الدين، برامج التكوين المهني وترقية مناصب العمل في القطاع الفلاحي دراسة ميدانية المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني الحجار-عناية، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 31، العدد 4، 2017، ص 421.
² المرسوم التنفيذي رقم 22-111 المؤرخ في 14 مارس 2022 يحدد القانون الأساسي النموذجي للمعاهد التكنولوجية المتخصصة للتكوين الفلاحي.

لشهادة التقني فتفتح أمام من أتموا السنة الثانية ثانوي أو المتحصلين على شهادة مساعد تقني بخبرة أربع سنوات، مع مدة تكوين قد تصل إلى ستة أشهر، في حين أن شهادة مساعد تقني تخصص للمتشحين الذين أكملوا السنة الأولى ثانوي، بما يسمح بفتح آفاق واسعة لشريحة واسعة من الشباب الريفي الراغب في الاندماج في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أن التسجيل يتم إلكترونياً عبر موقع وزارة الفلاحة، ما يعكس توجه القطاع نحو رقمنة الخدمات وتسهيل ولوج الطلبة لمؤسسات التكوين.¹

2- التكوين التأهيلي وتحسين المستوى:

يستهدف لتكوين التأهيلي وتحسين المستوى فئات متنوعة مثل الفلاحين والمربين وأفراد عائلات الفلاحين والمرأة الريفية، إضافة إلى الشباب حاملي المشاريع، ويسهر على هذا التكوين من خلال شبكة واسعة تشمل المعاهد التكنولوجية للتكوين الفلاحي (ITSFA) ومديريات المصالح الفلاحية والمقاطعات الفلاحية والغرف الفلاحية، بما يضمن إشراك مختلف الفاعلين في العملية، ويتميز هذا النوع من التكوين بمرونته وارتباطه المباشر بالاحتياجات الميدانية، حيث يتم تحديد برامج السنوية بالاعتماد على طلبات الفلاحين والمربين وحاملي المشاريع، ثم تعرض هذه البرامج للمصادقة بمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة، مما يعكس الطابع التشاركي والعملي لهذا المسار.

تتم متابعة التكوين وفق خطوات تبدأ بإرسال البرامج السنوية من المعاهد التكنولوجية إلى مديريات المصالح الفلاحية والمقاطعات والغرف الفلاحية في الولايات، التي تتكفل بدورها بنشر الدورات التكوينية عبر إعلانات أو تجمعات إعلامية، مع استقبال تسجيلات الراغبين، وبعد إعداد القوائم الاسمية للمستفيدين، توجه هذه الأخيرة إلى المعاهد التي تتولى استقبال المشاركين وضمان تكوينهم في الجوانب البيداغوجية والتطبيقية، كما توفر المعاهد للمستفيدين مختلف الوسائل التعليمية والكتب والأعمال التطبيقية، إلى جانب خدمات الإطعام والإيواء عند الحاجة، ما يضمن من فاعلية العملية التكوينية، حيث يشكل هذا النمط من التكوين مسارا تكميليا يتيح للفلاحين والمهنيين تطوير مهاراتهم باستمرار، ويساعد على ترسيخ الممارسات المستدامة وضمان جودة وأمان المنتجات الفلاحية.²

ومما سبق يتجلى دور التكوين المهني في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، كونه نقطة إلتقاء وتجسيد عملي لأهداف نظرية التنمية البشرية المستدامة ومقاربة الإدارة الخضراء للموارد البشرية،

¹ <https://pslar.madr.gov.dz/irrigation/>

² <https://pslar.madr.gov.dz/formation/formation-pour-lobtention-dune-attestation-de-participation/>

فمن منظور التنمية البشرية المستدامة التي ركز عليها روادها محبوب الحق وأمارتيا سين، فإن التكوين المهني يتجاوز مجرد نقل المهارات الفنية لزيادة الدخل المادي والنمو الإقتصادي، ليصبح وسيلة لتوسيع قدرات الإنسان وخياراته، وتوفير التأهيل العلمي والمعرفي الذي يمكن الموارد البشرية في القطاع الفلاحي من إتخاذ قرارات واعية تضمن جودة الحياة لهم ولأسرهم، وهذا التكوين يجب أن يغرس الوعي بضرورة التوازن بين زيادة الإنتاج والحفاظ على البيئة، وهو ما يضمن عدم المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها وهو كما أكدت عليه غرو هارلم برونتلاند، أما في ضوء الإدارة الخضراء للموارد البشرية فإن التكوين المهني يمثل التدريب الأخضر والذي يعتبره رواد هذا التوجه مثل دوجلاس رينويك أداة أساسية لدمج البعد البيئي في وظائف الموارد البشرية، إذ يزود التكوين الموارد البشرية الفلاحية بالمعرفة المتقدمة حول الممارسات الفلاحية الصديقة للبيئة، وتقنيات الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية كالمياه والتربة، وإستخدام المواد الطبيعية المستدامة، والمحافظة على مصادر الغذاء والحد من تبذير المنتجات الغذائية، حيث أن هذا التأهيل العلمي والمعرفي يسمح بتطبيق أنظمة إنتاج أكثر كفاءة، تضمن إستدامة الإنتاج الفلاحي وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال المحافظة على ديمومة الأنظمة البيئية، وتتحول الموارد البشرية بفضل هذا التكوين إلى موارد لتغيير وثقافة داعمة للإستدامة، تضمن خفض التكاليف التشغيلية وتعزز الإلتزام البيئي ضمن النشاطات الفلاحية.

ثانيا: الإرشاد الفلاحي:

يمثل الإرشاد الفلاحي آلية أساسية في سياسة التنمية الفلاحية والريفية من خلال إرشاد ودعم الموارد البشرية، إذ يهدف إلى مرافقة الفلاحين وتطوير قدراتهم عبر التأطير التقني والاستشاري، ونقل المعارف والابتكارات التكنولوجية إلى الميدان، ويعد وسيلة لربط البحث العلمي والتكوين بالأنشطة الفلاحية اليومية، بما يرفع من مردودية الإنتاج ويضمن انسجام الممارسات الفلاحية مع متطلبات الأمن الغذائي والاستدامة، ويقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بالمرافقة في نشاطات الإرشاد والدعم الإستشاري، من أجل فلاح ذكية وواعدة ومستدامة.¹

أ- الإستراتيجية المنتهجة وسياسة التدخل في إطار برامج التنمية الفلاحية والريفية:

يشكل الإرشاد الفلاحي أحد المكونات الأساسية في سياسة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، حيث يقوم على توظيف الابتكار التكنولوجي والموارد البشرية لتجسيد برامج التنمية الفلاحية،

¹ <https://www.inva.dz/>

ويستند هذا المسار إلى شبكة واسعة من معاهد البحث والتطوير ومراكز المراقبة والتصديق، فضلا عن مؤسسات التكوين المتخصصة التي تغطي مختلف الشعب الفلاحية عبر كامل التراب الوطني، ويتمحور الهدف من الإرشاد حول تحسين قيادة الأنشطة الفلاحية، وتوثيق الروابط بين الفلاحين وبيئتهم الإقتصادية والإجتماعية، من خلال مقاربات اتصالية وإرشادية تساهم في رفع القدرات والمهارات العملية للمستفيدين من مشاريع التنمية، وقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-243 المؤرخ في 22 سبتمبر 2016 تحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري، وذلك بالتشاور مع مؤسسات البحث والمنظمات المهنية والمتعاملين في القطاع، وتشمل هذه السياسة تحديد الاحتياجات المهنية للفلاحين، تعبئة الكفاءات البشرية اللازمة، وتوجيه النشاطات الميدانية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية والصيدية.¹

يتجسد نظام الإرشاد من خلال هياكل متعددة تشمل القطاع الإداري عبر مديرية التكوين والبحث والإرشاد ولجان الإرشاد الولائية ومكاتب التكوين التابعة للمصالح الفلاحية، إضافة إلى المستشارين الفلاحين، كما يساهم القطاع العلمي والتقني من خلال المعاهد الوطنية للبحث والمعاهد التقنية المتخصصة، في حين يقوم القطاع الإقتصادي واللوجستي بدور داعم عبر التعاونيات الفلاحية والصناديق التعاضدية والبنوك والمجالس المهنية والمؤسسات الإقتصادية، ويعد المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي (INVA) همزة الوصل بين هذه الأطراف، حيث تتولى الجمعيات المهنية والنقابات تطوير إستراتيجيات الإتصال والإرشاد وتنفيذ برامج الوزارة بالتنسيق مع الغرف الفلاحية، ولا يقتصر الإرشاد على الأنشطة التقنية، بل يشمل أيضا تنظيم تظاهرات وطنية ودولية مرتبطة بالمجال الفلاحي والبيئي، مثل اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي واليوم العالمي للغابات واليوم العالمي للأغذية، بما يعزز من نشر ثقافة الوعي والتأطير لدى مختلف الفاعلين.²

ب- عصنة نظام الدعم الإستشاري والإتصالات الفلاحية والريفية:

أدركت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الحاجة إلى إصلاح شامل لنظام الإرشاد قصد مواكبة التحولات الإقتصادية والتكنولوجية الراهنة، فقد أصبح تعزيز قدرات الفاعلين في المجال الفلاحي، وتأمين دور الموارد البشرية، أمرا ضروريا لدعم الشعب الفلاحية وتنمية المناطق الريفية والصيدية، ويستند هذا الإصلاح إلى تعبئة وإدماج مختلف المتعاملين العموميين والخواص من فلاحين

¹ المرسوم التنفيذي رقم 16-243 المؤرخ في 22 سبتمبر 2016 المتعلق بتحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري.

² <https://madr.gov.dz/الفاحة/الإرشاد-الفلاحي/الإرشاد-و-الدعم-الاستشاري/>

وجمعيّات وتعاونيات ومؤسسات إقتصادية، وذلك في إطار تشاركي يقوم على التنسيق والإنسجام بين المستويات المحلية والولائية والوطنية.

كما يكرس المنشور الوزاري رقم 181 الصادر في 12 مارس 2018 المتعلق بالدعم الاستشاري هذا التوجه، من خلال الانتقال من الإرشاد التقليدي إلى نظام قائم على الدعم الاستشاري الموجه، وقد تم إطلاق مشروع تجريبي في ست ولايات (المدية، تيزي وزو، باتنة، الجلفة، عين تموشنت وورقلة) بهدف تحديد نقاط القوة والضعف في النظام الحالي، والعمل على تعزيز الكفاءات البشرية المشاركة في عملية الإرشاد، ويرتكز هذا النظام الجديد على اعتماد ممارسات عملية مثل الأيام الإعلامية والتحسيسية، والزيارات الميدانية الاستشارية، وإنشاء مزارع نموذجية، وتفعيل الشراكات المحلية، كما يركز على تطوير قنوات الاتصال الحديثة، واثمين المبادرات الناجحة، وإبراز دور الشباب والمستثمرين في تحديث أساليب الإنتاج، وبذلك يشكل هذا التوجه نحو عصرنه الإرشاد خطوة إستراتيجية نحو تحسين مرافقة الفلاحين، وضمان استدامة الإنتاج الفلاحي في إطار يوازن بين البعد التقني والإقتصادي والبيئي¹.

ج- مكانة الإرشاد في الفلاحي في الدراسات النظرية

يعد الإرشاد الفلاحي الآلية الميدانية الفعالة التي تترجم أهداف نظرية التنمية البشرية المستدامة ومبادئ الإدارة الخضراء للموارد البشرية إلى ممارسات فلاحية يومية ومستدامة على مستوى الممارسات الفلاحية، فالإرشاد الفلاحي من منظور التنمية البشرية المستدامة ليس مجرد نقل معلومات تقنية، بل إن الإرشاد الفلاحي يضمن إستدامة الإنتاج الفلاحي من خلال التأهيل المباشر للمورد البشري وتمكينه، مما يحقق التوازن المطلوب بين الأهداف التنموية البشرية والحفاظ على الموارد البيئية للأجيال القادمة، ويتجلى ذلك من خلال:

1- توسيع القدرات والخيارات: وفقا لتوجهات أمارتيا سين، يعمل الإرشاد على توسيع قدرات الفلاحين من خلال نقل المعارف الحديثة حول إدارة المخاطر، والتقنيات المقاومة للتغيرات المناخية، وكيفية البحث وإختيار المنتجات المستدامة، وهذا يمنح الموارد البشرية الفلاحية خيارات أكبر لتحسين دخلهم ونوعية حياتهم دون الإضرار بالبيئة.

2- العدالة والمشاركة: يضمن الإرشاد الفلاحي الفعال أن الفئات المهمشة أو الفقيرة أو التي لديها موارد أقل تحصل على المعرفة اللازمة لتبني تقنيات مستدامة، مما يدعم مبدأ الإهتمام بالإنسان وإعطاء

¹ المنشور الوزاري رقم 181 الصادر في 12 مارس 2018 المتعلق بالدعم الاستشاري.

الأولوية للفقراء وهو المنظور الذي تبناه محبوب الحق، كما أنه يعزز المشاركة في إتخاذ القرار حول الممارسات الزراعية الملائمة لظروفهم المحلية.

3- الحفاظ على حقوق الأجيال: من خلال التوعية بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي والتربة وموارد المياه، يرسخ الإرشاد مبدأ الإستدامة الذي نادى به برونتلاند، بضمان تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

كما يمثل الإرشاد الفلاحي الأداة الرئيسية لتطبيق التدريب الأخضر وترسيخ الثقافة الخضراء على أرض الواقع، مما يساهم مباشرة في إستدامة الإنتاج الفلاحي:

1- نقل الممارسات الخضراء: يعمل الإرشاد الفلاحي كجسر لنقل الممارسات الصديقة للبيئة إلى الفلاحين، مثل تقنيات الزراعة الحديثة، والري بالتنقيط لترشيد المياه، والإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات لتقليل إستخدام المبيدات والمواد الكيميائية، وهي الممارسات التي تدعم الكفاءة البيئية وتقليل التكاليف التشغيلية حسب ما ذهب إليه دوجلاس رينويك.

2- بناء الثقافة الخضراء: بدلا من فرض الممارسات الفلاحية، يعتمد الإرشاد على التعليم المنهجي والإقناع العملي، مما يضمن تحول السلوك المستدام إلى ثقافة ثابتة وقيم يتبناها الفلاح، وهذا التحول الثقافي هو شرط أساسي لنجاح إستراتيجية الإستدامة الفلاحية.

3- دعم قياس الأداء: يوفر الإرشاد الفلاحي البيانات الميدانية اللازمة لتقييم أداء الفلاحين بناء على المعايير البيئية والمستدامة كجزء من وظيفة صيانة الموارد البشرية في الإدارة الخضراء للموارد البشرية، مما يسهل تطبيق أنظمة التحفيز الأخضر وربط المكافآت بالسلوكيات التي تدعم إستدامة الإنتاج الفلاحي.

الفرع الثاني: الموارد البشرية التعليمية المستقلة

إلى جانب الموارد البشرية الرسمية، يبرز دور فاعل لفئة من الموارد البشرية الحرة التي تساهم بطرق مبتكرة في نشر المعرفة الفلاحية وإبتكار ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتشمل هذه الفئة المبتكرين والمخترعين الذين يطورون أجهزة وآليات فلاحية متطورة، والمبرمجين الذين يصممون تطبيقات ذكية وأنظمة رقمية لمتابعة الإنتاج الفلاحي وإدارته، إضافة إلى الخبراء والمهنيين الذين يقدمون دروسا وشروحات عبر المنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي، وتمثل هذه الموارد قناة تعليمية غير

تقليدية، حيث تجمع بين الخبرة التقنية والإبداع الفردي وبين القدرة على التوجيه والتأهيل المستمر، بما يدعم استدامة القطاع الفلاحي ويعزز من كفاءته في ضمان الأمن الغذائي مواجهة التحديات المختلفة.

أولاً: الموارد البشرية المختصة في الابتكار الصناعي:

تتولى الموارد البشرية المختصة في الابتكار الصناعي مهمة تصميم وتطوير الآليات والأجهزة الحديثة التي تتلاءم مع متطلبات الإنتاج الفلاحي المعاصر، ويستند هذا الدور إلى تأهيل علمي ومعرفي متين يجمع بين العلوم الهندسية والتكنولوجية وبين الفهم العميق لخصوصيات النشاط الفلاحي، مما يتيح إنتاج حلول تقنية ترفع من كفاءة الاستغلال الفلاحي، فابتكار آلات موجهة للبذر أو الحصاد أو السقي الذكي، أو تطوير أجهزة متقدمة لمراقبة جودة التربة والمياه، كلها أمثلة تعكس مساهمة هذه الفئة في الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي والجودة الإنتاجية وترشيد الموارد وتخفيف الأعباء المادية والبشرية على الفلاحين، كما أن انفتاحهم على أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية يضمن إدماج الفلاحة الوطنية في صعيد عالمي يعتمد على المكننة الذكية والابتكار المستدام.

إلى جانب الدور الصناعي المباشر، يقوم هؤلاء المبتكرون بعملية تأهيل معرفي غير مباشر للموارد البشرية الفلاحية، وذلك عبر تقديم الشروحات العملية والتوضيحات التقنية المصاحبة لاختراعاتهم، فضلاً عن الدروس التطبيقية التي تبرز كيفية استخدام هذه الوسائل الحديثة في الحقول والمزارع، هذه العملية التعليمية تضيف قيمة مضافة، إذ تحول الابتكار من مجرد آلة أو جهاز إلى وسيلة متكاملة تساهم في نقل المعرفة وتكوين الفلاحين ميدانياً، وبذلك يصبح الابتكار الصناعي قناة لتجديد المعارف وتطوير الكفاءات داخل الوسط الريفي، ويساهم في تمكين الموارد البشرية المحلية من استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها بكفاءة عالية، ويؤدي هذا التفاعل بين الابتكار الصناعي والتعليم الميداني إلى تعزيز استدامة الإنتاج الفلاحي، بما يدعم الأمن الغذائي ويرفع قدرة النظم الزراعية على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية.¹

ثانياً: الموارد البشرية المختصة في البرمجة:

تقوم الموارد البشرية المتخصصة في البرمجة على نقل الفلاحة نحو عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي، حيث يقوم المبرمجون بتطوير تطبيقات حديثة ونماذج رقمية متقدمة تساعد على تحسين إدارة الموارد الطبيعية والفلاحية، ومن أبرز المجالات التي يساهمون فيها تصميم تطبيقات موجهة

¹ ناجي إبراهيم، إقتصاديات الإنتاج الزراعي والصناعي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 213.

لتسيير أنظمة الري الذكي، أو لمتابعة التغيرات المناخية والظروف الجوية في الزمن الحقيقي، وكذا برامج وتطبيقات مراقبة النباتات وفحصها ومعرفة حالتها وتشخيصها مع تقديم الحلول في حالة وجود أمراض أو آفات، وكذا تطوير برامج تسيير المخزون، مما يمنح الفلاحين أدوات ومعطيات دقيقة لاتخاذ القرارات المثلى في تسيير محاصيلهم، كما أن بناء قواعد بيانات فلاحية رقمية يتيح توحيد المعلومات وتحليلها بهدف التنبؤ بالإنتاج أو الوقاية من الأمراض الفلاحية، وهو ما يعكس التأهيل العلمي والمعرفي العميق الذي يمتلكه هؤلاء المبرمجون، حيث يجمعون بين علوم الحاسوب وعلوم الفلاحة لإنتاج حلول عملية تزيد في المردودية وتقلل من المخاطر.¹

ولا تقتصر مساهمة هؤلاء المبرمجين على ابتكار الأدوات التقنية فحسب، بل يمتد ليشمل بعدا تعليميا ومعرفيا للفلاحين والمهنيين، إذ يقدمون شروحات مرفقة بتطبيقاتهم ويطورون محتوى تعليميا عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لشرح كيفية استخدام هذه النظم الحديثة، كما أن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الفلاحي، مثل أنظمة التنبؤ الذكية أو تقنيات الزراعة الحديثة، يترافق دائما مع جهود تعريفية وتكوينية من طرف المبتكرين لضمان استيعاب هذه التكنولوجيا من قبل المستخدمين، ومن خلال هذا الدور المزدوج، يصبح المبرمجون بصفتهم موارد بشرية ليسو فقط مطوري أدوات رقمية، بل أيضا معلمين وموجهين يشاركون في رفع وعي الموارد البشرية الفلاحية وتمكينها من التعامل مع التحولات التكنولوجية المتسارعة، وبذلك يضمن استدامة الإنتاج الفلاحي، ويدعمون بناء منظومة فلاحية عصرية قائمة على المعرفة والابتكار.

المبحث الرابع: دور السلطات المركزية في رسم سياسات الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

تتولى السلطات المركزية توجيه وصياغة السياسات الفلاحية، من خلال تحديد الأولويات الوطنية وتنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين، فهي تعمل على تبني الرؤى الاستراتيجية لتأمين الحاجات الغذائية للسكان وتحقيق الإكتفاء الغذائي، ويتجلى هذا الدور في قدرتها على رسم السياسات العامة، وتعبئة الموارد، وتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الكفيل بضمان توازن العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في القطاع الفلاحي، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة والتحديات الوطنية والدولية.

¹ <https://dgl.bnedr.dz/>

كما تساهم هذه السلطات في وضع الآليات التنفيذية التي تترجم السياسات الفلاحية إلى برامج عملية ومشاريع ميدانية، تعنى برفع الإنتاجية، وتأمين وتحسين أساليب إستغلال الموارد كالري، وتتولى كذلك ضبط الأسواق وتوجيه الإستثمارات نحو المجالات ذات الأولوية الوطنية، بما يضمن مردودية إقتصادية وإستقراراً غذائياً، ويعد التنسيق بين المستويات الإدارية، وتكامل الأدوار بين الحكومة والهيئات الاستشارية والمراكز البحثية، من أهم مقومات نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها على المديين المتوسط والطويل.

كما تستند السياسات الفلاحية إلى البحوث العلمية من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي ترافق عملية اتخاذ القرار وتغذيها بالمعرفة العلمية والخبرة التقنية، حيث تساهم مؤسسات التعليم العالي خاصة المدراس العليا في إعداد مهندسين وباحثين ذوي كفاءات عالية، ومن خلال مراكز البحث العلمي يتم البحث في إبتكار وتطوير تقنيات جديدة وتوفير حلول لمشاكل القطاع الفلاحي، مثل تحسين الإنتاجية وترشيد إستهلاك الموارد كالمياه والأسمدة، وتطوير تكنولوجيات الزراعة الدقيقة وعصرنتها، والبحث في سلالات نباتية وحيوانية جديدة لتحسين جودتها ومقاومتها للظروف المناخية، وتبرم اتفاقيات تعاون بين قطاعي التعليم العالي والفلاحة للإستفادة من الأبحاث وتطبيقها ميدانياً، كل هذا في إطار تحسين أداء الموارد البشرية لضمان فعاليتها في الميدان الفلاحي.

المطلب الأول: دور السلطات المركزية العليا في صياغة وتفعيل السياسة الفلاحية

تشكل السلطات المركزية العليا بمختلف هياكلها السياسية والإدارية الإطار الذي ترسم في نطاقه السياسات الفلاحية، حيث تعمل على تحديد الأولويات وضبط الأهداف الإستراتيجية التي توجه عمل المورد البشري في المستويات التنفيذية والرقابية، باعتبار أن أعمال الإدارة هي الأداة التي تؤطر تدخلات هذا المورد البشري، سواء على المستوى التنفيذي الرئاسي أو الوزاري، بما يسمح بترجمة القرارات الكبرى إلى برامج عملية في الميدان، إذ تشكل الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تتحدد من خلاله الخطط الفلاحية، وتسهر على ضمان حسن تطبيقها وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة.

ويظهر دعم الدولة لهذا التوجه من خلال ما توفره من إمكانيات مالية وتقنية لفائدة الموارد البشرية الفلاحية، قصد رفع قدراتهم الإنتاجية وضمان اندماجهم في مسار التنمية

الفلاحية، كما تتجسد مساهمة الوزارات وعلى رأسها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وباقي الوزارات كالبينة والموارد المائية والطاقة والتجارة في أدوار تكاملية، حيث تتقاطع تدخلاتها لحماية الموارد البيئية وترشيد الطاقة والموارد المائية وتطوير الإنتاج الفلاحي ومراقبة وتنظيم السوق، بما يعكس طبيعة العمل الحكومي المشترك في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

الفرع الأول: جهاز رئيس الجمهورية

يشكل جهاز رئيس الجمهورية السلطة العليا في الدولة، إذ يضطلع بصلاحيات واسعة تتوزع بين المهام الإدارية والرقابية والتمويلية، ومن خلال هذه الصلاحيات، يضطلع الجهاز بدور هام في تحديد الخيارات الإستراتيجية ورسم التوجهات الكبرى للسياسات العمومية، بما في ذلك السياسات الفلاحية والأمن الغذائي، كما أن موقعه على رأس السلطة التنفيذية يجعله مؤهلاً للإشراف المباشر على مختلف القطاعات العمومية وضمان التنسيق فيما بينها، بما يسمح بتسخير الموارد البشرية والمالية والفنية لخدمة الأهداف التنموية المرسومة، ويبرز هذا الدور المكانة المركزية لرئاسة الجمهورية في صياغة وتنفيذ السياسة الفلاحية وضمان انسجامها مع الأولويات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية.

أولاً: رئيس الجمهورية

يتولى نيس الجمهورية بإعتباره صاحب الصلاحيات التنظيمية العليا إصدار الأوامر الرئاسية واتخاذ القرارات الوطنية التي تمس مختلف القطاعات الحساسة في الدولة، وفي مقدمتها القطاع الفلاحي الذي يشكل ركيزة أساسية للأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتظهر أهمية هذه الصلاحيات في كونه المخول بتوجيه السياسات العامة للدولة ورسم أولوياتها الإستراتيجية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على اختيار التوجهات الكبرى للسياسة الفلاحية الوطنية، فالقرارات الرئاسية لا تقتصر على الجوانب الإجرائية فحسب، بل ترسم الإطار العام الذي تتحرك في نطاقه الحكومة والوزارات الوصية، بما في ذلك وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ما يجعل من دور رئيس الجمهورية الأساس في ضمان انسجام السياسات الفلاحية مع الأهداف الوطنية الكبرى للأمن الغذائي.¹

¹ <https://www.el-mouradia.dz/ar/president/6745d8096c280d001d6ddf86/>

من بين أهم أدوات رئيس الجمهورية في تفعيل هذه الصلاحيات تعيين الوزراء من خلال المراسيم الرئاسية، حيث يتم اختيار وزير الفلاحة والأمناء العامين ورؤساء الدواوين الوطنية من طرف الرئيس أو بتزكيته، وهذا الاختصاص يظهر أن نجاح السياسة الفلاحية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع المورد البشري المؤهل في المكان المناسب، فالتعيينات لا تنحصر في بعدها الإداري، بل تمثل أداة لتجسيد الرؤية الرئاسية في القطاع الفلاحي، إذ يشرف الأمين العام لرئاسة الجمهورية على التنسيق بين الرئيس وباقي المؤسسات، مما يضمن متابعة دقيقة لتنفيذ القرارات والبرامج التنموية، ومن هنا يصبح تعيين الإطارات الفلاحية أو المرتبطة بالقطاع خطوة أساسية في بناء سياسة فلاحية متكاملة تستند إلى كفاءات قادرة على التجسيد الفعلي للتوجيهات العليا.¹

كما يضطلع رئيس الجمهورية بمهمة اقتراح وإطلاق البرامج التنموية الكبرى التي تمس المجال الفلاحي بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء عبر المخططات الوطنية للتنمية الريفية أو من خلال السياسات المرتبطة بالأمن الغذائي وتأمين الموارد الطبيعية، وتعيين رؤساء المجالس الاستشارية الوطنية يدخل في نفس السياق، حيث تعد هذه المجالس إمدادات تقنية وفكرية تواكب صياغة السياسات العمومية وتدعمها بالخبرة العلمية، لذا فإن الحرص على توفير الأطر البشرية المناسبة في هذه المواقع يضمن من قدرة الدولة على رسم سياسة فلاحية تراعي متطلبات الاستدامة، وتستجيب للتحديات البيئية والتكنولوجية الحديثة، وتضع الأمن الغذائي في صدارة أولوياتها، وعليه فإن دور رئيس الجمهورية في هذا المجال يتجاوز الطابع الرمزي إلى ممارسة عملية تترجم في ربط القيادة السياسية العليا بين الموارد البشرية المؤهلة والخيارات الإستراتيجية للأمة.²

ثانياً: الوزير الأول (رئيس الحكومة)

يعتبر الوزير الأول (رئيس الحكومة) المسؤول التنفيذي الأول بعد رئيس الجمهورية، حيث يمارس عدداً من الصلاحيات التنظيمية التي خولها له الدستور والقوانين التنظيمية، ومن بين أبرز هذه الصلاحيات سلطة تعيين الموارد البشرية في الوظائف المدنية العليا للدولة،

¹ امحمد عدة جلول، سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري، مجلة المحكمة الدستورية، عدد خاص 14، 2020، ص 158.

² ثابت إسماعيل نور الإسلام، سعودي عبد الصمد، دور برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024 في تحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر، مجلة السياسة العمالية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 8، عدد 1، 2024، ص 965.

وهو ما يجعله فاعلا أساسيا في ضمان وضع الكفاءات في مواقع القرار، وتنعكس هذه الصلاحية على القطاع الفلاحي بوجه خاص، إذ أن التعيين في المناصب الإدارية والتقنية العليا داخل الوزارات والدواوين والمعاهد الفلاحية يشكل خطوة هامة لضمان تنفيذ السياسات العمومية بكفاءة وفعالية، وبذلك يصبح الوزير الأول حلقة وصل بين التوجهات الرئاسية والآليات التنفيذية والإدارية التي تجسدها مختلف مؤسسات الدولة.

يشرف الوزير الأول إضافة إلى دوره التنظيمي على عملية التخطيط والإشراف على تنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، فهو لا يكتفي بإصدار التعليمات بل يقوم بمتابعة دورية لمستوى تقدم البرامج والمشاريع التنموية، ويعمل على ضمان التنسيق بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وبقية الوزارات ذات الصلة كوزارة الموارد المائية ووزارة البيئة ووزارة التجارة، وهذا التنسيق بين القطاعات يكتسي أهمية بالغة لأن السياسات الفلاحية ليست معزولة، بل ترتبط ارتباطا بمجالات حساسة أخرى مثل الطاقة والمياه والتجارة الخارجية، وهو ما يجعل من الوزير الأول مركز العمليات الإدارية التي من شأنها خلق الإنسجام بين مختلف الفاعلين العموميين.¹

كما يتولى الوزير الأول الإشراف على نشاط الوزراء، الذين يتولون بدورهم مهام التخطيط والتنفيذ والمتابعة للسياسات العمومية القطاعية، فوزير الفلاحة على سبيل المثال يترجم الخطوط العريضة التي تضعها السلطات العليا إلى برامج عملية، بينما يساهم وزير الموارد المائية في توفير البنية التحتية المائية الضرورية، ويتكفل وزير التجارة بآليات التوزيع وتنظيم الأسواق، ومن خلال سلطته في التعيين والمتابعة، يضمن الوزير الأول أن تكون هذه المناصب مشغولة بموارد بشرية ذات خبرة عالية، قادرة على قيادة المشاريع الإستراتيجية للدولة، لذا فإن دور الوزير الأول لا يقتصر على التنسيق الإداري، بل ويمتد إلى صياغة وتفعيل السياسة الفلاحية من خلال التحكم في الموارد البشرية العليا ومراقبة مدى انسجام السياسات العمومية مع هدف تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

¹ المادة 112 من دستور 2020.

ثالثا: الولاية:

يجسد الوالي السياسة العامة للدولة على المستوى المحلي باعتباره ممثلا مباشرا لرئيس الجمهورية في الولاية، فهو المسؤول الأول عن السلطات الإدارية والأمنية والتنموية في الإقليم، فإنه يشرف على مختلف المصالح الولائية ويسهر على ضمان الانسجام بين السياسات الوطنية والمخططات المحلية، وفي المجال الفلاحي تحديدا، يتحمل الوالي مسؤولية قيادة وتوجيه الجهود الرامية إلى تنمية القطاع عبر اعتماد المخططات الولائية والبلدية للتنمية، بما يضمن إدماج الأهداف الوطنية للأمن الغذائي مع الخصوصيات المحلية، إن هذا الدور يجعل من الوالي حلقة وصل في نقل القرارات المركزية إلى أرض الواقع وتحويلها إلى مشاريع ملموسة تخدم المزارعين والمجتمعات الريفية.

كما يتولى الوالي الإشراف على المديرية الولائية للفلاحة والري والغابات، والتي تعتبر الأجهزة التقنية والتنفيذية المسؤولة عن متابعة المشاريع والبرامج الفلاحية، وتدخل ضمن صلاحياته أيضا مراقبة المؤسسات الإدارية التي تعنى بضبط السوق والتخزين والرقابة على جودة المنتجات، مثل المعهد الوطني لحماية النباتات والمركز الوطني لمراقبة الجودة، هذه المتابعة المباشرة تضمن التحكم في مسار الإنتاج والتسويق وتسمح بمواجهة التحديات التي تعترض الفلاحين سواء تعلق الأمر بالآفات الزراعية أو باضطرابات السوق، ومن خلال هذه الآليات، يتمكن الوالي من الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب وتفادي أي اختلال من شأنه أن يهدد الأمن الغذائي المحلي والوطني.¹

كما يقوم الوالي بدور أساسي في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص داخل الولاية، من خلال تشجيع الإستثمارات المحلية وجذب الفاعلين الإقتصاديين نحو مشاريع فلاحية واعدة، هذا الانفتاح على القطاع الخاص يتيح إمكانية تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات العمومية والمستثمرين الخواص، ما يرفع من مستوى فعالية السياسات الفلاحية ويساهم في رفع الإنتاجية وتحسين الجودة، كما أن إشراك المجتمع المدني والمهنيين في رسم السياسات المحلية يعطي للسياسات الفلاحية بعدا تشاركيا يساهم في استدامة المشاريع، بذلك يصبح للوالي دور في تنفيذ السياسة الفلاحية من خلال الإشراف والتنسيق والرقابة ودعم

¹ درقاوة كريمة، بوجانة محمد، آليات الولاية لتحقيق التنمية المحلية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والحريات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 9، العدد 2، 2021، ص 41.

الشراكة، بما يخدم في النهاية هدف تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.¹

الفرع الثاني: الهيئات الإستشارية

تمثل الهيئات الاستشارية فضاء مؤسسيا يجمع بين مختلف الإطارات الإدارية والتقنية التي تشكل رصيда بشريا نوعيا يساهم في رسم وتوجيه السياسات العمومية، ومن بينها السياسات الفلاحية، فهي تضم خبراء ومتخصصين قادرين على تقديم الرأي والمشورة، واقتراح التدابير العملية التي تستجيب لمتطلبات الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، كما تعكس هذه الهيئات تنوع الموارد البشرية الوطنية، بما يتيح تبادل الخبرات والمعارف في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ويسمح ببلورة رؤى أكثر شمولية وتكاملية لدعم القطاع الفلاحي، ومن خلال هذا الدور، فإنها تساهم في تعزيز فعالية القرار العمومي وضمان ارتباطه بالواقع الميداني وبتطلعات الفاعلين في القطاع.

أولا: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

يعد المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والبيئي هيئة استشارية عليا موضوعة لدى رئيس الجمهورية، تضطلع بمهمة الحوار والتشاور واقتراح الحلول في مختلف القضايا ذات الصلة بالسياسات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ويتميز هذا المجلس بتكوينه المتعدد الذي يجمع بين خبراء وأكاديميين وممثلين عن المنظمات المهنية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني، مما يجعله مرآة تعكس التنوع في المورد البشري والمعرفي داخل الدولة، هذا التنوع في التشكيلة يتيح له القدرة على صياغة تصورات واقعية وشاملة للسياسات العامة، إذ يعكس أصوات ومصالح مختلف الفاعلين الإجتماعيين والإقتصاديين، ومن خلال هذه الإستراتيجية التشاركية يصبح المجلس بمثابة فضاء لبلورة الرؤى وتنسيق الجهود من أجل دعم الإستراتيجيات الوطنية، ولا سيما تلك المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.²

¹ ساهي بلقاسم، بو عمران عادل، دور الوالي في منح حق الامتياز الفلاحي في ظل القانون رقم 10-03، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 1573.

² المادة 209 من دستور 2020.

يعمل المجلس على دراسة التوجهات الكبرى للإقتصاد الوطني وتقديم التوصيات التي تساعد في وضع خطط أكثر تكاملا وتوازنا، حيث تكتسي قضايا الفلاحة والأمن الغذائي مكانة خاصة ضمن اهتماماته، بحكم كونها من ركائز النمو الإقتصادي وضمان الإستقرار الإجتماعي، ويساهم المجلس من خلال تحليلاته الإقتصادية في تقييم مردودية السياسات الفلاحية الحالية ورصد نقاط ضعفها واقتراح بدائل ناجعة، مثل تشجيع الإستثمارات الفلاحية، أو توجيه الموارد نحو سلاسل إنتاج ذات قيمة معتبرة، كما يشكل المجلس أداة لمرافقة التحولات الإقتصادية الكبرى، بما في ذلك الانتقال نحو إقتصاد أخضر ومستدام يعزز مكانة القطاع الفلاحي في مواجهة التغيرات المناخية والأزمات الغذائية العالمية.¹

أما في جانبه الإجتماعي والبيئي، فإن المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والبيئي يضطلع بمهمة تحليل القضايا المرتبطة بالتنمية البشرية، ومتابعة آثار السياسات الإقتصادية على المجتمع، خاصة في الأوساط الريفية والفلاحية، ومن خلال هذا الدور، يقدم المجلس توصيات تتعلق بتحسين ظروف عيش الفلاحين، وتوسيع فرص العمل في المجال الريفي، وضمان العدالة الإجتماعية في الاستفادة من الموارد الفلاحية، كما يعنى المجلس بتقييم السياسات البيئية التي تؤثر على التنمية الفلاحية، مثل سياسات استغلال المياه، والمحافظة على التربة، وحماية التنوع البيولوجي، كل ذلك يجعله أداة ربط بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، مما يضمن التكامل بين السياسات العمومية والأمن الغذائي والتنمية الفلاحية.

ثانيا: الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية

تعتبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية هيئة إستشارية تابعة لرئاسة الجمهورية، حيث تجمع بين الاستقلال المالي والشخصية المعنوية بما يسمح لها بالتحرك بمرونة وفعالية في مجالات التعاون الدولي، وتتمثل مهامها في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون عبر مختلف الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية والعلمية والثقافية والدينية، بما يجعلها همزة وصل بين الدولة الجزائرية وشركائها الدوليين، كما تساهم الوكالة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها بشكل يتوافق مع أولويات التنمية الوطنية، وتعمل على دعم عمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية عبر توفير أدوات فنية

¹ المادة 210 من دستور 2020.

ومالية تسهل استقطاب المساعدة الخارجية، وتوظيفها لخدمة المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

ولا تقتصر على المهام التنسيقية بل تضطلع أيضا بمتابعة دقيقة للتسيير التقني والمالي لمشاريع التعاون الدولي، بما في ذلك مشاريع موجهة لدعم القطاع الفلاحي وتطوير بنياته التحتية، ومن خلال برامجها، تتيح الوكالة فرصا لتبادل الخبرات والتجارب بين الموارد البشرية الوطنية ونظيراتها في بلدان أخرى، بما يضمن التأهيل العلمي والتقني للفاعلين المحليين في القطاع الفلاحي، كما أن دعمها لمشاريع التعاون الخارجي يساهم في توفير تجهيزات ووسائل عمل حديثة، ويقوي مكانة الجزائر في الساحة الإقليمية والدولية كطرف مبادر في دعم الإستراتيجيات المشتركة للتنمية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تحسين إنتاج الغذاء وضمان استدامته.¹

ثالثا: الوكالة الوطنية للأمن الصحي

الوكالة الوطنية للأمن الصحي مؤسسة استشارية وعلمية ذات طابع إستراتيجي، أوكلت لها مهمة الرصد والتشاور واليقظة والتوجيه في مجال الأمن الصحي، وهي بهذا تضطلع بدورها في صياغة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الصحي، تقوم الوكالة بإعداد هذه الإستراتيجية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والقطاعات المعنية، بما يضمن التكامل بين الجهود الحكومية والبحثية لمواجهة المخاطر الصحية، كما تتكفل الوكالة بمتابعة البرامج الوطنية للوقاية من الأزمات الصحية ومكافحتها، وتنسيق الإجراءات المتخذة في هذا الشأن بما يرفع قدرة الدولة على التعامل مع الأخطار الصحية، سواء تعلق الأمر بالأوبئة أو بالتغيرات البيئية التي قد تؤثر في الصحة العامة.

كما تؤدي الوكالة دور المستشار العلمي لرئيس الجمهورية في مجال الأمن الصحي، إذ تقدم التحاليل والتوصيات الضرورية لضمان تطوير المنظومة الوطنية للصحة العمومية وإصلاحها وفق المستجدات العلمية والتكنولوجية، كما أن دورها لا يقتصر على الجانب الصحي البحت، بل يمتد ليشمل إنعكاسات الأمن الصحي على الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية، إذ أن سلامة الإنتاج الزراعي والحيواني ترتبط بشكل مباشر بالسياسات الصحية والرقابية التي

¹ المادة 4 من المرسوم الرئاسي رقم 20-42، المؤرخ في 11 فيفري 2020، يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، ج ر عدد 7 لسنة 2020.

تسهر الوكالة على تنسيقها، وهذا يجعلها عنصرا أساسيا في تعزيز التكامل بين الصحة العامة والأمن الغذائي، من خلال ضمان بيئة صحية ملائمة لاستدامة الإنتاج وتحقيق التنمية.¹

رابعا: المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات

يمثل المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات هيئة إستشارية تعنى بالإبتكار وتطوير البحث العلمي في الجزائر²، حيث أوكلت له مهمة ترقية البحث الوطني في مختلف المجالات، مع تركيز خاص على الإبتكار التكنولوجي والعلمي، يعمل المجلس على اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية الإمكانات الوطنية في مجال البحث والتطوير، وذلك من خلال رسم توجهات إستراتيجية تسمح بخلق بيئة علمية خصبة، تشجع على الإبداع وتدعم الكفاءات الوطنية، كما يساهم المجلس في وضع السياسات الكفيلة بربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع والإقتصاد، بما يرفع مردوديته ويسمح بتحويله إلى أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتبرز أهمية هذا المجلس كذلك في دوره الرقابي والتقييمي، حيث يتولى مهمة متابعة وتقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث العلمي وتطبيقها في الميدان، ومن خلال ذلك يسعى إلى ضمان أن تكون نتائج البحث والتطوير في خدمة الإقتصاد الوطني والفلاحة على وجه الخصوص، بإعتبارها قطاعا إستراتيجيا يرتبط بالأمن الغذائي للبلاد، فالتقدم في مجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي والإبتكارات الزراعية، كلها مجالات يعمل المجلس على دعمها وتشجيعها بما يساهم في رفع إنتاجية القطاع الفلاحي وتحسين إستدامته، وضمان تكامله مع السياسات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.³

الفرع الثالث: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

تضطلع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري برسم وتنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالقطاع الفلاحي والأنشطة المرتبطة به، من خلال الإشراف على مختلف

¹ المرسوم الرئاسي رقم 20-158، المؤرخ في 13 جوان 2020، يتضمن إحداث وكالة وطنية للأمن الصحي، ج ر عدد 35 لسنة 2020.

² المادة 216 من دستور 2020.

³ المادة 217 من دستور 2020.

الدواوين والمراكز والمعاهد المتخصصة وتنسيق جهودها، ويبرز عمل الوزارة في وضع البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية، ودعم سلاسل الإنتاج، وترقية الصيد البحري وتربية المائيات، بما يعزز الأمن الغذائي ويحقق التنمية الفلاحية المستدامة، كما تعتمد الوزارة على المورد البشري المؤهل في إدارتها المركزية ومختلف هيكلها اللامركزية لتجسيد هذه الأهداف والسير على متابعة تنفيذها ميدانيا.

أولا: على المستوى الإداري المركزي

تضطلع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بوضع وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والتنمية المستدامة، إذ تشرف الكفاءات الإدارية على صياغة المخططات العامة، مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي، بما يتضمنه من برامج وإستراتيجيات تستهدف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، كما تسهر على إدارة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الذي يعد أداة أساسية في تمويل المشاريع الفلاحية وضبط الأسواق، وضمان إستقرارها بما يخدم الأمن الغذائي الوطني، ومن خلال هذا الإطار التخطيطي، يتم الحرص على مواءمة السياسات الفلاحية مع التحديات البيئية والتكنولوجية التي يفرضها الواقع العالمي المعاصر.

كما يتجسد دور الموارد البشرية الإدارية في الوزارة عبر التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية ذاتها، من خلال تأهيل الموارد البشرية وتوجيهها نحو تبني ممارسات الفلاحة المستدامة التي تعزز الإنتاج وتحافظ على البيئة، فهذه الكفاءات تضع السياسات التي تشمل مجالات الزراعة وتربية المواشي والدواجن والأغنام والأبقار، إضافة إلى قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك، وهي سياسات مرتبطة بشكل مباشر بقرارات وقوانين الجمهورية التي ترسم الإطار القانوني المنظم للقطاع، ويضاف إلى ذلك إشراف الوزارة على المديريات الفلاحية الولائية، بما يسمح بمتابعة تنفيذ البرامج المركزية ميدانيا، وتوفير قنوات للتواصل والتنسيق بين المستوى الوطني والمستويات المحلية، لضمان الانسجام في تحقيق الأهداف المسطرة.¹

¹ <https://madr.gov.dz/ministere/الوزير-صلاحيات/>

ثانياً: على مستوى المراكز التابعة للوزارة

تندرج المراكز الوطنية التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ضمن الهياكل التقنية والعلمية الموجهة لدعم السياسات الفلاحية والبحرية، إذ تشكل فضاءات عملية للبحث والتطوير والتجريب، وتضطلع بمهام دقيقة في مجالات مراقبة البذور والشتائل وتأمين الموارد البحرية، ومتابعة ومراقبة الجينات الزراعية، ويبرز دور هذه المراكز من خلال الكفاءات البشرية المؤهلة التي تشغلها، حيث تترجم التوجهات المركزية إلى برامج ميدانية قابلة للتنفيذ، وتساهم في ضمان استدامة الموارد، وتحديث أساليب الإنتاج، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

أ- المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها

يمثل المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها هيئة تقنية مختصة تضطلع بمهمة ضمان جودة البذور والشتائل المتداولة في السوق الوطنية، يباشر المركز مراقبة مراحل الإنتاج ابتداء من الحقول المخصصة للبذور، ثم يواصل العمل عبر الفحوص المخبرية التي تشمل الاختبارات تحديد قدرة البذور على الإنبات، وقياس وزن البذور ومنه تصنيف البذور حسب الحجم والوزن، واختبارات النقاوة وتشمل تحليل نسبة البذور النقية مقارنة بالمواد الأخرى في العينة مع مراعاة الوزن، وكذا اختبار الرطوبة ويتم من خلاله تحديد نسبة الرطوبة في البذور، والتي تعد أساسية لتقييم حيويتها، وتحديد ظروف التخزين المثلى، وصولاً إلى التصديق النهائي الذي يسمح بتسويق المنتج أو استعماله في الزراعة، هذا المسار الرقابي يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية في علوم البذور، علم النباتات والصحة النباتية، إضافة إلى خبرة في التجارب الزراعية والتحليل المخبرية، ومن خلال هذه الإمكانيات يتم ضمان أن المادة النباتية المستعملة مطابقة للمواصفات الوطنية والدولية، بما يساهم في استقرار الإنتاج الزراعي وحماية المردود الفلاحي من المخاطر المرتبطة بالبذور غير المطابقة.¹

إلى جانب مهامه الرقابية يقوم المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها بمهام التصديق على الأصناف النباتية وتسجيلها ضمن السجلات الوطنية، بما يضمن حماية

¹ المادة 2 من القانون رقم 03-05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحياة النباتية، ج ر عدد 11 لسنة 2005.

حقوق المربين والمنتجين، ويتيح إمكانية تتبع كل صنف زراعي عبر مراحل إنتاجه وتوزيعه، ويبرز هنا دور المورد البشري المؤهل، الذي يتكفل بالتحقق من الصفات التقنية للأصناف النباتية الجديدة، وإعداد الشهادات الرسمية التي تعتبر المرجع القانوني والعلمي في حالة النزاعات أو عند الحاجة إلى المقارنة العلمية، هذه العملية لا تعكس فقط الرقابة التقنية، بل تعتبر رافعة إستراتيجية لتطوير البحث العلمي الزراعي وتوجيهه نحو استحداث أصناف أكثر إنتاجية وملاءمة للظروف البيئية المحلية.¹

أما البنك الوطني للبذور الذي يحتضن داخل هذا المركز، فيعد خزاناً إستراتيجياً لحفظ الموارد الوراثية النباتية وضمان إستمرارية الأصناف عبر الأجيال، يقوم المختصون في هذا المجال بجمع عينات البذور وتخزينها في ظروف تقنية ملائمة تضمن سلامتها وإستدامتها على المدى الطويل، وتبرز أهمية هذه المهمة في كونها تمكن الدولة من مواجهة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، أو فقدان التنوع البيولوجي الزراعي، كما توفر مرجعاً أساسياً للباحثين والمربين في تطوير أصناف جديدة قادرة على الإستجابة للتحديات المستقبلية، ومن خلال هذا الدور، يثبت المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها مكانته كفاعل رئيسي في صياغة وتفعيل السياسة الفلاحية، بفضل تفعيل كفاءاته البشرية وضبط أدواته العلمية والتقنية.²

حيث يمثل البنك الوطني للبذور هيكلاً هاماً ضمن الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الفلاحية، بإعتباره هيئة وظيفتها حفظ البذور الأصلية الجزائرية وصون الموارد الوراثية والتنوع الجيني، بما يتيح ضمان استمرارية الأصناف الزراعية المحلية وتطويرها، هذا المكسب العلمي والفلاحي لا يقتصر دوره على توفير قاعدة بيانات وبنك جيني لحماية الأنواع، بل يتعداه إلى كونه أداة إستراتيجية لتقليص التبعية الخارجية في مجال البذور التي طالما شكلت عبئاً على الميزان التجاري للجزائر، فإحتواء البنك على آلاف الأصناف من الحبوب والبقول والخضروات والفواكه يضمن تكيفها مع البيئة المحلية، ويرفع قدرة الفلاح الجزائري على تحسين الإنتاج كما ونوعاً، وهو ما يساهم بشكل مباشر في تقليص

¹ المادة 19 من القانون رقم 03-05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحياة النباتية، ج ر عدد 11 لسنة 2005، حيث ينظم أنشطة إنتاج وإكثار وبيع البذور والشتائل ويحدد شروط الحصول على إعتقاد مسبق لممارستها.

² المادة 45 من القانون رقم 03-05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحياة النباتية، ج ر عدد 11 لسنة 2005.

فاتورة الإستيراد التي طالما بلغت مستويات مرتفعة، وفي نفس الوقت يفتح المجال أمام تصدير منتجات تحمل هوية جينية جزائرية.¹

وقد جاء تدشين هذا البنك ليؤكد الإرادة السياسية العليا للدولة في النهوض بالقطاع الفلاحي باعتباره قطاعا إستراتيجيا، إذ وفر الإطار المؤسسي الذي يسمح للموارد البشرية من باحثين ومهندسين زراعيين بتطوير الأصناف المحلية وإعادة بعث البذور التي أثبتت مردوديتها في البيئة الجزائرية، كما يشكل فضاء لتنسيق جهود البحث العلمي بين الجامعات والمعاهد والمخابر المتخصصة، ويتيح للفلاحين الحصول على بذور ذات جودة عالية تخضع لعمليات مراقبة وتصديق دقيقة من طرف الكفاءات البشرية المختصة، بما يضمن تحسين المردودية الفلاحية ويؤسس لمرحلة جديدة قائمة على الإنتاج المحلي الذاتي بدل الارتهان للبذور المستوردة، لذا فإن إشراف المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها على تسيير هذا البنك يدعم دوره الرقابي ويكرس مبدأ وضع المورد البشري المؤهل في صلب السياسات الفلاحية.

كما يمثل البنك الوطني للبذور استجابة عملية للتحويلات الدولية المرتبطة بالآزمات الجيوسياسية وارتفاع الطلب العالمي على الغذاء، حيث باتت البذور سلاحا إستراتيجيا لا يقل أهمية عن الطاقة والمياه، وعليه فإن الجزائر بإنشائها لهذا المرفق، لا تسعى فقط إلى تلبية احتياجاتها الوطنية، بل تضع نفسها في موقع يمكنها من حماية مواردها الوراثية ومنح شهادات منشأ للبذور والأصناف المحلية بما يرسخ مكانتها في الأسواق الدولية، كما أن هذا البنك يؤسس لمشروع أكبر هو بنك الجينات النباتية، والذي من شأنه ضم مختلف الموارد الجينية النباتية والحيوانية في منظومة للحفظ والبحث والتطوير، وهو ما يفتح آفاقا رحبة للإبتكار الزراعي ويضع اللبنة الأساسية لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة قادرة على مواجهة تحديات المستقبل.²

¹ <https://almostathmir.dz/> البنك-الوطني-البذور-مكسب-للجزائر-وتعز

² القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 16 أوت 2020، يتضمن إنشاء وحدة بحث في البذور والشتائل لدى المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها، ج ر عدد 61 لسنة 2020.

ب- المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات

يعد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات من الهياكل العلمية التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، إذ يشكل فضاء بحثيا وتقنيا يسهر من خلال موارده البشرية المؤهلة على تطوير المعارف والإبتكارات في مجال استغلال الثروة السمكية وتربية المائيات، وفي إطار البرامج الوطنية للبحث وتحديد البرنامج الوطني للبحث رقم 2 الموسوم بعنوان الأمن الغذائي حيث يتولى المركز من خلاله دراسة التفاعلات بين البيئات والموارد وتطوير إستراتيجية رصد عالمية، بما في ذلك المناطق الساحلية وموارد المياه العذبة، للاستجابة للتحديات الوطنية والمتوسطة، ويضطلع المركز كذلك بمهمة إعداد الدراسات العلمية حول المخزون البحري وتقييم قدرته الإنتاجية، بما يتيح وضع سياسات تسيير مستدامة للموارد البحرية تتماشى مع متطلبات الأمن الغذائي الوطني، كما يساهم في مرافقة مشاريع تربية المائيات وتطوير التقنيات الحديثة في الاستزراع السمكي، إلى جانب تعزيز برامج التعاون العلمي مع الجامعات والمخابر الوطنية والدولية، ومن خلال هذه الأدوار يمثل المركز أداة تنفيذية وعلمية تضمن إدماج البحث التطبيقي في رسم وتنفيذ السياسات الفلاحية والبحرية، ويؤكد أن المورد البشري المتخصص هو المحرك الفعلي لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع إستراتيجي يعد رافدا أساسيا للأمن الغذائي والإقتصاد الوطني.¹

ج- المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي

المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي مؤسسة متخصصة تابعة لوزارة الفلاحة، يتكفل من خلال موارده البشرية بتنفيذ برامج التلقيح الاصطناعي والبحث في بيوتكنولوجيات التكاثر الحيواني، وتطوير التحسين الوراثي للقطعان بهدف رفع الإنتاجية وتحسين الصفات الجينية للسلاسلات، ويضمن المركز توفير المواد البيولوجية وفق معايير مراقبة دقيقة، كما يشرف على تكوين الموارد البشرية من المربين والبياطرة من خلال دورات تدريبية وتأطير تقني، وتساهم موارده البشرية المؤهلة في إدماج نتائج البحث والتجارب

¹ المرسوم التنفيذي 128-08 المؤرخ في 30 أبريل 2008 المتضمن تحويل المركز من مركز وطني للدراسات والتوثيق في مجال الصيد الى المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات، ج ر عدد 23 لسنة 2008.

التطبيقية ضمن الممارسات الميدانية، الأمر الذي يدعم الإنتاج الوطني من اللحوم والحليب ويدعم مقومات الأمن الغذائي.¹

ثالثاً: على مستوى الدواوين التابعة للوزارة

يشكل تنظيم الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة أداة أساسية في تجسيد السياسات العمومية الموجهة لدعم وتطوير مختلف الشعب الفلاحية، إذ تعمل هذه الهيئات على ضبط الأسواق وتنظيم عمليات التموين والإنتاج والتوزيع، بما يساهم في إستقرار النشاط الفلاحي وتوفير المواد الحيوية، كما تتيح هذه الدواوين إطاراً مؤسسياً يعتمد على كفاءة موارده البشرية وخبراتهم التقنية والإدارية لضمان تسيير رشيد للقطاعات الحساسة، وتفعيل آليات المرافقة والدعم لفائدة الموارد البشرية من المنتجين والمربين، في سبيل تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

أ- ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية:

يعد ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية أداة تنفيذية للسياسة الوطنية الرامية إلى استغلال الإمكانيات الكبيرة للمناطق الصحراوية في مجال الزراعة الصناعية الفلاحية الإستراتيجية، حيث أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزير الفلاحة²، يقوم الديوان من خلال موارده البشرية والإدارية والتقنية باستقبال ودراسة ملفات المشاريع الإستثمارية عبر لجنة الخبرة والتقييم التقني والتي تتم عبر المنصة الرقمية للديوان، والفصل فيها وفق معايير محددة، إضافة إلى منح شهادات الامتياز وتوزيع المحيطات المهيأة للاستصلاح³، ومرافقة المستثمرين في مختلف الإجراءات الإدارية والمالية المرتبطة بمشاريعهم، كما يسهر موظفو الديوان على متابعة تنفيذ المشاريع وضمان التزام المستفيدين بدفاتر الشروط، إضافة إلى تقديم الدعم الفني واللوجستي عبر الشباك الوحيد

¹ المرسوم الرئاسي رقم 88-04 الممضي في 05 جانفي 1988، يتضمن إنشاء مركز وطني للتلقيح الإصطناعي وتحسين السلالات، ج ر عدد 1 لسنة 1988.

² المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.

³ المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 04 نوفمبر 2021، يتضمن القواعد الجديدة لإستصلاح الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة في إطار الامتياز.

الذي يوفر تسهيلات هامة للمستثمرين، وتبرز مساهمة المورد البشري في هذا الديوان من خلال إعداد الدراسات التقنية بالتعاون مع مكاتب الدراسات المتخصصة، لا سيما وأن لجنة الخبرة تضم كل الموارد البشرية العلمية أو خبراء الذين بإمكانهم المساهمة في أشغالها، خاصة في مجالات الطاقة والزراعة الصناعية وكذا الزراعة الصحراوية والزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، وإدارة الموارد المائية في المناطق الجافة، وفي مجال البيئة والطاقات المتجددة والعقار الفلاحي والتمويل، والإشراف على تقييم الجدوى العلمية والعملية للمشاريع، وتنظيم دورات تكوين وبرامج تحسين المستوى لفائدة المستثمرين والعاملين في المجال، بما يساهم في توجيه الإستثمارات الزراعية والصناعية الزراعية الكبرى نحو تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة في المناطق الصحراوية.

ب- الديوان الوطني المهني للحبوب

يشكل الديوان الجزائري المهني للحبوب أحد الفاعلين المؤسسيين في الأمن الغذائي الوطني، إذ لا يقتصر دوره على الإستيراد أو تخزين الحبوب وتنظيم سوقها، بل يتجسد أيضا في المورد البشري الذي يضمه ويعد بمثابة العمود الفقري لنشاطه، هذا المورد البشري يضم خبراء في مجالات الزراعة والتخزين والنقل والرقابة النوعية، والتسيير المالي والإداري، مما يضمن التنسيق بين الجانب التقني والتنظيمي في إدارة سلاسل الإمداد الغذائي¹، وتساهم الأطارات التقنية في متابعة جودة الحبوب المستوردة والمحلية، والتأكد من مطابقتها للمعايير الصحية، بينما تعمل الأطارات الإدارية على التخطيط الحسن والتوزيع بما يتلاءم مع حاجيات السوق الوطنية، كما يقوم المؤطرون الميدانيون بدور أساسي في مراقبة عمليات الاستلام والتخزين والتموين، مما يقلل من الخسائر ويحافظ على التوازن في التوزيع، ومن خلال هذا التوظيف العقلاني للموارد البشرية ذات الكفاءة، يتمكن الديوان من تأمين إمدادات الحبوب بانتظام وإستقرار، وهو ما يرفع من الإمكانات الوطنية على مواجهة الأزمات الغذائية وضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل².

ج- الديوان الوطني المهني للخضر واللحوم

¹ المرسوم التنفيذي رقم 22-56 الصادر في 2 فبراير 2022 الذي يحدد أسعار شراء المحاصيل (القمح والشعير والأعلاف) من المنتجين لدى OAIC.

² المرسوم التنفيذي رقم 94-97 ماضي في 23 مارس 1997، يحدد القانون الأساسي للديوان الجزائري المهني للحبوب، ج ر عدد 20 لسنة 1997.

الديوان الوطني المهني للخضر واللحوم مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية وزير الفلاحة¹، يضطلع الديوان بمهام متعددة أبرزها إنجاز الدراسات والتحقيقات لمعرفة مكونات فرع الخضر واللحوم ومستوياته، واقتراح برامج الضبط والتنمية على السلطات العمومية، إضافة إلى القيام بالعمليات التجارية والصناعية المرتبطة بنشاطه وتقديم خدمات للفلاحين²، كما يتولى مهمة الخدمة العمومية من خلال تكوين مخزونات إستراتيجية وتسييرها طبقا لدفتر الشروط، بما يضمن استقرار السوق، وإلى جانبه تعمل اللجنة المهنية المشتركة للخضر واللحوم كهيئة استشارية تضم ممثلين عن مختلف الفئات المهنية والسلطات العمومية والمستهلكين، وتكلف بإبداء الآراء وإصدار التوصيات حول السياسة العامة للفرع وتنظيم السوق والأسعار، وترقية دور الديوان³.

د- الديوان الوطني المهني للحليب

تم إنشاء الديوان الوطني المهني للحليب كمؤسسة عمومية لمواكبة تطورات شعبة الحليب باعتبارها من الشعب الإستراتيجية في الإقتصاد الوطني، حيث يضطلع بمهام ضبط السوق وتطوير الإنتاج المحلي من الحليب الطازج وإدماجه في منظومات التحويل الغذائي، وقد ساهمت مهام هذه الشعبة في استقطاب عدد كبير من الفاعلين، مما جعل دورا هاما في هيكل القطاع الفلاحي والصناعة التحويلية وتعزيز الأمن الغذائي، إذ يقوم الديوان من خلال موارده البشرية المختصة بتسيير آليات الدعم، وتطوير الأنظمة المعلوماتية الخاصة بمتابعة الإنتاج وجمع الحليب، فضلا عن تقوية قنوات الاتصال مع الهيئات المهنية لبلورة التوصيات التنظيمية والتقنية الكفيلة بتطوير الشعبة، كما يعمل على مرافقة المربين عبر دعم استشاري تقني يقدم توصيات عملية لتحسين الأداء ورفع القدرات الإنتاجية، مع مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والإقتصادية للمستثمرين الفلاحية، ويستند هذا الدور إلى موارد بشرية تتألف من الخبراء والإطارات الإدارية والتقنية، التي تسهر على تأطير المنتجين

¹ المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 309-09 المؤرخ في 23 سبتمبر 2009، يتضمن إنشاء الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

² المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 309-09 المؤرخ في 23 سبتمبر 2009، يتضمن إنشاء الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

³ المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 309-09 المؤرخ في 23 سبتمبر 2009، يتضمن إنشاء الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

وتوجيههم، ويدعم الديوان هذه الجهود بالتعاون مع المؤسسات العمومية والقطاع الإقتصادي والبحث العلمي والتكوين، إضافة إلى التعاونيات والجمعيات المهنية، من خلال تنظيم لقاءات وورشات عمل ميدانية، بما يعكس القيمة المضافة للموارد البشرية في ضمان استدامة هذه الشعبة.¹

هـ- الديوان الوطني لتغذية الأنعام

يعتبر الديوان الوطني لتغذية الأنعام مؤسسة عمومية إقتصادية تخضع لأحكام القانون التجاري، أنشئت سنة 2007 عقب إعادة هيكلة الشركة الأم ONAB Spa، تتولى هذه المؤسسة تزويد جميع فروع الشركة الأم وكذا زبائنها من المصنعين والمربين والفاعلين في مجال تربية الدواجن والمواشي، بالمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الأعلاف، خاصة الذرة وكسبة الصويا اللتين تمثلان ما بين 70 و80% من تركيبة أعلاف الأنعام، كما تعرض المؤسسة تشكيلة واسعة من المواد الأولية والمكملات، من بينها الفيتامينات والإنزيمات والعناصر المعدنية والمواد المضافة الخاصة بتحسين القيمة الغذائية للأعلاف، إلى جانب نشاط مواردها البشرية في مجال الاستيراد والتوزيع، تملك المؤسسة موارد بشرية من تقنيين ومخبريين مقسمة إلى وحدتين صناعيتين متخصصتين في إنتاج المركبات المعدنية والفيتامينية (CMV) بطاقة إجمالية تبلغ 30 ألف طن سنويا، ما يسمح لها بتغطية حوالي 80% من الاحتياجات الوطنية في هذا المجال، كما تعتمد في عملها على مختبرات مجهزة بتقنيات حديثة تضمن مراقبة الجودة والمطابقة، فضلا عن شراكات مع مؤسسات وطنية ودولية متخصصة في مراقبة السلع.²

رابعاً: المعاهد التابعة للوزارة

تندرج المعاهد التقنية والعلمية التابعة لوزارة الفلاحة ضمن شبكة من الهياكل المتخصصة التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي وتطويره، حيث تضطلع بمهام البحث التطبيقي والتجارب الميدانية ونقل الابتكارات إلى المنتجين، بما يساهم في تحديث أساليب العمل وتحسين الإنتاجية وضمان استدامة الموارد، وتشكل هذه المعاهد فضاء علميا وتقنيا

¹ المرسوم التنفيذي رقم 97-247 المؤرخ في 8 جويلية 1997، المتعلق بإنشاء الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، الجريدة الرسمية عدد 46 الصادرة في 9 جويلية 1997.

² https://www.onabnutrition.dz/article_1.htm

يعتمد على المورد البشري المؤهل من باحثين ومهندسين وخبراء وتقنيين، الذين يعملون على ربط نتائج البحث بالواقع الفلاحي وتقديم الدعم الإرشادي والتكويني للفاعلين في مختلف الشعب الزراعية.

أ- المعهد الوطني للبحوث الزراعية

يتولى المعهد الوطني للبحوث الزراعية باعتباره مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي إعداد وتنفيذ برامج البحث والتجارب في مختلف مجالات الفلاحة، مع التنسيق على المستوى الوطني والتعاون مع الهيئات القطاعية والدولية، ويعتمد في ذلك على موارده البشرية من باحثين وخبراء وتقنيين، حيث يساهمون على تطوير الدراسات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية والحيوانية والبيوتكنولوجيات وتحسين الأصناف وحماية النباتات، وتسيير الموارد المائية والتربة، والأنظمة الفلاحية الجبلية والسهوية والساحلية، وكذا الصناعات الغذائية، كما يضطلع هؤلاء الباحثون بمهام تكوين وتأطير الكفاءات الجديدة، والمساهمة في نشر المعلومة العلمية ونقل نتائج البحث إلى الميدان الزراعي والصناعي، بما يعزز الابتكار والشراكات الإقتصادية، ويساهم في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة وأمن غذائي متوازن.¹

ب- المعهد التقني للأشجار الفواكه والكروم

المعهد التقني للأشجار المثمرة والكروم مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني تابعة لوزارة الفلاحة، يضطلع بتنفيذ برامج تهدف إلى تطوير زراعة الأشجار المثمرة والكروم وتحسين مردوديتها وجودتها، من خلال البحث التطبيقي والتجارب الميدانية، ويعمل المعهد عبر أطقمه المتخصصة من مهندسين وتقنيين وباحثين على نقل المعارف والابتكارات إلى المنتجين، عبر برامج التكوين والإرشاد وتقديم الاستشارات التقنية الملائمة لمختلف المناطق الفلاحية، كما يساهم على تطوير الأصناف وتحسين طرق الغرس والوقاية ومتابعة العمليات الزراعية، إضافة إلى المساهمة في إدخال تقنيات حديثة للرفع من الإنتاجية وضمان استدامة هذه الشعب، ويبرز المورد البشري داخل هذا المعهد كعامل أساسي في تجسيد المهام المسندة إليه، حيث يشكل حلقة الوصل بين البحث العلمي والميدان الفلاحي.²

¹ <https://inraa.dz/missions/>

² <http://www.itafov.dz/>

ج- المعهد التقني لتربية الحيوانات

المعهد التقني لتربية الحيوانات هو مؤسسة علمية وتقنية ذات طابع إداري نشأ عن إعادة هيكلة مراكز البحث والإرشاد في مجال تربية الحيوانات وعلم الإنتاج الحيواني، وقد أوكلت له مهام وطنية تتعلق بتنفيذ برامج دعم التنمية الفلاحية، وتحسين نظم الإنتاج الحيواني، وإعداد وتطبيق مخططات الانتخاب والتهجين لتحسين الموارد الوراثية الحيوانية المحلية، إضافة إلى تطوير نظم التغذية العلفية وتأمين منتجات التربية، كما يضطلع المعهد عبر موارده البشرية من باحثين ومهندسين وتقنيين بمهام التكوين والتأطير لفائدة المنتجين والمهنيين، ونقل نتائج البحث والتجارب إلى الميدان، فضلا عن إنجاز الدراسات الإقتصادية والتقنية لمتابعة أداء الشعب الحيوانية، مما يجعله أداة أساسية في مرافقة الفاعلين وتحسين قدراتهم العلمية والتطبيقية.¹

الفرع الرابع: القطاعات الوزارية الداعمة للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية

تمثل القطاعات الوزارية رافدا مكملا لجهود وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في مجال الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، وتضطلع هذه القطاعات، من خلال مواردها البشرية المتخصصة، بأدوار متعددة في حماية البيئة وتسيير الموارد المائية وضبط التجارة وضمان وفرة الطاقة واستغلالها بشكل ملائم، إن التداخل بين هذه القطاعات وتنسيق أعمالها يرفع من قدرة الدولة على وضع سياسات تحقق الأمن الغذائي وتدعم مسار التنمية الفلاحية وفق منظور شامل ومستدام.

أولا: وزارة البيئة

تساهم وزارة البيئة في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة من خلال الكفاءات البشرية التي تعتمد عليها في وضع السياسات البيئية وتنفيذ برامج الحماية والتسيير الرشيد للموارد الطبيعية، من خلال خبراء التسيير البيئي، ومفتشي البيئة وأعوان الرقابة الميدانية، والباحثين في علوم البيئة والتنوع البيولوجي، والذين يعملون على ضمان التوازن بين النشاط الفلاحي ومتطلبات حماية الموارد الطبيعية، حيث تتم المساهمة في وضع وتنفيذ السياسات البيئية الرامية إلى مكافحة التلوث والتصحر، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية،

¹ <https://www.itelv.dz/missions/>

والحفاظ على التنوع البيولوجي، بما يضمن استدامة الإنتاج الفلاحي وجودته، كما يتجسد دورهم في مرافقة المشاريع الفلاحية عبر تقييم الأثر البيئي، ونشر الوعي لدى الفلاحين بأهمية الممارسات الفلاحية الصديقة للبيئة، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة في الأنشطة الفلاحية، ولا يمكن تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية دون تضافر هذه الجهود مع بقية المتدخلين، ذلك أن حماية البيئة تعد شرطاً لازماً لاستدامة الإنتاج وضمان جودة الموارد الغذائية للأجيال الحالية والقادمة.¹

ثانياً: وزارة الموارد المائية

تلعب وزارة الموارد المائية دوراً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة²، إذ يعتمد عملها على المورد البشري المختص في تطوير وتخطيط وتسيير شبكات الري وتوزيع المياه واستعمالها بكفاءة داخل القطاع الفلاحي، مما يساهم في رفع الإنتاجية والمحافظة على الموارد المائية للأجيال القادمة، كما أن تدخل وزارة الموارد المائية لا يقتصر على توفير المياه، بل يشمل أيضاً تأهيل الإطارات والخبراء في مجالات البحث المائي، مراقبة نوعية المياه، استعمال التكنولوجيا الحديثة في السقي، وإعداد الإستراتيجيات الوطنية لمواجهة ندرة المياه والتغيرات المناخية.³

ثالثاً: وزارة التجارة

تقوم وزارة التجارة من خلال آليات الاستيراد والتصدير التي تشرف عليها، وذلك بمساهمة المورد البشري المؤهل بضبط التدفقات التجارية بما يضمن تزويد السوق الوطنية بالمواد الغذائية الأساسية والمحافظة على التوازنات الإستهلاكية⁴، كما يتولى الأعوان المختصون مهام الرقابة النوعية على المنتجات الغذائية عبر المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزق، بما في ذلك مراقبة الجودة وحتى التغليف للتأكد من مطابقتها للمعايير الوطنية

¹ القانون رقم 10-03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر 43 عدد لسنة 2003.

² القرار الوزاري المشترك، ممضي في 24 ديسمبر 1995، يتضمن إنشاء وحدة بحث لدى الوكالة الوطنية للموارد المائية، ج ر عدد 36 لسنة 1995.

³ المرسوم التنفيذي رقم 10-332، المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، يتضمن إنشاء المدرسة العليا لمناجنت الموارد المائية وتنظيمها وسيرها، ج ر عدد 1 لسنة 2011.

⁴ القرار المؤرخ في 7 نوفمبر 1995، يتعلق بالمواصفات التقنية والقواعد التي تطبق على المواد الغذائية عند استيرادها، ج ر عدد 76 لسنة 1995.

والدولية¹، وتنعكس هذه الجهود في ضمان سلامة المستهلك ودعم تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، مما يجعل المورد البشري في الوزارة أداة أساسية لتحقيق التكامل بين السياسات التجارية ومتطلبات الأمن الغذائي.

رابعا: وزارة الطاقة:

تعمل وزارة الطاقة من خلال تسخير مواردها البشرية المؤهلة في مجالات التخطيط والبحث والاستغلال الرشيد للطاقة على تحقيق أكبر للمردود الطاقوي، فتمكين المجتمع الريفي من الاستفادة من شبكات الكهرباء والغاز يعد عاملا أساسيا في تطوير الأنشطة الفلاحية وتحسين ظروف الإنتاج والتخزين والتسويق، كما يعمل الخبراء والمهندسون على تطوير حلول بديلة وفعالة في ميدان الطاقات المتجددة والبحث العلمي المرتبط بها بما يضمن تلبية حاجيات الفلاحة مع مراعاة مقتضيات حماية البيئة، ويساهم هذا المورد البشري في وضع آليات لترشيد إستهلاك الطاقة في المجال الفلاحي بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة ويدعم قدرة الإقتصاد الوطني على مواجهة التحديات الغذائية والبيئية.²

المطلب الثاني: مساهمة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة

تعتبر الجامعات من أهم المصادر الأساسية في البحث والتطوير في كل مجالات الحياة، وانعكاساتها لما تسخره هذه المؤسسات من إمكانيات فعالة في التنمية في كل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، كما أنها تعتبر صرحا للتواصل ونقل الخبرات محليا ووطنيا ودوليا.³

¹ المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 12-203، المؤرخ في 6 ماي 2012، يتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتوجات، ج ر عدد 28 لسنة 2012.

² المرسوم التنفيذي رقم 10-95، المؤرخ في 17 مارس 2010، يحدد القواعد الاقتصادية لمستحقات الربط بالشبكات والنشاطات الأخرى الضرورية لتلبية طلبات تموين الزبائن بالكهرباء والغاز، ج ر عدد 19 لسنة 2010، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 16-138، المؤرخ في 6 ماي 2016، ج ر عدد 28 لسنة 2016.

³ المادة 7 من قانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر عدد 71 لسنة 2015.

فهو الإطار الذي تتشكل فيه الكفاءات الأكاديمية والعلمية القادرة على المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي عبر البحث والتجريب والتكوين المتخصص، وتعمل هذه المؤسسات على إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة حاجات التنمية، بالإضافة إلى التطوير المستمر للتكنولوجيا الفلاحية، من خلال دعم الابتكار في مجالات الفلاحة والبيئة والتغذية، واثمين الموارد الطبيعية، كما تتولى إعداد موارد بشرية مؤهلة، قادرة على مواكبة التحولات التقنية والعلمية، والمشاركة في صياغة حلول واقعية ومستدامة للتحديات الفلاحية والبيئية.

الفرع الأول: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على مسار تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية من خلال سياساتها وبرامجها الهادفة إلى ربط البحث العلمي بالإحتياجات الفعلية للقطاع الفلاحي، فهي تشرف على توجيه الجهود البحثية نحو المجالات التطبيقية ذات الصلة بالإنتاج الفلاحي والتغذية والبيئة، كما تعمل على تطوير البرامج الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي بما يعزز الابتكار ويرفع من مردودية الأنشطة الفلاحية، وتولي الوزارة أهمية خاصة لتكوين الكفاءات المتخصصة وتأهيلها مهنيًا وعلميًا، مع توفير الأطر التنظيمية والآليات التحفيزية التي تشجع على الإنتاج العلمي، وتساهم في تحويل نتائج البحث إلى أدوات عملية تخدم التنمية الفلاحية المستدامة.

أولاً: سياسة الوزارة في دعم البحث التطبيقي الفلاحي

في إطار سعي الجزائر إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الفلاحية المستدامة، أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية متزايدة للبحث التطبيقي الفلاحي باعتباره أداة إستراتيجية لتحويل المعرفة العلمية إلى حلول عملية تساهم في تطوير القطاع الفلاحي بمختلف فروعها، فقد تبنت الوزارة سياسة تقوم على ترقية الموارد البشرية من خلال دمج التكوين والبحث في منظومة واحدة موجهة نحو تلبية حاجات المجتمع والإقتصاد الوطني، وبخاصة ما يتعلق بإنتاج الغذاء وتحسين سلاسل الإنتاج الفلاحية، هذا التوجه جعل البحث العلمي الفلاحي في قلب السياسات الوطنية للتنمية، من خلال تحفيز الجامعات والمراكز البحثية على الإنخراط في مشاريع تطبيقية مرتبطة مباشرة بالواقع الفلاحي الوطني.

يشكل التطوير التكنولوجي أحد أهم المحاور التي تركز عليها سياسة الوزارة في دعم البحث الفلاحي التطبيقي، فالرهان على التكنولوجيا الحديثة، كالذكاء الاصطناعي والروبوتات الفلاحية وأنظمة الري الذكية، أصبح أولوية لتجسيد نموذج فلاحي أكثر كفاءة واستدامة، وقد عملت الوزارة على تشجيع الشراكات بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج الفلاحي لتجسيد بحوث عملية تساهم في تحسين إنتاجية الأراضي وترشيد الموارد المائية ومراقبة جودة المحاصيل، كما تم دعم إنشاء مخابر متخصصة في التقنيات الحيوية وتطوير الأسمدة الطبيعية وتحسين البذور المقاومة للجفاف، ويدخل هذا التوجه ضمن رؤية شاملة ترمي إلى تحويل الابتكار العلمي إلى وسيلة فعالة لتقليص التبعية الغذائية والرفع من تنافسية المنتجات الوطنية.¹

يمثل المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات الإطار التنسيقي الذي يجمع مختلف الموارد البشرية في مجال البحث والتطوير من أجل ضمان انسجام الجهود الوطنية في هذا القطاع، فقد أسندت إليه مهمة تحديد الأولويات الوطنية في البحث العلمي، ومتابعة تنفيذ البرامج القطاعية ذات العلاقة بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية، يعمل المجلس على تقييم البرامج البحثية، وتوجيه تمويلات البحث نحو المشاريع ذات الأثر الإقتصادي والإجتماعي الواضح، مع تشجيع البحوث متعددة التخصصات التي تجمع بين علوم الفلاحة والتقنيات الحديثة والإقتصاد والبيئة، وهذا الشكل يساهم المجلس في تحويل نتائج البحث العلمي إلى قرارات إستراتيجية قابلة للتنفيذ من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات الإقتصادية المعنية بالإنتاج الغذائي

ومن أبرز ملامح هذه السياسة أيضا إدماج موضوع الأمن الغذائي ضمن أولويات البحث العلمي الوطني، فقد تم إدراج الأمن الغذائي كمحور رئيسي في الخطة الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي، بما يسمح بتعبئة الموارد البشرية من الباحثين والموارد نحو مجالات إنتاج الغذاء المستدام، وإدارة المياه والتربة والبحث في تطوير التقنيات الحيوية الفلاحية والزراعة الذكية، ويهدف هذا الإدماج إلى جعل البحث العلمي أداة لتأمين الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان، عبر تطوير الحلول العلمية المحلية التي تراعي خصوصيات البيئة الجزائرية، كما يشجع هذا التوجه على إقامة مشاريع بحث مشتركة بين الجامعات ومؤسسات

¹ <https://madr.gov.dz/2025/10/21/وزارة-الفلاحة-والتنمية-الريفية-والصي>

المؤتمر الوطني حول عصرنة القطاع الفلاحي 27 و 28 أكتوبر 2025. عبر الرابط

<https://madr.gov.dz/category/rencontre/>

الدولة والشركات الخاصة لتعزيز التكامل بين المعرفة العلمية ومتطلبات السوق الفلاحية، حيث قامت الوزارة بتمويل مشاريع بحثية متعددة ترتبط بالفلاحة المستدامة والأمن الغذائي، سواء على مستوى الجامعات أو المراكز الوطنية للبحث، وقد شملت هذه المشاريع تطوير أصناف نباتية مقاومة للتغيرات المناخية، وتحسين أساليب التسميد العضوي، واستعمال التقنيات الجيوفضائية في مراقبة الموارد الطبيعية، كما تم دعم مشاريع تتعلق بتحلية المياه واستعمالها في الري، وأخرى حول التدوير البيولوجي للنفايات الفلاحية بهدف تقليص التلوث وتحقيق الاستدامة البيئية، هذه المشاريع الممولة تمثل نموذجا لتفعيل الشراكة بين الدولة والجامعة والمجتمع، وتحويل البحث العلمي إلى أداة للتنمية الفعلية بدل أن يبقى حبيس الفضاء الأكاديمي.¹

وفي خطوة نوعية تعكس توجه الدولة نحو ربط التكوين بالبحث التطبيقي، نظمت الوزارة مسابقة دكتوراه استثنائية في مجال إنتاج الحيوانات وتغذية الحيوانات المنتجة، وذلك بموجب القرار رقم 67 المؤرخ في 20 مارس 2025، الذي يتضمن تأهيل المدرسة الوطنية العليا للبيطرة والمدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالشراكة مع مراكز بحث في إطار مدرسة الدكتوراه في الإنتاج الحيواني، يهدف هذا البرنامج إلى ضمان تكوين نوعي للباحثين في مجالات حيوية ترتبط مباشرة بالأمن الغذائي، مع تخصيص مقاعد بيداغوجية موجهة لسد حاجات قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر.²

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بتاريخ 29 ماي 2025، على الافتتاح الرسمي لهذا التكوين الدكتورالي بالمدرسة الوطنية العليا للبيطرة بواد السممار، وقد أكد الوزير في كلمته أن هذه الخطوة تمثل إنطلاقة لتوجيه البحث العلمي نحو تحقيق أهداف التنمية المحلية وعلى رأسها الأمن الغذائي، مبرزاً أهمية تثمين نتائج البحوث وإستثمارها في الإنتاج الوطني، كما أوضح أن هذا البرنامج يأتي استجابة لاحتياجات قطاع الثروة الحيوانية، في إطار الجهود الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، مؤكداً أن مخرجات هذه البحوث ستساهم في إعداد مخطط إستراتيجي لتطوير الإنتاج الحيواني بالبلاد.³

¹ https://www.dgrsdt.dz/ar/oragnes_recherches/

² <https://www.mesrs.dz/index.php/2025/03/concours-de-doctorat-exceptionnel-en-production-animale-et-alimentation-des-animaux-producteurs/>

³ <https://www.mesrs.dz/index.php/2025/05/>

كما تم تنظيم ملتقى علمي تحت عنوان: التنمية المستدامة وتحديث الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني: المساهمة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث نوقشت فيه قضايا الصحة الحيوانية واستخدام الأدوية البيطرية، وتحسين السلالات المحلية للأغنام، والتنوع الوراثي للثروة الحيوانية في الجزائر، وقد أكد الباحثون المشاركون أن هذا البرنامج يمثل نموذجا عمليا للشراكة بين الجامعات والمراكز البحثية، ويعكس التوجه الجديد للوزارة نحو ربط نتائج البحث الأكاديمي بمخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من أجل بناء منظومة بحث علمي قادرة على مواجهة تحديات الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.¹

ثانيا: البرامج الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي

تعتمد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على البرامج الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي في تنفيذ إستراتيجيتها الرامية إلى جعل البحث العلمي أداة مباشرة لخدمة التنمية الفلاحية المستدامة، وتعمل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على تصميم وتنفيذ برامج بحث وطنية موجهة نحو الموارد البشرية في القطاعات ذات الأولوية، وفي مقدمتها الفلاحة والأمن الغذائي، ويعد تطوير الذكاء الاصطناعي في الفلاحة والري من أبرز مجالات الاهتمام، حيث أصبح هذا التوجه يمثل نقلة نوعية في طرق إدارة الموارد البشرية والطبيعية لتحسين الإنتاج الفلاحي، فالذكاء الاصطناعي يستخدم اليوم في التنبؤ بالمحاصيل، وتحليل بيانات الطقس والتربة، ورصد الأمراض النباتية في مراحل مبكرة، مما يتيح للفلاحين اتخاذ قرارات دقيقة تعتمد على بيانات علمية آنية، كما يجري تطوير نماذج رقمية متقدمة لتسيير شبكات الري بذكاء، من خلال أنظمة استشعار متصلة بالأقمار الصناعية والهواتف الذكية، لضمان الاستخدام الأمثل للمياه في بيئات تعاني من الجفاف وشح الموارد، وتساهم هذه المشاريع في بناء فلاحية ذات منظومة رقمية ذكية تتماشى مع أهداف الاستدامة وتدعم اكتفاء الجزائر في مجال إنتاجها الغذائي.²

وقد أطلقت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي البرنامج الوطني للبحث في الأمن الغذائي، كآلية وطنية لتوجيه الجهود البحثية للموارد البشرية نحو المجالات

¹ <https://www.mesrs.dz/wp-content/uploads/2025/03/Expose-des-motifs.pdf>

² المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، البرنامج الوطني للبحث 2 في الأمن الغذائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021، ص 3.

الإستراتيجية التي تمس مباشرة الأمن الغذائي الوطني، حيث يتماشى هذا البرنامج مع مخطط عمل الحكومة، وتمثل أهدافه الإستراتيجية في ترسيخ سياسات فلاحية مستدامة من شأنها تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وتقليص التفاوت الحاصل في الميزان التجاري للمنتوجات الفلاحية الأساسية والمساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني، وحماية الأراضي الفلاحية مع توسيع مساحة الأراضي الزراعية عن طريق استصلاح أراضي جديدة¹، وتعزيز التنسيق بين الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الإقتصادي من أجل تطوير حلول علمية تطبيقية قابلة للإستثمار في الميدان، ويركز البرنامج على مجالات متعددة تشمل الأمن الغذائي النباتي والحيواني وتسيير الموارد المائية والفلاحة المستدامة، والإبتكار التكنولوجي في الصناعات الغذائية، كما يسعى إلى إنشاء قواعد بيانات وطنية للبحوث الجارية، وتطوير شبكات تعاون علمي على المستوى الوطني والدولي لرفع مستوى التنافسية العلمية للجزائر، وتعمل المديرية من خلال هذا البرنامج على تمويل مشاريع بحث ذات مردودية مباشرة على الإقتصاد الفلاحي، مع تشجيع فرق البحث متعددة التخصصات التي تربط بين مجالات البيولوجيا والهندسة والتكنولوجيا والإقتصاد الفلاحي، هذا البرنامج يعكس رؤية الدولة في جعل البحث العلمي موجها نحو تحقيق أهداف ملموسة بدل الاكتفاء بالمخرجات النظرية، ما يساهم في بناء منظومة وطنية للأمن الغذائي².

كما تولى الوزارة اهتماما خاصا بدعم الإبتكار في مجالات الأسمدة ومعالجة التربة وتنقية المياه، باعتبارها من الإستراتيجيات المتبعة في تحقيق الإنتاج الفلاحي المستدام، فقد تم تمويل مشاريع بحثية متخصصة تهدف إلى تطوير أسمدة بيولوجية محلية تعتمد على المخلفات العضوية والنباتية، بما يقلل من التبعية للإستيراد ويحد من التأثيرات البيئية للمنتجات الكيميائية، وتجرى دراسات علمية لتطوير تقنيات معالجة التربة المتدهورة عبر استعمال البكتيريا المفيدة والكائنات المجهرية التي تعيد للتربة خصوبتها الطبيعية، أما في مجال تنقية المياه، فتدعم الوزارة مشاريع مبتكرة لاستعمال التقنيات النانوية والمواد المرشحة في إعادة استعمال المياه للري الزراعي بشكل آمن، مع السعي لتعميم هذه الإبتكارات في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتهدف هذه الجهود إلى إرساء نموذج وطني للإبتكار الزراعي

¹ <https://www.dgrsdt.dz/ar/blog/2e-appel-a-projets-pnr-2-voir-guide-des-procedures/8/>

² المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، البرنامج الوطني للبحث 2 في الأمن الغذائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021، ص 40.

يقوم على المعرفة والتكنولوجيا، ويضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية في خدمة الأمن الغذائي للأجيال القادمة.¹

ثالثاً: تعزيز التكوين والتعليم المتخصص

تولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية بالغة لتعزيز التكوين والتعليم المتخصص في المجالين الفلاحي والبيئي، باعتبار أن المورد البشري هو الأساس للتقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، ويقوم هذا التوجه على تطوير البرامج التعليمية الجامعية والدراسات العليا بما يتوافق مع التحولات التكنولوجية والبيئية ومتطلبات الإقتصاد الوطني، مع السعي إلى إعداد كفاءات علمية قادرة على المساهمة في تطوير الإنتاج الفلاحي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

ويتجسد هذا التوجه في جملة من المبادرات التي تتولاها الوزارة، من أبرزها:²

- تطوير برامج تعليمية متخصصة في العلوم الفلاحية والبيئية والهندسة الريفية، تركز على ربط المعارف النظرية بالتطبيقات الميدانية لضمان تأهيل خريجين قادرين على مواكبة التحديات الفلاحية الحديثة.
- إنشاء برامج دراسات عليا متقدمة في مجالات الفلاحة المستدامة، تسيير الموارد المائية، علوم التربة والتغذية النباتية، والبيوتكنولوجيا الفلاحية، لتكوين باحثين يساهمون في تطوير حلول علمية للرفع من الإنتاجية الفلاحية.
- تحديث مناهج التكوين الجامعي لتشمل مهارات التحليل البيئي، إدارة المخاطر الطبيعية، وتكنولوجيات الفلاحة الذكية، بما يرفع من قدرة الطلبة على التعامل مع التحولات المناخية والتقنية.

¹ المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، البرنامج الوطني للبحث 2 في الأمن الغذائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021، ص 9.

² المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، البرنامج الوطني للبحث 2 في الأمن الغذائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021، ص 3.

- تأهيل وتكوين الأساتذة الباحثين من مختلف التخصصات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي، لتمكينهم من توجيه الأبحاث نحو أولويات الأمن الغذائي الوطني، من خلال برامج تدريبية وشراكات مع مؤسسات بحث وطنية ودولية.

- إدماج البعد الميداني في التكوين الجامعي عبر البحث العلمي التطبيقي والتعاون مع المؤسسات الفلاحية ومراكز البحث، بما يسمح للطلبة بالتعرف على التحديات الواقعية في الميدان الفلاحي.

- تشجيع البحوث التي تجمع بين العلوم الفلاحية والإقتصادية والبيئية والتكنولوجية، لإبتكار حلول تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- إحداث مدارس ومعاهد عليا متخصصة في الفلاحة والبيطرة وعلوم التغذية، لتكون مراكز تكوين رائدة في إعداد الكفاءات العلمية والفنية القادرة على خدمة أهداف الأمن الغذائي الوطني.

رابعاً: الأطر التنظيمية الداعمة للبحث العلمي

تستند المنظومة الوطنية للبحث العلمي في الجزائر إلى مجموعة من الأطر التنظيمية التي تضمن التنسيق الفعال بين مختلف الفاعلين في مجال البحث والتطوير، وفي مقدمتها المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات الذي يمثل الهيئة العليا المكلفة بوضع التوجيهات الإستراتيجية للبحث العلمي على المستوى الوطني، حيث يقوم المجلس بتحديد أولويات البحث وربطها بالاحتياجات التنموية والإقتصادية والإجتماعية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، ومن خلال مهامه الاستشارية والتنظيمية، يساهم المجلس في رسم السياسات العامة التي توجه الجهود العلمية نحو مجالات تخدم الإقتصاد الوطني، وتستجيب لتحديات التغير المناخي وضمان الأمن الغذائي، كما يشرف على تقييم البرامج البحثية الكبرى، ويضع الإطار المرجعي الذي يسمح بقياس مدى توافق المشاريع البحثية مع الأهداف الإستراتيجية للدولة، ويعمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات

الجامعية ومراكز البحث والمحيط الإقتصادي والإجتماعي لضمان توجيه الأبحاث نحو نتائج قابلة للتطبيق العملي.¹

كما تضطلع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بدور تنسيقي وتنفيذي أساسي في تجسيد السياسات الوطنية للبحث العلمي، إذ تشرف على متابعة البرامج البحثية وتمويلها ومرافقة هياكلها داخل الجامعات ومراكز البحث، كما تعمل على ضمان الانسجام بين النشاط البحثي الأكاديمي ومتطلبات التنمية القطاعية، من خلال التنسيق المستمر مع الوزارات المعنية، خصوصا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة البيئة ووزارة الموارد المائية، ويسمح هذا التكامل بتوجيه المشاريع البحثية نحو قضايا ذات أولوية مثل تطوير التكنولوجيات الفلاحية وتحسين إنتاجية الموارد الفلاحية وترشيد استعمال المياه، كما تضع المديرية العامة آليات لتقييم الأداء البحثي وتضمن نتائجها عبر تشجيع براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا إلى القطاعات المنتجة.²

يعد التنسيق بين المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات والمديرية العامة للبحث العلمي والجامعات والمراكز البحثية عاملا أساسيا لضمان الفعالية المؤسسية في تنفيذ السياسة الوطنية للبحث، فالفاعل بين هذه الأطراف يسمح بخلق شبكة علمية تضمن إستمرارية العمل البحثي، وتفادي التكرار، وتحقيق التكامل بين البحوث الأساسية والتطبيقية، هذا النظام التنظيمي يساهم في تحويل نتائج البحث إلى أدوات عملية لدعم الفلاحة الوطنية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة، بما يرسخ مبدأ الاعتماد على البحث العلمي كأداة إستراتيجية لضمان الأمن الغذائي وترقية الإقتصاد الوطني.

خامسا: آليات التحفيز والتشجيع

في سعيها إلى تنشيط البحث العلمي وربطه مباشرة بمتطلبات القطاع الفلاحي، تتبنى الوزارة آليات متعددة للتحفيز والتشجيع تهدف إلى تشجيع الموارد البشرية من الباحثين على الخوض في المشاريع التجريبية والإبتكارية ذات التوجه الفلاحي، أحد أبرز هذه الآليات هو إطلاق برامج ومنصات دعم مالي وتقني للفرق والباحثين الذين يتناولون موضوعات الفلاحة

¹ القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر عدد 71 لسنة 2015.

² المادة 29 من القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر عدد 71 لسنة 2015.

المستدامة، خاصة تلك الموجهة نحو تطوير التكنولوجيا الفلاحية الحديثة وإيجاد حلول عملية لقضايا التربة والمياه والطاقة، لتحسين التربة ومعالجة المياه والطاقات المتجددة الفلاحية، أو استخدام التقنيات الذكية في الري والحصاد، كما تعنى الوزارة بتهيئة المناخ المؤسسي واللوجستي للملائم لعمل الباحثين والفرق العلمية عبر توفير التجهيزات، وتسهيل الوصول إلى قواعد البيانات والمعطيات الميدانية، وإتاحة الفرص للتعاون بين الجامعات والمزارع النموذجية ومؤسسات القطاع الفلاحي العام والخاص، بما يسمح بتطبيق نتائج البحث على أرض الواقع.

كما تعد المسابقات وسيلة فاعلة في تحفيز الإبداع بين الطلبة والباحثين، حيث تنظم الطبعة الثانية للهاكاثون الطلابي للتحديث البيئي والإجتماعي والإقتصادي، والطبعة الثانية للمسابقة الوطنية الجامعية للهاكاثون البيئة والإستدامة¹، حيث تطرح تحديات مرتبطة بالبيئة والتنمية، يتيح هذا الحدث للفرق الطلابية عرض حلول إبتكارية لمعالجة تحديات بيئية وفلاحية وتنموية خلال فترة زمنية محددة، مع إشراف خبراء وأساتذة مختصين لتقييم المشاريع، كما يرافق هذه التظاهرات العلمية ورش عمل تدريبية لتأهيل الطلبة على استخدام الأدوات الرقمية والتكنولوجيات الحديثة في مجالات الزراعة الدقيقة، واستعمال الذكاء الاصطناعي في تتبع الإنتاج وتسيير الموارد الطبيعية، وهو ما يجعل من هذه المسابقات رافدا فعليا لخلق جيل من الباحثين المبدعين في الميدان الفلاحي.

وتبرز جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي كآلية وطنية ذات بعد تحفيزي كبير، إذ تمثل أعلى تقدير للجهود البحثية التي تساهم في خدمة الأولويات الوطنية وعلى رأسها الأمن الغذائي، تمنح الجائزة للفرق أو الأفراد الذين قدموا نتائج بحثية ذات أثر ملموس على التنمية الفلاحية أو البيئية، مما يرسخ ثقافة التميز العلمي ويربط بين البحث والتطبيق.²

من الآليات الأخرى التي يمكن اعتمادها التسهيلات الإدارية والمالية للمشاريع البحثية التي تقع ضمن أولويات الأمن الغذائي، مثل تخفيض الرسوم على استيراد المواد والمعدات

¹ الهاكاثون هو حدث أو مسابقة تجمع المبرمجين والمصممين ورواد الأعمال وغيرهم، للعمل بشكل مكثف خلال فترة محددة، على تطوير فكرة أو مشروع تقني مبتكر، ويقصد به مسابقة طلابية وطنية تنظم على مستوى الجامعات تهدف إلى تحفيز الإبداع والابتكار لدى الطلبة في المجالات البيئية والزراعية، من خلال البحث عن حلول تقنية وذكية للمشكلات المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأساتذة والخبراء المختصين.

² المرسوم الرئاسي رقم 24-297، المؤرخ في 24 سبتمبر 2024، يتضمن إحداث جائزة رئيس الجمهورية للباحث المبتكر، ج ر عدد 66 لسنة 2024.

البحثية، منح إعفاءات ضريبية أو دعم في تكاليف التشغيل، وتوفير منح تشغيلية تساعد الفرق البحثية على الاستمرار حتى بلوغ نتائج قابلة للتطبيق، كما يمكن إنشاء صندوق وطني لدعم البحث الفلاحي يقدم تمويلا تنافسيا لمشاريع ذات جدوى فلاحية وإقتصادية واضحة، مع إلزام الباحثين بتطبيق نتائجهم بالتعاون مع الجهات الفلاحية والمزارعين.

وتعتبر الشراكات بين الجامعات والمؤسسات البحثية والمزارع والمستثمرين خطوة إستراتيجية في آليات التحفيز، حيث تنشأ برامج مبتكرة مشتركة تمويلها الوزارة أو جهات داعمة، وتحول فيها الأفكار العلمية إلى نماذج أولية أو منتجات تجريبية في الحقل، تستدعي فرق مختلطة تضم أساتذة وباحثين ومهندسين وتقنيين ومنتجين لإعداد مشاريع بحثية من الميدان إلى التطبيق، وهذا التشابك يتيح تقييم الأفكار في الواقع وضمان تبني التطبيقات الأكثر كفاءة.¹

كما يعد الصالون الدولي للإستثمار الفلاحي والتكنولوجيا المنظم بفندق الشيراتون حدثا نوعيا في مسار تحفيز الموارد البشرية لأي إطار البحث والإبتكار الفلاحي، إذ يجمع الخبراء والمستثمرين والفلاحين والشركات الرائدة في مجالات التقنيات الحديثة والرقمنة الزراعية، يتيح هذا اللقاء الوطني والدولي فرصة لاستعراض أحدث الإبتكارات التكنولوجية في الفلاحة، وبحث إمكانيات توطئها في الجزائر، إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الباحثين والفاعلين الإقتصاديين، كما يمكن الجامعات ومراكز البحث من عرض مشاريعها التطبيقية وربطها بشركاء محتملين في قطاع الإنتاج، مما يدعم التواصل بين المعرفة الأكاديمية والإبتكار الصناعي ويكرس مفهوم الفلاحة الذكية والمستدامة.

الفرع الثاني: الموارد البشرية الجامعية:

تمثل الجامعة فضاء لإنتاج المعرفة وتكوين الكفاءات القادرة على الإبتكار والاستجابة لحاجات القطاع الفلاحي، من خلال أساتذتها الباحثين وطلبتها ومخابرها المتخصصة، إذ تساهم الجامعة في إعداد موارد بشرية مؤهلة علميا وتقنيا في مجالات الفلاحة وعلوم الأحياء وعلوم الأرض والمياه والبيئة والتغذية، كما تضطلع بدورها في دعم البحث التطبيقي المرتبط

¹ حملاوي حميد، بوعزيز ناصر، الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهانات، الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي، الإنتظارات والرهانات 2018، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018، ص 78.

بالإنتاج الفلاحي، وتحسين مردودية الأنشطة الفلاحية، وتطوير الحلول العلمية لمواجهة التحديات البيئية والغذائية.

أولاً: المورد البشري الأكاديمي والبحثي

يشكل المورد البشري الأكاديمي والبحثي في الجامعات العنصر الأهم للنهوض بالقطاع الفلاحي، إذ يعتمد تطوير الفلاحة المستدامة على مستوى التأهيل العلمي والمعرفي للأساتذة الباحثين والطلبة في التخصصات المرتبطة بالمجال الفلاحي، وتضطلع الجامعات الجزائرية بتكوين الكفاءات العلمية في مجالات علوم الفلاحة والبيولوجيا، والهندسة الفلاحية وعلوم المياه وعلوم التربة والنبات، إضافة إلى تدريس مقاييس تتعلق بمكافحة الآفات الفلاحية وحماية البيئة، هذا التنوع المعرفي يتيح بناء منظومة تكوين متكاملة تربط بين المعرفة النظرية والتطبيق الميداني، مما يمكن الموارد البشرية الجامعية من المساهمة في معالجة القضايا الفلاحية الراهنة وتطوير حلول علمية قائمة على البحث والتجريب.

كما يعد الأساتذة الباحثون نواة البحث العلمي في الجامعات، إذ يشرفون على مشاريع بحثية تمتد من البحث المخبري إلى التجارب الميدانية في إطار برامج وطنية تخص القطاع الفلاحي، حيث يساهم هؤلاء الباحثون في إبتكار تقنيات فلاحية جديدة، وتحسين أساليب الإنتاج، وتطوير سلالات نباتية وحيوانية أكثر مقاومة للظروف المناخية والجفاف، وتبرز مساهماتهم من خلال المقالات العلمية وورشات العمل، وأشغال الملتقيات الوطنية والدولية التي تثري النقاش العلمي حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، كما تساهم الجامعات في تأهيل الطلبة الباحثين من خلال برامج الماجستير والدكتوراه في تخصصات الفلاحة والبيولوجيا التطبيقية والبيئية والفلاحية، بما يضمن استمرارية البحث العلمي في خدمة الفلاحة الوطنية.¹

أما على مستوى التكوين الإداري والتقني، فتعمل الجامعات على إعداد موارد بشرية قادرة على تسيير المشاريع الفلاحية بفعالية، من خلال إدماج وحدات تعليمية في التسيير الفلاحي والإقتصاد الفلاحي، وإدارة الموارد الطبيعية ضمن برامج التعليم العالي، هذا التوجه يعكس وعي الوزارة بضرورة الربط بين الجانب العلمي بين التدريس والتكوين، إذ لا يمكن تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة دون كوادرات تجمع بين الكفاءة العلمية والقدرة على

¹ المادة 7 من قانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر عدد 71 لسنة 2015.

التخطيط والإدارة ونقل المعارف والخبرات، وبذلك يتحول التعليم العالي إلى مصدر فعلي لتغذية القطاع الفلاحي بخبرات مؤهلة تضمن إستمرارية البحث وتطويره، وتطبيق نتائجه في تحسين الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

ثانيا: المخابر والمدارس العليا المتخصصة

تقوم المدارس العليا ذات التخصص الفلاحي، وعلى رأسها المدرسة الوطنية العليا للبيطرة والمدارس الوطنية العليا للفلاحة، بالمساهمة في تطوير البحث والتكوين العالي في المجال الفلاحي¹، فهاتان المؤسستان تمثلان قطبين علميين رئيسيين في مجال العلوم الفلاحية والبيطرية، حيث تعمل على تكوين الإطارات المتخصصة وتأهيل الباحثين القادرين على مواكبة التحولات التقنية والبيئية التي يشهدها القطاع الفلاحي، كما تعملان على إعداد طلبة وباحثين يمتلكون مهارات تحليلية وتطبيقية في مجالات التغذية الحيوانية والصحة البيطرية والإنتاج الفلاحي وإستعمال التقنيات الحديثة في تسيير الموارد الحيوانية والنباتية، ويضاف إلى ذلك دورهما في دعم النشاط العلمي التطبيقي من خلال التجارب الميدانية في المزارع النموذجية والمخابر العلمية التابعة لهما².

أما المخابر الجامعية فهي تشكل بيئة علمية لإجراء الأبحاث التطبيقية التي تستجيب لتحديات الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، وتضم الجامعات الجزائرية عددا معتبرا من المخابر المتخصصة في مجالات دقيقة مثل البيوتكنولوجيا الفلاحية، علم الوراثة النباتية، والتغيرات المناخية وتأثيرها على الإنتاج الفلاحي، كما تهتم هذه المخابر بإبتكار حلول علمية لمشكلات التربة والموارد المائية، ودراسة المحاصيل في ظل التغيرات المناخية، مع العمل على تطوير سلالات مقاومة للجفاف والأمراض، وتعد هذه الأبحاث أساسية لتوجيه السياسات الفلاحية، حيث تساهم نتائجها في تحسين الإنتاجية واثمين الموارد الطبيعية على أسس علمية دقيقة.

¹ المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 08-214، المؤرخ في 14 جويلية 2008، يتضمن تحويل المدرسة الوطنية للطب البيطري إلى مدرسة خارج الجامعة، ج ر عدد 40 لسنة 2008.

² المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 08-219، المؤرخ في 14 جويلية 2008، يتضمن تحويل المعهد الوطني للفلاحة إلى مدرسة خارج الجامعة، ج ر عدد 40 لسنة 2008.

وتبرز كذلك المدارس العليا المتخصصة في علوم الطبيعة والحياة كالمدرسة العليا للعلوم البيولوجية لوهـران كـهـياكل أكاديمية تجمع بين التكوين النظري والبحث التطبيقي، حيث تساهم في تكوين كفاءات وطنية قادرة على تقديم حلول عملية للمشكلات الفلاحية الحديثة، من خلال التركيز على التكوين الميداني والتدريب في البيئات الفلاحية مباشرة، كما تفتح هذه المؤسسات آفاقاً للتعاون بين الأساتذة والطلبة والمهنيين في الميدان، مما يدمج البعد العملي للمعرفة الأكاديمية ويجعل من الجامعة شريكاً أساسياً في التنمية الفلاحية المستدامة.¹

وتحظى هذه المدارس والمخابر باهتمام متزايد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إدماجها في برامج البحث التطبيقي والتطوير التكنولوجي، ودعمها بالمعدات الحديثة والتكوين المستمر للأساتذة الباحثين، ويتيح هذا الدعم رفع كفاءة الأداء العلمي للمؤسسات الجامعية وتحسين قدرتها على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، كما يتم تشجيع الشراكات بين هذه المدارس والقطاع الفلاحي العام والخاص، بما يضمن نقل المعرفة والتكنولوجيا من الجامعة إلى الميدان الفلاحي، ويجعل من البحث العلمي أداة عملية لتطوير الإنتاج وتحقيق تنمية فلاحية أكثر استدامة.

ثالثاً: المشاريع الجامعية التطبيقية

تمثل المشاريع الجامعية التطبيقية أحد أهم آليات تفعيل دور الجامعة في خدمة القطاع الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي، إذ تشكل حلقة الوصل بين المعرفة النظرية والاحتياجات العملية للمجتمع، فهذه المشاريع لا تعنى فقط بإنتاج بحوث أكاديمية، بل تهدف إلى إيجاد حلول علمية ملموسة للمشكلات التي تواجه الفلاحين والمؤسسات ذات الطابع الفلاحي، ومن أبرز هذه المشاريع تلك الموجهة نحو تطوير البذور وتحسين النسل الحيواني، حيث تعمل فرق بحث جامعية متعددة التخصصات على دراسة الخصائص الوراثية للمحاصيل والحيوانات المنتجة، بهدف الحصول على سلالات جديدة أكثر إنتاجاً ومقاومة للظروف البيئية القاسية كالجفاف أو الأمراض، كما تساهم هذه الجهود في دعم الاستقلالية

¹ المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17-304، المؤرخ في 22 أكتوبر 2017، يتضمن تحويل المدرسة التحضيرية في علوم الطبيعة والحياة بوهـران إلى مدرسة عليا في العلوم البيولوجية، ج ر عدد 63 لسنة 2017.

الوطنية في إنتاج البذور وتحسين جودة المنتجات الحيوانية والنباتية، وهو ما يحد من التبعية للأسواق الخارجية في هذا المجال الحيوي.

وفي ميدان حماية الإنتاج الفلاحي وترشيد استغلال الموارد، تعنى الجامعات بمشاريع بحثية تهدف إلى مكافحة الآفات الفلاحية والحد من خسائر الإنتاج، وتنفيذ دراسات معمقة حول الحشرات والفيروسات والأمراض النباتية وحيوانية لتطوير إستراتيجيات فعالة في المكافحة البيولوجية للأمراض وللآفات الزراعية المختلفة، مع الإعتماد على بدائل بيئية آمنة تقلل من استخدام المبيدات الكيميائية، كما تركز مشاريع أخرى على ترشيد إستهلاك المياه من خلال تحسين تقنيات السقي، واعتماد أنظمة ري ذكية قائمة على الاستشعار عن بعد لضمان الاستخدام الأمثل للمورد المائي، ويمتد هذا الاهتمام أيضا إلى البحث في إعادة استعمال المياه المعالجة لأغراض الري، مما يساهم في تحقيق توازن بين متطلبات الإنتاج الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية.

وتشمل المشاريع الجامعية كذلك مجالات التغذية وجودة المنتجات الفلاحية والهندسة الوراثية، حيث تجرى أبحاث متقدمة لتحسين القيمة الغذائية للمنتجات الفلاحية، وضمان مطابقتها لمعايير السلامة والجودة، مع تطوير تقنيات حفظ وتصنيع تراعي مبادئ الاستدامة البيئية، كما يتوسع نطاق البحث في مجالات الهندسة الوراثية النباتية والحيوانية من خلال برامج تهدف إلى تطوير محاصيل أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وتحسين إنتاجية الموارد دون الإضرار بالبيئة، وتساهم هذه المشاريع في بناء قاعدة علمية وطنية قادرة على تقديم حلول مبتكرة في مجال الفلاحة المستدامة، وتؤكد الدور الإستراتيجي للجامعة كمحرك رئيسي للتنمية الفلاحية والإقتصادية في الجزائر.¹

رابعا: التعاون والإبتكار:

من أبرز معالم التعاون والإبتكار الصالون الدولي للفلاحة وتربية المواشي والصناعات الغذائية سيبسا، المخصص للفلاحة والثروة الحيوانية والأعمال التجارية الفلاحية في إفريقيا، حيث تم افتتاح فعاليات طبعته الثالثة والعشرين في ماي 2025، وشمل هذا الصالون عدة فضاءات خاصة بالإنتاج الفلاحي والمكننة الزراعية وتربية المواشي والصناعات الغذائية،

¹ المادة 7 من قانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر عدد 71 لسنة 2015.

بالإضافة إلى المؤسسات الناشئة في القارة الإفريقية، كما يغطي معرض سيبسا السلسلة الفلاحية والأغذية المصنعة ويهدف إلى تثمين وتحويل المنتجات الفلاحية والإبتكار في مجال تربية المواشي والإنتاج النباتي ولوازم الفلاحة والصيد وتربية المائيات، وقد تم تنظيمه ليكون حدثا استثنائيا يتناسب مع التحديات الفلاحية والغذائية الزراعية التي تضعها الجزائر في قلب إستراتيجيتها الوطنية.¹

وقد شهدت هذه الطبعة مشاركة أكثر من 800 مشارك يمثلون 40 دولة منها إيطاليا، زيمبابوي، سلطنة عمان، الكامرون، فرنسا، هولندا، تركيا، الصين، البرازيل، إسبانيا، ألمانيا، النمسا وغيرها، إضافة إلى تمثيلات السفارات المختلفة بقطاعها الفلاحي، في مساحة قدرت بـ 35,000 م²، بالإضافة إلى الفضاءات المخصصة لعرض المنتجات والمعدات والتكنولوجيا، وشهد هذا الصالون تنظيم عدة ندوات حول بذور البطاطا والزراعة الصحراوية وزراعة الحبوب والطماطم وحتى تربية المائيات والأشجار المثمرة.²

بالإضافة إلى سلسلة كاملة من المنتجات لتلبية كل احتياجات الفلاحين ومربي المواشي، وتمثلت في:³

- توريد المنتجات الفلاحية كالبذور والأسمدة ومنتجات الصحة النباتية، والتغذية الحيوانية، والأدوية البيطرية.
- تجهيزات المصانع والبيوت البلاستيكية، والهياكل والمعدات والتركيبات الداخلية لأبنية تربية المواشي.
- معدات الجر والحرق والغرس والري والحصاد، ومعدات وقاية النبات واستخدام الأسمدة، ومعدات الصيد وتربية المائيات، ومعدات النظافة والمراقبة.
- تكنولوجيات الإدارة البيئية والتنمية المستدامة والطاقات المتجددة.
- برامج وتكنولوجيات دراسة وتحسين السلالات.

¹ <https://www.sipsa-filaha.com/ar/concours-afrika-sipsa-innov-2024/>

² <https://www.sipsa-filaha.com/ar/>

³ <https://www.sipsa-filaha.com/ar/les-chiffres-cles/>

وتم تزويد الصالون بمنصة سيبسا الرقمية لتسجيل المشاركين والحجز، واستحداث الشارة الشخصية التي تتيح الدخول المجاني إلى جميع قاعات المعرض دون الحاجة إلى المرور عبر مكتب استقبال الزوار¹، كما تضمن المعرض مشاركة المزرعة الجامعية لمتيجة في فعاليات الطبعة الجديدة، وشارك في المعرض كل من حاضنة أعمال جامعة البليدة¹، كلية علوم الطبيعة والحياة، ومعهد العلوم والتقنيات التطبيقية.

الفرع الثالث: مراكز البحث العلمي والتطوير الفلاحي

تمثل مراكز البحث العلمي والتطوير الفلاحي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فضاءات علمية متخصصة تعنى بإنتاج المعرفة التطبيقية والإبتكار والبحث والتطوير في مجالات الفلاحة والزراعة والبيئة والمياه، بما يخدم أهداف الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حيث تضم هذه المراكز دكاترة باحثين وتقنيين وخبراء في الإقتصاد الفلاحي والعلوم البيئية والتكنولوجية يعملون على تحسين جودة المنتجات الفلاحية من خلال البحث العلمي، وترشيد استغلال الموارد وحماية البيئة وتطوير البذور والجينات وتحسين أنظمة الرقابة، كما تساهم في نقل نتائج البحث إلى الميدان الفلاحي عبر التعاون مع الجامعات والإدارات القطاعية لتطبيق مخرجات البحث بما يدعم التكامل بين البحث العلمي والممارسة.

أولاً: المراكز البحثية العامة الداعمة للتنمية الفلاحية

تعمل المراكز البحثية العامة على تطوير العلوم التطبيقية، وتحسين كفاءة استغلال الموارد، وترقية التكامل بين البحث العلمي ومتطلبات التنمية، فهي تساهم في توجيه الجهود البحثية في مواضيع التطوير التكنولوجي والتنمية المستدامة، وتوفير البيانات والتحليل والدراسات اللازمة لصياغة السياسات العمومية، إضافة إلى دعم الإبتكار وتحسين أداء الفاعلين في المجال الفلاحي.

أ- مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية

يعد مركز البحث في الإقتصاد المطبق من أجل التنمية مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يكلف بمهام بحثية في

¹ <https://www.sipsa-filaha.com/telecharger-votre-badage-visiteur/>

مجالات الإقتصاد البحث والإقتصاد الإجتماعي¹، كما أنه يشرف عن طريق فرقته البحثية بإنتاج وتوفير مختلف البيانات، سواء تلك التي تتعلق بمسائل الإقتصاد البحث أو تلك المتعلقة بالإقتصاد الإجتماعي، بما في ذلك التنمية الفلاحية والأمن الغذائي، يعتمد المركز على موارده البشرية من أساتذة وباحثين وخبراء في ميادين الإقتصاد والاجتماع والبيئة، لتنفيذ دراسات تطبيقية تساهم في صياغة السياسات التنموية ورسم الإستراتيجيات الوطنية في مجالات الفلاحة والموارد الطبيعية والعمل الريفي، ومن خلال وحداته البحثية المتخصصة، ينجز المركز مشاريع علمية تتناول الإقتصاد الفلاحي والإقتصاد الريفي وإقتصاد الموارد الطبيعية والمحيط، إلى جانب تحليل النظم الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة على الإنتاج الفلاحي واستدامته، كما يسهر على جمع وتحليل البيانات الإحصائية الميدانية، ما يوفر قاعدة معرفية يعتمد عليها صناع القرار في وضع خطط التنمية الفلاحية.²

تتجلى مساهمة الموارد البشرية للمركز في قدرتها على تحويل نتائج البحث العلمي إلى أدوات عملية تدعم التنمية الفلاحية والأمن الغذائي، حيث تلجأ إليه العديد من الهيئات الوطنية والهيئات العمومية والخاصة للقيام بدراسات تؤهلها لاتخاذ القرارات الإستراتيجية، أو لإقتراح سياسات جهوية ووطنية تساهم في تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها، فمنذ أن تم إنشاء المركز وهو يقدم للموارد البشرية من الجامعيين والباحثين في العلوم الإقتصادية والإنسانية والإجتماعية بيئة علمية إستثنائية من خلال نشاطه في البحوث المتعددة التخصصات، وقيامه بتنظيم التظاهرات العلمية على مستوى عال، وبالتالي فتح للباحثين حرية التفكير في جميع القضايا ومساهماتهم في النقاش، حيث أصبح موضع تقدير من قبل صناع القرار بفضل احتكاكهم بباحثي المركز، وقد شملت النشاطات البحثية لمركز البحث في الإقتصاد المطبق من أجل التنمية كل من الإقتصاد التنموي والإقتصاد الإجتماعي والعمل وإقتصاد التربية وإقتصاد الموارد الطبيعية والمحيط وإقتصاد المؤسسة وتنظيمها والإقتصاد الفلاحي والإقتصاد الريفي والإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية.³

¹ المرسوم التنفيذي رقم 85-307 المؤرخ في 17 ديسمبر 1985 يتضمن إنشاء مركز للبحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، ج ر عدد 53.

² <https://www.cread.dz/ar/> مقدمة-عن/

³ قانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر عدد 71 لسنة 2015.

وقد شارك المركز الوطني للبحث في الإقتصاد المطبق من أجل التنمية من خلال قسم الفلاحة والإقليم والبيئة في تنظيم ورشة عمل حول قطاع بذور البطاطا في الوادي: الوضع الحالي والتحديات والحلول المبتكرة، وقد تم تنظيم هذا الحدث بالتعاون مع المدرسة الفلاحية الصحراوية بالوادي، ومجموعة فلاحية إنوف، وشركاء آخرين من القطاعين العام والخاص، وقد أسفرت الورشة عن توصيات ستساهم في وضع خارطة مسار لإنشاء برنامج لإنتاج بذور البطاطا المعتمدة في ولاية الوادي.

ب- المركز الوطني للبحث في البيئة

المركز الوطني للبحث في البيئة هو مؤسسة علمية وتكنولوجية عامة، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 264/18 بتاريخ 2018/10/17، ووفقا للمهام المحددة في المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ 24 نوفمبر 2011، يتولى المركز تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال البيئة، ويهدف إلى معالجة القضايا المتعلقة بـ¹

- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتطويرها وتعزيزها.
- تقييم نمذجة التغيرات المناخية وأثارها على البيئة.
- الوقاية من المخاطر المتعلقة بالتلوث وتقنيات مكافحة التلوث.
- تطوير الإقتصاد الأخضر.
- إدارة النفايات والاستفادة منها.

يتناول المركز ويدير كافة المسائل المتعلقة بالبيئة ويرد على الاهتمامات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والإقتصادية في الجزائر، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء الشركات الناشئة، ومن خلال هيئاته الإدارية والعلمية، يقوم المركز بدراسة أي طلبات خدمة من المتعاونين الاجتماعيين والإقتصاديين لتأكيد قابليتها للتنفيذ.²

يضم تشكيلة من الموارد البشرية تتمثل في الباحثين ومدراء البحث، حيث يقوم مدراء البحث والباحثون الدائمون والذين يتم تعيينهم بناء على المؤهلات والعمل العلمي، وفقا لرأي

¹ المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011، يحدد مهام المركز الوطني للبحث في البيئة.

² <https://www.cre.dz/index.php/ar/qui-sommes-nous-4/presentation>

لجنة التقييم الوطنية للباحثين، بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار تحقيق الأهداف التي حددتها إستراتيجية الدولة في مجال البحث العلمي وتتمثل فيما يلي:¹

- تطوير وتنفيذ المشاريع البحثية، وقيادة المشاريع البحثية والتطوير التكنولوجي.
- إبتكار نظريات وطرق وأجهزة وأنظمة جديدة تخدم مهام البحث والتطوير.
- المشاركة في تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى لضمان نقل المعرفة.
- العمل على زيادة قدرات الفهم والتحكم في العلوم والتكنولوجيا ونقلها وتطبيقها في جميع قطاعات النشاط.
- نشر المعلومات والثقافة العلمية والتقنية من خلال الدوريات والمؤلفات العلمية والتقنية.

ولتنفيذ مهامه، يتوفر المركز على أربعة أقسام بحثية هي، وهي:²

الجدول رقم 06: الأقسام البحثية للمركز الوطني للبحث في البيئة

القسم	قسم الإبتكار البيئي وإدارة النفايات البيئية	قسم البيئة والنمذجة وتغير المناخ	قسم البيئة والصحة	قسم البيئة والتنوع البيولوجي
المهام وتتمثل في إجراء الدراسات والبحوث في المواضيع:	المعالجة الحيوية والمعالجة النباتية والبحيرات الطبيعية. إدارة النفايات واستعادتها والمعالجة البيولوجية. الإقتصاد الدائري والإقتصاد الأخضر والإقتصاد الأزرق.	تقييم المخاطر البيئية. نمذجة تغير المناخ. دراسات المراقبة الحيوية (الهواء والتربة والماء).	الآثار الصحية للتغيرات البيئية. التشخيص البيولوجي للتلوث. تقييم وإدارة المخاطر.	تحديد وإدارة وحفظ وتعزيز الموارد الطبيعية. إستراتيجيات وإجراءات لتعزيز البيئة والحفاظ عليها. تشخيص ومراقبة جودة الموارد الطبيعية والمنتجات الجديدة ذات الأهمية الإقتصادية والعلاجية. التعداد والتوصيف الجزيئي للتنوع البيولوجي النوعي الوطني. رسم خرائط التنوع البيولوجي والعوامل التي تؤثر على التنوع البيولوجي للبيئات الحضرية.

¹ <https://www.cre.dz/index.php/ar/carriere-4/chercheurs-permanents>

² <https://www.cre.dz/index.php/ar/recherche-4/activites-de-recherche>

ج- مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية

تم إنشاء مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية بولاية بتيبازة. وتم تحويل 15 براءة اختراع على مستوى المركز إلى مؤسسات صناعية وتجارية تعمل في مجالات:¹

الصناعات الغذائية.

المواد الصيدلانية.

المنتجات التجميلية.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

حيث هذه المشاريع أسهمت في إستقطاب 280 مورد بشري، مع تعزيز الابتكار المحلي.

د- مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة

مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة هو مؤسسة عامة ذات طابع علمي وتكنولوجي.²

وتتمثل مهمته في إجراء البحوث العلمية والابتكار التكنولوجي والتمهين والتدريب في مجالات العلوم وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات الصناعية والروبوتات والمستودعات ومعالجة المواد، والتطبيقات وتقنيات الليزر، ومن خلال مهامه يساهم بنشاط في تطوير المعرفة، وتحولها إلى المعرفة والمنتجات اللازمة للتنمية الاقتصادية والمجتمعية.

كما ينفذ المركز مجموعة من البرامج البحثية، ضمن قطاعات الفلاحة والنقل والصحة والتكنولوجيا الرقمية والصناعة والمياه والطاقة والبيئة.

ثانيا: المراكز المتخصصة في المجال الفلاحي

تعنى المراكز المتخصصة في المجال الفلاحي بتطوير البحث التطبيقي المرتبط بالإنتاج الفلاحي والتغذية والبيئة، وتسعى إلى إبتكار حلول علمية وتقنية لتحسين الإنتاجية وضمان استدامة الموارد الطبيعية، كما تساهم في نقل التكنولوجيا إلى الفاعلين في القطاع

¹ <https://crapc.dz/>

² <https://www.cdta.dz/ar/>

الفلاحي، وتوفير الخبرة العلمية والدعم التقني للمؤسسات والهيئات المعنية بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

أ- مركز البحث في تكنولوجيات التغذية الزراعية

مركز البحث في تكنولوجيات التغذية الزراعية مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهو مكلف بتنفيذ برامج البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي في مجال التكنولوجيات الزراعية الغذائية، ولا سيما في مجال ترقية البحوث في مجالات التكنولوجيات المطبقة في القطاع الزراعي الغذائي والتكنولوجيات المستدامة، كما أنه مسؤول عن المساهمة في وضع الإجراءات التي تهدف إلى التحكم في خصائص الاستخدام وتنويعها ووظائف المنتجات المخصصة للصناعات التحويلية، كما يساهم في إبتكار تقنيات بديلة وأفضل للبيئة لتحويل وحفظ المنتجات الزراعية الغذائية، وتطوير تقنيات لإدارة الموارد، والحد من كمية النفايات والخسائر الناجمة عن تلف المنتجات أثناء الإنتاج والتحويل والتوزيع، ومن بين مهام مركز أبحاث التكنولوجيات الغذائية الزراعية أيضا المشاركة في تطوير ومواءمة التشريعات المتعلقة بالأخلاقيات البيولوجية والسلامة البيولوجية والمعايير المرجعية بالتعاون مع الهيئات المعنية.¹

وقد تقسيم الموارد البشرية في البحث في تكنولوجيات التغذية الزراعية إلى عدة أقسام للبحث:

1- قسم بيولوجيا وكيمياء الغذاء: تركز شعبة البيولوجيا والكيمياء الغذائية جهودها لدراسة مكونات المواد الغذائية وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، فضلا عن تحويلها وحفظها وسلامتها، وتهدف إلى ضمان جودة الأغذية المستهلكة وتشجيع الإبتكار التكنولوجي في القطاع الزراعي الغذائي.²

2- قسم الأمن الغذائي: تلعب شعبة أبحاث الأمن الغذائي التابعة لمركز أبحاث التكنولوجيات الزراعية الغذائية دورا أساسيا في الحفاظ على الصحة العامة والإبتكار في مجال الزراعة الغذائية، الأمن الغذائي، وهو مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل الوصول إلى أغذية صحية ومغذية

¹ <https://crtaa.dz/crtaa/#crtaa/>

² <https://crtaa.dz/bca-2/>

ومتوفرة بكميات كافية، تركز هذه الشعبة على تحديد المخاطر الغذائية، ولا سيما التلوث الكيميائي والميكروبيولوجي والبيولوجي، وهي تطور إستراتيجيات مبتكرة للسيطرة على الملوثات وضمان الامتثال للمعايير الوطنية والدولية للجودة والسلامة.¹

3- قسم تنبّهات الغذاء والمراقبة التنظيمية: يقوم بتطوير ومواءمة التشريعات المتعلقة بالأخلاقيات الحيوية والسلامة الحيوية والمعايير المرجعية، كما أنه مسؤول عن المشاركة في وضع عملية منظمة للمراقبة التنظيمية، وتتيح مهمته في مجال الرقابة التنظيمية تحديد وتحديث المتطلبات القانونية المعمول بها، مما يضمن الامتثال والسلامة في مجال الأغذية الزراعية، كما يركز هذا القسم على اعتماد المنتجات الغذائية وتحديد مدى امتثالها للمعايير التنظيمية لضمان سلامة الغذاء، كما يهدف إلى اعتماد أساليب لدراسة التحاليل الغذائية، وأخذ العينات والقيام بالتحاليل الميكروبيولوجية وتحليل الملوثات للأغذية الزراعية وتغذية الحيوانات.²

4- قسم الهندسة الغذائية وطرائق التغذية الزراعية: تدرس شعبة هندسة الأغذية والعمليات الزراعية الغذائية جهودها للبحث والتطوير في مجال الحلول المستدامة لتصنيع الأغذية، وتهدف إلى تقليل الأثر البيئي للعمليات مع ترقية الإقتصاد الدائري واثمين المنتجات الثانوية، بالتعاون مع شركاء صناعيين، وابتكر القسم تقنيات متطورة وتقنيات بسيطة لضمان جودة وسلامة المنتجات مع تحسين الكفاءة الصناعية من خلال تطوير تقنيات تحويل وحفظ المنتجات الزراعية الغذائية البديلة والأفضل للبيئة.³

5- قسم إيكولوجيا التغذية والزراعة البيئية: تدرس شعبة أبحاث الزراعة البيئية الغذائية جهودها لدراسة النظم الإيكولوجية الزراعية وتفاعلاتها مع البيئة، بهدف تحسين الإنتاج الغذائي وتوافر الأغذية، وتسعى إلى تطوير نهج مبتكرة لضمان الإنتاج النباتي والحيواني على نحو مستدام، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والتراث الغذائي الجزائري، وتلتزم الشعبة بوضع حلول تكنولوجية وممارسات زراعية بيئية لتحسين إدارة الموارد، والحد من النفايات

¹ <https://crtaa.dz/sa-2/>

² <https://crtaa.dz/avra-2/>

³ <https://crtaa.dz/iapaa-2/>

والخسائر خلال عمليات إنتاج الأغذية وتحويلها وتوزيعها، وتعزيز قدرة النظم الغذائية على مواجهة التحديات البيئية.¹

ج- مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة

تم إنشاء مركز البحث العلمي والتقني للمناطق القاحلة، كمؤسسة علمية وتقنية عمومية، يتمتع هذا المركز بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، ويخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.²

وتتمثل مهام مركز البحوث والدراسات الإقليمية في المناطق القاحلة في:

- تنفيذ وتطوير برامج بحثية علمية وتقنية في المناطق القاحلة و/أو المناطق المهددة بالجفاف أو التصحر.
- إجراء أو المشاركة في أي بحث متعدد التخصصات يتعلق بالمناطق القاحلة.
- المراقبة المستمرة وإنشاء قاعدة بيانات علمية وتقنية حول المناطق القاحلة وضمان معالجتها وحفظها ونشرها.

وتتوزع موارده البشرية ضمن أقسام كما يلي:³

- قسم تسيير وتثمين الموارد المائية.
- قسم تسيير وتثمين الموارد الترابية.
- قسم الموارد البيولوجية.
- قسم زراعة النخيل والبيوتكنولوجيا.
- قسم إيكولوجية الأنظمة البيئية الجافة.
- قسم مكافحة التصحر وزحف الرمال.
- قسم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ <https://crtaa.dz/aea-2/>

² المرسوم التنفيذي رقم 91-478 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-458 المؤرخ في 1 ديسمبر 2003، المتضمن إنشاء مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة.

³ <https://www.crstra.dz/presentation.php/>

د- مركز البحث في الفلاحة الرعوية

مركز البحث في الفلاحة الرعوية مؤسسة علمية وتكنولوجية عامة ذات طابع تقني، يخضع المركز لإشراف وزير البحث العلمي، ويتولى المركز مسؤولية إجراء البحث العلمي وبرامج التطوير التكنولوجي في مجال الفلاحة الرعوية، بما في ذلك:¹

- البحث في إدارة المراعي لمكافحة التصحر وإبتكار ممارسات فلاحية جديدة.
- دراسة الخصائص الغذائية المختلفة لنباتات السهوب لاستخدامها في القطاع الفلاحي الرعوي الصناعي، وتطوير أصناف رعوية جديدة مقاومة ومنتجة في ظروف السهوب.
- استغلال التنوع الجيني للأنواع المحلية لتحسين تكيف النباتات الرعوية.
- تطوير تقنيات جديدة لاستغلال الموارد المائية من خلال إنشاء بنى تحتية مناسبة للري والهيدروليكا الرعوية.
- دراسة الآثار المترتبة على إدارة وتشغيل البنى التحتية وتطويرها.
- دراسة آثار الإجهاد المائي والملحي على تطوير إنتاج الأنواع الرعوية.²
- دراسة الخصائص الظاهرية والجينية وأنظمة الثروة الحيوانية لتحسين أساليب الفلاحة للحفاظ على السلالات الحيوانية المحلية، مع إدخال تقنيات التكنولوجيا الحيوية الجديدة المتعلقة بإكثار الحيوانات.
- البحث عن أفضل العمليات لتحسين وتطوير المنتجات المحلية ومشتقات الثروة الحيوانية، مع تطوير تقنيات تربية حديثة.
- إدخال عمليات جديدة لتحسين الأنشطة التقليدية للمرأة الريفية.
- البحث في الجزيئات النشطة بيولوجيا من أصل نباتي للأغراض العلاجية والصحية النباتية.
- تطوير سلالات ميكروبية محلية ذات أهمية فلاحية وبيطرية وتكنولوجية حيوية (بكتيريا، بكتيريا شعاعية، فطريات، طحالب دقيقة، إنزيمات، جزيئات نشطة حيوية، بروتينات، ودراسة الميكروبيومات والجينومات والنسخ الجيني، والبروتينات، والأيض).

كما تتوزع موارده البشرية لأجل تحقيق الأهداف المرسومة على عدة أقسام، كما يلي:³

¹ المرسوم التنفيذي رقم 19-144 المؤرخ في 29 أبريل 2019، المتضمن مركز البحث في الفلاحة الرعوية.

² <https://crapast.dz/presentation/>

³ <https://crapast.dz/division/>

- قسم بيولوجيا النبات، والتكنولوجيا النباتية، واستخدام الكتلة الحيوية النباتية.
- قسم بيولوجيا الأنظمة الميكروبية وعلوم الأغذية.
- قسم إدارة الثروة الحيوانية والإنتاج والصحة الحيوانية.
- قسم إقتصاديات الفلاحة الرعوية والريفية.

هـ- مركز البحث في البيوتكنولوجيا

مركز البحث في البيوتكنولوجيا هو أول مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بتنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في ميدان البيوتكنولوجيا، ويهدف أساسا إلى تطوير البحث العلمي، وخاصة المطبق في مجال البيوتكنولوجيا بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والإقتصاديين، وكذا تثمين الموارد البشرية في إطار التنمية المستدامة.¹

وتتوزع موارد البشرية الموجهة للبحث في مجال التنمية الفلاحية ضمن أقسام كما يلي:²

1- قسم البيوتكنولوجيا والزراعة

يركز هذا القسم على تلبية الاحتياجات الغذائية عبر تطوير أصناف وسلالات محسنة تتكيف مع أنظمة إنتاج فعالة وصديقة للبيئة، ويهدف البحث إلى تثمين الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والميكروبية المحلية، وفي مجال المحاصيل يسعى إلى تحسين الخصائص الزراعية لزيادة الإنتاج ومقاومة الإجهادات الحيوية وغير الحيوية، وفي مجال الثروة الحيوانية يركز على رفع كفاءة التغذية والإنتاج والتكاثر، أما بالنسبة للكائنات الدقيقة فيعنى بدراسة مسببات الأمراض وإنتاج العوامل المضادة، مستفيدا من أدوات وتقنيات البيوتكنولوجيا وتقنيات الأوميكس.³

¹ المرسوم التنفيذي رقم 99-256 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 07-338 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007 المتضمن انشاء مركز البحث في البيوتكنولوجيا.

² https://www.crbt.dz/ar/?page_id=2121

³ https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1239

2- قسم البيوتكنولوجيا والصحة

يهتم قسم البحث في البيوتكنولوجيا والصحة بالإبتكار والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية لأغراض التشخيص، والعلاج والمراقبة والوقاية من الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان والتي قد تنتقل من وإلى النبات، كما تنصب الأعمال البحثية للقسم على الأمراض غير المعدية خاصة مرض السكري والسرطان، وعلى الأمراض المعدية، ولا سيما الحديثة والمتجددة، وكيفيات علاجها باستخدام الأصناف النباتية، وهذا ما يعتبر أحد أهم مقومات الأمن الغذائي.¹

3- قسم البيوتكنولوجيا الغذائية

يشهد قسم البيوتكنولوجيا الغذائية تطورا مستمرا في استخدام التقنيات الحيوية لتحسين جودة الأغذية ومراقبتها، سواء كانت معالجة أو غير معالجة، ويركز المورد البشري على البحث فيه لتوصيف الموارد الجينية الجزائرية لإنتاج جزيئات حيوية ذات قيمة غذائية، إلى جانب تطوير أدوات حديثة لمراقبة الجودة وتصديق المنتجات الغذائية، ويتمثل الهدف الأساسي في تعظيم الاستفادة من الموارد الجينية والتقدم في البيوتكنولوجيا لضمان غذاء صحي وأصيلي وعالي الجودة يلبي احتياجات قطاع التغذية.²

4- قسم البيوتكنولوجيا والبيئة

يهتم قسم البحث في البيوتكنولوجيا والبيئة أساسا بـ:³

- إصلاح النظام البيئي المتدهور بفعل الأنشطة البشرية المختلفة، في سياق التنمية المستدامة.
- إبتكار البدائل البيولوجية الفيزيائية والكيميائية فعالة بتكلفة أقل، وذلك بالإعتماد على المؤشرات الحيوية للتلوث والإجهاد البيئي.
- إدارة ومعالجة النفايات لمراعاة الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

¹ https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1264/

² https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1141/

³ https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1253/

5- قسم البيوتكنولوجيا الصناعية

تعد التقنيات الحيوية الصناعية أو البيوتكنولوجيا البيضاء من بين التقنيات الأساسية لتنمية الإقتصاد المستقبلي، إذ تركز أبحاث هذا القسم على توظيف النظم البيولوجية في التصنيع والتحويل وتحلل الجزيئات عبر العمليات الأنزيمية أو التخمير لأغراض صناعية، كما يضطلع بدور داعم لبقية أقسام البحث من خلال تصميم العمليات واستغلال النتائج على نطاق شبه تجريبي.¹

6- المحطة الفلاحية التجريبية

إضافة إلى الأقسام البحثية تم إنشاء المحطة الفلاحية التجريبية، حيث تعتبر هذه المحطة والتي تتجاوز مساحتها الإجمالية 45 هكتارا، وسيلة تجريبية مسخرة لأقسام البحث وكذا للمؤسسات البحث والقطاع الإجتماعي والإقتصادي، بهدف إنجاز مختلف المشاريع البحثية والتقنية، والتي تندرج ضمن إطار المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان حسن إستغلالها وتثمينها وخاصة المتواجدة في الجزائر.²

¹ https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1177/

² https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1336/

خلاصة الفصل الثالث:

يمثل المورد البشري الركيزة الأساسية التي تنصهر عندها طموحات الإستقرار الغذائي مع غايات التطوير الزراعي طويل الأمد، إذ لا يمكن تصور بناء منظومة إنتاجية متكاملة بمعزل عن فاعل إنساني يمتلك القدرة على التخطيط والتنفيذ، إن العلاقة القائمة بين الكفاءة البشرية والقدرة على تأمين الغذاء هي علاقة تكاملية، حيث تتحول الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها إلى قيمة مضافة ومحاصيل ومنتجات متنوعة بفضل المهارات والخبرات المتراكمة، ويتجاوز دور الموارد البشرية مجرد الجهد البدني التقليدي، ليمتد إلى أدوار تقنية بالغة التعقيد ومتعددة التخصصات، تضمن جودة المنتجات الغذائية وسلامة الأنظمة البيئية من التلف أو الإستنزاف، مما يجعل الإستثمار في التأهيل العلمي والمعرفي ضرورة حتمية لمواجهة الأزمات المعاصرة، وتبرز هنا الأهمية القصوى للتكامل بين القوى العاملة الميدانية وبين الهيئات المركزية والبحثية، حيث تلعب السياسات العمومية والتشريعات دور الموجه والمحفز لهذه الطاقات، بينما يقع على عاتق المؤسسات العلمية والبحثية إلى جانب التأهيل والتكوين واجب الابتكار وتطوير الحلول التقنية الكفيلة بعصرنة القطاع الفلاحي، إن النجاح في صياغة مستقبل آمن غذائيا يتوقف بالدرجة الأولى على كفاءة المورد البشري في إدارة الموارد وتطويرها بأسلوب عقلاني، يوازن بين سد الإحتياجات الراهنة وحفظ حقوق الأجيال القادمة، مما يجعل من المورد البشري المحرك الفعلي والضامن الوحيد لإستمرارية العطاء في هذا القطاع الحيوي.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية والتحليل

الإحصائي للنتائج

تمهيد:

يستلزم عرض البيانات المتعلقة بدور الموارد البشرية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة إعداداً ومراجعة شاملة للأدوات التي تم بموجبها بناء الدراسة، يبدأ هذا التحديد بتعيين الحدود التي تم فيها تجميع المعطيات، وهي الأطر التي تشمل النطاق المكاني الذي جرت فيه الدراسة، والمجتمع البشري الذي شملته عملية القياس والممثل في الموارد البشرية العمالية التي تمارس النشاطات الفلاحية، إضافة إلى الفترة الزمنية التي تمت فيها مراحل جمع ومعالجة البيانات.

حيث تعتمد صحة النتائج على دقة الأدوات المستخدمة في القياس الإحصائي والتحليلي، لذا يجب عرض خصائص الأداة الأساسية لجمع البيانات، وتوضيح التقنيات الإحصائية التي اعتمدت لمعالجة هذه المعطيات، يلي ذلك عرض مفصل لنتائج إختبارات الثبات والصدق للأداة، والتي تحدد مدى إستقرار القياس، مما يسمح بعرض النتائج وتفسيرها بشكل مباشر.

المبحث الأول: مجالات الدراسة

يعد تحديد الأطر والمراحل التي ينطلق منها العمل البحثي خطوة منهجية أساسية لضمان دقة النتائج وقابليتها للتعميم، وتنقسم هذه الأطر إلى ثلاثة محاور رئيسية، يمثل أولها في الإطار المكاني الذي يحدد النطاق الجغرافي الذي أجريت فيه الدراسة، وثانيها في الإطار البشري الذي يعرف بالمجتمع والعينة المستهدفة بجمع البيانات، وأما ثالثها فيمثل الإطار الزمني الذي يوثق المراحل والمدة الزمنية المستغرقة لإنجاز البحث بمختلف جوانبه النظرية والميدانية، وتشكل هذه المجالات الثلاثة مع المعيار الذي يقوم عليه صدق وصحة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: النطاق المكاني للدراسة

يتطلب تحديد نطاق أي دراسة علمية تعيين الحدود التي تم ضمنها جمع المعطيات وتحليلها، يشمل هذا التحديد الأساسي الإطار الجغرافي الذي يمثل المجال الجغرافي للظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى تحديد المجتمع البشري الذي تم استهدافه بالقياس، هذا الإجراء ضروري لتوضيح البيئة التي تم فيها تطبيق الأدوات المنهجية، مما يضمن دقة المعطيات من خلال الإسناد الجغرافي والسكاني للنتائج المتحصل عليها.

الفرع الأول: المجال الجغرافي للدراسة

تم تحديد المجال المكاني للدراسة ليشمل ثلاث ولايات جزائرية ذات أهمية وتنوع فلاحى متباين، وهي: المدية والمسيلة وأدرار، حيث يهدف هذا الاختيار إلى ضمان شمولية النتائج وتغطية أقاليم جغرافية ومناخية مختلفة، فبينما تمثل ولايتا المدية والمسيلة الأقاليم الوسطى من السهوب والهضاب العليا، التي تركز على الزراعات الموسمية وتربية المواشي والدواجن وتواجه تحديات بيئية وإقتصادية مشتركة، تأتي ولاية أدرار لتمثل الأقاليم الصحراوية، ويعد إدراج عينة من ولاية أدرار بالغ الأهمية، حيث تجسد نموذجا للزراعة الصحراوية الحديثة، وتتميز بتبني تقنيات متطورة لمواجهة الظروف المناخية القاسية، مما يسمح بتحليل تأثير الموارد البشرية وكفاءتها في ظل أنماط فلاحية متباينة.

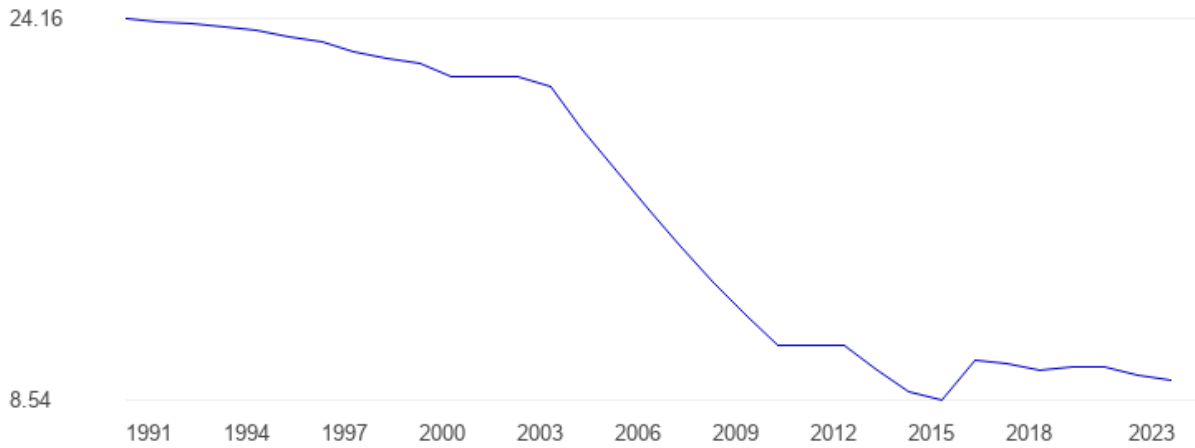
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة أو المجتمع الإحصائي، مجموع الوحدات الإحصائية التي تعنى الدراسة بها لمعرفة خصائصها بدقة، وهي المجموعة التي تشترك في الصفة الأساسية المتعلقة بموضوع البحث، ويتحدد مجتمع الدراسة بناء على المشكلة المطروحة وأهدافها، في هذه الدراسة يتمثل مجتمع الدراسة في الفلاحين من عدة ولايات، ويهدف تحديد هذا المجتمع إلى تقييم أداء الموارد البشرية الفلاحية العمالية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

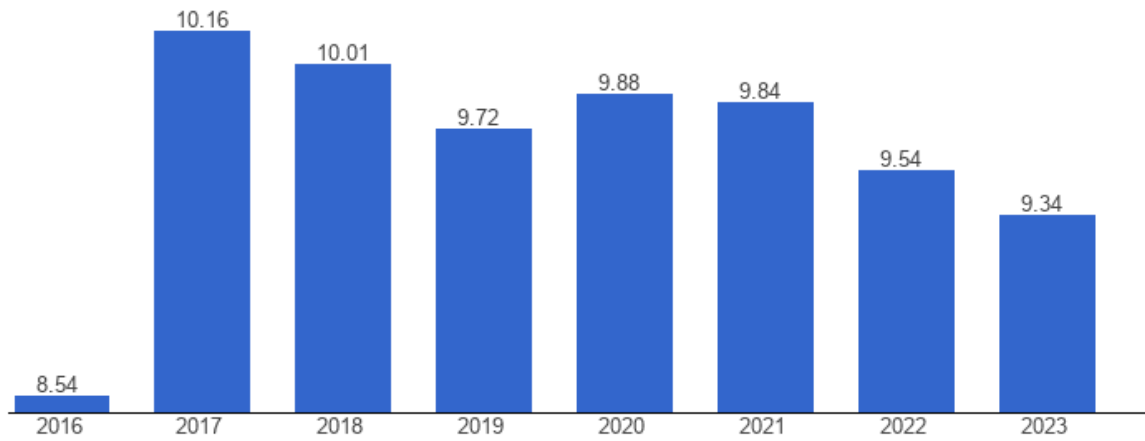
تمثل الموارد البشرية الفلاحية في الولايات المختارة والمتمثلة في المديّة والمسيلة وأدّار المجتمع الأصلي للدراسة، حيث تم التركيز على الفلاحين بشكل مباشر لكونهم المستهدفين بتطبيق الأساليب الفلاحية الحديثة، ويأتي هذا التركيز في سياق يشهده القطاع الفلاحي الوطني من تراجع في نسبة الموارد البشرية الفلاحية العمالية، حيث بلغت 9.34 % سنة 2023، أما بالنسبة للعينة الفعلية للدراسة، فقد اعتمد التحليل على 50 إستمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وهي تمثل نسبة 38.46 % من مجموع الاستمارات الموزعة، وعلى الرغم من إرتفاع عدد الاستمارات المستبعدة حيث بلغت 48 إستمارة، لعدم قابليتها للتحليل، فإن العينة النهائية ذات حجم 50 فرداً، تعتبر كافية وممثلة للمجتمع في الدراسات التي تعتمد على التحليل الإحصائي، مما يسمح بتعميم النتائج المتحصل عليها على المجالات الإجرائية للدراسة.

يظهر الشكل الموالي تطور عدد الفلاحين على المستوى الوطني، رغم ذلك فالإحصاء شمل الفلاحين المسجلين، لذا لا يمكن أن يكون عدد الفلاحين في الشكل هو العدد الكلي للفلاحين، وقد يدل ذلك إما على عدم تسجيل الفلاحين عبر مرور عدة عقود، حيث تراجعت الثقافة التنظيمية لدى أغلب الفلاحين، أو أن ملكة الأرض إنتقلت إلى الورثة والذين بدورهم لم يسجلوا، حيث تظهر العينة أن هناك عددا معتبرا من الفلاحين الذين لا يمتلكون بطاقة الفلاح.

الشكل رقم 02: منحني بياني يتضمن تطور عدد الفلاحين على المستوى الوطني



الشكل رقم 03: أعمدة بيانية تتضمن تطور عدد الفلاحين على المستوى الوطني



المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/Employment_in_agriculture/

حسب الشكل تشير بيانات البنك الدولي إلى مسار متدرج نحو تراجع الموارد البشرية الفلاحية في الجزائر خلال العقود الأخيرة، وهو ما يعكس تحولا واسعا في سوق العمل وتطور أنماط النشاط الاقتصادي، فقد انخفضت نسبة الموارد البشرية الفلاحية العمالية في القطاع الفلاحي إلى 9.34 بالمائة من إجمالي اليد العاملة في البلاد سنة 2023 بعد أن كانت 9.54 بالمائة سنة 2022، بينما سجلت الجزائر منذ بداية الإحصائيات سنة 1991 متوسطا قدره 16.43 بالمائة، ويظهر هذا المسار اتجاهها تنازليا واضحا حيث بلغت أدنى قيمة 8.54 بالمائة سنة 2016 بعد أن سجلت أعلى نسبة 24.16 بالمائة سنة 1991، ويفسر هذا التراجع بالانتقال المتزايد لليد العاملة الفلاحية نحو قطاعات أخرى، وبالتحول الذي قلل الحاجة إلى العمل الفلاحي الدائم داخل الإستغلالات الفلاحية الكبرى عن طريق العمال الموسميين، مع بقاء

مساهمة هذا القطاع مهمة في بنية الناتج الداخلي الخام وفي المؤشرات المتصلة بالإنتاج الفلاحي بشكل عام.

نظرا لإستتاع المساحة الجغرافية وتنوع الأقاليم الفلاحية وصعوبة التواصل مع كل الفلاحين خاصة في ظل عدم إلمام أغلب الفلاحين بالتكنولوجيات الحديثة مم يشكل عقبة في التواصل معهم من خلال منصات التواصل الإجتماعي، لذا فإن إعتقاد منهجية العينة العشوائية الميسرة، هي الطريقة الأمثل لتحقيق أهداف البحث في ظل هذه التحديات الإحصائية، حيث تم التركيز في المجال البشري للدراسة حصريا على الفلاحين الأفراد، واستبعاد الشركات والمستثمرات الفلاحية الكبرى، لضمان تقييم واقع الممارسات الفردية وأثر كفاءة المورد البشري الأساسي، أين تم توزيع 130 استمارة، واسترجع منها 98 إستمارة بنسبة استرجاع تقدر بـ: 75.38% بعدها تم استبعاد 48 استمارة لعدم قابليتها للتحليل الإحصائي إما لعدم جدية المبحوث في الإجابة عليها، أو عدم استكمالها لشروط ملئها ليصبح مجموع الإستمارات الصالحة للدراسة والقابلة للتحليل الإحصائي 50 إستمارة ما نسبته 38.46% من الإستمارات الموزعة، وهي نسبة قابلة للتحليل الإحصائي وممثلة للمجتمع وتسمح بتعميم النتائج.

وفي الجدول رقم 07: وصف مجتمع الدراسة.

130	الإستبانات الموزعة	عينة الدراسة
98	الإستبانات المسترجعة	
48	الإستبانات المستبعدة	
50	الإستبانات القابلة للتحليل	

المطلب الثاني: النطاق الزمني للدراسة

يتناول هذا المطلب تحديد الإطار الزمني الذي استغرقه إنجاز هذا البحث بمراحله المختلفة، ويشمل ذلك الفترة الزمنية المخصصة لإعداد الإطار النظري، والمراحل المتتالية للعمل الميداني من زيارات استطلاعية وإعداد للاستبيان وجمع للبيانات، ويعكس هذا

التحديد المنهجي الفترة الكلية التي استغرقها التحول من مرحلة التخطيط إلى مرحلة الإخراج النهائي للدراسة.

الفرع الأول: مرحلة الإعداد للجزء النظري للدراسة

شملت هذه المرحلة الفترة الممتدة من سبتمبر 2023 إلى غاية جانفي 2025، حيث تم تخصيصها لإنجاز الجزء النظري للبحث، إذ تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة فصول رئيسية، تناولت بعمق الإطار المفاهيمي لكل من الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى استعراض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، وقد ركزت الدراسة النظرية بشكل مكثف على تحليل وتأصيل العلاقات المترابطة بين هذه المتغيرات الأساسية، مما أسس إطارا معرفيا لعملية التحليل الميداني اللاحقة.

الفرع الثاني: مرحلة الإعداد للجزء التطبيقي للدراسة

لقد بدأت الزيارات الإستطلاعية الرسمية للفلاحين في ديسمبر 2024، وذلك في إطار البحث والتقصي عن واقع الممارسات الفلاحية الحديثة ضمن النطاق الجغرافي المحدد للدراسة، تمثلت الأهداف الأولية لهذه الزيارات في التعرف على الوضع عن كثب، وإقامة إتصال مباشر مع عدد من الفلاحين الذين سيمثلون المبحوثين الأساسيين لتوفير المعلومات الضرورية المتعلقة بموضوع البحث.

أولا: مرحلة إعداد إستمارة الأسئلة

تخللت الفترة الممتدة ما بين شهري ديسمبر 2024 وفيفري 2025 زيارات استطلاعية متقطعة لجمع معلومات أولية حول الموضوع، تبعها الشروع في مرحلة إعداد استمارة الأسئلة متمثلة في الإستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم بناء هذه الاستمارة وفقا للأهداف المحددة للدراسة لضمان تغطيتها الشاملة للمتغيرات، وبعد تحديد العينة المناسبة، تم عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة لأخذ رأيهم ومشاورتهم، وبعد إعادة النظر فيها تم عرضها على الأستاذ المشرف لمراجعتها وتدقيقها، وبعد الحصول على الإعتماد النهائي من قبل الأستاذ المشرف، تم الشروع في توزيعها على مجموعة من أفراد مجتمع البحث في الفترة الزمنية ما بين نهاية مارس وجوان 2025.

ثانيا: مرحلة توزيع إستمارة الأسئلة على أفراد عينة الدراسة وتحصيلها

بالنسبة للمقابلات فبدأت من نهاية مارس إلى غاية أواخر جوان 2025، حيث تعد هذه الفترة معتبرة نظرا لإتساع النطاق الجغرافي للدراسة وصعوبة التواصل المباشر مع جميع الفلاحين، لذا تم التواصل مع البعض بشكل مباشر، أما البعض الآخر فتم التواصل معهم عن بعد، وبعد جمع البيانات الميدانية تم الشروع مباشرة في تفريغها ومعالجتها إحصائيا على برنامج spss، ثم القيام بتحليل النتائج وتفسيرها وصياغة الإستنتاجات النهائية لهذا العمل البحثي.

ثالثا: مرحلة تفريغ وجدولة البيانات

عقب الإنهاء من عملية جمع البيانات الميدانية وتحصيل الإستمارات القابلة للتحليل، تم الشروع مباشرة في مرحلة تفريغ البيانات، حيث تم إدخال جميع إجابات الإستمارات المحصل عليها وجدولتها في برنامج الحزمة الإحصائية SPSS إصدار 25، وذلك بهدف تحويل الإستجابات الوصفية والكمية إلى صيغة رقمية مشفرة ومهيأة للمعالجة الإحصائية، وقد تضمنت هذه المرحلة مراجعة دقيقة لسلامة عملية التفريغ لتصحيح أي أخطاء أو تناقضات محتملة، مما يضمن دقة وصحة البيانات التي سيتم الإعتماد عليها في المراحل التحليلية اللاحقة.

رابعا: مرحلة تحليل بيانات الدارسة ومناقشة النتائج

تمثل هذه مرحلة تحليل بيانات الدارسة ومناقشة النتائج المرحلة الختامية للعمل البحثي، حيث تم الشروع في معالجة البيانات المفردة والمجدولة بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية، حيث تضمنت عملية التحليل إستخدام تقنيات التحليل الإستدلالي مثل معامل ارتباط سبيرمان لإختبار العلاقات بين المتغيرات، وقياس مدى الثبات بإستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، وبعد ذلك تم تطبيق أساليب الإحصاء الوصفي كالمتوسطات والانحرافات المعيارية والتكرارات لوصف وتشخيص واقع المتغيرات الفلاحية، وفي الأخير تم تجميع وتفسير النتائج الإحصائية ومناقشتها بعمق في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وصولا إلى صياغة الإستنتاجات النهائية التي تجيب على إشكالية البحث.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها التطبيقية

يبنى التحليل العلمي على أساس منطقي يتمثل في تحديد الطريقة التي تم بها استخلاص البيانات من الواقع، ويعرض هذا المبحث المكونات الأساسية للعمل الميداني، والتي تشمل المنهج الذي وجه عملية البحث، وتحديد المجتمع الذي استمدت منه العينة، والأدوات التي استخدمت لقياس المتغيرات، كما يوضح هذا الجزء التقنيات الإحصائية التي خضعت لها البيانات لغرض التحليل، وهي المحددات التي تضمن الإتساق في عرض النتائج.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

يتأسس أي عمل علمي على قواعد منهجية واضحة تحدد مساره، لذا يتطلب هذا الجزء تحديدا دقيقا للمنهج المعتمد في الدراسة وأدوات جمع البيانات الرئيسية، ويهدف هذا التحديد إلى توضيح الأساس المنهجي الذي سمح بوصف وتحليل واقع الظاهرة المدروسة، وتوثيق المصادر والأدوات التي تم الإعتماد عليها للحصول على المعطيات الميدانية اللازمة.

الفرع الأول: منهج الدراسة

يعتبر المنهج الركن الأساسي في البحث العلمي، كما أن الأساليب والأدوات المستخدمة في البحث تعتبر المحدد الرئيسي للنتائج المتوصل إليها، فصحة النتائج وجودة الإستنتاجات تعتمد بشكل كبير على المواءمة بين طبيعة المنهج والأهداف المرجو تحقيقها، وبناء على طبيعة هذا الموضوع الذي يسعى لوصف وتقييم واقع الموارد البشرية ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتيح هذا المنهج دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة فيها، مما يجعله مناسباً لدراسة حاضر الظواهر والأحداث، ويهدف تطبيق هذا المنهج إلى الوصف والتقييم الدقيق للواقع الميداني والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع الفلاحي وتطويره بشكل منهجي.

الفرع الثاني: وسائل جمع المعطيات الميدانية

تتطلب دراسة أي موضوع تحديدا دقيقا للأدوات المستخدمة في جمع البيانات، حيث يؤثر الاختيار المنهجي لهذه الأدوات على دقة النتائج المتحصل عليها، وبناء على ذلك تم الاعتماد في هذا البحث على أداتين رئيسيتين هما الإستبيان والمقابلة.

لغرض معالجة الجوانب التحليلية للموضوع، تم الإعتماد على استمارة الأسئلة (الإستبيان) كأداة أساسية، والتي صممت لتغطية أهداف الدراسة، حيث أن الإستبيان يعتبر الأداة الأنسب نظرا لإتساع مجتمع الدراسة وصعوبة إستخدام وسائل التواصل من طرف جميع أفراد العينة، وقد تم توزيع 130 إستمارة على الفلاحين في الولايات المذكورة والمتمثلة في كل من المدية والمسيلة وأدرار، مع التركيز على هذه الفئة باعتبارها المستهدف الرئيسي بالدراسة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات

تستدعي سلامة الإجراءات المنهجية تحديدا دقيقا لكل من الأداة المستخدمة في جمع البيانات، والتقنيات الإحصائية المعتمدة في معالجتها، يهدف هذا التحديد إلى توثيق الوسائل التي تم من خلالها تحويل البيانات الخام الميدانية إلى نتائج قابلة للتفسير والتحليل، ويشمل ذلك عرضا مفصلا لأداة جمع البيانات من حيث هيكلها ومحاورها، بالإضافة إلى توضيح شامل لبرنامج المعالجة الإحصائية والأساليب المطبقة، كمقاييس النزعة المركزية والتشتت، واختبارات الارتباط، ومستوى الدلالة، وذلك لضمان الصدق والثبات في قياس المتغيرات.

الفرع الأول: أدوات الدراسة

تقتضي سلامة الإجراءات المنهجية توضيح الوسائل التي تم من خلالها استخلاص البيانات من الواقع الميداني ومعالجتها إحصائيا، حيث يعرض هذا الفرع الأدوات الرئيسية المستخدمة في عملية البحث وتحليل البيانات، والتي تنقسم إلى الأداة المستخدمة في تجميع المعطيات، والبرامج والأساليب الإحصائية المعتمدة لتحليلها وتفسيرها.

أولاً: تصميم وهيكل أداة جمع البيانات

تم الاعتماد كما سبق وذكرنا على أداة الإستبانة لجمع البيانات، حيث تم تصميم إستبيان اشتمل على مقدمة للتعريف بغرض وهدف الدراسة، ثم تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كالآتي:

- المحور الأول: المعلومات العامة للفلاحين: اشتمل على البيانات الشخصية المتعلقة والبيانات المتعلقة بالمؤهل العلمي والخبرة في المجال الفلاحي، وكذا المعلومات المتعلقة بالنشاط الفلاحي.

- المحور الثاني: المعلومات البيئية: ويتضمن بيانات الظروف البيئية والمناخية والأوضاع الإقتصادية.

- المحور الثالث: الأساليب الفلاحية ويتضمن البيانات المتعلقة بالإرشاد الفلاحي والتكوين المهني، بالإضافة إلى التكنولوجيا والإبتكار في العمل الفلاحي.

ثانياً: أدوات التحليل الإحصائي

بغية بلوغ هذه الدراسة لأهدافها وبناء على طبيعتها وحجم عينتها، فقد تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss إصدار 25، والذي يسمح بتحليل البيانات الخاصة بالدراسة من خلال إيجاد مقاييس الإحصاء الوصفي، والمتمثلة في مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت وإحتساب التكرارات والنسب المئوية وغيرها، حيث تم على إعتداد أساليب التحليل الإحصائي التالية:

1- مقياس الإستبيان: تم الإعتماد على مقياس ليجرت، وهو أسلوب منهجي يستخدم في البحوث الإجتماعية والسلوكية لقياس المواقف والآراء، يقوم المقياس على تقديم عبارات للمستجيبين، ويطلب منهم تحديد درجة موافقتهم أو عدم موافقتهم على تلك العبارات، وذلك عبر سلسلة من خيارات الاستجابة المتدرجة والمتناظرة حول نقطة مركزية، ومن بين أشكاله مقياس ليجرت الثلاثي وهو هو شكل مبسط من مقياس ليجرت يتكون من ثلاث درجات للإجابة فقط، يستخدم هذا المقياس عند محاولة تبسيط عملية الإستجابة مع الحفاظ على خيار الحياد، والمقياس الثنائي (القطبي) وهو هو أبسط أشكال المقياس، ويتكون من نقطتين

متناقضتين فقط، ويستخدم المقياس الثنائي عندما يكون الهدف هو توجيه المستجيب على إتخاذ قرار محدد وإلغاء خيار الحياد تماما.

2- معامل الثبات: هو مؤشر إحصائي عادة ما تتراوح قيمته بين 0 و 1 يستخدم لتحديد مدى استقرار وتناسق نتائج أداة القياس (الإستبيان) عند تكرار إستخدامها أو عند إستخدام صيغ مكافئة لها، ويشير إرتفاع قيمة المعامل (قربها من 1) إلى أن الأداة موثوقة وأن نتائجها خالية نسبيا من أخطاء القياس العشوائية، ولقياس ثبات وإستقرار الإحصاءات تم إستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ.

3- معامل إرتباط سبيرمان: يهدف إلى تأكيد أو توضيح مدى التناسق والترابط بين عبارات أو فقرات أداة الدراسة (الإستبيان) مع بعضها البعض، ومع الدرجة الكلية للأداة، ويستخدم لضمان أن جميع الفقرات تقيس المفهوم النظري نفسه، وقد تم الإعتماد على معامل إرتباط سبيرمان وهو أسلوب إحصائي يستخدم لقياس قوة وإتجاه العلاقة الإرتباطية بين متغيرين ترتيبيين، أو بين متغيرات كمية مستمرة لم يتم استيفاء إفتراضات التوزيع الطبيعي الخاصة بها، ولا يعتمد معامل سبيرمان على القيم الفعلية للبيانات، بل يعتمد على رتب تلك القيم، أي أنه يقوم بترتيب البيانات أولا، ثم يحسب الإرتباط بين رتب المتغير الأول ورتب المتغير الثاني، كما يستخدم لقياس العلاقة الرتبية أي العلاقة التي تزيد فيها قيمة أحد المتغيرين مع زيادة الآخر، بغض النظر عما إذا كانت الزيادة خطية أم لا.

4- التكرارات: هي العدد الفعلي للمرات التي يظهر فيها متغير أو قيمة أو فئة محددة ضمن مجموعة البيانات الكلية، تستخدم التكرارات لتنظيم وتلخيص البيانات، وتعرض في جداول تتضمن أيضا النسب المئوية أي التكرار النسبي والتكرارات التراكمية، مما يساعد على فهم توزيع العينة أو الظاهرة المدروسة بشكل واضح وسريع.

5- النسب المئوية: هي طريقة لتمثيل التكرار النسبي لفئة أو قيمة معينة مقارنة بالمجموع الكلي للبيانات، يتم حسابها بقسمة تكرار الفئة على المجموع الكلي للتكرارات، ثم ضرب الناتج في 100، وتهدف إلى تسهيل مقارنة أجزاء العينة أو الظاهرة ببعضها البعض، حيث تمثل النسبة المئوية الجزء من أصل 100.

6- **مخطط الأعمدة البياني:** هو تمثيل رسومي يستخدم لعرض ومقارنة البيانات المتقطعة أو التي في شكل فئات، ويتكون المخطط من مجموعة من الأعمدة المستطيلة ذات العرض المتساوي، حيث يمثل كل عمود فئة أو مجموعة من البيانات، ويمثل إرتفاع أو طول العمود القيمة العددية لهذه الفئة، والتي تكون عادة التكرار أو النسبة المئوية أو المتوسط، ويهدف إلى تسهيل المقارنة المرئية السريعة بين مستويات المجموعات المختلفة، مما يساعد على تحديد أكثر الفئات قيمة أو أقلها قيمة في البيانات.

7- **المتوسط الحسابي:** هو أحد أشهر مقاييس النزعة المركزية وأكثرها إستخداما في الإحصاء الوصفي، يعرف المتوسط الحسابي على أنه القيمة التي تمثل مركز البيانات في مجموعة معينة، ويتم حسابه من خلال جمع جميع القيم في مجموعة البيانات، ثم تقسيم هذا المجموع على عدد تلك القيم الإجمالي، ويستخدم المتوسط الحسابي لتمثيل القيمة النموذجية أو المتوقعة لمجموعة البيانات، ويعتبر أساسيا في مقارنة أداء المجموعات المختلفة، كما أنه يدخل في حساب العديد من المقاييس الإحصائية الأخرى مثل الإنحراف المعياري.

8- **الإنحراف المعياري:** هو أهم مقاييس التشتت في الإحصاء الوصفي، ويقيس مدى إبتعاد أو تباعد نقاط البيانات عن المتوسط الحسابي لمجموعتها، فكلما كانت قيمة الإنحراف المعياري كبيرة، دل ذلك على أن البيانات مشتتة ومتباعدة عن المتوسط، وكلما كانت قيمته صغيرة أي تقترب من الصفر، دل ذلك على أن البيانات متجانسة ومتقاربة حول المتوسط، ويعبر عن الإنحراف المعياري بنفس وحدة قياس البيانات الأصلية، مما يجعله سهل التفسير، من أجل للحكم على تجانس العينة أو دقة التقديرات الإحصائية.

9- **قيمة T:** هي الإحصائية المحسوبة من البيانات عند تطبيق إختبار T، وهو إختبار إحصائي استدلالي يستخدم لتحديد ما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي مجموعتين أو بين متوسط عينة ومتوسط مجتمع إفتراضي، تعبر قيمة T عن حجم الفرق الملاحظ بين المتوسطات مقارنة بالتشتت أي الإنحراف المعياري داخل المجموعات، فإذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج وجود فرق جوهري بين المتوسطات، حيث يستخدم هذا الإختبار لتأكيد أو نفي الفرضية القائلة بأن الفرق بين المتوسطات الملاحظ هو مجرد نتيجة للصدفة أو ما يسمى بالفرضية الصفرية.

10- مستوى الدلالة Sig: هو الإحتمالية التي تشير إلى أن النتائج كالفرق بين المتوسطات أو وجود علاقة إرتباط لم تحدث بسبب تأثير المتغيرات المدروسة، فإذا كانت قيمة الدلالة أصغر من 0.05، تعتبر النتيجة ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن الفرق حقيقي، ويتم رفض الفرضية الصفرية، إذا كانت قيمة الدلالة أكبر من 0.05، تعتبر النتيجة غير ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن الفرق الملاحظ ليس بسبب المتغيرات والعوامل المدروسة، ولا يتم رفض الفرضية الصفرية.

11- تقدير المستوى: تحديد مستوى الظاهرة هو أحد الأهداف الرئيسية للإحصاء الوصفي، ويركز على استخدام المقاييس الإحصائية لتحديد القيمة النموذجية أو المركزية لمجموعة البيانات، الهدف منه هو تلخيص كمية كبيرة من البيانات بقيمة واحدة تمثل مركزها، وتساعد في وصف الأداء عن طريق تحديد متوسط أداء مجموعة ما في متغير معين، وتحديد النزعة من خلال معرفة الفئة الأكثر تكراراً أو القيمة التي تتجمع حولها البيانات.

12- الوزن النسبي: هو مقياس إحصائي يستخدم لتحديد الأهمية النسبية أو مساهمة عنصر ما (فقرة، محور، أو متغير) مقارنة بالعناصر الأخرى التي ينتمي إليها، أو مقارنة بالمجموع الكلي، يستخدم الوزن النسبي لتحديد مدى أهمية كل فقرة أو مجال في تحقيق الهدف الكلي للمقياس، يحسب الوزن النسبي غالباً بالإعتماد على المتوسط الحسابي للفقرة أو المجال، ويتم التعبير عنه كنسبة عددية من أعلى قيمة ممكنة على المقياس.

الفرع الثاني: ثبات وصدق أداة الدراسة (الإستبيان)

تمثل عملية التحقق من ثبات وصدق أداة الدراسة (الإستبيان) خطوة منهجية ضرورية تسبق الشروع في تحليل البيانات النهائية، حيث يهدف هذا الإجراء إلى التأكد من أن الأداة تقيس بالفعل ما صممت لقياسه، وأنها تعطي نتائج متناسقة ومستقرة في القياس، هذا التقييم المنهجي هو الأساس الذي يضمن جودة البيانات المجمعة، ويعطي قيمة ومصادقية للنتائج والإستنتاجات التي سيتم التوصل إليها لاحقاً.

أولاً: ثبات أداة الدراسة:

يتطلب الإجراء المنهجي تقييم مستوى ثبات الإستبيان، والذي يعبر عن مدى إستقرار وإتساق النتائج عند تكرار إستخدام الأداة، ولهذا الغرض تم الإعتماد على معامل ألفا كرونباخ كأحد أكثر المقاييس شيوعاً لتحديد درجة التوافق الداخلي بين فقرات الأداة ومحاورها.

الجدول رقم 08: يظهر ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل ألفا كرونباخ.¹

ترتيب المحور	عنوان المحور	عنوان القسم	عدد العبارات	مجموع عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول	المعلومات العامة للفلاحين	الجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي	9	9	0.775
المحور الثاني	المعلومات البيئية	الظروف البيئية والمناخية	7	18	0.685
		الأوضاع الاقتصادية	11		
المحور الثالث	الأساليب الفلاحية	الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني	15	31	0.881
		التكنولوجيا والإبتكار في العمل الفلاحي	16		
	المجموع		58		0.872

ثانياً: قياس صدق أداة الدراسة حسب المحاور

يهدف تقييم صدق الأداة إلى التأكد من أن الإستبيان يقيس فعلاً المتغيرات والمفاهيم التي صمم من أجلها، وقد تم التحقق من صدق الأداة عبر مرحلتين، شملت الصدق الظاهري وصدق المحتوى، وذلك لضمان أن كل محور من المحاور يعكس المفهوم النظري الخاص به بدقة.

المحور الأول: المعلومات العامة للفلاحين

يتم في هذا المحور حساب الإتساق الداخلي للجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي.

الجدول رقم 09: يظهر الإتساق الداخلي حيث يمثل معامل الارتباط بين الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني والجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي.

¹ إن قياس الثبات الكلي للإستبيان لا يعني جمع قيم معاملات الثبات ثم قسمتها على عدد المحاور، بل تحسب نتيجة عبارات المحور لوحدها، ولا علاقة لها بنتيجة مجموع عبارات الإستبيان كاملة لوحدها.

Correlations

		الإرشاد_ الفلاحي	التنظيم_ الفلاحي
Spearman's rho	Correlation Coefficient	1.000	0.696
	الإرشاد_ الفلاحي Sig, (2-tailed)	.	0.000
	N	50	50
	Correlation Coefficient	0.696	1.000
	التنظيم_ الفلاحي Sig, (2-tailed)	0.000	.
	N	50	50

تشير نتائج تحليل معامل ارتباط سبيرمان بين قسم الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني من المحور الثالث الأساليب الفلاحية وقسم الجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي من المحور الأول المعلومات العامة للفلاحين، إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية وقوة قوية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان للرتب $Rho = 0.696$ ، وبمستوى دلالة $Sig = 0.000$ ، ويعني هذا الترابط القوي أنه كلما ارتفع مستوى وجودة خدمات الإرشاد والتكوين التي يتلقاها الفلاحون، زاد بشكل كبير مستوى وعيهم ومعرفتهم والتزامهم بمتطلبات التنظيم والقوانين الفلاحية، مما يؤكد الدور الأساسي للإرشاد في تعزيز الوعي والالتزام القانوني للموارد البشرية الفلاحية.

المحور الثاني: المعلومات البيئية

أولاً: الظروف البيئية والمناخية

الجدول رقم 10: يظهر الإتساق الداخلي حيث يمثل معامل الارتباط بين الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني والظروف البيئية والمناخية.

Correlations

		الإرشاد_ الفلاحي	الظروف_ البيئية_ والمناخية
Spearman's rho	Correlation Coefficient	1.000	0.131
	الإرشاد_ الفلاحي Sig, (2-tailed)	.	0.364
	N	50	50
	Correlation Coefficient	0.131	1.000
	الظروف_ البيئية_ والمناخية Sig, (2-tailed)	0.364	.
	N	50	50

على الرغم من أن الأدبيات النظرية تؤكد أن الإرشاد الفلاحي يمثل قناة رئيسية لنقل ممارسات التكيف البيئي والتكنولوجيات المقاومة للجفاف، إلا أن نتائج الدراسة أظهرت أن العلاقة بين الإرشاد الفلاحي والظروف البيئية والمناخية غير دالة إحصائياً $Sig = 0.364$ ، ويفسر هذا الغياب في الارتباط بأن غياب الإرشاد الفلاحي في مجال التكنولوجيا الفلاحية الحديثة في أساليب التكيف مع التغير المناخي والبيئي إنعكس سلباً على مدى قدرة الفلاحين على مواجهة التحديات البيئية، مما جعل آرائهم حول الإرشاد منفصلة عن تقييمهم للمشكلات البيئية التي يعانون منها بشكل يومي.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية:

الجدول رقم 11: يظهر الإتساق الداخلي حيث يمثل معامل الارتباط بين الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني والأوضاع الاقتصادية.

Correlations

		الإرشاد_الفلاحي	الأوضاع_الإقتصادية
Spearman's rho	Correlation Coefficient	1.000	0.353
	Sig, (2-tailed)	.	0.012
	N	50	50
	Correlation Coefficient	0.353	1.000
	Sig, (2-tailed)	0.012	.
	N	50	50

إن تحليل معامل ارتباط سبيرمان بين قسم الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني من المحور الثالث الأساليب الفلاحية وقسم الأوضاع الاقتصادية من المحور الثاني المعلومات البيئية، أظهر وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية وقوة ضعيفة إلى متوسطة حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان للرتب $Rho = 0.353$ ، وبمستوى دلالة $Sig = 0.012$ ، وهذا يشير إلى أن تحسن مستوى ونوعية خدمات الإرشاد الفلاحي يؤثر إيجابياً وبشكل دال إحصائياً على الأوضاع الاقتصادية للفلاحين، ولكن هذا التأثير لا يعد قوياً جداً، ويفسر ذلك بأن الأوضاع الاقتصادية تتأثر بعوامل أخرى أكثر قوة ومباشرة، مثل سياسات الأسعار والدعم الحكومي، التي تتجاوز نطاق تأثير الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني، رغم أهميته كعامل مساعد.

وللتأكد من مدى الإتساق الداخلي للأوضاع الاقتصادية وجب حساب معامل الارتباط مع التنظيم الفلاحي للتحقق من صدق الأداة.

الجدول رقم 12: يظهر الإتساق الداخلي حيث يمثل معامل الارتباط بين التنظيم الفلاحي والأوضاع الاقتصادية.

Correlations

		التنظيم_الفلاحي	الأوضاع_الإقتصادية
Spearman's rho	Correlation Coefficient	1.000	0.670
	Sig, (2-tailed)	.	0.000
	N	50	50
	Correlation Coefficient	0.670	1.000
	Sig, (2-tailed)	0.000	.
	N	50	50

أظهر تحليل معامل ارتباط سبيرمان بين محور التنظيم الفلاحي ومحور الأوضاع الاقتصادية وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان للرتب $Rho = 0.670$ ، وبمستوى دلالة $Sig = 0.000$ ، وتشير هذه العلاقة القوية إلى أن مستوى إدراك وإلتزام الفلاحين بالقوانين واللوائح التنظيمية الفلاحية يساهم بشكل كبير ومباشر في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، ويعكس ذلك أن الإطار التنظيمي المنضبط للموارد البشرية الفلاحية ليس مجرد إجراء بيروقراطي، بل هو عامل أساسي لرفع الكفاءة والإنتاج وضمان الإستقرار المالي، مما يؤكد أهمية التنظيم القانوني في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، ومن هنا يتجلى دور الإرشاد الفلاحي في ضمان تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية والإقتصادية.

المحور الثالث: الأساليب الفلاحية

الجدول رقم 13: يظهر الإتساق الداخلي حيث يمثل معامل الارتباط بين الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني والتكنولوجيا والإبتكار في العمل الفلاحي.

Correlations

		الإرشاد_الفلاحي	التكنولوجيا_والإبتكار
Spearman's rho	Correlation Coefficient	1.000	0.519
	Sig, (2-tailed)	.	0.000
	N	50	50
	Correlation Coefficient	0.519	1.000
	Sig, (2-tailed)	0.000	.
	N	50	50

إن نتائج تحليل معامل ارتباط سبيرمان ضمن المحور الثالث الأساليب الفلاحية بين قسم الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني وقسم التكنولوجيا والإبتكار في العمل الفلاحي، تشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية وقوة متوسطة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان للرتب $Rho = 0.519$ ، وبمستوى دلالة 0.000 يعكس هذا الارتباط أن هناك تأثيرا مباشرا للإرشاد على مستوى تبني التكنولوجيا، مما يعني منطقيا أنه كلما ارتفع مستوى جودة الإرشاد الفلاحي الذي يتلقاه الفلاحون، زاد معه إستعدادهم وإهتمامهم باستخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة في العمل الفلاحي، وهذا يبرز الدور الرئيسي للإرشاد كقناة لنقل المعرفة والتكنولوجيا الفلاحية.

المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي لمحاور الإستبيان

يتناول هذا المبحث عرضا للنتائج الإحصائية المستخلصة من إستبيان الدراسة الميدانية، بهدف تحديد وتقييم مستويات إستجابات أفراد العينة تجاه متغيرات البحث المختلفة، حيث يتضمن تحليل خصائص عينة الدراسة، والتحليل الإحصائي لمستويات محاور الإستبيان، وقد تم الإعتماد في هذا التحليل على إستخدام الأدوات الإحصائية الوصفية والاستدلالية، حيث جرى إستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية عن طريق إستخدام مقاييس النزعة والتشتت، وإختبار T ومستوى الدلالة الإحصائية لكل عبارة، وذلك لتحديد مدى دلالة الفروق واتجاهات الاستجابات، وصولا إلى تقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة، ويهدف هذا العرض إلى تقديم الأسس الكمية والكيفية التي سيتم من خلالها بناء المناقشة وتفسير النتائج.

المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة

تناول هذا المطلب عرضا تفصيليا لنتائج التحليل الإحصائي للخصائص الديمغرافية والمهنية التي تم جمعها حول أفراد عينة الدراسة، حيث يهدف إلى تحديد السمات المميزة للعينة من خلال متغيرات أساسية تتمثل الجنس والعمر والمؤهل العلمي والأقدمية في المهنة، بالإضافة إلى خصائص النشاط الفلاحي كنوع النشاط الفلاحي الأساسي ومساحة الأرض المستغلة وعدد العمال، وتعد هذه الخطوة ضرورية لتوفير قاعدة وصفية قوية تمكن من فهم

الإطار الاجتماعي والمهني الذي تعمل ضمنه العينة، مما يسهل تفسير ومناقشة نتائج المحاور الأخرى.

إن تحليل خصائص العينة يتم من خلال نظرية التنمية البشرية المستدامة، وهو ما المنهج الذي يقوم عليه مؤشر التنمية البشرية، وهو مؤشر عبارة عن مركب إحصائي لقياس متوسط العمر المتوقع، ومستوى التعليم أي متوسط سنوات التعليم أو الدراسة المكتملة أو عدد السنوات المتوقعة عند الدخول في نظام التعليم، ومؤشرات مداخل الفرد، والتي يتم استخدامها لتصنيف البلدان لأربع مستويات للتنمية البشرية، حيث يسجل بلد ما أعلى مؤشر للتنمية البشرية عندما يكون العمر أعلى، ويقابله مستوى تعليم أعلى، مع نصيب أعلى للفرد من الدخل القومي الإجمالي، والذي تم تطويره من قبل العالم الإقتصادي الباكستاني محبوب الحق بمساعدة عالم الإقتصاد الهندي أمارتيا سين وعالم الإقتصاد ماغاند ديساي، حيث لا يزال يستخدم لقياس تطور البلد من طرف مكتب التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الفرع الأول: تحليل خصائص المعلومات الشخصية

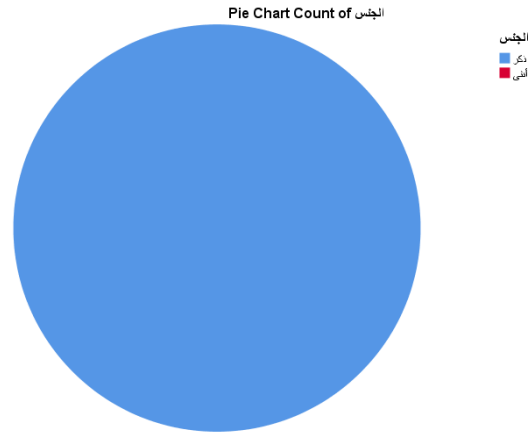
يتناول هذا الفرع تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات الشخصية حسب كل عبارة والمتمثلة في الجنس والعمر والمستوى الدراسي، عن طريق عرض التكرار والنسب المئوية والنسب المئوية الصالحة والتراكمية، ثم تناولها في شكل أعمدة بيانية مع تحليل وشرح مفصل لكل عبارة.

أولاً: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول رقم 14: يمثل متغير الجنس

الجنس					
Valid	ذكر	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التراكمية
		50	100.0	100.0	100.0

الشكل رقم 04: دائرة نسبية تمثل متغير الجنس



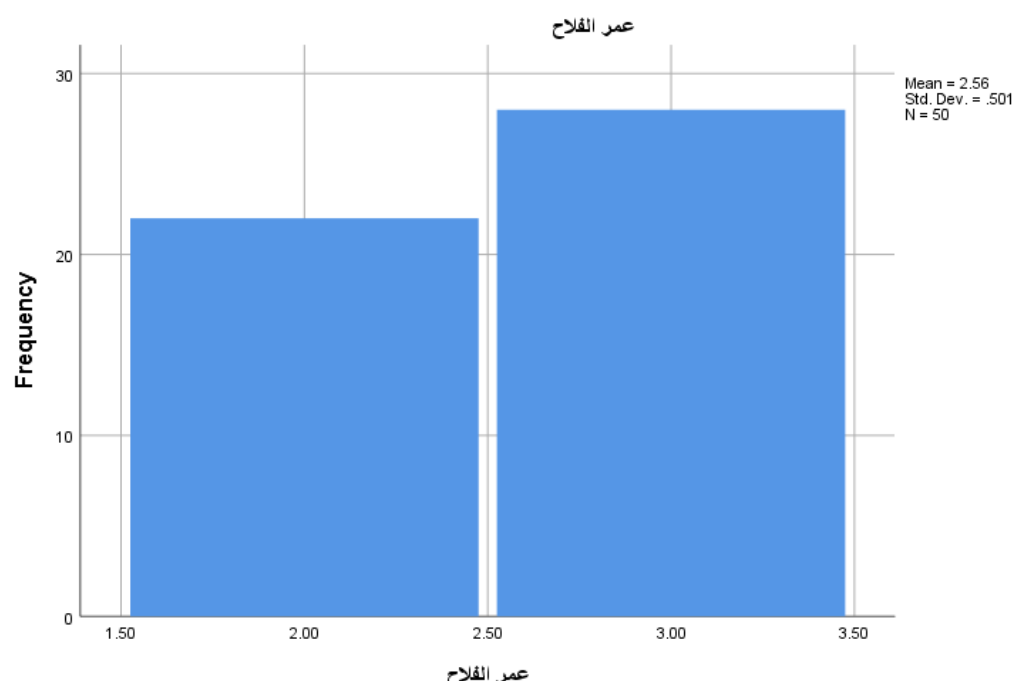
تتكون عينة الدراسة من 50 فلاحا، حيث بلغت نسبة الذكور 100% أي خمسون فردا، في حين لم تسجل أي مشاركة للإناث، حيث يعكس هذا التوزيع الواقع الاجتماعي والثقافي السائد في القطاع الفلاحي بالجزائر، ولكن ذلك لا ينفي مشاركة المرأة الريفية أو الحضرية في النشاطات الفلاحية، حيث تشارك المرأة بصفة خاصة في الصناعات التحويلية كالأجبان مثلا أو الأشغال الفلاحية المنزلية، ولكن لخصوصيات المجتمع الجزائري المحافظ لا يمكننا التواصل مع المرأة، ولطبيعة العمل الفلاحي وصعوبته يظل مجالا يهيمن عليه الرجال تقليديا، مع غياب تام للمرأة في العينة المختارة، مما قد يحد من تعميم بعض النتائج على الجنسين معا، وهو لا يؤثر على نتائج الدراسة لأنها تعني بالموارد البشري الفلاحي بشكل عام بغض النظر عن جنسه أو عمره أو تخصصه أو أي سمات أخرى.

ثانيا: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

الجدول رقم 15: يمثل متغير العمر

		عمر الفلاح			
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التراكمية
Valid	30-40	22	44.0	44.0	44.0
	40	28	56.0	56.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الشكل رقم 05: أعمدة بيانية تمثل متغير العمر



يتبين من توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر، والمكونة من 50 فلاحاً، أن الفئة العمرية 40 سنة فأكثر هي الأكثر تمثيلاً بنسبة 56% وبعدها 28 فرداً، تليها الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة 44% وبعدها 22 فرداً، في حين لم تسجل العينة أي مشاركة من الفئة العمرية الأصغر 20-30 سنة. يعكس هذا التوزيع هيمنة الفلاحين ذوي الخبرة العمرية الأكبر على القطاع الفلاحي في المناطق المدروسة، مما يشير إلى غياب ملحوظ للشباب في ممارسة النشاط الفلاحي، وقد يعزى ذلك إلى عوامل مثل هجرة الشباب الريفي أو عدم جاذبية المهنة للأجيال الجديدة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول استدامة الموارد البشرية في القطاع على المدى الطويل.

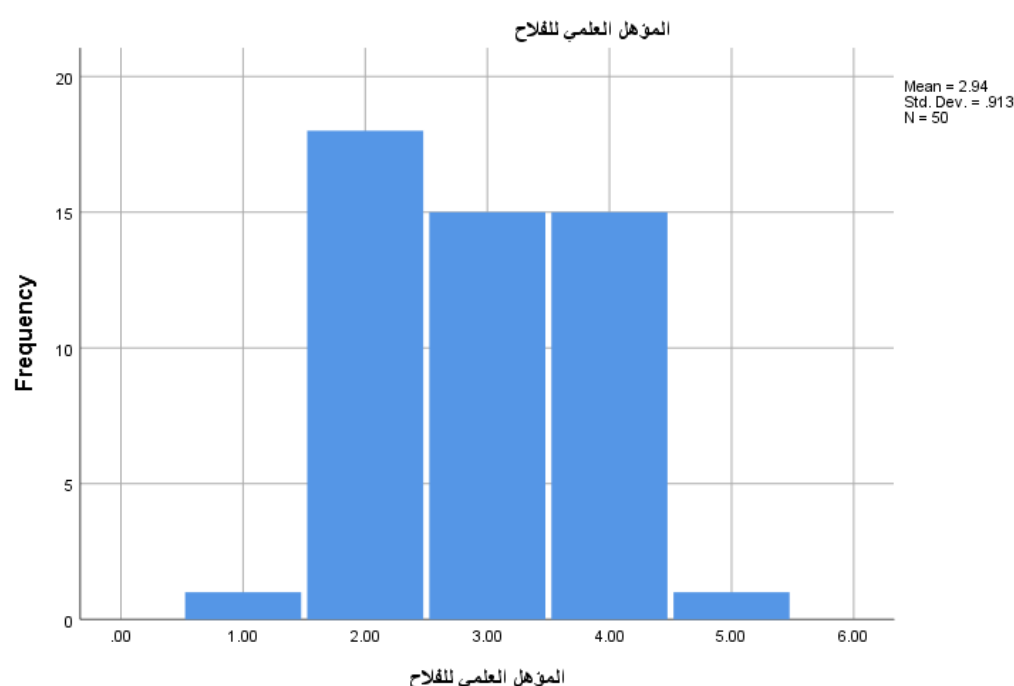
ثالثاً: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم 16: يمثل متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي للفلاح

		النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
	التكرار	الصالحة	المئوية	التراكمية
Valid	لم ألتحق بالمدرسة	1	2.0	2.0
	ابتدائي	18	36.0	38.0
	متوسط	15	30.0	68.0
	ثانوي	15	30.0	98.0
	تقني	1	2.0	100.0
	جامعي	0	0	
	جامعي متخصص	0	0	
	Total	50	100.0	100.0

الشكل رقم 06: أعمدة بيانية تمثل متغير المؤهل العلمي



يظهر توزيع أفراد عينة الدراسة، المكونة من 50 فلاحا، حسب المؤهل العلمي أن المستوى الابتدائي هو الأكثر شيوعا بنسبة 36% بعدد 18 فردا، يليه المستويان المتوسط والثانوي بنسبة متساوية قدرها 30% لكل منهما بعدد 15 فردا لكل مستوى، في حين سجل مستوى لم ألتحق بالمدرسة وتقني نسبة ضئيلة قدرها 2% لكل منهما بعدد فرد واحد فقط، وغاب تماما المستويان الجامعي والجامعي المتخصص بنسبة 0%، يعكس هذا التوزيع مستوى تعليميا منخفضا إلى متوسط بشكل عام بين الفلاحين في المناطق المدروسة، حيث

يغلب غياب التعليم العالي أو المتخصص لدى الفلاحين الأفراد، مما قد يحد من قدرتهم على إستيعاب التقنيات الحديثة والممارسات الفلاحية المستدامة، ويبرز الحاجة الملحة إلى برامج تكوينية وتعليمية مكثفة لرفع كفاءات الموارد البشرية في القطاع الفلاحي.

غير أن غياب المؤهلات الجامعية والمتخصصة ضمن فئة الفلاحين الأفراد لا يعني انعدام الموارد البشرية المؤهلة داخل القطاع الفلاحي بصفة عامة، إذ تتوفر كفاءات علمية وتقنية متخصصة من مهندسين وتقنيين وباحثين تعمل ضمن المستثمرات الفلاحية الكبرى والهياكل التقنية ومؤسسات التأطير والإرشاد الفلاحي، إلا أن حضور هذه الفئة يبقى مرتبطا غالبا بالتنظيمات والإستثمارات الفلاحية المهيكلية أكثر من ارتباطه بالنشاط الفلاحي الفردي التقليدي.

الفرع الثاني: تحليل خصائص المعلومات العامة

يتناول هذا الفرع تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات العامة لكل عبارة، عن طريق عرض التكرار والنسب المئوية والنسب المئوية الصالحة والتراكمية، ثم تناولها في شكل أعمدة بيانية مع تحليل وشرح مفصل لكل عبارة.

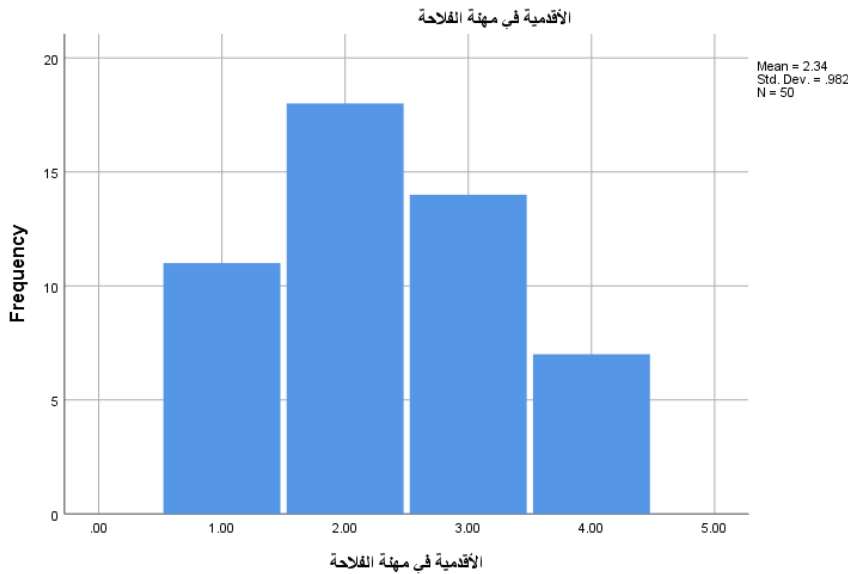
أولا: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية في المهنة

الجدول رقم 17: يمثل متغير الأقدمية في المهنة

الأقدمية في مهنة الفلاحة

		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التراكمية
Valid	0-5	11	22.0	22.0	22.0
	5-10	18	36.0	36.0	58.0
	10-15	14	28.0	28.0	86.0
	15-30	7	14.0	14.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الشكل رقم 07: أعمدة بيانية تمثل متغير الأقدمية في المهنة



يتبين من توزيع أفراد عينة الدراسة، المكونة من 50 فلاحا، حسب متغير الأقدمية في مهنة الفلاحة أن الفئة من 5 إلى 10 سنوات هي الأكثر تمثيلا بنسبة 36% وبعدها 18 فردا، تليها الفئة من 10 إلى 15 سنة بنسبة 28% وبعدها 14 فردا، ثم الفئة الأقل من 5 سنوات بنسبة 22% وبعدها 11 فردا، في حين سجلت الفئة الأعلى أقدمية 15-30 سنة نسبة أقل قدرها 14% وبعدها 7 أفراد فقط، يعكس هذا التوزيع توازنا نسبيا في الخبرة المهنية بين أفراد العينة، مع غلبة خفيفة للفلاحين ذوي الخبرة المتوسطة، مما يشير إلى وجود جيل إنتقالي في القطاع الفلاحي قادر على نقل الخبرات التقليدية مع إمكانية استيعاب الأساليب والإبتكارات الحديثة، غير أن انخفاض نسبة الأقدمية العالية قد يعبر عن تجديد جزئي في الموارد البشرية بالقطاع، الأمر الذي يدعم فرص تطوير الكفاءات من خلال برامج التكوين والإرشاد.

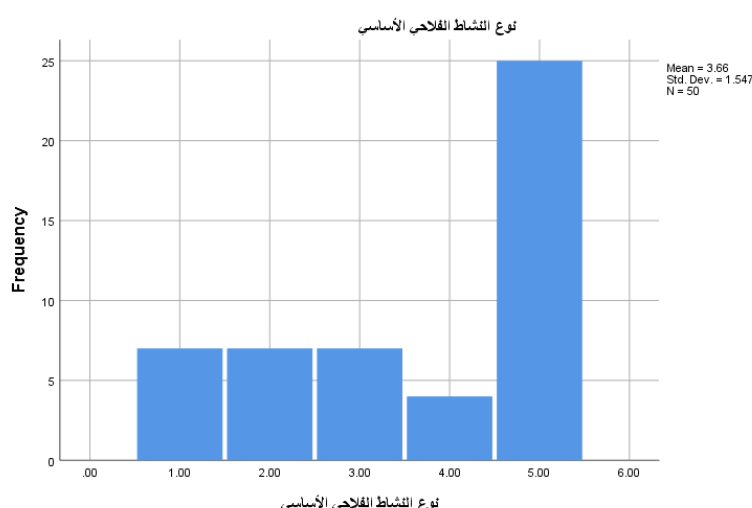
ثانياً: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع النشاط الفلاحي الأساسي

الجدول رقم 18: يمثل متغير نوع النشاط الفلاحي الأساسي

نوع النشاط الفلاحي الأساسي

	النسبة المئوية التراكمية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التكرار	
Valid				
الخضر	14.0	14.0	7	
الحبوب	28.0	14.0	7	
الأشجار المثمرة	42.0	14.0	7	
تربية المواشي	50.0	8.0	4	
فلاحة متنوعة	100.0	50.0	25	
Total		100.0	50	

الشكل رقم 08: أعمدة بيانية تمثل متغير نوع النشاط الفلاحي الأساسي



يظهر توزيع أفراد عينة الدراسة، المكونة من 50 فلاحاً، حسب نوع النشاط الفلاحي الأساسي أن الفلاحة المتنوعة تهيمن بشكل واضح بنسبة 50% وبعدها 25 فرداً، مما يعكس تنوعاً في الممارسات الفلاحية لدى نصف العينة تقريباً، في حين تتساوى أنشطة فلاحة الخضر والحبوب والأشجار المثمرة بنسبة 14% لكل منها وبعدها 7 أفراد لكل نشاط، أما تربية المواشي فتأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 8% وبعدها 4 أفراد فقط، يبرز هذا التوزيع غلبة النهج المتنوع في الإنتاج الفلاحي لدى أفراد العينة، مما قد يساهم في تعزيز الأمن الغذائي المحلي من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بالإعتماد على محصول واحد، ورغم أن الفلاحة المتنوعة تعني

ممارسة الزراعة بمختلف الأصناف مع تربية المواشي غير أنه يشير أيضا إلى ضعف نسبي في التخصص بأنشطة معينة مثل تربية المواشي.

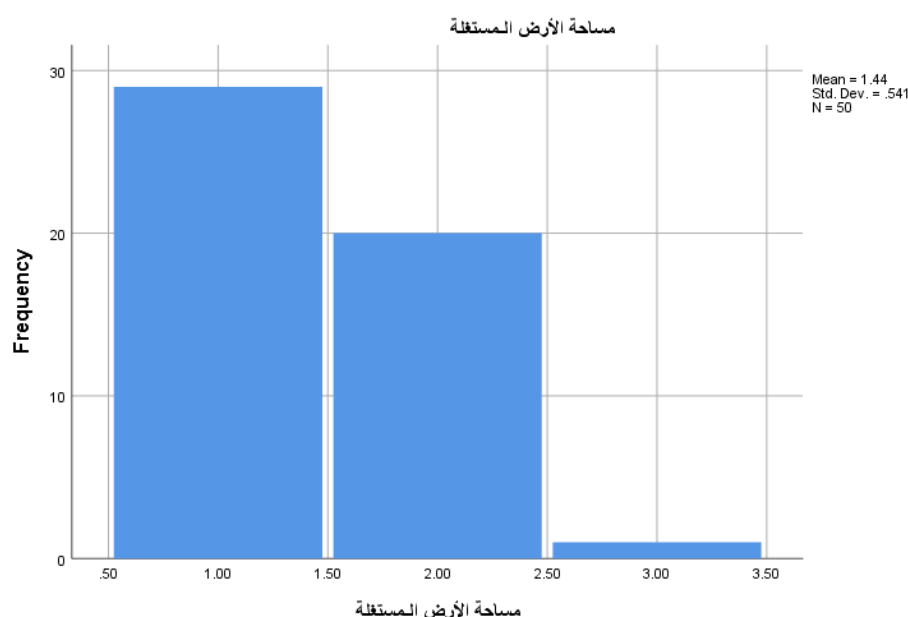
ثالثا: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير مساحة الأرض المستغلة

الجدول رقم 19: يمثل متغير مساحة الأرض المستغلة

مساحة الأرض المستغلة

	النسبة المئوية التراكمية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية	التكرار
Valid أقل من 50 هكتار	58.0	58.0	58.0	29
من 50 إلى 100 هكتار	98.0	40.0	40.0	20
أكثر من 100 هكتار	100.0	2.0	2.0	1
Total		100.0	100.0	50

الشكل رقم 09: أعمدة بيانية تمثل متغير مساحة الأرض المستغلة



يتبين من توزيع أفراد عينة الدراسة، المكونة من 50 فلاحا، حسب متغير مساحة الأرض المستغلة أن الفئة الأقل من 50 هكتارا هي الأكثر بنسبة 58% وبعدها 29 فردا، تليها الفئة من 50 إلى 100 هكتار بنسبة 40% وبعدها 20 فردا، في حين سجلت الفئة الأكبر من 100 هكتار نسبة ضئيلة جدا قدرها 2% وبعدها فرد واحد فقط، يعكس هذا التوزيع هيمنة الفلاحة الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق المدروسة، مما يشير إلى غلبة الملكيات الأرضية المحدودة المساحة بين أفراد العينة، الأمر الذي قد يرتبط بعوامل تاريخية واقتصادية مثل

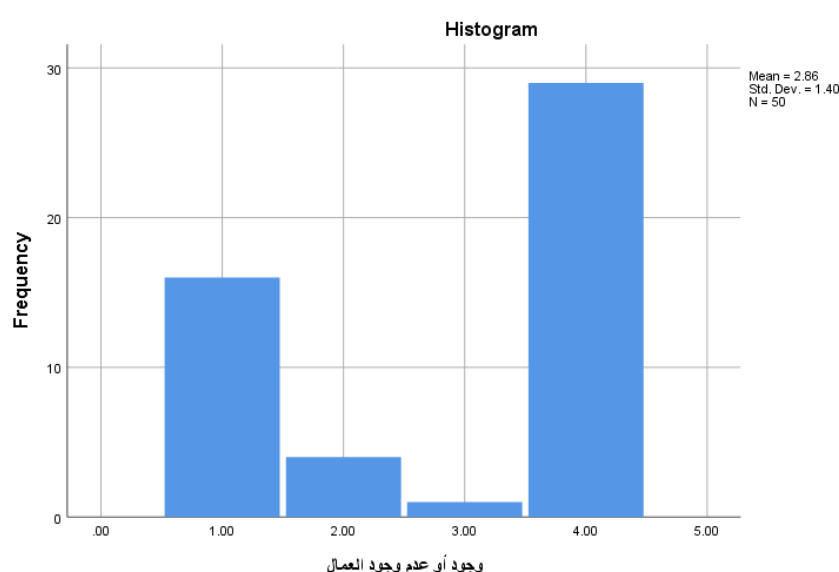
تقسيم الإرث أو صعوبات التوسع، ويبرز في الوقت نفسه تحديات محتملة في تحقيق إقتصاديات الحجم وتبني التقنيات الحديثة التي تتطلب مساحات أوسع، مما يستدعي دعماً خاصاً للفلاحين الصغار لتعزيز إنتاجيتهم ومساهمتهم في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

رابعاً: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد العمال

الجدول رقم 20: يمثل متغير عدد العمال

وجود أو عدم وجود العمال					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التراكمية
Valid	من 1 إلى 5	16	32.0	32.0	32.0
	من 5 إلى 10	4	8.0	8.0	40.0
	أكثر من 10	1	2.0	2.0	42.0
	ليس لدي عمال	29	58.0	58.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الشكل رقم 10: أعمدة بيانية تمثل متغير عدد العمال



يتبين من توزيع أفراد عينة الدراسة، المكونة من 50 فلاحاً، حسب متغير عدد العمال أن الفئة التي لا تستخدم عمالاً على الإطلاق هي الأكثر انتشاراً بنسبة 58% وبعدها 29 فرداً، تليها الفئة التي توظف من 1 إلى 5 عمال بنسبة 32% وبعدها 16 فرداً، في حين سجلت الفئة من 5 إلى 10 عمال نسبة 8% وبعدها 4 أفراد، أما الفئة الأكبر من 10 عمال فكانت نادرة جداً بنسبة 2% وبعدها فرد واحد فقط، يعكس هذا التوزيع طابعاً عائلياً وفردياً غالباً في إدارة الفلاحة لدى

أغلبية أفراد العينة، مما يشير إلى محدودية الاعتماد على الموارد البشرية العمالية الخارجية، وضعف فرص التشغيل في القطاع الفلاحي بالمناطق المدروسة، الأمر الذي قد يرتبط بحجم المساحات المستغلة الصغيرة نسبياً أو بارتفاع تكاليف اليد العاملة، أو ببعد المنطوق الفلاحية عن المناطق الحضرية، أو كذلك عدم الحاجة إلى يد عاملة على مدار السنة، حيث يتم اللجوء إلى اليد العاملة الموسمية خلال أيام قليلة على فترات متباعدة، ويبرز في الوقت ذاته تحدياً يتعلق بتوسيع الإنتاج ورفع الإنتاجية دون تعزيز هيكل التوظيف، مما يستدعي سياسات الدعم التقني والمهني والمالي لتمكين الفلاحين من توظيف عمال إضافيين وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة وشاملة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمستويات محاور الإستبيان

يشمل التحليل الإحصائي المرحلة المنهجية التي يتم فيها معالجة البيانات الكمية المتحصل عليها من الأدوات البحثية، حيث يتم فيه تحويل البيانات الكمية إلى معلومات ذات مغزى ودلالة، إذ تهدف هذه العملية إلى تقييم مستوى استجابات المبحوثين تجاه المتغيرات المدروسة، وتتمحور هذه العملية حول استخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت، لتقييم مستويات استجابات المبحوثين تجاه المتغيرات المدروسة، وتنتج عن ذلك مجموعة من النتائج الكمية التي تستخدم لتحديد الاتجاهات الكامنة في البيانات وتفسيرها، والكشف عن مدى التباين بين الاستجابات.

الفرع الأول: المحور الأول: المعلومات العامة للفلاحين

الجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي

الجدول رقم 21: يمثل مقاييس النزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم الجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي للمحور الأول الخاص بالمعلومات العامة للفلاحين.

يهدف هذا الجدول إلى وصف وتقييم مدى معرفة الفلاحين بالتنظيم القانوني الفلاحي ومدى التزامهم به، حيث أن المقياس المستخدم هو ثنائي (1=نعم، 2=لا)، ونقطة الحياد هي 1.50.

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	تقدير المستوى	الوزن النسبي
1	هل لديك معرفة بالتنظيم القانوني للأراضي الفلاحية	1.7200	0.45356	3.430	0.001	رفض منخفض (ميل نحو لا)	4
2	هل لديك بطاقة الفلاح	1.3400	0.47852	-2.364	0.022	قبول مرتفع (ميل نحو نعم)	1
3	هل أنت منخرط في تعاونية فلاحية أو منظمة مهنية	1.6600	0.47852	2.364	0.022	رفض منخفض (ميل نحو لا)	5
4	هل ترى أن القوانين الحالية تسهل ممارسة النشاط الفلاحي	2.0000	0.00000			رفض تام (إجماع)	7
5	هل تتلقى معلومات أو توجيهات قانونية وتقنية من الجهات المعنية	2.0000	0.00000			رفض تام (إجماع)	8
1-5	توضيح العبارة رقم 5	2.1400	0.70015	6.464	0.000	رفض قوي جدا (ميل نحو لا)	6
6	هل تعتقد أنك تملك كفاءات كافية تؤهلك لتحقيق تطوير نشاطك الفلاحي	1.7000	0.46291	3.055	0.004	رفض منخفض (ميل نحو لا)	2
1-6	توضيح العبارة رقم 6	1.7000	0.46291	3.055	0.004	رفض منخفض (ميل نحو لا)	3

يتبين من خلال تحليل الجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي ما يلي:

أ- هناك إجماع مطلق في عينة الفلاحين على رفض عبارتين، مما يشير إلى وجود تحديات في هذين الجانبين:

- العبارة 4 (تسهيل القوانين): بوسط حسابي قدره 2.00 وإنحراف معياري 0.000، حيث أن هناك إجماع بنسبة 100% على الإجابة بلا، وهذا يؤكد أن الفلاحين يرون أن القوانين واللوائح الحالية ليست سهلة ولا تساعد على ممارسة النشاط الفلاحي.

- العبارة 5 (تلقي التوجيهات): بوسط حسابي قدره 2.00 وإنحراف معياري 0.000، هناك أيضا إجماع بنسبة 100% على الإجابة بلا، هذا يدل على أن الفلاحين لا يتلقون أي معلومات أو توجيهات قانونية وتقنية من الجهات المعنية.

إذن فهذا الإجماع هو دليل إحصائي على وجود تقصير في آليات التسهيل القانوني والتواصل مع الفلاحين.

ب- ضعف المعرفة بالجانب القانوني، حيث تظهر العبارات المتعلقة بالمعرفة القانونية ميلا واضحا نحو الرفض، أي عدم وجود معرفة أو ثقافة قانونية.

- العبارة 1 (معرفة التنظيم القانوني): بوسط حسابي قدره 1.72، وهو أقرب إلى 2 لا، وبدلالة إحصائية قوية $\text{sig} = 0.001$ ، وهذا يشير إلى أن الغالبية تفتقر للمعرفة بالتنظيم القانوني للأراضي الفلاحية وما يتعلق بها.

- العبارة 3 (الانخراط في تعاونية): بوسط حسابي بلغ 1.66، وهو قريب من 2 لا وبدلالة إحصائية $\text{sig} = 0.022$ ، وهذا يؤكد أن غالبية الفلاحين غير منخرطين في تعاونيات فلاحية أو منظمات مهنية.

ج- مدى إمتلاك الكفاءات الكافية، ومدى إتباع التنظيم الإجرائي من خلال الحصول على بطاقة الفلاح

- العبارة 2 (بطاقة الفلاح): بوسط حسابي قدره 1.34 وبدلالة إحصائية $\text{sig} = 0.022$ ، هذا الوسط الحسابي هو الأقرب إلى 1 نعم، ويصنف كأعلى وزن نسبي، وهذا يعني أن الفلاحين لديهم ميل واضح وقوي نحو إمتلاك بطاقة الفلاح، مما يدل على إستجابة جيدة للجانب الإجرائي المتعلق بالبطاقة المهنية.

- العبارة 6 (إمتلاك كفاءات كافية): بوسط حسابي بلغ 1.70 وبدلالة إحصائية قوية $\text{sig} = 0.004$ ، هذا الوسط الحسابي يميل نحو 2 لا، مما يعني أن الفلاحين أنفسهم لا يعتقدون أنهم يمتلكون الكفاءات الكافية لتطوير نشاطهم الفلاحي، وهذا اعتراف مباشر من الموارد البشرية الفلاحية بحاجتها الماسة للتدريب والتكوين.

يدل تحليل قسم الجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي من المحور الأول المعلومات العامة للفلاحين، على وجود فجوة تنظيمية ومعرفية كبيرة، حيث يفتقر الفلاحون إلى المعرفة بالقوانين والتوجيهات، ولا يجدون أنفسهم مدعومين من الناحية القانونية، مما يؤكد الحاجة الملحة لتفعيل دور الهيئات الإرشادية والقانونية.

الفرع الثاني: المحور الثاني: المعلومات البيئية

أولاً: الظروف البيئية والمناخية

الجدول رقم 22: يمثل مقاييس النزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم الظروف البيئية والمناخية للمحور الثاني المعلومات البيئية.

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	تقدير المستوى	الوزن النسبي
7	هل تؤثر نقص/زيادة الأمطار بشكل سلبي على إنتاجك الفلاحي	1.7800	0.97499	2.031	0.048	رفض، منخفض (لا)	4
8	هل تعاني من فترات جفاف متكررة تضر بمحاصيلك	2.0400	0.99714	3.861	0.000		6
9	ما الأثر الذي يسببه الجفاف على نشاطك الفلاحي	1.7800	0.97499	1.604	0.115	رفض، منخفض (لا)	5
10	هل تعتبر أن مياه الري المتاحة غير كافية لتغطية احتياجاتك الفلاحية	1.6800	0.47121	2.701	0.009	رفض، منخفض (لا)	2
11	هل ترى أن المناخ في منطقتك يحد من توسع النشاط الفلاحي (ارتفاع الحرارة، قلة الأمطار، الرياح الشديدة)	1.3000	0.46291	4.230	0.004	قبول قوي، مرتفع (نعم)	1
12	هل لديك خبرة أو مؤهلات تقنية في كيفية تطوير نظام السقي أو الري	1.6800	0.47121	2.701	0.009	رفض، منخفض (لا)	3

يتبين من خلال تحليل الجوانب المتعلقة بالظروف البيئية والمناخية ما يلي:

أ- لقد كانت إجابات العينة حول مدى الإجماع على أن المناخ يمثل تحدياً، حيث أن:

- العبارة 11 هذه هي العبارة ذات أعلى وزن نسبي، حيث أن وسطها الحسابي هو الأقرب إلى 1 نعم، وبدلالة إحصائية قوية، حيث بلغ الوسط الحسابي 1.3 ومستوى الدلالة 0.004، وهذا يظهر أن هناك إقرار قوي وواضح من الفلاحين بأن الظروف المناخية الحالية مثل ارتفاع الحرارة وقلة الأمطار، تمثل عائقاً يحد من قدرتهم على التوسع في النشاط الفلاحي.

ب- لقد كانت إجابات العينة حول التحديات المائية والتقنية كما يلي:

تظهر العبارات المتعلقة بالمياه والتقنية ميلاً نحو الرفض بـ لا، وهذه النتائج دالة إحصائية:

- العبارة 10 المتعلقة بكفاية مياه الري، يظهر ميل العبارات نحو الرفض بلا، مع دلالة إحصائية مؤكدة، حيث بلغ الوسط الحسابي لكل من العبارة 10 (كفاية مياه الري) والعبارة 12 (إمتلاك خبرة تطوير الري) 1.6800، وكلاهما بمستوى دلالة 0.009، هذا الاتجاه الرفض يعني أن الفلاحين يرفضون عبارة مياه الري المتاحة غير كافية، وقد يفسر منطقياً بأنهم يعتمدون على حلول بديلة، أو أنهم يعتبرون الموارد الحالية رغم شحها هي المعول عليها، والأهم هو تأكيدهم عدم امتلاك الخبرة التقنية اللازمة لتطوير نظم الري، مما يجعلهم عرضة لأي نقص مائي مستقبلي ويبرز الحاجة الماسة للتدريب والإرشاد.

ج- فيما يتعلق بالإقرار بالآثار السلبية للعبارات 7 و9، أصبحت هذه العبارات دالة إحصائياً عند مستوى قريب جداً من 0.05، وبالضبط مستوى الدلالة 0.048

- حيث أن العبارة 7 (تأثير نقص الأمطار): بلغ الوسط الحسابي 1.7800 ومستوى الدلالة 0.048، يميل هذا الوسط الحسابي إلى الرقم 2 لا، ولكن الدلالة تؤكد أن الرأي ليس حيادياً، والتفسير المنطقي المقابل هو وجود ميل دال إحصائياً نحو رفض الاعتراف بأن نقص أو زيادة الأمطار تؤثر سلباً على الإنتاج، وهو تعارض قد يكشف أن الفلاح إعتاد على مياه الآبار حيث يتخذ إجراءات بسيطة تمنعه من الإقرار الكامل بالتأثير السلبي لمدى نقص أو توافر مياه الأمطار، خاصة مع تكرار فترات الجفاف فإنه يدفع الفلاح للبحث عن حلول بديلة أكثر إستدامة كحفر بئر أو عدة آبار مزودة بنظام إستخراج آلي، وهو ما يساعد على عدم الإعتماد على مياه الأمطار.

- أما العبارة 9 (ما الأثر الذي يسببه الجفاف على نشاطك الفلاحي) والتي تتضمن الخيارات: 1 تراجع الإنتاج، 2 تلف المحاصيل، 3 نقص المراعي، فقد بلغ الوسط الحسابي 1.7800 مع إنحراف معياري 0.97499 وقيمة مستوى الدلالة 0.115، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، فإن التوزيع الفعلي للإجابات يكشف أن أغلبية المجيبين اختاروا الخيار 1 تراجع الإنتاج، وبالتالي فإن النتيجة تؤكد بأن الجفاف يؤثر سلباً على الإنتاجية والمراعي.

د- بالنسبة للمعاناة من الجفاف

- العبارة رقم 8 فقد بلغ الوسط الحسابي 2.0400 مع إنحراف معياري 0.99714، وقيمة مستوى الدلالة هي 0.000، وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.01، فإن الوسط الحسابي

الواضح نحو الرقم 2 يؤكد أن أغلبية الفلاحين يعانون من جفاف أحيانا، مما يعكس أن الجفاف رغم وجوده، لا يشكل بعد أزمة يومية حادة لدى معظم أفراد العينة، خاصة مع الاعتماد على الري من الآبار أو الخزانات.

- أما العبارة 12 (هل لديك خبرة أو مؤهلات تقنية في كيفية تطوير نظام السقي أو الري) فقد بلغ الوسط الحسابي 1.6800 مع إنحراف معياري 0.47121 وقيمة $\text{sig} = 0.009$ ، وهي دالة إحصائيا عند مستوى 0.01، فإن الوسط الحسابي المنخفض يؤكد أن أغلبية الفلاحين يعترفون صراحة بعدم امتلاكهم الخبرة التقنية الكافية لتطوير أنظمة الري، وهو ما يشكل نقطة ضعف تجعلهم عرضة لأي تفاقم مستقبلي في شح المياه رغم رضاهم الحالي عن الموارد المتاحة، وهو ما يستلزم تفعيل الإرشاد الفلاحي والتكوين والتدريب لهذه الفئة.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية:

الجدول رقم 23: يمثل مقاييس النزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم الأوضاع الاقتصادية للمحور الثاني: المعلومات البيئية.

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	تقدير المستوى	الوزن النسبي
13	هل استفدت من أحد برامج الدعم الفلاحي المقدمة من الدولة	4.4000	1.38505	14.805	0.000	قبول قوي، مرتفع	4
14	لا صعوبات في الحصول على التمويل أو القروض الفلاحية	1.7000	0.46291	3.055	0.004	رفض، منخفض (لا في الغالب)	10
15	هل تستفيد من برامج التأمين الفلاحي ضد الكوارث أو الخسائر	2.0000	0.00000			رفض، منخفض جدا (لا)	6
16	ما أهم العوائق التي تواجهك في الاستفادة من برامج الدعم	2.1277	0.74065	1.182	0.243	متوسط (نقص المعلومات غالبا)	9
17	هل تتلقى دعما أو خدمات من تعاونيات أو جمعيات فلاحية	1.6800	0.47121	2.701	0.009	رفض، منخفض (لا في الغالب)	11
18	هل ترى أن التحفيز المادي والتقني في القطاع الفلاحي يؤثر إيجابا على أدائك	1.0000	0.00000			قبول كامل،	1

	كفاح					مرتفع جدا (نعم)
19	ما هو الجانب الغالب في التحفيزات المقدمة للفلاحين	2.1600	0.99714	1.135	0.262	متوسط (غالبا معدات)
20	هل ترى أن الدخل الفلاحي كاف لتغطية احتياجات أسرتك	2.5400	0.50346	7.584	0.000	رفض، منخفض (لا أو إلى حد ما)
21	هل واجهت صعوبات مالية في الموسم الفلاحي الأخير	1.0200	0.14142	- 24.000	0.000	رفض، منخفض (لا)
22	هل تفكر في ترك العمل الفلاحي والانتقال إلى نشاط آخر	1.9800	0.14142	24.000	0.000	رفض شبه كامل، منخفض (لا)
23	هل ترى أن تطوير البنية التحتية الفلاحية (طرق، كهرباء، ماء، مخازن) يمكن أن يرفع من إنتاجيتك	1.0000	0.00000			قبول كامل، مرتفع جدا (نعم)

يتبين من خلال تحليل الأوضاع الاقتصادية ما يلي:

أ- تظهر ثلاث عبارات إجماعا تاما أو شبه تام، مع إنحراف معياري يقترب من الصفر أو يساويه، مما يؤكد قوة النتائج ودلالاتها

- العبارة 18 (تأثير التحفيز): بلغ الوسط الحسابي 1.0000 بإنحراف معياري صفري، مما يشير إلى إجماع كامل (100 %) على الإجابة نعم، هذا يؤكد أن جميع الفلاحين يرون أن التحفيز المادي والتقني يؤثر إيجابا على أدائهم، كما أن الوزن النسبي لهذه العبارة 1.

- العبارة 23 (تطوير البنية التحتية): بلغ الوسط الحسابي 1.0000 بإنحراف معياري صفري، هذا يؤكد إجماعا كاملا أي بنسبة 100% على الإجابة بنعم، فجميع الفلاحين يرون أن تطوير البنية التحتية (طرق، كهرباء، ماء، مخازن) ضروري ويمكن أن يرفع من إنتاجيتهم، حيث أن هذه العبارة تشارك الوزن النسبي 1.

- العبارة 21 (الصعوبات المالية): بلغ الوسط الحسابي 1.0200 ومستوى دلالة 0.000، هذه القيمة القريبة جدا من 1 نعم، حيث تؤكد قبولاً شبه تام من العينة بأنهم واجهوا صعوبات مالية في الموسم الأخير، هذه العبارة تشارك الوزن النسبي 1، مما يضع الصعوبات المالية على رأس قائمة التحديات.

ب- وضع الدعم العمومي والتمويل:

- العبارة 13 (الاستفادة من برامج الدعم): بلغ الوسط الحسابي 4.4000 وبقيمة T بلغت 14.805، ومستوى دلالة 0.000، وبما أن مقياس هذه العبارة سداسي ونقطة الحياد فيه هي 3.50، فإن الوسط الحسابي 4.4000 يؤكد بشكل دال إحصائياً أن الفلاحين قد استفادوا فعلاً من برامج الدعم المقدمة من الدولة، وقد تمثلت بشكل عام في التجهيزات والخدمات كالكهرباء والسكن الريفي، ومواد أو موارد كالأسمدة.

- العبارة 14 (صعوبات الحصول على التمويل): بلغ الوسط الحسابي 1.7000 بمستوى دلالة 0.004، هذه النتيجة دالة إحصائياً، وبما أن الوسط الحسابي يميل إلى الرقم 2 لا، فإنها تشير إلى أن الفلاحين في العينة يواجهون صعوبات في الإجراءات أو الوصول للحصول على التمويل أو القروض الفلاحية من المؤسسات المعنية.

- العبارة 15 (برامج التأمين): بلغ الوسط الحسابي 2.0000 بإنحراف معياري صفري، هذا يؤكد إجماعاً تاماً 100% على الإجابة بلا أي رفض تام، وهذا يكشف عن غياب مطلق أو إنعدام كامل لبرامج التأمين الفلاحي ضد الكوارث أو الخسائر في مجتمع الدراسة.

ج- تقييم الدخل والمعوقات والاستمرارية

- العبارة 20 (كفاية الدخل): بلغ الوسط الحسابي 2.5400 ومستوى دلالة 0.000، مما يؤكد أن النتيجة دالة إحصائياً، فإن تحليل الوسط الحسابي يكشف أن إلى حد ما هو الاستجابة الأكثر بين الفلاحين، هذا يؤكد اعتبار الدخل الفلاحي غير كافٍ نوعاً ما لتغطية احتياجات الأسرة، خاصة مع عدم وجود أي إشارة للإجابة ب 1 نعم.

- العبارة 16 (عوائق الدعم): بلغ الوسط الحسابي 2.1277 ومستوى دلالة 0.243، هذه العبارة ثلاثية الخيارات (1=طول الإجراءات، 2=نقص المعلومات، 3=ضعف الشفافية)، يميل هذا الوسط الحسابي إلى الخيار رقم 2 نقص المعلومات، مما يؤكد أن نقص المعلومات هو أبرز عائق يواجه الفلاحين في الاستفادة من برامج الدعم أو لمعرفة أو الإطلاع عليها.

- العبارة 19 (الجانب الغالب في التحفيز): بلغ الوسط الحسابي 2.1600 ومستوى دلالة 0.262، مما يؤكد أن النتيجة دالة إحصائياً، هذه العبارة ثلاثية الخيارات، يكشف تحليل الوسط

الحسابي أن الجانب الغالب في التحفيزات المقدمة للفلاحين يميل بشكل واضح وكبير نحو توفير المعدات، وهذا يؤكد أن الفلاحين يعتبرون أن توفير المعدات هو الأكثر تمثيلاً للتحفيزات التي يتلقونها، مقارنة بالدعم المالي أو التكوين.

- العبارة 22 (ترك العمل الفلاحي): بلغ الوسط الحسابي 1.9800 ومستوى دلالة 0.000، بما أن العبارة ثنائية (1=نعم، 2=لا) فنقطة الحياد هي 1.50، هذا الوسط القريب جداً من 2 لا، يؤكد رفضاً شبه كامل لفكرة التفكير في ترك العمل الفلاحي، وهذا يظهر أن هناك ولاء وإصرار على الإستمرار في النشاط الفلاحي رغم الصعوبات المالية والتحديات البيئية.

الفرع الثالث: المحور الثالث: الأساليب الفلاحية

أولاً: الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني

الجدول رقم 24: يمثل مقاييس النزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني، للمحور الثالث: الأساليب الفلاحية.

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	تقدير المستوى	الوزن النسبي
24	هل تدرك معنى الأمن الغذائي	1.7000	0.46291	3.055	.004	ميل نحو الرفض (لا)	9
25	هل تدرك معنى التنمية المستدامة	1.7000	0.46291	3.055	0.004	ميل نحو الرفض (لا)	9
26	كيف تضمن أنه يمكنك تحقيق أحدهما أو كلاهما	3.6600	0.55733	27.405	0.000	الخيار 4 (لا) أدري	1
27	هل استفدت من دورات أو برامج تكوين فلاح	2.0000	0.00000			رفض تام (لا)	11
28	إذا كانت الإجابة نعم، هل كانت هذه الدورات مفيدة في تحسين إنتاجك	2.0000	0.00000			رفض تام (لا)	11
29	هل كنت ملتزماً بحضور تلك الدورات والإستفادة من خبرات علمية ميدانية	2.0000	0.00000			رفض تام (لا)	11
30	هل لديك ملاحظات عن تلك التكوينات أو الدورات أو الإرشادات	2.0000	0.00000			رفض تام (لا)	11
31	هل تتلقى زيارات من مرشدين فلاحين لتوجيهك أو مساعدتك في العمل	2.0000	0.00000			لا أحياناً (رفض شبه تام)	11

32	ما مصدر معلوماتك الفلاحية الأساسية	1.3800	0.53031	-1.600	0.116	الخيار 1 (خبرة ذاتية)	2
33	هل تعتمد على مهندس فلاحى أو خبير في اختيار الأصناف أو الأسمدة	2.9200	0.98644	10.179	0.000	أحيانا/نادرا	5
34	هل لاحظت تحسنا في نوع أو كمية المحاصيل بعد الاستفادة من الإرشاد أو التكوين	2.0000	0.00000			لا أحيانا (رفض شبه تام)	11
35	كيف تتعامل مع المخلفات الفلاحية	1.9200	1.9200	-0.613	0.542	الخيار 1 (أعيد إستخدامها)	4
36	برأيك، هل يساهم الإرشاد الفلاحى في تحقيق زيادة المردودية وتحقق الأمن الغذائي على المستوى المحلي	1.0000	0.00000			قبول تام (نعم)	3
37	هل شاركت في دورات تكوين أو ورشات حديثة حول الفلاحة المستدامة أو التقنيات الجديدة	2.0000	0.00000			رفض تام (لا)	11
38	هل تتلقى دعم إرشادي وتقني بخصوص تطوير نظام الري وترشيد إستغلال المياه من طرف أي هيئة ذات علاقة بالقطاع الفلاحى	2.0000	0.00000			رفض تام (لا)	11

يتبين من خلال تحليل الإرشاد الفلاحى والتكوين المهني ما يلي:

أ- العبارات ذات الانحراف الصفري (الإجماع على الرفض والقبول)

تظهر غالبية العبارات التي تقيس سلوكيات المشاركة والاستفادة إجماعا تاما أو شبه تام من العينة، حيث بلغ الانحراف المعياري صفر أو قيمة قريبة جدا:

- العبارات 27، 28، 29، 30، 31، 34، 37، 38: بلغ الوسط الحسابي 2.0000 بإنحراف معياري 0.00000، هذه النتائج تعني أن هناك إجماعا كاملا على الخيار رقم 2 لا أو إلى حد ما، ويلاحظ من هذا الإجماع أن الفلاحين لم يستفيدوا من دورات تكوين (العبارة 27)، وبالتالي لم تكن مفيدة لهم (العبارة 28)، ولم يكونوا ملتزمين بالحضور (العبارة 29)، ولا توجد لديهم ملاحظات (العبارة 30)، كما يؤكد هذا الإجماع أن الفلاحين لا يتلقون زيارات من مرشدين فلاحيين (العبارة 31)، ولم يلاحظوا تحسنا بعد الإرشاد (العبارة 34)، ولم يشاركوا في ورشات حديثة (العبارة 37)، ولا يتلقون دعما إرشاديا وتقنيا بخصوص تطوير الري (العبارة 38).

وهذه المجموعة من العبارات تشارك أعلى وزن نسبي 11، مما يؤكد الغياب الفعلي لخدمات الإرشاد والتكوين في هذا القسم.

- العبارة 36 (مساهمة الإرشاد): بلغ الوسط الحسابي 1.0000 بإنحراف معياري صفري، هذا يؤكد إجماعاً كاملاً بنسبة 100% على الإجابة بنعم، مما يعني أن الفلاحين يقرون تماماً بأن الإرشاد الفلاحي يساهم في تحقيق زيادة المردودية والأمن الغذائي، على الرغم من عدم الاستفادة منه فعلياً (العبارة 27).

ب- الوعي بالمفاهيم الأساسية والتحديات

- العبارات 24 و 25 (الأمن الغذائي والتنمية المستدامة): بلغ الوسط الحسابي 1.7000 ومستوى الدلالة 0.004 لكليهما، بما أن المقياس ثنائي (1=نعم، 2=لا)، والوسط الحسابي أقرب إلى 2 لا، فإن النتيجة دالة إحصائياً وتؤكد أن هناك ميلاً قوياً نحو عدم الإدراك لمعنى كل من الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حيث أن هذه العبارات تشارك الوزن النسبي 9.

- العبارة 26 (كيفية تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة): بلغت أعلى قيمة وسط حسابي 3.6600 ومستوى دلالة 0.000 في هذا القسم، وهذه العبارة رباعية الخيارات، وبلغ الوسط الحسابي للعبارة 3.6600 هو الأقرب إلى الخيار رقم 4 لا أدري، وهذا يؤكد أن أغلبية الفلاحين لا يدركون كيفية تحقيق الأمن الغذائي أو التنمية المستدامة، مما يتماشى مع ضعف إدراكهم للمفاهيم نفسها المذكورة في العبارتين السابقتين لهذه العبارة.

ج- الاعتماد على مصادر المعلومات والتعامل مع المخلفات

- العبارة 32 (مصدر المعلومات الفلاحية): بلغ الوسط الحسابي 1.3800 بإنحراف معياري 0.53031، ومستوى دلالة 0.116، فالوسط الحسابي يميل نحو الخيار رقم 1 أي الخبرة الذاتية، إلا أن هذا الميل غير قابل للتعميم على مجتمع الدراسة، رغم أن القيمة المنخفضة للوسط الحسابي تشير إلى أن الخبرة الذاتية هي المصدر الأكثر استخداماً بين الفلاحين.

- العبارة 35 (كيفية التعامل مع المخلفات الفلاحية): بلغ الوسط الحسابي 1.9200 ومستوى دلالة 0.542، بما أن مستوى الدلالة تجاوز 0.05، فإن النتيجة غير دالة إحصائياً، مما يعني أن الوسط الحسابي لا يختلف بقيمة كبيرة عن قيمة الاختبار 2.00، لذا فإن تحليل الاستجابات يكشف أن الممارسة الغالبة بين الفلاحين هي الخيار رقم 1 والمتمثلة في إعادة استخدام المخلفات الفلاحية كأعلاف، وهذا يشير إلى أن أغلبية الفلاحين يفضلون إعادة تدوير المخلفات ضمن الدورة الفلاحية.

- العبارة 33 (مدى الاعتماد على الخبير أو المهندس الفلاحي): بلغ الوسط الحسابي 2.9200 ومستوى دلالة 0.000، العبارة رباعية الخيارات، ونقطة المقارنة 2.50، بما أن 2.9200 يميل بوضوح نحو الخيار رقم 3 أي نادرا، فهذا يؤكد أن الاعتماد على مهندس فلاحي أو خبير في اختيار الأصناف والأسمدة يتم بشكل نادر جدا، وهو ما يتماشى مع إجابة المبحوثين حول العبارة 32 بالخبرة الذاتية.

ثانيا: التكنولوجيا والإبتكار في العمل الفلاحي

الجدول رقم 25: يمثل مقاييس النزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم التكنولوجيا والإبتكار في العمل الفلاحي، للمحور الثالث: الأساليب الفلاحية.

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	تقدير المستوى	الوزن النسبي
39	ما نوع الأسلوب الفلاحي الذي تمارسه غالبا	1.3000	0.46291	-25.968	0.004	الخيار 1 (تقليدية) - قبول قوي	2
40	هل تملك الإمكانيات المادية لإقتناء معدات أو آلات فلاحية حديثة	1.9800	.14142	24.000	0.000	ميل نحو الرفض (لا)	9
41	هل تستخدم أي نوع من التكنولوجيا في نشاطك الفلاحي (أجهزة، تطبيقات، آلات ذكية... إلخ)	2.4000	0.91003	3.055	0.004	ميل نحو الرفض (لا)	15
1-41	إذا كانت الإجابة بنعم: هل أنت من يستعمل تلك التكنولوجيات أو آخر	2.4000	0.92582	3.055	0.004	ميل نحو الرفض	16
42	ما نوع التكنولوجيا الأكثر إستخداما لديك	3.1000	1.38873	3.055	0.004	الخيار 4 (لا يوجد)	17
43	هل شاركت أو زرت معارض وطنية أو دولية خاصة بالإنتاج الفلاحي وتكنولوجياته	1.8800	0.32826	-2.585	0.013	رفض (لا)	6
44	هل تعتمد نظام ري حديث لتقليل استهلاك المياه في الري	1.4200	0.49857	-1.135	0.262	قبول (نعم)	4
45	هل تساهم المكننة والتقنيات الحديثة في تقليل الجهد وزيادة الإنتاج	1.7800	0.91003	-1.709	0.094	قبول (نعم) / إلى حد ما	5
1-45	توضيح العبارة رقم 45	1.7800	0.91003	-1.709	0.094	تأكيد (تقليل الجهد والوقت)	5
46	هل ترى أن استخدام التكنولوجيا والرقمنة في الفلاحة يساعد في مواجهة التغيرات المناخية	1.9600	1.00934	-0.280	0.780	غير دال إحصائيا	10
47	هل تساهم مؤسسات الدولة (بإختلاف	2.0000	0.00000			رفض تام	13

						فروعها) في مساعدة الفلاح وتمكينه من التحكم بتكنولوجيات الفلاحة العصرية	
13	إجماع على (لا)			0.00000	2.0000	توضيح العبارة رقم 47	1-47
1	قبول قوي (نعم)	0.000	-4.261	0.86284	1.4800	برأيك، هل تبني الأساليب الفلاحية الحديثة يحقق توازنا بين تحسين الإنتاج وحماية البيئة	48
11	غير دال إحصائيا	1.000	0.000	1.01015	2.0000	هل تعتقد أن مساهمتك في تبني الأساليب الفلاحية الحديثة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني	49
8	غير دال إحصائيا	0.780	-0.280	1.00934	1.9600	في رأيك، هل يمكن لتطوير مهارات الفلاحين في استخدام التكنولوجيا أن يعزز التنمية الفلاحية المستدامة في منطقتك	50
8	الخيار 4 (كلها)	0.002	3.216	1.27520	3.0800	ما هي اقتراحاتك التي تراها مناسبة لتطوير دور الفلاحين في المساهمة في تعزيز الإنتاجية الفلاحية وتنميتها بشكل أفضل مستقبلا	51

يتبين من خلال تحليل التكنولوجيا والإبتكار في العمل الفلاحي ما يلي:

أ- إجماع الفلاحين حول التكنولوجيا

- العبارة 48 (التوازن بين الإنتاج وحماية البيئة): بلغ الوسط الحسابي 1.4800 ومستوى دلالة 0.000، هذه النتيجة دالة إحصائيا، وبما أن الوسط الحسابي قريب جدا من 1 نعم، فإنها تؤكد القبول القوي بأن تبني الأساليب الفلاحية الحديثة يحقق توازنا بين تحسين الإنتاج وحماية البيئة، حيث أن هذه العبارة هي ذات الوزن النسبي 1.

- العبارة 47 والعبارة 1-47 (مساهمة مؤسسات الدولة): بلغ الوسط الحسابي 2.0000 بإنحراف معياري صفري لكليهما، هذا يشير إلى إجماع تام 100% على الإجابة لا، وعلى أن التوضيح هو تجاهل الفلاح ولا توجد أي مساعدات، هذه النتيجة تؤكد غياب مساهمة مؤسسات الدولة في تمكين الفلاح من التكنولوجيا الحديثة.

- العبارة 40 (الإمكانيات المادية لإقتناء معدات أو آلات فلاحية حديثة): بلغ الوسط الحسابي 1.9800 ومستوى دلالة 0.000، هذا الوسط القريب جدا من 2 لا، وهو ما يؤكد رفضا شبه تام من العينة لإمتلاك الإمكانيات المادية لإقتناء معدات أو آلات فلاحية حديثة، وهو ما يعكس وجود عوائق مادية كعدم توفر التمويل لإقتناء المعدات الحديثة كما جاء في إجابات المبحوثين في العبارة رقم 47، أو نقص في التدريب والإرشاد على استخدام التكنولوجيا، وهو ما تدعمه نتائج القسم الأول المتعلق بالإرشاد الفلاحي والتكوين المهني.

ب- ممارسات وأساليب العمل الفلاحي

- العبارة 39 (نوع الأسلوب الفلاحي): بلغ الوسط الحسابي 1.3000 ومستوى دلالة 0.004، بما أن العبارة ذات 5 خيارات ونقطة المقارنة هي 3.00، فإن الوسط الحسابي القريب جدا من 1.00 وهو ما يؤكد أن الأسلوب الفلاحي الغالب الذي يمارسه الفلاحون هو الأسلوب التقليدي، وهذه النتيجة تتوافق مع عدم إمتلاك الإمكانات (العبارة 40) وهي ذات الوزن النسبي 2.

- العبارة 44 (إعتماد نظام ري حديث): بلغ الوسط الحسابي 1.4200، إلا أن مستوى الدلالة 0.262 وهو أكبر من 0.05، مما يعني أن النتيجة غير دالة إحصائيا ولا يمكن تعميمها، إلا أن الوسط الحسابي يميل إلى 1 نعم، مما يشير إلى أن غالبية الفلاحين في العينة يعتمدون نظام ري حديث، وهو عبارة عن الري بالتنقيط لتقليل إستهلاك المياه مع المحافظة على الرطوبة المناسبة في التربة، كما لا يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وهو شائع الإستخدام.

- العبارة 41 و 41-1 (إستخدام التكنولوجيا): بلغ الوسط الحسابي 2.4000 لكلا العبارتين ومستوى دلالة 0.004، بما أن العبارة 41 ثنائية ونقطة المقارنة 1.50، فإن الوسط 2.4000 يؤكد الرفض القوي لإستخدام أي نوع من التكنولوجيا في النشاط الفلاحي، وبالنسبة للعبارة 41-1 (لمن أجاب بنعم)، فإن الوسط 2.4000 في مقياس 1-3 ونقطة مقارنة 2.00، يؤكد أن الممارسة تميل إلى الخيار 2 كراء العتاد مع الحاجة إلى مشغل، أو الخيار 3 لا أستخدام.

ج- آراء الفلاحين حول التكنولوجيا المستقبلية

- العبارة 51 (الاقتراحات المناسبة للتطوير): بلغ الوسط الحسابي 3.0800 ومستوى دلالة 0.002، هذه العبارة ذات 4 خيارات، يميل بوضوح نحو الخيار رقم 4 أي الإجابة بعبارة كلها، فإن هذا يؤكد أن المطلب الأهم للفلاحين لتطوير دورهم في الإنتاجية هو توفير كل من التكوين والدعم التقني والمالي معا.

- العبارة 45 و 45-1 (مساهمة المكننة في تقليل الجهد وزيادة الإنتاج): بلغ الوسط الحسابي 1.7800، لكن مستوى الدلالة 0.094 غير دال إحصائيا، فعلى الرغم من ذلك فإن الميل نحو 1 نعم في العبارة 45، و 1 تقليل الجهد والوقت في العبارة 45-1، يشير إلى أن الفلاحين في العينة يدركون أهمية المكننة في تقليل الجهد وزيادة الإنتاج.

- العبارة 43 (زيارة المعارض الفلاحية): بلغ الوسط الحسابي 1.8800 ومستوى دلالة 0.013، بما أن 0.013 تساوي تقريبا 0.01 أي أنها عند مستوى الدلالة 0.01، فإنها تعتبر غير دالة إحصائيا عند هذا المستوى، والوسط الحسابي يميل إلى 2 لا، مما يؤكد أن المشاركة في المعارض الوطنية والدولية للتكنولوجيا الفلاحية نادرة.

د- النتائج غير الدالة إحصائيا

العبارات 46 و49 و50 جاءت بمتوسطات قريبة من نقطة المقارنة 2.00 أي الإجابة بعبارة إلى حد ما، وبمستوى دلالة مرتفع، أكبر بكثير من 0.05:

- العبارة 46 (مواجهة التغيرات المناخية): ذات مستوى الدلالة 0.780

- العبارة 49 (المساهمة في الأمن الغذائي الوطني): ذات مستوى الدلالة 1.000

- العبارة 50 (تعزيز التنمية الفلاحية المستدامة): ذات مستوى الدلالة 0.780

هذا يعني أن آراء الفلاحين حول قدرة التكنولوجيا على تحقيق الأمن الغذائي أو مواجهة التغيرات المناخية أو تعزيز التنمية المستدامة هي آراء محايدة أو متباينة جدا بين نعم وإلى حد ما، إلا أنه لم يتم الإشارة مطلقا إلى الرفض، فعلى الرغم من أن إرتفاع مستوى الدلالة يشير إلى أن النتيجة ليست دالة إحصائيا، فإن الوسط الحسابي يمثل النقطة الوسطى بين الخيارين الوحيدين المختارين وهما نعم وإلى حد ما، وهذا ما يؤكد وجود إجماع تام بين الفلاحين على أن استخدام التكنولوجيا والرقمنة في الفلاحة يساعد في مواجهة التغيرات المناخية، وتبني الأساليب الفلاحية الحديثة يساهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، وتطوير مهارات الفلاحين في استخدام التكنولوجيا يعزز التنمية الفلاحية المستدامة، وهي إجابات كلها تصب في الاتجاه الإيجابي، حيث لم يرفض أي من أفراد العينة هذا الإعتقاد، وهذا يعكس توافقا جماعيا على أهمية التكنولوجيا في خدمة الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

المبحث الرابع: مناقشة نتائج تحليل محاور الدراسة

تمثل مناقشة نتائج تحليل محاور الدراسة إنتقال التحليل من مجرد عرض الأرقام والمؤشرات الإحصائية إلى مرحلة التفسير والتعمق، بهدف تفكيك وتحليل الواقع الميداني الذي تعكسه إستجابات أفراد العينة، ليشكل أساساً منهجياً لربط النتائج بالمتغيرات النظرية الكبرى للدراسة، إن الغرض الأساسي من مناقشة نتائج تحليل محاور الدراسة ليس فقط تحديد الخصائص العامة أو رصد الاتجاهات السائدة، بل الكشف عن الأسباب الكامنة وتحديد الفجوة بين الإطار النظري وبين الممارسات الفعلية، حيث تقدم هذه المناقشة التفسيرات الأولية للتحديات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المورد البشري بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الفلاحية المستدامة.

المطلب الأول: مناقشة نتائج المحور الأول: المعلومات العامة للفلاحين

يتناول هذا المطلب عرضاً وتحليلاً لنتائج المحور الأول الخاص بالمعلومات العامة للفلاحين، ويتضمن هذا التحليل تحديد الخصائص الديمغرافية والمهنية والتنظيمية لأفراد العينة التي تشكل الموارد البشرية الفلاحية العمالية للقطاع، وتعد هذه البيانات بمثابة الأساس الذي يظهر من خلاله السياق الذي تعمل فيه الموارد البشرية.

الفرع الأول: تفسير خصائص العينة

يتناول هذا الفرع تحليل التركيبة الديمغرافية لأفراد العينة، بما في ذلك متغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي، حيث تهدف هذه المناقشة إلى الكشف عن السمات الأساسية للموارد البشرية الفلاحية العمالية، وفهم كيف يمكن لهذه الخصائص أن تؤثر في توجهات الفلاحين نحو تبني الأساليب الفلاحية الحديثة والإبتكار.

أولاً: الجنس

عادة ما تشير هيمنة الذكور في عينة الدراسة إلى إستمرار النظرة التقليدية للعمل الفلاحي كمهنة تتطلب جهداً عضلياً كبيراً وملكيته ترتبط بالرجل خاصة في المناطق الداخلية والصحراوية، إلا أن وجود كامل العينة من الذكور لا يعني إنعدام مشاركة المرأة في العمل الفلاحي، بل للمرأة مشاركات فعالة في هذا المجال، وفي مختلف النشاطات الفلاحية

والصناعات الغذائية والمنتجات التقليدية، ومن عمق الريف إلى المناطق الحضرية، ومن بساطة الأعمال الفلاحية اليدوية إلى فضاءات التعليم العالي الفلاحي المتخصص والبحث العلمي، ويرجع عدم إدراج المرأة ضمن العينة إلى الطابع الإجتماعي المحافظ للمناطق التي شملتها العينة، حيث تم الإكتفاء بالتواصل مع الفلاح والذي يعتبر فرد من الأسرة الفلاحية.

ثانياً: العمر

التركيز: إذا كان غالبية أفراد العينة يتركزون في فئة الـ 40 سنة فما فوق، فهذا يشير إلى شيخوخة القوة العاملة في القطاع الفلاحي.

الإرتباط المحتمل: تؤثر شيخوخة العينة سلباً على الكفاءة التقنية والإستجابة لبرامج التكوين، مما يزيد من احتمال التمسك بممارسة الأساليب الفلاحية التقليدية (العبارة 39)، ويقلل من الميل للإستثمار في التقنيات الحديثة التي تحتاج إلى صيانة وتعلم.

ثالثاً: المؤهل العلمي

التركيز: إذا كان غالبية أفراد العينة يحملون مؤهلات متوسطة أو أقل (لم يلتحق بالمدرسة، وإبتدائي)، فهذا يعكس إنخفاض رأس المورد البشري المعرفي.

الإرتباط المحتمل: يعد المؤهل العلمي مؤشراً قوياً على قابلية التعلم والإبتكار، فكلما إنخفض المستوى التعليمي، زادت الصعوبة في فهم وتطبيق الإرشادات المعقدة، وفي تبني التقنيات الحديثة (مثل التطبيقات الرقمية أو أنظمة الري المبرمجة)، وهذا يدعم الحاجة الملحة لبرامج تكوين مبسطة وعملية لرفع الكفاءة.

الفرع الثاني: تحليل الواقع الممي والتنظيمي:

يتناول هذا الجزء من المناقشة تحليل الواقع الممي والتنظيمي للفلاحين، حيث يتم الكشف عن السمات المميزة للموارد البشرية الفلاحية من حيث الأقدمية ونوع النشاط، إلى جانب تقييم مدى إنخراطهم ومعرفتهم بالإطار القانوني والمؤسسي، يعد فهم هذه الخصائص ضرورياً لتحديد حجم التحديات التي تواجه المورد البشري وقدرته على الإستجابة لمتطلبات التنمية الفلاحية المستدامة.

أولاً: الأقدمية في المهنة

إذا كانت الغالبية تتركز في فئة الأقدمية المتوسطة من 5 إلى 10 سنوات، تليها فئة الأقدمية العالية من 10 إلى 15 سنة، وهذا يشير إلى تراكم الخبرة الذاتية (العبارة 32) في مواجهة الظروف البيئية والإقتصادية، وهذه الخبرة الطويلة قد تكون سلاحاً ذا حدين، فهي تكسب كفاءة فنية قوية في التعامل مع المحاصيل التقليدية، لكنها قد تشكل في نفس الوقت حاجزاً نفسياً أمام التغيير والابتكار، خاصة إذا لم يتم تحديثها عبر الإرشاد والتكوين، مما يعمق الاتجاه نحو الأسلوب التقليدي (العبارة 39).

ثانياً: نوع النشاط الفلاحي الأساسي

يحدد نوع النشاط (زراعة حبوب، خضر، مواشي،... إلخ) طبيعة التحديات، فإذا ساد نشاط زراعة الحبوب، فهذا يعني أن العينة أكثر تأثراً بنقص الأمطار والجفاف (العبارة 7 و8)، مما يجعلها بحاجة ملحة لتطوير نظام الري (العبارة 44)، والتخصص في نشاط معين يحدد نوع التكنولوجيا المطلوبة، ويبرر الإهتمام بالبحث العلمي، لتطوير أصناف مقاومة أو طرق جديدة للزراعة، وهو ما يرتبط بالفرضية الرابعة.

ثالثاً: مساحة الأرض المستغلة

تعد المساحة مؤشراً على حجم النشاط ورأس المال المستثمر، فإذا كانت المساحة المستغلة كبيرة أكثر من 100 هكتار، فهذا يشير إلى قدرة مالية أكبر على الإستثمار مقارنة بالمساحات الصغيرة، فالمزارع ذات المساحة الكبيرة تكون أكثر ميلاً لتبني المكننة والآلات الحديثة (العبارة 40 و41) لتقليل الجهد والوقت (العبارة 45)، شريطة وجود غلاف مالي مناسب أو توفر الدعم المؤسسي والتمويل المناسب.

رابعاً: عدد العمال

يشير إرتفاع عدد العمال إلى أن النشاط لا يزال يعتمد بشكل كبير على الجهد البشري المكثف بدلاً من المكننة، مما يدعم إنخفاض التبني التكنولوجي الذي تم تناوله في العبارة 41، كما يشير هذا الواقع إلى أن تحسين الإنتاجية يجب أن يبدأ برفع كفاءة الموارد البشرية

من خلال التدريب والتكوين، لتقليل التكاليف التشغيلية قبل الانتقال الكامل إلى الممكنة، وهو ما يبرز دور الموارد البشرية.

خامسا: الجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي

توضح نتائج الإنخراط في التعاونيات (العبارة 3) والحصول على المعلومات القانونية والتقنية (العبارتين 1 و 5) مدى عزلة الفلاح عن الإطار المؤسسي المنظم، وهذه العزلة التنظيمية تضعف من قدرة الفلاح على الاستفادة من برامج الدعم الحكومية (العبارة 13)، وتصبح عليه الحصول على التكوين والإرشاد، مما يفاقم من تحديات رفع الكفاءة.

تعكس النتائج المتعلقة بالجوانب التنظيمية (العبارات 1-6) وجود فجوة معرفية وتنظيمية بين الفلاحين والإطار المؤسسي المنظم للقطاع، فحين أظهرت النتائج إنخفاضا في معرفة الفلاحين بالتنظيم القانوني أو عدم إنخراطهم في التعاونيات، فهذا يؤكد عزلة المورد البشري عن الدعم الرسمي، ويضعف قدرته على الاستفادة من الإمتيازات القانونية والمالية، هذا الواقع يعرقل بشكل مباشر مدى الاستفادة من قرارات التطوير والإبتكار، حيث يرى الفلاح أن البيئة غير مهيأة لممارسة النشاط (العبارة 4)، مما يجعله غير متحفز لرفع كفاءته أو إستثمار ماله في التكنولوجيا الحديثة، وعليه يعد التنظيم المؤسسي عاملا رئيسيا في تحفيز المورد البشري على البحث عن التكوين، كونه يضمن حماية حقوقه ويوفر له المعلومات والتوجهات التقنية الضرورية (العبارة 5 و 6)، غير أن ذلك لا يتحقق حين يعزل المورد البشري الفلاحي نفسه عن الإطار التنظيمي والقانوني.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج المحور الثاني: المعلومات البيئية والاقتصادية

تتم مناقشة نتائج المحور الثاني من خلال تحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات البيئية والإقتصادية التي تشكل الإطار الخارجي لعمل الفلاحين، وصولا إلى تشخيص مدى تأثير التحديات المناخية كالجفاف ونقص المياه والمعيقات المالية كضعف الدعم والتمويل في قدرة المورد البشري على الإستمرار في النشاط الفلاحي، كما يوضح كيف أن هذه الضغوط الإقتصادية والبيئية ترفع من ضرورة التحول لأساليب جديدة قائمة على الكفاءة والتكوين.

الفرع الأول: تفسير تأثير الظروف البيئية

يشير تحليل نتائج العبارات 7 حتى 11 إلى هشاشة بيئية بالغة في القطاع الفلاحي، تتأكد بوجود توافق عال بين الفلاحين على أن نقص الأمطار، وتكرار فترات الجفاف، ونقص مياه الري تمثل عوائق أساسية تهدد الإنتاج وتحد من التوسع الفلاحي، هذا الواقع يؤكد أن الاعتماد على الموارد الطبيعية التقليدية لم يعد كافياً لضمان الأمن الغذائي.

إن هذه الظروف البيئية تستدعي ضرورة ملحة لرفع كفاءة الموارد البشرية، وذلك بالانتقال من المعارف التقليدية إلى إمتلاك مؤهلات تقنية متقدمة في إدارة المياه والفلاحة، هذا الارتباط يبرر الحاجة الماسة إلى الإستثمار في الإرشاد والتكوين لتطوير أنظمة السقي المبتكرة (كما ورد في العبارة 12)، وتوجيه الفلاحين نحو تبني نظام ري حديث لتقليل الإستهلاك (العبارة 44)، مما يرسخ دور الكفاءة البشرية في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: تحليل الأوضاع الاقتصادية

تظهر نتائج تحليل الأوضاع الاقتصادية وجود فجوة تمويلية ومعيقات تشكل عائقاً رئيسياً أمام قدرة الموارد البشرية على التطوير، إذا أشارت نتائج العبارات 13 و14 و15 إلى انخفاض نسبة المستفيدين من برامج الدعم الفلاحي والتمويل والتأمين الفلاحي، وهذا ما يفسر العوائق التي تواجه الفلاحين وتؤدي إلى عدم إستقرارهم الإقتصادي، وغالباً ما يرجع ذلك إلى عدم التسجيل والتصريح لدى الغرف الفلاحية، إذ أن الحائزين على بطاقة الفلاح والذين يمارسون نشاطهم الفلاحي طبق التنظيم المعمول به قد إستفادوا بطريقة أو أكثر من الدعم الفلاحي، سواء عن طريق خدمات كالسكن الريفي وإمدادات الكهرباء أو مواد أولية كالأسمدة والأشجار والأعلاف وغيرها، غير أن صعوبات الحصول على القروض (العبارة 14) تترجم مباشرة إلى عدم قدرة الفلاح على تملك الإمكانيات المادية لإقتناء معدات حديثة (العبارة 40)، كما أن إرتفاع نسبة الإشارة إلى طول الإجراءات ونقص المعلومات كأهم العوائق (العبارة 16) في الإستفادة من الدعم، وهو ما يؤكد أن المشكلة لا تكمن في غياب البرامج كليا، حيث أن الدولة تدعم وتضمن النشاط الفلاحي وتنوع طرق إستغلال الأراضي الفلاحية، وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة النشاط الفلاحي دون تسجيل أو تصريح غير مرتبطة بأي متابعة أو عقوبات أو إلزامية للتسجيل، أما بالنسبة لطول مدة إجراءات الدعم الفلاحي، فمن المحتمل

أن يعود ذلك إلى عدم توافق الملفات مع التنظيمات السارية، وهذا تفسره إجابات العبارتين 1 و2، أو نتيجة للكم الهائل من الملفات التي تستدعي المعالجة، أو قد يعود ذلك إلى ضعف فعالية الجهاز الإداري والمؤسساتي المحلي في تمكين الفلاحين من الدعم، حيث أن الإقرار بعدم كفاية الدخل الفلاحي (العبارة 20) وتفاقم الصعوبات المالية (العبارة 21)، يؤدي في النهاية إلى التفكير في ترك العمل الفلاحي (العبارة 22)، هذا التهديد بالهجرة يشكل دليلاً قوياً على أن ضعف الدعم المادي والتقني يقتل رغبة المورد البشري في التطوير والإبتكار، ويضعف حافزه لرفع كفاءته، مما يؤكد الحاجة الملحة للتحفيز المادي والتقني (العبارة 18) لتأمين الإستدامة البشرية والإقتصادية للقطاع.

الفرع الثالث: مناقشة العلاقة بين الدخل والرغبة في التطوير

تعد العلاقة بين العائد الإقتصادي والرغبة في الإستمرار والتطوير علاقة طردية، فحين أظهرت النتائج أن الدخل الفلاحي ليس كافياً (العبارة 20) وأن الفلاحين يواجهون صعوبات مالية (العبارة 21)، فهذا يفسر التهديد المتمثل في ترك العمل الفلاحي (العبارة 22)، هذا التهديد يؤكد أن غياب الأمان الإقتصادي، الناتج عن ضعف الدعم وصعوبات الإكتفاء المالي من العمل الفلاحي، لا يقوض فقط إستدامة النشاط الفلاحي، بل يقتل أيضاً حافز المورد البشري لرفع كفاءته والإبتكار، فالفلاح الذي لا يغطي دخله إحتياجاته الأساسية لن يكون مستعداً للمخاطرة والإستثمار في التقنيات الحديثة، مما يعرقل جهود تحقيق التنمية الفلاحية.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج المحور الثالث

يتناول هذا الجزء مناقشة نتائج المحور الثالث، الذي يمثل نقطة إلتقاء بين المورد البشري وأساليب التنمية الفلاحية، كما يركز هذا المحور على تقييم واقع الفلاحين من حيث مدى إستفادتهم من الإرشاد والتكوين، وقدرتهم على تبني الأساليب الفلاحية الحديثة والتكنولوجيا، وتهدف هذه المناقشة إلى قياس كفاءة الفلاحين وجاهزيتهم للتحويل نحو الإنتاج المستدام، وربطها بالمعيقات التي تم تشخيصها سابقاً.

الفرع الأول: الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني

يتم تحليل واقع خدمات الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني المقدمة للفلاحين، بهدف تقييم مدى مساهمة هذه الآليات في رفع كفاءة المورد البشري وبناء الوعي المفاهيمي لديه، وهو ما يدعم الفرضية المتعلقة بتأثير مساهمة الموارد البشرية في رفع الكفاءة الفلاحية بالإعتماد على البحث العلمي والإرشاد والدعم في استخدام التقنيات الفلاحية الحديثة على تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

أولاً: تفسير الوعي بالمفاهيم

يكشف تحليل هذه العبارات عن فجوة معرفية في أساسيات العمل التنموي، بالتوازي مع إعتقاد قوي على الخبرة الذاتية، إذا أظهرت نتائج العبارتين 24 و 25 أن نسبة كبيرة من الفلاحين لا تدرك بوضوح مفهومي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، فهذا يمثل عائقاً حقيقياً أمام التخطيط الإستراتيجي للنشاط، حيث لا يمكن للمورد البشري أن يساهم بفاعلية في تحقيق هدف وطني ما لم يكن واعياً بأبعاده وأهدافه، ويفسر هذا الضعف المعرفي نتائج العبارة 32، التي من المرجح أن تشير إلى أن الخبرة الذاتية والوراثة العائلية هما المصدر الأساسي للمعلومات الفلاحية، على حساب التكوين الرسمي والإرشاد الفلاحي، وهذا الإعتماد على الخبرة غير المحدثة يفسر التمسك بالأساليب التقليدية (العبارة 39)، ويؤكد ضرورة أن تكون برامج الإرشاد والتكوين المستقبلية مركزة ليس فقط على التقنيات التطبيقية، بل أيضاً على بناء الوعي والمعرفة بالمفاهيم التنموية الحديثة، لربط العمل اليومي للفلاح بالأهداف الوطنية الكبرى.

ثانياً: تحليل واقع التكوين والإرشاد

يشير تحليل واقع التكوين والإرشاد إلى فجوة كبيرة بين الإحتياج والواقع التطبيقي، مؤكداً فشل آليات الدعم المباشر للمورد البشري، إذا أظهرت النتائج إنخفاضا في نسبة الفلاحين الذين استفادوا من دورات التكوين (العبارة 27) أو الذين تلقوا زيارات من مرشدين فلاحين (العبارة 31)، فهذا يؤكد ضعف التغطية والوصول لخدمات الإرشاد، كما أن عدم إلتزام الفلاحين بحضور الدورات (العبارة 29)، إن وجدت، يعود غالبا لكونها غير عملية، أو أنها لا تتناسب مع متطلباتهم، أو بسبب تعارضها مع أوقات الذروة الزراعية، ورغم ضعف التغطية،

فإن نتائج العبارة 28 و34 (التي تتعلق بمدى فائدة الدورات وتحسن المحاصيل بعد الاستفادة منها) من المرجح أن تكون إيجابية في حالة وجود الدورات وحضورها، هذا التباين يؤكد أن خدمات الإرشاد والتكوين، عندما تقدم فإنها تكون ذات فاعلية، مما يدعم الفرضية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة تكاملية تربط بين إدارة المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، بحيث يتوقف مستوى تجسيد الهدف بمستوى التنظيم المؤسسي وبمدى كفاءة المورد البشري ومستوى تكوينه، والفرضية الرابعة حول مدى الإعتماد على البحث العلمي والإرشاد والدعم في استخدام التقنيات الفلاحية الحديثة على تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، ويشير إلى أن المشكلة تكمن في نظام تفعيل خدمات الإرشاد وليس في قيمتها.

إن إجابات الفلاحين الإيجابية على العبارة 36 و38 (التي تسأل عن مساهمة الإرشاد في زيادة المردودية وترشيد استغلال المياه)، تثبت أن المورد البشري واع تماما بالدور الإستراتيجي للإرشاد في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، ولكن هذا الوعي يصطدم بنقص الدعم الإرشادي والتقني الفعلي على أرض الواقع (كما يتضح من العبارة 38).

هذا الواقع يبرر الفرضية الثانية في أن الإقتصار على المنظور التقليدي للنشاط الفلاحي يعيق التحول إلى المنظور التنموي المتكامل ولا يساير التغيرات الهيكلية التي يشهدها العالم، ويؤكد ضرورة إعادة هيكلة برامج الإرشاد لتكون أكثر إستهدافا ومرونة وأكثر ارتباطا بتحديات التغير المناخي (العبارات 7-11) ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة.

الفرع الثاني: التكنولوجيا والإبتكار في العمل الفلاحي

يمثل هذا الجزء من المحور إختبار مدى إستعداد المورد البشري للتحول نحو التنمية الفلاحية المستدامة، حيث يتم تحليل واقع تبني التكنولوجيا والأساليب الفلاحية الحديثة والإبتكار، وتهدف المناقشة إلى الكشف عن الفجوة بين الوعي بأهمية المكننة، وبين الظروف المادية والمؤسسية التي تؤثر على مدى الإستخدام الفعلي لهذه التقنيات.

أولا: تفسير الفجوة بين الوعي والتبني

يعتبر هذا التناقض بين النتائج النقطة الأكثر دلالة في المحور، حيث يكشف عن الفجوة الحقيقية بين الإدراك والتطبيق، إذ تشير نتائج العبارة 39 إلى أن غالبية الفلاحين

يمارسون الأساليب التقليدية في عملهم الفلاحي، هذا يؤكد أن واقع الحال الفعلي للإنتاج لا يعتمد على التكنولوجيا أو الابتكار، وتظهر نتائج العبارة 45 (حول مساهمة المكننة والتقنيات الحديثة في تقليل الجهد وزيادة الإنتاج) أن هناك إقرارا واسعا وإيجابيا من الموارد البشرية بأهمية التكنولوجيا وفوائدها المباشرة.

هذا التباين يوضح أن المشكلة لا تكمن في جهل المورد البشري بفوائد الأساليب الحديثة أو مقاومته الفكرية لها، بل تكمن في معوقات خارجية تحول دون ترجمة هذا الوعي إلى تبني عملي، وهي معوقات تنحصر بشكل رئيسي في: القدرة المالية على الاقتناء (العبارة 40)، وغياب دعم مؤسسات الدولة في تمكين الفلاح من التحكم بتكنولوجيات الفلاحة العصرية (العبارة 47)، ونقص التكوين التقني المتخصص (كما تم مناقشته في محور الإرشاد).

إن هذه الفجوة تؤكد أن المورد البشري هو محرك التغيير ومستعد له فكريا، لكن المستوى التعليمي وغياب الإرشاد والمعوقات الإقتصادية هي التي تبقى الإنتاج محصورا في دائرة الأسلوب التقليدي.

ثانيا: تحليل المعوقات المباشرة

يربط هذا التحليل بين العوائق الخارجية وواقع التطبيق، حيث أن إرتفاع نسبة إجابة لا على العبارة 40 (إمتلاك الإمكانات المادية لإقتناء المعدات الحديثة) يوضح أن رأس المال المالي هو المعيق الأول والأساسي لتبني التكنولوجيا، فهذه العبارة بمثابة مرآة مباشرة لنتائج المحور الثاني المتعلقة بضعف التمويل وصعوبات الحصول على القروض (العبارة 14)، ويتأكد هذا العائق الإقتصادي في النشاط الفلاحي، فمن المرجح أن تكون النتائج على العبارة 47 (مساهمة مؤسسات الدولة في تمكين الفلاح من تكنولوجيات الفلاحة العصرية) قد أشارت بأغلبية ساحقة إلى النفي، هذا الغياب للدعم يعطل فعالية المورد البشري الواعي بضرورة التغيير، كما يؤدي هذا العائق المالي (العبارة 40 والعبارة 47) إلى النتيجة المتمثلة في إنخفاض الإستخدام الفعلي للتكنولوجيا (العبارة 41)، حيث يجد الفلاح نفسه معزولا، غير قادر ماديا، ومحروم من الدعم التقني والمالي اللازم لتحديث نشاطه، وهذا يثبت أن الإستثمار في البنية التحتية الداعمة أهم من مجرد رفع الوعي، كما أن الدعم المالي من الدولة دون الأخذ في الاعتبار الثقافة القانونية والمستوى التعليمي المناسب وكذا الإرشاد، قد يؤثر سلبا على

النشاط الفلاحي وبالتالي على نتائج هذا التمويل والإقتصاد الفلاحي ككل، وقد يؤثر سلبا حتى على البيئة، ويرجع ذلك في سوء إختيار الأصناف النباتية والحيوانية و سوء إختيار وإستعمال المواد العضوية.

ثالثا: مناقشة المخرجات والحلول

تمثل نتائج هذه العبارات خلاصة للإدراك الكلي للمورد البشري وخطواته المقترحة للتطوير، حيث تؤكد جودة الوعي رغم سوء واقع التبني، حيث يشير التوافق العالي والإجابة الإيجابية على العبارتين 49 و 50 إلى أن الفلاحين يمتلكون وعيا إستراتيجيا كاملا بأن مساهمتهم في تبني الأساليب الحديثة والتكنولوجيا لا يقتصر أثرها على مردوديتهم الذاتية فحسب، بل تمتد لتعزز الأمن الغذائي الوطني والتنمية الفلاحية المستدامة في المنطقة، هذا الوعي يثبت أن المورد البشري ليس المشكلة بل هو الحل المرتقب، كما أن الإجابات الختامية على مقترحات التطوير هي الدليل الفعلي على تشخيص الفلاحين لمشكلاتهم، إذا أظهر التحليل أن الخيار الغالب كان "كلها" (توفير التكوين، والدعم التقني، والدعم المالي)، وهو ما يؤكد أن المورد البشري يدرك أن مشكلة التنمية الفلاحية هي مشكلة مركبة ولا يمكن حلها بعامل واحد.

تقدم هذه النتائج دعما قويا على التأثير الإيجابي للمساهمة الفعالة للموارد البشرية، ولكنها تشير أيضا إلى أن هذا التأثير لن يتحقق إلا عبر تفعيل جميع المحفزات الخارجية المتمثلة في الدعم المالي والتقني والتكويني معا، مما يدفع إلى تبني سياسات شاملة لسد الفجوة بين مستوى الوعي والإمكانات.

خلاصة الفصل الرابع:

تشكل عملية التحليل الإحصائي للبحث الميداني حجر الزاوية في تحويل التصورات النظرية إلى نتائج ملموسة تعكس الواقع الفعلي للمتغيرات المدروسة، والتدقيق في خصائص المجتمع البشري المتمثل في الموارد البشرية الفلاحية، حيث استلزم ذلك ضبط الأطر الجغرافية والبشرية والزمانية لضمان دقة البيانات المحصل عليها، كما يستند إلى منهجية علمية اعتمدت على أدوات قياس العينة والتي خضعت لإختبارات الصدق والثبات لضمان إستقرار النتائج وموثوقيتها، مع توظيف حزمة من تقنيات التحليل الإحصائية التي سمحت بترجمة إستجابات العينة إلى مؤشرات رقمية دقيقة، إن الانتقال من مرحلة التكميم الحسابي، المعتمد على مقاييس النزعة المركزية والتشتت، إلى مرحلة التفسير الكيفي أتاح فهما أعمق للأساليب الفلاحية والسياسات العمومية، مع تقدير مدى الإختلاف القائم بين مستوى التخطيط والممارسات الميدانية، من خلال تفكيك المعطيات بأساليب رقمية للكشف عن المسببات الكامنة وراء الظواهر المرصودة، مما يوفر قاعدة لمناقشة المسارات التنموية في القطاع الفلاحي، وبذلك يمكن تقديم رؤية موضوعية تستند إلى براهين كمية وكيفية، حيث لم يتوقف التحليل عند حدود العرض الرقمي، بل امتد ليشمل تفسير هذه المؤشرات وربطها بالفرضيات المطروحة، مما ساهم في تقييم الفعالية الميدانية للموارد البشرية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، مع تقديم النتائج النهائية بأسلوب علمي يبتعد عن التخمين، ويضع اليد على الحقيقية في بيئة الدراسة.

الإستنتاجات

مناقشة عامة:

إن ضمان إستمرارية الإنتاج في القطاعات الحيوية - وعلى رأسها القطاع الفلاحي - يتطلب فهما متجددا لديناميكية العلاقة بين الموارد الأساسية، إذ لا يمكن تحقيق الإستدامة الحقيقية في الفلاحة بمعزل عن تفعيل الدور الرئيسي للمورد البشري، إذ أن النظرة الشاملة تؤكد أن الإستثمار في المعرفة والكفاءة البشرية لا ينبغي أن يعامل كعامل تكلفة، بل كقوة دافعة ومضاعفة للفعالية، لا سيما في مواجهة التحديات البيئية والمناخية المعاصرة والزيادة الديمغرافية المطردة، هذا التوجه المستمد من المبادئ التي تركز عليها التنمية البشرية المستدامة، يشدد على أن أي نموذج يركز على العائد الإقتصادي فقط دون الارتقاء بقدرات الإنسان ومهاراته في إدارة الموارد، يظل نموذجا قاصرا، وعليه فإن مستقبل التنمية الفلاحية يرتبط إلى حد بعيد بمدى قدرة السياسات العمومية على استعادة التوازن في الموارد البشرية العاملة، سواء من حيث العدد أو الكفاءة، ويتطلب ذلك توظيفا أقصى للمورد البشري باعتباره مصدر المعرفة والابتكار، والقادر على إحداث نقلة نوعية في المردودية الفلاحية وفعالية استخدام الموارد الطبيعية، مما يجعلها الجسر الحقيقي للعبور من إقتصاد الإنتاج الكمي إلى إقتصاد الإستدامة الكمية والنوعية.

كما يقتضي التوجه نحو الممارسات الفعالة والمستدامة دمج المقاربات البيئية والإدارية الحديثة، التي تبلور في مفهوم الإدارة الخضراء للموارد البشرية، مما يفرض تعديلات شاملة على آليات العمل وأساليب الإدارة، هذا التحول لا يمكن فرضه من المستويات العليا لإدارة الموارد البشرية فحسب، بل يجب أن يتسرب إلى البنية الأساسية للقطاع عبر آليات محكمة ومنظمة، تبدأ من صياغة برامج التكوين والتدريب الموجهة خصيصا لغرس الوعي البيئي وتنمية المهارات التقنية للموارد البشرية، حيث أن القيمة المضافة من تبني هذا المنظور تتمثل في تحويل العاملين في القطاع من مجرد منفذين للأوامر إلى مشاركين فاعلين ومسؤولين عن الحفاظ على البيئة وتقليل الخسائر، وذلك عبر اتخاذ قرارات إنتاجية رشيدة في الميدان، ويتطلب ذلك دعم التكوين المهني المتخصص، وتوسيع شبكة مراكز الإرشاد الفلاحي، وربط التعليم الزراعي بحاجيات السوق، مع تشجيع التشغيل الذاتي في القطاع من خلال زيادة الدعم المالي والإداري، وإعادة الاعتبار للعمل الفلاحي واعتباره نشاطا منتجا ذا قيمة مهنية، تعد من الشروط الأساسية لبناء فلاحة حديثة ومستدامة، قادرة على الاستجابة لتحديات الأمن الغذائي والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

وعليه، وفي ضوء ما تم تناولته الدراسة في فصولها الأربعة، واستنادا إلى المعالجة القياسية والتحليلية لمتغيرات الدراسة وإشكالاتها الرئيسية والفرعية، يمكن تجميع أهم النتائج المحصل عليها في شقيها النظري والميداني على النحو التالي:

أولا: نتائج الجزء النظري للدراسة

تشكل الأقسام النظرية والمفاهيمية للدراسة قاعدة معرفية أساسية، حيث تم من خلالها تأطير المتغيرات الرئيسية وتحديد العلاقات التكاملية بينها استنادا إلى الأسس النظرية المعتمدة، وقد أسفرت هذه المعالجة عن مجموعة من الاستنتاجات الهامة التي تشكل أرضية لإثراء الجزء التطبيقي، وهي:

- **التأطير الشامل للمتغيرات:** تم تحديد الماهية العلمية للمتغيرات الثلاثة: الموارد البشرية (نشأتها، مدارسها، وظائف إدارتها)، والأمن الغذائي (تعاريفه، أشكاله، مؤشرات)، والتنمية الفلاحية المستدامة (مفهومها، أبعادها، ومحدداتها)، وقد أكدت هذه المعالجة على أن المورد البشري هو المتغير المستقل الذي يمتلك القدرة على التأثير في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
- **مكانة المورد البشري في النموذج التنموي:** أسست الدراسة على ركائز نظرية التنمية البشرية المستدامة، والتي تضع المورد البشري العامل في القطاع في صلب العملية التنموية، وخلصت إلى أن تنمية قدرات الفرد ومعارفه ليست مجرد وسيلة للنمو الإقتصادي، بل هي غاية تضمن العدالة البيئية والإجتماعية وحقوق الأجيال القادمة في الموارد، وهو ما يتوافق مع الأهداف طويلة الأمد للأمن الغذائي المستدام.
- **التأكيد على البعد البيئي للموارد البشرية:** أظهرت الدراسة أن تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة يتطلب دمج المقاربات البيئية في إدارة المورد البشري، استنادا إلى مفهوم الإدارة الخضراء للموارد البشرية، وتؤكد هذه المقاربة على أن التوظيف الأخضر، والتكوين على الممارسات المستدامة، والتحفيز البيئي هي آليات تنظيمية ضرورية لتغيير سلوك الموارد البشرية في القطاع الفلاحي نحو الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.

■ **الطبيعة التكاملية للعلاقة:** أكد الجزء النظري على وجود علاقة تكاملية ووظيفية قوية بين كفاءة الموارد البشرية والنتائج التنموية، هذه العلاقة تنطلق من أن المورد البشري يمثل الحلقة الواصلة بين السياسات العمومية والبرامج الإرشادية ونتائجها في الميدان، والمتمثلة في رفع الإنتاجية وتحقيق الإستدامة، كما قد أبرز الفصل الثالث الدور الرئيسي للموارد البشرية العمالية والتقنية والفنية، والتأهيل العلمي، ولا سيما دور السلطات المركزية وعلى رأسها قطاع التعليم العالي وقطاع الفلاحة في دعم هذا التكامل.

■ **ضرورة تجاوز المنظور التقليدي:** خلصت الدراسة النظرية إلى أن الإبقاء على المنظور التقليدي للنشاط الفلاحي، الذي يركز فقط على الموارد الطبيعية والمساحة، والتمويل غير المدروس، يعيق التحول إلى المنظور التنموي المتكامل الذي يتبنى المعرفة والتقنية والتسيير، وهو ما أكدته الفرضية الثانية للدراسة.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية

أتاح الإطار الإجرائي والتحليلي الذي وفره الفصل الرابع إمكانية قياس الواقع الفعلي للمتغيرات قيد الدراسة، واختبار علاقات التأثير والارتباط بينها، وقد شملت الدراسة الميدانية تحليل بيانات الاستبيان التي تم جمعها ضمن النطاقين المكاني والزمني، وتمت معالجتها إحصائيا للكشف عن مدى مساهمة الموارد البشرية في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

■ **واقع كفاءة الموارد البشرية في القطاع الفلاحي:** أظهر التحليل الإحصائي أن مستوى كفاءة الموارد البشرية العاملة في القطاع الفلاحي، خاصة فيما يتعلق بتبني الأساليب الفلاحية الحديثة، لا يزال دون المستوى المأمول لتحقيق قفزة نوعية في الإنتاجية والفعالية، وكشفت النتائج عن فجوة واضحة بين المعارف التقليدية المتبعة والحاجة الملحة لتبني التقنيات الحديثة في التسيير والإنتاج، ويعزى هذا بشكل أساسي إلى ضعف فاعلية برامج الإرشاد والتكوين المتاحة، وعدم تكييفها بشكل كاف مع متطلبات التنمية المستدامة أو مع الخلفية المعرفية لعينة الدراسة، فمستوى فاعلية برامج الإرشاد والتكوين المتاحة يعود إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة للموارد البشرية الفلاحية، وهو ما يرجع إلى عدم تبني سياسات التسجيل الإلزامي للفلاحين، وعلى الرغم من جانبها الإيجابي الذي يتيح الممارسات الفلاحية بحرية على اختلاف أصنافها، كما يتيح إثراء الثروات البيئية عن طريق غرس الأصناف النباتية كالأشجار غير المثمرة، ولكن تبين أن مستوى

التأهيل العلمي والتقني للمورد البشري الفلاحي لا يتناسب مع طبيعة وحجم التحديات البيئية والإقتصادية التي تواجه القطاع.

■ أثر مساهمة الموارد البشرية على تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة: كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط وتأثير إيجابية بين مساهمة الموارد البشرية الفعالة، والمتمثلة في تطبيق الممارسات المستدامة وإستخدام التقنيات الحديثة، وبين مستويات تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، حيث وضحت البيانات أنه كلما ارتفع مستوى الكفاءة والتكوين والوعي لدى الفلاحين، زادت قدرتهم على التحكم في عوامل الإنتاج، وتحسين جودة المحاصيل، وتقليل الخسائر والاستهلاك البيئي، واستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة خاصة الموارد المائية، ومع ذلك، لم ترق هذه العلاقة إلى مستوى التأثير الكامل المتوقع، نظرا لوجود عوامل أخرى كالعوامل البيئية وعدم الإلمام بالجوانب التنظيمية، والتي بدورها تؤثر على فعالية المورد البشري.

■ مدى جاهزية المورد البشري للتكيف مع متطلبات الإستدامة: أشارت النتائج إلى أن المورد البشري في منطقة الدراسة يبدي استعدادا مقبولا لتقبل التغيرات وتبني الممارسات المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالتقنيات التي تضمن الاستغلال الأمثل للمياه، وبطبيعة الحال إذا توفرت آليات الدعم والإرشاد والتحفيز المناسبة، غير أنه هناك تحديات تعيق تحويل هذا الاستعداد إلى تطبيق فعلي وواسع النطاق، خاصة فيما يتعلق بقلّة الإلمام بالتنظيمات وتراجع المستوى التعليمي، وقد أكدت البيانات الإحصائية أن فعالية السياسات الفلاحية وبرامج الدعم العمومي تبقى رهينة بمدى جاهزية وقدرة المورد البشري على استيعاب وتنفيذ هذه البرامج بشكل صحيح.

■ نتائج اختبار الفرضيات: أثبتت التحاليل الإحصائية - في سعيها لاختبار الفرضيات ميدانيا - صحة الفرضية المتعلقة بوجود علاقة تكاملية وتأثيرية بين كفاءة المورد البشري وكل من الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، كما تم تأكيد الفرضية التي تشير إلى أن الاقتصار على المنظور التقليدي يعيق التحول التنموي المتكامل، وعليه فإن الدراسة الميدانية دعمت الإطار النظري في تحديد المورد البشري كمتغير رئيسي، ولكنها أظهرت أن تأثيره الفعلي مشروط بتحسين آليات التكوين والإرشاد وتوفير الدعم التقني اللازم.

ثالثا: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

إضافة إلى ما سبق من عرض نتائج الدراسة الميدانية، فقد شكلت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية في الفصل الرابع الأساس الذي تم الإعتماد عليه للتحقق من مدى صحة الفرضيات التي تضمنتها الدراسة، وذلك في ضوء الإطار النظري المعتمد الذي يركز على المورد البشري كهدف للتنمية وكأداة لتطبيق الممارسات المستدامة وهذا ما ركزت عليه نظرية التنمية البشرية المستدامة وإدارة الموارد البشرية الخضراء، وفيما يلي عرض لنتائج التحقق من كل فرضية:

■ مناقشة الفرضية الأولى: تعتبر العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الموارد البشرية إستجابة طبيعية للتحويلات المتسارعة التي تشهدها البيئة التنظيمية بمختلف أبعادها.

لقد أثبتت المعالجة النظرية في الفصلين الأول والثاني، والنتائج الميدانية صحة هذه الفرضية، فمن الناحية النظرية، أكدت فصول الدراسة على أن وظيفة إدارة الموارد البشرية لم تتطور إلا نتيجة إستجابتها لمتغيرات خارجية ضخمة مثل العولمة، والتطور التكنولوجي، وضغوط السوق، والتغيرات البيئية، وهذا ينسجم مع أسس نشأة الإدارة الخضراء للموارد البشرية التي جاءت كاستجابة للتحديات البيئية، وفي القطاع الفلاحي تحديدا أوضحت الدراسة الميدانية أن التحديات البيئية والمناخية والضغط السكاني المتزايد تعد عوامل خارجية قاهرة تفرض على المورد البشري تبني أنماط عمل جديدة، كإستخدام تقنيات الري الحديثة، والتكيف مع التقلبات المناخية من خلال إبتكار أساليب جديدة، هذه التغيرات ليست خيارا إجرائيا، بل هي ضرورة للبقاء والإستدامة، أما العوامل الداخلية مثل مستوى التأهيل والتدريب المقدم، والثقافة التنظيمية السائدة في المنظومات الفلاحية، فهي إستجابة داخلية تسعى للتحكم في الأداء لمواجهة التحديات الخارجية، وعليه فإن تأثير البيئة الخارجية والداخلية يثبت أن تطور المورد البشري في القطاع الفلاحي هو عملية تكيف مستمرة مع بيئة متغيرة وليست حالة ثابتة، مما يربط بشكل مباشر بين التحويلات البيئية والمؤسسية وبين ضرورة تطوير كفاءات المورد البشري، وهو ما تركز عليه نظرية الإدارة الخضراء للموارد البشرية حسب منظور دوجلاس رينويك.

■ مناقشة الفرضية الثانية: إن الإقتصار على المنظور التقليدي للنشاط الفلاحي يعيق التحول إلى المنظور التنموي المتكامل ولا يساير التغيرات الهيكلية التي يشهدها العالم.

لقد تم تأكيد هذه الفرضية بقوة من خلال النتائج الميدانية التي كشفت عن وجود فجوة بين الممارسات التقليدية السائدة والحاجة إلى تطبيق التكنولوجيا الحديثة، فالمنظور التقليدي الذي يركز بشكل أساسي على الموارد الكمية، مثل مساحة الأرض أو وفرة الماء دون النظر إلى كفاءة الإستخدام، لا يتوافق مع مبدأ الإستدامة الذي هو جوهر نظرية التنمية البشرية المستدامة، كما أن النتائج أظهرت أن القصور في تبني التقنيات الحديثة، وضعف الإستفادة من الإرشاد والتكوين، يمثلان عائقا هيكليا أمام تحقيق الإستدامة والرفع من مؤشرات الأمن الغذائي، حيث أن التنمية الفلاحية المستدامة تتطلب منظومة تعتمد على المعرفة وإدارة الموارد البشرية بكفاءة عالية، تركز على دمج أهداف التنمية الفلاحية المستدامة داخل وظائف الموارد البشرية حسب نظرية الإدارة الخضراء للموارد البشرية، وليس فقط على الموارد الطبيعية، وبما أن الدراسة الميدانية كشفت عن محدودية في التكوين والإعتماد على التقنيات الحديثة، فهذا يعني أن المنظور التقليدي ما زال هو السائد في قطاعات واسعة من النشاط الفلاحي، مما يؤدي بالنتيجة إلى إعاقة التحول نحو المنظور التنموي المتكامل الذي يوازن بين الحاجة الأنية للإنتاج وبين ضرورة الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، وهو الإطار الذي أسست له النظريات المعتمدة.

■ مناقشة الفرضية الثالثة: هناك علاقة تكاملية تربط بين إدارة المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، بحيث يتوقف مستوى تجسيد الهدف بمستوى التنظيم المؤسسي وبمدى كفاءة المورد البشري ومستوى تكوينه.

لقد أثبتت كل من الدراسة النظرية خاصة ضمن الفصل الثالث، والتحليل الإحصائي في الفصل الرابع صحة هذه الفرضية بأبعادها الثلاثة، حيث أظهر التحليل الميداني وجود علاقة إرتباط قوية وإيجابية بين مستوى كفاءة الفلاحين ومستوى أدائهم المستدام وبين معدلات الأمن الغذائي المحققة، وهذا يدعم المبدأ الرئيسي في نظرية التنمية البشرية المستدامة، وهو أن الإنسان هو محور التنمية وأدائها، وأن الإستثمار في قدراته يضاعف من الأثر التنموي، حيث أن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق النمو الإقتصادي وحسب، بل وتقوم أيضا بالتوزيع العادل لفوائده، وهي أيضا نموذج للتنمية يعمل على المحافظة على البيئة لا بتدميرها، حيث يقوم على تمكين للموارد البشرية، مع توفير إمكانية المشاركة في صنع وإتخاذ القرارات المتعلقة بمعيشتهم، حيث أن التنمية البشرية المستدامة تعد إمتدادا لرؤية التنمية البشرية التي تربط بين توسيع قدرات الإنسان وبين ضمان حقوق الأجيال القادمة

في الموارد، أي تلبية متطلبات الحاضر دون التأثير بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها الخاصة، كما أن النتائج أظهرت أن فعالية التنظيم المؤسسي الذي يشمل برامج الإرشاد والدعم يلعب دورا هاما، فالكفاءة الفردية للمورد البشري تظل مقيدة ما لم يدعمها إطار مؤسسي فعال يتبنى ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء، وعليه فإن مستوى التجسيد الفعلي لأهداف الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة هو تركيبة ثلاثية الأبعاد تتوقف على التناغم بين: كفاءة المورد البشري في تطبيق الممارسات، ومستوى تكوينه لتبني التقنيات المستدامة، ومستوى التنظيم المؤسسي الذي يوفر الدعم والبيئة الملائمة لعمله، وهذا يؤكد الترابط الوظيفي الذي تم تفصيله في الفصول النظرية.

■ مناقشة الفرضية الرابعة: هناك علاقة تأثير وتأثر في مساهمة الموارد البشرية في رفع الكفاءة الفلاحية بالإعتماد على البحث العلمي والإرشاد والدعم في إستخدام التقنيات الفلاحية الحديثة على تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر.

تم تأكيد هذه الفرضية إحصائيا وتفسيريا، حيث كشفت نتائج الفصل الرابع عن وجود علاقة تأثير مباشر وإيجابية بين متغيرات الدعم الإرشاد والتكوين والدعم التقني، وبين إرتفاع الكفاءة الفلاحية، ومن ثم تعزيز مؤشرات الأمن الغذائي والإستدامة الفلاحية والبيئية، وهذا ما يفسر بوضوح كيفية تحقيق الدور الذي تسأل عنه الإشكالية الرئيسية: كيف يمكن تحقيق ذلك؟، فالبحث العلمي والإرشاد يمثلان آليات تطبيقية لمنهجية الإدارة الخضراء للموارد البشرية، حيث يتم من خلالهما بناء الوعي البيئي والمعرفي للمورد البشري، وتزويد بالمعرفة حول قدرات الإستدامة البيئية من خلال إشراكه في برامج تعليمية وتدريبية ويقوم على مبادئ أساسية تتمثل في حماية البيئة والإستدامة، وتمكينه من إستخدام التقنيات الحديثة في إطار كفاءة الأداء الأخضر، وقد بينت الدراسة أن تفعيل هذه الآليات يزيد من قدرة المورد البشري على إتخاذ قرارات إنتاجية رشيدة، والتقليل من الإستهلاك البيئي والخسائر، وإستغلال الموارد بكفاءة، مما يدعم الإستدامة، إن هذه العلاقة التبادلية تأثير الإرشاد على الكفاءة وتأثر الأمن الغذائي بإرتفاع الكفاءة، تؤكد على أن الإستثمار في العقل والمعرفة هو الجسر الحقيقي الذي يعبر بالقطاع الفلاحي من المنظور التقليدي إلى المنظور المستدام، وهو ما يتفق مع جوهر التوجهات النظرية التي إعتمدتها الدراسة.

مما سبق، وبالنظر إلى نتائج التحقق من صحة الفرضيات المطروحة، يمكن الإجابة على مشكلة الدراسة محل البحث: "ما مستوى الدور الذي يرجى أن تضطلع به الموارد البشرية لتعزيز الأمن الغذائي، وتجسيدها لمفهوم التنمية الفلاحية المستدامة، وكيف يمكن تحقيق ذلك؟"

رابعاً: الإجابة على مشكلة الدراسة

لقد تبين من خلال نتائج الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها، ومن خلال اختبار الفرضيات المطروحة وقياسها ميدانياً والتحقق من مدى صحتها، أن المستوى الحقيقي لدور الموارد البشرية في القطاع الفلاحي هو دور رئيسي وحاسم، وليس عاملاً مساعداً فحسب، فال مورد البشري هو المحدد الأساسي لفعالية السياسات والأدوات التقنية، أما كيفية تحقيق ذلك، فيتوقف على تفعيل العلاقة التكاملية الثلاثية: تطوير كفاءة المورد البشري وفقاً لمتطلبات الإدارة الخضراء للموارد البشرية، والإلتزام بمنظور التنمية البشرية المستدامة الذي يضع الإنسان في مركز الإهتمام، وتعزيز منظومة الإرشاد والدعم التقني التي تترجم نتائج البحث العلمي إلى ممارسات ميدانية قابلة للتطبيق.

خامساً: مقارنة النتائج المتحصل عليها مع إستنتاجات الدراسات السابقة

تكتسب نتائج الدراسة الحالية أهميتها من خلال وضعها في سياق المقارنة و الاختبار مع الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت إشكالية الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر، حيث لم تكتف هذه الدراسة بتأكيد نتائج تلك الأبحاث، بل قدمت تفسيراً إجرائياً وعاملاً سببياً رئيسياً وهو المورد البشري للمشكلات التي شخصتها الدراسات السابقة، مما يمثل إضافة منهجية ومعرفية، وقد أظهرت المقارنة تقاطعاً قوياً بين الاستنتاجات النظرية والميدانية للدراسة الحالية ونتائج تلك الأبحاث، مع تفرد الدراسة الحالية في تقديم آليات التحول المرتكزة على الموارد البشرية.

■ المقارنة مع دراسة الدكتور بن عيسى كمال الدين:

تتقاطع الدراسة الحالية بشكل خاص مع إستنتاجات دراسة الدكتور بن عيسى كمال الدين "مشكل العجز الغذائي وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر" التي أشارت إلى أن الجزائر تعاني من عجز غذائي مزمن ناتج عن غياب إستراتيجية لتحفيز الفلاحين والإعتماد على الأساليب التقليدية (سقوط الأمطار، والمساحات الشاسعة)، مع عدم وجود إستراتيجية واضحة

للإستدامة، وعليه قدمت الدراسة الحالية التفسير المفقود للنتائج التي توصلت إليها دراسة الدكتور بن عيسى كمال الدين "مشكل العجز الغذائي وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر"، حيث أكدت نتائج التحليل الميداني على صحة الفرضية الثانية التي مفادها أن الإبقاء على المنظور التقليدي للنشاط الفلاحي يعيق التحول التنموي، والأهم من ذلك فإن الدراسة الحالية وضعت عملية تنمية الموارد البشرية في صميم نجاح القطاع الفلاحي، عبر التكوين والإرشاد وتبني التقنيات الحديثة، كآلية أساسية ومباشرة لمعالجة غياب إستراتيجية التحفيز الذي شخصته دراسة مشكل العجز الغذائي وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، فالدور الذي يرجى أن تضطلع به الموارد البشرية، كما أثبتت الأطروحة، هو أساس الإستراتيجية المطلوبة لحماية الفلاحين من تقلبات السوق ورفع الإنتاجية، وبالتالي التخفيف من العجز الغذائي المزمن من خلال التحول من الإعتماد على العوامل الطبيعية غير المتحكم فيها إلى الإعتماد على كفاءة المورد البشري الذي يمكن الإستثمار فيه وتطويره بشكل مستدام.

■ المقارنة مع دراسة الدكتور سالت محمد مصطفى:

تتكامل نتائج الدراسة الحالية بشكل وثيق مع أطروحة الدكتور سالت محمد مصطفى "التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح"، حيث أكدت الأطروحة على أن الإختلالات ناتجة عن ضعف المردودية وغياب التنظيم وضعف أداء الفاعلين، مما أدى إلى التبعية الغذائية، هذه المشكلات الهيكلية والتنظيمية التي أبرزتها الأطروحة تجد تفسيرها في نتائج الدراسة الحالية، خاصة فيما يتعلق بالفرضية الثالثة التي أثبتت وجود علاقة تكاملية قوية بين الأمن الغذائي والإستدامة ومستوى التنظيم المؤسسي وكفاءة المورد البشري، فالنتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة الحالية حول ضعف فاعلية برامج الإرشاد ومحدودية التأهيل لدى الفلاحين تمثل تجسيدا لضعف أداء الفاعلين الذي أشارت إليه الأطروحة، والأهم أن التوصية النهائية للأطروحة بضرورة تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية للفلاحين هي ذاتها الخلاصة الإجرائية الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة الحالية، هذا التناغم يؤكد أن المسار الحقيقي لتحسين الأمن الغذائي، كما أثبتته الدراسات، يمر حتما عبر الإستثمار في كفاءة المورد البشري الفلاحي كآلية رئيسية لإعادة هيكلة طرق الإنتاج والإستخدام الأمثل للموارد.

■ مقارنة مع دراسة الدكتورة فاطمة بكدي:

قدمت أطروحة الدكتورة فاطمة بكدي "إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة 2000-2012" معالجة واسعة لقضية الأمن الغذائي من منظور التنمية المستدامة، حيث ركزت على إشكالية الإدارة البيئية المتكاملة للموارد كالأرض والمياه، والتدهور البيئي الناتج عن سوء الإستغلال، مؤكدة على ضرورة التخطيط البيئي الصارم وتوظيف التكنولوجيا والبحث العلمي لرفع الإنتاجية دون إستنزاف المحيط الطبيعي، وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الإستنتاجات بشكل كامل في تحديد المتطلبات العليا لتحقيق الإستدامة، غير أن الدراسة الحالية تتميز بتقديم التفسير الإجرائي والتنفيذي لكيفية تطبيق هذه المتطلبات التي ذكرتها أطروحة إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، حيث أن التخطيط البيئي الصارم وتوظيف التكنولوجيا الزراعية يظلان غير فعالين ما لم يتم تفعيل دور المورد البشري، فنتائج التحليل الإحصائي في الفصل الرابع، التي أكدت الفرضية الرابعة وجود علاقة تأثير في مساهمة الموارد البشرية برفع الكفاءة عبر البحث العلمي والإرشاد، تضع المورد البشري في مركز مسؤولية التنفيذ في القطاع الفلاحي، فالأطروحة الحالية أجابت على سؤال من وكيف يطبق التخطيط البيئي بتأكيد أنها أن فعالية سياسات الحفاظ على الموارد، التي دعت إليها أطروحة إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، مرهونة بمدى كفاءة الفلاحين، وتلقينهم الإرشاد والتكوين اللازمين لتبني ممارسات الإدارة الخضراء للموارد البشرية، أي أن الدراسة الحالية قدمت متغيرا تفسيرا للمحددات البشرية الكامنة وراء سوء الإدارة البيئية التي شخصتها الأطروحة.

■ مقارنة مع كتاب الأنظمة الغذائية المستدامة والتنوع البيولوجي (بيرلينغيم وديريني)

إن كتاب "Barbara Burlingame, Sandro Dernini, SUSTAINABLE DIETS AND BIODIVERSITY, DIRECTIONS AND SOLUTIONS FOR POLICY, RESEARCH AND ACTION" الأنظمة الغذائية المستدامة والتنوع البيولوجي، إتجاهات وحلول لصياغة السياسات والبحث والعمل لباربارا بيرلينغيم وساندرو ديريني، يتفق مع الإطار النظري للدراسة الحالية لا سيما نظرية التنمية البشرية المستدامة، في تأكيده على أن الأمن الغذائي المستدام لا يقتصر على زيادة الإنتاج الكمي، بل يعتمد على جودة الإنتاج، وتنوع الأنظمة الفلاحية، والإستغلال الرشيد للتنوع البيولوجي، وضرورة الابتعاد عن النماذج التقليدية التي تؤدي إلى استنزاف المحيط الطبيعي، وهو ما

ينسجم تماما مع الإطار النظري للدراسة الحالية سواء من حيث نظرية التنمية البشرية المستدامة أو الإدارة الخضراء للموارد البشرية، ويذهب الكتاب إلى أبعد من ذلك، حيث يوضح أن التحول نحو أنظمة غذائية مستدامة يحتاج إلى سلسلة من الموارد البشرية المؤهلة من فلاحين وتقنيين وخبراء تغذية وصناع قرار، وأن ضعف التأهيل ونقص التكوين وضعف توظيف التكنولوجيا يعدان عاملين معيقين، وهنا يكمن التقاطع الأكثر عمقا بين الدراسة الحالية وهذا المرجع العالمي، فما أكدته الكتاب نظريا تم إثباته تطبيقيا في الفصل الرابع من هذه الدراسة، حيث أكدت النتائج الميدانية للدراسة الحالية على صحة الفرضية الثالثة، وعزت محدودية تجسيد التنمية المستدامة إلى ضعف مستوى التكوين والكفاءة للمورد البشري في المنطقة المدروسة، مما يمثل برهانا تطبيقيا على ما جاء في الكتاب بخصوص أن الإستمرار في تبني المعرفة التقليدية يعيق بناء نظم غذائية مستقرة، وعليه لم تقدم الدراسة الحالية مجرد تأكيد على أهمية المورد البشري، بل قدمت تحليلا إحصائيا يربط بين ضعف كفاءة هذا المورد كأحد ممارسات الإدارة الخضراء للموارد البشرية، وبين إعاقة تحقيق الأهداف الأساسية للأنظمة الغذائية المستدامة التي يدعو إليها الكتاب، وعليه أضافت الدراسة الحالية إلى الأدبيات السابقة من خلال الانتقال من مستوى تشخيص الحاجة إلى التكنولوجيا والتخطيط، إلى مستوى تحديد فاعل التغيير وهو المورد البشري وكيفية تفعيل دوره.

الإستنتاج العام:

إن جوهر التحدي الحقيقي في تعزيز الأمن الغذائي النوعي والكمي وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة يكمن في إدارة التوازن المعقد بين زيادة المردودية الفورية وضرورة حماية قاعدة الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية، ولتحقيق هذا التوازن يجب أن تكون هناك علاقة وظيفية تتوافق بين مستوى التنظيم المؤسسي من حيث الدعم والتمويل والتحفيز، وبين تعزيز القدرات الفردية للموارد البشرية العمالية، حيث لا يمكن للتقنيات الزراعية الحديثة أن تحقق أقصى إمكاناتها في غياب برامج إرشادية وتكوينية فعالة تضمن نقل المعرفة واستيعاب هذه التقنيات، ويتجسد هذا التحدي في أن التفاعل المجتمعي مع التكنولوجيا لا يقاس فقط بمستوى استعمال الآلات أو التقنيات، بل يرتبط أيضا بتغيير السلوك الإنتاجي، وتبني مفاهيم جديدة مثل الترشيد والإستدامة، والتكامل بين المعلومة والقرار الفلاحي، كما أن التحدي لا يكمن في التخلي الكلي عن استخدام الأسمدة والمبيدات، بل في إدماجها ضمن منظومة إنتاج واستغلال عقلانية، تقوم على التشخيص الدقيق لاحتياجات التربة،

وتفعيل أنظمة لمراقبة الاستخدام ومتابعة الدعم الزراعي، ويظل تعميم التكوين التقني والإرشاد الفلاحي من أهم الآليات التي تساعد على ترشيد الاستخدام، وتوجيه المنتجين نحو حلول متوازنة، تجمع بين تحقيق المردودية وحماية البيئة.

كما أن فعالية السياسات التنموية والإستراتيجيات الموضوعة تبقى مشروطة بمدى ترجمتها على المستوى العملي والتطبيقي، فوجود علاقة تكاملية قوية بين جودة الإدارة العمومية والأداء الفردي للموارد البشرية الفلاحية يشير إلى أن الكفاءة التنظيمية والخبرة الفردية هما وجهان لعملة واحدة، إذ لا يمكن تحقيق الإستدامة الحقيقية في أي قطاع حيوي كالزراعة بمعزل عن تفعيل الدور الأساسي لأهم مورد فيه وهو المورد البشري، فمن خلال الاستثمار في المورد البشري وتوفير التدريب والتطوير اللازمين، يمكن تحقيق نقلة نوعية في القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة خاصة في المناطق الريفية، كما أن نجاح إدماج التكنولوجيا في البيئة الفلاحية يمر عبر تكييفها ثقافيا وإجتماعيا، وتوفير الشروط المؤسسية والمالية الكفيلة بجعلها في متناول مختلف الفئات، وتوجيهها نحو خدمة الفلاح لا استبعاده، بما يضمن تحولا تدريجيا متوازنا نحو فلاحية أكثر إنتاجية وإستدامة، وعليه فإن الاستثمار في المورد البشري الأخضر، المدعوم بالإرشاد والدعم التقني، هو الأسلوب العملي الذي يحدد كيفية تحقيق الأمن الغذائي الذي يضمن الإمداد الكافي والأمن والمغذي، وفي الوقت ذاته يجسد متطلبات التنمية المستدامة التي تحافظ على قاعدة الموارد الطبيعية، ومن هذا الاستنتاج العام، خلصت الدراسة الى وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تعتبر ضرورة ملحة لتحقيق هدف موضوع البحث كما يلي:

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أكدت أهمية دور الموارد البشرية كمتغير رئيسي في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة، وضرورة التحول من المنظور التقليدي إلى المنظور التنموي المتكامل، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات العملية والإجرائية:

- تطوير منظومة التكوين الفلاحي المتخصص: ضرورة رفع الكفاءة التقنية للمورد البشري من خلال برامج تكوينية متخصصة ومستمرة، تركز على ممارسات الإدارة الخضراء للموارد البشرية وتقنيات الزراعة الإيكولوجية، بهدف ترشيد استهلاك الموارد المائية وحماية التنوع البيولوجي، ويجب أن يكون التكوين عمليا ومكيفا مع الاحتياجات البيئية والجغرافية المحلية للفلاحين.

- إعادة هيكلة وتفعيل الإرشاد الزراعي: يجب تحديث آليات الإرشاد الفلاحي ليصبح نظاما استباقيا يعتمد على التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في نقل المعرفة، ويقترح إنشاء وحدات إرشاد متخصصة في الإستدامة، تعمل على ربط نتائج البحث العلمي مباشرة بالعمل الميداني لتمكين الفلاحين من تبني التقنيات الحديثة بكفاءة وفعالية.
- إدماج معايير التنمية البشرية في السياسات الفلاحية: ضرورة اعتبار الاستثمار في التأهيل والتعليم والوعي البيئي للفلاحين كمحور أساسي ضمن الإستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي، يجب أن تضمن السياسات الفلاحية المعتمدة تطبيق مبادئ نظرية التنمية البشرية المستدامة التي تضع الإنسان كغاية للتنمية وكمحور لضمان الإستدامة.
- توفير حوافز مالية وإجرائية للتحويل الأخضر: العمل على إقرار نظام تحفيز مالي متكامل يشمل قروضا ميسرة وإعفاءات ضريبية مرتبطة بشكل مباشر بالتزام الفلاحين بالممارسات المستدامة، مثل استخدام أنظمة الري المقتصدة للمياه، والزراعة العضوية، وتقليل البصمة الكربونية للإنتاج.
- دعم البحث العلمي التطبيقي في المجال الفلاحي: تخصيص ميزانيات لدعم البحث العلمي الزراعي الذي يركز على استنباط وهندسة أصناف نباتية متكيفة مع المناخ المحلي خاصة الجفاف والملوحة، وإيجاد حلول تقنية صديقة للبيئة، والعمل على تسريع وتيرة نقل هذه الابتكارات من المخبر إلى الحقل.
- تشجيع التنوع البيولوجي ونظم الغذاء المحلية: العمل على دعم إنتاج المحاصيل المحلية والتقليدية الأقل استهلاكاً للمياه، والأكثر تكيفا مع البيئة، وتوعية المستهلكين بأهمية هذه المنتجات، يساهم هذا الإجراء في تعزيز الأمن الغذائي النوعي والحفاظ على قاعدة الموارد الوراثية المحلية.
- تأهيل الكفاءات الشابة وجذبها للقطاع: تطوير برامج التعليم المهني والجامعي المتخصصة في مجالات الإدارة الفلاحية المستدامة والزراعة الإيكولوجية وتقنيات الاستشعار عن بعد، هذا يضمن تدفق جيل جديد من الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب التطورات التكنولوجية المتسارعة.

- تحسين التنسيق المؤسسي بين القطاعات: يجب تأسيس إطار تنسيقي فعال يضم وزارات الفلاحة والبيئة والتعليم العالي والتكوين المهني، والهدف هو ضمان انسجام السياسات وتوحيد الجهود لتنمية الموارد البشرية بشكل يخدم أهداف الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة بشكل متكامل.
- تجاوز المنظور التقليدي للإنتاج الفلاحي: الابتعاد عن التركيز على المؤشرات الكمية فقط كال مساحة ووفرة الموارد الطبيعية، والتحول نحو مؤشرات نوعية تركز على كفاءة استخدام الموارد المتاحة كالمياه والأرض، والربط بين الدعم العمومي ومستوى الالتزام بمعايير الإستدامة البيئية.
- تعزيز دور الموارد البشرية في الرقابة والتقييم: تفعيل دور الموارد البشرية من المهندسين والتقنيين في عمليات الرصد والتقييم البيئي لمشاريع الاستثمار الفلاحي، لضمان الالتزام بمعايير الإستدامة ومنع استنزاف الموارد الطبيعية، خاصة في الأراضي والمياه ذات الأهمية الحيوية.
- إستحداث بنك معلومات: إستحداث بنك معلومات خاص بالموارد البشرية في القطاع الفلاحي، يتضمن مختلف البيانات والمعطيات المتعلقة بالموارد البشري في هذا القطاع، بما يشمل المعلومات المهنية والإدارية والإحصائيات ذات الصلة، بهدف توفير قاعدة بيانات وطنية تساهم في تحسين التخطيط للموارد البشرية وترشيد تسييرها وتعزيز فعالية اتخاذ القرار في المجال الفلاحي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الجزء الأول: المراجع باللغة العربية:

أولا- القوانين والتشريعات

1. القانون رقم 10-03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر 43 عدد لسنة 2003.
2. القانون رقم 03-05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحياة النباتية، ج ر عدد 11 لسنة 2005.
3. القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر عدد 71 لسنة 2015.
4. المرسوم الرئاسي رقم 88-04 الممضي في 05 جانفي 1988، يتضمن إنشاء مركز وطني للتلقيح الإصطناعي وتحسين السلالات، ج ر عدد 1 لسنة 1988.
5. المرسوم الرئاسي رقم 20-42، المؤرخ في 11 فيفري 2020، يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، ج ر عدد 7 لسنة 2020.
6. المرسوم الرئاسي رقم 20-158، المؤرخ في 13 جوان 2020، يتضمن إحداث وكالة وطنية للأمن الصحي، ج ر عدد 35 لسنة 2020.
7. المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري، ج ر عدد 82 لسنة 2020.
8. المرسوم الرئاسي رقم 24-297، المؤرخ في 24 سبتمبر 2024، يتضمن إحداث جائزة رئيس الجمهورية للباحث المبتكر، ج ر عدد 66 لسنة 2024.
9. المرسوم التنفيذي رقم 85-307 المؤرخ في 17 ديسمبر سنة 1985 يتضمن إنشاء مركز للبحث في الإقتصاد المطبق من أجل التنمية، جريدة عدد 53.
10. المرسوم التنفيذي رقم 91-478 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 03-458 المؤرخ في 1 ديسمبر 2003، المتضمن إنشاء مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة.
11. المرسوم التنفيذي رقم 95-405 المؤرخ 2 ديسمبر 1995 المتعلق بمراقبة منتجات الصحة النباتية للاستخدام الزراعي.

12. المرسوم التنفيذي رقم 96-63 المؤرخ في 27 جانفي 1996 الذي يعرف للنشاطات الفلاحية و يحدد شروط و كفايات الاعتراف بصفة الفلاح.
13. المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 24 فبراير 1996 المتضمن قرار إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
14. المرسوم التنفيذي رقم 97-94 ماضي في 23 مارس 1997، يحدد القانون الأساسي للديوان الجزائري المهني للحبوب، الجريدة الرسمية عدد 20 المؤرخة في 06 أفريل 1997.
15. المرسوم التنفيذي رقم 97-247 المؤرخ في 8 جويلية 1997، المتعلق بإنشاء الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، الجريدة الرسمية عدد 46 الصادرة في 9 جويلية 1997.
16. المرسوم التنفيذي رقم 99-256 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 07-338 المؤرخ في 31 اكتوبر 2007 المتضمن انشاء مركز البحث في البيوتكنولوجيا.
17. المرسوم التنفيذي رقم 08-214، المؤرخ في 14 جويلية 2008، يتضمن تحويل المدرسة الوطنية للطب البيطري إلى مدرسة خارج الجامعة، ج ر عدد 40 لسنة 2008.
18. المرسوم التنفيذي 08-128 المؤرخ في 30 أفريل 2008 المتضمن تحويل المركز من مركز وطني للدراسات والتوثيق في مجال الصيد الى المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات، ج ر عدد 23 لسنة 2008.
19. المرسوم التنفيذي رقم 08-219، المؤرخ في 14 جويلية 2008، يتضمن تحويل المعهد الوطني للفلاحة إلى مدرسة خارج الجامعة، ج ر عدد 40 لسنة 2008.
20. المرسوم التنفيذي رقم 09-309 المؤرخ في 23 سبتمبر 2009، يتضمن إنشاء الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.
21. المرسوم التنفيذي رقم 10-95، المؤرخ في 17 مارس 2010، يحدد القواعد الإقتصادية لمستحقات الربط بالشبكات والنشاطات الأخرى الضرورية لتلبية طلبات تموين الزبائن بالكهرباء والغاز، ج ر عدد 19 لسنة 2010، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 16-138، المؤرخ في 6 ماي 2016، ج ر عدد 28 لسنة 2016.
22. المرسوم التنفيذي رقم 10-332، المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، يتضمن إنشاء المدرسة العليا لمناجمنت الموارد المائية وتنظيمها وسيورها، ج ر عدد 1 لسنة 2011.
23. المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ 24 نوفمبر 2011، يحدد مهام المركز الوطني للبحث في البيئية.

24. المرسوم التنفيذي رقم 12-203، المؤرخ في 6 ماي 2012، يتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتوجات، ج ر عدد 28 لسنة 2012.
25. المرسوم التنفيذي رقم 16-243 المؤرخ في 22 سبتمبر 2016، المتعلق بتحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري.
26. المرسوم التنفيذي رقم 17-304، المؤرخ في 22 أكتوبر 2017، يتضمن تحويل المدرسة التحضيرية في علوم الطبيعة والحياة بوهران إلى مدرسة عليا في العلوم البيولوجية، ج ر عدد 63 لسنة 2017.
27. المرسوم التنفيذي رقم 19-144 المؤرخ في 29 أبريل 2019، المتضمن مركز البحث في الفلاحة الرعوية.
28. المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 29 سبتمبر 2020، يحدد القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية.
29. المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.
30. المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 04 نوفمبر 2021، يتضمن القواعد الجديدة لإستصلاح الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة في إطار الامتياز.
31. المرسوم التنفيذي رقم 22-56 الصادر في 2 فبراير 2022 الذي يحدد أسعار شراء المحاصيل (القمح والشعير والأعلاف) من المنتجين لدى OAIC.
32. المرسوم التنفيذي رقم 22-111 المؤرخ في 14 مارس 2022 يحدد القانون الاساسي النموذجي للمعاهد التكنولوجية المتخصصة للتكوين الفلاحي.
33. المرسوم التنفيذي رقم 25-77 المؤرخ في 11 فيفري 2025، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.
34. القرار الوزاري المؤرخ في 7 نوفمبر 1995، يتعلق بالمواصفات التقنية والقواعد التي تطبق على المواد الغذائية عند استيرادها، ج ر عدد 76 لسنة 1995.
35. القرار الوزاري المشترك، ممضي في 24 ديسمبر 1995، يتضمن إنشاء وحدة بحث لدى الوكالة الوطنية للموارد المائية، ج ر عدد 36 لسنة 1995.
36. القرار الوزاري المؤرخ في 25 ماي 1996، المعدل، الذي يحدد كفايات تسجيل الفلاحين، مسك السجلات المتعلقة بهم و نموذج البطاقة المهنية للفلاح.

37. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 16 أوت 2020، يتضمن إنشاء وحدة بحث في البذور والشتائل لدى المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها، ج ر عدد 61 لسنة 2020.
38. المنشور الوزاري رقم 181 الصادر في 12 مارس 2018 المتعلق بالدعم الإستشاري.

ثانيا- الكتب

أ- الكتب العامة

1. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، آليات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
2. أحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2007.
3. أحمد مصطفى خاطر، محمد بهجت كشك، إدارة المنظمات الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.
4. أوكيل سعيد، الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية، العبيكان للنشر، الرياض، 2011.
5. تحية محمد الحسن، مشكلات البيئة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
6. التويجري محمد إبراهيم والبرعي محمد عبد الله، معجم المصطلحات الإدارية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.
7. حسن زوليف مهدي، إدارة الأفراد، منشورات الجامعة المفتوحة، بيروت، 1994.
8. حسين حريم، السلوك التنظيمي المعاصر، الدار الجامعية الحديثة، القاهرة، 2003.
9. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم إجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004.
10. حمدي فؤاد، التنظيم والإدارة الحديثة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
11. خدام منذر، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
12. خضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
13. خلف حسين علي الدليهي، الكوارث الطبيعية والحد من آثارها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
14. خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

15. خيرى مصطفى كتانة، مدخل إلى إدارة الأعمال، النظريات، العمليات الإدارية، منهج تحليلي، دار جرير، عمان، 2007.
16. الدليبي محمد دلف أحمد، جغرافية التنمية - مفاهيم - نظريات - تطبيق، جامعة الأنبار، العراق، 2009.
17. راوية حسن، السلوك التنظيمي المعاصر، الدار العلمية، مصر، 2003.
18. زويلف مهدي حسن، القيروتي محمد قاسم، مبادئ الإدارة النظريات والوظائف، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان 1984.
19. سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.
20. سامي عارف، تصنيف وتوصيف الوظائف، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان، 2013.
21. سامي محمد هشام حريز، إدارة الكوارث والمخاطر، الأسس النظرية والتطبيقية، مؤسسة الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
22. سايج تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
23. السروجي طلعت مصطفى، حسن فؤاد حسين، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2002.
24. سعيد سالم الجويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، مصر، 2002.
25. سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
26. شارلز هيل، جاريت جونز، الإدارة الإستراتيجية، مدخل متكامل، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريح للنشر، الرياض، 2001.
27. شعباني إسماعيل، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
28. شكارا نادية ضياء، علم البيئة والسياسة الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
29. صالح عود سعيد، إدارة الأفراد، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994.
30. الصوص نداء محمد، السلوك الوظيفي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
31. الصيرفي محمد، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
32. طشطوش هايل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

33. طلق عوض الله السواط، طلعت عبد الوهاب السندي، طلال مسلط الشريف، الإدارة العامة: المفاهيم _ الوظائف _ الأنشطة، دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية، 2000.
34. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم إجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.
35. عبد العزيز النجار، الإدارة الذكية التخطيط، التنظيم، إدارة الأفراد، اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.
36. عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000.
37. عبد الله خبابة، رايح بوقرة، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، جامعة الإسكندرية، 2009.
38. عشوي مصطفى، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993.
39. علي أحمد هارون، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، مصر، 2000.
40. عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
41. عميان محمود سلمان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2004.
42. العنزي سعد، صالح، أحمد علي، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
43. الغديوي سعد حسن، إختيار القادة: المعايير المصادر الأساليب، دار الحكمة للطباعة، القاهرة، 2014.
44. فاتن أبو بكر، نظم الإدارة المفتوحة منهج حديث لتحقيق شفافية المنظمات، إبتكار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
45. فاروق أحمد مصطفى، الأنثربولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
46. فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيغ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
47. فرج عبد القادر طه، علم النفس الصناعي والتنظيمي، دار قباء، مصر، 2001.
48. قيس محمد العبيدي، التنظيم، المفهوم والنظريات والمبادئ، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997.
49. كامل بكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989.

50. ماجد محمد الفرا، يوسف عاشور، فارس أبو معمر، يوسف بحر، رشدي وادي، الإدارة المفاهيم والممارسات، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2002.
51. محمد جمال برعي، فن التدريب في مجالات التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.
52. محمد حامد دويدار، عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مجدي محمود شهاب، أصول علم الإقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
53. محمد رسلان الجيوسي، علم تطبيق الإدارة، دار المسيرة، عمان، 2000.
54. محمد صالح تركي القرشي، علم إقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
55. محمد صبري محسوب، الأخطار والكوارث الطبيعية والمواجهة معالجة جغرافية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
56. محمد عبد الشفيق، الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
57. محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة، عالم المعرفة، الكويت، 2000.
58. محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
59. محمد علي شهدي، مدحت مصطفى راغب، العلاقات الإنسانية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
60. محمد محمود أبو خشبة، أساسيات الإدارة والأعمال، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.
61. محمود ببيلي، الزراعة في الاتفاقيات الإقليمية، ملخص سياسات الإتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات، مصر، 2009.
62. محمود حسن الهواسي، وحيدر شاكر البرزنجي، مدخل علم الإدارة الحديثة، مطبعة ابن العربي، العراق، 2014.
63. محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
64. محمود عبد المولى، البيئة والتلوث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
65. مدحت القرشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
66. المفرجي عادل حرحوش، صالح أحمد علي، رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

67. منصور حمدي أبو علي، الجغرافية الزراعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
68. موريس دوفرجيه، علم إجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991.
69. موسى قاسم القريوتي وعلي خضر مبارك، أساسيات الإدارة الحديثة، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
70. مؤيد سعيد السالم، تنظيم المنظمات دراسة في تطور الفكر التنظيمي خلال مئة عام، عالم الكتب الحديث، القاهرة، 2002.
71. ناجي إبراهيم، إقتصاديات الإنتاج الزراعي والصناعي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
72. نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
73. هاني عبد الرحمان صالح الطويل، الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
74. هاني محمد السعيد، رأس المال الفكري، إنطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 2008.
75. يموت عبد الهادي، النمو السكاني والتنمية الإقتصادية والإجتماعية العربية، معهد الإنماء العربي، الدراسات الإقتصادية، بيروت، 2001.

ب- الكتب المتخصصة

1. إبراهيم أحمد عبد الغفور، الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
2. إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، بيروت، 2003.
3. أبو شيخة نادر، إدارة الموارد البشرية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2000.
4. أحمد أبو ليزيد الرسول، السياسات الإقتصادية الزراعية، رؤى معاصرة، مكتبة شبان المعرفة، مصر، 2003.
5. أحمد حرب، الواقع الغذائي العربي وأسبابه، التحديات والتطلعات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.

6. أحمد مندور وأحمد رمضان، إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، مصر، 1990.
7. الأسرج حسين عبد المطلب، تفعيل دور المشروعات الإقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014.
8. أسماء فهي، أثر ارتفاع أسعار الأسمدة على الأمن الغذائي العالمي، الدراسات الإقتصادية وقضايا الطاقة، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، مصر، 2023.
9. الأشرم محمود، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.
10. أليساندرو كورسي، الإقتصاد الزراعي، سلسلة مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003.
11. أمين ساعاتي، إدارة الموارد البشرية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
12. البريدي عبد الله بن عبد الرحمن، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، 2015.
13. بشر محمد موفق، الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، الأردن، 2009.
14. بودبوس سامي، زهمول خالد، إدارة الموارد البشرية، رؤية إستراتيجية وتطبيقات عملية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2020.
15. جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
16. جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر، القاهرة، 2009.
17. حسن إبراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتيجي، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
18. حمداوي وسيلة، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2004.
19. حمدي باشا رابح، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016.
20. حنا نصر الله، إدارة الموارد البشرية، دار زهران، عمان، الأردن، 2002.

21. خالد السبع النجار ونور الدين منى، إستراتيجية الأمن الغذائي، منشورات جامعة حلب، كلية الزراعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994.
22. خالد رجم، رشيد مناصرية، العربي عطية، إدارة الموارد البشرية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
23. الخطيب محمود أحمد، إدارة الموارد البشرية: إدارة البشر في عصر العولمة والإقتصاد الإلكتروني، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، 2011.
24. ذياب الكبيسي عبد الجبار محسن، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
25. راوية حسن، إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.
26. رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
27. رزيق المخادمي عبد القادر، الأزمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الإقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
28. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
29. زايد محمد عادل، إدارة الموارد البشرية، رؤية إستراتيجية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.
30. زيري وهيبة، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017.
31. سعيد بن يمينه، تنمية الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
32. سنان موسوي، إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
33. سهيلة محمد عباس، علي حسن علي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
34. السيريتي محمد، الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
35. الطرابلسي عبد القادر، مشكل الغذاء في الوطن العربي، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
36. عبد الكريم أحمد جميل، تدريب وتنمية الموارد البشرية، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

37. عبد الواحد منصور، الإرشاد الزراعي الإلكتروني بين الواقع والتطبيق، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017.
38. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان، 2010.
39. عدلي عليا بوطاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
40. عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2005.
41. علاقي مدني، إدارة الموارد البشرية، المنهج الحديث لإدارة الأفراد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
42. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998.
43. علي جدوع الشرفات، مبادئ الإقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
44. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
45. علي غربي، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل قيرة، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى، الجزائر، 2002.
46. عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد إستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
47. الغامدي عبد الله بن جمعان، التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2009.
48. غيات بوفلجة، مبادئ التسيير البشري، دار الغرب للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
49. فاتح حركاتي، الإكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، دار الوفاء للطباعة، الاسكندرية، 2015.
50. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
51. قيرة إسماعيل، تنمية الموارد البشرية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
52. كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1976.

53. ليमान أنور عبد الله، التنمية المستدامة، مدخل لمفاهيم الإستدامة وأهدافها، المكتبة الوطنية، الخرطوم، 2022.
54. مبروك مقدم، الإتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
55. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، فيفري، 1998.
56. محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق، الأردن، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
57. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة الموارد البشرية، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
58. محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1993.
59. محمد محمد عبده إمام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2004.
60. محمد مدحت مصطفى، إقتصاديات الأراضي الزراعية، الأسس والنظريات والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.
61. نادية أحمد عمراني، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
62. النجفي سالم توفيق، سياسات الأمن الغذائي العربي في حالة الركود في إقتصاد عالمي متغير: رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
63. نعساني عبد المحسن، عقيلي عمر وصفي، إدارة الموارد البشرية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، 2008.
64. نوال نعمة، تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى، منتدى السياسات الزراعية السورية، سوريا، 2006.
65. نور الدين حاروش، إدارة الموارد البشرية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
66. هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية: بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
67. الهيتي خالد عبد الرحمان، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2003.

68. وليد الأشوح، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، 2017.

69. الوليد يزيد بشار، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ج- المحاضرات

1. سي ناصر إلياس، محاضرات في مقياس نظريات التنظيم والتسيير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2020.
2. حواس أمين، نظريات التنمية، مطبوعة في مقياس إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021.
3. عبد اللاوي صبيحة، الإتجاهات الحديثة في الإدارة، محاضرات موجهة للسنة أولى ماستر تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيدي علي – البليدة 02، 2023.

ثالثا- الرسائل والمذكرات

1. إدريس تواتي، رؤية في إدارة الموارد البشرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.
2. بكدي فاطمة، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد البيئة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.
3. بلمادي سفيان، جيوسياسة الطاقة والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية ودولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.
4. بن عيسى كمال الدين، مشكل العجز الغذائي وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019.

5. بوجلطي عز الدين، النظام القانوني للاستثمار في قطاع الطاقة في الجزائر والمتغيرات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016.
6. بين الطاقات المتجددة والطاقات غير المتجددة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017.
7. جابري أميرة، تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة -دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016.
8. حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2007.
9. خيرية عبد الفتاح عبد العزيز محمود، علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والاساسية في مصر، رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1995.
10. داودي أحمد، دور وسائل التكنولوجيا الحديثة في تنمية الموارد البشرية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع شرق بقسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018.
11. سالت محمد مصطفى، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص: إقتصاد زراعي، قسم العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
12. سعود حمد عبد الرحمن الحقييل، الإحتياجات التدريبية للعاملين بالحجر الزراعي بالمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الإجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعه القاهرة، القاهرة، 2013.

13. العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
14. عبد الله علي كاظم الرماحي، الأمن الغذائي في العراق وأثره في قوته الجيوستراتيجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014.
15. عمار محمد زكريا، العلاقات المكانية لإستعمالات الأرض الزراعية بالقوى العاملة الزراعية في محافظة القادسية، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية، جامعة بغداد، العراق، 2006.
16. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات علاجها-دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري 1، قسنطينة، 2005.
17. كينه عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021.
18. لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006.
19. مانع صبرينة، أثر إستراتيجية الموارد البشرية على أداء الافراد في الجامعات، دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص تنظيم الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 2015.
20. محمد الهزام، تسيير الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا المعلومات وإقتصاد المعرفة مع الإشارة للمؤسسة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

21. محمد غردى، القطاع الزراعي وإشكالية دعم إستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.
22. والي خولة، دور أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2024.
23. أحلام زواوية، دور إقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2012.
24. أشرف العربى، التنمية البشرية في مصر: الوضع الحالى، أسبابه، إنعكاساته، وإمكانية تطويره، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.
25. بن جدو محمد الأمين، دور إدارة الكفاءات في تحقيق استراتيجية التميز، دراسة حالة مؤسسة عنتر تراد ببرج بوعريج، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013.
26. بودوح غنية، دور التكوين المتواصل في تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الصحية بالجزائر مستشفى بشير بن ناصر بسكرة نموذجا، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.
27. بوعشير مريم، دور أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2011.
28. حامد آدم إسحاق، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي بين دول العالم الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1991.

29. خالد عبد الحميد حسانين، أثار تطبيق أحكام الإنفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007.
30. زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2001.
31. سارة صابر محمد صابر الجارحي، أثر الإستثمار في الموارد البشرية علي التنمية المستدامة في الزراعة المصرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعه الزقازيق، 2010.
32. سعدون منخي عبد مروح المعموري، فاعلية تنمية الموارد البشرية ضمن إطار التفاعل بين التنمية المستدامة والتنمية البيئية مع الإشارة الى تجربة الأردن، ماجستير الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الانبار، 2006.
33. سمية شاكر عبد الحميد، الرقابة على استغلال الموارد البشرية: دراسة تطبيقية في المنشأة العامة لصناعة الأسمدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والإقتصاد، تخصص إدارة الأعمال، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 1990.
34. عادل يوسف إسماعيل، أثر التكنولوجيا على تنمية القطاع الزراعي في قطاع غزة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد التنمية المستدامة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2022.
35. عباسية رشاش، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2007.
36. عبد الحليم الحمزة، دور التكامل الإقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
37. عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

38. فاطمة أحمد حسن، الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.
39. قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، شعبة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، عنابة، 2012.
40. مسعودي يحي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
41. هدى طارق حسن الجبوري، تأثير تنمية الموارد البشرية في الأهداف الإستراتيجية لتحسين العمليات الإنتاجية: دراسة مقارنة بين عينة من معامل إنتاج الألبان في العراق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة الصناعية، قسم الإدارة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2015.
42. ياسر محمد عبد العزيز، محددات تبنى إستراتيجية تطوير المنتجات الخضراء لتنمية الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة الطازجة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2007.

رابعاً- الملتقيات والمجلات

أ- الملتقيات

1. الأخضر عزي ونادية إبراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة لواقع الجامعة الجزائرية، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016.
2. الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية، 5 أفريل 1980.
3. بهجت محمد أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2005.
4. ثائر أحمد سعدون السمان، شيان عصمت، صيادة عبد الغني سليمان، فاعلية رأس المال البشري في تعزيز أداء الشركات، دراسة تطبيقية لأداء عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في الموصل، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر

- للأعمال حول رأس المال البشري في إقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 22-25 أبريل 2013.
5. حملاوي حميد، بوعزيز ناصر، الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهانات، الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي، الإنتظارات والرهانات 2018، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018.
6. سعيدي يحي، شني صورية، نظريات التنمية المستدامة، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 16 نوفمبر 2011.
7. العامري عامر عبد اللطيف كاظم، أثر رأس المال البشري في إدارة علاقات الزبون: دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية في المنظمات العراقية، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في إقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 22-25 أبريل 2013.
8. عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للإقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، القاهرة، 25 سبتمبر 2002.
9. عصام الدين محمد، صلاح علي أحمد، مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، المؤتمر السنوي الخامس والعشرون: إدارة المعرفة الإستراتيجيات والتحديات، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، ماي 2010.
10. عماد الدين أحمد المصباح، رأس المال البشري في سوريا، قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة الإقتصاد السوري، رؤية شبابية، المركز الثقافي العربي، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، سورية، 23 جوان 2005.
11. عوني طعيمة، الإستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2004.
12. لفائدة عبد الله، مدفوني هنده، الجامعة كمحرك لإنتاج المعرفة وتكوين الأصول الفكرية، دراسة تطبيقية لآراء عينة من الباحثين بالجامعة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهانات، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، أبريل 2018.

13. محمد محجوب والهاشمي المهري، الزراعة العضوية والتنمية الريفية، المؤتمر العربي حول الزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الإقتصاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، 2003.

14. معاوية سمارة، أثر ظاهرة التغير المناخي على موارد المياه والزراعة في الأردن، المؤتمر العربي حول إدارة مصادر المياه والحفاظ عليها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2008.

ب- مقالات المجلات العلمية

1. أحمد بركات، حسان ناصف، أهمية ودور الطاقات المتجددة دوليا، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، عدد 2، جامعة الجزائر 3، 2020.
2. آسيا سعدان، التحول نحو الإقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، مجلد 8، عدد 1، 2023.
3. أشرف العربي، رأس المال البشري في مصر، المفهوم- القياس - الوضع النسبي، بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، العدد 39، 2007.
4. امحمد عدة جلول، سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري، مجلة المحكمة الدستورية، عدد خاص 14، 2020.
5. أمنة تيطراوي، حبيبة بن زغدة، دور صيانة الموارد البشرية في تحقيق الأسبقيات التنافسية للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الحضنة، جملة التنمية الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 8، عدد 2، 2023.
6. بلقاسم سلاطينية، العلاقات الإنسانية في المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 5، ديسمبر 2003.
7. بوالشرش نور الدين، محامدية إيمان، واقع إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 27، ديسمبر 2016.
8. بوالشرش نورالدين، محامدية إيمان، واقع إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 27، ديسمبر 2016.
9. بوفامة مسكية وغربي فوزية، الاصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على المناخ، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2006.

10. ثابت إسماعيل نور الإسلام، سعودي عبد الصمد، دور برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024 في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، مجلة السياسة العمالية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 8، عدد 1، 2024.
11. حميدي سامية، جرو حميدة، دور التكوين المهني في تنمية آفاق الاستثمار الفلاحي بولاية بسكرة، مجلة الحقوق والحريات، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 1، العدد 3، 2013.
12. درقاوة كريمة، بوجانة محمد، آليات الولاية لتحقيق التنمية المحلية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والحريات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 9، العدد 2، 2021.
13. سالم عبد الحسن، التنمية الزراعية المستدامة، خيارنا الإستراتيجي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية 2، 2011.
14. ساهي بلقاسم، بوعمران عادل، دور الوالي في منح حق الامتياز الفلاحي في ظل القانون رقم 10-03، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 2021.
15. سفيان عمراني، الملامح الأساسية للزراعة بالجزائر وإشكالية نقص المياه، مجلة البدر، جامعة بشار، العدد 6، 2013.
16. شيخ تهايمي ابراهيم، اعتماد الزراعة الذكية مناخيا توجه استراتيجي لتحقيق التنمية الزراعية الصحراوية في الجزائر، الواقع ومتطلبات النجاح، مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد 6، العدد 1، 2024.
17. شين خنير، مزراق وردة، الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، استعراض لبعض تجارب الدول العربية النفطية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، مجلد 6، 2021.
18. صولة فيروز، تداعيات الأمن الصحي في المجتمعات المتقدمة والنامية: المخاطر والتحديات، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، ألمانيا، 2019.
19. طلاع الزعبي ميسون، تطور النظرية في الإدارة التربوية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 34، ديسمبر 2010.

20. عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة، أبعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها، مجلة دراسات البصرة، العراق، العدد 48، جوان 2023.
21. عبد الستار إبراهيم دهام، التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر، إطار نظري، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 2، 2008.
22. عبد الستار عارف علي وميسر مجيد جرجيس، المكافحة الحيوية للآفات الزراعية، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، السودان، العدد الأول، 2003.
23. الغديوي سعد حسن، المنقوش طارق عبد الله، دور الموارد البشرية الماهرة في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغاربي في الأسواق الدولية، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 2019، العدد 4، 2019.
24. فلاح سعيد جبر، الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد 18، العدد 2، 1987.
25. فوزي حليم رزق، النمط الغذائي المصري ومقارنته بالنمط الصحي العالمي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 419، 1990.
26. قمومية سفيان وبن عدة أمحمد، دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 10، 2018.
27. لرقم عز الدين، برامج التكوين المهني وترقية مناصب العمل في القطاع الفلاحي دراسة ميدانية المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني الحجار-عناية، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 31، العدد 4، 2017.
28. مجاني غنية، بن ساعد يمينية، إدارة الموارد البشرية في ظل المد العولمي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 07، 2016.
29. مصدق الحبيب، الأهمية الإقتصادية للعنصر البشري، مجلة الدراسات العربية، دار الطليعة، بيروت، عدد 04، مارس 1980.
30. نافز أيوب محمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، العدد 44، 2017.

31. هوارى عبد القادر، الكفاءة الاستخدامية لاستغلال الطاقات المتجددة في الإقتصاديات العربية، دراسة مقارنة للمردودية الإقتصادية خيرة زقيب، لبنى محادي، استغلال الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة لحالة الجزائر، مجلة إضافات إقتصادية، مجلد 3، عدد 2، 2019.

خامسا- التقارير

1. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي، في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، القاهرة، ديسمبر 1996.
3. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني لتنمية الفلاحة، الجزائر، 2000.
4. المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مسحية لتطبيقات التقانات الحيوية في الإنتاج الزراعي العربي، السودان، 2010.
6. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، 2011.
7. جوزيه غرازيانودا سيلفا وآخرون، برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012.
8. الأمم المتحدة، دليل الممارسات الجيدة في الزراعة، ومعاملات ما بعد الحصاد والتصنيع والتعبئة والتغليف في إطار التدريب على الإستدامة في إستخدام الطاقة، لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، بيروت، 2020.
9. المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، البرنامج الوطني للبحث 2 في الأمن الغذائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.

سادسا- مواقع الإنترنت

<https://www.mesrs.dz/index.php/2025/05/>

<https://www.mesrs.dz/wp-content/uploads/2025/03/Expose-des-motifs.pdf>

<https://www.dgrsdt.dz/ar/blog/2e-appel-a-projets-pnr-2-voir-guide-des-procedures/8>
<https://www.sipsa-filaha.com/ar/concours-afrika-sipsa-innov-2024/>
<https://www.sipsa-filaha.com/ar/>
<https://www.sipsa-filaha.com/ar/les-chiffres-cles/>
<https://www.sipsa-filaha.com/telecharger-votre-badge-visiteur/>
<https://www.cre.dz/index.php/ar/qui-sommes-nous-4/presentation>
<https://www.cre.dz/index.php/ar/carriere-4/chercheurs-permanents>
<https://www.cre.dz/index.php/ar/recherche-4/activites-de-recherche>
<https://crapc.dz/>
<https://www.cdta.dz/ar/>
<https://crtaa.dz/crtaa/#crtaa>
<https://crtaa.dz/bca-2/>
<https://crtaa.dz/sa-2/>
<https://crtaa.dz/avra-2/>
<https://crtaa.dz/iapaa-2/>
<https://crtaa.dz/aea-2/>
<https://www.crstra.dz/presentation.php>
<https://crapast.dz/presentation/>
<https://crapast.dz/division/>
https://www.crbt.dz/ar/?page_id=2121
https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1239
https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1264
https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1141
https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1253
https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1177
https://www.crbt.dz/ar/?page_id=1336
<https://www.inva.dz/>
<https://madr.gov.dz/الفلاحة/الإرشاد-الفلاحي/الإرشاد-والدعم-الاستشاري/>
<https://dgl.bneder.dz/>
<https://www.el-mouradia.dz/ar/president/6745d8096c280d001d6ddf86>
<https://madr.gov.dz/ministere/الوزير-صلاحيات/>
<https://almostathmir.dz/البنك-الوطني-للبنود-مكسب-للجزائر-وتعز/>

https://www.onabnutrition.dz/article_1.htm
<https://inraa.dz/missions/>
<http://www.itafov.dz/>
<https://www.itelv.dz/missions/>
[وزارة-الفلاحة-والتنمية-الريفية-والصبي](https://madr.gov.dz/2025/10/21/وزارة-الفلاحة-والتنمية-الريفية-والصبي)
<https://madr.gov.dz/category/rencontre/>
https://www.dgrsdt.dz/ar/oragnes_recherches
<https://www.mesrs.dz/index.php/2025/03/concours-de-doctorat-exceptionnel-en-production-animale-et-alimentation-des-animaux-producteurs>
<https://www.cread.dz/ar-عند-مقدمة/cread/>
<https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/>
<https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/>
<https://pslar.madr.gov.dz/ddarzasaa/creation-des-petits-unites-delevage/>
<https://pslar.madr.gov.dz/profession/etudes/>
<https://www.bneder.dz/>
<https://www.una.mbsolutions.dz/articles/12/6f32c25f/>
<https://pslar.madr.gov.dz/profession/etudes/>
<https://madr.gov.dz/الفلاحة/ضبط-الإنتاج-الفلاحي-وتنميته/إجراءات-الدعم-للشعب-الفلاحية>
<https://pslar.madr.gov.dz/profession/delivrance-de-la-carte-professionnelle-dagriculteur/>
<https://onta.dz/presentation-ar>
<https://onta.dz/perimetres-onta-couloir-vert-ar>
<https://madr.gov.dz/الفلاحة/الإرشاد-الفلاحي/المؤسسات-التكوينية>
<https://bneder.dz/#realisations>
<https://pslar.madr.gov.dz/profession/etudes/>
<https://madr.gov.dz/الفلاحة/المصالح-البيطرية/الاعتماد-الصحي>
<https://madr.gov.dz/الفلاحة/المصالح-البيطرية/التنظيم>
<https://madr.gov.dz/الفلاحة/المصالح-البيطرية/الأعمال-الأفقية>
<https://pslar.madr.gov.dz/dpvct/homologation-des-produits-phytosanitaires-a-usage-agricole/>

<https://pslar.madr.gov.dz/dpvct/importation-des-produits-phytosanitaires-a-usage-agricole/>
<https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/>
<https://pslar.madr.gov.dz/profession/اعتماد-لنشاط-تعاونية-فلاحية-أو-اتحاد-ت/>
<https://pslar.madr.gov.dz/irrigation/>
<https://pslar.madr.gov.dz/formation/formation-pour-lobtention-dune-attestation-de-participation/>
https://ar.wikipedia.org/wiki/إدارة_الموارد_البشرية/cite_note-%201/
<https://www.fao.org/global-soil-partnership/resources/highlights/detail/ar/c/1173784/>
<https://www.fao.org/newsroom/story/It-s-alive!-Soil-is-much-more-than-you-think/ar>
<https://www.epa.gov/nps/nonpoint-source-agriculture>
<https://www.mdpi.com/2571-8797/4/4/66>
<https://www.intechopen.com/chapters/68571>
<https://www.epa.gov/ghgemissions/agriculture-sector-emissions>
<https://www.fao.org/land-water/solaw2021/facts/ar/>
https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/Percent_agricultural_land/
<https://sustainability-directory.com/question/what-statistics-indicate-the-impact-of-soil-degradation-on-food-security>
<https://www.fao.org/newsroom/detail/agriculture-soils-degradation-FAO-GFFA-2022>
<https://library.unccd.int/Details/fullCatalogue/1615>
<https://www.fao.org/4/Y4525E/y4525e05.htm>
<https://www.indexmundi.com/facts/algeria/annual-freshwater-withdrawals>
<https://www.reuters.com/business/environment/world-will-miss-paris-climate-target-nitrous-oxide-rises-report-says-2024-10-31>
<https://www.renile.net/ar/blog/تقنيات-الزراعة-الحديثة/>

الجزء الثاني: المراجع باللغة الأجنبية:

أولا- الكتب

1. Adolf Stroom Bergen - Dennis Rose - Ganesh Nana, Review of the Statistical Measurement of Human Capital statistics New Zealand, Wellington, SNZ, Nov 2002.
2. Buzan Burry, People State and Fear, An Agenda for International Security Studies in The Post Cold War Era, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 1999.
3. DAVID ULRICH, Changing Nature of Human Resource Management, McGraw-Hill Professional, United States, 2012.
4. Peter Drucker, Management, Tasks, responsibilities, practices, Harper & Row, New York, United States, 1973.
5. ROBERT L, MATHIS- JOHN H, JACKSON, Human Resource Management, THIRTEENTH EDITION, South- Western, Cengage Learning, United States of America, 2011.
6. Schermerhorn John R, Management, John Wiley and Sons Inc, New York, 2002.
7. Stewart Thomas, Intellectual Capital, the New Wealth of Organizations, Doubleday – Currency, New York, 1999.

ثانيا- مقالات المجلات العلمية

1. Amos P, K, Tai, Lina Luo, Biao Luo, Opinion: Understanding the impacts of agriculture and food systems on atmospheric chemistry is instrumental to achieving multiple Sustainable Development Goals, Atmospheric Chemistry and Physics, 25, 923–941, 24/01/2025.
2. Richard Petty, James Guthrie, Intellectual Capital Literature Review Measurement, reporting and management, journal of intellectual capital, VOL I, N°2, 2000.

3. Robert J Barro - Jona wha lee, International Data on Educational Attainment: Update and Implications, Center for International Development at Harvard University CID, working papers, April 2000.

ثالثا- الرسائل والمذكرات

1. Caroline TAFANI, Agriculture: territoire et développement durable, Thèse de doctorat, département de science économiques et sociales et gestion, Université de corse, France, 2010.
2. Gael PLANCHAIS, Stratégie et performance des agriculteurs dans un enjeu d'agriculture durable, Thèse de doctorat, département du sciences de gestion, Université d'Angers, France, 2008.
3. Jérémy LHERBIER, Valorisation de l'information géographique en agriculture de précision, Thèse de doctorat, département de géographie, Université Joseph Fourier- Grenoble 1, France, 2005.

رابعا- التقارير

1. Barbara Burlingame, Sandro Dernini, SUSTAINABLE DIETS AND BIODIVERSITY, DIRECTIONS AND SOLUTIONS FOR POLICY, RESEARCH AND ACTION, Nutrition and Consumer Protection Division, FAO, Rome, Italy, 2012.
2. FAO, Climate-Smart Agriculture, report on agriculture, food security and climate change, Rome, Italy, 2010.
3. FAO, The State of Food and Agriculture 2020, Overcoming water challenges in agriculture, United Nations, 2020.
4. Fédération Internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge, Comment évaluer la sécurité alimentaire, Geneva, Switzerland, 2005.
5. Lee Ann Jaykus, Marion Woolridge, and others, climate change implications for Food Safety, fao, 2009.

6. Marc COHEN, Impact of climate change and bioenergy on nutrition, FAO, Rome, Italy, 2001.
7. The World Bank, Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries, International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) Washington DC, 1986.

الفهارس

أولا- فهرس المواضيع

	التشكرات
	الإهداء
	الملخص
01	مقدمة
34	الفصل الأول: الإطار النظري للموارد البشرية
35	تمهيد
36	المبحث الأول: مفهوم الموارد البشرية
37	المطلب الأول: تعريف الموارد البشرية
37	الفرع الأول: تعريف الموارد
37	الفرع الثاني: تعريف الموارد البشرية
42	الفرع الثالث: أنواع الموارد البشرية
43	الفرع الرابع: أبعاد الموارد البشرية
45	الفرع الخامس: أهمية الموارد البشرية
46	المطلب الثاني: نظرة تاريخية حول نشأة منظور الموارد البشرية
46	الفرع الأول: البدايات الأولى للفكر الاقتصادي حول المورد البشري
47	الفرع الثاني: تطور الاهتمام بالمورد البشري في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والمعاصر
48	الفرع الثالث: بروز نظرية رأس المال البشري
48	الفرع الرابع: المنظور الاستثماري للمورد البشري
49	الفرع الخامس: الرؤى الحديثة للمورد البشري
53	المبحث الثاني: المدارس المفسرة لحقل الموارد البشرية
53	المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية
54	الفرع الأول: نظرية الإدارة العلمية
58	الفرع الثاني: نظرية المبادئ الإدارية
60	الفرع الثالث: النظرية البيروقراطية
63	المطلب الثاني: المدرسة السلوكية
63	الفرع الأول: نظرية العلاقات الإنسانية
66	الفرع الثاني: نظرية X ونظرية Y
69	الفرع الثالث: نظرية الحاجات الإنسانية
72	المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية الحديثة
73	الفرع الأول: مدرسة إدارة الأفراد

75	الفرع الثاني: مدرسة إدارة الموارد البشرية
79	المبحث الثالث: ماهية إدارة الموارد البشرية
79	المطلب الأول: مفهوم إدارة الموارد البشرية
80	الفرع الأول: تعريف الإدارة
82	الفرع الثاني: مفهوم الموارد البشرية
82	الفرع الثالث: مفهوم إدارة الموارد البشرية
83	الفرع الرابع: أهمية إدارة الموارد البشرية
85	الفرع الخامس: أهداف إدارة الموارد البشرية
86	المطلب الثاني: وظائف إدارة الموارد البشرية
89	الفرع الأول: وظيفة تكوين الموارد البشرية
90	الفرع الثاني: وظيفة التعويضات
91	الفرع الثالث: تدريب وتنمية وصيانة الموارد البشرية
92	الفرع الرابع: علاقات الموارد البشرية
98	المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في تطور إدارة الموارد البشرية
98	المطلب الأول: العوامل الخارجية المؤثرة في تطور إدارة الموارد البشرية
98	الفرع الأول: مجموعة العوامل الاقتصادية
103	الفرع الثاني: العوامل التشريعية والسياسية
104	الفرع الثالث: العوامل المتمثلة في التحليل البيئي الخارجي
105	المطلب الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في تطور إدارة الموارد البشرية
105	الفرع الأول: العوامل المتعلقة بالموارد البشرية
111	الفرع الثاني: تكنولوجيا الموارد البشرية
112	الفرع الثالث: العوامل المتمثلة في التحليل البيئي الداخلي
114	خلاصة الفصل الأول
115	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
116	تمهيد
117	المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي
118	المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي
119	الفرع الأول: التعريف اللغوي للأمن الغذائي
120	الفرع الثاني: التعريف الإصطلاحي للأمن الغذائي
123	الفرع الثالث: التعريف القانوني للأمن الغذائي
130	الفرع الرابع: التعريف الإجرائي للأمن الغذائي

131	الفرع الخامس: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي
140	المطلب الثاني: أشكال الأمن الغذائي
140	الفرع الأول: الأمن الغذائي المطلق
141	الفرع الثاني: الأمن الغذائي النسبي
141	الفرع الثالث: الأمن الغذائي الظاهري
142	الفرع الرابع: الأمن الغذائي المستدام
143	الفرع الخامس: مستويات الأمن الغذائي حسب البنك الدولي
143	المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي
144	الفرع الأول: المؤشرات التقليدية
147	الفرع الثاني: المؤشرات المعاصرة
151	المبحث الثاني: مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة
152	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
152	الفرع الأول: تعريف ونشأة التنمية المستدامة
160	الفرع الثاني: نظريات التنمية المستدامة
165	الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة
167	الفرع الرابع: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة
175	المطلب الثاني: التنمية الفلاحية المستدامة
176	الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية المستدامة
182	الفرع الثاني: نشأة وتطور مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة
186	الفرع الثالث: أهداف التنمية الفلاحية المستدامة
188	المبحث الثالث: أبعاد الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
189	المطلب الأول: الأبعاد المتعلقة بالمحددات الهيكلية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
189	الفرع الأول: البعد الاقتصادي
195	الفرع الثاني: البعد المؤسسي
197	الفرع الثالث: البعد السياسي
202	المطلب الثاني: الأبعاد الإنسانية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
203	الفرع الأول: البعد الاجتماعي
207	الفرع الثاني: البعد الثقافي
209	المطلب الثالث: الأبعاد التنموية للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
209	الفرع الأول: البعد التقني
215	الفرع الثاني: البعد البيئي

222	الفرع الثالث: البعد الصحي والغذائي
228	المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
229	المطلب الأول: العوامل الطبيعية المؤثرة على الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
229	الفرع الأول: مخلفات النشاط الفلاحي
234	الفرع الثاني: نسبة الأراضي الصالحة للفلاحة ودرجة قابليتها للإستغلال
239	الفرع الثالث: الموارد الطبيعية ومدى تدهورها أو قابليتها للتجدد
243	الفرع الرابع: العوامل المناخية وتأثيرها على كمية الإنتاج وجودته واستمراريته
250	المطلب الثاني: العوامل البشرية المؤثرة على الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
251	الفرع الأول: العوامل التشريعية
254	الفرع الثاني: العوامل السياسية
258	الفرع الثالث: العوامل التقنية
256	الفرع الرابع: العوامل السكانية
271	خلاصة الفصل الثاني
272	الفصل الثالث: التكامل بين كل من الموارد البشرية والأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
273	تمهيد
274	المبحث الأول: العلاقة بين الموارد البشرية والأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
274	المطلب الأول: الترابط بين الموارد البشرية والأمن الغذائي
274	الفرع الأول: العلاقة الطبيعية بين المورد البشري والأمن الغذائي
278	الفرع الثاني: العلاقة الإنتاجية بين الموارد البشرية والأمن الغذائي
280	الفرع الثالث: المورد البشري وترسيخ الثقافة الداعمة للأمن الغذائي
283	الفرع الرابع: الموارد البشرية والسياسات الفلاحية
285	الفرع الخامس: المعرفة والمهارات كمدخل لإدارة الموارد الطبيعية
288	المطلب الثاني: الترابط بين الموارد البشرية والتنمية الفلاحية المستدامة
288	الفرع الأول: الموارد البشرية كعامل رئيسي في الابتكار الفلاحي والتقنيات الحديثة
291	الفرع الثاني: العلاقة التكاملية بين المورد البشري والتنمية الفلاحية المستدامة
295	الفرع الثالث: المورد البشري كأداة لتجسيد التنمية الفلاحية المستدامة
297	الفرع الرابع: استمرارية المشاريع التنموية الفلاحية رهينة بالقدرات البشرية
299	الفرع الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل
301	المبحث الثاني: دور الموارد البشرية في تعزيز الإنتاج الفلاحي
301	المطلب الأول: الموارد البشرية العمالية ودورها في دعم الإنتاج الفلاحي

302	الفرع الأول: دور الموارد البشرية العمالية في الإنتاج الفلاحي وإستغلال الموارد الطبيعية
306	الفرع الثاني: مساهمة الموارد البشرية العمالية في التنمية الريفية
308	المطلب الثاني: البعد الإقتصادي والتجاري للموارد البشرية في تعزيز الأمن الغذائي
309	الفرع الأول: الموارد البشرية التسويقية
310	الفرع الثاني: الموارد البشرية الداعمة والموجهة
312	المبحث الثالث: دور الموارد البشرية المتخصصة في إستدامة الإنتاج الفلاحي
313	المطلب الأول: الموارد البشرية التقنية والفنية كدعامة للمنظومة الفلاحية
313	الفرع الأول: مكاتب الدراسات الفلاحية
319	الفرع الثاني: المصالح البيطرية وخبراء التغذية الحيوانية والتلقيح الصناعي
321	الفرع الثالث: المختصون في وقاية النباتات والمبيدات ومكافحة الآفات
322	المطلب الثاني: التأهيل العلمي والمعرفي للموارد البشرية ودوره في استدامة الإنتاج الفلاحي
322	الفرع الأول: الموارد البشرية التعليمية الرسمية
329	الفرع الثاني: الموارد البشرية التعليمية المستقلة
331	المبحث الرابع: دور السلطات المركزية في رسم سياسات الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة
332	المطلب الأول: دور السلطات المركزية العليا في صياغة وتفعيل السياسة الفلاحية
333	الفرع الأول: جهاز رئيس الجمهورية
337	الفرع الثاني: الهيئات الإستشارية
340	الفرع الثالث: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
351	الفرع الرابع: القطاعات الوزارية الداعمة للأمن الغذائي والتنمية الفلاحية
353	المطلب الثاني: مساهمة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة
354	الفرع الأول: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
363	الفرع الثاني: الموارد البشرية الجامعية
369	الفرع الثالث: مراكز البحث العلمي والتطوير الفلاحي
381	خلاصة الفصل الثالث
382	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي للنتائج
383	تمهيد
384	المبحث الأول: مجالات الدراسة
384	المطلب الأول: النطاق المكاني للدراسة
384	الفرع الأول: المجال الجغرافي للدراسة

385	الفرع الثاني: مجتمع الدراسة
387	المطلب الثاني: النطاق الزمني للدراسة
388	الفرع الأول: مرحلة الإعداد للجزء النظري للدراسة
388	الفرع الثاني: مرحلة الإعداد للجزء التطبيقي للدراسة
390	المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها التطبيقية
390	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة
390	الفرع الأول: منهج الدراسة
391	الفرع الثاني: وسائل جمع المعطيات الميدانية
391	المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات
391	الفرع الأول: أدوات الدراسة
395	الفرع الثاني: ثبات وصدق أداة الدراسة (الإستبيان)
400	المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي لمحاوَر الإستبيان
400	المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة
401	الفرع الأول: تحليل خصائص المعلومات الشخصية
405	الفرع الثاني: تحليل خصائص المعلومات العامة
410	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمستويات محاور الإستبيان
410	الفرع الأول: المحور الأول: المعلومات العامة للفلاحين
413	الفرع الثاني: المحور الثاني: المعلومات البيئية
418	الفرع الثالث: المحور الثالث: الأساليب الفلاحية
425	المبحث الرابع: مناقشة نتائج تحليل محاور الدراسة
425	المطلب الأول: مناقشة نتائج المحور الأول: المعلومات العامة للفلاحين
425	الفرع الأول: تفسير خصائص العينة
426	الفرع الثاني: تحليل الواقع المهي والتنظيبي
428	المطلب الثاني: مناقشة نتائج المحور الثاني: المعلومات البيئية والإقتصادية
429	الفرع الأول: تفسير تأثير الظروف البيئية
429	الفرع الثاني: تحليل الأوضاع الإقتصادية
430	الفرع الثالث: مناقشة العلاقة بين الدخل والرغبة في التطوير
430	المطلب الثالث: مناقشة نتائج المحور الثالث: الأساليب الفلاحية
431	الفرع الأول: الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني
432	الفرع الثاني: التكنولوجيا والابتكار في العمل الفلاحي
435	خلاصة الفصل الرابع

436	الإستنتاجات
451	قائمة المصادر والمراجع
481	الفهارس
482	أولا- فهرس المواضيع
489	ثانيا- فهرس الجداول
491	ثالثا- فهرس الأشكال
492	الملحق

ثانيا- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أبعاد الموارد البشرية	44
02	تطور مفهوم الموارد البشرية	49
03	تطور وظيفة إدارة الموارد البشرية	96
04	مؤشرات الأمن الغذائي	151
05	الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	175
06	الأقسام البحثية للمركز الوطني للبحث في البيئة	372
07	وصف مجتمع الدراسة	387
08	ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل ألفا كرونباخ	396
09	الإتساق الداخلي للمحور الأول: المعلومات العامة للفلاحين	397
10	الإتساق الداخلي للظروف البيئية والمناخية	397
11	الإتساق الداخلي بين الإرشاد الفلاحي والأوضاع الإقتصادية	398
12	الإتساق الداخلي بين التنظيم الفلاحي والأوضاع الاقتصادية	399
13	الإتساق الداخلي للمحور الثالث: الأساليب الفلاحية	399
14	يمثل متغير الجنس	401
15	يمثل متغير العمر	402
16	يمثل متغير المؤهل العلمي	404
17	يمثل متغير الأقدمية في المهنة	405
18	يمثل متغير نوع النشاط الفلاحي الأساسي	407
19	يمثل متغير مساحة الأرض المستغلة	408
20	يمثل متغير عدد العمال	409
21	مقاييس الزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم الجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي للمحور الأول الخاص بالمعلومات العامة للفلاحين	410

413	مقاييس النزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم الظروف البيئية والمناخية للمحور الثاني المعلومات البيئية	22
415	مقاييس النزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم الأوضاع الاقتصادية للمحور الثاني: المعلومات البيئية	23
418	مقاييس النزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني، للمحور الثالث: الأساليب الفلاحية	24
421	مقاييس النزعة والتشتت وقيمة T ومستوى الدلالة الإحصائية وتقدير المستوى والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات قسم التكنولوجيا والإبتكار في العمل الفلاحي، للمحور الثالث: الأساليب الفلاحية	25

ثالثا- فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هرم ماسلو للإحتياجات الإنسانية	71
02	منحنى بياني يتضمن تطور عدد الفلاحين على المستوى الوطني	385
03	أعمدة بيانية تتضمن تطور عدد الفلاحين على المستوى الوطني	386
04	دائرة نسبية تمثل متغير الجنس	402
05	أعمدة بيانية تمثل متغير العمر	403
06	أعمدة بيانية تمثل متغير المؤهل العلمي	404
07	أعمدة بيانية تمثل متغير الأقدمية في المهنة	406
08	أعمدة بيانية تمثل متغير نوع النشاط الفلاحي الأساسي	407
09	أعمدة بيانية تمثل متغير مساحة الأرض المستغلة	408
10	أعمدة بيانية تمثل متغير عدد العمال	409

الملحق

جامعة لونيبي علي – البليلة 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مشروع إعداد رسالة دكتوراه في تخصص إدارة الموارد البشرية

تحت عنوان: دور الموارد البشرية في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة

إشراف الأستاذ الدكتور: بلمادي سفيان

إعداد الطالب: مطروح لياس

أخي الفلاح الكريم:

هذا الإستبيان هو جزء من دراسة دكتوراه مهمة، والموسومة بعنوان: دور الموارد البشرية في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

يهدف هذا البحث إلى فهم الواقع الفعلي لممارساتكم الفلاحية ومدى تأثير طرق عملكم وخبراتكم كمورد بشري على الإنتاج الفلاحي والمستقبل التنموي للفلاحة والأمن الغذائي للبلاد.

لذا نأمل من سيادتكم بصفتمكم الركيزة الأساسية لعملنا ولبناء هذا الوطن، أن تمنحونا القليل من وقتكم الثمين لمليء أسئلة هذا الاستبيان.

نعدكم أن الاستبيان صمم بطريقة سهلة وسريعة جدا، وكل ما عليكم هو وضع علامة (X) في المربع الذي يوافق اختياركم، بناء على طبيعة نشاطكم وتجاربكم الفلاحية.

إجاباتكم سرية وستساعدنا على تطوير القطاع الفلاحي بما يخدم مصلحتكم ومصلحة المجتمع.

الإستبيان:

المحور الأول: المعلومات العامة للفلاحين

أولا: المعلومات الشخصية

- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- العمر: ☐ 0-5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 10-15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر
- المؤهل العلمي: ☐ لم التحق بالمدرسة ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ تقني ☐ جامعي ☐ جامعي متخصص

ثانيا: المعلومات المتعلقة بالنشاط الفلاحي

- الأقدمية في المهنة: 0-5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 10-15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐
- نوع النشاط الفلاحي: زراعة الخضار ☐ زراعة الحبوب ☐ الأشجار المثمرة ☐ تربية المواشي ☐ فلاحية متنوعة ☐
- مساحة الأرض المستغلة: أقل من 50 هكتار ☐ من 50 إلى 100 هكتار ☐ أكثر من 100 هكتار ☐
- كم عدد العمل لديك: 1-5 عمال ☐ 5-10 عمال ☐ أكثر من 10 ☐ ليس لدي عمال ☐

ثالثاً: الجوانب المتعلقة بالتنظيم الفلاحي

- 1- هل لديك معرفة بالتنظيم القانوني للأراضي الفلاحية ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 2- هل لديك بطاقة الفلاح ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 3- هل أنت منخرط في تعاونية فلاحية أو منظمة مهنية ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 4- هل ترى أن القوانين الحالية تسهل ممارسة النشاط الفلاحي ؟ ☐ نعم ☐ لا

- وضح في كلتا الحالتين:

- 5- هل تتلقى معلومات أو توجيهات قانونية وتقنية من الجهات المعنية ؟ ☐ نعم ☐ لا
- ما هو رأيك في ذلك:

- 6- هل تعتقد أنك تملك كفاءات كافية تؤهلك لتحقيق تطوير نشاطك الفلاحي ؟ ☐ نعم ☐ لا
- وضح ذلك:

المحور الثاني: المعلومات البيئية

أولاً: الظروف البيئية والمناخية

- 7- هل تؤثر نقص/زيادة الأمطار بشكل سلبي على إنتاجك الفلاحي ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ أحياناً
- 8- هل تعاني من فترات جفاف متكررة تضر بمحاصيلك ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ أحياناً
- 9- ما الأثر الذي يسببه الجفاف على نشاطك الفلاحي ؟ ☐ تراجع الإنتاج ☐ تلف المحاصيل ☐ نقص المراعي
- 10- هل تعتبر أن مياه الري المتاحة غير كافية لتغطية إحتياجاتك الفلاحية ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ أحياناً
- 11- هل ترى أن المناخ في منطقتك يحد من توسع النشاط الفلاحي (ارتفاع الحرارة، قلة الأمطار، الرياح الشديدة) ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ أحياناً
- 12- هل لديك خبرة أو مؤهلات تقنية في كيفية تطوير نظام السقي أو الري ؟ ☐ نعم ☐ لا
- وضح ذلك:

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية:

- 13- هل إستفدت من أحد برامج الدعم الفلاحي المقدمة من الدولة:

☐ أرض فلاحية.

☐ تمويل أو قرض.

- ☐ تجهيزات أو خدمات: كهرباء، غاز، ماء، سكن ريفي.
- ☐ مواد أو موارد: أشجار، أبقار، أسمدة.
- ☐ كلها.
- ☐ لا لم أستفد.
- 14- لا توجد صعوبات في الحصول على التمويل أو القروض الفلاحية ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 15- هل تستفيد من برامج التأمين الفلاحي ضد الكوارث أو الخسائر ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 16- ما أهم العوائق التي تواجهك في الإستفادة من برامج الدعم ؟ ☐ طول الإجراءات ☐ نقص المعلومات ☐ ضعف الشفافية ☐ لا
- 17- هل تتلقى دعماً أو خدمات من تعاونيات أو جمعيات فلاحية ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 18- هل ترى أن التحفيز المادي والتقني في القطاع الفلاحي يؤثر إيجاباً على أدائك كفلاح ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 19- ما هو الجانب الغالب في التحفيزات المقدمة للفلاحين، هل هو: ☐ مال ☐ تكوين ☐ معدات
- 20- هل ترى أن الدخل الفلاحي كاف لتغطية إحتياجات أسرتك ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما
- 21- هل واجهت صعوبات مالية في الموسم الفلاحي الأخير ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 22- هل تفكر في ترك العمل الفلاحي والانتقال إلى نشاط آخر ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 23- هل ترى أن تطوير البنية التحتية الفلاحية (طرق، كهرباء، ماء، مخازن) يمكن أن يرفع من إنتاجيتك ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما

المحور الثالث: الأساليب الفلاحية

أولاً: الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني

- 24- هل تدرك معنى الأمن الغذائي ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 25- هل تدرك معنى التنمية المستدامة ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 26- كيف تظن أنه يمكنك تحقيق أحدهما أو كلاهما؟ وضح
-
-
- 27- هل إستفدت من دورات أو برامج تكوين فلاحي ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 28- إذا كانت الإجابة نعم، هل كانت هذه الدورات مفيدة في تحسين إنتاجك ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما
- 29- هل كنت ملتزماً بحضور تلك الدورات والإستفادة من خبرات علمية ميدانية ؟ ☐ نعم ☐ لا
- 30- هل لديك ملاحظات عن تلك التكوينات أو الدورات أو الارشادات ؟ ☐ نعم ☐ لا
- إن كانت إجابتك بنعم، وضح ذلك:
-
-
- 31- هل تتلقى زيارات من مرشدين فلاحيين لتوجيهك أو مساعدتك في العمل ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ أحياناً

- 32- ما مصدر معلوماتك الفلاحية الأساسية؟ خبرة ذاتية ☐ وراثية عائلية ☐ تكوين رسمي ☐ إرشاد فلاح ☐
- 33- هل تعتمد على مهندس فلاح أو خبير في اختيار الأصناف أو الأسمدة؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐ لا ☐
- 34- هل لاحظت تحسنا في نوع أو كمية المحاصيل بعد الاستفادة من الإرشاد أو التكوين؟ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐
- 35- كيف تتعامل مع المخلفات الفلاحية؟ أعيد استخدامها كأعلاف ☐ أتخلص منها ☐ أحولها لسماد ☐
- 36- برأيك، هل يساهم الإرشاد الفلاح في تحقيق زيادة المردودية وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي؟ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐
- 37- هل شاركت في دورات تكوين أو ورشات حديثة حول الفلاحة المستدامة أو التقنيات الجديدة؟ نعم ☐ لا ☐
- 38- هل تتلقى دعم إرشادي وتقني بخصوص تطوير نظام الري وترشيد إستغلال المياه من طرف أي هيئة ذات علاقة بالقطاع الفلاح؟ نعم ☐ لا ☐

ثانيا: التكنولوجيا والابتكار في العمل الفلاح

- 39- ما نوع الأسلوب الفلاح الذي تمارسه غالبا؟ تقليدية ☐ مسقية ☐ أفقية ☐ عمودية ☐ منزلية ☐
- 40- هل تملك الإمكانيات المادية لإقتناء معدات أو آلات فلاحية حديثة؟ نعم ☐ لا ☐
- 41- هل تستخدم أي نوع من التكنولوجيا في نشاطك الفلاح (أجهزة، تطبيقات، آلات ذكية... إلخ)؟ نعم ☐ لا ☐
- إذا كانت الإجابة بنعم: هل أنت من يستعمل تلك التكنولوجيات أو آخر؟ وضع ذلك:

.....

.....

- 42- إذا نعم، ما نوع التكنولوجيا الأكثر إستخداما لديك؟ معدات ري ☐ أدوات مكننة ☐ تطبيقات رقمية ☐ لا يوجد ☐
- 43- هل شاركت أو زرت معارض وطنية أو دولية خاصة بالإنتاج الفلاح وتكنولوجياته؟ نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐
- 44- هل تعتمد نظام ري حديث لتقليل إستهلاك المياه في الري؟ (رش، تنقيط، مبرمج)؟ نعم ☐ لا ☐
- 45- هل تساهم المكننة والتقنيات الحديثة في تقليل الجهد وزيادة الإنتاج؟ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐
- برر إجابتك:

.....

.....

- 46- هل ترى أن إستخدام التكنولوجيا والرقمنة في الفلاحة يساعد في مواجهة التغيرات المناخية؟ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐
- 47- هل تساهم مؤسسات الدولة (بإختلاف فروعها) في مساعدة الفلاح وتمكينه من التحكم بتكنولوجيات الفلاحة العصرية؟ نعم ☐ لا ☐
- في كلا الاجابتين وضع:

.....

.....

48- برأيك، هل تبني الأساليب الفلاحية الحديثة يحقق توازنا بين تحسين الإنتاج وحماية البيئة؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما

49- هل تعتقد أن مساهمتك في تبني الأساليب الفلاحية الحديثة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما

50- في رأيك، هل يمكن لتطوير مهارات الفلاحين في استخدام التكنولوجيا أن يعزز التنمية الفلاحية المستدامة في منطقتك؟

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما

51- ما هي اقتراحاتك التي تراها مناسبة لتطوير دور الفلاحين في المساهمة في تعزيز الإنتاجية الفلاحية وتنميتها بشكل أفضل مستقبلا:

.....

.....

.....

.....